

مُقَدِّمَاتُ

الإمام عبد الحكيم شري

ولد ١٢٩٦ - توفي ١٣٧٨ هـ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

وهي المقدمات التي كتبها للكُتُب التي حققها أو قرَّنها أو عرَّف بها

دار الترميز

للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - بيروت



مُقَدِّمَاتُ

الْإِسْلَامِ الْكَوْنِيَّةِ

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

حقوق الطبع محفوظة

دار التراث

للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - بيروت

مُقَدِّمَاتُ

الإمام عبد الكوثر

ولد ١٢٩٦ - توفي ١٣٧٨ هـ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

وهي المقدمات التي كتبها للكُتب التي حققها أو قرَّظها أو عرَّف بها

دار الشريعة
للطباعة والنشر والتوزيع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى من تبعه ووالاه.
وبعد: فهذا سفرٌ نفيس، ودرّةٌ في تاج رئيس، جَمَعَ مقدمات الإمام محمد زاهد الكوثري (١٢٩٦ - ١٣٧١) الذي قلّ من يُدانيه - في القرون المتأخرة - في تحقيقه للعلوم، وجمعه بين معقولها ومتقولها.

نزفُ هذا السفرَ إلى القراء الكرام صِناً لأخيه «المقالات»، بعد تلهُف جمع من كبار علماء هذه العقود الأربعة الماضية إلى القيام بإخراج هذه التحفة، ذلك لما يعلمه كل من قرأ للكوثري: أن كل ما ينشره وما يكتبه إنما فيه لباب العلم والتحقيق، والقولُ الفصل.

لقد قرأ العلماء من أكثر من أربعين سنة أمنية علامة العصر الشيخ محمد يوسف البُثُوري (١٣٩٧) رحمه الله تعالى، في آخر كلمته الضافية في تقرير «المقالات»: «كنت أتمنى منذ زمن غير قصير في حياة الشيخ الكوثري جمع مقالاته ومقدماته في صعيد واحد، حرصاً على إبراز هذه النفائس القيمة من معادنها البعيدة، حتى يستفيد منها كل مشتاق يقدر هذه الجواهر الغالية بين حنايا ضلوعه، حتى عرضتُ اقتراحي هذا على حضرة الشيخ نفسه...

وأودُّ أن لو طُبعت «مقدمات الكوثري» لكتب شتى على هذا المنوال من طبع «المقالات»، فإنني أرى فيه خدمة للعلم ونفعاً لأهل العلم، فمقدمته على كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، ومقدمته على «التبصير في الدين وتمييز الفرق» الناجية من الهالكين»، لأبي المظفر الإسفراييني، ومقدمته على «تبين كذب المفترى» لابن عساكر، ومقدمته على «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»، وما إلى ذلك من مقدماته وتقدّماته على عشرات من الكتب، فإن فيها من الفوائد

والمغانم ما يساوي بعضها رحلة! وطالما اشتاقت لمثلها الأفكار، وابتهجت بطلعتها الأبصار». انتهى.

ولقد صدق الشيخ وبرّ، والأمنية الآن أن ينهض محقق غوّاص لتحقيق مقدمته على «تبين كذب المفتري» وتجليّة كنوزها، فإنها تحفة «كوثرية» أتحت بها العلم والعلماء. وكان عالم حماة — من المدن السورية — وفقهها العلامة الفقيه الداعية المجاهد الشيخ محمد الحامد رحمه الله تعالى (١٣٨٩) يقول: إن مقدمات الكوثرية للكتب في غاية الأهمية، بل إن بعضها يفوق في أهميته الكتاب نفسه!

وثناء الإمام الكوثرية على أي كتاب — أو كاتب — شهادة من إمام، وتحليّة له بوسام، شهد له بذلك العلامة الإمام الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى — وذلك في كلمته الآتية بعد صفحات — والعلامة المحدث الشيخ عبد الله محمد الصّدّيق الغماري، في كلمته التي نشرها في «مجلة الإسلام» ص ١٢ من العدد ١٥ للسنة ١٢، بتاريخ ١٣٦٢ = ١٩٤٣، قال في أولها: «أقدم الشكر الجزيل إلى حضرة أصحاب الفضيلة... أولهم: فضيلة الأستاذ العلامة المطلع الباحث الشيخ محمد زاهد الكوثرية أطال الله بقاءه، وقد حَلَيْتُ بتقريضه جيّد الكتاب — إقامة البرهان على نزول عيسى آخر الزمان» — وصدّرتُ به، لأنه يشتمل على فصل الخطاب، والتقريض من فضيلة الأستاذ عزيز لا يَنَالُهُ إلا من ينال ثقته واطمئنان قلبه، وتَبَلُّ ثقته أعزُّ من الكبريت الأحمر، لأنه — حفظه الله — ناقد خبير لا يحكم بالمظهر حتى يتحقق من المخبر، ولا يُثني على شخص إلّا بعد اختبار لأحواله، وسبّر لسير أعماله.

ولا أذيع سرّاً إذا قلت: إن كثيراً من الناس طلبوا أن يقرظ لهم كتبهم فلم يظفروا بما أرادوا، لأنهم لم يكونوا — في نقده — أهلاً لذلك. فلا يسعني إزاء ما نلتُ من تقريضه وإطرائه إلّا أن أشكره، وأسأل الله أن يتولّى توفية جزائه». انتهى.

ومن عَرَفَ الشيخ الغماري، وحال ما بينه وبين الكوثرية، عرف قدر كلامه هذا. فالحمد لله على أن أعاننا على جمع هذه المقدمات، على هذا النحو الممتع. لقد جَمَعَ هذا المجلّد سبعا وخمسين مقدمة (٥٧)، صنّفناها على خمسة

علوم رئيسية :

أولاً: في علوم العقيدة والكلام والفِرَق والفلسفة، من ص ٣٥ - ٢٥٥ .

ثانياً: في الحديث الشريف وعلومه، من ص ٢٥٩ - ٤٠٤ .

ثالثاً: في الفقه العام والأحكام والأصول، من ص ٤٠٥ - ٤٨٤ .

رابعاً: في التاريخ والسير والتراجم، من ص ٤٨٥ - ٥٤٩ .

خامساً: في التصوف والأخلاق والمواعظ، من ص ٥٥١ - ٥٦٧ .

ورتبنا مقدمات كل علم حسب تاريخ كتابه مؤلفها الإمام الكوثري لها ما أمكن .

ويرى القارئ الكريم أن أول مقدمة له هي مقدمة «انتقاد المغني»، وتاريخها

سنة ١٣٤٣ هـ ومع أن الشيخ لم يتوفّر على كتابتها - إنما هي إفادات منه - فإنك تجد فيها نقولاً نادرة، وفوائد غالية . وآخر ما كتبه من تقدماته للكتب مقدمة كتاب «جذوة المقتبس» بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٧١ هـ .

لقد كان الشيخ رحمه الله تعالى - وما يزال - مدرسة علم وأدب، وتحقيق وجهاد، وصبر وثبات على لأواء الحق المرّ، غريباً في البلد الذي هاجر إليه، غريباً في علمه وتحقيقه، غريباً في استقامته وتعالیه على سفاسف الأمور وأصحابها، وبُعدّه عن أبواب الحكام وطُراقها، خَلقه الله تعالى للعلم والجرأة في الحق والعزّة للدين! . وفي صدري كلمة تنازعني، فلا بد لي من كتابتها .

لقد طلبتُ العلم في بلد من البلاد العربية، فراعنتني غَمَزَاتُ ثُجَّةٍ للإمام الذي أنشرف بتصحيح مقدماته، ويتوكأ أصحابها على كتاب طبع في مجلدين في الردّ على أحد كتب الإمام الكوثري، فنظرتُ في هذا الرد نظرة عَجَلِي، ثم نظرة إمعانٍ متأنٍّ، فوجدتُ البون بين الرجلين شاسعاً والمزارَ بعيداً! .

وجدت نفسي بين عالم يترسّم ما في كتب الجرح والتعديل لا يعدو حروفها، وبين عالم مَلَك علم الجرح والتعديل، ومَلَك تاريخه، ومَلَك فقهه! يخيّل إليك أنه في قِمَّةِ جبل شامخ لا يستطال، مَلَك من العلوم زِمَامَهَا لِيُغْرِيلَ منها كل زيف ودخيل، فترى العالمَ يَتَعَبُ في تنقيح المسألة طويلاً، وهي عند الكوثري على طرف اللسان أو القلم ينثرها نثراً!! .

ثم رأيت أن كاتب ذلك الرد قد أشفق على نفسه ورَحِمَها، وأشار — بخفاء — إلى مكانة الإمام الكوثري عنده، وكأنه أراد أن يغسل عن نفسه عارَ ذلك الردّ الذي حُمِلَ عليه حملاً، فأثنى على الكوثري ثناء يليق بمتعاصرين أُثِرَ بينهما ما أُثِرَ من المكدّرين صَفْوِ الأخوة بين العلماء، فقال في آخر مقدمته لـ «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، صفحة (كو): «وقد كان لفضيلة العلامة الكبير الأستاذ محمد زاهد الكوثري مدّ الله في أيامه، فضل كبير بتنبهه على وجود نسخة «التقدمة» في مكتبة مراد ملا، وإرشاده إلى نُسخٍ كثيرٍ من الكتب، هذا، مع عنايته بمطبوعات الدائرة، شكر الله سعيه، ووفق الجميع للاستمرار على خدمة العلم ونشره». وقد صَدَرَ هذا الشناء منه بعد كتابته الردّ بزمانٍ طويلٍ، وتاريخ هذه الكتابة ٢٣ شوال ١٣٧١ هـ أي: قبل وفاة الإمام الكوثري بستة وعشرين يوماً، بعد أن أُلِفَ كتابه «التنكيل» وبعد أن طبع منه مقدمته التي سماها «طليعة التنكيل» ووقف عليها الكوثري، وردّ عليها بكتابه «الترحيب بنقد التائب».

وأنا أسأل كلّ قارئٍ لذاك الردّ ولهذا الشناء: هل يتصوّرُ أن كاتبهما واحد؟! فالردّ لم يُبقِ بينه وبين التصريح بكفر الكوثري إلّا كما بين العين وحاجبها — أو جَفَنِها — وهذا يدعو له بطولِ العمر والبقاء، وشكرِ المسعى الحميد، والاستمرارِ على خدمة العلم ونشره!!

وعلمتُ حينئذ: لِمَ طَبَعَ (الطليعة) ثم أمسك الردّ الأصلي عنده ولم يطبعه ولم يدفعه للمتحمّسين المحسنين! ليطبّعوه مع توفّرهم!.

فلو كان المعلمي يعتقد أن ما كتبه عن الكوثري حق وصدق فهل يسوغ له شرعاً أن يدعو له هذا الدعاء؟! ويصفه بهذه الأوصاف!

فالمعلّمِي — رحمه الله تعالى — هنا أحد رجلين: إما آثم بالدعاء أن يطيل الله عمر الكوثري في الضلال والإضلال، وإما أنه كان محمولاً مقلوباً على ما كتب في «التنكيل» وندم على ما فعل، وأراد أن يغسل عنه ما تلبّس به.

وهذا الاحتمال الثاني هو الواقع لأمر، منها: أنه ليست بين الكوثري

والمعلّمي أية صلة ومراسلة علمية، ليدلّه على مخطوطة كتاب يحققه، إنما الصلة القوية والمراسلات العلمية، كانت بين الكوثري ودائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، التي طبعت «الجرح والتعديل» وغيره، فالكوثري دلّ القائمين عليها على مخطوطة الكتاب، وهم سعوا للحصول عليها، وأخبروا المعلّميّ بذلك — وهو بمكة — فسُرّ بذلك، وكتب ما نقلته كلمة شكر للكوثري، وانتهازها فرصة للاعتذار إليه عن بُعد، لعله يصل إلى الكوثري ويقرؤه قبل أن يتوفّي، لكن ما قدّر ذلك.

كما أثنى المعلّمي على الإمام الكوثري في موضع آخر من كتبه، ففي كتاب «الأنوار الكاشفة» ص ١٧٥ وصفه فيه بـ (العلامة)، وبسعة الاطلاع على كتب الحنفية وغيرهم. وكان تأليفه لكتابه هذا سنة ١٣٧٨ هـ، أي بعد وفاة الكوثري بسبع سنوات.

وهذا الثناء من المعلّمي جاء منه وهو ينقل عن الكوثري من كتابه «الترحيب» الذي ردّ به الكوثريّ على المعلّمي، وهذا من إنصافه.

وبهذه المناسبة: ألّفت النظر فأقول: مهما يكن من أمر خفيّ مستور، يكشفه مستقبلُ الزمن بين الكوثري والمعلّمي.

وختاماً أقول: إن المنهج العلمي الذي اختطّه الكوثري الإمام لنفسه — بعد أن أخذ من العلوم العقلية والنقلية حقيقتها — منهجٌ لا يدرك غوره ولا يستطيعه إلا من طلب العلوم طلبه، وأوتي من المواهب مثل ما أوتيته! وأنّى ذلك إلا بعون من الله الكريم الوهاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإمام الكوثري

بقلم الأستاذ الإمام الشيخ محمد أبو زهرة

وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة

(رحمهما الله تعالى)

(وقد وصف الكوثري بالإمامة ١١ مرة،

وترضى عنه ١٠ مرات، وقال: إنه كان من

المجلدين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد)

١ - منذ أكثر من عام فَقَدَ الإسلامُ إماماً من أئمة المسلمين الذين عَلَوْا بأنفسهم عن سَفَسَافِ هذه الحياة، واتجهوا إلى العلم اتجاهَ المؤمن لعبادة ربه، ذلك بأنه عَلِمَ أن العلم عبادةٌ من العبادات يَطْلُبُ العالمُ به رضا الله لا رضا أحدٍ سواه، لا يَبْغِي به عَلَواً في الأرض ولا فساداً، ولا استطالةً بفضْلِ جاه، ولا يُريدُه عَرَضاً من أعراض الدنيا، إنما يَبْغِي به نُصرةَ الحق لإرضاءِ الحق جل جلاله. ذلكم هو الإمام الكوثري، طيَّبَ الله ثراه، وَرَضِيَ عنه وأرضاه.

لا أعرفُ أن عالماً مات فخلَّ مكانه في هذه السنين، كما خلا مكانُ الإمام الكوثري، لأنه بَقِيَّةُ السلفِ الصالح الذين لم يجعلوا العِلْمَ مُرتزقاً ولا سُلماً لغاية، بل كان هو منتهى الغايات عندهم، وأسمى مطارح أنظارهم، فليس وراء علم الدين غاية يتغياها مؤمن، ولا مُرتقى يَصِلُ إليه عالم.

لقد كان رَضِيَ الله عنه عالماً يَتَحَقَّقُ فيه القولُ المأثورُ «العلماء ورثة الأنبياء»، وما كان يرى تلك الوراثة شرفاً فقط، ليفتخرَ به ويستطيلَ على الناس، إنما كان يرى تلك الوراثة جهاداً في إعلان الإسلام، وبيان حقائقه، وإزالة الأوهام التي تُلْحَقُ جوهره، فيبديهِ للناس صافياً مُشرقاً منيراً، فيَعْشُو الناسُ إلى نُوره، ويهتدون بهديه،

وَأَنَّ تِلْكَ الْوَرَاثَةَ تَقْضِي الْعَالَمَ أَنْ يُجَاهِدَ كَمَا جَاهَدَ النَّبِيُّونَ، وَيَصْبِرَ عَلَى الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ كَمَا صَبَرُوا، وَأَنْ يَلْقَى الْعَنْتَ عَنْ يَدِهِمْ إِلَى الْحَقِّ وَالْهُدَايَةِ كَمَا لَقُوا، فَلَيْسَتْ تِلْكَ الْوَرَاثَةُ شَرْفًا إِلَّا لِمَنْ أَخَذَ فِي أَسْبَابِهَا، وَقَامَ بِحَقِّهَا، وَعَرَفَ الْوَاجِبَ فِيهَا، وَكَذَلِكَ كَانَ الْإِمَامُ الْكُوْثُرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢ - إِنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ الْجَلِيلَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُتَحَلِّلِينَ لِمَذْهَبٍ جَدِيدٍ، وَلَا مِنَ الدَّعَاةِ إِلَى أَمْرِ بَدِيءٍ لَمْ يُسَبِّقْ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الَّذِينَ يَسْمُهُمُ النَّاسُ الْيَوْمَ بِسِمَةِ التَّجْدِيدِ، بَلْ كَانَ يَنْفِرُ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ كَانَ مُتَّبِعًا، وَلَمْ يَكُنْ مُبْتَدِعًا، وَلَكِنِّي مَعَ ذَلِكَ أَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَجْدِّدِينَ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لِكَلِمَةِ التَّجْدِيدِ، لِأَنَّ التَّجْدِيدَ لَيْسَ هُوَ مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ الْيَوْمَ مِنْ خَلْعٍ لِلرَّبِّيَّةِ وَرَدٍّ لِعَهْدِ النَّبُوَّةِ الْأُولَى، إِنَّمَا التَّجْدِيدُ هُوَ أَنْ يُعَادَ إِلَى الدِّينِ رَوْقُهُ وَيُزَالَ عَنْهُ مَا عَلِقَ بِهِ مِنْ أَوْهَامٍ، وَيُبَيَّنَ لِلنَّاسِ صَافِيًا كَجَوْهَرِهِ، نَقِيًّا كَأَصْلِهِ، وَإِنَّهُ لَمِنَ التَّجْدِيدِ أَنْ تَحْيَا السُّنَّةُ وَتَقُومَ الْبَدْعَةُ وَيَقُومَ بَيْنَ النَّاسِ عَمُودُ الدِّينِ.

ذلك هو التَّجْدِيدُ حَقًّا وَصَدَقًا، وَلَقَدْ قَامَ الْإِمَامُ الْكُوْثُرِيُّ بِإِحْيَاءِ السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَكَشَفَ عَنِ الْمَخْبُوءِ بَيْنَ ثَنَائِهَا وَتَارِيخِهَا مِنْ كُتُبِهَا، وَبَيَّنَّ مَنَاجِزَ رُؤَايَاهَا، وَأَعْلَنَ لِلنَّاسِ فِي رِسَائِلِ دُونِهَا وَكُتُبِهَا أَلْفَهَا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ وَتَقْرِيرَاتٍ. ثُمَّ عَكَفَ عَلَى جُهِودِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ الَّذِينَ قَامُوا بِالسُّنَةِ وَرَعَوْهَا حَقًّا رِعَايَتَهَا، فَنَشَرَ كُتُبَهُمُ الَّتِي دُونَتْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ لِإِحْيَاءِ السُّنَةِ وَالذِّينُ قَدْ أُشْرِبَتْ النُّفُوسُ حُبَّهَا، وَالْقُلُوبُ لَمْ تُرَنَّ بِفَسَادٍ، وَالْعُلَمَاءُ لَمْ تَشْغَلْهُمْ الدُّنْيَا عَنِ الْآخِرَةِ، وَلَمْ يَكُونُوا فِي رِكَابِ الْمُلُوكِ.

٣ - لَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ الْكُوْثُرِيُّ عَالِمًا حَقًّا، عَرَفَ عِلْمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَقَلِيلٌ مِنْهُمْ مَنْ أَدْرَكَ جِهَادَهُ، وَلَقَدْ عَرَفْتُهُ سِنِينَ قَبْلَ أَنْ أَلْقَاهُ، عَرَفْتُهُ فِي كِتَابَاتِهِ الَّتِي يُشْرِقُ فِيهَا نُورُ الْحَقِّ، وَعَرَفْتُهُ فِي تَعْلِيقَاتِهِ عَلَى الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي قَامَ عَلَى نَشْرِهَا، وَمَا كَانَ وَاللَّهِ عَجَبِي مِنَ الْمَخْطُوطِ بِقَدْرِ إعْجَابِي بِتَعْلِيقِي مِنْ عُلُقَى عَلَيْهِ، لَقَدْ كَانَ الْمَخْطُوطُ أَحْيَانًا رِسَالَةً صَغِيرَةً.

ولكن تعليقات الإمام عليه تجعل منه كتاباً مقروءاً، وإن الاستيعاب والاطلاع واتساع الأفق، تظهر في التعليق بادية العيان، وكل ذلك مع طلاوة عبارة،

ولطف إشارة، وقوة نقد، وإصابة للهدف، واستيلاء على التفكير والتعبير، ولا يمكن أن يجول بخاطر القارئ أنه كاتب أعجمي وليس بعربي مبین.

ولقد كان لفرط تواضعه لا يكتب مع عنوان الكتاب عمله الرسمي الذي كان يتولاه في حكم آل عثمان، لأنه ما كان يرى رضي الله عنه أن شرف العالم يناله من عمله الرسمي وإنما يناله من عمله العلمي، فكان بعض القارئین - لسلامة المبنى مع دقة المعنى وإشراق الديباجة وجزالة الأسلوب - لا يجول بخاطره أن الكاتب تركي بل يعتقد أنه عربي، ولّد عربياً، وعاش عربياً، ولم تطله إلا بيئة عربية.

ولكن لا عجب فإنه كان تركياً في سلالته وفي نشأته، وفي حياته الإنسانية في المدة التي عاشها في الأستانة، أما حياته العلمية فقد كانت عربية خالصة، فما كان يقرأ إلا عربياً، وما ملأ رأسه المشرق إلا النور العربي المحمدي، ولذلك كان لا يكتب إلا كتابة نقية خالية من كل الأساليب الدخيلة في المنهاج العربي، بل كان يختار الفصيح من الاستعمال الذي لم يجز خلاف حول فصاحته، مما يدل على عظم اطلاعه على كتب اللغة متناً ونحواً وبلاغة، ثم هو فوق ذلك يقرض الشعر العربي فيكون منه الحسن.

٤ - لقد اختص رضي الله عنه بمزايا رفعتَه وجعلته قُدوةً للعالم المسلم، لقد علا بالعلم عن سوق الاتجار، وأعلم الخافقين أن العالم المسلم وطنه أرض الإسلام، وأنه لا يرضى بالدينية في دينه، ولا يأخذ من يذل الإسلام بهوادة، ولا يجعل لغير الله والحق عنده إرادة، وأنه لا يصح أن يعيش في أرض لا يستطيع فيها أن ينطق بالحق، ولا يُعَلِّي فيها كلمة الإسلام، وإن كانت بلده الذي نشأ فيه، وشدا وترعرع في مغانيه، فإن العالم يحيا بالروح لا بالمادة، وبالحقائق الخالدة، لا بالأعراض الزائلة. وحسبه أن يكون وجيهاً عند الله وفي الآخرة، وأما جاء الدنيا وأهلها فظل زائل، وعرض حائل.

٥ - وإن نظرة عابرة لحياة ذلك العالم الجليل، تُرينا أنه كان العالم المخلص المجاهد الصابر على البأساء والضراء، وتنقله في البلاد الإسلامية والبلاء بلاء، ونشره

النور والمعرفة حيثما حل وأقام. ولقد طُوفَ في الأقاليم الإسلامية فكان له في كل بلد حل فيه تلاميذُ نهلوا من منهلِهِ العذب، وأشرقت في نفوسهم رُوحُهُ المخلصة المؤمنة، يُقدِّمُ العلم صفواً لا يَرْتَفِقُهُ مِرَاءٌ ولا التواء، يَمْضِي في قول الحق قُدْماً لا يَهْمُهُ رَضِيَّ الناس أَوْ سَخَطُوا ما دام الذي بينه وبين الله عامراً.

ويظهرُ أن ذلك كان في دمه الذي يَجْرِي في عُرْوِقِهِ، فهو في الجهاد في الحق منذ نشأ، وإن في أسرته لَتَقْوَى وَقُوَّةُ نَفْسٍ وصبرٍ واحتمالٍ للجهاد، إنه من أسرة كانت في القوقاز، حيث المنعة والقوة وبجمال الجسم والروح، وسلامة الفكر وعمقه.

ولقد انتقل أبوه إلى الأستانة فولدَ على الهدى والحق، فدرَسَ العلوم الدينية حتى نال أعلى درجاتها في نحو الثامنة والعشرين من عمره، ثم تدرَّج في سُلَّم التدريس حتى وَصَلَ إلى أقصى درجاته وهو في سن صغيرة، حتى إذا ابتلي بالذين يريدون فَضْلَ الدنيا عن الدين، لَتُحَكِّمَ الدنيا بغير ما أنزل الله، وَقَفَ لهم بالمرصاد، والعُودُ أخضرٌ، والآمالُ مفتوحة، ومَطامِحُ الشباب متحفزة، ولكنه آثرَ دينه على دُنياه. وآثرَ أن يُدافعَ عن البقايا الإسلامية على أن يكون في عيش ناعم، بل آثرَ أن يكون في نَصَبٍ دائم فيه رضا الله على أن يكون في عيشٍ رافٍ وفيه رضا الناس ورضاً من بيدهم شؤون الدنيا، لأنَّ إرضاء الله غاية الإيمان.

٦ — جاهدَ الاتحاديين الذين كان بيدهم أمرُ الدولة لما أرادوا أن يُضَيِّقُوا مَدَى الدراسات الدينية ويُقَصِّرُوا زمنها، وقد رأى رَضِيَّ الله عنه في ذلك التقصير نقصاً لأطرافها، فأَعْمَلَ الحيلةَ وذَبَرَ وقَدَّرَ، حتى قَضَى على رغبتهم، وأطال المدة التي رغبوا في تقصيرها، ليتمكن طالبُ علوم الإسلام من الاستيعاب وهضم العلوم، وخصوصاً بالنسبة لأعجمي يتعلم بلسانٍ عربيٍّ مُبين.

٧ — وهو في كل أحواله العالمُ النَّزْهَةُ الأَنْفُ الذي لا يَغْتَمِدُ على ذي جاه في ارتفاع، ولا يَتَمَلَّقُ ذا جاه لنيل مطلبٍ أو الوصولِ إلى غايةٍ مهما شَرُفَتْ، فإنه رَضِيَّ الله عنه كان يرى أن معالي الأمور لا يُوَصِّلُ إليها إلا طريقٌ سليمٌ ومِنهاجٌ مستقيم، ولا يُمكنُ أن يصلَ كريمٌ إلى غايةٍ كريمة إلا من طريقٍ يَصُونُ النفسَ فيها عن

الهوان، فإنه لا يُوصَلُ إلى شريفٍ إلا شريفٌ مثله، ولا شَرَفَ في الاعتماد على ذوي الجاه في الدنيا، فإنَّ من يعتمدُ عليهم لا يكون عند الله وجيهاً.

٨ — سَعَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِجَدِّهِ وَعَمَلِهِ فِي طَرِيقِ الْمَعَالِي حَتَّى صَارَ وَكِيلَ مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ فِي تَرْكِهَا، وَهُوَ مَنْ يَعْرِفُ لِلْمَنْصِبِ حَقَّهُ، لِذَلِكَ لَمْ يُفَرِّطْ فِي مَصْلَحَةِ إِرْضَاءِ لَذِي جَآءَ مَعَهُمَا يَكُنْ قَوِيًّا مُسَيِّطَرًا، وَقَبْلَ أَنْ يُعْزَلَ مِنْ مَنْصِبِهِ فِي سَبِيلِ الْإِسْتِمْسَاكِ بِالصِّلَحَةِ. وَالْإِعْتَزَالُ فِي سَبِيلِ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ الْإِمْتِثَالِ لِلْبَاطِلِ.

٩ — عُزِّلَ الشَّيْخُ عَنْ وَكَايَةِ الْمَشِيخَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ بَقِيَ فِي مَجْلِسِ وَكَالَتِهَا الَّذِي كَانَ رَئِيسًا لَهُ، وَمَا كَانَ يَرَى غَضًا لِمَقَامِهِ أَنْ يَنْزَلَ مِنَ الرِّيَاسَةِ إِلَى الْعَضْوَةِ مَا دَامَ سَبَبُ النَّزُولِ رَفِيعًا، إِنَّهُ الْعُلُوُّ النَّفْسِيُّ لَا يَمْنَعُ الْعَامِلَ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ رَئِيسًا أَوْ مَرْؤُوسًا، فَالْعِزَّةُ تُسْتَمَدُّ مِنَ الْحَقِّ فِي ذَاتِهِ، وَيُبَارِكُهَا الْحَقُّ جَلَّ جَلَالُهُ.

١٠ — وَلَكِنَّ الْعَالِمَ الْأَبْيَّ الْعَفَّ الثَّقِيَّ يُمْتَحَنُ أَشَدَّ امْتِحَانٍ، إِذْ يَرَى بِلَدِّهِ الْعَزِيزَ وَهُوَ دَارُ الْإِسْلَامِ الْكُبْرَى، وَمَنَاطُ عِزَّتِهِ، وَمَحْطُ آمَالِ الْمُسْلِمِينَ يَسُودُهُ الْإِلْحَادُ، ثُمَّ يُسَيِّطِرُ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَرْجُو لِهَذَا الدِّينِ وَقَارًا، ثُمَّ يُصْبِحُ فِيهِ الْقَابِضُ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ، ثُمَّ يَجِدُ هُوَ نَفْسُهُ مَقْصُودًا بِالْأَذَى، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْجُ أَلْفِي فِي غِيَابَاتِ السَّجَنِ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعِلْمِ.

عِنْدَئِذٍ يَجِدُ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بَيْنَ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا أَنْ يَبْقَى مَأْسُورًا مَقِيدًا، يَنْطَفِئُ عِلْمُهُ فِي غِيَابَاتِ السَّجُونِ، وَإِنَّ ذَلِكَ لِعَزِيزٌ عَلَى عَالِمٍ تَعَوَّدَ الدَّرْسَ وَالْإِرْشَادَ، وَإِخْرَاجَ كُنُوزِ الدِّينِ لِيُعَلِّمَهَا النَّاسَ عَنْ بَيْنَةٍ، وَإِمَّا أَنْ يَتَمَلَّقَ وَيُدَاهِنَ وَمُحَالِيًّا، وَدُونَ ذَلِكَ خَرُطُ الْقِتَادِ بَلْ حَزُّ الْأَعْنَاقِ، وَإِمَّا أَنْ يُهَاجَرَ وَبِلَادُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ، وَتَذَكَّرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾.

١١ — هَاجَرَ إِلَى مِصْرَ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الشَّامِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْقَاهِرَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى دِمَشْقَ مَرَّةً ثَانِيَةً، ثُمَّ أَلْفَى عَصَا التَّسْيَارِ نَهَائِيًّا بِالْقَاهِرَةِ، وَهُوَ فِي رِحَالَتِهِ إِلَى الشَّامِ وَمَقَامِهِ فِي الْقَاهِرَةِ كَانَ نُورًا، وَكَانَ مَسْكَنُهُ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ ضُؤْلًا أَوْ اتَّسَعَ مَدْرَسَةً

يَأْوِي إِلَيْهَا طُلَّابُ الْعِلْمِ الْحَقِيقِيِّ، لَا طُلَّابُ الْعِلْمِ الْمَذْرَسِيِّ فَيَهْتَدِي أَوْلَئِكَ التَّلَامِيذُ إِلَى يَنَابِيعِ الْمَعْرِفَةِ، مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي كُتِبَتْ وَسُوقَ الْعِلْمُ الْإِسْلَامِيَّةُ رَاجِحَةً وَنَفُوسُ الْعُلَمَاءِ عَامِرَةٌ بِالْإِسْلَامِ، فَرَدَّ عَقُولُ أَوْلَئِكَ الْبَاحِثِينَ إِلَيْهَا وَوَجَّهَهُمْ نَحْوَهَا، وَهُوَ يُفَسِّرُ الْمُغْلَقَ لَهُمْ، وَيَقْبِضُ بِغَزِيرِ عِلْمِهِ وَثِمَارِ فِكْرِهِ.

١٢ - وَإِنَّ كَاتِبَ هَذِهِ السُّطُورِ لَمْ يَلْقَ الشَّيْخَ إِلَّا قَبْلَ وَفَاتِهِ بِنَحْوِ عَامَيْنِ، وَقَدْ كَانَ اللَّقَاءُ الرُّوحِيَّ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ بِسِنِينَ، عِنْدَمَا كُنْتُ أَقْرَأُ كِتَابَاتِهِ، وَأَقْرَأُ تَعْلِيْقَهُ عَلَى مَا يُخْرِجُ مِنْ مَخْطُوطٍ، وَأَقْرَأُ مَا أَلَّفَ مِنْ كِتَابٍ، وَمَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ لِي فِي نَفْسِ ذَلِكَ الْعَالَمِ الْجَلِيلِ مِثْلَ مَا لَهُ فِي نَفْسِي، حَتَّى قَرَأْتُ كِتَابَهُ «حُسْنُ التَّقَاضِي فِي سِيرَةِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي» فَوَجَدْتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَصَّنِي عِنْدَ الْكَلَامِ فِي الْحِلِّ الْمُنْسُوبَةِ لِأَبِي يُوسُفَ بِكَلِمَةٍ خَيْرٍ. وَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ ثَنَاءً مِنْ كُبَرَاءِ وَعُلَمَاءِ، فَمَا اعْتَرَزْتُ بِنِثَاءٍ كَمَا اعْتَرَزْتُ بِنِثَاءِ ذَلِكَ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ، لِأَنَّهُ وَسَامَ عِلْمِيَّ مِنْ يَمْلِكُ إِعْطَاءَ الْوَسَامِ الْعِلْمِيِّ.

سَعَيْتُ إِلَيْهِ لِأَلْقَاهُ، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَجْهَلُ مُقَامَهُ، وَإِنِّي لِأَسِيرُ فِي مَيْدَانِ الْعَتَبَةِ الْخَضِرَاءِ، فَوَجَدْتُ شَيْخًا وَجِيهًا وَقُورًا، الشَّيْبُ يَنْبُثُ مِنْهُ كُنُورُ الْحَقِّ، يَلْبَسُ لِبَاسَ عِلْمَاءِ التُّرْكِ، قَدْ تَفَّ حَوْلَهُ طَلَبَةٌ مِنْ سُورِيَّةٍ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهُ الشَّيْخُ الَّذِي أَسْعَى إِلَيْهِ. فَمَا أَنْ زَايَلَ تَلَامِيذُهُ حَتَّى اسْتَفْسَرْتُ مِنْ أَحَدِهِمْ: مِنَ الشَّيْخِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ الشَّيْخُ الْكُوْثُرِيُّ، فَأَسْرَعْتُ حَتَّى التَّقَيْتُ بِهِ لِأَعْرِفَ مُقَامَهُ، فَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ نَفْسِي، فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ مِنَ الرِّغْبَةِ فِي اللَّقَاءِ مِثْلَ مَا عِنْدِي، ثُمَّ زَرْتُهُ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ فَوْقَ كُتُبِهِ، وَفَوْقَ بُحُوْثِهِ، وَأَنَّهُ كَثُرَ فِي مِصْرَ.

١٣ - وَهَذَا أُرِيدُ أَنْ أَبْدِيَ صَفْحَةً مِنْ تَارِيخِ ذَلِكَ الشَّيْخِ الْإِمَامِ، لَمْ يَعْرِفْهَا إِلَّا عَدَدٌ قَلِيلٌ:

لَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ يَعْصِمَ نَفْعُهُ، وَأَنْ يَتِمَّ كُنْ طُلَّابُ الْعِلْمِ مِنْ أَنْ يَرِدُوا وَرَدُّهُ الْعَذَابُ، وَيَنْتَفِعُوا مِنْ مَنَهْلِهِ الْغَزِيرِ، لَقَدْ اقْتَرَحَ قِسْمُ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَجْلِسِ كَلِيَّةِ الْحَقُوقِ بِجَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ: أَنْ يُنَدَّبَ الشَّيْخُ الْجَلِيلُ لِلتَّدْرِيسِ فِي دَبْلُومِ الشَّرِيعَةِ، مِنْ أَقْسَامِ الدِّرَاسَاتِ

العليا بالكلية، ووافق المجلس على الاقتراح بعد أن عَلمَ الأعضاء الأجلاء مكانَ الشيخ من علوم الإسلام، وأعماله العلمية الكبيرة.

وذهبتُ إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشريعة إبانَ ذلك، ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بِمَرَضِهِ وَمَرَضِ زَوْجِهِ، وَضَعْفِ بصره، ثم يُصِرُّ على الاعتذار، وكلُّما ألحنا في الرجاء لَجَّ في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جَدْوَى رجونه في أن يُعاوِدَ التفكيرَ في هذه المعاونة العلمية التي نَرَقُبُها ونَتَمَنَّاها، ثم عُدْتُ إليه منفرداً مرةً أخرى، أكرِّرُ الرجاء وألحف فيه، ولكنه في هذه المرة كان معي صريحاً، قال الشيخ الكريم... إِنَّ هَذَا مَكَانُ عِلْمٍ حَقًّا، وَلَا أُرِيدُ أَنْ أُدْرَسَ فِيهِ إِلَّا وَأَنَا قَوِيٌّ أَلْقِي دُرُوسِي عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُحِبُّ، وَإِنَّ شَيْخُوحَتِي وَضَعْفَ صَحْتِي وَصِحَّةَ زَوْجِي، وَهِيَ الْوَحِيدَةُ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، كُلُّ هَذَا لَا يُمَكِّنُنِي مِنْ أَدَاءِ هَذَا الْوَاجِبِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرْضَاهُ.

١٤ - خرجتُ من مجلس الشيخ وأنا أقولُ أَيُّ نَفْسٍ عُلوِيَّةٍ كَانَتْ تُسَجِّنُ فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ الْإِنْسَانِي، إِنَّهَا نَفْسُ الْكُوْثَرِيِّ.

وإنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْكَرِيمَ الَّذِي ابْتُلِيَ بِالشَّدَائِدِ، فَانْتَصَرَ عَلَيْهَا، ابْتُلِيَ بِفَقْدِ الْأَحْبَةِ، فَفَقَدَ أَوْلَادَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَقَدْ اخْتَرَمَهُمُ الْمَوْتُ وَاحِدًا بَعْدَ الْآخَرِ، وَمَعَ كُلِّ فَقْدٍ لَوْعَةٌ، وَمَعَ كُلِّ لَوْعَةٍ نُدُوبٌ فِي النَّفْسِ وَأَحْزَانٌ فِي الْقَلْبِ. وَقَدْ اسْتَطَاعَ بِالْعِلْمِ أَنْ يَصْبِرَ وَهُوَ يَقُولُ مَقَالَةً يَعْقُوبُ «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ» وَلَكِنَّ شَرِيكَتَهُ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ أَوْ شَرِيكَتَهُ فِي بَأْسَاءِ هَذِهِ الْحَيَاةِ بَعْدَ تَوَالِي النِّكَبَاتِ، كَانَتْ تُحَاوِلُ الصَّبْرَ فَتَنْصَبِرُ، فَكَانَ لَهَا مُوَاسِيَاءٌ، وَلَكُلُّومَهَا مُدَاوِيَاءٌ، وَهُوَ هُوَ نَفْسُهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى دَوَاءٍ.

وَلَقَدْ مَضَى إِلَى رَبِّهِ صَابِرًا شَاكِرًا حَامِدًا، كَمَا يَمِضِي الصَّدِيقُونَ الْأَبْرَارَ، فَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ.

محمد زاهد الكوثري راوية العصر وأمين التراث الإسلامي

بقلم الأديب الكبير الدكتور محمد رجب البيومي
عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالمنصورة

يُطلقون وصفَ الرَّاوية على مَنْ يحفظ الكثير من روائع الشعر العربي ، فلماذا لا يتسعون فيطلقون هذا الوصف على من قرأ كتب التراث الإسلامي في شتى فروعهِ المختلفة قراءة الدارس المستوعب الناقد؟ ومن تتبّع المخطوطات الإسلامية عربيّةً وغير عربيّة في شتى الأقطار المترامية ليقراها في فروعها المختلفة؟

إننا نعهد من يتخصّصُ في دروس التشريع من فقه وأصول وتفسير وحديث لا يلم بكتب العقيدة ودقائق علوم التوحيد والمنطق والفلسفة، ودُعك من علوم اللسان كالنحو والصرف والبلاغة واللغة والأدب، فما بالنا نجد الأستاذ الكوثري يقرأ كتب التراث الإسلامي في شتى مناحيه، قراءةً ترشّحه لأن يكون أمينَ هذا التراث في مختلف تيّاراته، لأنه لا يقرأ قراءة المتعجّل، بل قراءة الفاحص الناقد البصير، حتّى لنعجب حين نجدُ من يحققون كتب الكلام يتطلّعون إلى مصباحه المضيء، فنظنهم وحدهم تلاميذ الرجل، على حين نرى رجال الفقه على مختلف مذاهبه يعشون إلى ضوئه حين تنبّههم المسائل، وتتدجّى وجوه الرأي، فيجدون شفاء الصدور، واطمئنان اليقين، فإذا كان المجال لمحققي كتب اللسان العربيّ، فإنّ استشارة الكوثري لهم ضرورة ملزمة، إذ يُجمع المحققون على اختلاف مشاربهم، وتنوع اتجاهاتهم على إمامة هذا الحَبْر في شتى الميادين، وما شهدنا إلّا بما رأينا.

فقد كان مجلسه العلمي في مسجد محمد أبي الذهب المقابل للجامع الأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة في كل أسبوع مجال تسابق علمي بين المحققين، إذ

يعرفون أن الرجل الكبير لا يبخل بعلمه على أحد، وقد يستحيون من كثرة التردد على منزله العامر بالعباسية، فينتهزون فرصة صلاة الجمعة بمسجد أبي الذهب ليردوا مورده العلمي.

والكوثري الجليل رحب الصدر، رحب العلم معاً، وطبيعي أن يكون هؤلاء الكبار ممن لا يسألون عن غير العويص المستغلق، وما أعياهم اكتشاف وجهه بعد طول الدأب، وعناء المراجعة، ولكن من غير الطبيعي - إلا لذي من اختصه الله بفضله - أن يكون المسؤول الكبير ملماً بكل ما يسأل عنه، وكأنه سُئل من قبل، فدرس ونقّب حتى اهتدى إلى الرأي الصائب، مع بديهية حاضرة تقوم مقام الروية المتتدة عند سواه.

وقد يأتيه باحث بمخطوط نادر يظن أنه وحده الذي اطلع عليه، فهو يباهي به مباهاة لا تقف عند حد، ثم يفاجأ بأن الكوثري قد قرأ المخطوط في أكثر من نسخة، وأنه يشير عليه بالاطلاع على مخطوطات أخرى في مكاتب العالم الإسلامي عربية وغير عربية، كما يقدّم إليه المخطوط النادر، فيعرف من طريقة نسخه من الكاتب؟ وفي أي سنة كُتب؟ ويبيدي احتمالات شتى لا تلبث بعد الفحص أن تصير إلى حقائق.

إننا نعرف كثيراً من الفضلاء يحرصون على جمع المخطوطات، ولهم جهدهم المشكور لما بذلوه من وقت ومال واطلاع، ولكننا لا نجد مثيلاً للكوثري في قراءة هذه المخطوطات واستيعابها على نحو فريد، ولعلنا نعتزّ بالفضل لأهله حين نذكر في هذا المجال الشيخ طاهر الجزائري، والشيخ خليل الخالدي، وأحمد باشا تيمور، ولكن الكوثري قد أربى عليهم بما قرأ واستوعب في اللغات الإسلامية من عربية وتركية وجركسية وفارسية.

إن هؤلاء الأفاضل قد وقفوا عند التراث العربي وحده، ولكن الكوثري تجاوز هذا النطاق إلى ما هو أرحب وأوسع، وقد يُترجم نقولاً مختلفة من هذه اللغات إلى العربية، ويقدمها هدية لمن يسأله دون أن يحرص على نسبة الترجمة إليه، وهي مثالية عليا نادرة الوجود.

(زاهد أصيل):

أذكرُ أنَّ الأستاذ العقاد حين تحدّث عن الأستاذ الكبير محمد فريد وجدي رحمهما الله، قال في مقدمة حديثه^(١): «هو فريد عصره غير مدافع، ولطالما قيلت هذه الكلمة عن عشرات من حملة الأقلام في عصر واحد كلهم فريد في عصره، إلّا أننا نقولها اليوم عن محمد فريد وجدي لنعيد إليها معناها الذي يصدق على اللغة حرفاً حرفاً، ولا ينحرف عنها كثيراً أو قليلاً حتى في لغة المجاز، نعم الفريد حتى في لغة الجناس لأن اسمه فريد!».

وما قاله العقاد عن فريد، وانطباق الوصف الدقيق على اسمه، أقوله عن (زاهد) وانطباق الوصف الدقيق على اسمه، فما رأينا من كبار العلماء من زهد في المناصب العلمية المغربية على ما تمنحه من جاه ممتد، ومال مسعف، وعيشٍ رافٍ، كما زهد الأستاذ زاهد الكوثري.

لقد دُعِيَ إلى أن يكون أستاذاً للغة التركية بمعهد اللغات الشرقية قبل أن ينضمَّ إلى كلية الآداب، فرفض، لأنه رأى بين أساتذة المعهد مستشرقين يُخفون ما لا يبدون، وليس من خلقه أن يزامل من لا يثق في طوبته، ودُعِيَ لأن يأخذ أجراً على ما يقوم به من عناء التصحيح والتوثيق والتقدمة لبعض كتب التراث، فرفض على شدة احتياجه، وضيق ذات يده، لأن ذلك في رأيه قد يحول دون ثواب الآخرة، وما عند الله أبقي وأفضل!

لقد قدّم إليه تلميذه الناشر الكبير الأستاذ حسام القدسي مئة نسخة من كتاب قام على تصحيحه عاماً كاملاً فأبى، وقال: أخاف ألاّ يجتمع ثواب الدنيا مع ثواب الآخرة، وفي أزمة مالية مرهقة حين اشتدت به العلة، وزادت تكاليف العلاج شاء تلميذه الأستاذ أحمد خيرى أن يمّده بثمان الدواء وفاءً لما قام به من تعليمه وتهذيبه فأبى. وأثر أن يبيع كتبه الثمينة بثمان بخس ليجد ما ينفق دون مرارة تلحقه.

(١) رجال عرفتهم للأستاذ العقاد ص ١٤٧ ط بيروت.

وقد أراد الأستاذ الكبير محمد أبو زهرة أن يكون الكوثري أستاذاً للطلاب بقسم الدراسات العليا للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكان الرجل يُعاني أعباء الشيخوخة، فقال لأبي زهرة: ليست لديّ القوة الجسمية التي أطمئن إليها في تأدية الدرس على الوجه المنشود! وألح أبو زهرة قائلاً: إن مجرد حديث الكوثري مع الطلاب كسب أي كسب، وإنه يتحدث مع كبار العلماء فيبهرهم، فليجرب ذلك مع الطلاب! ولكن الكوثري قال: التدريس أمانة، وله عندي ميزان خاص أخاف على نفسي أن أتجاوزَه، ولقاء الله قريب!

وخرج الأستاذ أبو زهرة من بيت الكوثري، وهو يضرب كفاً بكفّ، ويقول: عندنا من يدخلُ قاعة المحاضرات، ولا يَسْتحي من نفسه أن يصرف الوقت فيما لا يفيد، وهذا الكوثريّ في ضيقٍ من العيش، وضرورةٍ لثمن الدواء، يستشعر فداحة الموقف العلمي، وينهاه ضميره الأدبي أن يتهياً للتدريس، مع أنه أهل له!! ثم يبعث زميله الأستاذ علي الخفيف إلى الكوثري مرةً أخرى فيجده مُصمماً على ما يريد! فيتكرر الرفض، ويخرج الخفيف هو الآخر ليضرب كفاً بكفّ!

وقد أحسنَ الأستاذ أبو زهرة كلَّ الإحسان، حين قال عن الكوثري في مقدمة كتاب (مقالات الكوثري) الذي طبع بعد رحيله مجموعاً من الصحف الدينية التي كان يؤثرها بنتاجه الغزير^(١):

«إن ذلك الإمام الجليل لم يكن من المتحليين لمذهب جديد، ولا من الدعاة إلى أمرٍ بديءٍ لم يُسبق به، ولم يكن من الذين يَسْمُهُم الناس بسمة التجديد، بل كان ينفرُ منهم، فإنه كان متبعاً ولم يكن مبتدعاً، وأنا مع ذلك أقول: إنه كان من المجددين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد، لأنَّ التجديد ليس هو ما تعارفه الناس من خلعٍ للربقة، وردِّ لعهد النبوة الأولى، وإنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدين رونقه، ويُزال عنه ما علق به من أوهام، ويُبين للناس صافياً كجوهره نقياً كأصله، وإنه لمن التجديد

(١) مقدمة (مقالات الكوثري) للأستاذ أبي زهرة ص (ب) ط أولى.

أن تحيا السنة وتموت البدعة ويقوم بين الناس عمود الدين، ذلك هو التجديد حقاً وصدقاً، وقد قام الإمام الكوثري بإحياء السنّة النبوية، فكشف عن المخبوء بين ثنايا التاريخ من كتبها، ثم عكف على جهود السابقين من الذين قاموا بالسنة، ورعوها حق رعايتها، فنشر كتبهم».

وما قاله الإمام أبو زهرة يجب أن يكون موضع الاهتمام والنظر، لأن من الكاتبين من يرى التجديد هداماً لا بناء! بل منهم من يرى التجديد في الشذوذ عن الطريق السوي، والافتيات على السابقين بغياً دون علم، وليس ذلك بتجديد بل هو تدمير وتخريب.

(ظروف حياة):

ينتهي نسب الكوثري إلى الجركس ببلاد القوقاز، وللجراكسة عزيمة صلبة، يعرفها من يقرأ سيرهم في الحروب واقتحام الأهوال، وأبناء الجراكسة من العلماء يحملون هذه العزيمة في مضمار العلم والثقافة، فلم يعتزأ بال رأي، ومجاهرة بالحق، وعدم الخضوع لما يروونه باطلاً في الاتجاه، وتلك صفات بارزة عُرف بها الأستاذ محمد زاهد الكوثري، من عهد الطلب إلى أن سعد بجوار ربّه الكريم.

صحبته هذه العزيمة طالباً، حيث برز على أقرانه في مجال الدراسة، ونال الشهادة العالمية، فكان الأول بين زملائه، وعُين مدرّساً بجامع الفاتح مباشرة لما شُهد من نبوغه المبكر، ولكن الاتحاديين حينئذ قد أرادوا انتقاص المواد الدينية من جداول الدراسة لتحل محلها العلوم الحديثة، فرأى الكوثري أن يجهر بالمعارضة دون حذر، ولاحظ الاتحاديون الأتراك صلابة موقفه، فخافوا أن يلتف حوله من يستطيع إقناعهم باتجاهه، وعملوا على إبعاده عن الأستاذة مُدرّساً في معهد فرعي وسط الأناضول.

ثم رأت الجامعة أن تعين أستاذاً للشريعة الإسلامية عن طريق الامتحان بين المتسابقين من حملة العالمية، مع الخبرة في التدريس فتقدم الأستاذ الكوثري

للامتحان، فوقع عليه الاختيار، وغازط الاتحاديين أن يرجع من الأناضول مرقى إلى هذا المنصب الخطير، فاكتفوا بانتداب أستاذ آخر دون تعيين أحد، ولكن صيت الكوثري دفع به إلى مجالات علمية حتى صار وكيلاً للمشيخة الإسلامية، فأصبح الرجل الثاني في المنصب الديني، إذ لا يتقدمه غير شيخ الإسلام فحسب.

ثم جهّر بمعارضته الشديدة لهدم مدرسة دينية أراد الاتحاديون تحويلها إلى مستشفى عام، وبادر فرفع دَعْوَى إلى المحكمة المختصة موضحاً أن المدرسة ذات وقف متعين ولا سبيل إلى إلغائه، ولم تصل المحكمة إلى حكم عادل لأن الكمالين قد احتلوا الأستاذة، وأصبح أمرهم بالغ النفاذ، بحيث لا يخضع لرقابة قضائية، فهُدمت المدرسة، وبدرت دلائل فصل الدين عن السياسة، والدعوة إلى العلمانية.

فجند الكوثري جبهةً لمحاربة هذا الاتجاه، وصدر الأمر باعتقاله، فلم يخف على نفسه قدر خوفه على إسكات أصوات المعارضة لهذا الحدث المنكر، ورأى أن يفرّ بدينه مجاهراً إلى الله، ليستطيع أن يتحدث بما يشاء، ففرّ وحيداً أعزل من كل شيء، وطاف ببلاد المشرق متنقلاً بين القاهرة ودمشق، حتى استقر بالقاهرة، ونزل أول أمره برواق الأتراك بالأزهر، فعرف الطلاب مكانته، وتجمعوا حوله، ولكن ظروف حياته ظلت بين الجذب والشدة، لأنه لم يسع إلى منصبٍ علميٍّ ترشحه له كفاءته الواضحة.

وكان من عارفي فضله من أبدوا استعداداً لمعاونته، ولكنه أصرّ على الانطواء الوظيفي دون الانطواء العلمي، ولعلّ تجاربه الأولى بتركيا قد أنفنته بالبعد عن ميادين التنافس، وقد نشر من التحقيقات العلمية ما قرّبه لذوي النباهة من أساتذة العلم.

وكان في الرجل تواضع كريم، فأراد إحياء سنة السلف في رواية الحديث النبوي واتصل بشيخ الشافعية بمصر ليروي عنه (المسلسل) عن مشايخه، كما اتصل بالشيخ يوسف الدجوي أحد كبار العلماء في زمنه ليروي عنه موطأ مالك، وفي أثناء مقامه بدمشق روى كتاب الشئائل للترمذي عن السيد محمد بن جعفر الكتاني بالجامع

الأموي بدمشق، ولم يكن الشيخ طالباً صغيراً حتى يحرص كل الحرص على هذه الروايات، ولكنه كان في مستوى من يأخذ عنهم، بل كان يفوق بعض من جلس بين أيديهم، وهم يعلمون ذلك عنه، ولكنهم جميعاً يحيون سيرة السلف في امتداد الرواية إلى هذا العصر.

وقد رأيتُ بنفسِي إحدى مجالس الحديث النبوي بدار العلامة يوسف الدجوي، وشاهدتُ العلامة الكوثري يقرأ في خشوع حديث الموطأ، والدجوي فوق كرسيه يسمع في يقظة وانتباه، وكان المشهد عجباً، تحدثتُ عنه بإفاضة في إحدى مجلات الأزهر تحت عنوان (مقارء الحديث في مصر)^(١) فليت هذه المقارء تعود.

(أنصار ومعتضون):

لكل مفكرٍ تلاميذه المؤيدون، ومخالفوه المعتضون، وتلك ظاهرةٌ صحيحةٌ دون جدال، فما زال اختلافُ الرأي سبيلاً إلى إيضاح الحق، إذا خلصت النياتُ وسلمت الضمائر، وقد نزل الكوثري القاهرة، وهو صاحب رأي في مسائل الدين وشؤون التاريخ، ينافح عنه ويُعارض مخالفه، فمن الطبيعي أن يلتف حوله من ينحو منحاه، كما من الطبيعي أن يجهرَ خصومه بمعارضته ولهم تلاميذهم الذين يؤيدونهم في الصحف، وينقدون ما يرونه محتاجاً للنقد من أقوال المخالفين.

وقد قلت: إن الكوثري صُلِبَ صخريّ المكسر، لا يسكت عن نقد، ولا يغمضُ عن اعتراض، وإذا كان قد جاهر الكمالين والاتحادين في تركيا مع سلطانهم القاهر، وبطشهم الغادر، فإن مجاهرة مخالفه من علماء مصر مأمونة العاقبة، إذ لا خطر فيها على أحد، فله أن يقولَ ما يريد متى يريد! وقد قال الرجل آراءه الصريحة في اتجاهات المجددين من ذوي الإصلاح الديني، وهذا ما يُحمد له، كما أن مما يُحمد لمخالفه أنهم واجهوا النقد بالنقد دون افتيات، وتلك سبيل الفضلاء!

وقد يقال إن بعض الطلاب من الشباب المندفعين قد هاجموا الرجل بمقالات صاخبة، ولكنَّ الكوثري نفسه قد هاجمَ الطلاب والأساتذة معاً بمقالات صاخبة، وفي هؤلاء الكبار شيخ الأزهر الإمام المراغي والعلامة الشيخ عبد المجيد سليم المفتي الأكبر وشيخ الأزهر أيضاً، والأستاذ الكبير محمود شلتوت شيخ الأزهر من بعد، والأستاذ أحمد شاکر شيخ المحدثين في عصره، والقاضي الكبير.

وكنت أؤثر أن ينهضَ باحث مخلص بكتابة مؤلفٍ عن هذه الحركة العلمية الخصبية، بعد أن ذهب أصحابها إلى رحمة الله ورضوانه، وكلهم مخلص أمين، أجل كنت أؤثر أن ينهضَ باحث لكتابة مؤلف تحت عنوان (الكوثري بين مؤيديه ومعارضيه) ليرى الخلف بعض جهاد السلف في خدمة العلم، ومضمار التجديد، وليتصل التاريخ العلمي اتصال الحلقات الممتدة في نظام دقيق.

وإذا كان المراغي وعبد المجيد سليم وشلتوت ممن يذهبون في الإصلاح الديني والتفكير الإسلامي مذهبَ الإمام محمد عبده، فإن الكوثري رحمه الله لم يُعَف الأستاذ الإمام من انتقادات متتابعة! وهو بذلك يُعيدُ معارك الفكر الإسلامي في أخصب عهوده، حين كانت آراء أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ومالك بن أنس والليث بن سعد موضع جدل كبير...

وما يبعثُ على الارتياح أن مقام هؤلاء جميعاً كان موضع التكريم من القارئ المعاصر، فقد كان الكوثري — على حِدَّة صياله — موضعَ التقدير من أساتذة الأزهر الشريف، ومن طلابه، إذ كان له حواريون مخلصون من طلبة الكليات الأزهرية، ومن أساتذتها المرموقين، وكان الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين يعدّه باحثاً إسلامياً منقطع النظر.

كما كان الأستاذ الشيخ يوسف الدجوي يراه ساعده الأيمن في اتجاهه الفكري، وقد أجبره على السُكْنَى معه هو وعائلته في بيته بِعُرْبَةِ النخل في ضواحي القاهرة، حين كان الكوثري يسكن بالعباسية، وقد تعرضت لقنابل الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، فلم يأمن الدجوي أن يعود الضربُ ثانيةً فيتعرض صاحبه لما يخشاه.

كما أن الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الأزهر كان يختص الكوثري باهتمامه، إذ عرف فضله العلمي فيما حققه من كتب التراث الإسلامي خاصاً بالفلسفة التي كان الأستاذ مصطفى عبد الرازق أستاذاً لها بكلية الآداب بالجامعة المصرية حيناً من الدهر.

أقول ذلك قبل أن أعرض بعض مناحي الخلاف الفكري بين الكوثري ومعارضيه الكبار، وكلهم خيار من خيار..

إن اختلاف مناحي التفكير في القضايا التشريعية والكلامية، قد فُسح مجال التباعد بين الأستاذ الكوثري ومخالفيه، لأن الإمام المراغي وتلاميذ مدرسة الشيخ محمد عبده جميعاً، يرجعون في الرأي العلمي إلى قضايا علمية يؤكدونها قبل الإدلاء بأحكامهم التشريعية، فتجيء هذه الأحكام متفقة مع ما قرروه من القضايا الكلية، أما الأستاذ الكوثري وتلاميذه فهم متشبعون بالأحكام الجزئية التي سجلها الفقهاء في كتبهم المتداولة، وقد يرجعون إلى نصوص متأخرة قال بها من الفقهاء من لا يجوز لنفسه أن يجتهد في الرأي، بل من يُجرّم الرأي، ويعدّ باب الاجتهاد الفقهي قد أُوصد تبعاً لما قرره أمثال ابن الصلاح. ومثل هذا الاختلاف في تناول قضايا العلم لا ينتهي بالمناظرين إلى وفاق، ولكل مشربه ومنحاه!

أضرب المثل لما أقول فأعلن أن الإمام المراغي حينما تقدّم ببحثه عن قانون الزواج والطلاق رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩، وقد صار معتمداً لدى المحاكم ومرجعاً للرأي في شؤون الأسرة، قدّم له بقواعد ثابتة لا يراها مجالاً للاعتراض، حيث أوضح خطر الحكم بالكفر على من يخالف آراء الفقهاء المتداولة، وأوضح معنى الاجتهاد فارقاً بين المجتهد المطلق والمجتهد المقيّد، واعتماد الآراء الفقهية المخالفة لأئمة المذاهب الأربعة، إذا كانت ذات دليل راجح، كما بينّ تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة والعُرف، وأفاض في هذه المسائل إفاضة شافية حتى كادت تكون بحثاً مستقلاً في علم الأصول.

وفي ضوء هذه الكليات أصدر أحكامه عن تعدد الزوجات، وطلاق المكره والسكران، والطلاق غير المنجز، والطلاق المعلق، ووقوع الطلاق الثلاث طلاقاً واحدة، وشروط عقد الزواج، وجاء العلامة الكبير أحمد شاعر فاعتمد كثيراً من هذه الأصول في كتابه عن الطلاق، ولكن الأستاذ الكوثري لم ينح منحى الشيخين الكبيرين، وأصدر كتابه (الإشفاق على أحكام الطلاق) متقيداً بمذهب الإمام أبي حنيفة في أكثر ما قرّر، وراجعاً إلى أقوال الأئمة الثلاثة في غير الأكثر! وما قرّره الكوثري معروف مشتهر، وعليه دارت الفتوى الشرعية، والحكم القضائي قبل صدور القانون سنة ١٩٢٩م، وقارء كتاب الإشفاق مقارناً بكتاب الشيخ شاعر يشعر بأن الجهة منفكة كما يقول المناطق، وقد ذل كتاب الإشفاق على علم عزيز، وغوص بعيد، ولكن الطريقتين متباعدان.

وما يقال في قانون الأسرة يُقال في مسألة نزول عيسى عليه السّلام، حيث أصدر الإمام محمد شلتوت فتوى تنتهي إلى أن منكر هذا النزول لا يخالف نصاً قطعياً مجمعاً عليه، وأبدى من الأدلة الملزمة ما يرجح قوله، وكان قد تلقى سؤالاً عن نزول عيسى من جهة رسمية بالهند، فأعمل فكره الدقيق حتى اهتدى إلى حكمه المعلن.

والأستاذ الكوثري على نقيض هذا الرأي، ولكل وجهة هو موليتها، فعارض الحكم مستنداً إلى ما فهمه من نصوص مطلقة تقبل الرأي وسواه ولا تجزم برأي قاطع، وقد قسا في مقاله قسوة بالغة، حيث اتهم المخالف بالهوى، وحب الظهور الشخصي، ومجاعة ذوي الأهواء، مما دفع الأستاذ شلتوت إلى أن يكيل بالصاع صاعاً غير مصرح باسم الكوثري ولا بمن نحا منحاه، وقد مهّد لحديثه بمقال جامع عن العقيدة الدينية وطريق ثبوتها مؤكداً اتفاق العلماء على أن الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته، وانتهت في أحكامها إلى الحسن أو الضرورة يفيد اليقين، ومبيناً أن الاجتهاد في ما لا قاطع فيه يمنع التأثيم، ومفسراً ما يتعلّل به المخالفون من نصوص ليست صريحة فيما يدعون، وليس المجال هنا مجال استقصاء وتبّع، ولكننا نحدّد تيارين يختلفان ولا يتفقان.

ومَّا زاد الرَّهَجَ هِجَاباً، والحرقة اشتعالاً أن الأستاذ الكوثري يتسرَّع في القسوة دون موجب، فقد صادرت مشيخة الأزهر كتاباً يتضمن بعض العقائد المنحرفة، ولكنَّ الأستاذ شلتوت وهو عضوُ جماعة كبار العلماء قد رأى أنَّ المصادرة ليست هي الحلُّ الأمثل، إنما الحلُّ أن تقوم الجماعة بالردِّ على الأخطاء التي يتضمَّنها الكتاب، وأن تُرشد المسلمين إلى الانحرافات المبثوثة في بعض كتب التراث، كي يستضيء القارئ فلا يضلَّ.

إذ أنَّ هذه المصادرة في مصر لا تمنعُ ذبوع الكتاب في قطرٍ آخر، فالأفضلُ أن يُترك الحكم، للقارئ بعد أن يجد الرد الشافي من العلماء، وقال الأستاذ شلتوت: إنَّ من واجبات جماعة كبار العلماء أن تصحَّح لا أن تصادر، ولكن الأستاذ الكوثري رأى المصادرة حلاً صحيحاً، وكتب مقالاً يتَّهم فيه الأستاذ بمجاراة أهل البدع والأهواء، وما كان أحرَّاه أن يجادل بالتي هي أحسن.

والحق أن الكوثري لم يكن في اتجاهه المخالف صاحبَ غرضٍ شخصي، ولكنَّه ذو إخلاص وحمية تدفعانه إلى المعارضة، كما كان معبراً عن مشاعر علماء فضلاء يشاركونه الرأي، ولا يملكون ما يملك من حجج وبراهين، لأن قراءاته الكثيرة قد ساعدته على استيعاب نصوص مختلفة لا يتيسَّر الحصول عليها لسواه، وما زالت الأفكار تتعارض منذ تمتع الإنسان بعقله المستقل وتفكيره المستدل، فالجدل المخلص طريق الحق، والحقيقة بنت البحث.

(دعوى التعصب):

ذاع عن الكوثري — بغيّاً دون حق — أنه شديد التعصب للمذهب الحنفي، وأنه يراه المذهب الحق، وأن ما عداه لا يرتفعُ إلى مستواه، والحق أنَّ الفقيه الكوثري قد درسَ الفقه الحنفي دراسةً مستوعبة فاحصة، وأثر اتباعه والالتزام بأحكامه، وهذا ممَّا لا غضاضة فيه، ولكنَّ هجومَ بعض الأدعياء على الإمام أبي حنيفة دون دليل، وحرصهم على نشر كتب منسوبة لبعض الأئمة تتضمنُ تجريح أبي حنيفة، خطأً

لا يجب السكوت عنه، فتصدى الكوثري لتفنيد كل ما يروى عن أبي حنيفة من افتراءات.

وقد تورط الخطيب البغدادي في ذكر مقابح لا تصدر من مثله، وكان ذلك تعصباً مقيناً لا يليق بمؤرخ يكتب تاريخ بغداد في عدة مجلدات فيتعرض لمئات العلماء والفضلاء تعرض من لا يهمه أن يلتزم الحيدة الصريحة فيما يقول، وقد طبع كتاب تاريخ بغداد طبعة مغرية، وتناقله الدارسون عن ثقة واحتفال، وفيهم من أخذ يردد أوهامه المغرضة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، فانبرى الإمام الكوثري لتزييف هذه الأباطيل في كتاب «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، وفي بعض هذه الأكاذيب بشاعة شنيعة حملت الكوثري على أن ينقضها في انفعال لا سبيل إلى تلافيه! ولا يعد كتابه هذا مثلاً للتعصب، بل هو ضرورة ملزمة يفرضها العلم على من يملك القول.

وقد رد بعض الفضلاء على كتاب التأييب، فتقبل الكوثري رده بقبول حسن، وأتبعه بما يراه من تعقيب جاد، ولو كان الكوثري متعصباً دون حق لثار في وجه ناقد التأييب، ولكنه يعرف أن النقد سبيل الصواب، متى خلصت السرائر، وصحت الأفهام! والرجل لا يثور إلا حين يرى حقاً يشوهه وباطلاً يُزَيِّن، بدليل أنه كان متزناً كل الاتزان في رده على ابن أبي شيبة، فيما ألفه تحت عنوان (النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة)، وقد دل هذا الكتاب على عمق فريد، وتخصص بالغ في أعقد مشاكل الفقه ومعضلاته، وقد قاربت صفحاته مئتين وثلاثاً وسبعين صفحة، على غير عادة الكوثري في الاختصار، لأن تشعب الأحكام قد دفع به إلى موج يُجيدُ السباحة في محيطه الزاخر، ويصل إلى الشاطئ بسلام!

أما اشتغال الكوثري بتراجم أئمة الأحناف من أمثال أبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والطحاوي وابن الهمام وغيرهم، ففضل كبير يُعزى إليه، فقد درس الرجل الكبير أقوال هؤلاء الأئمة وسرد ما يعرفه من مبتكراتهم الفقهية الرائعة، ودل على تهافت من قاوموا بعض هذه الآراء بمنطق جيد لا يغلب، فليت أبناء المذاهب

المختلفة يتجرؤون لكتابة تراجم الأئمة من أعيان المذهب، فتكون لنا ثروة علمية وسير تاريخية تنشيء جواً فكرياً نحن في حاجة إليه في مضمار التشريع.

ولا أترك هذا المجال دون أن أشير إلى ما كتبه الكوثري في كتابه (إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق) ردّاً على كتاب ظهر تحت عنوان (مغيث الخلق في ترجيح المذهب الأحق) منسوباً لأبي المعالي الجويني إمام الحرمين وأستاذ الغزالي، فقد سلّ الكوثري سلاحه الباتر في معارضة ما جاء بهذا الكتاب، ونحا باللوم على مؤلفه المزعوم، وقد تعرّض المفتي الأكبر الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي وهو شيخ الحنفية في عصره، وموضع الثقة من الشيخ الكوثري إلى القول فيما نُشر تحت عنوان (مغيث الخلق) فشكك في نسبة الكتاب لأبي المعالي الجويني إمام الحرمين، ونقل من كتاب البرهان للجويني ما يُخالِف ما جاء في مغيث الخلق، مما يدلّ على أن النسبة إليه في تأليف هذا الكتاب ذات ريب أكيد.

ولو التفت الكوثري إلى المقارنة بين ما جاء في البرهان وما افترى به مؤلف (مغيث الخلق) على الإمام أبي حنيفة لجاهر بنفي هذا الهراء عن إمام جليل كالجويني، ولا أدري ما حظّ الذين يفترون الأكاذيب ويلصقونها بأكابر العلماء زيفاً وهتاناً؟ وماذا يقولون يوم الحساب حين ينتصف منهم من افتروا عليهم، وهم فقهاء يفترض فيهم أن يحملوا أمانة الخلق قبل أن يحملوا رسالة العلم! ذلك جرم خطير!

هذا، وللأستاذ ترجمة رائعة عن الليث بن سعد فقيه مصر وصاحب المذهب المستقل، وقد سعى سعياً حثيثاً لنشر كتاب (أدب الشافعي ومناقبه للإمام عبد الرحمن الرازي، وكتب مقدمة حافلة لهذا الكتاب القيم قال فيها^(١): «إن أئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين، لهم منازل سامية في قلوب الأمة حتى انحصر تمذهبهم في مذاهب هؤلاء السادة القادة علماء منهم بسعة علومهم، وعظم إخلاصهم في خدمة دين الله، فبارك الله في علومهم، وعلوم من انضوا تحت راياتهم». ثم قال: «وكان الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي

(١) آداب الشافعي ومناقبه، ص ٦ تصدير الكتاب للعلامة الكوثري.

أكثر تحرياً فيما يسوق من الأنباء، ولذا كنتُ متشوقاً إلى الظفر بنسخة من كتابه في سيرة الإمام الشافعي، فعلمت أن في المكتبة الأحمدية في حلب الشهباء نسخة منه، فرجوت صديقنا الأستاذ الألمعي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - حفظه الله ورعاه - أن يبحث عن ناسخٍ هناك، ينقل الكتاب على حسابي، ففعل، وتفضل بمقابلته بالأصل مقابلةً دقيقة أوجبت مضاعفة شكري له، والله سبحانه يكافئه على هذا الجميل، وبقي الكتاب محفوظاً عندي إلى أن رغب الأستاذ الأديب السيد محمد عزة العطار في نشره، فنزلتُ على رغبته رجاء دعوة صالحة تلحقني من المطلعين على الكتاب».

فالذي يبحث جاهداً عن كتاب في مناقب الشافعي، ثم يعجل بنسخه على حسابه، ويدعو الناشر لطبعه لا يكون متعصباً لمذهبه وحده ولا لرجال المذهب بأعيانهم، ولكنه يحب للفقهاء الأئمة في كل زمن ومكان، وهذا ما سمعناه منه ووعيناه، فكيف يُرمى بالتعصب، وعلى من؟ وكل الأئمة الأربعة في الدرجة العليا من الفقه والإيمان.

وفيما قاله الكوثري إشارة إلى العالم الفاضل الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو من أكرم تلاميذ الكوثري، وقد تميّز في مؤلفاته وتعليقاته وتحقيقاته بدقة بحث، وعمق تحقيق، ومثانة علم وإتقان لما يخرج به.

(مقدمات الكوثري):

عرفنا سعة إحاطة الكوثري بالتراث الإسلامي، حتى صار أحد الأعلام المعاصرين في هذا المجال إن لم يكن أوحدهم، وقد كان إقبال القراء في النصف الأول من هذا القرن على اقتناء هذه الذخائر الثمينة دافعاً لأرباب المكاتب على نشر هذه المؤلفات، فتسابقت المطابع إلى نشر الموسوعات وما دونها من الكتب والمختصرات، وتطلب هذا النشر الملح تعريفاً بالكتاب والمؤلف، فمهر جماعة في التحقيق التراثي، كما مهر آخرون في التعريف بالكتاب مؤلفاً وغرضاً وموضوعاً ونقداً.

وكان الكوثري مطلعاً الأقطار في هذا المضمار، لأن تركبته للكتاب، وتعريفه

به، ومحاولة تحديد مكانته العلمية بين نظرائه، والإلمام بمؤلفه واتجاهه المذهبي، وإخلاصه العلمي، مما لا يأتاح لغير بحثة كثير التنقيب.

ونحن نقرأ مقدمات الكوثري فنجدها مضرب المثل في التقديم، ونقارنها بكثير مما يكتب في بعض المنشورات، فنعرف فضل الله على هذا البحثة الضليع، إذ أنَّ لفيفاً من الهواة خلأ لهم أن تتصدر أسماؤهم وجوه الكتب دون دراية، وظنوا الإلمام بفهرس الكتاب ومؤلفه وترجمة حياته من المصادر القريبة مما يشفع لهم في كتابة هذه المقدمات، فهم يلوكون الذائع المشتهر عن الكاتب ومؤلفه، ويحسبون أنهم على شيء، أما الأستاذ الكوثري ومن هم في طبقة من الراسخين الأثبتات فيسلطون الأضواء الكاشفة في بصر نافذ، وعمق بعيد، وقد لا يطيلون فيما يكتبون ولكن لكل كلمة مكانها، ولكل حرف موضعه الصحيح.

ومن فضل الله على الكوثري أنه ملم بنواحي الثقافة الإسلامية إلمام الدارس المتمكن، فإذا تحدّث عن كتاب في الفقه أو علم الكلام أو التاريخ أو الحديث أو المنطق، خيّل لقارئه أنه تخصص في موضوعه وحده.

ونضرب المثل بمقدمته الرائعة لكتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد الواقدي، إذ ألمّت إماماً دقيقاً بالأهم المهم من حياة الواقدي واتجاهه الفكري، وقد أنصفه الكوثري حين حكم أنه جوزي جزاء سنّار على حسن ما صنع، فرمأه أغلب الرواة عن وتر واحد حين كانوا يرون كثرة الغرائب في رواياته، كما نقل آراء الثقات عنه كإبراهيم الحربي، ويعقوب بن شيبة، وأبي بكر بن العربي، وابن سيد الناس، ثم أصاب مقطع الحق حين قال:

«وليس كل ما فيه من الروايات قوياً متيناً، بل بين أسانيد رواياته ما هو مقطوع أو مرسل، وبمعرفة أحوال الرجال في تلك الأسانيد تعرف درجة الروايات، وأمرها سهل عند أهل العلم». وقد امتدت المقدمة إلى تسع صفحات من القطع الكبير، وتلخيصها بل الإشارة إلى بعض نفائسها مما تضيق به هذه العجالة! وإني أقدم هذه

التحفة القيمة مثلاً دقيقاً لمن يتصدرون لكتابة المقدمات، إذ كانت مصدر توجيه أكيد.

وقد علمت من بعض الناشرين الفضلاء أنه بسبيل أن يجمع مقدمات الكوثري في كتاب خاص على نحو ما جُمع من مقالات الكوثري وهو عمل جليل نتطلع إليه في شوق شديد.

وقد عقد الأستاذ أحمد خيرى رحمه الله فصلاً خاصاً بمؤلفات الكوثري ما بين مخطوط ومطبوع وقد بلغت واحداً وخمسين مؤلفاً، غير حواشيه التي كان يضعها على الكتب التي يقدّمها، وقد تتبع الأستاذ أحمد خيرى هذه التعليقات في مظانها، وأشار إليها مع مؤلفاته في سجل حافل ملأ ما بين صفحة ٣٦، وص ٥٠ بمعنى أن أسماء المؤلفات ما بين مطبوعة ومخطوطة ومعلق عليها قد استغرق أربع عشرة صفحة كاملة! هي الفصل الخامس من ترجمة الأستاذ الكبير.

ومن بين هذه الكتب مخطوط مفقود في مجلدين كبيرين تحت عنوان (المدخل العام لعلوم القرآن) وهو في رأي الباحث أهم مؤلفات الكوثري لما فيه من الشمول والتقصي والمقارنة والاستنباط، يقول الأستاذ خيرى^(١): «ولم يكن الشيخ الكوثري بأسف على شيء أسفه على ضياع هذا الكتاب» ولعل الله يسهل العثور على مخطوطته الوحيدة بإحدى دور الكتب بالآستانة، لأن هجرته المفاجئة إلى مصر قد أعجلته عن حمل مؤلفاته وكان يأمل أن يجد من تلاميذه في تركيا من يسعفه بها، ولكن الاتصال به في مهجره قد كان مصدر خطر لمن يجازفون به في مبتدأ الثورة الكمالية، فلم يتيسر شيء من هذه المؤلفات، ومن يعرف أن مؤلف العالم لديه كوله من صلبه يدرك كم عانى الكوثري من ألم مرير!!

هذه أقباس من سيرة إمام كبير، نرجو أن تحفز ذوي الفضل إلى جمع مؤلفاته وإعادة نشرها الدقيق.

(١) الإمام الكوثري، للأستاذ أحمد خيرى ص ٣٨ ط ١٣٧٣ هـ.

« كل شيء لا يكون عند كتاب
التبيين لأن عاكر: فليس من
أسر نفسه على بصيرة »
« الملققات الكبرى »

نبذة في تاريخ الملققات

فيما نسب إلى الإله في الحسن الشاذلي

تصنيف ناصر السنة حجة الحفاظ مؤرخ الشام
أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
ابن عاكر الدمشقي
المتوفى سنة ٥٧١ هـ

عن نسخة المرحوم السيد عبد الباقي الحسني الجزائري ونسخة الخزنة الفضية في
الأسنانة والنسخة النورية في القاهرة مع النقابة بنسخة الخزنة التيمورية العاصرة

عني بنشره : القديسي
ممشق الشام : صمدوق البريد ٢٠٧

طبعة الزين بنش ١٣٤٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحالة العامة عند البعثة النبوية

وَسَطَ عَرِيقٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مَتَوَعِّلٌ فِي الْوُثْنِيَّةِ، لَيْسَ لِقَبَائِلِهِ خُطُواتٌ سَابِقَةٌ تُذَكِّرُ نَحْوَ الرُّقْيِ الْبَشْرِيِّ، كَمَا لَجِرائِهِمْ، وَلَا لَهُمْ عَاطِفَةٌ تَصْرِفُهُمْ عَنْ مِثْلِ وَادِ الْبَنَاتِ، وَالْإِرْتِزَاقِ مِنَ الْغَارَاتِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الدُّنَايَا. يَعْبُدُونَ مَا يَنْجِتُون، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ بَنَاتُ اللَّهِ، تَعَالَى عَمَّا يَأْفِكُونَ.

وَحَوْلَ هَذَا الْوَسْطِ نِطاقٌ مِنْ أُمَّمٍ يَدِينُونَ بِأَدْيَانٍ شَتَّى، مُحَرَّفَةٌ مُخْتَلَقَةٌ، يَجْرِي فِي بِلَادٍ كُلِّ مِنْهُمْ مِنَ الْفِتَنِ الدُّهْيَاءِ، وَظُلْمِ الظُّلَمِ السُّودَاءِ، مَا لَمْ يُقَيَّدْ مِثْلُهُ التَّارِيخُ. وَقَدْ خَسِرُوا مَا تَوَارَثَهُ الْأُمَمُ خَالِفًا عَنْ سَالِفٍ مِنْ أَسْبَابِ السَّعَادَةِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، فَضْلًا عَمَّا يُسَبِّبُ السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ.

فَمِنْهُمْ: أُمَّةٌ تَدِينُ بِالتَّثْلِيثِ وَالْحُلُولِ، وَيَبِيعُ لَهُمْ كَهَنَتُهُمْ بِقَاعًا مِنَ الْجَنَّةِ فَيَشْتَرُونَ، تَحْلُوْنَ عَنْ عَقُولِهِمْ وَهُمْ لِأَرْبَابِهِمْ مَسْخَرُونَ. وَمِنْهُمْ: أَهْلُ دِينٍ عَبَدُوا الْعِجْلَ الذَّهَبِيَّ بِمَجْرَدِ أَنْ غَابَ عَنْهُمْ نَبِيُّهُمْ مَدَّةً يَسِيرَةً، ثُمَّ حَرَفُوا كِتَابَهُ، وَاعْتَقَدُوا فِي اللَّهِ أَنَّهُ يَهْبِطُ عَلَى الصَّخْرَةِ وَيَصْعَدُ مِنْهَا، وَأَنَّهُ اسْتَلْقَى بَعْدَ أَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ لِمَا لَحِقَهُ مِنَ النَّصَبِ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ.

وَمِنْهُمْ: الصَّابِئَةُ عَبْدَةُ الْأَجْرَامِ الْعُلَوِيَّةِ، كَأَصْحَابِ الْهَيَاكِلِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ الشَّمْسَ إِلَهٌ كُلُّ إِلَهٍ، وَكَالْحَرَّانِيَّةِ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْخَالِقَ وَاحِدٌ كَثِيرٌ: وَاحِدٌ فِي الْأَصْلِ، كَثِيرٌ بِتَكثُرِ الْأَشْخَاصِ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ، وَهِيَ الْمَدْبُرَاتُ السَّبْعُ السَّمَاوِيَّةِ،

والأشخاص الخيرة الأرضية، فإنه يظهر بها ويتشخص بأشخاصها، ولا تبطل وُحْدَتُهُ، وذلك بحلول ذاته أو جزء من ذاته فيها، تعالى الله عما يُشركون. ولهم عزائمٌ سحريةٌ، ومخاطباتٌ للنجوم، ومنهم ورثَ غُلاةَ المتصوفة وسائلَ تحرقَتهم^(١).

ومنهم: الثنويةٌ ومجوسُ الفرس عبدةُ النار القائلون بخالقين اثنين: النور خالقِ الخير، والظلمة خالقِ الشر، على اختلافٍ فرَقَهم من مَانَوِيَّةٍ وديَّصَانِيَّةٍ ومَزْدَقِيَّةٍ وغيرها، يرون أن النورَ غيرُ مُتَنَاءٍ من الجهات الخمس، ومُتَنَاءٍ من حيثُ يلاقي الظلمة. وكان ماني رأسُ المَانَوِيَّةِ راهباً بحرَّان.

ومن معتقِدِ المَزْدَقِيَّةِ منهم: أن المعبودَ قاعدٌ على كرسيِّه في العالمِ الأعلى على هيئةِ قعودِ خُسرو (الملك) في العالمِ الأسفل.

وراء تلك الأمم أُممٌ أخرى على أشكالٍ في الغواية كالذَّهْرِيَّين والطَّبِيعِيَّين نُفَاةِ الصانع، وهم آفةُ الفضيلة والعُمران في كل جيل، وكالسُّمْنِيَّةِ والبرَاهِمَةِ القائلين بنُفْيِ ما وراء الحِسِّ، والمنكِرِينَ للنبوَّةِ، ولم تَزَلْ فلسفتُهم أم الهوان والمذلة.

هكذا كان الحجاز وما حوله من فلسطين، والشام، وبلاد الروم، والعراق، وأرض الفرس، والهند، وبلاد إفريقية وما والاها، حين بُعث النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فانظر - يا رَعَاكَ اللهُ - كيف قام هذا النبيُّ الكريمُ بالدعوة إلى الإسلام في هذا الوَسْطِ بين تلك المِلَلِ المحيطة به؟ ثم كيف أقام الحجةَ لدعوته، بحيث لا يدعُ لمعانِدٍ عذراً، وكيف أيقظَ العقولَ بطريقةٍ لا تَعْلُو عن مدارك العامة، ولا يستنكرُها الخاصة، فدانوا له تباعاً، وعَلَّمَهُمْ طريقَ التنزيه، وما يجوزُ في الله وما لا يجوزُ، وَفَقَّهَهُمْ في أبواب العمل، ودَرَّبَهُمْ على الفضيلة والسجايا الكريمة، واستنهضَ الجميعَ

(١) راجع محنة عبد السلام الجبيلي في «ذيل الروضتين» و«مجموعة دوزي» في الخزانة الزكية بالقاهرة. (ز).

نحو رقيٍّ مستمرٍّ في العلوم والأعمال والأخلاق وما إليها، استنهاضاً تدريجياً بعيداً عن الطفرة والمفاجأة.

ثم كيف خرق شرعه هذا النطاق، وانتشر إلى جميع الآفاق، فدانت الأمم بنور هدايته في مشارق الأرض ومغاربها؟ ثم كيف أفاضت هذه الدعوة المباركة والنهضة الميمونة على العالمين ما لم يُعهد له مثيل من الخيرات في أيسر مدة؟

فإذا تأملت ذلك تزداد يقيناً، وترى في ثنايا تشريع هذا النبي العظيم معجزات آية معجزات، تتجدد مدى الدهر.

وأمهات ما تلقت الأمة من النبي صلى الله عليه وسلم هي: العلم باله وصفاته وما إليها من المعتقدات المقصودة لذاتها، والعلم بالأحكام العملية من عبادات ومعاملات يدور عليها تهذيبهم النفسي، وإقامة العدل بين الخليقة؛ والعلم بطرق اكتساب الملكات الفاضلة، والتخلي عن الخلال الرديئة النفسية، مما يرشد إلى وسائل تزكية النفوس، وتصفية القلوب، حتى تصدّر منها الأعمال المسعدة في الشأتين سجية لا بتكلف، فيتّم لهم الكمالات العلمية والعملية.

وكان الصحابة رضي الله عنهم في غنية عن تدوين تلك العلوم، لأنهم كانوا يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتبهوا في أمر، فيزول الإشكال، ويحصل العلم، ويأتسون به في الأعمال، ويسعون في التخلّق بخُلُقِه العظيم، فلا يتنگبون العدل في شيء منها، وبه قامت السموات والأرض، وهم أسوة لمن بعدهم.

وقام بعد عهد الصحابة طوائف من علماء الأمة بتحقيق هذه العلوم وتدوينها، خلفاً عن سلف في كل قرن، على حسب ما تقضي الحاجة، فكلما كان قيام العلماء بواجبهم في ذلك أكثر، كان أمر الدين أقوى، وسعادة المسلمين أوفر.

لَمْعَةٌ فِي نَشْأَةِ الْفِرَقِ :

وبعدَ أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الدار الباقية، ارتدَّ من ارتدَّ في زمن الصديق رضي الله عنه، ونَجَمَ دعاةُ تفريقِ شؤونِ الدنيا عن الدين باغواءِ مَنْ بينهم من المنافقين، فامتنعوا عن أداءِ الزكاةِ، فعُدَّهم الصحابةُ مرتدِّين، لمنافاةِ هذا التفريقِ لكتابِ الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، فقاتلُوهم حتى هَدَّأتِ الأحوالُ.

ولم يكن الخليفةُ الثاني رضي الله عنه بأقلَّ سَهراً على الفاتنين، فكان يَنْفِي مَنْ يَسْعَى لتشويشِ العامةِ بِعُضَلِ المسائلِ من غيرِ شُبْهَةٍ تُكْشَفُ، والفتوحِ الإسلاميةِ تُجْرِي على اتساعِ عظيمٍ، والناسُ يدخلون في دينِ الله أفواجا، وتَدِينُ بهِ الأقوامُ والمِللُ، وتَنصاعُ لهُذِيهِ البلادُ إثرَ البلادِ.

ولما حَدَّثَتِ الْفِتْنُ في خلافةِ عثمانَ رضي الله عنه اسْتَحَفَّ جانبَه أعداءُ الدِّينِ المُنْدُسُونِ بينَ المسلمين، فَخَفُّوا إلى السُّعَايَةِ بينهم، وإثارةِ خَوَاطِرِهِمْ بما يُمكنُ أَنْ يَرَوِجَ عليهم، لسلامةِ صدورهم ويُعْدهم عن معرفة طرائقِ تَمْوِيهِ الْفَاتِنِينَ غيرِ المَظَاهِرِينَ بما يَمَسُّ بالدِّينِ، يَتَنَقَّلُونَ في البلادِ لهذهِ الغايةِ، وِمْهَدُونَ السَّبِيلَ إلى الْفُضَاءِ على هذا الدِّينِ، بِبَثِّ بَزُورِ الدِّمارِ.

وما عَمِلَهُ أمثالُ عبدِ الله بنِ سَبَّأٍ في ذلكِ الْعَهْدِ مشهورٌ، وبعدَ التحكيمِ في وقعةِ صِفِّينَ انْفَضَّ الْخَوَارِجُ من حَوْلِ عليٍّ كرم الله وجهه وَغَلَّوْا حَتَّى أَخَذُوا يَكْفُرُونَ مرتكبِ الكبيرةِ، ولما تَوَفَّى عليٌّ دامَ أناسٌ على مُشَايَعَتِهِ وَمُشَايَعَةِ آلِهِ، فَسُمُّوا الشَّيْعَةَ.

وكانتِ زَنَادَقَةُ الرُّوَافِضِ تَجِدُ بينهم مَرْتَعاً خِصْباً لَزَرَعِ بُذُورِهِمْ كُلِّهَا تَكَرَّرَ اضْطِهَادُ أَهْلِ الْبَيْتِ من بني أُمَيَّةٍ وغيرِهِمْ، وحينَ تَخَلَّى الْحَسَنُ السُّبُطَ عنِ الْخِلافةِ لِمَعَاوِيَةَ اعْتَزَلَ الْفَرِيقَيْنِ جَمَاعَةٌ وَلِزِمُوا مَسَاجِدَهُمْ يَشْتَغِلُونَ بِالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، وكانوا قَبْلَ ذلكِ مع عليٍّ حِيْثُما كانَ. وهم أصلُ المَعْتَزَلَةِ^(١).

(١) قال أبو الحسين الطَّراغِي الشَّافِعِي المتوفى سنة ٣٧٧ في كتابه «رد أهل الأهواء =

ويقال: إن أول مَنْ قام بالاعتزال أبو هاشم عبد الله والحسن ابنا محمد بن الحنفية، ثم أخذ الثاني يردُّ على الخوارج في مسألة الإيمان، ويقول: الإيمان هو الكلمة والعقد دون الأعمال، فسمي هو وجماعته مُرجئة، لتأخيرهم العمل عن الإيمان، وحدث منهم طائفة تقول: لا يضرُّ مع الإيمان معصية، وهم مُرجئة البدعة.

وكان عدَّة من أخبار اليهود، ورهبان النصارى، وموآبد المجوس أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثم أخذوا بعدهم في بث ما عندهم من الأساطير بين مَنْ تروَّج عليهم، مَنْ لم يتهذب بالعلم من: أعراب الرواة، وبُسطاء مواليتهم، فتلقَّفوها منهم وزوَّوها لآخرين، بسلامة باطن، معتقدين ما في أخبارهم في جانب الله من التجسيم والتشبيه، ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم، وقد يرفعونها افتراءً إلى الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم أو خطأ، فأخذ التشبيه يتسرَّب إلى معتقد الطوائف، ويشيع شيوع الفاحشة.

ولم يكن بنو أمية كالراشدين في السهر على معتقد المسلمين إلا فيما يمسُّ سياستهم. فأول من انخدع بهم الشيعة، ولكن سرعان ما تراجعوا عن ذلك بمناظرة المعتزلة لهم، ولم يذمَّ فيهم دوامه بين حشوية الرواة.

وكانت البصرة بندر الآراء والنحل^(١). وقد سمع هناك معبد بن خالد الجهني مَنْ يتعلَّل في المعصية بالقدر فقام بالردِّ عليه ينفي كون القدر سالباً للاختيار في أفعال العباد، وهو يريدُ الدفاع عن شرعية التكليف، فضاقت عبارته وقال: «لا قدر، والأمر أنف». ولما بلغ ذلك ابن عمر تبرأ منه فسمي جماعة معبد: قدرية، ودام مذهبه بين ذمَّاء الرواة من أهل البصرة قروناً، بل تطوَّر عند طائفة منهم إلى حدٍّ أن جعلوا للخالف ما ينسبه الثنوية إلى النور، وإلى المخلوق ما يعزونه إلى الظلمة.

= والبدع»: «وهم سمَّوا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسن بن علي عليه السلام معاوية وسلَّم إليه الأمر اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس، وكانوا من أصحاب علي، ولزِموا منازلهم ومساجدهم وقالوا: نشغل بالعلم والعبادة، فسُموا بذلك معتزلة». اهـ. (ز).

(١) البندر: مُرسى السفن في الميناء، لفظ فارسي، والمقصود هنا أنها كانت تجتمع الآراء والنحل.

وكان غيلان بن مسلم الدمشقي ينشر بدمشق رأي معبد فطلبه عمر بن عبد العزيز ونهاه عن ذلك، وكشف شبهته فانتفى وقال: «يا أمير المؤمنين لقد جئتُك صالاً فهديتني، وأعمى فبصرتني، وجاهلاً فعلمتني، والله لا أتكلّم في شيء من هذا الأمر أبداً».

ولما بدأ يُذيع رأي معبد أخذ في الردّ عليه جهم بن صفوان بخراسان، فوقع في الجبر، ونشأ عنه مذهب الجبرية.

وكان الحسن البصري من جلة التابعين، وعن استمرّ سنين ينشر العلم في البصرة، ويلازم مجلسه نُبلأء أهل العلم وقد حضر مجلسه يوماً أناس من رعا ع الرواة، ولما تكلموا بالسَّقَط عنده قال: رُدُّوا هؤلاء إلى حشا الحلقة. أي: جانبها، فسَمُوا الحشوية. ومنهم أصنافُ المِجْسَمة والمِشْبُهَة.

وكان واصل بن عطاء بعد أن أخذ الاعتزال عن أبي هاشم السابق ذكره يحضر في مجلس الحسن، وقد ذُكرت مسألة الإيمان في المجلس، فبادر واصل إلى القول بأن الكافر المجاهر، والمؤمن المطيع لا خِلاف في تسميتهما كافراً ومؤمناً، ومرتكب الكبيرة حيث كان موضع اختلاف في إطلاق أحدهما عليه نأبى إطلاق هذا وذاك عليه، ونقول فيه: إنه فاسق، أخذاً بما اتفقوا، وهَجْراً لما اختلفوا، كأنه يريد التوسُّط بين الخلافين واستمالة الفريقين إلى رأيه، لكنه في المعنى مع الخوارج، لأنه يرى الخلود في النار لمرتكب الكبيرة، فلم يرتض الحسن كلامه.

فانسحب واصل من المجلس، وأخذ ينشر مذهب الاعتزال والأصول الخمسة مع صاحبيه عمرو بن عبید وِشْر بن سعيد، وعنهما أخذ بشر بن المعتبر وأبو الهذيل، وبالتالي تخرّج أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم، وإبراهيم النظام، وهشام القوطي، وعلي بن محمد الشحام، وعن النظام: أخذ الجاحظ وابن أبي دؤاد - ولم يدرك واصلًا كما ظن - .

وعن الأول انتشر الاعتزال ببغداد حيث أخذ منه أبو موسى بن صبيح، وعنه

جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، وعنهما محمد بن عبد الله الإسكافي، وعن الشحام: أخذ الجبائي، وعنه ابنه أبو هاشم، وأخذ عن القوطي: عبّاد بن سليمان. فهؤلاء هم قادة الاعتزال في البصرة وبغداد.

وأول من عُرف بالقول بخلق القرآن: الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمَ بدمشق، وكان جَهْمُ أَخَذَ ذلك القول من الجَعْدِ وَضَمَّهُ إِلَى بَدْعِهِ التي قام بإذاعتها، ومن جُمَلَتِهَا نَفْيُ الخلود. ولما قام الحارث بن سُرَيْجٍ بخراسان ضِدَّ الأُمَوِيَّةِ داعياً إِلَى الكتاب والسنة اعتَضَدَ بِهِمْ.

وكان مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ يَنْشُرُ هُنَاكَ نِحْلَتَهُ فِي التَّجْسِيمِ، فَأَخَذَ جَهْمُ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَيَنْفِي مَا يُثْبِتُهُ مُقَاتِلٌ، فَأَفْرَطَ فِي النِّفْيِ حَتَّى قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْعِبَادُ» ولم يفرق بين الاشتراك في الاسم والاشتراك في المعنى، والممنوع هو الثاني دون الأول، بشرط كونه وارداً في الشرع، لأن العلم — مثلاً — مما ورد وصف الخالق به والمخلوق، مع أنه ليس بمشترك بينهما في المعنى، لأن علم الله حُضُورِيٌّ، وعلم المخلوق حُضُورِيٌّ، وكذلك بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ.

وَتَنَسَّبَ لَهُمْ آراء، وليس له فِرْقَةٌ تَنْتَمِي إِلَيْهِ بَعْدَهُ. وَنِسْبَةُ غَالِبٍ مَنِ نُسِبَ إِلَيْهِ مِنْ قَبِيلِ النَّبَزِ بِالْأَلْقَابِ، تَهْوِيلًا لِسُوءِ سُمْعَةِ الرَّجُلِ بَيْنَ الْفِرَقِ، وَأَرَاؤُهُ تُوزَعَتُ بَيْنَهُمْ بَعْدَ تَحْصِيصِهَا عَلَى حَسَبِ أَنْظَارِهِمْ، لَا عَلَى مَا ارْتَأَاهُ جَهْمُ، شَأْنُ كُلِّ رَأْيٍ يَشِيعُ فِي النَّاسِ.

وبعد أن ابتدأ يطرأ بعض فتورٍ على الفتوح، ازداد الناس تفرغاً لتلك الآراء المبثوثة، وتغلب على عقولهم شهوة التعمق فيها، وأخذ أمثال ابن المقفع، وحماد عَجْرَدَ، ويحيى بن زياد، ومطيع بن إياس، وعبد الكريم بن أبي العوجاء^(١)

(١) كان ربيب حماد بن سلمة، وكان اعترف أنه وضع أربعة آلاف حديث، وقد راجع ما درس منها في كتب أبيه لأمه بعدما خرف، بين كثير من الرواة، ثم صارت حجة يَتَمَسَّكُ بِهَا الْحَشَوِيَّةُ فِي مَعْتَقَدِهِمْ. (ز).

يُواصلون السعي في نشر الإلحاد بين المسلمين، وترجمة كتب الملاحدة والثنوية من الفُرس، حتى استفحل أمرهم، فأمر المهدي علماء الجدَل من المتكلمين بتصنيف الكتب في الرد على الملحدين، فأقاموا البراهين وأزالوا الشبهة، وأوضحوا الحق وخدموا الدين.

وكان القائمون بأعباء تلك المدافعات طائفة من المعتزلة، فأصبَحوا بين عدوين: عدو محتمل من خارج الملة له آراء وفلسفة تدرب عليها من عهد قديم، وعدو مجافٍ في داخل الأمة، كاد السواد أن ينحاز إليه لتقشفه، وهو بعيد عن قضايا العقول، راجت عليه تمويهات المضللين من اليهود والثنوية، قصارى عمله الوقعية في أهل النظر، لا يفرق بين العدو والحميم، ولو وكل إليه الأمر لما أمكن أن يدافع ساعة من نهار، فاشتغل هؤلاء النظار بالأول، وتغاضوا عن الثاني، حتى أتموا الرد على الزنادقة، وكشفوا عن تمويهاتهم، ثم نقضوا كلام الحشوية، وأظهروا سُخف آرائهم.

وقد علق بنفوس هؤلاء النظار ما لا يُستهان به من أمراض عقلية عدت إليهم من مناظريهم، وكان غالب الفقهاء وحمة السنة طول هذه المكافحات يأتون الخوض في تلك المسائل، ويَجْزُونَ على ما عليه الصحابة وخيار التابعين من الاختصار على ما ثبت من الدين بالضرورة، مع أن خصماء الدين كان لهم من الأسلحة ما لا يمكن مقابله إلا بمثل أستاذتهم، وجروا مع المسلمين على طريق التدرج في مراحل العدا، والجمهور في غفلة من ذلك، ومشوا بهم إلى مرحلة لوترك الأمر وشأنه لكاد أن تتسرب شكوكهم إلى قلوب جماعة المسلمين، فيطم الخطب.

ففي مثل هذه الظروف تولى المأمون وأخذ يُشايع المعتزلة ويُقرِّبهم حتى حمل الناس على القول بخلق القرآن، والتزيه حَسْبِما يُوْجِي إليه عقله وعقول خُلطائه، ودام الامتحان طول خلافة المعتصم والواثق، وزاد الأخير مسألة نفي الرؤية^(١)،

(١) ولمجاهد بن جبر المكي على جلاله قدره في العلم قولان باطلان باتفاق أهل العلم

بالسنة، أحدهما ما يقوله في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ من نفي الرؤية، وبه أخذت =

فلقيَ خصومُ المعتزلةِ شِدائِدَ استمرَّتْ إلى أن رفعَ المتوكلُ المحنةَ، وأظهر الإمام أحمدُ فيها من الثبات ما رَفَعَ شأنه .

ولم يكن للمتوكل ما يُحَمَّدُ عليه غيرُ رَفْعِهِ المحنةَ ومنعِ الناسِ عن المناظراتِ في الآراءِ والمذاهبِ، وكان ناصبياً يُبغضُ علياً كرم الله وجهه، وله من الأفعال ما لا يخطر بالبال .

ثم ابتداءً ردُّ الفعلِ يأخذُ سَيْرَه الطبيعيُّ من : ارتفاعِ شأنِ الحشويةِ والنواصبِ، وانقمارِ أهلِ النظرِ والمعتزلةِ .

وأهلُ السنةِ من الفقهاءِ والمحدثينِ يواصلونَ العملَ في علومهم في غيرِ جَلَبَةٍ ولا ضَوْضَاءٍ .

والحشويةُ يَجْرُونَ على طَيْسِهِمْ وَعِمَائِهِمْ واشْتِبَاعِهِم الرِّعَاعَ والغَوَاةَ، ويتقولون في الله ما لا يُجْوزُهُ الشرعُ ولا العقلُ من : إثباتِ الحركةِ له، والنُّقْلَةِ، والحدِّ، والجهةِ، والقعودِ، والإقعادِ، والاستلقاءِ، والاستقرارِ، إلى نحوها مما تَلَقَّوْهُ بالقبولِ من دَجَاجِلَةِ الملبَّسينَ من الثُّنويةِ وأهلِ الكتابِ، ومما وَرِثُوهُ من أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ، ويؤلَّفون في ذلك كُتُباً يَمْلَأُونَهَا بالوقيةِ في الآخرين، ويحرقون حجابَ الهيبةِ في الإكفارِ، مُتَبَرِّقِينَ بالسُّنةِ، ومُعْتَزِّينَ إلى السلفِ، يَسْتَغْلُون ما يُنْقَلُ عن بعضِ السلفِ من الأقوالِ المجَمَلَةِ التي لا حجةَ فيها .

نعم لهم سَلَفٌ، ولكن من غيرِ هذه الأمةِ، وهم على سُنَّةٍ، ولكن على مَنْ سُنَّهَا الأوزارُ إلى يومِ القيامةِ، وليس هذا محلَّ بَسْطِ مخازيهم .

وكانت المعتزلةُ تتغلَّبُ على عقولِ المفكرينَ من العلماءِ، وَيَسْعَوْنَ في استعادةِ

= المعتزلة، وثانيهما قوله في المقام المحمود، وبه أخذت الحشوية، وهما رأيان متهاثران، وغريبُ كيف يجتمعان عند مثل مجاهدٍ، وكيف يثبتان عنه، وقد تواتر معنى تفسير المقام المحمود في الحديث بالشفاعة الكبرى، كما تواترت أحاديث الرؤية كذلك. (ز).

سلطانهم على الأمة، وأصناف الملاحدة والقَرَامطة تَوَغَّلُوا في الفساد، واحتلُّوا البلاد، حيث لم يبقَ في ثغور الدفاع عن الدين مَنْ يُرَابِط بحججٍ دامغة تمحُّقُ نَحْرَتَهُمْ، لانشغالهم بنفوسهم بما جدَّ من الأحوال.

ففي مثل هذه الظروف الحَرْجَةِ غار الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه على ما حلَّ بالمسلمين من ضروب النكال، وقام لُصْرَةُ السنة وقَمْع البدعة، فسعى أولاً للإصلاح بين الفريقين من الأمة، بإرجاعهما عن تَطَرُّفهما إلى الوسطِ العدلِ، قائلاً للأولين: أنتم على الحق إذا كنتم تريدون بخلق القرآن اللفظ والتلاوة والرَّسْم، وللآخرين: أنتم مصيبون إذا كان مقصودكم بالقديم الصفة القائمة بذات الباري غير البائنة منه — كما يقول ابن المبارك، يعني الكلام النفسي — وليس لكم مجال أن تُنْكروا حدوث لفظ اللافظ، وتلاوة التالي.

كما أنه ليس للأولين نفْيُ الصفة القائمة به تعالى من غير لفظ ولا صوت. وقائلاً للأولين أيضاً: نفْيُ المحاذاة والصورة صواب، غير أنه يجب عليكم الاعتراف بالتجلي من غير كيف. وللآخرين: إياكم من إثبات الصورة والمحاذاة، وكل ما يفيد الحدوث، وأنتم على صواب إن اقتصرتم على إثبات الرؤية للمؤمنين في الآخرة من غير كيف.

وهكذا، حتى وفقه الله لجمع كلمة المسلمين، وتوحيد صفوفهم، وقمع المعاندين، وكسر تطرُّفهم، وتواردت عليه المسائل من أقطار العالم فأجاب عنها، فطبَّق ذِكره الآفاق، وملاً العالم بكتبه وكتب أصحابه في السنة، والردُّ على أصناف المبتدعة والملاحدة وأهل الكتاب.

وتفرَّق أصحابه في بلاد العراق، وخراسان، والشام، وبلاد المغرب، ومضى لسبيله.

وبعد وفاته بيسير استعاذ المعتزلة بعض قوتهم في عهد بني بُوَيه، لكنَّ الإمام ناصر السنة أبا بكر بن الباقلاني قام في وجههم وقمَّعهم بحججه، ودانت للسنة على

الطريقة الأشعرية أهل البسيطة إلى أقصى بلاد إفريقية، وقد بعث ابن الباقلاني في جملة مَنْ بعث من أصحابه إلى البلاد أبا عبد الله الحسين بن عبد الله بن حاتم الأزدي إلى الشام، ثم إلى قيروان وبلاد المغرب، فذَان له أهل العلم من أئمة المغاربة وانتشر المذهب إلى صِقْلِيَّة والأندلس، ولابن أبي زيد، وأبي عمران الفاسي، وأبي الحسن القاسي، وأبي الوليد بن الباجي، وأبي بكر بن العربي، وتلامذتهم أباد بيضاء في ذلك.

وقام بنشر المذهب في الحجاز راوية الجامع الصحيح الحافظ أبو ذر الهروي وأخذ عنه من ارتحل إليه من علماء الآفاق، وكان انتشاره بالشام قبل ذلك بواسطة صاحب الأشعري أبي الحسن عبد العزيز الطبري راوية تفسير ابن جرير عن مؤلفه. وكان أهل الشام يجتلبون كبار الأئمة من المذهب الأشعري حيناً بعد حين، كالإمام قطب الدين النيسابوري اجتلبه نور الدين الشهيد على طلب العلماء.

وكان جماعة من المقادسة الحنابلة ممن ورثوا بعض آراء ابن كرام الذي كان عَشَّش بالقدس وباص، وترك أصحاباً له متقشفين يتوارثها منهم مَنْ بعدهم، هاجروا منها لما احتلها النصارى وحملوا بدع التشبيه إلى الشام، وكان بها شيء من تلك البدع من عهد عبد الواحد الشيرازي صاحب أبي يعلى.

وكان السلطان صلاح الدين الأيوبي يرعى خاطرهم لكونهم مهاجرين زهاداً ويتغاضى عن معتقدتهم، ولم يكن يحمل الناس على المذهب الأشعري كما ظن، بل كان الواعظ ابن نجية الحنبلي المشهور مقرباً عنده، ومجافاته القاسية مع الإمام الشهاب الطوسي القائم بنصرة الأشعري بمصر تجري على منظرٍ منه ومسمع، ويسكت عن ذلك، بل كاد أنه أن ينحازوا إليهم في المعتقد لولا وقفة الإمام عز الدين بن عبد السلام في هذه المسألة وقفة عالم يقوم بواجبه، فتضاءلت أصواتهم، وأنجموا في دُيُورهم، واقتصروا على الروايات.

فيظهر من جميع ذلك أن انتشار المذهب الأشعري في البلاد بسلطان العلم

لا بشوكة السلاطين، وما وَقَعَ ببغدادَ وغيرها من بعض التشدد على الحشوية بين حينٍ وآخر: فلاخْلَاحُ لهم الأمن وإحداثهم القلاقَل.

وفقهاء المذاهب يتجاذبون الأشعريَّ إلى مذاهبهم، ويُترجمونه في طبقاتهم، والحنابلةُ أحقُّ بذلك، حيثُ يصرِّح الأشعريُّ في مناظراته معهم أنه على مذهب أحمد، لكنهم لا يترجمونه في طبقاتهم ولا يَعُدُّونه منهم، بل يَمَقُّته الحشوية منهم فوقَ مقت المعتزلة.

فالمالكيةُ كافةً، وثلاثة أرباع الشافعية، وثُلثُ الحنفية، وقسمٌ من الحنابلة: على هذه الطريقة من الكلام من عهد الباقلاني، والثلاثين من الحنفية على الطريقة المائريديَّة في ديارِ ما وراء النهر، وبلادِ التُّرك، والأفغان، والهند، والصين وما والاها، إلّا من انحازَ منهم إلى الاعتزال كـبعضِ الشافعية.

ومن خصائصِ مذهبِ عالمِ المدينة كونه يَنْفِي خَبَثَ الْبِدْعِ عن أهل مذهبه، فلا تُجَدِّبُ بين المالكيةِ بِدْعُ الاعتزال والتشبيه، وما أفاد في ذلك — على ما أحسبه — مَنَعُ مالِكٍ روايةَ أخبار الصفات، كما كان أحمدُ يَمْنَعُ عن رواية أحاديث الخروج على ظَلَمَةِ الولاة، فأفاده في تَغَاضِي خلفاءِ بغدادَ عن الحنابلةِ مَهْمَا عَمِلُوا بل في تقريبهم، نعم يوجدُ عند بعضِ المالكيةِ نوعُ غُلُوٍّ في التصوف من عهدِ ابنِ تَوْمَرْت.

وبعضُ الحنابلةِ على مسلكِ السلف في التفويض وترك الخوض، وبعضُهم انحاز إلى المعتزلة.

وكان غالبُهم على تعاقِبِ القرون حَشَوِيَّةً على الطريقةِ السالِميةِ والكرَّاميةِ إلى أن جعلَ الظاهرُ بِيَرَسَ قضاءَ القضاةِ في المذاهب الأربعة لأول مرة، فاتصلوا بـعلماء أهل السنة يُفَاوِضُونَهُمْ في العلم، فأخذتْ تزولُ أمراضُهم البِدْعِيَّة، وكاد أن لا يَبْقَى بينهم حَشَوِيٌّ لولا جالِيَّةُ حَرَّانَ بعد نَكْبَةِ بغداد، حَطُّوا رَحْلَهُمْ بالشام.

وَنَبَغَ من بينهم رجلٌ حَسُنَتْ نشأته في الطلب، على ذكاءٍ وحافظَةٍ وَسَمِيَتْ وَتَمَكَّنَ من اجتلابِ ثِقَةِ شيوخِ العلم إلى نفسه، وثنائهم عليه، وكان واعظاً طَلَقَ

اللسان، فإذا هو يجري على خِطَّة مدبَّرة في إحلالِ المذهبِ الحشوي - تحت ستارِ مذهبِ السلف - محلَّ مذهبِ أهل السنة، ولم يعلم أن مذهبِ أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية بلغ من التمحيص العلميِّ على تعاقبِ القرون بأيدي نوابغِ أهل النظر والفقه في الدين - ممن لا يعدُّ هذا الحشوي من صغار تلامذتهم - إلى مستوى من قوة الحجج بحيث إذا حاول مثله أن يصطدم بها لا يقع إلا على أم رأسه فيردى ولا يؤدى، وحيث لم يكن له شيخ يُرشده في العلوم النظرية، أصبح علمه لا يرتكز على شيء وثيق، خليطاً كثير التناقض، توزعت مواهبه في أهواء مُتعبة، ثم أفضى إلى ما عمل، وزالت فتنته بردَّ العلماء عليه.

ومن الجلي أنه لا دَخَلَ للعلم في نشأة الخوارج والشيعة، بل ولدتها العاطفة السياسية، ثم اندسَّ فيها خصومُ الدين من الزنادقة، فتطورتا أطواراً شائنة، واتجاههما الأصلي نحو خصومةِ الحكومة القائمة.

والمرجئة وليدة نوع من البحث العلمي، اتَّجَّاهُها نحو معاكسةِ الخوارج في المعتقد ثم تشعبت منها آراء بعيدة عن الدين والعلم أورثت التهاون في العمل. والجبرية دعاة الجمود ونذيرُ الدمار نتجت عن بحثٍ غير علمي، علَّقوها من مجاورة السُّمْنِيَّة والبراهمة وغيرهما من فرق الإباحة والخمول.

والقَدَرِيَّة نشأت من بحثٍ علمي، ووُجَّهَتْها نحو خصومةِ الكَسَل والتواكل، وباعتبار ما تطوَّر إليها متأثرة ببعض آراء الثنوية.

والحشوية أسقطها الجهل والجمود، ترتقي آراء جاهلية ورثتها من نحل كانوا عليها قبل الإسلام، وراجت عليهم تمويهاً المُوهِين من الثنوية وأهل الكتاب والصابئة، لهم تقشُّفٌ يتخذون به العامة، وجهالات لا يتصورها عاقل، وهم غلاظُ الطباع، قساة جفأة يتحنون القرص لإحداث القلاقل، لا يظهر لهم قول إلا عند ضعف الإسلام، ويستفحل أمر الإلحاد مع ظهور قولهم! هكذا في جميع أدوار التاريخ، وخصومتهم متوجهة نحو العقل والعلوم النظرية، وكلُّ فرقة قائمة.

والمعتزلة على ضدَّ الحشوية بخط مستقيم، أنتجها البحث العلمي، ساقهم شره عقولهم إلى محاولة اكتناء كل شيء، وعداؤهم الأصلي نحو الجمود، وخطتهم دفع الآراء المتسرّبة من الخارج إلى الإسلام بحجج دامغة، وأدلة عقلية مفيحة، ولهم مواقف شريفة في الدفاع عن الدين الإسلامي إزاء الدهريين، ومنكري النبوة، والثنوية، والنصاري، واليهود، والصابئة، وأصناف الملاحدة!

وترى الذهبي يترحم على الجاحظ في «سير النبلاء» حين يذكر كتابه في النبوة، ولم نر ما يقارب كتاب «تثبت دلائل النبوة» للقاضي عبد الجبار^(١) في قوة الحجاج، وحسن الصياغة في دفع شكوك المشكّكين، وليس بجيد الإعراض الكلي عن كتبهم، وكم فيها من الفوائد التي لا تزال في أثوابها القشبية لم تبَلْ بمرور الزمن عليها.

وكم كان الأستاذ الإمام^(٢) يجد فيها ما يدفع به خصوم العصر، ولا يتحاشى عن الأخذ به من غير بخس لحقهم.

إلا أنهم لكثرة اشتغالهم بمناظرة الأخصام عدت منهم إلى عقولهم آراء ابتعدوا بها عن الصواب، وانغمسوا في بدع ردّها الأصحاب، قال الخطابي صاحب «معالم السنن»: كانت المعتزلة في الزمان الأول على خلاف هذه الأهواء وإنما أحدثها بعضهم في الزمان المتأخّر.

والأشعرية هم العدل الوسيط بين المعتزلة والحشوية، لا ابتعدوا عن النقل، كما فعل المعتزلة، ولا عن العقل كعادة الحشوية، ورثوا خير من تقدّمهم، وهجروا باطل كل فرقة، حافظوا على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وملأوا العالم علماً، ويوجد بينهم من ينتمي إلى التصوف من مناصرة بعض الأئمة من الصوفية للسنة على الطريقة الأشعرية منذ القرن الخامس.

(١) في مكتبة علي باشا الشهيد بالآستانة. (ز). وقد طبع في جزئين كبيرين من حين.

(٢) يريد المصنّف رحمه الله: الأستاذ محمد عبده، والمصنّف عارف تماماً بحقيقة محمد عبده.

أشار إلى حاله الأولى والثانية في «مقالاته» ص ٣٧٣، ٥٤٨، وفي «صفحات البرهان على صفحات العدوان».

ولا يوجد من يُوازن الأشعري بين المتكلمين، بالنظر لما قام به من العمل العظيم، ومع ذلك لا تخلو آراؤه من بعض ما يؤخذ كنوع ابتعاد عن العقل مرةً، وعن النقل أخرى في حِسبان الناظر في كلامه، في مسائل نظرية معدودة، كقوله في التحسين والتقييح، والتعليل، وما يفيد الدليل النقلي، ونحو ذلك، لأن من طال جداله مع أصناف المعتزلة والحشوية - مثله - لا بد وأن يحصل في كلامه شيء من هذا القبيل.

ولمّا لم يقع مثل ذلك في معاصره إمام الهدى أبي منصور الماتريدي شيخ السنة بما وراء النهر، لتغلب السنة هناك على أصناف المبتدعة تغلباً تاماً لا تظهر مشاغلهم معه، فتمكّن من الجري على الاعتدال التام في أنظاره، فأعطى النقل حقه، والعقل حكمه، والماتريدي هم الوسيط بين الأشاعرة والمعتزلة، وقلما يوجد بينهم متصوّف.

فالأشعري والماتريدي هما إماما أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتب لا تحصى، وغالب ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قبيل الخلاف اللفظي، وقد دُوّنّت عدّة كُتب في ذلك، وقد أحسن تلخيصها البيضاوي في «إشارات المرام في عبارات الإمام» ونقل نصّه الزبيدي في «شرح الإحياء» على أغلاط مطبعية كثيرة.

والبيضاوي هذا ضليع في علم الكلام وإن تأخر زمنه حتى إن المقلبي صاحب «العلم الشامخ» على جموحه وصعوبة انقياده للعلماء كبير العناية بـ «إشارات» البيضاوي اعترافاً منه بسعة دائرة بحثه.

ولم نتعرض هنا إلا لأصول الفرق من أهل البدع، ولها فروع تتشعب منها على حسب ما يقع فيها من تدخّل في الآراء، وتجدّد في الأهواء، وهي لا تنتهي عند عدد محدود إلى انتهاء تاريخ البشر، وفي العدد المأثور، للعلماء خلافت مشهور، وقد قام العلماء في كل طبقة بتفصيل ما جدّ إلى عصرهم من أصحاب النحل، وردّ الباطل من آرائهم.

ومقالات تلك الطوائف مبسوطّة في «مقالات الإسلاميين» للأشعري،

و«المقالات» لأبي منصور الماتريدي، و«ردُّ أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين الطرائفي، و«الملل والنحل» لأبي المظفر الإسفراييني^(١)، إلى غير ذلك مما لا يُحصى.

وكثيراً ما يُعزى إلى الفرق أقوال لا تُوجد في كتبهم، إما توليداً والزماً، أو نقلاً من كتب غير الثقات من الخصوم، كما يقع لعبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» و«الملل والنحل» له^(٢) وكما يفعل ابن حزم في «الفصل». ومن هذا القبيل الاعتماد على مثل أبي عيسى محمد بن هارون الوراق، وأبي محمد الحسن بن موسى التوينخي صاحب «الآراء والديانات»، ومحمد بن إسحاق صاحب «الفهرست» وعلى كتب الحشوية، فإنها مملوءة بالمختلقات، فشان الباحث أن يحتاط في نسبة قولٍ إلى قائل حتى يجده في كتابٍ له مستفيضٍ عنه، وقد نبه على بعض ما تقدّم الرازي عند ذكر كتاب الشهرستاني، ولسنا في صددِ المقارنة بين كتب الملل والنحل.

وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما يجب أن يسترشد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر، ومن البين أن طُرُق الدفاع عن عقائد الإسلام، ووسائل الوقاية عن تسرُّب الفساد إلى الأخلاق والأحكام، مما يتجدد في كل عصر بتجدد أساليب الأخصام، وهي في نفسها ثابتة عند ما حده الشرع، لا تبدل حقائقها، فيجب على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرَّغ منهم جماعة لتتبع أنواع الآراء السائدة في طوائف البشر، والعلوم المنتشرة بينهم، وفحص كل ما يمكن أن يأتي من قبله ضررٌ للمسلمين، لا سيما في المعتقد الذي لا يزال ينبوع كل خيرٍ ما دام راسخاً رصيناً، ويصير منشأ كل فسادٍ إن استحالَ واهناً واهياً.

فيدرسُون هذه الآراء والعلوم دراسة أصحابها، أو فوق دراستهم، ليجدوا فيها ما يدفعون به الشُّكوك التي يَسْتثيرها أعداء الدين بوسائلٍ عصرية، حتى إذا فُوقَ

(١) في مكتبة علي باشا الشهيد، بالآستانة. (ز).

(٢) في مكتبة عاشر أفندي بالآستانة. (ز).

متقصِّد سهاماً نحوَ التعاليم الإسلامية من معتقَد وأحكام وأخلاق رُدُّوها إلى نَحْره، اعتماداً على حقائق تلك العلوم وتجاربها، واستناداً على إبداء نظريات تقضي على نظريات المشكِّكين - وجَلَّ الدين الإسلاميُّ أن يَضْطَدمَ مع حقائق العلوم - وأقاموا دون تَسْرُب تلبيساتهم سُوراً حصيناً واقياً، وعبَّأوا حزبَ الله على أنظمةٍ يتطلَّبها الزمنُ، في غير هَوَاة ولا تَوَانٍ، ودُونُوا ما استَخَلَّصوه من تلك العلوم من طرائق الدفاعِ في كُتُب خاصة، بأسلوب يعلِّق بالخطر، وتَسْتِيعُه العامة، لتكون سداً محكماً مَدَى الدهر، دون مفاجأة جَوَارِف الشكوك.

وإن لم يفعلوا ذلك يسهل على الأعداء أن يجدوا سبيلاً إلى مَرَاتِع خِصْبَةٍ بين المسلمين، تنبُت فيها بذورُ تلبيساتهم، بحيث يصعبُ اجتثاثُ عروقها الفوضوية، بل تَسْري سمومُ الإلحاد في قلوبٍ خاليةٍ تتمكَّن فيها فيهلكُ الحرثُ والنسلُ! وقانا الله شرَّ ذلك، وأيقظنا من رَقَدَتنا.



وأحسنُ من قام بترجمة الإمام الأشعريِّ، وبتاريخ حياته العلمية، وبيان سيرته في الدفاع عن السُنَّة وردَّ ما اختلقه خصومه عليه، مع ذكرِ تراجم مشاهير الأشاعرة الذين طَبَّق ذِكْرهم الأرضَ من قرونٍ متطاولة، على طبقاتهم، هو الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر الدَّمَشقيُّ في كتابه «تبيين كذب المفتري في ما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»^(١) فله على الأشاعرة أكبرُ منَّةٍ بذلك، ولا يزال العلماء من

(١) ردَّ به ابن عساكر على أبي علي الأهوازي الدمشقي، الذي كذَّب الخطيب وابن عساكر وغيرهما، انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» ١: ٥١٢، وقد طُبِع كتابه باسم «مثالب علي بن أبي بشر» - وهو الإمام أبو الحسن الأشعري - طبعه بعضُ المستشرقين.

ولابن المبرِّد المعروف أيضاً بابن عبد الهادي، المتوفى سنة ٩٠٩ كتاب في الردِّ على «تبيين كذب المفتري» سماه «جمع الجيوش والدُّسَاكر في الردِّ على ابن عساكر، حيثُ بالَ و... في تبين كذب المفتري» وتَمَّ اسمُه يَنْبىء عن قذارته! والعياذُ بالله، ومنه نسخة في ظاهرية دمشق. فاعجب لمن يؤلِّف «المثالب» ولمن يطبعها، ولمن يردُّ على من يتنصر للحق!!.

سالف الدهر يشكرون له هذا العمل، وشهرة كتابه تغني عن كل وصف.

ولا يُؤخذ بشيء سوى إكثاره من ذكر رؤيا الصالحين في الموضوعات العلمية، فلعل الحسوبة هم الذين اضطروه إلى ذلك، لأنهم إذا أعوزتهم الحجة في البيضة يلجأون إلى النوم، فيجدون ما يتطلبونه من الحُجَج في المنام، فيملأون كتبهم بالرؤى، وكان الأجدرُ به أن لا يعبأ بهؤلاء في ذلك، وقد كفانا مالنا من الحُجَج في البيضة.

وقد ذُيل عليه العلامة ابن المعلم في «نجم المهتدي ورَّجم المعتدي» في القرن الثامن بعد أن ردَّ على أهوازيَّ عصره، وهو كتابٌ حافل، واختصر العفيفُ اليافعي كتابَ ابن عساكر في كتابه «الشاش المُعَلَّم ذيل المَرَّهم»^(١). وألَّف بعدهم كمالُ الدين أبو محمد بن إمام الكاملية — صاحب الشمس القاياتي تلميذ العلاء البخاري — كتابه «طبقات الأشاعرة».

ولا أمل في استيفائهم جميعاً في كتاب، لكثرة القائمين بمناصرة السنة على طريقة الإمام الأشعري من أهل مذاهب الأئمة الفقهاء، والله الهادي؟

* * *

(١) لليافعي كتاب «مَرَّهم العلل المُعْضِلة في الردِّ على أهل الأهواء والبدع والمُعْطَلة» مطبوع في كلكتة بالهند سنة ١٩١٠ بعناية دنيسون روز.

الاختلاف في اللفظ

وَالرَّدُّ عَلَى الْجَحْمِيَّةِ وَالْمُشَبَّهَةِ

تأليف حجة الأدب المتعصب للدفاع عن أهل الحديث

الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الكاتب الدينوري

المتوفى سنة

٢٧٦

عن نسخة المتفضل بتصحيحه والتطيق عليه

الأستاذ الجليل الشيخ

محمد زكي

مع المعارضة بنسخة الخوازة الظاهرية بدمشق

عُيِّت بنشره

مكتبة القادر

القاهرة - شارع الصناديق

﴿حقوق الطبع عفوطة﴾

مطبعة السادة بمصر عام ١٣٤٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب

كتاب «الاختلاف في اللفظ والردُّ على الجَهْمية والمشبَّهة» مما خَبَاه الدهر عن أعين كثير من المشغوفين بآثار الأقدمين من زمن بعيد، وقد انتظم الآن بتوفيق الله في سلك المطبوعات، فأصبح بمتناول كرام القراء. وهو من أواخر مؤلفات الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيَنُوري الفارسي الكاتب المشهور، يَهْمُ المتأدِّب، ومن يُعْنَى بتاريخ تطوُّرات العلوم، كما يَهْمُ المتكلِّم والفقيه والمحدِّث.

فالمُتأدِّب يجد ابنَ قتيبة لا يأنفُ في كتابه هذا أن يعيدَ بعضَ جُمَلٍ سَبَقَ تدوينها في كتابٍ آخر له بنصها وفَصَّها، فيستنتج من ذلك أنه كان في غاية من التروِّي في تخير ألفاظٍ يُعَرِّبُ بها عن معانٍ لم يتعجَّل في تنسيقها بمراعاة أدقِّ الملاحظات في التأثير على السامع، وبعد هذا التأنِّي يَعِزُّ عليه أن يعدِّلَ عن هذه القوالب المتخيرة إذ ألزمت إفادة تلك المعاني المُفَرَّغة فيها ثانيَ مرة، بخلاف الجاحِظ وغيره من أصحاب الأقلام السيِّالة في عهده.

ومن يُعْنَى بتاريخ العلوم يَغْتَبِطُ به كحَلَقَةٍ مفقودة من حَلَقَاتِ سلسلة وثائق التَّبَعِ القهقريِّ، يظفر بها الباحث فيجد فيها ما ينير كثيراً من النواحي المظلمة في وجوه تعرُّف ارتباط تلك الحلقات بعضها ببعض، وما يكشف النقاب عن كثير مما يستعصي وجهُ التعليل فيه من غرائب شؤونٍ تتعلَّق بتاريخ العلوم.

وأما المتكلِّم الذي يرى ابنَ قتيبة هُجَماً ولُوجاً فيما لا يُحْسِنه، كَرَامِياً مشبَّهاً بالنظر إلى كتابه «تأويل مختلف الحديث» وسائر مؤلفاته المستفيضة منه، ناصبياً غير

مُثَبَّتٌ فِي نَقْلِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، مَنْحَرِفًا عَنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِوةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ نَظْرًا إِلَى كِتَابِ «الإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ» الْمَعْرُوفِ إِلَيْهِ مِنْ قَدِيمِ الدَّهْرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَمَّا هُوَ مَثْبُوتٌ فِي كُتُبٍ خَاصَّةٍ: يُلَفِّيهِ قَدْ رَجَعَ إِلَى الصَّوَابِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الْمَسَائِلِ، وَلَطَفَ لَهْجَتَهُ فِي جُمْلَةٍ مِنْهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى سَابِقِ مُصَنَّفَاتِهِ، مُرْتَدِّعًا بِرَادِعِ الزَّمَنِ حَيْثُ شَهِدَ فِي عَصَرِهِ مِنَ التَّطَوُّرَاتِ الشَّائِنَةِ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى هَذَا الْاِعْتِدَالِ، فَيُحَكِّمُ فِيهِ بِالنَّظَرِ إِلَى خَوَاتِمِ أَعْمَالِهِ.

وَأَمَّا الْفَقِيهُ فَيَعْتَبَرُ بِمَا يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي شَأْنِ الرَّأْيِ، وَإِمَامِ أَهْلِ الرَّأْيِ بِأَسْلُوبٍ يُؤْذِنُ بِارْتِجَاعِهِ عَنِ التَّجَاهُلِ بِمَقَادِيرِ أَهْلِ الْفَقْهِ فِي الدِّينِ، مَنْزَجِرًا عَمَّا اسْتَرْسَلَ فِيهِ مِنَ الْمَسَايِرِ لِسُدُجِ الرِّوَاةِ، كَمَا فَعَلَ فِي «تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» الَّذِي كَانَ أَلْفَهُ بِإِعَازِ مِنْهُمْ، وَضَمَّنَهُ مَا يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ يَصْدُرَ مِنْ مِثْلِهِ مِنَ النَّيْلِ مِنْ أُنْمَةِ الرَّأْيِ وَفَقْهَاءِ الْمِلَّةِ وَالتَّخَبُّطِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ بِمَا هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، مُسَجِّلَةً مَدَى الدَّهْرِ وَشِيئَةً مَشْهُوَةً لَوَجْهِ حَسَنَاتِهِ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي «رَفْعِ الرَّيِّةِ عَنْ تَخَبُّطَاتِ ابْنِ قَتِيْبَةٍ»^(١) فِي «تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ!

وَلَا عَلَيْنَا أَنْ نُلَمَّ هُنَا بِسَبَبِ تَحَامُلِهِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ سَابِقًا، قَبْلَ رَجُوعِهِ إِلَى الْاِعْتِدَالِ، وَهُوَ تَشَبُّعٌ بَيْئَتُهُ بِالْاِنْحِرَافِ عَنْهُ وَقَتْنَدٌ، بِسَبَبِ تَوَلَّى بَعْضَ الْقَضَاةِ الْمُتَفَقِّهِينَ عَلَى طَرِيقَةِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمُعْتَزِّلَةِ اخْتِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْمُعْتَقَدِ فِي الْمَحَنَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا الْمَأْمُونُ وَمَنْ بَعْدَهُ، فَحَمَلُوا وَزَرَ ابْنِ أَبِي دُوَادٍ عَلَى غَيْرِ وَازَرِهِ فَقِيهِ الْمِلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ، الَّذِي فَتَقَّ اللَّهُ الْفَقْهَ الْإِسْلَامِيَّ عَلَى لِسَانِهِ وَالسَّنَةَ أَصْحَابِهِ، وَجَرَى تَدْوِينُ فَقْهِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَبَوِّعَةِ عَلَى نِبْرَاسِ تَأْصِيلِهِ وَتَفْرِيعِهِ، كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ تَارِيخُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.

عَلَى أَنْ ابْنَ رَاهُوتَةَ شَيْخَ ابْنِ قَتِيْبَةٍ فِي الْفَقْهِ لَمْ يَخْلُ مِنْ تَأْثِيرٍ عَلَيْهِ، كَمَا تَأَثَّرَ هُوَ

(١) اسْمُ مُؤَلَّفٍ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَانَ أَلْفَهُ أَوَّلَ هِجْرَتِهِ إِلَى مِصْرَ، وَأَفَادَنَا هُنَا أَنَّهُ تَتَّبَعَ ابْنَ قَتِيْبَةٍ فِي «تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» فَقَطْ، لَا فِي كُتُبِهِ عَامَةً.

من تلك البيئة المنحرفة التي حلَّ بها، بعد أن تفقَّه بمرو على مذهب أهل الرأي عند عبد الله بن المبارك وأصحابه، وبعد أن جَمَعَ ما يوافق رأي أبي حنيفة من الأحاديث المخرَّجة في كتب ابن المبارك، ليسأل عنها شيوخ ابن المبارك من الأحياء المُعَمَّرين، في رحلته إلى العراق والحجاز، فبلغت ثلثائة حديثٍ - كما في «كتاب الورع» رواية أبي بكر المروذي - وهذا عددٌ ليس بيسير في مسائل ينفرد بها أبو حنيفة ويستدلُّ عليها بهذا المقدار من الأحاديث في كتب أحد أصحابه - وهو ابن المبارك الذي تَوَاطَّاتِ القلوبُ مع الألسن من الفريقين على إجلال منزلته في العلم والورع - خلا ما في بقية كتب أصحابه.

مع أن جملةً أحاديث الأحكام حَوَالِي خمسمائة حديثٍ على ما يقولون، وما كان ابن راهويه إذ ذاك يَظُنُّ أن يَجْتَرِئ أحدٌ على ردِّ قول أبي حنيفة، ولما حلَّ بالبصرة في رحلته جلس إلى عبد الرحمن بن مهدي ولازمه، وكان شديد الحبِّ لابن المبارك، فأنشد ابنُ راهويه مرثيةً ابن المبارك لأبي ثُمَيْلة على طلبٍ من ابن مهدي وهو يُصْغِي إليه ويبكي، ولما بَلَغَ ابنُ راهويه إلى قول أبي ثُمَيْلة:

وبرأي النعمان كنت بصيراً حين تبغي مَقَاسِ النعمانِ

فاجأه بقوله: أُسْكُتْ قد أفسدت القصيدة.. مانعرف لابن المبارك زَلَّةً بأرضِ العراق إلا روايته عن أبي حنيفة - قولٌ ما أجدره أن يكونَ من تأكيد المدح بما يُشبه الذمَّ في نفس الأمر! - ولوددت أنه لم يَرَوْ عنه وأني كنتُ أفندي ذلك بعُظم مالي!

فاندهش ابنُ راهويه من هذه المفاجأة، وحيثُ دامت صلته به واستمرَّ بقاءه في بيئةٍ منحرفةٍ: حَصَلَ فيه الانحرافُ شيئاً فشيئاً، حتى أصبحت طريقته في الفقه أشبه شيءٍ بالظاهرية، بل هي تمهيدٌ لها. فسيحان مقلب القلوب!

وما كان انحراف ابن مهدي عن هوئهِ، بل عن طيبة قلبٍ، وإنما وقع فيما وقع بتأثير شيخه سفيان الثوري الذي مات بداره بالبصرة، بعد أن تحبَّباً عنده عدة سنوات لما هَرَبَ من المنصور، حين طلبه للقضاء.

فورث ابن مهدي من هذا الضيف الكريم الانحراف عن النعمان، مع أن كلام الثوري فيه من قبيل النبل من لا تنال منزلته، كما يقع بين المتعاصرين، على أن الثوري من أكثر فقهاء الأمصار موافقةً لرأي أبي حنيفة في المسائل الخلافية، كما يظهر من استقراء أقوال الأئمة في الخلافات بوجه لا يدفع، ومع ذلك كله كان ابن مهدي كثير التشدد وكثير التراجع، حتى في الأحاديث ورجاها رداً وقبولاً. سألهم الله ورضي عنهم.

وسبب تراجع ابن قتيبة إلى نوع من الاعتدال في هذا هو تيقنه من سوء مغبة المسيرة للتطور والتدهور المشهودين في أواخر عهده.

وأما المحدث ومن يُعنى بعلوم الحديث والرجال فيظفر فيه بما يجلو سر ما يجده في كثير من كتب الجرح والتعديل من الغلو في الكلام على كثير من أعلام العلماء، على استمرار نقل الخالف عن سالفه ذلك الغلو، كأسراب طير تتابع، مع أن من وقاه الله من الهوى، ودرس سير هؤلاء الأعلام حق الدرس، يجد أحوالهم وسيرهم على خلاف تلك الكلمات الطائشة، فيدعوه ذلك إلى التبصر في التعويل على أمثال هذه الكلمات المتناقلة والتثبت فيها، وصون النفس من الهلاك مع الهالكين. ومن الله التوفيق والتسديد.

هــالـ القـمـهـيـلـيـ الشـيـخ
 تـهـنـ المـبـرـ الأـمـويـ لما
 لـجـلـهـ المـاـكـمـ البـرـ الـشـيـخ
 الشـيـخـ الصـمـيـنـيـكـ
 شـيـخـ الصـمـيـنـيـكـ
 وأـخـيـهـمـ وأـنـصـامـهـمـ
 عليـهـمـ السـلامـ

في الرد على ابن زريق

للإمام النجبة أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي الشبكي الكبير

المتوفى سنة ٧٥٦

يرد به على نونية ابن القيم

ومنه بركة الرد على نونية ابن القيم

بقلم

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عفي عنهما

﴿ الطبعة الأولى ﴾

على نفقة ناشره ومصححه الشيخ عبد الحفيظ سعد عطيه

من طلاء الأزهر

١٣٥٦ - ١٩٣٧

مطبعة السقا ذوق حار حافظه جدير

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعلق

الحمد لله القدّوس المتعال، المنزّه عن النظير والمثال، جلّت ذاته وعُلّت صفاته عن أن يحومَ حولَ اكتناهِها وَهَمَ أو خَيَال، والعَقولُ عن إدراك تلك المطالب في عِقال، والصلاة والسلامُ على سَيِّدنا محمدٍ المبعوثِ لتتِمِّمَ مكارم الخِلال، منقِذاً لهذه الأمة من مَخَالِبِ الوثنية وصنوفِ الضُّلال، وهادياً إلى مرضي مولاه ذي الجلال والجمال، وعلى آله خير الآل، وأصحابه أصحابِ كرائمِ الخصال.

وبعد، فلا يَخْفَى على مَنْ درس تاريخَ الدين الإسلامي أن الله سبحانه بعثَ خاتمَ رُسُلِهِ في بيئَةٍ عريقةٍ في الوثنية، وقد أهدقتْ بتلك البيئَةِ أُمَمَ يَدِينُونَ بالإشراك والتشبيه، وأنواعٍ من التخريفِ والتُمويه، فبِمَبْعَثِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ انقشعتْ تلك الظلماتُ الجاهلية، واستنارتْ بصائرُ الذين آمنوا به بأنوارِ التعاليم الإسلامية، حتى داسُوا تحتَ أرجُلِهِم تقاليدَ الوثنية، ونَبَذُوا تلك الأساطيرَ الهَمْجيّة، وَخَذَتْ عِزائِمُ أعداءِ الدين، وفترتْ مواصلُهم العِداءَ إلى حين.

لكنهم كانوا يَتَحَيَّنُونَ الفُرصَ لتفريقِ كلمة المسلمين، وتشويهِ تعاليم هذا الدين في الأخلاقِ والعملِ والاعتقاد، حتى تَذَرَعُوا بعد وفاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشقَى الوسائلِ إلى بَذْرِ بُذورِ الفسادِ كُلِّها ظَنُّوا أن الفرصةَ سانحةً، يَلْبَسُونَ في كُلِّ عصرٍ ما يَرَوْنَهُ أَنْجَحَ في غِشِّ الجمهورِ، وأَغْشَى على بصائرِ الخاصةِ والدَّهْماءِ، وأشدَّ فَتْكَاً بهم في صميمِ دينهم، إلى أن تَمَكَّنُوا من إضلالِ طوائفٍ في الأطرافِ، ورَغِمَ هذا بقيتُ بَيِّضَةُ الإسلام — بحمد الله جلَّ شأنه — مَصُونَةٌ الجانِبِ تحتَ كِلَاءَةِ الله سبحانه

ورعايته، حيثُ لم يُمْكِنهم من إبادةِ حضراءِ المِلَّةِ، ولا من إحداثِ أحداثٍ جوهريةٍ في صميمِ الدِّينِ الإسلامي تُثبِتُ شَمْلَ الجماعةِ، بل بقيَ الإسلامُ في جوهره - بفضلِ الله جل جلاله - وَضَاءَ المنارِ، واضِحَ المنهاجِ، نيرَ الطريقةِ، باديَ المعالمِ لمن ألقى إلى تعاليمه السَّمْعَ وهو شهيدٌ.

وغايةُ ما تَحْيَلُ الأعداءُ أن يتمكَّنوا منه أن يُوقِفُوا نموَّه العظيم الذي كان ظهر في الصُّدرِ الأولِ، ويُعَرِّقُوا رُقيَّ معتقبيه السريعِ بعد أن بهَرَ أبصارَ أولي الأبصارِ في أوائلِ انتشاره، لكنَّ أبى الله إلا أن يَتِمَّ نوره.

وكان أخطرُ هؤلاءِ الأعداءِ على الدُّهماءِ وأبعدُهم غوراً في الإغواءِ أناساً ظهوروا بأزياءِ الصالحين، بعيونٍ دامعةٍ كَجِلَّةٍ، وَلَجِيٍّ مَسْرُوحَةٍ طويلةٍ؛ وعِثامٍ كالأبراجِ، وأكمامٍ كالأخراجِ، يحملون سُبحاتٍ كبيرةَ الحَبَّاتِ، ويتظاهرون بمظهرِ الدعوةِ إلى سِنَةِ سيدِ الساداتِ، مع انطوائهم على مخازٍ ورثوها عن الأديانِ الباطلةِ، والنَّحْلِ الأَفَلَةِ، وكان من مكرِهِم الماكرِ أن خَلَطُوا الكذبَ المباشرَ والتزْيِدَ في تفسيرِ ماثورٍ، أو في حديثٍ صَحَّ أصلُه عند الجمهورِ، باعتبارِهِم ذلك أنجَعَ في إفسادِ دلالةِ كتابِ الله وسنةِ رسوله على أفهامِ أناسٍ قَرَّبَ عهدُهُم من الجاهليةِ، ولم تَتَكاملْ بعدُ عقولُهُم ولا نَضِجَتْ أفكارُهُم.

وكم أضلُّ رِوَاةً من هذا القبيل طوائِفٌ من سُذْجِ المسلمين منذ عهدِ التابعين حيثُ اندسُّوا بين الصالحين من رِوَاةِ الأعرابِ ومَوَالِيهِم لإِدخالِ ما اختلقوه من الأخبارِ بين مرويَّاتِ هؤلاءِ الأخيارِ، حتَّى يَتِمَّ إفسادُ دينِ المسلمين عليهم!

ولكنَّ أبى الله إلا أن يَرُدَّ كيدهم في نحرهم، حيثُ أقامَ جهابذةً يَسْعَوْنَ في إبعادِ مختلفاتهم عن مرتبةِ الاعتدالِ في جميعِ الطبقاتِ، على أن في نُقولِ الذين أسلموا إسلاماً صحيحاً من النورِ ما يَشُقُّ لهم الطريقَ إلى تَعَرُّفِ دَخَائِلِ المرويَّاتِ من نفسِ تلكِ الرواياتِ، وإن لم تَحُلْ طبقةٌ من طبقاتِ الرواةِ من أغرارٍ انخدَعوا بها وتعصَّبوا لها، لأن الفاتنينَ كانوا رَاعَوْا في رواياتِهِم عقولَ هؤلاءِ ومداركَهُم في جاهليتهم، تيسيراً لَزَلِّلِ أقدامِهِم، وتَدَفُّوهُمْ في هاويةِ إغوائِهِم.

فالرواة السُّدُجُّ إذا انْخَدَعُوا بمثلِ هذا التَّمْوِيهِ يَكُونُ عِنْدَهُمْ بَعْضُ عُذْرٍ، وَمَنْ
الَّذِي لَا يَنْخَلُعُ قَلْبُهُ إِذَا سَمِعَ السُّنَّةَ والدَّعْوَةَ إِلَى السُّنَّةِ مِنْ مَتَقَشِّفٍ مُتَظَاهِرٍ بِالْوَرَعِ
الكَاذِبِ - عَلَى تَقْدِيرِ جَهْلِ السَّامِعِ بِمَا وَرَاءَ الْأَكْمَةِ؟ - فَيَجِبُ أَخْذُ هَؤُلَاءِ بِالرَّفْقِ
لتُدْرِجَهُمْ إِلَى الْحَقِّ مِنْ بَاطِلٍ تَوَرَّطُوا فِيهِ بِاسْمِ السَّنَةِ.

وَمِنْ عَقَبِي أَهْلِ السَّنَةِ مَنْ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْعَامِيَ إِذَا بَدَرَ مِنْهُ مَا يُؤْهِمُ ظَاهِرُهُ
التَّشْبِيهِ يُرْجَى مِنْ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يُسَاحِحَهُ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ التَّنْزِيهُ عَنِ الْجَهَةِ وَنَحْوِهَا عَنْ
مَدَارِكِهِ. وَأَمَّا مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالدَّرَايَةِ عَلَى زَعْمِهِ وَأَلْفَ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ،
وَصَدَرَ مِنْهُ مِثْلُ هَذَا فَلَا يُوجَدُ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ مَنْ يَعْذِرُ مِثْلَهُ، بَلْ أَطْبَقَتْ
كَلِمَاتُهُمْ عَلَى إِلْزَامِهِ مَقْتَضَى كَلَامِهِ، وَلَيْسَ لِعَالِمٍ عُذْرٌ فِي الْمِيلِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّشْبِيهِ
وَالْقَرْمَطَةِ، لظُهُورِ سَقُوطِهَا لِكُلِّ نَازِلٍ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ»: «مَا لَقِيتُ طَائِفَةً
إِلَّا وَكَانَتْ لِي مَعَهُمْ وَقْفَةٌ عَصَمَنِي اللَّهُ مِنْهَا بِالنَّظَرِ - بِتَوْفِيقِهِ - إِلَّا الْبَاطِنِيَّةَ وَالْمُشَبَّهَةَ،
فَإِنَّهَا زَعْنَفَةٌ تَحَقَّقَتْ أَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَهُمَا مَعْرِفَةٌ، فَقَذَفْتُ نَفْسِي كَلَامَهُمَا مِنْ أَوَّلِ
مَرَّةٍ. اهـ. بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَمِيلَ إِلَى أَحَدِهِمَا عَاقِلٌ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ غَايَةُ الْحَادِيَةِ، وَأَنْ
يَسْتَعْجِمُ عَلَى عَالَمٍ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِينِ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَنِ رَسُولِهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
تَنْزِيهِ اللَّهِ جَلَّ شَأْنُهُ مِنَ الْجِسْمِيَّةِ وَالْجِسْمَانِيَّاتِ، وَالْمَادَّةِ وَالْمَادِيَّاتِ، بِخِلَافِ الْعَامِيِّ
الَّذِي هُوَ قَرِيبُ الْعَهْدِ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ.

جَزَى اللَّهُ عُلَمَاءَ أَصُولِ الدِّينِ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا، فَإِنْ لَهُمْ فَضْلًا جَسِيمًا فِي
صِيَانَةِ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ، بِأَدَلَّةٍ نَاهِضَةٍ مَدَى الْقُرُونِ، أَمَامَ كُلِّ فِرْقَةٍ زَائِغَةٍ. وَإِنَّمَا يَكُونُ
التَّعْوِيلُ فِي كُلِّ عِلْمٍ عَلَى أَثْمَتِهِ، دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ، لِأَنَّ مَنْ يَكُونُ إِمَامًا فِي عِلْمٍ كَثِيرًا
مَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْعَامِيِّ فِي عِلْمٍ آخَرَ، فَإِذَا لَا يَعُولُ فِي الْعَقَائِدِ إِلَّا عَلَى أَثْمَةِ أَصُولِ
الدِّينِ، لَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْبَعِيدِينَ عَنِ النَّظَرِ، وَكَمْ بَيْنَهُمْ مَنْ يُرَى لِمَدَارِكِهِ حَيْثُ يَقِلُّ
عَقْلُهُ عَنْ عَقُولِ الْأَطْفَالِ، وَإِنْ بَلَغَ فِي السَّنِّ مَبْلَغَ الرِّجَالِ. وَمَنْ طَالَعَ مَا أَلْفَهُ بَعْضُ
الرِّوَاةِ عَلَى طُولِ الْقُرُونِ مِنْ كُتُبِ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَالسُّنَنِ وَالرَّدُودِ عَلَى أَهْلِ

النظر: يشكرُ الله سبحانه على النور الذي أفاضه على عقله حتى نبذَ مثلَ تلك الطامات بأولِ نظرةٍ.

وقد استمرت فتَنُ المخدوعين من الرواة على طُولِ القرونِ مَجْلِبَةً لِسَخَطِ الله تعالى، ولا سِتْخَافِ العقلاء من غير أن يخطر ببالِ عاقل أن يناضلَ عن سَخَافَاتِ هؤلاء، إلى أن نَبَغَ في أواخر القرن السابع بدمشقَ حَرَّانِيٌّ تَجَرَّدَ للدعوة إلى مذهبِ هؤلاء الحشوية السُّخَفَاء، متظاهراً بالجمع بين العقل والنقل، على حسبِ فهمه من الكتب بدون أستاذٍ يُرْشِدُهُ في مواطن الزَّلَل، وحاشا العقلَ الناهضَ والنقلَ الصحيح أن يَتَصَافَرَا في الدفاع عن تخريفِ السُّخَفَاء، إلا إذا كان العقلُ عقلَ صابِيٍّ، والنقلُ نقلَ صَبِيٍّ، وكم انخدعَ بِخَزَعْبَلَاتِهِ أناسٌ ليسوا من التأهَلِ للجمع بين الرواية والدراية في شيء، وله مع خُلَطَائِهِ هؤلاء موقفٌ في يوم القيامة لا يُغْبِطُ عليه.

ومن دَرَسَ حياته يجدها كلها فِتْنًا لا يثيرها حَاطٌ بعقله غير مصابٍ في دينه، وأنى يوجدُ نصٌّ صريحٌ منقولٌ، أو برهانٌ صحيحٌ معقولٌ يثبتُ الجهةَ والحركةَ والنقلَ والمكانَ ونحوها لله سبحانه؟ وسيمرُّ بك سرُّدٌ بعضُ مخازيه، مع نقضِها إن شاء الله تعالى.

وكلُّ ما في الرجل أنه كان له لسانٌ طَلَقَ، وَقَلَمٌ سَيَّالٌ، وحافظةٌ جيدةٌ، قَلَبٌ — بنفسيه بدون أستاذٍ رشيد — صفحاتٍ كتبَ كثيرةً جداً من كتب النحل التي كانت دمشقُ امتلأتَ بها بواسطة الجَوَافِل من استيلاء المَغُول على بلاد الشرق، فاعترَّ بما فهمه من تلك الكتب من الوسائس والهواجس، حتى طَمَحَتْ نفسه إلى أن تكونَ قدوةً في المعتقد والأحكام العملية، ففَاءَ في القَيْلِيلِ بما لم يَقَعْ به أحدٌ من العالمين مما هو وَضْمَةٌ عَارٍ وأَمَارَةٌ مُروِقٍ في نظر الناظرين.

فانْقَضَ من حوله أناسٌ كانوا تعجَّلوا في إطرائه بادیء بدیء قبل تجريبه، وتخلَّوا عنه واحداً إثر واحدٍ على تعاقبِ فِتْنَةِ المدونة في كتب التاريخ^(١)، ولم يَبْقَ معه إلا أهلُ

(١) وثناء بعض المتأخرين عليه لم يكن إلا عن جهلٍ بِمُضِلَّاتِ الفتن في كلامه، ووجوه =

مذهبه في الحشو من جهلة المقلدة.

ومن ظن أن علماء عصره صاروا كلهم إلباً واحداً ضده حسداً من عند أنفسهم: فليتهم عقله وإدراكه قبل اتهام الآخرين، بعد أن درس مبلغ بشاعة شواذه في الاعتقاد والعمل، وهو لم يزل يستتاب استتابة إثر استتابة، وينقل من سجن إلى سجن إلى أن أفضى إلى ما عمل وهو مسجون، فقبر هو وأهواؤه في البابين: بموته وبرود العلماء عليه، وما هي ببيعية عن متناول رواد الحقائق.

وكان ابن زفيل الزرعي المعروف بابن القيم يسايره في شواذه كلها حياً وميتاً، ويقلده فيها تقليداً أعمى في الحق والباطل، وإن كان يتظاهر بمظهر الاستدلال، لكن لم يكن استدلاله المصطنع سوى ترديد منه لتشغيب قذوته، دائباً على إذاعة شواذ شيخه، متوخياً في غالب مؤلفاته تلطيف لهجة أستاذه في تلك الشواذ، لتنتلي وتنفع على الضعفاء. وعمله كله التليس والمخادعة والنضال عن تلك الأهواء المخزية حتى أفنى عمره بالدندنة حول مفردات الشيخ الحراني.

ترآه يثرثر في كل وادٍ، ويخطب بكل نادٍ بكلام لا محصل له عند أهل التحصيل، ولم يكن له حظ من المعقول، وإن كان كثير السرد لآراء أهل النظر، ويظهر مبلغ تهافته واضطرابه لمن طالع «شفاء العليل» له بتبصر، و«نونيته» و«غزوه» من الدلائل على أنه لم يكن ممن له علم بالرجال، ولا بنقد الحديث، حيث أثنى فيهما على أناس هلكى، واستدل فيهما بأخبار غير صحيحة على صفات الله سبحانه. وقد ذكره الذهبي في «المعجم المختص» بما فيه عبرة، ولم يترجم له الحسيني، ولا ابن فهد، ولا السيوطي في إعداد الحفاظ في «ذيلهم على طبقات الحفاظ» وما يقع من القارئ بموقع الإعجاب من أبحاثه الحديثية في «زاد المعاد» وغيره فمختزل مأخوذ مما عنده من كتب قيمة لأهل العلم بالحديث كـ «المورد الهني» شرح سير عبد الغني

= الزبيغ في مؤلفاته، ومنهم من ظن أنه دام على توبته بعدما استتيب فدام على الشناء، ولا حجة في مثل تلك الأثنية، وأقواله الماثلة أماناً في كتبه لا يؤيدها إلا غار غوى، نسأل الله السلامة. (ز).

للقُطْب الحلبى ، ونحوه ، ولولا « محلى » ابن حزم و « إحكامه » و « مصنف » ابن أبي شيبة و « تمهيد » ابن عبد البر لما تمكّن من مغالطاته وتهويلاته في « إعلام الموقعين ». وكم استُيبَّ وعُزِّرَ مع شيخه ، وبعده ، على مخازٍ في الاعتقاد والعمل تستبين منها ما ينطوي عليه من المضي على صنوف الزيف ، تقليداً لشيخه الزائف ، وسيلقى جزاء عمله هذا في الآخرة - إن لم يكن خُتِمَ له بالتوبة والإنابة - كما لقي بعض ذلك في الدنيا .

قال الذهبي في « المعجم المختص » عن ابن القيم هذا : عُنِيَ بالحديث بمتونه وبعض رجاله ، وكان يشتغل في الفقه ويُحيدُ تقريره ، وفي النحو ويُدرّيه ، وفي الأصولين . وقد حُسِنَ مدةً لإنكاره على شدِّ الرّحل لزيارة قبر الخليل - إبراهيم عليه السلام - ثم تصدّر للاشتغال ونشر العلم لكنه معجبٌ برأيه جريءٌ على الأمور . اهـ .

قال ابن حجر في « الدرر الكامنة » : غَلَبَ عليه حبُّ ابنِ تيمية حتى كان لا يخرجُ عن شيء من أقواله بل ينتصرُ له في جميع ذلك ، وهو الذي هذَّبَ كتبه ونشرَ علمه . . واعتُقِلَ مع ابن تيمية بالقلعة بعد أن أُهينَ وطُيفَ به على جملٍ مضروباً بالدرة ، فلما مات أُفْرِجَ عنه ، وامتنحن مرةً أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية ، وكان ينال من علماء عصره وينالون منه . اهـ .

قال ابن كثير : كان يُقصدُ للإفتاء بمسألة الطلاق حتى جَرَتْ له بسببها أمورٌ يطولُ بسطُها مع ابن السُّبكي وغيره . . وكان جماعاً للكتب فحصل منها ما لا يُحصَرُ حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرًا طويلاً سوى ما اصطَفَوْه منها لأنفسهم . . وهو طويلُ النفس في مصنفاته ، يتعانَى الإيضاح جُهدَه ، فيُسهبُ جداً ، ومعظمُها من كلام شيخه يتصرّف في ذلك ، وله في ذلك مَلَكَةٌ قوية ، ولا يزال يُدْنِدُنُ حول مفرداته وينصرُها ويحتجُّ لها . . وجَرَتْ له محنٌ مع القضاة منها في ربيع الأول طلبه السُّبكي بسبب فتواه بجواز المسابقة بغير محلِّلٍ ، فأنكر عليه وآل الأمرُ إلى أنه رجَعَ عما كان يفتي به من ذلك . اهـ .

وقال التقي الحِصْنِيُّ: كان ابن تيميةً ممن يَعْتَقِدُ وَيُفْقِي بأن شدَّ الرحالِ إلى قبور الأنبياء حرامٌ لا تُقَصَّرُ فيه الصلاة، ويُصَرَّحُ بقبر الخليل وقبر النبي صلى الله عليهما وسلَّم. وكان على هذا الاعتقاد تلميذه ابنُ قَيِّم الجوزية الرُّعْيِيُّ وإسماعيل بن كثير الشُّرْكُونِيُّ، فاتفق أن ابنَ قَيِّم الجوزية سافر إلى القدس الشريف، ورَقِيَ على منبرٍ في الحرم ووعظَ وقال في أثناء وعظه بعد أن ذَكَر المسألة: وما أنا راجعٌ ولا أزورُ الخليل. ثم جاء إلى نابلس وعَمِلَ له مجلسٌ وعظ، وذَكَر المسألة بعينها حتى قال: فلا يزورُ قبرَ النبي صلى الله عليه وسلَّم، فقام إليه الناس وأرادوا قتله، فَحَمَاهُ منهم والي نابلس. وكتبَ أهلُ القدس وأهلُ نابلس إلى دمشق يُعَرِّفون صورةَ ما وَقَعَ منه فطلبه القاضي المالكي فتردَّد، وصعد إلى الصالحية إلى القاضي شمس الدين بن مسلم الحنبلي وأسلم على يديه فقبلَ توبته، وحكم بإسلامه وحقَّنَ دمه ولم يُعزِّزه لأجل ابن تيمية...

ثم أحضر ابن قَيِّم الجوزية وأدَّعي عليه بما قاله في القدس الشريف، وفي نابلس فأنكر، فقامت عليه البيعةُ بما قاله، فأدَّبَ وحُلَّ على جَمَل، ثم أُعيدَ في السَّجَن، ثم أحضر إلى مجلس شمس الدين المالكي وأرادوا ضَرْبَ عُنُقِهِ فما كان جوابه إلا أن قال: إن القاضي الحنبلي حَكَمَ بحقنِ دمي وبإسلامي وقبولِ توبتي، فأعيدَ إلى الحبسِ إلى أن أحضر الحنبلي فأخبر بما قاله، فأحضر وعُزِّرَ وضُرِبَ بالدِّرة، وأُركِبَ حماراً وطيفَ به في البلد والصالحية، وَرَدَّوه إلى الحبس، وَجَرَسُوا ابنَ القَيِّم وابنَ كثير^(١) وطيفَ بهما في البلد وعلى باب الجوزية، لفتواهم في مسألة الطلاق. اهـ.

قال ابن رجب: قدِ امْتَحَنَ وأوذِيَ مراتٍ، وحُبِسَ مع الشيخ تقي الدين في المدة الأخيرة بالقلعة منفرداً، ولم يُفَرِّج عنه إلا بعد موت الشيخ. اهـ.

وقد سقطَ هنا غمَاجٌ من كلمات أصحابه وأضداده والمتحايدين في حقه ليعتبرَ

(١) أي: شَهَرُوا بهما.

بها المغرورون به. على أن الخبرَ اليقينَ فيما يجده القارئ الكريم في حقّه في هذا الكتاب، وأرجو أن الحق لا يتعدى ما دلّلت عليه في حقّه فيما كتبناه.

وأحقُّ الناس بالثناء وأجدرهم بالترحم مَنْ أُنْفِىَ عُمُرُهُ في سبيل العلم مُنْصاعاً لمبتدع يُرْديه، من غير أن يتخیرَ استاذاً رشيداً يَهْدِيهِ، ومثله إذا دَوَّنَ أسفاراً، لا يَزْدَادُ بها إلا بُعْداً عن الله وأوزاراً، وهو الذي يُضْجِعُ متفانياً في شيخه الزائع بحيث لا يَسْمَعُ إلا بسمعِهِ، ولا يُبْصِرُ إلا ببصرِهِ في جميع شؤونِهِ، ويبقى في أحطِّ دَرَكَاتِ الجهل من التقليد الأعمى، ولو فُكِّرَ قليلاً لكان أدركَ أن من السُّخْفِ بمكانٍ وضعَهُ لشيخه في إحدى كِفَتَي الميزانِ ليوازنَ به جميعَ العلماءِ والفقهاءِ من هذه الأمة في كِفْتِهِ الأخرى فَيَزِنَهُمْ وَيُغَالِبَهُمْ به فيغلبَهُمْ في علومِهِمْ!!! وهذا ما لا يَصْدُرُ من حَاطِظِ بعقله، ولا سيما بعد التفكير في تلك المخازي من شواذِهِ.

نعم يمكن أن يكونَ عنده أو عند شيخه بعضُ تفوقٍ في بعض العلوم، على بعض مشايخ حَازِيهِ أو أهلِ خِطْبَتِهِ أو قَرِيْبَتِهِ أو مَضْرِبِ خِيَامِ عَشِيرَتِهِ، لكن لا يُوجِبُ هذا أن يَصْدُقَ في ظَنِّهِ في حقِّ نفسه أن جَوَّ هذه الأرضِ يَضِيقُ عن واسعِ فهمِهِ، وعرضَ هذه البحارِ لا يَتَسَّعُ لزاخرِ علومِهِ.

ومن الآفات المُرْدِيَةِ التي تَعْتَرِي الإنسانَ وتَقْذِفُ به إلى هاوِيَةِ الخسرانِ طُغْيَانُهُ حينما يَرَى نفسَهُ على شيء من الاستغناء بمالٍ أو جاهٍ أو علمٍ، لكن المالَ عَرَضٌ زائلٌ، والجاهُ الدنيويُّ قلماً يَدُومُ على حالٍ، وعلمُ الإنسانِ مهما اتَّسَعَ فما أُوتِيَ من العلمِ إلا قليلاً، وتلك الخلالُ لو رُوِعِيَتْ حدودُها لكانت أكبرَ عونٍ للمرءِ على إحرازِ مرضاةِ الله سبحانه، وأما إذا اتَّخَذَها أداةً طغيانٍ فإذا ذاك تَنَقَّلَبُ تلك النُّعْمُ مَجْلَبَةً لِسُخْطِ الله عزَّ وجلَّ ومَقَتِ الخَلْقِ، فيصْبِحُ ذلك الطاغِي من الأخسرين أعمالاً في الدارين.

وَلْيُعْلَمَ أن ضررَ العلمِ — إذا زَاغَ صاحِبُهُ — دُونَهُ كُلِّ ضَرَرٍ، فإن الطاغِي بالمالِ يزولُ ضررُهُ بزوالِ ماله، كصاحبِ الجاهِ الذي لا يَدُومُ جاهُهُ، وأما صاحبُ العلمِ

الذي لعب به الشيطان، وخَلَدَ كُتُباً فيها طَغَى به فهمه، وطاشَ قلمه، فيدومُ ضرره ويتضاعف وزره ما دامت آثاره دارجةً يَفِضِلُ بها أناسٌ، فإذا هي أخطرت تلك الآفات.

ولا يُخَفِّفُ عن مؤلفها العذاب إلا بإعراضِ الناس عن كُتبه المغوية بتنبيه أهل العلم المهتدين على ما حوته من صنوف الزيف والضلال، فيكون في الكشف عن مواطن الغواية من أمثال تلك الكتب تخفيفٌ لعذاب مؤلفيها، وصونٌ للأمة عن الوقوع في مهاوئها. وقد عُنيَ الموفقون من علماء هذه الأمة بنقصِ أمثال تلك الكتب لتلك الغاية النبيلة قديماً وحديثاً، ومن هَلَكَ بعد ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفسه.

وللحافظِ التقيِّ السُّبكي فضلٌ مشكور، وعملٌ مبرور، في الردِّ على ابن زُفيل وشيخه في شواذِّهما المُرديَّة، ومن جملة مؤلفاته في هذا الصدد «ردُّه على نونية ابن القيم» وقد نَقَلَ السيد محمد مرتضى الزبيدي في «شرح الأحياء» عند الكلام على إمامي أهل السنة عن هذا الردِّ المسمى «السيفُ الصَّخيل في الردِّ على ابن زُفيل» جملةً نافعةً من مقدمته^(١).

والتقيُّ السُّبكي أَوْجَزَ في ردِّه مكتفياً بلفظِ النظرِ إلى كلماتِ الناظمِ الخطرة في الغالب، بدون أن يُناقِشه فيها كثيراً، باعتبار أن الاطلاعَ عليها يكفي بمجرده في تبذرها وتضليلِ قائلها، ولو كان السُّبكي يرى ابنَ القيم يستأهلُ المناقشةَ لأوسع في الردِّ عليه، لأنه كان أنظرَ أهل عصره — كما قال الإسنوي وغيره من المحققين — لكنه كان يَعُدُّه في غاية من الغباوة، فاكتفى في غالب الأبحاث بلفظِ نظرٍ عامة العلماء إلى أهوائه البشعة، والتقيُّ السُّبكي من الطيفِ أهلِ العلم لهجةً، وأنزهِهم لساناً مع مَنْ يَرُدُّ عليهم.

(١) انظر «شرح الأحياء» ١٠/٢ و ١٠٥/٢. وبهذا النص في هذا الكتاب المؤلف قبل أكثر من مئتي عام، يتبيَّنُ بُهتانُ البهَّاتين الزاعمين أن الكوثري هو صَنَعَ هذا الاسم للكتاب ومؤلفه، فالكذبُ يَبْتِكُ أهله دائماً ولو قالوه على لسان غيرهم زيادةً منهم في البهتان!

لكن حيث إن الناظم أسرف في ضلاله وإضلاله اضطّرّ التقى في رده عليه إلى بعض إغلاظ في حقه، صوناً لمن عسى أن يتخدع بتلبيساته، وقرعاً للعبد بالعصا، وهو معذور في ذلك بل إغلاظه ليس بشيء في جنب ما تقول به ابن القيم في حق جمهور أهل الحق. ودونك «نونيته» التي ردّ عليها السبكي، وهي أصدق شاهد لما قلنا.

و«نونية» ابن القيم هذه من أبشع كتبه، وأبعدها غوراً في الضلال، وأشنعها إغراءً للحشوية ضد أهل السنة، وأوقحها في الكذب على العلماء، كما ترى إيضاح ذلك في مقدمة «السيف الصقيل» فلا نزاجم السبكي في شرح بشاعة طريقته فيها.

إلا أنا نشير هنا إلى أن ابن القيم كلما تراه يزداد تهويلاً وصرخاً باسم السنة في كتابه هذا، يجب أن تعلم أنه في تلك الحالة متلبس بجريمة خداع خبيث، وأنه في تلك الحالة نفسها في صدد تلبيس ودس شنيعين، وإنما تلك التهويلات منه لتخدير العقول عن الانتباه لما يريد أن يدسه في غُصون كلامه، من بدعه المخزية، كما يظهر من مطالعة «النونية» بتبصر وبقظة.

ولما اختار طريق النظم في ذلك ليسهل عليه أن يهيم في كل وادٍ، ولولا أنها طُبعت مراراً وتكراراً ممن لا بُغية له من طبعها غير عددٍ من القرش يملاً به الكرّش، قام بذلك الدّين أم قعد، بدون أن يقوم أحد من العلماء المعاصرين بالرد عليها، لكان إهمال الرد عليها أنسب، لكن لم يبق بعد تكرّر طبعها مع تقاعس أهل العلم عن ردّها مساعً للإهمال، فوجب تقويض دعائمها بنشر كتاب السبكي، مع تعليق كلمات عليه في مواضع رأيناها في حاجة إلى التعليق، وقد سميت ما علّقته «تكملة الرد على نونية ابن القيم» والله سبحانه ولي النفع، وعليه توكلت وإليه أنيب؟

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عُفي عنها

کشف الاسرار الباطنیۃ

وَأَخْبَارُ الْقَرَامِطَةِ

تالیف

العالم العلامة الفقيه الزاهد

محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي البهائي

من قتها السنة في اليمن في أواسط المائة الخامسة للهجرة

صدرنا الكتاب بتقدمة نفيسة وتعليق علمي مفيد لحضرة

العلامة المحقق الكبير صاحب الفضيلة

مولانا الاستاذ الجليل

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

صحح على النسخة الفوتوغرافية الوحيدة

المحفوظة بدار الكتب المصرية الملكية

نشره و صححه و راجع أصله

عزیز

مُؤَيَّسِرٌ وَمُدِيرٌ مَكْبَرٍ شَرِيفٍ سَامِعِ الْإِيمَانِ لَا مِثْلَ:

مِنْ أَتَمَّ عَمَلًا إِلَى آخِرِهِ

1959

حقوق الطبع محفوظة للناس

41507

مطبعة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب

وكلمة عن طوائف الباطنية

لما أشرقت الأرض بنور الإسلام، استنارت العقول، فدخل الناس في دين الله أفواجاً، ونَبَذُوا الأديانَ الباطلةَ ظَهْرِيّاً، حتى تَمَّ للمسلمين ما يعرفه الجميع من المفاز الخالدة. لكن زعماء المتدهورين أمام هذا التيار من الوثنيين، والصابئين، واليهود، والنصارى، والمجوس، كانوا يَحْمِلُونَ بين جَوانِحهم نارَ حَقْدٍ متأجَّجة، تحملهم على تبْيِيت كُلِّ شرٍّ ضدَّ هذا النور الوهاج.

ولما استيقنت أنفسهم أنهم لا يستطيعون الوقوف بالقوة أمام هذا السيل الجارف، لكلِّ مُبطلٍ وهارف، سلكوا طريق الاحتيال في الوصول إلى أمانهم، فاندسوا بين المسلمين متظاهرين بالورع الكاذب، مستثيرين أنواعَ الفتن بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إلى أن حدثت تلك الفتن الدامية ضدَّ أهل بيت النبوة رضي الله عنهم.

فبدأوا يتظاهرون بمظهر العطف على آل الرسول صلوات الله وسلامه عليه وآله، وبمظهر الانحياز إليهم، والدعوة لهم، علماً منهم بأن أنجع وسيلة لإثارة فتن هوجاء تقعدُ بالمسلمين عن الاستمرار على ما هم عليه من نشر الفضيلة وقمع كلِّ رذيلة، ورقياً باهر، في جميع الشؤون: هو نَبْشُ الأحقاد، واستثارة الأمة بدعوى الدعوة إلى أهل البيت عليهم السلام، استغلالاً لتوتر أعصاب الأمة أسى على دماء

أهل بيت الرسول ﷺ، المسفوكة ظلماً وعدواناً من قبل جبابرة الدولتين الأموية والعباسية.

وذلك بالنظر إلى أن أرباب الحكم فيها كانوا يتخوفون على مراكزهم — كلما جدت دعوة إلى أهل بيت النبوة — فينزلون بآل الرسول صلوات الله عليه وآله صنوف الضيم لا يرقبون فيهم إلا ولا ذمة. وأن أهل البيت أيضاً كانوا لا يستطيعون في دورهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي مستسلمين لظلم جبابرة السياسة، فيلبسون الفتن سراً أو جهراً، والأمة فريقان: فريق إلى هؤلاء، وفريق إلى هؤلاء طوعاً أو كرهاً. وهكذا كان يستحل الخطب، ويستشري الشر، وهذه غاية ليس وراءها غاية عند هؤلاء الهدامين.

فدونك كتاب «مقاتل الطالبين»، وهو يُنبئك عن تلك الدماء الطاهرة المسفوكة في تلك الفتن ظلماً وعدواناً، ولم تزل قلوب الأمة دامية متألمة لذلك، وقد اتخذ هؤلاء الأعداء التلفع بالتشيع وسيلة لحشد حشود، وتأليف جمعيات سرية تسعى في نشر المذهب الباطني — مذهب الإباحة والإلحاد — وجعلوا التشيع ستاراً لما يريدون أن يبشروه بين الأمة من الرذيلة، ونذر البوار، وصنوف الإباحة والمروق، على توالي القرون واختلاف البلدان.

وقد تمكن كثير منهم من تحادة الجمهور بدعوى النسب الطاهر، عن آباء مستورين كذباً وزوراً، متذرعين لذلك باختفاء كثير من السادات في الفتن، خوفاً من شرور الجبابرة.

ولا يخفى على الباحث كيف كان انتقال ميمون بن ديصان بن سعيد إمام الباطنية من أصبهان إلى الأهواز ثم إلى البصرة — متظاهراً إذ ذاك أنه من آل عقيل — ثم إلى سلمية حمص بالشام، وكيف اتخذها معقلاً له، مدعياً الانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر عليهم السلام هناك، مع أنه مات من غير عقب، ثم كيف بث دُعائه في أقطار الأرض، مزوِّدين بتعليقات في الدعوة إلى ضلالهم على تسع

منازل، كما هو مشروح في «خَطَطُ» المقرئزي (٢٢٧/٢). وقد بَعَثَ من هناك دُعَاتَهُ إلى الكوفة أو اليمن، ومن هناك إلى المغرب.

ومن الأشخاص البارزة بين الباطنية، (حمدان بن الأشعث) الملقب بِقَرْمَط، في سواد الكوفة، وأخوه (ميمون) المبعوث إلى خراسان فيما بعد، و (أبو شامة الحسين) و (عبدان) و (أبو سعيد حسن بن بهرام الجُنَّابِي) وابناه (أبو طاهر سليمان وسعيد) و (ابن حَوْشَب) و (أبو عبد الله الشيعي) وأخوه (أبو العباس) المبعوثان إلى المغرب للدعوة إلى (عُبَيْدِ المهدي) و (الحسن بن مِهْرَانِ المَقْنَعِ)، و (ذكروين بن مهروين) صاحب الفتن بالشام و (الحسن بن الصَّبَّاح) صاحب أَلَمَوْت و (حمزة بن علي).

ومن الأمور المعلومة لمن له إلمام بالتاريخ: ما تَمَّ لكل واحد منهم من الأحداث في الأقطار: كاستيلاء (أبي طاهر) على الحجاز وقَلْعِهِ الحَجَرِ الأسود، واستيلاء (العُبَيْدِينَ) على شمالي إفريقيا، والقُطر المصري، وتسليطهم الصقالبة، والروم، والأرمن، والكتاميين، وغيرهم من صنوف الأعاجم على المسلمين، وتحكيمهم إياهم على رقاب أهل الإسلام بأنواع من الضُّيم، ودعوى الألوهية لأئمتهم، وإظهارهم كلمة الإلحاد علناً وجهاراً، بعد أن كانوا يُسِرُّونها إسراراً، وفتحهم باب الاستيلاء على بلاد الإسلام لطوائف الصليبيين، ومؤامراتهم معهم ضدَّ المسلمين، إلى غير ذلك مما لا يُستقصى من وجوه الفتن وضروب الخِزْي.

ومن العجب العُجَاب: أن يدَّعي هؤلاء الملاحدة الانتماء إلى أهل بيت النبوة، فيروجَّ هذا الادعاء على أناس وحاش لله أن يجعل أهل بيتِ رسوله دعاةً للإلحاد، ناشرين للرديلة، هادمين لأركان الإسلام، بل قد طَهُرهم الله من ذلك كُلِّهِ. والله درُّ القائل:

قال النبيُّ مقالَ صدقٍ لم يَزَلْ	يَحُلُّو لَدَى الأَسْمَاعِ والأَفْوَاهِ
إن فاتكم أصلُ امرئٍ ففِعْأَلُهُ	تُنْبِيكُمْ عن أصلِهِ المتناهي
وأراك تُسْفِرُ عن فِعْعالٍ لم تزل	بين الأنام عديَّةَ الأشباهِ

وتقولُ إني من سُلالة أحمدٍ أفأنتَ تَصُدِّقُ أم رسولُ الله
وكثير من المتنقيين الأشرار^(١) كانوا يبيعون حُجَجَ النسب بأبخس الأثمان، على
توالي القرون، ومن أبشع النماذج في هذا الباب ما يُعزى إلى النقيب عمر مُكْرَم - في
عهد والي مصر المغفور له محمد علي باشا الكبير - من إدخاله كثيراً من الفلاحين بل
الأقباط واليهود في النسب، إلى أن رَفَعَ عامة العلماء في القُطر - وبينهم أمثال محمد
الأمير شيخ مشايخ الأزهر - مخضراً في هذا الشأن إلى الوالي وإلى مقام الخلافة، حتى
أَقْصَى النقيب مِنَ النَّقابة. ومثله ما يذكره الشهاب الحفَّاجي - عالم مصر في القرن
الحادي عشر - في «ريحانة الألياء».

وأما ما يُقال «الناس أمناء على أنسابهم»: فبمعنى قبولِ استلحاقِ رجلٍ لولد
مجهول النسب فيما ليس فيه جرُّ مغنم، لا بمعنى وجوب تصديق كلِّ من يدَّعي النسب
الزكِّي مثلاً بدون حجة شرعية، وإلا لاختلط الحابل بالنابل.

فمن زَعَم انتساب العبيدين إلى علي كرم الله وجهه إما متساهلاً في البحث
والتحقيق، قابلٌ عن كل من هبَّ ودبَّ، أو مُنْطَوٍ على النَّصَب والانحراف عن أهل
البيت، يريد وَضَمَّهم بالمُورِقات؛ أو متسبِّ إلى هؤلاء العبيدين ظناً أو حقيقة يودُّ أن
يَجْعَلَ لهم مَنْقَبَ النسب الشريف، وقد ملأوا العالم بمثالبهم، أو متكاثرٌ ألهاه تَكَاثُرُه
حتى جَعَلَه يكاثرُ بملاحدة أدعياء، وقليلٌ ذليلٌ مَنْ تَكَاثَرَ واعتزَّ بأعداء الدين!!

وَمَنْ يُعِيرُ سمعاً إلى الشرع لا يستطيع أن يُغفل ما أصدره قاضي قضاة الدولة
العباسية المعروف بعلمه وورعه الإمام أبو محمد بن الأَكْفاني بعد شهادة شهودٍ في
نَسَبِ العبيدين، من الحكم بإبعادهم عن النسب الزكِّي، وفي جملة مَوْقِعِي ذلك
المحضَر المسجَّل في التواريخ: الشريفان الرُّضي والمرتَضَى، وابن الخَزْري، وأبو حامد
الإسفرائيني، وأبو عبد الله الصَّيْمَرِي، وأبو الحسين القُدُوري، وأبو الفضل النُّسوي،
وأبو جعفر النَسفي، وغيرهم من كبار الأئمة في مذاهبهم.

(١) تعريض بمن يتسمون: «نقباء الأشراف».

وصورة ذلك المحضّر: «هذا ما شهد به الشهود أن مَعَدَّ^(١) بن إسماعيل بن عبد الرحمن^(٢) بن سعيد منتسب إلى ديصان بن سعيد الذي يُنسب إليه الديصانية، وأن هذا الناجم بمصر، وهو منصور^(٣) بن نزار، الملقّب بالحاكم - حكم الله عليه بالبوار والدمار - ابن مَعَدَّ بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن سعيد - لا أسعده الله - وأن من تقدّمه من سلفه الأرجاس الأنجاس - عليهم لعنة الله ولعنة اللاعنين - أدعياء خوارج لا نسب لهم في ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن ما ادّعوه من الانتساب إليه زور وباطل، وأن هذا الناجم في مصر هو وسلفه كفار زنادقة ملحدون معطلون، وللإسلام جاحدون، أباحوا الفروج، وأحلّوا الخمر، وسبّوا الأنبياء، وادّعوا الربوبية، وكتب في ربيع الأول سنة اثنتين وأربعمائة».

وأَيُّ مسلمٍ يَسْتَبِيحُ توقيعَ مثل هذه الصيغة إذا لم يكن الأمر واضحاً لديه

(١) وهو المعزّ الذي اتخذ مصر عاصمةً العبيدية بعد استيلاء قائده جوهر الصُقْلِي عليها. (ز).

(٢) وهو القائم، وله عدّة أسماء، وهذا من جملتها، وسعيد هو عبيد المهدي الذي يُنسب إليه العبيديون، وعبيد هذا كان يظهر الرّقض، ويُطِن الزندقة! قال أبو الحسن القاسبي: الذين قتلهم عبيد الله وبنوه بعده ذبحاً في دار النحر - التي كانوا يعدّون فيها الناس ليردّوهم عن الترضي على الصحابة - أربعة آلاف رجل ما بين عالم وعابد، اختاروا الموت على لعن الصحابة. اهـ. وأما الذين انصاعوا لهم وشرّقوا - على مصطلحهم - ففي غاية من الكثرة، وأما الذين قتلوهم من عامة المسلمين فيما بين المغرب الأقصى ومصر فلا يعلم عددهم إلا الله سبحانه. (ز).

(٣) وهو الحاكم بأمر الله. قال ابن كثير: ادّعى الإلهية، كما ادّعاها فرعون، وكان قد أمر الرعية إذا ذكره الخطيب على المنبر أن تقوم الصفوف لذكره إعظاماً، ولاسمه احتراماً، وكان يفعل هذا في سائر مملكته، حتى في الحرمين الشريفين. اهـ.

وكان أهل مصر على الخصوص إذا قاموا خرواً سجّداً، فيسجد لسجودهم مَنْ في الأسواق من الرّعاع وغيرهم. وأين هذا من أمر المؤيّد الخطباء أن ينزلوا درجة عند ذكر اسمه في الخطبة، ليكون ذكر اسم الله واسم رسوله وأسماء الصحابة فوق مكانٍ يُذكر فيه اسم السلطان. وكان ابن حجر أول مَنْ فعل ذلك في الأزهر، كما في «حسن المحاضرة». (ز).

كَوَضَّحَ الصَّبِيحُ؟! فَضْلاً عَنْ أَنْ يَوْقَعَ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ الْأُتَمَةِ مَا هُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ عِنْدَهُمْ عِلْماً تَاماً، بَلْ مَنْ دَرَسَ أَحْوَالَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ وَقَّعُوا هَذَا الْمُحَضَّرَ تَيَقَّنَ أَنَّ أَصْغَرَهُمْ شَأْناً يَفْضُلُ الْمَوْتَ عَلَى إِصْدَارِ حُكْمٍ مُخَالَفٍ لِلشَّرْعِ فِي نَظَرِهِ. وَأَيْنَ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ الْجِبَالِ فِي الْعِلْمِ وَالْإِسْتِقَامَةِ وَالِدِينِ؟ وَأَيْنَ مِثْلُ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي الَّذِي هُوَ مَعَ هَؤُلَاءِ فِي إِبْعَادِ الْعُبَيْدِينَ مِنَ النَّسَبِ الزَّكِيِّ؟ وَلَوْ أَخَذْنَا نَسْرُدُ مَنْ يَرَى هَذَا الرَّأْيَ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَوَالِي الْقُرُونِ لَطَالَ بِنَا الْكَلَامُ جِداً.

وَلَمْ يَكُنِ الْخَلِيفَةُ الْقَادِرُ بِقَادِرٍ عَلَى إِكْرَاهِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْمَوْقِعِينَ مِنْ أُتَمَةِ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ عَلَى خِلَافِ مَا يَعْلَمُونَ، بَلْ لَوْ حَاوَلَ ذَلِكَ لَفَقَدَ كُرْسِيَّ الْحُكْمِ فِي الْحَالِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ فِي الدَّوْلَةِ، مَعَ عِظَمِ مَنَازِلِهِمْ بَيْنَ الْأُمَمَةِ، فَمَا نَقَضُوهُ كَانَ هُوَ الْمَنْقُوضَ، وَمَا أْبْرَمُوهُ كَانَ هُوَ الْمَبْرَمَ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ. عَلَى أَنَّ الْقَادِرَ بِاللَّهِ لَمْ يُوصَمْ فِي التَّارِيخِ بِظُلْمٍ وَلَا عَدْوَانٍ، بَلْ يُذَكَّرُ بِالِدِينِ وَالتَّقْوَى.

فَمَنْ ظَنَّ بِهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ يَنْصَاعُونَ لِلْإِشَارَةِ مِنْ ظَالِمٍ فَقَدْ ظَلَمَهُمْ؛ وَجَهْلٌ مَقْدَارُهُمْ فِي الْإِسْتِقَامَةِ، وَلَعَلَّ الْمَقُولَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ يَظُنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ كَهَوٍّ فِي الْمِيلِ عَنِ الْحَقِّ بِأَدْنَى إِشَارَةٍ مِنْ فَوْقِ! وَالشَّعْرُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ فِي الْإِعْتِدَادِ بِنَسَبِ الْعُبَيْدِينَ مَخْتَلَقٌ غَيْرٌ مُوجُودٌ فِي «دِيَوَانِهِ» وَهُوَ أَجَلُّ قَدَرًا مِنْ أَنْ يَظْهَرَ بِمُظْهِرِينَ فِي وَقْتَيْنِ.

وهؤلاء العُبيديون — أحفاد ميمون — يدعون الانتسابَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَكِنْ إِسْمَاعِيلُ مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ، وَمُحَمَّدٌ لَمْ يُعْقِبْ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ النَّسَابُونَ الثَّقَاتُ، وَقَدْ تَوَسَّعَ فِي بَيَانِ ذَلِكَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ التَّمِيمِيُّ فِي «الْفَرَقِ بَيْنَ الْفِرَقِ».

وَأَمَّا دَعْوَى أَنَّهُمْ مِنْ نَسْلِ أُتَمَةٍ مُسْتَوْرِينَ فَمَا هِيَ إِلَّا اعْتِرَافٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ مَجْهُولُونَ بِالنَّسَبِ — رَاجِعَ «وَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ» لِابْنِ خُلِّكَانَ (١/ ٢٥٩ وَ ٢٧٢) —. وَسَلُّ الْمَعْرُوسِيَّةِ وَنَثَرُهُ لِلدَّنَانِيرِ عَلَى الْحُضُورِ قَائِلًا: «هَذَا نَسْبِي، وَهَذَا حَسْبِي» فِي صَدْدِ الْجَوَابِ عَنْ

السؤال عن نسبه: مما هو مدوّن في كتب التاريخ. وحديث «البطاقة» أشهر من نار على علم^(١). نعم للعبيدين فقه، لكن مدوّن فقهم ابن كلّس اليهودي.

ولمذهب هؤلاء الزنادقة ألقاب على اختلاف البلدان، أشهرها «الباطنية» لزعمهم أن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً، انسلاخاً من الدين، ويُعرفون في العراق باسم «القرامطة» - جمع قَرَمَطِي نسبة إلى قَرَمَط السابق ذكره - وباسم المَزْدَقِيَّة أيضاً - بالنظر إلى أنهم يدينون بدين الاشتراك في الألبضاع والأموال الذي ابتدعه مَزْدَق في عهد قباد الساساني - ويسمّون في خراسان «بالتعليمية»، والملاحدة، والميمونية، نسبةً إلى ميمون أخي قَرَمَط السابق ذكره، دون ميمون بن ديصان، لأنه ليس بفرع، بل هو أصلُ البلاء كله، ويُدعّون في مصر بالعبيدية نسبةً إلى عبيد المعروف، وفي الشام «بالنصيرية»، والدُّروز، والتَّيَّامنة، وفي فلسطين «بالبهائية»، وفي الهند «بالبُهرة والإسماعيلية»، وفي اليمن «باليامية» نسبةً إلى القبيلة المعروفة. وفي بلاد الأكراد «بالعلوية» حيث يقولون: عليّ هو الله - تعالى الله عما يقولون - . وفي بلاد الأتراك «بالبكداشية والقزلباشية» على اختلاف منازلهم، وفي بلاد العجم «بالبابية» . ولهم فروع إلى يومنا هذا، تلبس لكل قَرَن لَبُوسه، وتظهر لكل قوم بمظهر تقضي به البيئة، وقدماءهم كانوا يُسمّون أنفسهم بالإسماعيلية، باعتبار تميّزهم عن فرق الشيعة بهذا الاسم، لكن دَلَّلنا فيما سبق على أن صلتهم بإسماعيل بن جعفر الإمام كصلتهم بالإسلام.

بل تميّزهم عن الفرق إنما هو بادعائهم حلول الإله في أئمتهم ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾. قال البهاء الجُنْدِي: كان عنوان كتب ابن فضل الباطني باليمن إلى أسعد بن يعقوب: (من باسط الأرض وداحيها، ومُرْتَزِل الجبال ومرسيها علي بن الفضل إلى عبده أسعد) وهكذا قاتلهم الله ما أجرأهم على الله!

(١) يريد الورقة التي كُتِب فيها للعزير بالله الفاطمي أبيات تنفي صحة نسبهم إلى آل البيت. انظر القصة في تاريخ ابن خلكان، أو أول «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، وغيرها.

ثم إن الباطنية القديمة قد خَلَطُوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم على ذلك المنهاج، ولدعوتهم تسع منازل يتدرجون بها إلى المكاشفة بالإلحاد المكشوف، والإباحة المفضوحة.

وعن البلاغ السابع من بلاغاتهم السبعة يقول محمد بن إسحاق النديم: «قد قرأته فرأيت فيه أمراً عظيماً من إباحة المحظورات والوضع من الشرائع وأصحابها». ومن أقدم من رد عليهم أبو عبد الله محمد بن علي بن رزّام الكوفي، من أصحاب أبي بكر بن الإخشيد من رجال منتصف القرن الرابع، فمن جملة ما قال في حقهم:

«ومن شأن دُعائهم أن يتنقلوا في الأرض، ولا يطيلوا اللُّبث في مكان واحد، لكيلا يكون مملولاً مستقلاً، وليكون أبعد من تمكين أحدٍ من كشف بواطن أمره حذراً، ورأوا أن من أولى الأمور به أن يتعاطى من حفظ ألفاظ التوراة والأنجيل وكتب الأنبياء طَرَفًا، وأن يكون بكثيرٍ من اللغات عارفاً، وأن يتحلّى بَطَرَفٍ من الهندسة، ومعانٍ من تهاويل المتفلسفة، وأن يسالم في ظاهره أهل الديانات المختلفة، ويربِّهم في بعض أحواله أن اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، والإسلام، كلّها معانٍ متقاربة، ودعوة واحدة، وأن البلاء الذي وهَّم الجهالَ اختلافُها اتِّكأهم على ظاهرها دون باطنها وجهلهم بمعانيها وأوضاعها، وأن الآفة جاءت في ذلك من الناقلين لها، وعملهم بغير ما توجبه حقائقها، وأن الناس لو عَرَفُوا بواطن ذلك لاستراحوا، واتفقوا وتآلفوا وما اختلفوا». اهـ.

وهذه مرحلة من مراحل دعوتهم. وهكذا يعملون في مذاهب الإسلام أيضاً، مُدْذَنِّبِينَ حول توحيدها، تمهيداً للانسلاخ من الكلِّ. وتجذُّ ما يضاهاى هذا في كتب غلاة المتصوفة — راجع «الإنسان الكامل» للجيلي — ولم يخلُ هؤلاء من التأثير بالباطنية في أمور. وصنَّيعُ رجال «رسائل إخوان الصفاء»، إنما هو مرحلة أخرى من مراحل تلييسهم. واعتبارُ «أن الدينَ للعامة، والحكمةُ للخاصة» كما يُلَغَظُ به هؤلاء وأذناهم، إنما هو مروقٌ مكشوف.

وقد أجاد الردُّ عليهم الغزالي في «فضائح الباطنية» و«القسطاس» بدون أن يتعرض لأنبائهم، والقاضي عبد الجبار. الحمداني ردُّ عليهم قبله رداً جيداً في كتابه «تثبيت دلائل النبوة» مع ذكر أنبائهم بمناسبات، ووقائعهم موزعةً على السنين في كتب التاريخ. ففي ابن الأثير، وأبي الفداء، وابن الوردي، وابن كثير، وابن خلدون أنباء كافيةٌ عنهم.

وقد تكلم عبد. القاهر التميمي في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٦٥) على معتقدهم بنوع من البسط، واستطرد المحبِّي في «خلاصة الأثر» (٣/٢٦٨)، وقال عند الكلام على الدرُّوز: «وأما القولُ فيهم من جهة الاعتقاد فهم والنُّصيرية والإسماعيلية على حدِّ سواء. والجميع زنادقة وملاحدة»، ثم نقل عن كثير من كبار أهل العلم في المذاهب نصَّ قولهم: «إن كفر هؤلاء الطوائف مما اتفق عليه المسلمون، وإن من شكَّ في كفرهم — بعد العلم بحالهم — فهو كافر مثْلهم، وإنهم أكفر من اليهود والنصارى، لأنهم لا تحِلُّ مناكرتهم، ولا تؤكل ذبائحهم...» إلى آخر ما أطال به رحمه الله.

وفي تاريخ «الكافي» (٢/٣٠٤ - ٣١٩) بسطَ وافٍ في معتقدهم الباطل، وكم أثارت جمعياتهم السريَّة من فتنٍ هوجاء على تعاقب القرون.

وأما أشخاصُ تلك الجمعيات فيدور حولها اختلاف كثير في كتب الملل والنحل، وكتب التاريخ، وكتب الردود، وذلك أمرٌ طبيعي بالنظر إلى أن جمعياتهم كانت سريةً، وكانوا يتسمَّون بأسماء دون أسماء، في وقت دون وقت، في عهد الكُمُون قبل أن تستقرَّ لهم دولة. فالباحث في حاجة شديدة إلى الاطلاع على جميع النصوص والأقاويل، في شتى المصادر، ليستخلص من بينها الحقيقة، ولا شك أن من أهم المصادر في هذا الباب الكتب التي يكون مؤلفوها شهدوا الفتن، وشاهدوا سيرها، ولكن قلَّ ما بالأيدي من أمثال تلك الكتب بالنسبة إلى القرامطة الأقدمين.

فدونك أول كتاب برز في عالم المطبوعات من تلك الكتب وهو «كشف أسرار

الباطنية وأخبار القرامطة» تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني، من فقهاء السنة باليمن، في أواسط المائة الخامسة، وهو تمكّن من الاندساس بين الصّليحيين من أهل هذا المذهب في اليمن حتى خبّر خبرهم، ودرس ظاهرهم وباطنهم، ثم ألّف هذا الكتاب، بياناً لما انطوّوا عليه من صنوف المخازي ووجوه الاحتيال، وتحذيراً للمسلمين من الاغترار بمبادئ دعوتهم.

وقد نقل مؤرخ البلاد اليمنية في أوائل القرن الثامن القاضي بهاء الدين يوسف الجندبي بعض نثف من هذا الكتاب في «تاريخه» لكن لم يكن الأصل بمتناول أيدي الباحثين، إلى أن ظفر به الأستاذ الأديب البعثات السيد عزة العطار - حفيد حفيد العلامة محدث الشام المرحوم السيد حامد بن أحمد بن عبيد العطار الحسيني شيخ مشايخ مشايخنا في الحديث - فرغب في نشره في عداد مطبوعاته القيمة ليعم نفعه، ويسهل تناوله لكل باحث.

وأطلعني على نسخة من الكتاب فطالعتها وعلقت على مواضع منها كليماً، نزولاً عند رغبته، ووضعت في آخر كل تعليقة لي (. ز .) ليمتاز ما هو لي عما هو لغيري، وكتبت هذه المقدمة للإمام بأطراف الحديث.

والقارئ الكريم المهتم بالنحل يجد في هذا الكتاب من التوسع في بيان أنباء قرامطة اليمن خاصة ما لا يجده في كتاب سواه. ويلقى فيه أيضاً من أنباء تتعلق بنشأة القرامطة الباطنية ما لا يجد فيها سواه، فيقف من مقارنة ما فيه بما في المصادر الأخرى على جلّة الأمر، فيحذر المسلمين من صنوف مكائدهم، ومن الوقوع في هابيتهم. والله سبحانه ولي الهداية؟

محمد زاهد الكوثري

كتاب الاسماء والصفات

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ
رحمه الله تعالى

وقد عني بتصحيح أسماء رجاله ووضع تعليقات تقيمة عليه المحدث
العلامة المحقق الفاضل الشيخ محمد زاهد الكوثرى الحنفى
وكيل مشيخة الإسلام بالأساتذة سابقا ونزيل
القاهرة حالا وقد رمز إليها بحرف ز

وقد صدرنا هذا الكتاب برسالة قيمة في التنزيه ونفى التشبيه فريدة في
أسلوبها ديجتها براعة صاحب الفضيلة العلامة المدقق المحدث الفقيه
الصوفى الحائز للارشاد والقائم بالارشاد الأستاذ الشيخ سلامة
المزائى القضاعى الشافعى وقد سماها « فرقان القرآن بين
صفات الخالق وصفات الأكراف » .

وقد قام بتصحيحه لجنة من العلماء برئاسة محب السنة
الأستاذ الشيخ عبد الحفيظ سعد

(حقوق الطبع بالتصدير والتعليق محفوظة للناسر)

(مطبعة السمادة بمجوار عانة مصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في كتاب الأسماء والصفات وكلمة عن مؤلفه الحافظ أبي بكر البيهقي رحمه الله

للمحدثين ورواة الأخبار منزلةً عُلِّيا عند جَهْمَةِ أهل العلم، لكنَّ بينهم مَنْ تَعَدَّى طَوْرَهُ، وألَّفَ فيما لَا يُحْسِنُهُ، فأصبح مَجَلْبَةً العارِ لطائفته، بالغَ الضَّرَرِ لمن يُسَايِرُهُ، ويتقلَّد رأيه، ومن هؤلاء غالبُ مَنْ أَلَّفَ منهم في صفات الله سبحانه، فدونكَ مرويَّات حماد بن سلمة في الصفات، تجذُّها تحتوي على كثير من الأخبار التالفة، يتناقضها الرواةُ طبقةً عن طبقة، مع أنه قد تزوَّج نحو مائة امرأة، من غير أن يُولِّدَ له ولدٌ منهن.

وقد فَعَلَ هذا التَّزْوَاجُ والتَّنْكَاحُ في الرجل فعله، بحيثُ أصبح في غير حديث ثابتِ البُنْيَانِ لَا يُمَيِّزُ بين مرويَّاته الأصليَّةِ وبين مادَّته في كُتُبِهِ أمثالُ ربيِّهِ ابنِ أبي العَوَّاءِ، وربِّهِ الآخرِ زَيْدِ المدْعُوِّ بابن حماد، بعد أن كان جليلَ القدرِ بين الرواة، قوياً في اللغة، فَضَّلَ بمرويَّاته الباطلة كثيراً من بُسْطَاءِ الرواة.

ويجذُّ المطالع الكريم نماذجَ شتَّى من أخباره الواهية في باب التوحيد من كتب الموضوعات المبسوطة، وفي كتب الرجال، وإن حاول أناسُ الدِّفَاعِ عنه بدون جدوى، وشرعَ الله أحقُّ بالدِّفَاعِ من الدِّفَاعِ عن شخص، ولا سيما عند تَرَاكُبِ التُّهَمِ القاطعة لكل عذر.

وَفَعَلْتُ مرويَّاتُ نَعِيمِ بنِ حماد أيضاً مثلَ ذلك، بل تَحَمُّسُهُ البالغُ أدَّى به إلى

التجسيم، كما وَقَعَ مثل ذلك لشيخ شيخه مقاتل بن سليمان، وتجد آثار الضرير الويل في مروياتها في كتب الرواة الذين كانوا يتقلّدونها من غير معرفة منهم لما هنالك.

فدونك «كتاب الاستقامة» لحشيش بن أصرم، والكتب التي تُسمّى «السنة» لعبد الله، وللخلال، ولأبي الشيخ، وللعسال، ولأبي بكر بن عاصم، وللطبراني، و«الجامع» و«السنة والجماعة» لحرب بن إسماعيل السّرجاني و«التوحيد» لابن خزيمة، ولابن منده، و«الصفات» للحكم بن معبد الخزاعي، و«النقض» لعثمان بن سعيد الدارمي، و«الشرعية» للأجري، و«الإبانة» لأبي نصر السّجزي، ولابن بطة، و«إبطال التأويلات» لأبي يعلى القاضي، و«دم الكلام» و«الفاروق» لصاحب «منازل السائرين» تجد فيها ما ينبذه الشرع والعقل في آن واحد!

ولا سيما «النقض» لعثمان بن سعيد الدارمي السّجزي المجسم، فإنه أول من اجترأ من المجسمة بالقول: «إن الله لو شاء لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، فكيف على عرش عظيم» وتابعه الشيخ الحرّاني في ذلك، كما تجد نصّ كلامه في «غوث العباد» المطبوع سنة ١٣٥١ بمطبعة الحلبي، وكم لهذا السّجزي من طاماتٍ مثل: إثبات الحركة له تعالى، وغير ذلك.

وكم من كُتّب من هذا القبيل فيها من الأخبار الباطلة، والآراء السافلة ما الله به عليم، فأتسّع الخرق بذلك على الراقع، وعظّم الخطب، إلى أن قام علماء أمانة يرأب الصدع نظراً ورواية، وكان من هؤلاء العلماء الخطّابي، وأبو الحسن الطبري، وابن فورّك، والحليمي، وأبو إسحاق الإسفرايني، والأستاذ عبد القاهر البغدادي، وغيرهم من السادة القادة الذين لا يُحْصَوْنَ عدّاً.

لكن كان بينهم من غلب عليه النظر على قلة خبرة منه بعلم الأثر، وبينهم من كان على عكس ذلك، ولذلك رأى الحافظ البيهقي أن إهمال أحد الجانبين لا يُجدي نفعاً في استنقاذ جمهرة الرواة عما تورطوا فيه من الجهل بالله سبحانه، فقام بتأليف

كتاب (الأسماء والصفات) ساعياً في استقصاء ما ورد في الأبواب من الأحاديث، مع تبين الصحيح والسقيم منها، وتثبيت وجه الكلام في النصوص الواردة في الأسماء والصفات ناقلاً عن قادة النظر وسادة التأويل المعاني المرادة منها.

فأحسن جد الإحسان، وأجاد كل الإجادة، إلا في مواضع يسيرة مغمورة في بحر أفضاله المواجه. فالله سبحانه يكافئه على هذا العمل المبرور، جزاءً من أحسن عملاً، فإنه بعمله هذا انتشل عقلاء الرواة من أهل عصره ومن بعده مما تورطوا فيه من الزيف، وعرف أهل النظر الأخبار الصحاح التي لا يسوغ لهم إنكارها، من الروايات الكاذبة الواجب ردها، فسفى وكفى.

وأما مؤلفه: فهو الحافظ الكبير الفقيه الأصولي النقاد أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري الحُسروجردي الفقيه الشافعي، ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلثمائة في قرية حُسروجرْد بضم الخاء وسكون السين، وفتح الراء، وسكون الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء، آخرها الدال المهملة، من قُرَى بِيَهَق - على وزن صَيْقَل - وبيهق قُرى مجتمعة في نواحي نيسابور.

وسمع الحديث من نحو مائة شيخ، أقدمهم أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، وقد تنقل في بلاد خراسان، ورحل إلى العراق، والحجاز، والجبال، لسماع الحديث، وتخرج في الحديث على الحاكم صاحب «المستدرک».

فمن شيوخه: أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان الأهوازي، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب السوي، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، وأبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المَهْرَجَانِي، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي الصوفي صاحب «الطبقات».

أحمد بن محمد بن إبراهيم المَهْراني، وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني، وأبو صادق محمد بن أبي الفوارس، وأبو صالح بن أبي طاهر العنبري، وأبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، وأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن بالويه المزكّي، وأبو القاسم علي بن محمد بن علي الإيادي، وأبو القاسم نذير بن الحسين بن جناح المحاربي، وأبو الفرج الحسن بن علي بن أحمد التميمي الرازي، وأبو عثمان الصابوني الإمام، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى النيسابوري، ومنصور بن عبد الوهاب الشالنجي.

وأبو سهل محمد بن نصرويه المروزي، وأبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الرزاز، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد السراج، وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن شُبَّانة الهَمْداني، وأبو محمد الحسن بن علي المؤمّل، وأبو حاتم أحمد بن محمد الخطيب، وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس البغدادي، وأبوذر محمد بن أبي الحسين بن أبي القاسم، وأبو بكر أحمد بن محمد الأشثاني، وأبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف المصري، وأبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، وأبو جعفر الغرابي، وأبو القاسم زيد بن أبي هاشم العلوي.

وأبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصُّغْلوكي صاحب اللسان والسنان في نصر المذهب، والشريف أبو الفتح، وأبو سعيد بن أبي عمرو^(١)، ومحمد بن نصر النيسابوري، وأبو عمر محمد بن الحسين البَسْطامي، وأبو منصور بن أبي أيوب، وأبو الفتح العمري ناصر بن محمد المروزي، وأبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري، وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان، والجبّال، والحرمين، والكوفة، والبصرة، وبغداد.

قال الذهبي في «طبقات الحفاظ» في ترجمة البيهقي: الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان كان عنده «مستدرك الحاكم» فأكثر عنه، وعنده عوال، وبُورِك له في

(١) هو نفسه محمد بن موسى الصيرفي المتقدم.

عمله لحسن مقصده، وقوة فهمه وحفظه، وعمل كتباً لم يُسبق إلى تحريرها، منها: «الأسماء والصفات» وهو مجلدان، و«السنن الكبير» عشر مجلدات، و«السنن والآثار»، أربع مجلدات، و«شُعَبُ الإِيْمَان» مجلدان، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات، و«السنن الصغير» مجلدان، و«الزهد» مجلد، و«البعث» مجلد، و«المعتقد» مجلد، و«الأدب» مجلد، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات، و«المدخل» مجلد، و«الدعوات» مجلد، و«الترغيب والترهيب» مجلد، و«مناقب الشافعي» مجلد، و«مناقب أحمد» مجلد، و«كتاب الإسراء» وكتب عديدة لا أذكرها. اهـ.

وقال الياضي في «مرآة الجنان» عن البيهقي: الإمام الكبير، الحافظ النحرير، الفقيه الشافعي، واحد زمانه، وفرد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن البيع في الحديث، الزائد عليه في أنواع العلوم، له مناقب شهيرة، وتصانيف كثيرة، بلغت ألف جزء، نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغرباً، وعجماً وعرباً، لفضله وجلالته وإتقانه وديانته، تغمده الله برحمته، غلب عليه الحديث واشتهر به، ورَحَّل في طلبه إلى العراق والجلال والحجاز، وسمع بخراسان من علماء عصره، وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها، وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي، وهو أول من جَمَعَ نصوص الشافعي في عشر مجلدات. اهـ.

وقال التاج السُّبكي: وفي كلام شيخنا الذهبي أنه أول من جَمَعَ نصوص الشافعي، وليس كذلك بل هو آخر من جَمَعها، ولذلك استوعب أكثر ما في كتب السابقين، ولا أعرف أحداً بعده جمع النصوص، لأنه سدَّ الباب على من بعده. اهـ.

لكن لا يَرِدُ هذا على الذهبي، لأنه قال أول من جمع في عشر مجلدات، يعني بهذا التوسع، وهو حق، وقد وَقَعَ مثلُ هذا الكلام في كتاب ابن خُلْكان ومَنْ قبله بهذا النص.

ثم قال التاج: وقال شيخنا الذهبي: كان البيهقيُّ واحدَ زمانه، وفردَ أقرانه،

وحافظ أوانه، قال: ودائرته في الحديث ليست كبيرة، بل بُورِكَ له في مروياته، وحَسُنَ تصرُّفه فيها، لحِذْقِهِ وخِبرَتِهِ بالأبواب والرجال. وقال إمام الحرمين: ما من شافعيٍّ إلَّا وللشافعيِّ في عُنُقِهِ مَنَّةٌ، إلَّا البيهقيُّ فإنَّ له على الشافعيِّ مَنَّةً، لتصانيفه في نُصْرَةِ مذهبه وأقاويله. اهـ.

وقال عبد القادر القرشي في «طبقاته»: فوالله ما قال هذا من شَمِّ توجُّه الشافعي، وعظمتَه ولسانَه في العلوم، ولقد أخرج الشافعي باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس مِن قبله، وهو علم الناسخ والمنسوخ، فعليه مدار الإسلام، مع أن البيهقيَّ إمام حافظ كبير، نَشَرَ السَّنة، ونَصَرَ مذهب الشافعي في زمنه. اهـ.

قال ابن الوردي: كان أكثر الناس نصراً لمذهب الشافعي. اهـ.

قال ابن العماد في «شذرات الذهب»: الإمام العَلَمُ، الحافظ صاحب التصانيف. . قال ابن قاضي شُهْبَةَ: قال عبد الغافر: كان على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متَجَمِّلاً في زهده وورعه، وذكر غيره: أنه سَرَدَ الصَّوْمَ ثلاثين سنة، وقال في «العبر» توفي في عاشر جُمَادَى الأولى بنيسابور سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، ونُقلَ تابوته إلى بيهق، وعاش أربعاً وسبعين سنة. اهـ. أعلى الله منزلته في الجنة، وأغدق عليه سَحْبَ رضوانه.

وقال ابن خَلِّكان في ترجمة البيهقي: واحد زمانه، وفرد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم في الحديث، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، أخذ الفقه عن أبي ناصر المروزي، غَلَبَ عليه الحديث، واشتهر به، أخذ عنه الحديث جماعة منهم زاهر الشَّحَامِي، ومحمد الفُرَاوِي، وعبد المنعم القشيري وغيرهم. اهـ.

وأثنى عليه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» وقال: كتب إليَّ الشيخ أبو الحسن الفارسي: الإمام الحافظ، الفقيه الأصولي، الدين الورع، واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ والمكثرين عنه، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، كَتَبَ الحديث وحَفِظَهُ من

صِبا، إلى أن نشأ وتفقّه، وبرع فيه، وشرّع في الأصول، ورحل إلى العراق والجلال والحجاز، ثم اشتغل بالتصنيف وألف من الكتب ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء (أي الجزء الحديثي، ومعيار ذلك: أن «تبين كذب المفترّي» عشرة أجزاء) مما لم يسبقه إليه أحد.

جَمَعَ في تصانيفه بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، والصحيح والسقيم، وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث، ثم بيان الفقه والأصول، وشرح ما يتعلق بالعربية، استدعى منه الأئمة في عصره الانتقال إلى نيسابور من الناحية، لسماع كتاب «المعرفة» (وهو السنن الأوسط) وغير ذلك من تصانيفه، فعاد إلى نيسابور سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وعقدوا له المجلس لقراءة كتاب «المعرفة» وحضره الأئمة والفقهاء، وأكثروا الثناء عليه والدعاء له في ذلك، لبراعته ومعرفته وإفادته. وكان رحمه الله على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجملّاً في زهده وورعه، وبقي كذلك إلى أن توفي رحمه الله بنيسابور يوم السبت العاشر من جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ومُحِلَّ إلى خُسْرُو جَرْد. اهـ.

وكلمة عبد الغافر هذه هي أمّ ترجمة البيهقي في كتب التراجم، زاد فيها مَنْ زاد، ونقص مَنْ نقص، كما نقلتُ نصوص المترجمين له فيما سبق.

وكتاب «الأسماء والصفات» هذا لم يؤلّف مثله، كما يقول التاج ابن السُّبْكِي، وكتاب «السنن الكبرى» طُبِعَ حديثاً في حيدر آباد في عشر مجلدات، ومعه «الجوهر النقي» في نقد مواضع الانتقاد منه، وهو من أوسع ما أُلّف في أدلة الشافعية، بل لا يَسْتغني عنه أهل مذهب من المذاهب، يُكثِرُ فيه جداً عن الحاكم صاحب «المستدرک» مباشرةً، وعن أبي منصور علي بن خَمْشَاد، صاحب تلك الكتب الضخمة في السنن والأحكام بواسطة، وقد هَذَبَ الذهبي في نحو نصفه في كتاب سماه «المهذَّب» وهو من محفوظات دار الكتب المصرية.

والسنن الوسطى له هي المعروفة بـ «معرفة السنن والآثار» وهي أجمع ما صنّف في

نصوص الإمام الشافعي رضي الله عنه، وقد ركب فيها كل مركب في نُصرة المذهب، ولها أهميتها عند المشتغلين بأحاديث الأحكام ونقدها، وليس هذا موضع بيان لطريقته فيها.

وكتاب «دلائل النبوة» له كتاب مبارك في غاية النفع، وقد بلغني أنه طُبِع في الهند حديثاً ولم أتأكد من ذلك بعد، ونسخة مخطوطة منه موجودة بدار الكتب المصرية، وكتاب «المدخل» له مهم، ألقه ليكون مدخلاً لكتاب «دلائل النبوة». وكتاب «مناقب أحمد» له يدفع فيه ما نسب إليه بعض أصحابه من الكلمات الموهمة، ومن جملة ما قال فيه نقلاً عن الإمام أبي الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها: أنكر أحمد على من قال بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض، وسَمَك وتركيب، وصورة وتأليف، واللَّهُ سبحانه خارجٌ عن ذلك كله، فلم يجوز أن يُسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء في الشريعة ذلك فبطل. انتهى بحروفه.

وقال البيهقي فيه أيضاً: وأنبأنا الحاكم قال: حدثنا أبو عمرو بن السماك قال: حدثنا حنبل بن إسحاق قال: سمعت عمي أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - يقول: احتجوا عليّ يومئذ - يعني يوم نُوظَر في دار أمير المؤمنين - فقالوا: تحيُّ سورة البقرة يوم القيامة، وتحية سورة تبارك. فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ. اهـ.

قال البيهقي: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه. ثم قال: وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب، والتزول الذي وردت به السنة: انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجوز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ، فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه. وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله

لا يهتدي إليه إلا الحذّاق من أهل العلم المتزّهون عن التشبيه. انتهى ما ذكره البيهقي في «مناقب أحمد».

وأما كتاب «الأسماء والصفات»: فكتاب لا نظير له كما سبق، تراه لا يلوم من يقول: إن الله في السماء، أو يقول إن الله على العرش، بناءً على بعض الأحاديث الواردة الناطقة بذلك، لكنّ يجرد الكون في السماء أو على العرش عن جميع معاني التمكّن، على خلاف معتقد المشبهة، كما تجدد نصّ كلامه عند الكلام على الاستواء، وعلّقنا هناك على هذا الكلام ما يجب لفت النظر إليه.

فالقائل بأنه في السماء إن كان يريد أنه متمكّن فيها فهو زائغ عن الصراط السويّ، وأما إن كان يريد أنه في غاية من علوّ الشأن والمكانة بدون اعتقاد مكان له تعالى فلا غبار على كلام هذا القائل من ناحية اللغة، وأما من جهة الشرع فهناك ظواهر تُسيغ ذلك.

لكنّ حيث كانت الأحاديث التي وردت في ذلك لا تخلو من كلامٍ—مثل حديث أبي رَزِين، وحديث الأوعال—فالأحوط أن لا يُنطق به حتى مع التصريح بهذا التنزيه، بل الواجب عدم النطق به أصلاً، سداً لباب التشبيه بمرة واحدة، وليست هناك أحاديث صريحة صحيحة.

وحديث الجارية: فيه اضطرابٌ عظيم يحول دون التمسك به في باب الاعتقاد، ومن تمسك بقوله تعالى: ﴿أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ في هذا الباب، فلا حجة له أصلاً، كما نشرح ذلك فيما نعلّق على الكتاب في موضعه إن شاء الله تعالى. والحاصل أنه ليس في قول البيهقي وأمثاله من تجويز القول (بأنه في السماء) بمعنى علوّ الشأن والمكانة، ما يسرّ القائلين بإثبات المكان والعلو الحسي أصلاً. والبيهقي ينصّ على ذلك في مواضع من هذا الكتاب، فنقل كلمة البيهقي وأمثاله في باب إثبات العلو الحسيّ تغفّل ظاهر.

وما نسبوه إلى أبي حنيفة: في سنده نُعيم بن حماد وأبو أمه، وما عزّوه إلى مالك: فيه عبد الله بن نافع الأصم صاحب المناكير عن مالك، وما أسندوه إلى

الشافعي : فيه أبو الحسن الهكاري، وابن كادش، والعشاري وأحوالهم معلومة عند النقاد، رَغَمَ انخداع المغفلين برواياتهم، فلا يصحُّ عَزْوُ القول بأنه في السماء إلى الأئمة الفقهاء أصلاً.

والحافظ البيهقي يُكثِرُ جداً في «الأسماء والصفات» عن الإمام سيفِ النظر والمتكلمين أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليّمي البخاري، شيخِ الشافعية بما وراء النهر، وهو من أركان علم أصول الدين، ومن تخرَّج على القفال الكبير، والأودني. وكتاب «شُعَبُ الإيمان» له في ثلاث مجلدات، سماه بـ: «المنهاج» وهو يدلُّ على مبلغ غَوْصِهِ في علم الكلام، وهو أحدُ القائلين بتجرُّد الروح من أئمة السنة، و«مختصره» موجود بدار الكتب المصرية، والأصل بالآستانة. وُولد الحليّمي هذا سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة، وهو من شيوخ الحاكم.

ويُكثِرُ فيه أيضاً: عن الإمام أبي سليمان أحمد بن إبراهيم الخطابي، ومنزلته في العلم أشهر من نار على عَلَم، جَمَعَ بين الحديث والفقه والأدب ومعرفة الغريب، ولولم يكن له غيرُ ما كتبه على البخاري، وعلى سنن أبي داود: لَكَفَى في معرفة مقداره العظيم في العلم وعلوِّ كعبه في الفهم، وهو مترجم في «طبقات الحفاظ» للذهبي، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وهو أيضاً من شيوخ الحاكم.

ويكثر المصنّف أيضاً عن الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فُورَك المتكلم، وهو من شيوخ المصنّف مباشرة، وكتابه في «تأويل أحاديث الصفات» معروف، لكن لو اقتصر على الأحاديث الثابتة بدون تعرُّض للواهيات لَمَّا أبعَدَ في التأويل، وصَوَّلَتِ وردوده على الكَرَامِيَّة عما أدَّى إلى أن سَمَّوه فمات شهيداً سنة ست وأربعمائة، وجلالة قدره لا تُنْكَرُ، وإن كان لكلِّ صارم نبوة، رحمه الله تعالى.

ويُكثِرُ المصنّف في «الأسماء والصفات» عن كتاب أبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري صاحب الأشعري.

وينقل أيضاً عن الأستاذين الجبلين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني

المتوفى سنة ٤١٨هـ، وعبد القاهر البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ، وكنا نودُّ لو أكثر
عنها لجلالة قدرهما في علم أصول الدين.

ولا نودُّ التوسُّع بأكثر من هذا الاستطراد. والله سبحانه أعلى منزلة المصنّف في
الجنة، وغفر لنا وله، وحفظنا من نَزَعَاتِ التعصُّب، ونَزَوَاتِ النفس الأمّارة بالسوء،
وجعلنا ممن يُنَزِّلُ الناس منازلهم، وسلك بنا سواء السبيل، وختم لنا بالخير، وآخر
دعوانا أَنْ الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله
وصحبه أجمعين؟

تحريراً في ١٥ صفر الخير سنة ١٣٥٨هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

* * *

ومن شعره أيضاً:

وَمَنْ رَامَ عِزًّا عَنْ سِوَاهِ ذَلِيلُ	مَنْ اعْتَرَى بِالمَوْلَى فذاك جَلِيلُ
مَضَى عَمْرُهَا فِي سَجْدَةٍ لَقِيلِ	وَلَوْ أَنَّ نَفْسِي مَدَّ بَرَاهَا مَلِيكُهَا
وَلَكِنْ لِسَانُ المَذْنِبِينَ كَلِيلُ	أَحَبُّ مَنَاجَاةٍ الحَيِّبِ بِأُوجهِ

* * *

اللهم حبه

تحقیق مباحث الوجود، والحدوث والقدر، وأفعال العباد

تأليف

العلامة الحكيم ، البحر المواجه ، الجامع لاشات العلوم ، النظار المحتاج

الشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي المذاري

المعروف بأستاذ العلامة الوزير راغب باشا الكبير

صحح الكتاب ، وعلق حواشيه ، وترجم للمؤلف

العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

نشره ، ووقف علی طبعه ، وراجع أصله

السيد عز الدين العطار الحسيني

مُؤَيِّدٌ مُذِيرٌ مُكَبِّرٌ لِلْعَالَمِينَ

مِنْ أَتَمَّ عَمُورَهَا إِلَى الْإِيَّانِ

1959

حقوق الطبع محفوظة للناس

- 150A

مجلة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب «اللُّمعة» ومؤلفه البارِع

لو كانت في كُتُريّات العواصم الشرقيّة لِحانٌ علميّة، تتفرَّغ للبحث عن الكتب البالغة النفع، في مختلفِ العلوم، وشَتَّى المواضيع لِمُوالاةِ نَشْرِها - الأهمُّ فالأهمُّ - تحت إشرافها: لتبدَّلَت الأرضُ غيرَ الأرض، والأمةُ غيرَ الأمة، لكنَّ أين تلك الهِمَمُ الوثابة التي تتفرَّغ لإعدادِ وسائلِ تغذية الأرواح كما يجب، غيرَ مُنخدعةٍ بزخارف الحياة المادية؟.

وكم من كتابٍ في غايةِ النفعِ في موضوعه لا يُؤبَهُ به، بل يُجهَلُ مقدارُ مؤلِّفه في العلم، أو لا يُعلَمُ أصلاً؟ فَطَنُ كتابه يبعثُ مؤلِّفه حياً بعد أن كان نَسِياً مُنسياً. وكم بين مآثرِ السلف من تراثٍ ثمينٍ، يَبْقَى محتجِجاً عن الأبصار إلى أن يَطْبَعَهُ أحدُ الطابعين اتفاقاً؟! فإضاعةٌ مثل هذا التراثِ، بعدمِ الاكتراثِ، تجلِبَةُ لمَقَتِ الأجداد، ولعنةُ الأحفاد. وللكلامِ مجالٌ واسعٌ في هذا الصدد، لكنَّ نَكْبَحُ جِراحِ القلمِ، ونرجعُ إلى الكلامِ عن «كتاب اللُّمعة» في تحقيقِ مباحثِ الوجود، والحدوث، والقَدَر، وأفعالِ العباد.

وقد أحسنَ صُنْعاً الأستاذُ الأديبُ البَحَّاثُ الغيورُ السيدُ عزَّةُ العَطَّارُ الحُسَيْنِيُّ الدَّمَشَقِيُّ حيثُ قامَ بنشرِ هذا الكتابِ القيمِ في عِدَادِ مطبوعاته المتخيرة، والمأمولُ أن يَلْقَى سيادتهُ كُلُّ تقديرٍ من أهلِ العلمِ بطبعِ هذا السُّفَرِ البديع، الذي ألفه العلامةُ الأَوْحَدُ، الجامعُ بين أَشْجَاتِ العلومِ الشرعيّةِ والعقليّةِ، شيخُ مشايخِ عاصمةِ الدولةِ العُثمانيّةِ، وأستاذُ أساتذةِ البلادِ المصريّةِ والشاميّةِ، الشيخُ إبراهيمُ الحلبيُّ المعروف

بأستاذ راغب باشا - ذلك العلامة الكبير، والوزير الخطير، مؤلف «سفينة الراغب ودَفينة المطالب».

ولا يخفى على مَنْ عُنِيَ بِعَوِيصَاتِ المسائلِ في علم الكلام أن من أكثر ما تَصَارَبَتْ فيه أنظار الباحثين، وأغوصَ ما اختلفت فيه آراء المتناظرين في علم أصول الدين، تلك المباحث التي قام الكتاب المذكور بتحقيقها، فمن أحاط خُبْرًا بطوايا تلك المقاصد، وتمكّن من اجتلائها من انتهاج السبيل الأقوم: فقد انحلت أمامه عُقْدَةُ الْعُقْدِ، ومُشْكَلَةُ المشاكل، وأصبح على بَيِّنَةٍ في باقي المسائل، وكم تعب علماء أصول الدين في البحث عن أَسَدِّ الطُّرُق وأرشدِها في تلك المطالب، حتى ألَفُوا كتباً ضخمةً لدفع الشكوك، واجتلاء الحقائق.

لكن حَارَتْ أفكار في استخلاصِ صفوة الصواب من بين كلماتهم المتشعبة جداً التَّشْعُبِ، وما هو مبحث الوجود، الذي يدّعي كثير من الناظرين أنه بديهي التصور، وهو - وإن كان يظهر بهذا المظهر بادية ذي بدء - لكن الباحث كلما ازداد غوصاً فيه ازداد البحث تشعباً أمامه، فَيَتِيَهُ في مسالكه، إلا إذا وَجَدَ صاحب قريحة وقادة يُنِيرُ المسالك المتشعبة ببيانٍ نيرِ المَدْرَكِ، فيسلك به سبيل الرُّشْدِ، فينجلي له الموقف.

وكذلك مباحث حدوث العالم، وأقسام القدم التي لم تَزَلِ العقول في عَقَالٍ عن كشف أسرارها وحلِّ ألغازها، وهي في حاجة ماسّة إلى من يوضحها بكفاءة بالغة، وخبرة واسعة.

وقُلْ مثل ذلك في مسألة القضاء والقدر، وكم هَلَكَ في مَهَاوِها من أناسٍ لم يهتدوا إلى من يدهم على الحقِّ الأَبْلَجِ في هذا الباب، واستسلموا لظلامِ الهوى فضلُّوا السبيل. ومبحث أفعال العباد لا يقلُّ خطورةً عن تلك المباحث، بل هو وَغَرُّ المسلك إلا لمن آتاه الله بصيرةً نافذةً تجلّو ظلماتِ الهوى وتهديه إلى مُرشدٍ رشيدٍ يبصره في موارد الرُّدَى، ويسلك به مسلك الهدى.

وهذا الكتاب الذي نحن في صدد الكلام عنه، قد قام باستخلاصِ الصفوة

المنشودة فيها أحسنَ قيامٍ حتى أصبحت تلك المسائلُ على طَرَفِ الثَّامِ من المطالعين الكرام. وكان مشايخنا رحمهم الله يُوضُوننا بهذا الكتاب في تلك المطالب الصَّعبة، لسهولة مأخذه، واستيفائه لتلك المباحث أحسنَ استيفاء، بل يوجد فيه من استعراضِ الآراءِ وتمحيصِها ما لا يُوجد في كثير من الأسفار الكبار، وليس الخَبَرُ كالمعاينة.

وقد صدَّق العلامة الوزير أحمد جودة باشا حيث قال في تاريخه عند ترجمة المؤلف: «وإثباتُ فضلِ هذا العالمِ الجليل لا يحتاج إلى شاهدٍ سوى كتاب اللُّمعة». والوزير المذكور من المقتصدين جداً في مدح الرجال، واستدراكاته الجَمَّة على ابن خلدون في الكلام على العلوم مما يدلُّ على أنه خُزَيْمَةُ هذه الشهادة. ولا أكونُ مبالغاً إذا قلت: إني لم أر كتاباً بهذا الحجم، يحوي مثل هذا العلمِ الجَمِّ.

اسمُ المؤلف ونسبُه :

هو إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المَذاري — بالذال المعجمة — نسبةً إلى المَذاري جمع المِذْراة، آلة تَذْرِية القمح، وقد نُسِبَ أحدُ آبائه إلى صنعة الآلة المذكورة، فشهَر به المترجم.

مولده وأشياخه :

وُلد بحلب، وحصَّل مبادئ العلوم هناك، وصَحِبَ الشيخَ صالح بن رجب المواهبي الحنفي بها، وأمره بالاستزادة من العلم والإقبال إليه، لرؤيا كان المترجم رآها وحكاها للشيخ، فرحل إلى مصر، فلزم مجلسَ العلامة الأُوحدِ الشيخ علي السُّبَاسي في المعقول والمنقول، وكان شيخُه هذا آيةً في الذكاء وسعة الاطلاع، ومن زادهم الله بسطةً في العلم والجسم حتى كان يقول: إني آكلُ كثيراً، وأطالعُ كثيراً، وأحفظ كثيراً. وهو عمدته في العلم.

وبعد أن لازمه سبعَ سنينَ يتلقَّى العلومَ منه ومن سائر مشايخ القاهرة، عاد إلى بلده حلبَ بعلمٍ جَمٍّ في المعقول، فسئل عن المنقول؟ فأظهر أنه لم يحقِّقه كما يجب

لأنصرافه إلى المعقول، فقالوا له: احتياجنا إلى المنقول أكثر من احتياجنا إلى المعقول، فسافر قاصداً الحجَّ على طريق الشام، فأقام بدمشق وأخذ عن عبد الغني النابلسي، وأبي المواهب الحنبلي، وعلي العمادي، وإلياس الكردي، ومحمد الحبال، والشهاب الغزي، ثم حجَّ، فأخذ بالحجاز عن عبد الله بن سالم البصري، وأبي طاهر الكوراني - تلميذ ابن عبد الحكيم السيالكوتي - ومحمد حياة السندي، ومحمد بن عبد الله المغربي، ثم رجع إلى مصر، فلازم مجلس شيخه السابق ذكَّره ملازمة كلية في المعقول والمنقول إلى أن تخرَّج عليه فيهما وأصبح معيِّد درسه، واشتهر هناك ببالغ ذكائه وسعة علمه.

ومن جملة شيوخه بمصر موسى الحنفي، وسليمان المنصوري، ومنصور المنوفي، وسالم التفراوي، والشهاب الملوئي، والشهاب الدمنهوري وغيرهم، وقد أذن له المشايخ بالتدريس، فدرَّس هناك مدة سبع سنين تَرَدَّجُ على دروسه طلبة العلم غايةً الازدحام، ويُلْقَى من العلماء ما يليق به من الاحترام، تقديرًا منهم لاتِّقاد قريحته وسعة علمه.

ومن جملة ما أقرأه مُجَاهُ رُواق الشاميين «الدُرُّ المختار» وهو أول من أقرأه بالأزهر الشريف، كما أنه أول من كتب حاشية عليه، وحاشيته تسمى «تحفة الأخيار»، وأقرأ أيضاً «الهداية» وغير ذلك، إلى أن اشتهر بمصر غايةً الاشتهار، ونال دنیا واسعة من الأمير يوسف كُخيا.

سفره إلى إستانبول واتِّصاله براغب باشا:

ثم ذهب إلى عاصمة الدولة العثمانية سنة ١١٥٣ مؤمداً من قِبَل العلماء، لرفع شكاوى ضِدَّ سليمان باشا العظم والي مصر، لإثارته الفتن بمصر، بالدرس بين الأمراء، فاتَّصل برئيس الكتَّاب محمد الراغب باشا هناك، حيث كان من اختصاصه النظر في الشكاوى التي تَرُدُّ إلى العاصمة، كما كان مرجع سفراء الدول الأجنبية، ولذلك سُمِّيت الرئاسة المذكورة، «نظارة الخارجية» فيما بعد.

وحيث عَلمَ الوزير محمد الراغب باشا المعروف بالعلم والفضل بغزارة علم

صاحب الترجمة، كلّفه أن يبقىّ عنده ليكونَ أستاذاً خاصاً له، فقبِلَ ذلك واستقرَّ هناك في بُلَهنيّة العيش يتلقّى الوزيرُ المذكور منه العلوم .

وصاحبُ الترجمة هو الذي قابَلَ تلكَ النسخَ القيّمةَ المحفوظةَ في خزانة الوزير المشارِ إليه إلى اليوم، ومن جملة ما قابَلَه من الكُتُب الكبيرة «الفتوحات المكيّة» وقد أتى بأصلِ المؤلّف المحفوظِ في قُوّية وقابَلها به، ولمسعى المترجم في إصلاح النسخ المحفوظة بخزانة راغب باشا اشتهرت كُتُبُ الخزانة المذكورة بالصحة إلى اليوم .

وقد استمرت صِلته بالوزير المذكور إلى أن عُيِّنَ الوزيرُ والياً لمصر سنة ١١٥٧ فأراد أن يستصحبه حينها سافر إلى مصر، لكن شاءت الأقدارُ أن يبقىّ الأستاذ بالعاصمة .

اتّصاله بشيخ الإسلام وحيارته للرّتب العلمية الرسمية :

ثم اتصل بالعلامة شيخ الإسلام عبد الله بن محمد المجدي المعروف بالوصّاف، وخدمَ عنده بوظيفة التمييز والتفتيش، مواظباً على التدريس، ومن تلقى منه العلمَ هناك شيخُ الإسلام محمد أسعد ابن شيخ الإسلام عبد الله المجدي المذكور، وحازَ المترجمُ الرّتبَ العلمية الرسمية إلى أن وصلَ إلى مَوْصِلَةِ السُّلَيْمَانِيَةِ المعروفة عندهم، وكان شيخ الإسلام السيد مرتضى أعلى قَدْرَه بعد أن اطّلع على بعض مؤلفاته .

وبعد وفاة ابن هِمّات المحدث سنة ١١٧٥ تولّى المترجمُ مشيخةَ الحديث بأيا صوفيا بأربعين عثمانياً عن كلّ يومٍ، كما هو شرط الواقف، وبجامع السلطان سليم أيضاً، واستمرَّ على تدريس الحديث بهما إلى أن مات .

وفاته وبعض مؤلفاته :

مات في ربيع الآخر سنة ١١٩٠، ودُفِنَ قَرَبَ ضريح أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وابنه المدرّس إسماعيل حقّي توفي سنة ١٢١٦، وحفيده الأستاذ علي رائف توفي سنة ١٢٥٨ رحمهم الله .

ومن مؤلفاته: هذا الكتاب الذي سماه «اللُّمعة» وقد ألفه باسم راجب باشا الوزير، كما أشار إلى ذلك في أول كتابه. ومنها «تحفة الأخيار على الدرِّ المختار» وقد سبق ذكرها أيضاً. ومنها «شرح جواهر الكلام» للقاضي عضد الدِّين الإيجي، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكرها هنا.

وقال المرادي في «سلك الدُّرر»: «كان آيةَ الله الكبرى في العلوم العقلية والنقلية... ودروسه يحضر فيها العلماء، وكان غالبُ محققي الأزهر تلامذته، وأما تلامذته في بلاد الروم — البلاد العثمانية — فلا يُحْصَوْنَ كثرةً». اهـ.

وقال ابن عابدين في «عقود اللاي»: «كان له القبول التام، وانتفع به الخلقُ الكثير، والجمُّ الغفير، وكان في الفطانة والذكاء على جانب عظيم، محققاً مدققاً متضلّعاً في العلوم العقلية والنقلية، حتى قيل إنه لم يأت بعد الشهاب الخفاجي محقق مثله». اهـ.

ومن أجل تلامذته شيخ مشايخ مشايخنا العلامة هبة الله التاجي، وقد ترجمَ له في كتابه «حديقة الرياحين في طبقات مشايخنا المسنين» تغمّده الله برضوانه. وهذا القدر من البيان كافٍ في الإشارة إلى مقدار الكتاب ومؤلفه المحقق؟

محمد زاهد الكوثري

بسم الله الرحمن الرحيم

افتراق الأمة على فرق وكلمة عن الإمام أبي المظفر الإسفرائيني وكتاب «التبصير» له

يقول مطهر بن طاهر المقدسي في كتاب «البدء والتاريخ» عند الكلام على شرائع أهل الجاهلية: «كان فيهم من كل ملة ودين، وكانت الزندقة والتعطيل في قريش، والمزدقية والمجوسية في تميم، واليهودية والنصرانية في غسان، والشرك وعبادة الأوثان في سائرهم». اهـ.

وكانت هذه البيئة تحتوشها أممٌ زيغٍ من كل طراز. ففي مثل هذا الوسط البعيد الغور في صنوف السقوط: بعث الله تعالى سيد المرسلين وخاتم النبيين محمداً صلى الله عليه وسلم، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بالحكمة، والموعظة الحسنة. وبعد مضي نحو ثلاث عشرة سنة من بعثته أذن الله له في الدفاع عن الحق بالقوة إزاء الغنم، بعد تمام إقامة الحجة، فاستنارت القلوب بنور دعوته صلى الله عليه وسلم، وانقمع أهل الباطل، فشمّل نور التوحيد بقاع الأرض كلها بانقشاع ظلمات الجاهلية الأولى أمام ذلك النور الوهاج، فتبدلت الأرض غير الأرض، والناس غير الناس.

ولما التحق النبي صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى بعد أداء رسالته، وانتشاله الأمة من كبوتها، ارتد أناس في الأطراف، وحاول أناس تفريق شؤون الدنيا من شؤون الدين، بالامتناع عن أداء الزكاة، فعُدَّ الصحابة رضي الله عنهم جميعاً

هؤلاء في سبيل المرتدين، بالنظر إلى أن الدين الإسلامي الكامل في ذاته جامع في جوهره وصميمه بين مصلحتي الدنيا والدين، ومكافئ عن المصلحتين ضد المتعنتين بعد إقامة الحجة واستبانة المحجة، فعاملوا الفريقين معاملة المرتدين، فزالت هذه الهاجسة من الرؤوس، بحيث لا تنبث مرة أخرى مادام للإسلام سلطان على القلوب.

وفي عهد الفاروق رضي الله عنه أخذ رجل يقال له صبيغ بن عسل يسأل عن المتشابه، ويتكلم فيما لا يعنيه، مما قد يحدث فتناً بين العامة، فطلبه عمر وقال له: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، قال عمر: وأنا عبد الله عمر. فأخذ يضربه بقراجين النخل حتى دمي رأسه. فقال صبيغ: حسبك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي، ثم نفاه إلى البصرة حتى صلح حاله. هكذا كان سهر عمر على الفاتنين بين العامة بدون شبهة قائمة تستوجب الكشف.

ثم لما حدثت الفتن في عهد ثالث الخلفاء الراشدين ورابعهم رضي الله عنهم، وجد الفاتنون من الأمم الأخرى المندسئون بين المسلمين مرتعاً خصباً لبذر بذور الشر والفساد بين أهل الإسلام، فبدأوا يسعون جهدهم في تفريق كلمة المسلمين بشتى الوسائل، انتقاماً منهم لأهمهم، فتم لهم بعض ما أرادوه.

فكانت الخوارج أول المتجردين لتفريق كلمة المسلمين في أخطر أيام الإسلام، وأحداثهم السود مما يسود صُحف التاريخ، ولم تكن نشأة الخوارج نتيجة شبه علمية، بل كانت من عاطفة سياسية جامحة.

ونشأة فرق الشيعة رد فعل لعمل هؤلاء تستند على عاطفة كتلك العاطفة، لكن اندس بينهم طوائف من الأمم التي لا تضمر للإسلام خيراً، فكذروا صفو التشيع لأهل بيت الرسول صلوات الله عليه وآله، فضرروا الإسلام في صميمه ضرراً وبيلاً يحمر وجه التاريخ خجلاً من تسجيله وتعليقه.

وفي نشأة المعتزلة يقول أبو الحسين الملقب في «رد الأهواء والبدع» - وهو أقدم

مصدرٍ بيِّن وجه التلقيب باسم المعتزلة - : «وهم سَمُّوا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسنُ بنُ علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمرَ اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس - وكانوا من أصحاب علي - ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فسُمُّوا بذلك معتزلة»، وكان لمتقدميهم فضلُ الردِّ على النصارى واليهود، والمجوس والصابئة وصنوف الزنادقة. لكن لكثرة احتكاكهم بفرقِ الزَّيغ، وتحكيمهم العقل في كل شيء، وقعوا في يدِ خطرة يأتي شرحها.

وهكذا عمَّت البلية، وشملت المصيبة، إلى أن بلغ عددُ أصولِ الفرقِ وفروعها عدداً كبيراً، ولا سيما بعد اتساع الفتوح، وتفرُّغ الناس للجدل في مسائل كانوا في غُنية عن الخوض فيها لو اكتفوا بالعلوم التي تحتها عمل، كما أفضنا في بيان ذلك في مقدمة «تبيين» ابن عساكر، ومقدمة «الردُّ على نونية ابن القيم».

وكان لعلماء أصول الدين سَعْيٌ مشكور في دَفْع الشُّبه وجِراسة المعتقد، في جميع أدوار التاريخ، ولهم كتب خاصة في المِلَل والنَّحَلِ يجدرُ بمن يهتمُ بأمر دينه أن يطلع عليها، لأن من اطلع على تاريخ الفرق، ووجوه تشعبها، وكيفية تفرُّع بعضها من بعض، ازداد بصيرةً في أمر دينه، وتَصَوُّناً في عقيدته، وعلماً بأطوار الفكر البشري في باب الاعتقاد.

فمن العلماء الذين أَلْفَوْا في المِلَل والنَّحَلِ على اختلاف مشاربهم، وتفاوت مآربهم، مَنْ اختطَّ لنفسه تدوينَ معتقداتِ الفرق، بدون تعرُّض للأخذ والردِّ، ومنهم من عُنيَ بالردِّ عليهم رداً مشبعاً فيما يراهم مخطئين فيه؛ ومنهم من غالى في إلزام أهل الباطل ما يعده لازم قولهم، وإن لم يكن ذلك مصرحاً به في كتبهم؛ ومنهم من عوَّل في نسبة الآراء إليهم على كتب خصومهم البُعْداء عن النُصفَة.

والعالمُ المحتاطُ لدينه لا يعزو إلى فرقة من الفرق، أو شخصٍ من الأشخاص ما لم يَرَهُ في كتبِ المردودِ عليهم الثابتة عنهم، أو في كتب الثقات من أهل العلم

المُشْتَبِهَاتِ فِي عَزْوِ الْأَقَاوِيلِ ، وَلَا يُلْزِمُهُمْ إِلَّا مَا هُوَ لَازِمٌ قَوْلُهُمْ لَزُومًا بَيِّنًا لَمْ يَصْرَحْ قَائِلُهُ
بِالتَّبَرِّيِّ مِنْ ذَلِكَ اللَّازِمِ .

وَالْخَطَأُ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادِ خَطَرٌ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ يَعَانِدُ مَا ثَبَتَ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ ، وَاسْتِسَاغَةُ ذَلِكَ لَا تَصْدُرُ إِلَّا مِنْ شُدَّاذٍ مَرَضَى الْقُلُوبِ ، وَالْخَطَأُ فِيهَا دُونَ
ذَلِكَ يَعْدُ بَدْعَةً فِي الْإِعْتِقَادِ ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْكُفْرِ النَّاقلِ مِنَ الْمِلَّةِ .

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، مِنْهَا مَا لَا نَصَّ
فِيهِ عَلَى الْهَالِكِ مِنْهَا ، وَمِنْهَا مَا فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ وَاحِدَةً مِنْهَا نَاجِيَةٌ وَالْبَاقِينَ هَلَكَى ، وَمِنْهَا
مَا يَعْدُهُمْ كُلُّهُمْ نَاجِينَ سِوَى وَاحِدَةٍ هِيَ الزَّنَادِقَةُ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ثُبُوتِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ ، وَعَدِمَ ثُبُوتُهَا ، كَلَّا
أَوْ بَعْضُهَا ، كَمَا اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالْعَدَدِ الْمَأْثُورِ ، أَوِ الْأُمَّةِ : هَلْ هِيَ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ أَمْ أُمَّةُ
الْإِجَابَةِ ؟

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْعَدَدَ لِمَجْرَدِ التَّكْثِيرِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِي سِلْسِلَةٍ
ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ^(١) عَلَى مَا شَرَحَهُ الْمَرْجَانِيُّ فِي « الْعَصْدِيَّةِ » أَوْ : إِنَّ الْعَدَدَ
لَا مَفْهُومَ لَهُ ، فَلَا مَانِعَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْعَدَدِ الْمَأْثُورِ ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ النِّقْصُ ، أَوْ : إِنَّ
الْقَصْدَ إِلَى أَصُولِ الْفِرْقِ دُونَ فُرُوعِهَا ، كَمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا وَذَلِكَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ
الرَّازِي فِي كِتَابِهِ فِي « الْمَلَلِ وَالنَّحْلِ » ، وَإِنْ سَعَى فِي تَوْهِينِ الْحَدِيثِ فِي « تَفْسِيرِهِ » .

وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ تَكَلَّفُوا حَصْرَ الْعَدَدِ فِي فِرْقٍ خَاصَةٍ ، لَكِنْ قَلِمَا تَجَدَّ اتِّفَاقًا بَيْنَهُمْ فِي
الْفِرْقِ الَّتِي يَمْلَأُونَ بِهَا الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ . فَدُونُكَ كِتَابُ « رَدِّ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ » لِأَبِي الْحُسَيْنِ
الْمَلْطِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٧ ، وَكِتَابُ « الْفِرْقِ بَيْنَ الْفِرْقِ » لِأَبِي مَنْصُورِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ
طَاهِرِ التَّمِيمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٩ ، وَكِتَابُ « التَّبْصِيرِ » هَذَا لِأَبِي الْمَظْفَرِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧١ ، وَكِتَابُ « الْمَلَلِ وَالنَّحْلِ » لِأَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّهْرَسْتَانِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨ ، وَ« غُنْيَةُ الْجَلِيلِي » وَ« شَرْحُ الْمَوَاقِفِ » ، وَ« خِطَطُ الْمُقْرِيزِيِّ » وَ« نَشْرُ

الطوالع» وغير ذلك مما لا يُحصى من الكتب التي تُذكر فيها الفِرَق، تجد أصحابها يختلفون في تعديد الفِرَق في صدد إكمال ذلك العدد بدون زيادة ولا نقصان.

والأجدر بالقبول - عند مَنْ يَرى صحة الحديث - أن لا نتقدم بالحكم على مراد الرسول صلوات الله عليه بدون حجة ظاهرة، بل المتحتم أن نقول: إن الناجي هو مَنْ كان على ما عليه الصحابة رضي الله عنهم والسواد الأعظم من التمسك بما ثبت من الدين بالضرورة، وإن الباقي على ضلال.

إلا أن تشعب الفِرَق لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصح قصر العدد على فِرَق دون فرق، ولا على قرن دون قرن، لاستمرار ابتكار أهواء، وتلفيق آراء مدة دوام الحياة البشرية في هذا العالم. فالكلام في الفِرَق كلها من غير تقييد بعدد هو الأبعد عن التحكم، وهو الذي لا يكون مدعاة لهؤلاء الهازئين من غير أهل هذا الدين.

ورأي ابن حزم في حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة: هو ما ذكره في كتاب الإيمان من «الفصل» حيث قال: «ذَكَرُوا حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القَدَرِيَّةَ والمُرْجِيَّةَ مجوس هذه الأمة. وحديثاً آخر: تَفْتَرِقُ هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشى واحدة».

قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به». اهـ.

قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم»: «إياك أن تغترّ بزيادة: «كلها في النار إلا واحدة»، فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديث لا يصح». وقال الشمس محمد بن أحمد البشاري المقدسي في «أحسن التقاسيم» بعد أن عدّد الفِرَق، وذكر حديث «اثنتان وسبعون في الجنة وواحدة في النار» وحديث «اثنتان وسبعون في النار وواحدة ناجية»: «هذا أشهر والأول أصح إسناداً». اهـ.

ومن الغريب أن ابن حزم يَستدلُّ في «إحكامه» على بطلان القياس بحديث نعيم بن حماد: «تفرق أمتي على بضعٍ وسبعين فرقةً، أعظمُها فتنةً على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم» مع سقوط هذا الحديث من وجوه عند جماعة أهل العلم بالحديث من المشاركة بل المغاربة! وهنا لا يتوقف في الحكم بعدم الصحة على حديث أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة «افترقت اليهودُ على إحدى وسبعين فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقةً، وتفرق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً» بدون زيادة «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة» وفي رواية لأبي داود والحاكم بتلك الزيادة.

ولعل ذلك من جهة وجود محمد بن عمرو الليثي بين رواته، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابعات فقط، ومثله لا يحتجُّ بحديثه إذا لم يتابع، ويقول الحاكم في «المستدرک» بعد أن أخرج الحديث: «هذا من شرط مسلم»، ويقول الذهبي مستدرِكاً عليه: «محمد بن عمرو لم يحتجَّ به منفرداً، ولكن مقروناً بغيره».

وأما ما ورد بمعناه في ابن ماجه، والبيهقي، وغيرهما: ففي بعض أسانيده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفي بعضها كثير بن عبد الله، وفي بعضها عبَّاد بن يوسف، ورشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل، كما يظهر من كتب الحديث، ومن تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث «الكشاف»، وهو أوسع من تكلم في طرق هذا الحديث – فيما أعلم – وابن حزم لا يرى جبر الضعيف بتعدد الطُّرق.

وأما الحديث الذي أشار إليه البشاري: فهو ما أخرجه صاحب «مسند الفردوس» حيث قال: «أخبرنا أبو ثابت بن منصور، أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري، حدثنا صالح بن أحمد الحافظ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن زُولاق، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن يمان، عن ياسين الزيات، عن سعد بن سعيد أخي يحيى، عن أنس قال: قال رسول الله

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الزَّانِقَةَ».

ح قال: وأخبرنا عبدوس، أخبرنا أبو منصور، أخبرنا الدارقطني، حدثنا محمد بن ثابت، حدثنا أحمد بن داود، حدثنا عثمان بن عفان القرشي، حدثنا أبو إسماعيل حفص بن عبد الله الأيلي، عن مِسْعَرٍ، عن سعد بن سعيد، بسنده السابق، وسكت عليه الحافظ ابن حجر في «زهر الفردوس». وَسَعَى الْعَجْلُونِي فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِحَمَلِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْآخَرِ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ.

وأما حديث: «إِنَّ الْقَدْرِيَّةَ وَالْمَرْجُئَةَ مَجْمُوسَتَا هَذِهِ الْأُمَّةِ» فِي كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ: فَفِي سَنَدِهِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ هَارُونَ بْنُ مُوسَى الْفَرَوِي، وَأَمَّا حَدِيثُ: «الْقَدْرِيَّةُ مَجْمُوسَتَا هَذِهِ الْأُمَّةِ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: فَفِي سَنَدِهِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، أَوْ رَدَّهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» وَتَعَقُّبُهُ السُّيُوطِيُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ: «صَنَفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لِهَمَا مِنَ الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ»: الْمَرْجُئَةُ، وَالْقَدْرِيَّةُ: عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فَفِي سَنَدِهِ عَلِيُّ بْنُ نَزَارٍ بِنْ حَيَّانَ، وَأَبُوهُ، وَأَمَّا لَعْنُ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا: فَفِي سَنَدِهِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ كَذْبُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وبعد هذا التمهيد نتحدث عن كتاب «التبصير في الدين» وتتميز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين» الذي عزم على نشره الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسيني الدمشقي باهتمام خاص^(١)، كما هو شأنه في إحياء مآثر السلف، والكتاب جدير بهذا الاهتمام.

ترجمة المؤلف:

مؤلف هذا الكتاب من كبار أئمة أصول الدين، وقد تَرَجَّم له عبد الغافر الفارسي في «ذيل تاريخ نيسابور» للحاكم، كما ترجم له ابن عساكر في «تبيين كذب

(١) توفي السيد محمد عزت العطار سنة ١٣٧٥ هـ رحمه الله.

المفتري في ما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» في عداد رجال الطبقة الرابعة من الأشاعرة، ذاكراً له: بالإمام الكامل، الفقيه الأصولي المفسر.

والتاج ابن السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، واصفاً إياه: بالإمام الأصولي، الفقيه المفسر، والشمس محمد بن علي الداودي في «طبقات المفسرين» وأثنى عليه السيد مرتضى الزبيدي في «شرح الإحياء» عند الكلام على أئمة أصول الدين.

ونص كلمة الداودي في «طبقات المفسرين» في ترجمته: شاهفور بن طاهر بن محمد الإسفراييني الشافعي أبو المظفر، المفسر، إمام بارع، صنف «التفسير الكبير» المشهور، وصنف في الأصول، وسافر في طلب العلم، وحصل الكثير، ارتبطه نظام الملك بطوس فأقام بها سنين، ودرس بها العلوم، وأفاد الكثير، واستفاد الناس منه.

بعض شيوخ المؤلف:

سمع الحديث من أصحاب أبي العباس الأصم، وأصحاب أبي علي حامد بن محمد الرقاء، وكان له اتصالٌ مصاهرةً بالأستاذ أبي منصور البغدادي الإمام، ووُلد له النسل المبارك، وهم كانوا وجوه أهل بلخ المشهورين المعروفين بها، والمتقدمين من علمائها وأئمتها، توفي الإمام شاهفور بطوس سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

شيء من شعره:

وأنشد الإمام شاهفور لنفسه:

ليس الجوادُ هو البَذُولُ لماله إنَّ الجوادَ هو المحقَّرُ لِنَدَى
من غيرِ شُكْرِ يَتَغَيَّرُ بِجَوْدِهِ كلا، ولا مَن لَذاكَ ولا أذى

وأنشد الإمام شاهفور قال: أنشدنا هلال بن العلاء:

أَتَعَجَّبُ أن يَقَالَ عَلِيٌّ دَيْنٌ وقد ذَهَبَ الطَّرِيفُ مع التُّلَادِ
ولا وَجِبْتُ عَلِيٌّ زَكَاةَ مالٍ وهل تَجِبُ الزَّكَاةُ على الجوادِ

ذكره عبد الغافر الفارسي رحمه الله . اهـ . وشاهفور معرب (شاهبور) وهو في الأصل بمعنى : نجل الملك ، في لغة أهل فارس ، سمي به الإمام أبو المظفر ، وطاهر ليس باسمه ، وإنما هو اسم أبيه . وكذلك قُورَك ، في الأصل بمعنى النُّجِيل ، لأن الكاف للتصغير في لغتهم .

بعض مؤلفاته :

وللإمام أبي المظفر عماد الدين الإسفرايني هذا من المؤلفات «تفسير الكتاب الكريم» باللغة الفارسية وهو مطبوع في إيران بعناية بعض المستشرقين ، وله أيضاً الكتاب «الأوسط» في المِلَلِ والنُّحُل ، وكتاب «التبصير» هذا ، وهو المعروف بين أهل العلم بكتاب «المِلَل والنُّحُل» له ، ولم يزل كتابه هذا موضعَ عنايةٍ بالغة بين أهل العلم ، على توالي الدهور ، علماً منهم ببراعته في علم أصول الدين ، وإجادته تدوين صفة الصفوة من بحوثِ أستاذه وَحْيِهِ : أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي صاحب الكتب الممتعة في الملل والنحل ، ومن بحوث أئمة هذا الشأن أمثال أبي إسحاق الإسفرايني ، وابن قُورَك الأصبهاني .

وها هو الإمام المجتهد الحافظ الفقيه المتكلم الأوحد أبو بكر بن العربي يقول في «عارضة الأخوذي» عند الكلام على حديث أبي هريرة في افتراق الأمة : «وقد ذكر علماءنا رحمهم الله تعديد الفرق : الروافض عشرون فرقةً ، والخوارج عشرون فرقةً ، والقَدَرية المعتزلة عشرون فرقةً ، وسبُعُ فرق في الإرجاء ، وخمس فرقٍ الضَّرَّارية ، والجَهْمية ، والكُرَّامية ، والنَّجَّارية ، وفرقة جَهْمية مُرَجَّئة جُمِعَتْ بين البدعتين كأبي شِمْر ، ومحمد بن شبيب ، فهؤلاء ثنتان وسبعون فرقةً كلُّهم على بدعة ، أَوْضَحَهم وعدَّدهم بمقالاتهم الشيخ الإمام أبو المظفر شاهفور . . . لِيَمِيزَ أهل السنة من أهل البدعة ، لكثرتهم . وفات أبا المظفر رحمه الله تعالى فرقةً سَخِيفَةً مكفَّرةً على أحد التأويلين وهي التي تقول : لا نقول إلا ما قال الله ورسوله (كلمة حقٌّ أريدُ بها باطل) وتنفي التمثيل الذي يسميه أهل السنة : القياس ، وتُنَكِّرُ النظر الذي لا يُعَرَفُ الله إلاَّ

به، ويتعلّقون في نفي القياس بحديث يرويه البزار عن نعيم بن حماد، عن عيسى بن يونس. وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له: قاسم بن أصبغ، رَحَلَ وَرَوَى الحديث، وعاد فأُسند، وادّعى أنه لا قياس ولا نظر. ثم بين وجه سقوط خبر نعيم هذا، ثم اعتذر عن الإمام أبي المظفر قائلاً: لعله لم يذكر تلك الفرقة لأنها فرع الخوارج بقولها (لا حكم إلا لله)! وفرغ المعتزلة النظامية باعتبار نفيها القياس، ثم أنحى باللائمة على ابن حزم، ثم قال:

قالوا: الظواهر أصل لا يجوز لنا قلت: اخسأوا فمقام الدين ليس لكم تأخروا، فورود العذب مهلكة إن الظواهر معدود مواقعها فالظاهرة في بطلان قولهم كلاهما هادم للدين من جهة هذي الصحابة تستمرى خواطرها وتعمل الرأي مضبوطاً مأخذه في الجدل معتبر للناظرين فلا والقول أصل وما عال السداد به لما رأيتم عقود الدين في نسق وإذ صفا منهل الإسلام مطرداً يبنوا عن الخلق لستم منهم أبداً

عنها العدول إلى رأي ولا نظر هذي العظام فاستخفوا من الوتر إلا لمن كان يرجو الفوز في الصدر فكيف تُحصى بيان الحكم في البشر كالباطنية غير الفرق في الصور والمقطع العدل موقوف على النظر ولا تخاف عليها غرة الخطر وتخرج الحق محفوظاً من الأثر تطووا الفؤاد على غير من الغرر فانظر إليه بقلب صادق الفكر من الجواهر نظمت من البعر رثتم عليه فسقيتم من الكدر ما للأنام ومعلوف من البقر

انتهى ما نقلناه من «العارضة».

والمصنف رحمه الله استوفى في هذا الكتاب — من غير إملال ولا إخلال — بيان عقائد أصحاب الملل والنحل ببعض غف في بعض المواقف، حيث كان يرى ذلك أجدى في ترصين السياج حول معتقد أهل الحق في عهد استفحال شرور أهل الزيغ،

وأجاد في شرح معتقد أهل السنة في آخر كتابه جد الإجابة، وقد غمَزَ الرازيُّ في «الأجوبة البخارية» أبا منصور البغداديَّ بالتعصُّب والقسوة، وأبا الفتح الشهرستاني الساري وراءه بذلك أيضاً، ولكن الثاني ألطف لهجةً بكثير.

والتلطفُ مع أهل الزيغ بعد ثبوت تعنتهم إزاء الحجة القائمة وبعد ظهور خديعتهم وعيْثهم فساداً: ليس من شأن أهل العلم الغيورين الذابِّين عن حريم الدين، وللتاريخِ المجرَّد شأن، ولحراسة الحقِّ شأن آخر.

وقصارى ما يؤخذُ به بعضُ علماء هذا الشأن: عدمُ التَّثَبُّتِ في عَزْوِ الأقوالِ كما سبق، كافاً الله تعالى المصنّفَ على جميله وحسن صنيعه بتأليف هذا الكتاب، ورضي عنه وأرضاه، ووفقَ ناشره الفاضل لإحياء كثيرٍ من أمثالِ هذا الكتاب القِيَمِ في خير وعافية؟

يوم الجمعة غرة محرم الحرام سنة ١٣٥٩هـ

محمد زاهد الكوثري

قانون التَّأْوِيلِ

تأليف

العلامة الإمام الكامل حجة الإسلام
أبي حامد محمد بن محمد الفزالي الطوسي
قدس الله سره

عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد النجاشي

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية

عني بنشره

الشيخ محمد الطهر البستاني

مؤسس ومدير مكتب نشر الكتب الإسلامية في لبنان

بن آدم عصورها إلى الأبد

سنة ١٩٤٠ م

مطبعة الأنوار

سنة ١٣٥٩ هـ

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن قانون التأويل

القرآن الكريم والسنة النبوية يُنحَوَانِ مَنَاحِي كَلام العرب في وجوه البيان، وفي كلام العرب ما يُفْهَمُ المراد منه بمجرد سماعه، ومنه ما يَدْعُ السامع في حاجة إلى التدبُّر وإعمال الرُّويَّة في تفهَم مآله.

وكذلك الكتاب والسنة، فمن أبى التأويلَ فيها مطلقاً فهو متحجِّرُ الدماغ جامدٌ خامدٌ، ومن تَوَخَّى التأويلَ في الجميع فهو قَرْمَطِيٌّ هالكٌ، وأهل الحق يَرَوْنَ الأخذ بالظاهر في محله، والتعويل على التأويل في موضعه.

والتأويلُ هو: بيانُ مآلٍ ما يحتاج إلى التدبُّر من القول، وتبيينُ ما يؤول إليه الكلام، وهذا هو معنى التأويل في أصل اللغة. وأما استعماله بمعنى صرف الكلام عن معناه الظاهر: فاصطلاحٌ محدث. والخائضون في بحث التأويل طوائفٌ على أنحاء شتى من تغريب، أو إفراط، أو توسط.

وقد شَرَحَ الإمام حجة الإسلام الغزالي أحوال هؤلاء الطوائف في كتابه «القانون الكلي في التأويل»، أجلى شرح، حيث تناول التأويلَ يبحثُ لسؤال وُجَّه إليه، وقام فيه بوصايا لمن يُعاني هذا الموضوعَ قيامَ خيرٍ بما هنالك، وألمَّ إلاماً بمسالكهم، وعيَّن ما هو الصوابُ منها، وحَقَّقَ بحثَ التأويل الذي شَغَلَ أمرُ تحقيقه الطوائف، حتى شَفَى غُلَّةَ الباحث بما حَوَاه من فوائد ثمينة.

وهو على صغرِ حَجْمِهِ خيرٌ دليل لمن يريد سلوكَ تلك المَضَاقِق، يدلُّه على

المنهج الأسلم، وخيرُ حرزٍ يحرسُه من الوقوع في المهالك إذا أخذ بوصاياها، كيف!
وقد قلَّ نظيرُ مؤلِّفه بين علماء الإسلام في مُعَانَاة المطالب العالية من علم أصول
الدين، والتصوف، والفلسفة! فبيانٌ مثله يكون أوقع في النفوس وأرضى في القلوب.
ولا سيما أن تأليفه هذا من أواخر مؤلفاته.

وقد أحسن صُنْعاً الأستاذُ الأديبُ السيد عزة العطار الحسيني حيثُ قام بطبع
هذا الكتابِ العزيزِ النادرِ، وإذاعته بين أهل العلم، فجزاه الله عن العلم خيراً؟

محمد زاهد الكوثري

اقامة البرهان

على نزول عيسى في آخر الزمان

تأليف

حازم الحديث النبوي الشريف

أبي النفل عبد الله بن محمد بن الحسين
الغماري الحسني الإدريسي
من علماء الأزهر

الطبعة الثانية

[وحقوق الطبع محفوظة]

الناشر

المكتبة المحمودية التجارية

ميدان الأزهر الشريف بمصر

ص . ب . (٥٠٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة فضيلة الأستاذ الكبير

الشيخ محمد زاهد الكوثري

فضيلة الأستاذ العلامة المحدث الناقد السيد عبد الله الصديق الغماري حفظه الله^(١)، له يراعة فيأضة تفيض تحقيقاً كلما جدُّ الجدُّ، ووجب الردُّ، فتوقف المتهجمين على معتقد الجماعة عند حدِّهم، ولم تزل مواقف فضيلته ضدَّ المشبهة، ونفاة التوسل، والمغالين في استنكار المحاريب ماثلة أمامنا، تشهد له بنبل الرأي ودقة النظر، وغزارة العلم، والبراعة في الرواية والدراية.

فيتوالى شكرُ أهل العلم والدين من أعماق القلوب على إجادته البالغة في الردِّ عليهم، وقد أعدَّ الله سبحانه له مثوبةً عظيمةً بقدر ما له من الإخلاص في العمل، والنجاح في الجهاد، والإجادة في الدفاع عن حوزة الدين.

وها هو ذا قد وقف بالأمس الدابر وقفة الأسد في الردِّ على مُشايخِ الرشيد القلموني^(٢) - الجاري وراء الدكتور صدقي المعروف - في إنكار نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، ففضى عليه بمقالاته المُمْتعة المنشورة حديثاً في مجلة الإسلام

(١) ولد الشيخ عبد الله الصديق في طنجة من المغرب الأقصى سنة ١٣٢٨، وتوفي فيها يوم الخميس ٢٠ من شعبان سنة ١٤١٣ رحمه الله تعالى وأكرمه بجواره الكريم.

(٢) هو الشيخ رشيد رضا صاحب «المنار».

الغراء، فندعو الله سبحانه أن يرعاه، ويكافئه على ذلك مكافأة المحسنين، ويكثر من أمثاله في جِراسَةِ الدين، والدفاعِ عن معتقد المسلمين.

ومما يُؤسَفُ له أن يُوجد بين صفوف حُرّاس الدين، من تتغلب عليه شهوة الظهور بالتجرؤ على العقيدة المتوارثة جَرِيّاً وراء الاستبعاد العقلي المجرد، فيما لا يُجِله العقل، مع توارِد الكتاب والسنة وإجماع علماء أهل السنة والجماعة على تحتم الأخذ بها، ولا يكون ذلك إلا تَزَنُّدَقاً مكشوفاً في سبيل التجدد، وفي مثله يقول الشاعر العربي:

تَزَنَّدَقَ مُعَلِّناً ليقولَ قومٌ من الأدباء: زنديقٌ ظريفٌ
فقد بقي التزَنَّدَقُ فيه وَضْماً وما قيل الظريفُ ولا الخفيفُ
وليس شيءٌ أثقلَ من ذلك على نفوس الأَبَاة الكرام.

ومحاولة المرء لوزن قدرة الله جل جلاله بمعياريه الخاسر العياري، وعقله القاصر عن اكتناه جزء من الكون - فضلاً عن اكتناه صفة من صفات مَكُون الأكوان - : تدلُّ على أنه مُضَابٌ في عقله قبل أن يُضَابَ في دينه، والرَّكْضُ وراء ذلك الاستبعاد المجرد يدلُّ على فَقْدِ الإيمان بالغيب. والاقْتِصَارُ على المحسوس شأنٌ البهيم، فنعوذ بالله من الخذلان.

وفي مسألة رفع عيسى عليه السلام حياً، ونزوله في آخر الزمان: تَصَافَرُ الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة.

فقولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ بمعنى ليس أحدٌ من أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَّ بعيسى قبل موت عيسى، لأن عودَ ضمير «قبل موته» إلى عيسى: هو مقتضى الرواية، حيثُ صحَّ ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه، واستفاضَ عن ابن عباس رضي الله عنهما بدون أن يَصِحَّ ما يُناهضُ ذلك عن أحدٍ من الصحابة.

ولأن عودَ ذلك الضمير إلى عيسى هو مقتضى الدِّراية أيضاً، حيثُ يلزم من

عَوْدِهِ إِلَى غَيْرِ عِيسَى - وَهُوَ: أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ - أَنْ يُؤْمِنَ كُلُّ كِتَابِيٍّ - مِنْ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ - قَبْلَ مَوْتِهِ بِعِيسَى، فَإِذَا أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِذَلِكَ الْإِيمَانُ، فَيَنَافِيهِ إِقْسَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ، وَإِذَا أَنْ يُعْتَدَّ بِهِ، فَلَا يَكُونُ يَهُودٌ وَلَا نَصَارَى، بَلْ يَكُونُ الْجَمِيعُ مِلَّةً وَاحِدَةً!

مَعَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ رَدِّ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى إِلَى غَيْرِ أَهْلِ دِينِهِمْ فِي الْمَوَارِيثِ وَسَائِرِ الْحَقُوقِ يَدُلُّ: عَلَى تَمَازُجِ الْمُتَلَتِّينَ، وَعَلَى أَنَّ الْيَهُودَ يَهُودٌ، وَالنَّصَارَى نَصَارَى، مَا لَمْ نَعْلَمْ اهْتِدَاءَ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَنَحْكُمَ فِيهِ أَنَّهُ مُسْلِمٌ. فَلَوْ كَانَ يَهُودِيٌّ يُؤْمِنُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا صَحَّ رَدُّ وَرَثَتِهِ إِلَى الْيَهُودِ، وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: «مَضَتْ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ يَرُدُّ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي حَقُوقِهِمْ وَمَوَارِيثِهِمْ إِلَى أَهْلِ دِينِهِمْ إِلَّا أَنْ يَأْتُوا رَاغِبِينَ فِي حُكْمِ اللَّهِ فَيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ».

وَحَيْثُ اسْتَحَالَ عَوْدُ ذَلِكَ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ عِيسَى لِلْسَبَبِ الْمَشْرُوحِ، تَعَيَّنَ عَوْدُهُ إِلَى عِيسَى مِنْ جِهَةِ الدَّرَايَةِ أَيْضاً. وَهَكَذَا تَطَابَقَتِ الرَّوَايَةُ وَالْدَّرَايَةُ عَلَى أَنَّ مَوْتَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكُونُ بَعْدَ نَزْوِلِهِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَإِذَا ذَلِكَ يَكُونُ الْجَمِيعُ أُمَّةً وَاحِدَةً بِإِيمَانِهِمْ كُلُّهُمْ بِمَا يَدْعُو إِلَيْهِ عِيسَى إِذْ ذَاكَ، وَهُوَ دِينَ الْإِسْلَامِ.

ثُمَّ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا لَعَلَّمُ لِلسَّاعَةِ﴾ يَتَعَيَّنُ إِرْجَاعُهُ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضاً، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ، وَلَا ذِكْرَ لِلْقُرْآنِ فِي السِّيَاقِ حَتَّى يُسْتَسَاعَ إِرْجَاعُهُ إِلَيْهِ دَرَايَةً. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ فَلَمْ يَصَحَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ مَا اسْتَفَاضَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ إِرْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَطَابَقَتْ هُنَا أَيْضاً الدَّرَايَةُ وَالرَّوَايَةُ عَلَى أَنَّ عِيسَى سَبَبُ عِلْمِ السَّاعَةِ، حَيْثُ يُعْلَمُ بِنَزْوِلِهِ قِيَامُ السَّاعَةِ، كَمَا تَوَاتَرَتِ السُّنَّةُ وَتَطَابَقَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ - فِي غَيْرِ مَقْلَبَتِهِ - مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مُتَوَفِّيكَ: مُمَيَّتِكَ»: فَخَلَوْا عَنِ السَّنَدِ، فَلَا يَصْلُحُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَكَمْ لَهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ، مِمَّا لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ.

وهذه الرواية واردة بطريق عبد الله بن صالح، عن معاوية الحضرمي، عن ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، عند ابن جرير وغيره. فعلي بن أبي طلحة: لم يُذكر ابن عباس اتفاقاً، ففي الرواية انقطاع، ثم ابن أبي طلحة، والحضرمي، وعبد الله كاتب الليث: مختلفٌ فيهم، وليسوا من شرط البخاري. فأنت تصحُّ روايةً هذا شأنها؟ حتى يُتصوَّر أن تُناهض ما صحَّ واستفاض عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما؟!!

على أن حُلِّها على التقديم والتأخير — مثل «واسجدي واركعي» — كما فعل الفراء وغيره يجعلها متفقةً مع الرواية الصحيحة.

وليس ما في «العُتْبِيَّة» من عَزَوْ موته — وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثين — إلى مالك رضي الله عنه بصالحٍ أن يكونَ عذراً لمن شذَّ وقال بموته، حيث لا مستند له من الكتاب والسنة والإجماع، إزاء تلك الجبال الشواهِق من الحُجَج، على أن «العُتْبِيَّة» المعروفة بـ «المُسْتَخْرَجَةِ» اشتهرت بين المالكية بأنها مجمعُ الروايات المطروحة، والمسائل الشاذَّة، وأن جامعها كان يُؤَوَّى بالمسألة الغريبة، فإذا أعجبته قال: أَدْخَلُها في «المُسْتَخْرَجَةِ». بل قال ابن عبد الحكم: رأيتُ جُلَّها كَذِباً ومسائل لا أصول لها. فلا غرَّارُ بها اغترَّارٌ في غير محلِّه، إلا أن حبَّ الشذوذ مرض في بعض النفوس.

وبعد هذا الاستطراد نعود فنقول:

إن فضيلة الأستاذ الغماري وفي برِّعه، وأتم تأليف كتابه البديع المسمَّى «إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان» وأحسن كل الإحسان، في إقامة الحُجَج من الكتاب والسنة والإجماع على المسألة، وقد سرَّد فيه من طُرُق حديثِ النزول ما يشهدُ له بالتوسُّع البالغ في الحديث، ويسجِّل له كلُّ فخر على ناصية الدهر، فأبان بذلك قوة تواتر هذا الحديث عند كلِّ منصفٍ غير متعسِّف.

فيكون كتابه الخالدُ هذا حارساً لقلوب الأجيال المقبلة، من أن يتسرَّب إليها شكوكُ المشكِّكين من القاديانيين وأذيان القاديانيين، حيث لم يدعُ ناحيةً من نواحي

هذا الموضوع بدون أن يقتلها بحثاً، فيقتنع المطالع المتبصر بمجرد مطالعته بتواتر خبر نزوله عليه السلام في آخر الزمان، وهذا قاضٍ على الشقِّ الأول من زعم الردود عليه بأن «نزول عيسى عليه السلام إنما وردَّ بطريق الأحاد، وخبر الأحاد لا يفيد عقيدة».

وأما الشقُّ الثاني فلا يمضي إلا على النقلِ الشاذِّ من الأشعري الردود عند المحققين، لأن العقدَ الجازمَ هو المعتمد شرعاً، وهذا قد يحصلُ بخبر الأحاد، وبالتقليد، كما يحصلُ بالبراهين المفيدة للعلم؛ وفي قصر الاعتداد في العقد الجازم على إيمان أهل البرهان: إكفارٌ لدفعاء الأمة، وهذا يكونُ مجازفةً شنيعةً، بل إفادة خبر الأحاد العلم: رأيٌ كثيرٍ من علماء الأمة، ولا سيما عند احتفائه بالقرائن، وخاصةً فيما أخرجهُ الشيخان من غير منازعٍ، أو اتفقت الأمة على الأخذ به، بل لا يردُّ خبرُ الأحاد عند أهل العلم إلا عند مخالفته لكتاب الله، أو سنة رسوله المتواترة، أو المشهورة، أو عند ما عدّه العقل محالاً فيما لا يحتملُ التأويل، لأن الشرع إنما يردُّ بمجوزات العقول، لا بما تُحمّله، كما في «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي وغيره.

وصفوة القول: أن المؤلف أجاد كلَّ الإجابة في تأليفه هذا، فندعو الله سبحانه أن يكافئه على هذه الإجابة، وأن يوفقه لتأليف كثيرٍ من أمثاله في خير وعافية، وأن ينفع به المسلمين؟

محمد زاهد الكوثري

كتاب الحقائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة

تأليف

أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطيوس

عرف الكتاب ، وترجم المؤلف ، وحققه

مولانا الأستاذ المحقق الكبير

صاحب القضية

محمد الهادي الحسيني

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العمانية سابقا

عني بنشره ، ووقف على طبعه

الميرزا محمد الحسيني

مؤسس ومدير مكتب النشر في إيران

بين أقدامهم عمودها إلى الآن

سبتمبر سنة ١٩٤٦ م

شوال سنة ١٣٦٥ هـ

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب

الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة
وعن مؤلفه أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

يَتَصَوَّرُ الفلاسِفةُ الإِشْرَاقِيُّونَ والصُّوفِيَّةُ دائِرَةً وَهْمِيَّةً في تَرْتِيبِ المَوْجُودَاتِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمُبْدَعِ الْحَكِيمِ جَلَّ جِلالُهُ، وَيَعْتَبِرُونَ أَنَّهَا تَبْتَدِئُ مِنْ نُقْطَةٍ مَرَجِعُهَا إِلَيْهَا، وَيَتَلَوَّنَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا أَغْلَبُ مَنْ كَتَبَ فِي «الْمُبْدَأِ وَالْمَعَادِ»، مِنْ أَمْثَالِ عَزِيزِ النُّسَيفِيِّ الباطني، وابنِ سينا الحَكِيمِ المَشْهُورِ، والصُّدْرِ الشِّيرَازِيِّ، والصُّدْرِ الشُّرَوَانِيِّ، وصاحبِ «مَعْرِفَتِنا مَه» والْبُرْهَانِ الْكُورَانيِّ فِي «الْمَسْلُوكِ الْمُخْتَارِ فِي أَوَّلِ صَادِرٍ مِنَ الْوَاجِبِ بِالِاخْتِيَارِ»، وَكَذَلِكَ الْكَتَبُ الْمُؤَلَّفَةُ فِي مَرَاتِبِ الْوُجُودِ.

وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ مَنْ يَنْحُو نَاحِيَةَ التَّنَاسُخِ فِي الْبَدْءِ وَالْعَوْدِ، وَيَضِلُّ عَنِ الْحَقَادَةِ، وَيَغْتَاصُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ وَجْهَ الصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمَطَالِبِ، فَيَحْمِلُ بَعْضُهُمُ الْكَلَامَ عَلَى غَيْرِ مَحْمِلِهِ تَذَرُّعاً بِالْإِجْمَالِ الْقَائِمِ فِيهِ إِلَى تَأْوِيلٍ بَاطِلٍ.

وَمِنْ ادِّعَاءَاتِهِمْ بُلُوغُ ذَاتِ الْإِنْسَانِ بَعْدَ أَلْمَاتٍ إِلَى حَيْثُ يَبْلُغُ عِلْمُهُ، وَيَتَصَوَّرُونَ فِي ذَلِكَ أَيْضاً دَائِرَةً وَهْمِيَّةً، كَمَا يَتَصَوَّرُونَ دَائِرَةً كَذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْعَقْلَ الْجُزْئِيَّ قَدْ يَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ الْعَقْلِ الْكُلِّيِّ، وَتِلْكَ مَبَاحِثُ تُوجِبُ التَّمْهِيدَ لَهَا بِإِيضَاحِ مَغْزَاهُمْ فِي الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ وَمَا إِلَيْهَا.

ومن الآراء المعزوة إليهم: دعوى أن الباريء جل شأنه لا يصح أن يوصف بصفات إلا على طريق السلب، وأنه تعالى لا يعلم إلا نفسه - سبحانه الله عن إفك الأفاكين - وقد سئل المؤلف عن تلك المشاكل وعن البرهان على بقاء النفس الناطقة بعد الموت.

وتلك - كما يقول المؤلف - مطالب ضيقة المسالك، وكثيراً ما تؤذي بسالكها إلى المهالك، وقد أجاب المؤلف في هذا الكتاب عن تلك الأسئلة العويصة، إجابة خريّت^(١)، خبير بتلك المضايق، بصير بوجوه الكشف عن الحقائق، وسعى في ألا يجيد في بيانه قيد شعرة عن حدود شرع الله بقدر ما استطاع، ولمباحثه صلة وثيقة بمباحث «الللمعة»^(٢)، وأجاد في بيان آراء الفلاسفة في تلك المطالب.

وقد صدق الفتاح بن خاقان في «قلائد العقيان ومحاسن الأعيان» حيث قال في ترجمة المؤلف: «وله تحقق في العلوم الحديثة والقديمة، وتصرف في طرقها القويمة، ما خرج بمعرفتها عن مضمار شرع، ولا نكب»^(٣) عن أصل للسنة ولا فرع، وتأليفه صنوف، وهي اليوم في الأذان شنوف»^(٤). كما صدق ابن خلكان وابن فرحون وغيرهما من المترجمين له، حيث قالوا: «كان حسن التعليم، جيد التفهيم، ثقة ضابطاً».

فها هو كتابه هذا، تجده إليه المنتهى في حسن البيان وجودة التفهيم لتلك المسائل العويصة، فيجعلها سهلة التفهم لكل من ألقي إلى كلامه سمعه ووجه إليه بصيرته.

(١) الخريّت (على وزن سكت): الدليل الحاذق البصير.

(٢) هو الكتاب النفيس الفريد في بابه للعلامة الفقيه المحدث الإمام الشيخ إبراهيم الحلبي رحمه الله تعالى، وقد سبق التقديم له بقلم الكوثري رحمه الله تعالى في ص ٩٩.

(٣) نكب عن الشيء: عدل عنه.

(٤) الشنوف: جمع شنف، وهو القرط الذي تحلي المرأة به أذنبا.

وكتابه «التنبية على الأسباب الموجبة للخلاف بين الأمة» لم يؤلف مثله في موضوعه على صغره؛ وشرحه على سقط الزند يُفضله ابن خلكان على شرح المعري نفسه عليه، وكتابه في المثلثات العربية إليه المنتهى في الإجادة عندهم، وله شرح أدب الكاتب المشهور بالاختصاص، والحلل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، وشرح ديوان المتنبي، والمسائل المثورة، وشرح الموطأ، وغير ذلك.

ومن شيوخه أبو علي الغساني الحافظ. كان عالماً باللغة والأدب مُتبحراً فيهما، فقيهاً، وكان له يد في الفلسفة والعلوم القديمة، وله أشعار رنانة، ذُكرت في قلائد العقيان ووفيات الأعيان نماذج منها كافية.

وُلِدَ في بَطْلَيْوُس بفتحيتين فسكون سَنَ ٤٤٤هـ، وتوفي بيلنسية في رجب سنة ٥٢١هـ، وكتاهما من بلاد الأندلس، والسيد بكسر السين وسكون الياء من أسماء الذئب في اللغة، سمي به جدّه. سأل الله وأعلى منزلته في الجنة؟

براهير النكاح والسنة الناطقة

على وقوف الطلقات المجموعة منجزة أو معلقة
ويليه البراهين الساطعة في ردّ بعض الدّع القائمة

تأليف

صاحب الفضيلة "علامة المدقق" المحدث الفقيه "شمس في

الحائز لشرائط والقائم بالإرشاد الأستاذ الشيخ

سلامة القضاء العزاي الشافعي

نفع الله بها وبه آمين

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

نجم الدين محمد أمين الكردي

خادم السنة النبوية

الطبع بمطبعة السعادة بجوار حلقة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله
محمد وآله أجمعين.

أما بعد فإن هذا الكتاب من الأعلق المختارة التي
اطلعتُ عليها عند الأستاذ الجليل الشيخ محمد زاهد
الكوثري - نزيل القاهرة - ولقد رأيت أن في نشره - ومؤلفه
من لهم غوصٌ في دقائق علم السنة، وأقلامٌ تجري في غير
تقليد - خدمةٌ لعلم الحديث النبوي، فطلبتُ من الأستاذ أن
يسمحَ لي بذلك بعد أن يتفضل بالتعليق عليه وترجمة مصنفه،
فأصبحتُ منه سؤلي أدامه الله للعلم ذخراً.

الناشر

مقدمة البراهين الساطعة

وأما الكتاب الثاني^(١): فهو «البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة» ففيه
تمهيدٌ ومدخلٌ، ومعيّارٌ يُتعرّفُ به أهلُ الابتداع، وبيانٌ شدةُ خطورة الخلاف في
أصول الدين، ثم ذِكرُ الحكمة في وفاق الجماعة على أصول الدين، والاجتهاد في
الفروع، وعُدُّ القائلين بإغلاق باب الاجتهاد، والفرقة الناجية، وموقف الصحابة
رضي الله عنهم من المبتدعة في أول حدوث بدعهم.

وتكلّم على علم الكلام وأئمة السنة فيه، والفرق بين كلام أهل الحق، وكلام

(١) هذه المقدمة تتمة ما ستراه في ص ٤٤١ - ٤٤٦.

أهل الباطل. والمشبّهة والمجسّمة، وسيرُ هذه البدعة في منصّة التاريخ، ودُعاة هذه البدعة، وبيان شطحات ابن تيمية الخطرة في باب الاعتقاد بتوسّع، وإبطال التشبيه والتجسيم، والكتب الداعية إلى التشبيه، والكتب الرائدة عليها، ودلالة كتاب الله على التنزيه من التجسيم والتشبيه. والكشف عن شبه أهل التشبيه والاستواء، والنزول، وحديث الجارية في السؤال بـ«أين»، وبراءة الإمام أحمد من القول بالتجسيم والجهة ونحوهما. والرّد على إنكار خلود الكفار في النار. والرّد على من يزعم سقوط القضاء عمّن ترك الصلاة عمداً بأوضح حجّة، والرّد على من أنكر الزيارة النبوية بأوسع معاني الرّد، وبيان مخالفة ذلك لإجماع أئمة الهدى.

وخطأ ابن تيمية في فهم حديث «لا تُشدُّ الرّحال» وحديث اتخاذ القبور مساجد، وحديث «لا تتخذوا قبوري عيداً». وقول البيضاوي في بناء المساجد في جوار الصالحين، وإقرار الحافظ ابن حجر ذلك.

وفيه التوسّل بالأنبياء والصالحين بتوسّع، حُكْمُ النذر في مذهب الشافعي رضي الله عنه؛ حكم إهداء ثواب الأعمال على اختلاف المذاهب، والتوسّع في بيان صفات الله العليا، وفيما يجب اعتقاده في ذاته وصفاته وأفعاله جل جلاله، والإفاضة في أن القدر لا يُزيل مسؤولية العبد إفاضةً تكتسح الشكوك، والكلام المتين في الإيمان بالملائكة الكرام على خلاف نزعات بعض العصرين، وبسط القول في النبوة، وأن نبينا صلوات الله وسلامه عليه خاتم الأنبياء والمرسلين، وأحوال البعث، إلى غير ذلك من مباحث كثر النقاش فيها في المدة الأخيرة.

ويرى ابن تيمية فرقاً بين حياته عليه السلام وبين انتقاله إلى الرفيق الأعلى، في جواز التوسّل به، وهذا رأي باطل، يدلّ على بطلانه حديث عثمان بن حنيف عند الترمذي وغيره، بل قال التقيّ الحِصْنِيّ في «دفع الشُّبه» (ص ٦٤): «إن هذا الفرق بين الحياة والممات أحدثه غلاة المنافقين من اليهود»، فأطال وأطاب، وتأيّد بما نقله عن قاضي القضاة أبي الحسن علي القنّوني الشافعي في «شرح التّعريف»، وهو موجود في التيمورية.

والذي أخذه الشيخ الحرّاني من اليهود لا ينحصر في هذا الفرق، بل أخذ أيضاً القول بتجويز حلول الحوادث في الله سبحانه من كتاب «المعتبر» (٤٥/٣) و ٧١ و ٧٧ و ٨٣) لأبي البركات بن ملكا، فيلسوف اليهود المتّمسّل، وهو^(١) احتاط في العبارة واقتصر على مثل العلم والإرادة. فجعله يتغيّر بالنظر إلى ما قبل حدوث الشيء وما بعد حدوثه، وعدّ أن هذا التغيّر غير ضارّ.

وابن تيميّة وسّع دائرة هذا الكلام فجعله يشمل الضحك، والحدّ، والحركة، والمجيء، والمسّ، والكلام بحرف وصوت، وما إلى ذلك من عوارض الأجسام، كما تجدّ جرّاءته البالغة على إثباتها له في «منهاجه»، و«معقوله» و«ردّه على أساس التقديس»، مع أن ذلك يسدّ باب القول بحدوث الأجسام، بدليل حلول الحوادث فيها، وهذا يؤدي إلى نفي وجود الصانع جل جلاله.

وهذا الخزي ناشئ من قياس الغائب على الشاهد، لأننا نرى الشخص شاباً، ثم كهلاً، فيتغيّر علمنا تبعاً لتغيّر الشخص المعلوم، فلو قسنا علم الله بهذا الشخص في أطواره بعلمنا به، يتوهّم التغيّر في علم الله! فحاشاه من ذلك!

لأن علم الله لا يشبه علم المخلوق بوجه من الوجوه في غير مجرد الاسم، وكذا سائر الأسماء والصفات، بل علم الله حضوريّ ثابت غير متغيّر، وعلم العبد بالمتجدّات حصوليّ ارتساميّ متغيّر.

فلتقريب الأمر إلى الأذهان نضرب مثلاً فنقول: إذا فرضنا أُسْطوانة كبيرة عليها ألوان من الأعلام العريضة المتوازية، من أسودّ وأبيضّ وأحمر، إلى غير ذلك، فلا شك أن باصرتنا لقوتها ترى تلك الأعلام الملونة بمرّة واحدة، بدون ماضٍ ولا استقبال، ومن غير تقدّم لونٍ على لون، بخلاف النملة، فإننا إذا وضعناها على العلم الأسود مثلاً، ترى باصرتها لضعفها أنها تمشي في صحراء من السّهّاد، ثم في

(١) الضمير يعود على ابن ملكا.

صحراء من البياض، ثم في صحراء من الحمرة، وهكذا، وإبصارها يتغير من سوادٍ إلى بياضٍ إلى حمرة، وهكذا، وما ذلك إلا من ضَعْفِ باصرتها بالنظر إلى باصرتنا التي تُبَصِّرُ جميعَ تلك الأعلام الملونة بمرة واحدة.

وكذلك عَلِمْنَا يتغير من حالٍ إلى حال، من ضَعْفِ علمنا بأطوار هذا الشخص، بخلاف علمِ عَلَامِ الغيوب الذي لا يتقيَّدُ بزمان ولا بمكان. وما ضَرَبْنَا ذلك المثل إلا لمجرد التقريب في التصوُّر، وإلا فإين هذا من ذاك؟؟!

وقد استدللَّ المتكلِّمون على نفي الجسمية والمكان، بأن المقدار الخاص لا بدَّ له من مَحْصَص، وكذلك المكان، والتخصيصُ ينافي الوجوب، وفيلسوف اليهود موسى بن ميمون يمضي في «دلالة الحائرين» على تنزيه الله تعالى من التجسيم اتباعاً لما تلقَّاه من فلاسفة الإسلام، وينفي الجسمية بأدلة يسوقها، لكن يرى دليل المتكلمين السابق ذكره غير مُجْدٍ — في زعمه — حيث يدعي أن المقدار الخاص يكون واجباً، فلا يُتصوَّر أن يزيد أو ينقص، حتى يردَّ ما أورده المتكلمون بكلامه هذا، لكن عَقَلَ هذا اليهوديُّ عن أن ادعاء وجوب هذا المقدار الخاص لا يغني فتيلاً في هذا الباب، لأن مدَّعي قَدَمِ أيِّ جسمٍ من الأجسام يمكنه أن يدَّعي أن هذا المقدار واجب له، فيفتح على نفسه باب قَدَمِ أجسامٍ مستغنية عن الصانع، وليس هذا بمذهبه.

ومن الغريب أن يأخذ منه هذا الرأي الساقط^(١)، في نقض دليل المتكلمين مع ظهور انتقاضه، كما ذكرناه، تاركاً لمقدّماته الخمس والعشرين فيها المحتمة لنفي الجسمية عنه تعالى، كما فَعَلَ في «معقوله» في هامش «منهاجه»، حينما حاول الردَّ على الأيمدي في ادعائه تخصيصه بمقدارٍ أو مكان، والشيء لا يكون فاعلاً وقابلاً في آنٍ واحدٍ إلا وهو حادث، فليُعتَبَرُ بصُّنْعِ ابن تيمية في الموضوعين.

فإذ هو لا يتحاشى أن يأخذ أسوأ ما عند اليهود عندما يحتاج إلى دليلٍ عقليٍّ في

(١) فاعله: ابن تيمية، كما هو واضح من السِّباق واللَّحاق.

تأييد معتقده في التجسيم، وهذا غاية في الخذلان، فَيُرْتَى لضَيَاع مواهبِ هذا المبتدِع. ولو تَلَفَّعَ بالتقوى، وتورَّعَ من مخالفة الجماعة لما وقع فيما وقع، نسأل الله السلامة، وليس كلُّ ما يصُدُّر من كلِّ فيلسوف دليلاً عقلياً ناهضاً كما رأيت.

وصفوة القول: أن المؤلفَ العلامة العزَّاميَّ حفظه الله، وفي تلك البحوث حقُّها من التمحيص، على تناسُّقٍ وجوْدَةٍ بيانٍ، تتسابقُ معاني تلك المباحث إلى أذهان سامعيها، بنبْرةٍ قوية فتستقرُّ فيها، وتحوُّلٌ دونَ تسرُّبِ التشكيكات إلى أذهان المستمعين، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أراه ضُرّاً ولا ضيْراً، وكافاً فضيلةَ الأستاذ الناشر السيد نجم الدين نجلِ الوليِّ العارفِ الشيخ محمد أمين الكردي مكافأةً المحسنين؟

في ١٤ رجب سنة ١٣٦٦هـ

محمد زاهد الكوثري

الفرق بين الفرق

وَيَكُنُ الْفَرْقَةُ السَّاجِيَةُ مِنْهُمْ

لِلْأَرْبَعِ (وَالْكَثِيرِ مَجْمَعًا)

أَبُو مُصْعَبٍ الْقَاهِرِيُّ طَاهِرُ الْبِقَادِي

المتوفى سنة ٤٢٩ هـ

عُرِفَ الْكِتَابُ . وَزُجِمَ لِنُؤَلْفَ ، وَصَحِّحَهُ ، وَكَتَبَ هُوَ أَمِيرُ

الْعَلَمَةِ الْمُحَقِّقِ الْكَبِيرِ

صَاحِبِ التَّمَنِيَةِ الْأَسَازِ الشَّيْخِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وَكَيْلِ الشَّيْخَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْخَلَاةِ الْعُمَانِيَّةِ سَابِقًا

الْأَصْلُ مَأْخُوذٌ عَنْ نَسْخَةِ خَطِّهِ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لِمَلِكِي زَادَهُ أَحَدُ أَحْفَادِ

سُلْطَانِ الصَّرْفِيَّةِ ، وَإِمَامِ الْفَلَاةِ مَوْلَانَا

جَلَالُ الدِّينِ الصَّدِيقِ نَاطِقِ كِتَابِ الْمُتَوَرِّقِ

وَمَوْسِ الْعَرِيقَةِ الْمَوْلُويَةِ الْمُتَوَرِّقِ سَنَةِ ٨٦٧٢

الْمَشْهُورِ مَزَارِهِ بِمَدِينَةِ قَوْنِيَّةِ ،

عَمِي بَنَشَرِهِ ، وَرَاجَعَ أَصْلَهُ ، وَرَقَّفَ عَلَى طَبْعِهِ

الْمُدْرِكُ الْعَلَمَةُ الْفَرْقِيَّةُ

مَوْصُوفُ الْمُدْرِكِ بِمَنْزِلَةِ الْمُدْرِكِ الْمَوْصُوفِ بِالْمُدْرِكِ

بَيْنَ أَقْدَمِ عُمُورِهَا إِلَى الْآخِرِ

سَنَةِ ١٣٦٧ هـ

سَنَةِ ١٩٤٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

«الفرق بين الفرق» ومؤلفه

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وما توفيقي إلا بالله،
عليه توكلتُ وإليه أنيب. ويعد:

فإن علم أحوال الفرق والنحل من العلوم التي غني بها علماء هذه الأمة، علماً
منهم بأن من اطلع على تاريخ الفرق ووجوه تشعبها، وكيفية تفرع بعضها من بعض،
ازداد بصيرة في أمر دينه وتصوئاً في عقيدته، وعلماً بأطوار الفكر البشري في باب
الاعتقاد، ولا يحصى عدد ما أُلّف في ذلك من الكتب، ومن أشهرها كتاب «الفرق
بين الفرق» للإمام أبي منصور عبد القاهر البغدادي.

وقد سبق أن نُشر هذا الكتاب بمعرفة بعض أهل الفضل، عن نسخة سقيمة
لم تُصَرَّف عناية كافية لتصحيحها وإصلاح أغلاطها ومَلء خُرُومها من مظانها، ولذا
ضاق صدر المطلعين متشوّفين إلى تدارك ذلك، وقد أحضر إليّ الأخ الأستاذ الأديب
السيد عزة العطار الحسيني^(١) أصولاً من هذا الكتاب، وطلب مني أن أسرّح طرفي
فيها، لإصلاح الخلل ومَلء الخُرُوم، ففعلتُ بقدر ما تيسر.

والمؤلف شديد الصولة على المخالفين، كما هو شأن حُرّاس العقيدة، والحِرَاسَة
غيرُ التاريخ المجرد، لكن تعويله في عزو الآراء إلى الفرق على كُتب الخصوم يُوقِع في

(١) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥ هـ.

أخطاء. ولو اقتصر في العزو على ما وجدته في كتب أهل الفرق أنفسهم لكان أحوط وأقوم حجة، لأن الخصم قد يعزو إلى خصمه ما لم يقفه به من الآراء مما يعده لازم قولهم، في حين أنه ليس بـلازم قولهم لزوماً بيئاً، فلا يصح إلزامهم به، ولا سيما عند تصريحهم بالتبري من ذلك اللازم.

وقد توسعت في بيان الحالة العامة عند البعثة النبوية، ونشأة أصول الفرق في مقدمتنا على «تبين كذب المفتري» في الذب عن الأشعري لابن عساكر، وفي مقدمتنا على «السيف الصقيل» للثقي السبكي، وفيما كتبناه في صدر «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفرايني، فلا نعيد هنا ما سبق منا بسطه في تلك المواضع.

الكلام في الأحاديث الواردة في افتراق الأمة :

ولا أرى بأساً في إعادة الكلام هنا في أحاديث وردت في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة. منها: ما لا نص فيه على الهالك منها، ومنها: ما فيه بيان أن واحدة منها ناجية والباقي هلكي، ومنها: ما يعدّهم كلّهم ناجين سوى واحدة هي الزنادقة، وقد اختلف أهل العلم في ثبوت تلك الأحاديث وعدم ثبوتها، كلاً أو بعضاً، كما اختلفوا في المراد بالعدد المأثور، وفي الأمة هل هي أمة الدعوة، أم أمة الإجابة؟

فمنهم من يقول: إن العدد لمجرد التكثير، كما في قوله تعالى: ﴿فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾ على ما أوضحه الشهاب المَرْجاني فيما كتبه على «العُصْدِيَّة»؛ أو إن العدد هنا لا مفهوم له، فلا مانع من الزيادة على العدد المأثور، وإن لم يَجْزِ النقص؛ أو إن القصد إلى أصول الفرق دون فروعها، كما أشار إلى هذا وذلك فخر الدين الرازي في كتابه في «المِلَل والنحل» وإن سعى في توهمين الحديث في «تفسيره».

ومنهم طائفة تكلفوا حصر العدد في فرق خاصة، لكن قلما تجدهم يتفقون في الفرق التي يملأون بها العدد المذكور.

والأجدر بالقبول — عند من يرى صحة الحديث — أن لا يتقدم بالحكم على

مراد الرسول صلوات الله وسلامه عليه بدون حجة ظاهرة، بل المتحتم أن نقول: إن الناجي هو من كان على ما عليه الصحابة رضي الله عنهم والسواد الأعظم، من التمسك بما ثبت من الدين بالضرورة، وإن الباقين على ضلال.

إلاً أن تشعب الفرق لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصح قصر العدد على فرق دون فرق، ولا على قرن دون قرن، لاستمرار ابتكار أهواء، وتلفيق آراء، مدة دوام الحياة البشرية في هذا العالم، فالكلام في الفرق كلها من غير تقييد بعدد هو الأبعد عن التحكم، وهو الذي لا يكون مدعاة لهزء الهازئين.

ورأي ابن حزم في حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة هو ما ذكره في كتاب الإيمان من «الفصل» حيث قال: «ذكروا حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة». وحديثاً آخر: «تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشي واحدة». قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به». اهـ. وفي المعتقد خاصة.

وقال ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم»: «إياك أن تغتر بزيادة: «كلها في النار إلا واحدة» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة، وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديث لا يصح». اهـ.

وقال الشمس محمد بن أحمد البشاري المقدسي في «أحسن التقاسيم» بعد أن عدّد الفرق وذكر حديث «اثنان وسبعون في الجنة وواحدة في النار» وحديث «اثنان وسبعون في النار وواحدة ناجية»: هذا أشهر، والأول أصح إسناداً. اهـ.

ومن الغريب أن ابن حزم يستدل في «إحكامه» على بطلان القياس بحديث نعيم بن حماد: «تفترق أمي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة على أمي قوم يقيسون الأمور برأيهم» مع سقوط هذا الحديث من وجوه عند جماعة أهل العلم بالحديث من المشاركة بل المغاربة، وقد سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث؟ فقال:

ليس له أصل، فقليل له: فنُعَيم بن حماد قال: نعيم ثقة. فقليل: كيف يحدث ثقةً بباطل؟ قال: شُبّه له. وقد أطل الخُطيبُ الكلامَ في هذا الحديث في «تاريخه» ١٣: ٣٠٧، والكلامُ فيه معروف.

وهنا لا يتوقّف ابنُ حزمٍ في الحكم بعدمِ الصحة على حديث أبي داود، والترمذي، وابن ماجه عن أبي هريرة: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقةً، وتفرّق أمتي على ثلاث وسبعين فرقةً» بدون زيادة: «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة» وفي رواية لأبي داود، والحاكم بتلك الزيادة، ولعل ذلك من جهة وجود محمد بن عمرو الليثي بين رواته، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابعات فقط، ومثله لا يحتجُّ بحديثه إذا لم يُتَابِع، ويقولُ الحاكم في «المستدرک» بعد أن أخرج الحديث: هذا من شرط مسلم، ويقول الذهبي مستدرِكاً عليه: محمد بن عمرو لم يحتجَّ به منفرداً، ولكن مقروناً بغيره.

وأما ما ورد بمعناه في ابن ماجه، والبيهقي وغيرهما ففي بعض أسانيده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وفي بعضها: كثير بن عبد الله، وفي بعضها: عباد بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل كما يظهر من كتب الحديث، ومن «تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث الكشاف» وهو أوسع من تكلم في طرق هذا الحديث فيما أعلم. وابن حزم لا يرى جبر الضعيف بتعدد الطرق.

وأما حديث: «كلُّها في الجنة إلا الزنادقة» فأخرجه صاحب «مسند الفردوس» بسنده، وسكت عليه ابن حجر في «زهر الفردوس» وسعى العجلوني في التوفيق بين الحديثين بحمل أحدهما على الابتداء، والآخر على الانتهاء.

وأما حديث: «إن القَدَرِيَّةَ والمُرَجِّثَةَ مجوسُ هذه الأمة» في كلام ابن حزم: ففي سنده عند الطبراني هارون بن موسى الفَرَوِي، وأما حديث: «القَدَرِيَّةُ مجوسُ هذه الأمة» عند أبي داود ففي سنده جعفر بن الحارث، ورده ابن الجوزي في «الموضوعات»

وتعقبه السيوطي، وأما حديث: «صَنَفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لِهَما مِنَ الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمَرْجُئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ» عند الترمذي ففي سنده علي بن نزار بن حَيَّان، وأبوه. وأما لعنُ الفريقيين على لسان سبعين نبياً: ففي سنده عند الطبراني في «الأوسط» محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث، كذَّبه غير واحد. راجع رجال تلك الأحاديث في «مِيزان الاعتدال»، وفي هذا القدر كفاية في الكلام عن الأحاديث الواردة في ذلك.

اسم المؤلف، وشيوخه، وأقوال المؤرخين فيه :

وأما مؤلف الكتاب فهو الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي، قال التاج ابن السبكي : إمام عظيم القدر، جليل المحل، اشتهر اسمه وبعُدَ صيته، وحلَّ عنه العلم أكثر أهل خراسان، سمع أبا عمرو بن نُجيد، وأبا عمرو محمد بن جعفر بن مطر، وأبا بكر الإسماعيلي، وأبا بكر بن عدي، وغيرهم. اهـ.

وقال عبد الغافر الفارسي : هو الأستاذ الإمام الكامل، ذو الفنون، الفقيه، الأصولي، الأديب، الشاعر، النحوي، الماهر في علم الحساب، وَرَدَ نيسابور مع أبيه أبي عبد الله طاهر، وكان ذا مالٍ وثروة ومروءة، وأنفق ماله على أهل العلم والحديث حتى افتقر، وأزبى على أقرانه في الفنون، ودرَّس في سبعة عشر نوعاً من العلوم، وكان قد دَرَسَ على الأستاذ أبي إسحاق (الإسفرائيني) وأقعد بعده للإملاء مكانه، وأملى سنين، واختلف إليه الأئمة، وقرأوا عليه، مثل: ناصر المروزي، وأبي القاسم القشيري، وغيرهما، وخرج من نيسابور في أيام التُّركمانية وفتنهم إلى إسفراین، فمات بها. اهـ.

وقال الفخر الرازي في «الرياض المُنوقة»: كان يَسِيرُ في الرَّدِّ على المخالفين سيرَ الأَجال في الآمال، وكانت علومُه علمَ الحساب، والمقدار، والكلام، والفقه، والفرائض، وأصول الفقه، ولو لم يكن له إلا كتاب «التَّكْمِلَة» في الحساب

لكفاه. اهـ. وقال الرازي أيضاً في مناظرته مع أهل ما وراء النهر في المسألة العاشرة عند ذكره لكتاب «الملل والنحل» للشَّهْرَسْتَانِي: إنه كتابٌ حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلا أنه غير معتمد عليه، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بـ «الفرق بين الفرق» من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغدادي، وهذا الأستاذ كان شديد التعصب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه، ثم إن الشَّهْرَسْتَانِي نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب. اهـ.

وفي ذلك بعض غلو، لكن لم يكن عزو الآراء إلى الفرق من نفسه، بل من مصادر غير جديرة بالتعويل، وقد سبق منا: أن التعويل في ذلك على نقول الخصوم كثيراً ما يوقع المرء في أخطاء، وطريق التصون من ذلك: الاقتصار على ما يوجد في كتب المردود عليهم.

فالاكتفاء على مثل ابن الرَّاوَنْدِي مثلاً في الرد على المعتزلة: خَطَرٌ غير مأمون العواقب، وقلة الإلمام بالتاريخ تحمِل المرء على تصديق كل ما يراه في خصومه، مما لا يصدِّقه التاريخ. وَوَقَعَ في مثل ذلك في مناقشاته في الفقه، وردوده على أهل الفقه، لهذا السبب نفسه. ومع ذلك خَدَمَاتُهُ مشكورة في الرد على أهل الزيغ، وردوده وجيهة، وسهامه مصيبة في مقتل على تقدير ثبوت تلك الآراء من الخصوم، كما رآه في مصادر عوّل عليها، وإن لم يثبت فلا ضير من ذلك على من لم يقل بتلك الآراء، فإذا وجد في زمن ما من يقول بها فالسهام تصيبه في المقتل، وعلى كل حال ففي ذلك جودة التدريب على طرق الردود الناجحة.

مؤلفاته ووفاته:

له مؤلفات كثيرة، ذكر ابن السبكي كثيراً منها، ومن أنفعها كتاب «الملل والنحل» وهو من محفوظات مكتبة الأوقاف ببغداد وكتاب «أصول الدين» المعروف عند أهل العلم بـ «التبصرة البغدادية» تمييزاً لها من «التبصرة النسفية» المسماة «تبصرة

الأدلة» لأبي المعين النسفي، وقد طُبع كتابه هذا في الأستانة طبعاً أنيقاً.

وقد قال صهر المؤلف وتلميذه الناسج على منواله الإمام أبو المظفر الإسفراييني في «التبصير»: ولو لم يكن لأهل السنّة والجماعة مَنْ صنف لهم في جميع العلوم، على الخصوص والعموم، إلّا من كان فردَ زمانه، وواحدَ أقرانه، في معارفه وعلومه، وكثرة الغُرر في تصانيفه، وهو الإمام أبو منصور البغدادي قدّس الله روحه: لكفاهم فخراً، لأنه ما من علم من العلوم إلّا وله فيه تصانيف، بل لو لم يكن له من التصانيف إلّا كتاب «الملل والنحل» في أصول الدين: لكفى ذلك، وهو كتاب لا يكاد يَسْعُ في خاطرٍ بشرٍ أنه يتمكّن من مثله، لكثرة ما فيه من فنون علمه؛ وتصانيفه في الكلام والفقه والحديث والمقدّرات التي هي أمّ الدقائق: تخرُجُ عن الحصر، ولم يُسَبِّقْ إلى مثل كتبه في هذه الأنواع، مع حسن عبارته وعذوبة بيانه، ولطافة كلامه في جميع كتبه. اهـ.

توفي رحمه الله في إسفراين سنة تسع وعشرين وأربعمائة. قال ابن عساكر في «التبيين»: واتفق أهل العلم على دفنه بجنب أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المتكلم الإسفراييني، فقبراهما متجاوران تجاورَ تلاصق، كأنهما نجمان جمعهما مطلع، وكوكبان ضمّهما بُرج مرتفع. اهـ.

وكان أبو منصور البغدادي تخرُجُ في علم أصول الدين على الطريقة الأشعرية على الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني هذا المتوفى سنة ٤١١هـ، وهو تخرُجُ في ذلك على الإمام أبي الحسن الباهلي المتوفى سنة ٣٧٠هـ، كما في «عيون التواريخ» وهو تخرُجُ في علم أصول الدين على الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عن الجميع، وتغمّدهم برضوانه وشملهم بغفرانه، ونفعنا بعلومهم. آمين؟

محمد زاهد الكوثري

الْعَقِيدَةُ النَّظَامِيَّةُ

بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَبِي الْعَالِي عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَمَوِيِّ

رَبِّهِ أَفَاقُهُ

رَوَاةُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ عَنْ الْغَزَالِيِّ عَنِ الْمُؤَلَّفِ

مَسَّحَهَا رَعْلَى عَلَيْهَا

صَاحِبِ الْفَضِيلَةِ الْعَلَامَةِ الْأَسَاطِذِ

بِهَيْئَةِ الْأَعْلَى الْإِسْلَامِيَّةِ

وَكُلِّ الشَّيْخَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْأَعْتَابَةِ سَابِقاً

نَاشَرَهَا

مَطْبَعَةُ الْأَنْوَارِ

حَقُوقُ الْعَالِمِ مَعْصُومَةٌ

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن

«العقيدة النظامية» لإمام الحرمين

الحمد لله المتفرد بالقدّم، فاطر الخلق ومحبي الرّمم، وصلى الله على سيدنا محمد هادي الأمم، وعلى آله وصحبه وسلّم. ويعد:
فإن شرف كلّ علمٍ يُساوq شرف معلومه، ويُوازي مزية منظوقه ومفهوميّه، فيكون علمُ التوحيد والصفات أشرف العلوم قدراً، وأجداها نفعاً، وأبعدها أثراً؛ إذ به يكون بعد عهد التدوين إيمانٌ مَنْ يؤمن بالدين، وإيقانٌ كلّ مستيقنٍ بوجوه اليقين، فمن حاول انتقاصَ هذا العلم وذمّ علمَ الكلام، بعد استفحال شرّ المبتدعة في الأنام: فهو سابِغٌ في الظلام، يقوده شيطانه، حيث يكون هلاكه وخسرانه، ولعلماء هذا العلم فضلٌ عظيم، وعملٌ جسيم على توالي السنين، في صون عقائد المسلمين، من شكوك المشكّكين.

وكان منهجُ السلف المتقدمين في صون عقيدة الملة، الاقتصاد في المعقول، والاقتصار على ما في الكتاب والسنة من الأدلة، جرياً مع حاجة الزّمن، أيام استفحال شرّ الفتن، لكن لما اتسع نطاق الفتوح، وكثر اتصال المسلمين بشتى أرباب الأديان والنحل، وصنوف أهل الأهواء والملل، أوجب الاحتكاك بهم الردّ على أهوائهم بطرق عقلية يعترفون بها، ويخضعون لأحكامها، في إحقاق الحق وإبطال الباطل، حذراً من إطالة الكلام في غير طائل، وهذا ما فعله الخلف، وليس في ذلك تطوّر في عقيدة الإسلام أصلاً في صميمها، وإنما التطوّر هو طريق الدفاع عنها، على حسب أفهام أهل العصور، مدى الدهور.

وقد علم القاضي والداني أن إمام الحرمين له القِدْحُ المَعْلَى في هذا المضمار، حتى أصبحت مؤلفاته كهزمة وصل بين منهجي السلف والخلف، كما أنه مُحَضَّرٌ ضَرْبٌ له سهم كبير في الميدانين، فأخذ طريقَ تدوين الكتب الكلامية يتطور ابتداءً من زمنه تطوراً محسوساً، والذهنُ الوقادُ المستجلي لغوامض المسائل، والإلقاءُ النيرُ الحلالُ لعقد الدلائل، مما يجعلُ المسائلَ العويصةَ على طَرَفِ الثَّامِ، من أفهام طبقات الأنام، والإمامُ أبو المعالي عبد الملك الجويني ممن لا يُسَامَى في بالغ الذكاء وحسن الأداء، كما لا يَنْقُصُ على من دَرَسَ بحوثه، ومارَسَ كتبه في أصول الدين، من «الشامل»، و«الإرشاد» وغيرهما، ومثله يحقُّ أن يَعْكَفَ على تصانيفه العاكفون.

ومن آثار هذا الإمام العظيم الخالدِ الذَّكِرِ «النَّظامية في الأركان الإسلامية» كما يُسمِّيهِ هو في مقدمة كتابه هذا، لاحتوائها على العقيدة وأحكام الصلاة والصيام والزكاة والحجَّ التي بُنِيَ عليها الإسلام.

وقد أفردوا قسمَ العقيدة عن باقي الأقسام نَسْخاً فسمَّوه «العقيدة النظامية» كما في الأصل المنقول من خطِّ القاضي أبي بكر بن العربي، حيث قال ناسخُ الأصل في آخره: قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي رضي الله عنه: «تركْتُ باقي الكتاب لأنه على مذهب الشافعي رضي الله عنه، وكان ما ذُكِرَ منه مقدَّراً «التلقين» لعبد الوهاب المالكي البغدادي رضي الله عنه». ووجهُ تركه لغير قسم العقيدة منه ظاهرٌ، لأن ما أُلِفَ في الفقه على اختلاف المذاهب في غاية الكثرة.

وأما قسمُ العقيدة منه فَعِلْتُ نَفْسُ لا نظيرَ له في بابهِ في جُودَةِ البيان، والاحتواءِ على أسرارٍ لم يدونها المؤلفُ في غير هذا الكتاب الذي خَصَّ به مؤلفه ذلك الوزيرَ الخطيرَ نظامَ الملوك، فلا يَسْتَغْنِي عنه أهلُ مذهب من المذاهب، لأن العقيدةَ مشتركةَ بينهم، بل قال المؤلفُ عند تحدُّثه عن «النظامية»: «وقد صَدَّرْتُها بقواعدَ عن العقائد على أساليبٍ لم أَسْبَقُ إليها». ثم قال في موضع آخر: «ونحن نذكر الآن عبارةَ حَرِيَّةٍ بأن يتخذها مولانا في هذا البابِ هِجْراً، فهي لَعْمَرِي المتَّجِية في دُنْيَاه وأُخْرَاه».

وقال أيضاً: «وأنا الآن أبدي سرّاً من أسرار التوحيد لو قُوبِلَ بكل ما يَدْخُلُ في

مقدور البشر ميسوراً لما كان له كفاء». وقال أيضاً: «وهذا الفصل في إثبات حدوث العالم أنجع وأرفع من طُرُقِ حَرْثِهِ مجلدات، وهو خير لفاهمه من الدنيا بحذافيرها لو ساوَقَه التوفيق». وقال بعد تحدُّثه عن تأثير قدرة العبد في فعله: «لو وَجَدْتُ في اقتباس هذا العلم من يَسْرُد لي هذا الفصل لكان - وحقَّ القائم - على كلِّ نفسٍ بما كسبت - أحبُّ إليَّ من مُلك الدنيا بحذافيرها طولَ أمدِها». إلى غير ذلك مما يجده القارئ الكريم في ثنايا كلام المؤلف في هذا الكتاب مما هو من قبيل التحدُّث بالنعمة.

ويَعُدُّ صاحبُ «اللُّمعة» «النظامية» آخرَ مؤلفاتِ إمام الحرمين، فيكونُ ما يخالفُ ما فيها من الآراء في سائر كتبه مَرْجوعاً عنه، وهذا مما يَحْمِلُ الباحثَ على الاهتمام بما فيها عند المقارنة بين الآراء.

وكنْتُ شديدَ الرغبة في الظَّفَر بهذا الكتاب في إحدى مكتبات العالم منذ سنين متطاوِلة، إلى أن هَدَانِي اللهُ تعالى إلى نُسخةٍ أندلسية فيها قِسْمُ العقيدة فقط دون باقي الأقسام، فبدأتُ أَسْعَى في استكمال أسبابِ تصويره، فتفضَّل الأستاذ البُحَّاثُ السيد عبد العزيز الأهواني - الأستاذ بجامعة فؤاد الأول - بالتوسُّط في تصوير الكتاب مشكوراً فضله، فوجدتُ النسخةَ غيرَ سليمة، وإن كانت منقولةً عن أصلِ ابن العربي، فأصلحتُ الأخطاءَ على مبلغ فهمي، مع تعليق بعضِ حواشٍ على بعضِ مواضع، تهيةً لهذا الكنز الثمين لعَرْضِهِ لأعين الناظرين، ورغبةً في وصول تلك العلوم الجَمَّة المودعة في تلك الألفاظ الوجيزة إلى أفهام الباحثين.

وقد جَرَى المؤلفُ على إطرارِ نظامِ المُلْك - الوزير المشهور في الدولة السَّلْجوقية - كلَّ الإطرار في مقدمته وفي ثنايا كلامه، وهو جديرٌ بذلك، لما شُهِرَ عنه من الاستقامة مَظْهَرًا وَخَبْرًا، ولإِذْرائِهِ الخيرات على المدارس النظامية التي بناها الوزير المذكور للشافعية في شتى الأقطار، ولإِنْفاقِهِ العظيمِ المتواصلِ على سَكْنَةِ الحَوَانِقِ والتكايا التي بناها أيضاً في مختلفِ الديار، لُسْكُنِ المتعبِّدين المنقطعين إلى الله آناء الليل وأطراف النهار، باعتبار أنهم جنود الله الذين يُتَصَرَّ بهم.

وإن كان بعضُ النقادِ يَعَجَبُ من صدور هذا وذاك من مثل هذا الوزير الحكيم، داهية السياسة، البالغِ الكياسة، ومؤلف «سياسة نامه» المشهورة. نظراً إلى ما في ذلك - في تلك الظروف خاصة - من إذكاء نارِ التعصُّب المذهبي المفرِّقِ لكلمةِ المِلَّة، ومن فتح باب الكَسَل وترك العمل، المؤدِّين إلى انحلال قوة الأمة.

وكان هذا الوزيرُ الخطيرُ إذا دَخَلَ عليه أبو القاسم القُشيري، وأبو المعالي الجويني قام لهما وأجلَسهما معه في المقعد، وإذا دخل أبو علي الفارَمَزي الصوفي قام وأجلَسه مكانه، وجلس بين يديه! فعُوتِب في ذلك فقال: إنها إذا دَخَلَا قالا: أنت وأنت؛ يُطروني ويعظُموني ويقولون في ما ليس في، فأزدادُ بهما مُضِيّاً على ما هو مركزُ في نفس البشر، وإذا دخل أبو علي الفارَمَزي ذُكِرني عيوسي وظُلُمي، فأنكسر وأرجعُ عن كثيرٍ من الذي أنا فيه. كما في «تاريخ» ابن كثير وغيره.

وأطال التاجُ ابنُ السَّبكي الكلامَ في مبلغ أبهةِ نظام الملك أبي علي الحسن بن علي الطوسي الفارسي في «الطبقات» (١٣٩/٣) وذكر في جملتها: عادةُ اصطفاةِ ثمانينَ من الجُمُدِيةِ المُردِ المَلّاحِ بين يديه مَيَمَنَةً ومَيْسَرَةً، مُلبَّسينَ أحسنَ الملابس، وشراءَ كُلِّ منهم فوقَ الثمانين ألفاً، فكانَ حرمةُ الوزارةِ والملكِ كانت تفتضي ذلك في ذلك العهد الطاهرِ الذليل.

وكان إمام الحرمين ولد سنة ٤١٩هـ في تحقيق ابن أبي الدم، وابن كثير، وتوفي سنة ٤٧٨هـ عن ٥٩ سنة، واستمرَّ محظوظاً لدى الوزير المذكور بكل سعادة مدة ثلاثين سنة، بعد أن نَزَحَ في شبابه إلى الحجاز في فتنه الكُنْدرِي، وأقام بالحرمين نحو أربع سنوات ثم عاد.

وتخرَّجَ في هذا العلم على أبي القاسم عبد الجبار بن علي الإسفرايني، تلميذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني، المتخرِّج على أبي الحسن الباهلي، تلميذ إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، تغمَّدهم الله برضوانه، وأسكنهم في فسيح جنانه، ونفعنا بعلومهم؟

محمد زاهد الكوثري

العالم والمتعلم

رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة
رضي الله عنهما

وبليه رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي ثم الفقه الأيسر
رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة
رحمهم الله

بتحقيق

محمد زكي

عفى عنه

حقوق الطبع محفوظة للناس

شعبان سنة ١٣٦٨

مطبعة الأنوار بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «العالم والمتعلم»
و «رسالة أبي حنيفة إلى البتّي»
و «الفقه الأيسر» ورواتها

الحمد لله، وصلاة الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه وكل
من هُديّ هُديّه وتابَع نورَ هُده.

أما بعد : فإن «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل حفص بن سلّم السمرقندي
عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، و «الرسالة» التي بَعَث بها أبو حنيفة إلى عالم
البصرة عثمان بن مسلم البتّي المتوفّى سنة ١٤٣ هـ رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة،
و «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة المعروف عند أصحابنا بـ «الفقه
الأيسر»، و «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، و «الوصية في عقيدة
أهل السنة» رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، فتلك الرسائل هي العُمد عند
أصحابنا في معرفة العقيدة الصحيحة التي كان عليها النبي صلّى الله عليه وسلّم
وأصحابه الغرّ الميامين، ومن بعدهم من أهل السنة على توالي السنين.

وإمام الهدى أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه وعن سائر الأئمة بنى توضيح
الدلائل، على مسائل تلك الرسائل، كما جرى على ذلك الإمام المجتهد أبو جعفر
الطحاوي في كتابه «بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد بن الحسن» رضي الله عنهم المعروف بـ «عقيدة الطحاوي»، فيتبين

من ذلك مبلغ أهمية تلك الرسائل عند الباحثين، وتوجدُ نسخٌ مخطوطة منها في مكتبة الفاتح بالأستانة، ودار الكتب المملكية بالقاهرة، وسبق أن نُشرت كلها في مجموعة بالأستانة قبلَ مدةٍ أكثر من قرن كامل، فأصبحت تلك الطبعة بنفاد نسخها في حكم ما لم يطبع، وطُبعت «الوصية» مع شروحيها مرات، وكذلك الفقه الأكبر - رواية حماد - وشروحه.

وسبقَ أن طُبِعَ «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل في الهند، قبل نحو عشر سنين بمعرفة إخواننا الأعزاء هناك، لكنه خِلُو من السند مع بعض مخالفة لما عندنا من النسخ، وطُبِعَ في الهند وفي مصر «شرح الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع - وهو المعروف بالفقه الأيسر تمييزاً له عن رواية حماد بن أبي حنيفة - لكن نسب الناشر هذا الشرح سهواً إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، مع ظهور أن الشرح ليس له، بما حوى من نقولٍ عن كثير من تأخر زمنه عن زمنه، وهو توفي سنة ٣٣٢هـ في رواية قطب الدين الحلبي الحافظ.

والواقع أن هذا الشرح لأبي الليث السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٣هـ. والطابع لم يتحرر صحة الأصل، فلعل أحد الطابعين يتولى إعادة نشر الشرح من أصل وثيق، فيعيد الحق إلى نصابه. وعدة نسخٍ مخطوطة من الشرح باسم أبي الليث موجودة في دار الكتب المصرية. راجع المجموعتين (٣٤٩) و (٣٩٣) ورقم (١٩٥) في علم الكلام، بدار الكتب المصرية، ففيه التصريح بنسبته إلى أبي الليث السمرقندي.

وحيثُ مسَّت الحاجة إلى تحقيقٍ ونشرِ الثلاثة الأول: «العالم والمتعلم»، و «رسالة أبي حنيفة إلى البتي» في الإرجاء، و «الفقه الأيسر» تقدماً للأهم على المهم، فإني أتحدث أولاً عن أسانيد تلك الكتب عند أصحابنا فأقول:

أما كتاب «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل، عن أبي حنيفة: فيرويه الموفق المكي في المناقب (١/ ٨٤ و ٩٧): كتابةً عن أبي حفصٍ عمر بن محمد النسفي، عن أبي علي الحسن بن عبد الملك النسفي، عن جعفر بن محمد المستغفري النسفي، عن

أبي عمرو محمد بن أحمد النسفي، عن الإمام أبي محمد الحارثي البخاري، عن محمد بن يزيد، عن الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة.

(ح) وعن أبي حامد محمد بن أبي الربيع المازني المقرئ قراءةً، عن أبي العلاء حامد بن إدريس، عن أبي المعين ميمون بن محمد النسفي، عن أبي طاهر المهدي بن محمد الحسيني، عن أبي يعقوب يوسف بن منصور السياري، عن أبي الفضل أحمد بن علي السلمي البكندي، عن أبي سعيد حاتم بن عقيل الجوهري، عن الفتح بن أبي علوان ومحمد بن يزيد قالوا: أنبأنا الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة.

(ح) وبعثوا عن أبي حفص النسفي، عن أبي يعقوب السياري، بسنده.

وفي نسخة دار الكتب المصرية يرويه ابن قاضي العسكر أبو الحسن علي بن خليل الدمشقي، عن أبي الحسن برهان الدين علي بن الحسن البلخي، عن أبي المعين النسفي، عن أبيه محمد النسفي، عن عبد الكريم بن موسى البزدوي النسفي، عن أبي منصور الماتريدي، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، عن أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني وعن محمد بن مقاتل الرازي، وهما عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله وأبي عصمة عصام بن يوسف البلخين، وهما عن أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، رضي الله عن الجميع.

وقد طالت السنة بعض النقلة على أبي مقاتل، كطول لسانهم على أبي حنيفة وأصحابه، متذرعين في ذلك برميهم إياه: بالرأي، والإرجاء، والتجهم، ونحو ذلك مما يعلو تحقيق الحق والباطل منه على مداركهم، حتى تراهم يرمونه بالكذب من غير حجة!! وكل من قال بخلاف رأيهم فهو كذاب! لقوله بما هو خلاف الواقع في نظرهم، على جلالة قدره عند أصحابنا رضي الله عنهم — لا آخذ الله المخالفين على هذا العدوان الصارخ — .

فإن كان لا بد من النقل عن غير أصحابنا في التعويل على المرء، فدونك كلام

أبي يعلى الخليلي في «الإرشاد» في أبي مقاتل: «مشهورٌ بالصدق غيرُ مخرج في الصحيح، وكان يفتي، وله في الفقه محلٌّ وتَعْنَى بجمع حديثه خلفٌ بنُ يحيى قاضي الري»، عُمَرُ كثيراً وعاش إلى أن مات سنة ثمان ومائتين وما وَقَعَ في «اللسان» من سنة ٢٥٨ هـ كتاريخ لوفاته فَسَبَقَ قلم، وإقامة لـ (٥) بدل الصُفر.

وأما «رسالة أبي حنيفة إلى الإمام عثمان البتي»، عالم البصرة: فسندُها في نسخة دار الكتب المصرية، برواية الإمام حسام الدين حسين بن علي بن الحجاج السُّغْنَاقي — شارح «الهداية» — عن حافظ الدين محمد بن نصر البخاري، عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكرَدري، عن برهان الدين المرَغِيناني — صاحب «الهداية» — عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر الدين اليرسوقي، عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي — صاحب «تحفة الفقهاء» — عن أبي المعين النسفي، عن أبي زكريا يحيى بن مُطَرَّف البلخي، عن أبي صالح محمد بن الحسين السمرقندي، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر البستي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى البلخي، عن محمد بن سماعة التميمي، عن أبي يوسف، عن الإمام الأعظم، رضي الله عنهم.

وأما «الفقه الأبسط»: فسنده في نسخة دار الكتب المصرية^(١) برواية أبي بكر الكاساني — صاحب «البدائع» — عن العلاء السمرقندي — صاحب «تحفة الفقهاء» — عن أبي المعين النسفي — صاحب «تبصرة الأدلة» — عن أبي عبد الله الحسين بن علي المعروف بالفضل — وله نحو مائة وعشرين مؤلفاً إلا أنه متكلم فيه — عن أبي مالك نصران بن نصر الحُتَيْلي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، عن الإمام الأعظم.

(١) راجع المجموعتين «٦٤م» و«٢١٥م» بدار الكتب المصرية، وأما رواية عبد الله الأنصاري المَرُوي للفقهِ الأكبر هذا، في كتابه «الفاروق» ففيها تزيُّدٌ وتحريفٌ لكلمة للإمام الأعظم على هَوَى الحشوية ومخالفةً لروايات الآخرين، فسندُها دُخِيلَةٌ هذه الخيانة في موضعها إن شاء الله تعالى (ز).

— وفي «مشتبه» الذهبي رواية نصران الحُتْلِيّ عن علي بن الحسن الغزال — .

(ح) ورَوَى أبو المعين أيضاً، عن يحيى بن مطرف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البُسْتِي الجرمقي، عن علي بن أحمد الفارسي، السابق ذِكرُ سنِّه، رضي الله عن الجميع .

وأبو مطيع : تكلَّموا فيه على عاداتهم، ورَمَوْه بالتجهم والإرجاء والرأي، قال الذهبي : كان ابن المبارك يعظمه ويبجله لدينه وعلمه، تفقه به أهل تلك الديار، وكان بصيراً بالرأي علامةً كبير الشأن. اهـ. قال ابن حجر: رَوَى عنه محمد بن مقاتل، وموسى بن نصر، وكانا يبيجلانه. اهـ. وكانت وفاته سنة ١٩٩هـ عن ٨٤ سنة رحمه الله. واختلاف المذاهب يؤدي في بعض النفوس إلى اختلاف القول في المرء، وهذا مما يؤسف له، نسأل الله السلامة.

وأما «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة عن أبيه فله شروح كثيرة، وقد طبع مرات في كثير من العواصم، كما طبع كثير من شروحه، وأما سنده: ففي النسخة الخطية المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام العلامة عارف حكمت بالمدينة المنورة زادها الله تكريماً، ففي أولها سندُ الشيخ إبراهيم الكُوراني في الكتاب إلى علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن ابن مقاتل (محمد بن مقاتل الرازي) عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، رضي الله عن الجميع .

وفي مكتبة شيخ الإسلام هذه نسختان من «الفقه الأكبر» رواية حماد قديمتان وصحيتان، فإليت بعض الطابعين قام بإعادة طبع «الفقه الأكبر» من هاتين النسختين مع المقابلة بنسخ دار الكتب المصرية.

ففي بعض تلك النسخ: وأبوا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ماتا على الفطرة — و(الفطرة) سهلة التحريف إلى (الكفر) في الخط الكوفي — وفي أكثرها: (ما ماتا على الكفر)، كأن الإمام الأعظم يريد به الردَّ على مَنْ يَرَوِي حديث (أبي وأبوك في النار)، ويَرَى كونها من أهل النار. لأن إنزال المرء في النار لا يكون إلاً بدليل يقيني، وهذا

الموضوع ليس بموضوع عملي حتى يُكْتَفَى فيه بالدليل الظني.

ويقول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح «الإحياء» و«القاموس» في رسالته «الانتصار لوالدي النبي المختار» - وَكُنْتُ رَأَيْتُهَا بِخَطِّهِ عِنْدَ شَيْخِنَا أَحْمَدَ بْنِ مُصْطَفَى الْعَمْرِيِّ الْحَلْبِيِّ مِفْتَاحَ الْعَسْكَرِ الْعَالَمِ الْمُعَمَّرِ - مَا مَعْنَاهُ: إِنَّ النَّاسِخَ لَمَّا رَأَى تَكَرَّرَ (مَا) فِي (مَا مَاتَا) ظَنَّ أَنَّ إِحْدَاهُمَا زَائِدَةٌ فَحَذَفَهَا، فَذَاعَتْ نَسْخَتُهُ الْخَاطِئَةُ! وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ سِيَاقُ الْخَبَرِ، لِأَنَّ أَبَا طَالِبَ وَالْأَبُوَيْنِ لَوْ كَانُوا جَمِيعاً عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَجَمَعَ الثَّلَاثَةَ فِي الْحُكْمِ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَا بِجُمْلَتَيْنِ مَعَ عَدَمِ التَّخَالُفِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ.

وهذا رأيي وجهه من الحافظ الزبيدي، إلا أنه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا) وإنما حكى ذلك من رآها. وإني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين، كما رأى بعضُ أصدقائي^(١) لفظي (ما ماتا) و (على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام المذكورة. وعليّ القاريُّ بَنَى شَرْحَهُ عَلَى النسخة الخاطئة، وأساء الأدب، سامحه الله.

وكتب الرجال شحيحة في ذكر بعض الوفيات، فعلي بن أحمد الفارسي توفي عن سن عالية سنة ٣٣٥هـ، ونُصِيرُ بْنُ يَحْيَى الْبُلْخِيُّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي سَلِيمَانَ الْجَوْزْجَانِيِّ، وَأَبِي مَطِيْعٍ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٦٨هـ، وَقَدْ نَاهَزَ التَّسْعِينَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلِ الرَّازِيِّ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٨هـ، وَعَصَامُ بْنُ يَوْسُفَ تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٠هـ عَنِ ٨٤ سَنَةٍ، وَوَفَيَاتُ بَعْضِ هَؤُلَاءِ فِي «نَوَازِلِ» أَبِي اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيِّ.

وقد وقع في بعض النسخ المطبوعة والمخطوطة، وفي بعض ما طبع لي «أبو مقاتل» و«نصر» بدل: «ابن مقاتل» و«نصير» غلطاً، فوجبت الإشارة إلى ذلك. وهذا ما عَنِّي لِي ذِكْرُهُ قَبْلَ تِلْكَ الرِّسَالَةِ الْمَرْوُوعَةِ عَنْ فُقَيْهِ الْمَلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ، وَسَائِرِ أَئِمَّةِ الْفَقْهِ، وَعُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَجْمَعِينَ؟
محمد زاهد الكوثري

(١) هو العلامة الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي المتوفى سنة ١٣٦٨هـ.

إشارات المرام

من عباد الله

تأليف

العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي

من علماء القرن الحادي عشر الهجري

حقن نوره وعلق عليه وصيه

بدر الدين الزرقاني

للادرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

مكتبة جامعة الأزهر - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن

كتاب «إشارات المَرَام من عبارات الإمام»

للعامة البَيَاضِي

رحمه الله

تفضلُ بها علينا حضرة صاحب الفضيلة
مولانا الأستاذ الجليل المحدث الأشهر، ناصر
السنة في هذا العصر، أستاذنا الشيخ محمد زاهد
الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة
العثمانية سابقاً، فنثبها شاكرين لفضيلته
تشجيعه، وعنايته بالعلم وأهله، أمتع الله
المسلمين بحياته. قال حفظه الله :

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه وكلِّ
مَنْ والاه.

وبعد؛ فقد بَلَّغْنَا أن كتاب «إشارات المَرَام من عبارات الإمام» تأليف الحَبْرِ
الْبَحْرِ الهُمام، عمدة المتأخرين في علم الكلام، الشيخ «كمال الدين أحمد بن
الحسن بن يوسف البَيَاضِي» القاضي ابن القاضي، قد أُعِدَّ للطبع بتحقيق فضيلة
الأستاذ البَحَّاثَة المحقق، العالم العامل المدقِّق، السيد جمال الدين أبي المحاسن،

يوسف بن عبد الرازق^(١) المَشْهَدِي الشافعي^(٢) الأستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر الشريف، وتقرّر طبعه في مطبعة المرحوم السيد «مصطفى البابي الحلبي»، بمعرفة أنجاله النجباء، الماضين على منهج والدهم الغيور، في إحياء الكتب النافعة لأعلام العلماء.

فشكرتُ هذا الاتجاه الحميد، والاختيار السديد، ودعوتُ الله سبحانه للقائمين بطبع هذا الكتاب وتحقيقه بالتوفيق والتسديد في شؤونهم كلّها، مقدراً حسن اختيارهم في ملء فراغٍ ملموسٍ بهذا العمل المفيد، والله جلّ شأنه هو الموفقُ للمضي على هذا المهيع الرشيد.

وبهذه المناسبة أحببتُ أن أتحدث عن الكتاب، واتجاهه، وأهميته، وجلالة قدر مؤلفه، وما إلى ذلك، فأقول:

إن العقيدة الصحيحة المُنْجِيَّة في الآخرة، الباعثة لكلّ سعادة وكلّ خير في الدارين، هي العقيدة التي كان عليها النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأصحابه الغرّ الميامين، رضي الله عنهم أجمعين، ولذا كان أئمة الهدى رضي الله عنهم، يسعون جُهدهم في المحافظة على مسائلها وعلى صفاتها الأصلي، حذراً من أن يعكّر صفوها مبتدع طاريء.

ومن أقدم من أبرزَ خِدماتٍ جليّة في هذا الميدان: الإمام أبو حنيفة النعمان، رضي الله عنه، وقد سهّل الله له هذا العمل، بسابق اشتغاله بالجدل، والردّ على أهل الأهواء والنحل، مدةً مديدة قبل تفرّغه للفقّه، وكلّ ميسر لما خلق له.

(١) توفي الأستاذ الشيخ يوسف عبد الرازق سنة ١٣٨٦هـ أثناء تدريسه بكلية الشريعة في العراق. وقد درس قبل ذلك في مكة المكرمة، وهو صهر الشيخ عيسى مؤن.

(٢) وقد عارضه بخمس نسخ، منها نسخة مكتبة الأستاذ المفضل السيد أحمد خيرى بروضة خيرى باشا بمديرية البحيرة (ز).

وقد رَوَى الخطيبُ في «تاريخه» (٣٣٣/١٣) بسنده إلى أبي حنيفة أنه قال: «كنتُ أنظرُ في الكلام حتى بلغتُ فيه مبلغاً يُشار إليَّ بالأصابع»، ثم ذكر كيف لازمَ حمادُ بنَ أبي سليمان في الفقه، منصرفاً عن الكلام.

وحكى الموفقُ في «المناقب» (٦٣/١) عن أبي حفص الصغير أنه قال: «لم يزل أبو حنيفة يلتبسُ الكلامَ ويخاصِمُ الناسَ حتى مَهَرَ في الكلام».

وحكى أيضاً عن الزُّرنَجري: «أن أبا حنيفة كان صاحبَ حَلَقَةٍ في الكلام» — يعني قبل اتصاله بحماد. وساق في (٥٩/١) بطريق الحارثي، عن أبي حنيفة أنه قال: «كنتُ أُعْطِيتُ جدلاً في الكلام فجرى دهر، فيه أتردُّدٌ، وبه أخاصم، وعنه أناضلُ، وكان أصحابُ الخصوماتِ والجدلِ أكثرَها بالبصرة، فدخلتُ البصرة نيفاً وعشرين مرةً، منها ما أقيمُ سَنَةً وأقلُّ وأكثرَ، وكنتُ قد نازعتُ طبقاتِ الخوارج: من الإباضية والصُّفْرية وغيرهم، وطبقاتِ الحشوية» ثم ذكر كيف أقبل على الفقه.

وقال حافظ الدين محمد بن محمد الكرْدَرِيُّ صاحبُ «الفتاوى البزازیة» المشهورة، في «المناقب» (٣٨/١): «ذكر جمال الدين أبو يعلى أحمد بن مسعود الأصفهاني بإسناده عن خالد بن زيد العمريُّ أنه قال: كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزُفَرٌ وحمادُ بنُ أبي حنيفة قوماً قد خَصَمُوا بالكلام الناسَ، وهم أئمة العلم».

وتلك نصوصٌ تدلُّ على مبلغِ اهتمام أبي حنيفة وأصحابه بعلم الكلام، حتى إن الإمام أبا جعفر الطَّحاوي رحمه الله، عَنَوْنَ «عقيدته» المشهورة بقوله: «بيان عقيدة فقهاء المِلَّة: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن — رحمهم الله». ويسوق عقيدة السلف التي لا خلاف فيها بين أهل السنة كعقيدة لهم جميعاً.

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي الشافعيُّ في «أصول الدين» (٣٠٨): «وأولُ متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعيُّ، فإن أبا حنيفة له كتاب في الردِّ على القَدَرية، سماه «الفقه الأكبر» وله رسالة أملاها في نُصْرَةِ قول أهل السنة: إن الاستطاعة مع الفعل، ولكنه قال: إنها تصلح للضدَّين، وعلى هذا قومٌ من

أصحابنا. وللشافعي كتابان في الكلام: أحدهما في تصحيح النبوة والرد على البراهمة، والثاني في الرد على أهل الأهواء...».

وقال أبو المظفر الإسفرائيني الشافعي في «التبصير» (١١٣): «كتاب «العالم» لأبي حنيفة فيه الحُجَجُ القاهرة على أهل الإلحاد والبذعة... وكتاب «الفقه الأكبر» الذي أخبرنا به الثقة بطريق معتمد وإسناد صحيح عن نُصَيْرِ بْنِ يَحْيَى، عن أبي حنيفة، وما جمعه أبو حنيفة في «الوصية» التي كتبها إلى أبي عمرو عثمان البتي، ردُّ فيها على المبتدعين، وَمَنْ نَظَرَ فِيهَا وَفِيهَا صَنَّفَهُ الشَّافِعِيُّ لَمْ يَجِدْ بَيْنَ مَذْهَبَيْهِمَا تَبَاطُحًا بِحَالٍ، وَكُلُّ مَا حَكِي عَنْهُمْ خِلَافٌ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ، فَإِنَّمَا هُوَ كَذِبٌ يَرْتَكِبُهُ مُبْتَدِعٌ تَرْوِجًا لِبِدْعَتِهِ».

وهذا من الدليل على وَحْدَةِ الْمُعْتَقَدِ بَيْنَ الْأَثْمَةِ، ومع ذلك ما كانوا يَرَوْنَ خَوْضَ المرءِ فيما يعلو على مداركه. وكان مالكٌ يكره ما ليس تحته عملٌ من العلم. وكان أحمدُ بنُ حنبلٍ مثله في ذلك، منعاً للجمهور عن الخوض فيما لا قِبَلَ لَهُمْ بِهِ، خوفاً من الزلل، واكتفاءً بمسائل الاعتقاد المتوارثة مع التنزيه، والابتعاد عن التشبيه.

وكان أبو حنيفة مُرْهَفَ النَّظَرِ حَيْثُ اشْتَغَلَ بِالْجَدَلِ مَدَّةً طَوِيلَةً، قَبْلَ إِقْبَالِهِ عَلَى الْفَقْهِ، حَتَّى أُسِّسَ بَعْدَ تَفْقُّهِهِ مَجْمَعاً فِقْهِيًّا؛ كَيَانُهُ مِنْ أَرْبَعِينَ عَالِماً مِنْ عِظَمَاءِ أَصْحَابِهِ، الْمَسْرُودَةِ أَسْمَائِهِمْ فِي التَّارِيخِ، يَرَأُسُهُمْ هُوَ فِي تَحْقِيقِ الْمَسَائِلِ، وَتَبْيِينِ الدَّلَائِلِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ اسْتِثْمَارِ الْمَوَاهِبِ، وَتَنْمِيَةِ الْمُلْكَاتِ، حَتَّى كَثُرَتْ عِنْدَهُمُ الْمَسَائِلُ التَّقْدِيرِيَّةُ فِي الْفَقْهِ^(١)، وَسَهَّلَ عَلَيْهِمُ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَمَلَأُوا بِقَاعَ الْأَرْضِ عُلَمَاءَ بِتِلْكَ الطَّرِيقَةِ الْمُثْمِرَةِ.

(١) وفي «الكلمات الشريفة، في تنزيه أبي حنيفة، عن الثُّرُمَاتِ السَّخِيفَةِ» لِلْعَلَامَةِ نُوحِ بْنِ مُصْطَفَى الْقُونُوِّيِّ، نَقْلًا عَنِ الْعَنَاءَةِ: «إِنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي دَوَّنَهَا أَبُو حَنِيفَةَ أَلْفُ أَلْفٍ وَمِثْلُهَا وَسَبْعُونَ أَلْفًا وَنِيفًا». اهـ. ومن المعلوم أن تدوينه للمسائل كان بإملائه إياها على أصحابه، راجع «النكت الطريفة» ص ٥، وهناك ذكر الاختلاف في عدد مسائله (ز).

ومن الكتب المتوارثة عن أبي حنيفة في العقيدة كتاب «الفقه الأكبر» رواية علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، وتام السند في النسخة المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة.

وكتاب «الفقه الأبسط»^(١) رواية أبي زكريا يحيى بن مطرف، بطريق نصير بن يحيى، عن أبي مطيع، عن أبي حنيفة، وتام السند في المجموعتين (٦٤م) و (٢١٥م) بدار الكتب المصرية.

«والعالم والمتعلم» رواية أبي الفضل أحمد بن علي البيكندي الحافظ، عن حاتم بن عقيل، عن الفتح بن أبي علوان، ومحمد بن يزيد، عن الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي، عن أبي حنيفة؛ ويرويه أبو منصور الماتريدي، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، عن محمد بن مقاتل الرازي، عن أبي مقاتل، عنه، وتام الأسانيد في «مناقب» الموفق و «التأنيب» (٧٣ و ٨٥).

و«رسالة أبي حنيفة إلى النبي» رواية نصير بن يحيى، عن محمد بن سعاة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، وهذا السند رواية «الوصية» أيضاً. وتام الأسانيد في نسخ دار الكتب المصرية؛ ولأبي حنيفة وصايا أخرى لعدة من أصحابه.

فبنور تلك الرسائل سعى أصحاب أبي حنيفة وأصحاب أصحابه، في إبانة الحق في المعتقد، في غير لبس ولا تعمية، على طبق ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، فنشروا العقيدة الصحيحة مع الفقه في بقاء العالم، مشكورين على هذه الخدمة المهمة.

(١) شرحه بعض الحشوية، ودُسَّت كلمة من الشرح في رواية عبد الله الهروي الجسم في «الفاروق» باسم «الفقه الأكبر»، فنقلها الحشوية مدى الدهور، وهي مدرجة في الرواية، كما يظهر من شروح أهل السنة للكتاب (ز). [وانظر مقدمة المؤلف لكتاب «العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة ضمن هذا المجلد صفحة ١٦٨ تعليقا].

وكان بلاد ما وراء النهر سليمةً من أهل الأهواء والبدع، لسلطان السنة على النفوس هناك من غير منازع، بتناقل تلك الآثار بينهم جيلاً بعد جيل، إلى أن جاء إمام السنة فيما وراء النهر أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي، المعروف بإمام الهدى، فتفرغ لتحقيق مسائلها، وتدقيق دلائلها، فأرضى بمؤلفاته جانبي العقل والنقل في آنٍ واحد. منها:

«التأويلات» في تفسير القرآن الكريم، وهو كتاب لا نظير له في بابهِ، ويؤسف على عدم نشره إلى الآن. ومنها: كتاب «المقالات»، وكتاب «التوحيد»، وكتاب «مأخذ الشرائع في أصول الفقه»، وكتاب «الجدل في أصول الفقه» أيضاً، وكتاب «بيان وهم المعتزلة» وكتاب «ردُّ الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي»، وكتاب «ردُّ الإمامة لبعض الروافض»، وكتاب «الرد على أصول القرامطة»، وكتاب «ردُّ تهذيب الجدال للكعبي»، وكتاب «ردُّ وعيد الفساق للكعبي»، وكتاب «ردُّ أوائل الأدلة للكعبي» أيضاً، على ما في «تاج التراجم» للعلامة قاسم، توفي سنة ٣٣٢هـ على ما ذكره الحافظ قطب الدين عبد الكريم الحلبي.

وأما أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري^(١) إمام أهل السنة في العراق، وناشر ألوية السنة في الآفاق، بعد أن رجَّع عن الاعتزال، وقام بمناصرة السنة، فقد توسَّعنا في بيان طريقته في مقدمة «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر، فلا نعيد الكلام هنا.

ومن العزيز جداً الظفر بأصل صحيح من مؤلفاته، على كثرتها البالغة، وطبع كتاب «الإبانة» لم يكن من أصل وثيق، وفي «المقالات» المنشورة باسمه وقفة، لأن جميع النسخ الموجودة اليوم من أصل وحيد، كان في حيازة أحد كبار الحشوية، ممن

(١) قال ابن الأثير في «اللباب»: «توفي سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة، وقيل بعد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة». اهـ. راجع «الكامل»، والثاني قول ابن عساكر (ز).

لا يُؤْتَمَنُ لا على الاسم ولا على المسمى، بل لوصح الكتابان عنه على وضعيهما الحاضر، لما بقي وجهٌ لمناسبة الحشوية العداء له على الوجه المعروف.

على أنه لا تخلو آراؤه من بعض ابتعادٍ عن النقل مرة، وعن العقل مرة أخرى، في حسابان بعض النظائر، كقوله في التحسين والتعليل، وفيما يفيد الدليل النقل، كما هو شأن طول أمد الجدال مع أصناف المبتدعة في بندر الأهواء في عهده: البصرة وبغداد، بخلاف معاصره الماتريدي، فإنه كان في بيئة لا سلطان لأهل الابتداع فيها، كما سبق.

وقد اهتم أهل العلم بتعرُّف وجه الخلاف بين إمامي أهل السنة، دراسةً وتدويناً، وتحقيقاً ومقارنةً بينهما، وشارح «الإحياء» المرتضى الزبيدي ترجم لهذين الإمامين العظيمين إمامي أهل السنة، وذكر المسائل التي اختلفا فيها، أخذاً من «إشارات المرام»، تقديرأً منه لهذا الأصل الأصيل.



ومؤلف «الإشارات» العلامة البيّاضي، من بيت قضاء وفقه وعلم، تقلّب في مناصب العلم إلى أن حاز أعلاها، بعد أن أقبل على العلم حتى أصبح فريداً عصره، مشاراً إليه بالبنان، فألف أولاً متناً متيناً في اعتقاد أهل السنة، وسماه «الأصول المنيعة للإمام أبي حنيفة» جمع فيه نصوص الإمام في رسائله السابقة، في معتقد أهل الحق، على ترتيبٍ بديعٍ جامعٍ، محافظاً على ألفاظ أبي حنيفة، فجاء في غاية التناسب، ومنتهى التجاذب.

ثم شرح هذا المتن المتين شرحاً ممتعاً في تحقيق المسائل، وتدقيق الدلائل، وإزالة الشبهات، وحلّ المغضلات، حتى أصبح مرجعاً للباحثين، ومُعقداً لآمال المتطلّعين؛ وكانت مسائل أبي حنيفة في تلك الرسائل غير مرتّبة على نظام خاص، بل كان يملئها إملاءً على أصحابه، على طبق الأسئلة التي كانت توجه إليه من غير

انسجام، فردَّ البَيَاضِيُّ مسائلَ تلك الرسائلِ إلى ترتيبها الصناعيِّ في كتب الكلام، من غير تصرُّفٍ منه في عبارات الإمام.

وقال في كيفية جمعه للمتن ومسائله: «جمعتها من نصوص كتبه التي أملاها على أصحابه، من «الفقه الأكبر»، و«الرسالة»، و«الفقه الأبسط»، وكتاب «العالم»، و«الوصية» برواية الإمام حماد بن أبي حنيفة، وأبي يوسف الأنصاري، وأبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وأبي مقاتل حفص^(١) بن سلم السمرقندي».

وذكر في الشرح رواية تلك الرسائل، ونصَّ على نحو ثلاثين عالماً من كبار علماء هذا الفن، قد عولوا عليها، وسجّلوا مسائلها في كتبهم، برغم إنكار بعض المعتزلة نسبة بعضها إلى الإمام، وساق سند أبي منصور الماتريدي فيها، حيث استند إليها في شرح معتقد أهل السنة.

والواقع أن العلامة البياضيَّ من كرمه الله بالاطلاع الواسع، والغوص الدقيق في المسائل، والبيان الواضح في سرد الدلائل، والذهن الوقاد في استشارة الفوائد الكامنة، من ثنايا النصوص والعبارات، مع ما جمعه إلى خزائنه من كتب نادرة جداً في هذا الفن، حتى شفى النفوس بنقوله الرصينة عن أئمة هذا العلم، فيسرّد النصوص من أقوال أئمة الفريقين، من الأشعرية والماتريدية، ليكون المطالع على بينة من أمر مسائل الوفاق والخلاف، ويقول:

«إن الماتريديَّ ليس بمبتكرٍ لطريقة، بل هو مفصّلٌ لمذهب أبي حنيفة وأصحابه، وإن الخلاف بين الأشعريِّ والماتريديَّ - في نحو خمسين مسألة - خلافتٌ معنوي، لكنه في التفاريع، التي لا يجري في خلافها التبديع» وسرّد تلك المسائل

(١) تكلّموا فيه على عادتهم في أصحاب أبي حنيفة، لكن قال أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»: «مشهور بالصدق، غير مخرّج في الصحيح، وكان يفتي، وله في الفقه عملٌ، ويُعنى بحديثه» راجع «اللسان» (ز).

وحققها أتم تحقيق، وانتهى في شرحه إلى آخر الإلهيات مُجَاه بيت الله الحرام، أيام كان قاضياً بمكة المكرمة، ثم تنقل في الوظائف إلى أن تولى منصب قاضي العسكر في الدولة، الذي هو رئاسة قضاة المملكة العثمانية، وبراعته في علم الكلام، بحيث يخضع لتحقيقاته من بعده من العلماء الأعلام، ولا سيما الذين كتبوا بعده في مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية، حتى إنك ترى المقليل على جموحه وغلوائه، وشذوذه وكبريائه، يحسب حسابه في كتابه «العلم الشامخ».

وله أيضاً كتاب «سوانح العلوم»، في ستة من الفنون، وكان رحمه الله فقيهاً واسع الأفق، صارماً في الحكم، لا يخاف في الله لومة لائم، فخلد ذكراً جميلاً، وعلماً غزيراً، تغمده الله برضوانه، وكافاه على إحسانه.



وصفوة القول: أن طبع كتابه هذا بشرى عظيمة يُزَف بها إلى الراغبين في التحقيق، في مسائل التوحيد، على مناهج الفريقين من أهل السنة، والله سبحانه يكافيء القائمين بنشره وتحقيقه أحسن مكافأة، ويوفّقهم لنشر كثير من أمثاله من الكتب النافعة، في خير وعافية، وهو المجيب لمن دعاه؟

محمد زاهد الكوثري

الْحَوْرُ الْعَبِيدُ

لِلأَمِيرِ عَلَامَةِ الْبَيْتِ أُنُوسَ سَعِيدٍ
نَشْوَانُ الْحَمِيرِيِّ الْمُتَوَفَّى ٥٧٣ هـ

حَقَّقَهُ وَضَبَطَهُ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ وَوَضَعَ فِهْرَاسَهُ

رِكَائِلُ رُضْطَمَنِ

يَطْلُبُ مِنْ

مَكْتَبَةِ الْمَلِكِيِّ بِمِصْرَ وَ مَكْتَبَةِ الْبَيْتِ بِبَغْدَادَ

الْبَيْتِ ٩٠ فَرَسًا

مُطْبَعَةُ الْبَيْتِ بِبَغْدَادَ

١٩٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب ومؤلفه البارِع

الأمير العلامة أبو سعيد نَشوان بن سعيد بن نَشوان الحِميري المتوفى سنة ٥٧٣هـ كان معتزلياً، فقيهاً، فاضلاً، عارفاً باللغة والنحو، والتاريخ، وسائر فنون الأدب، فصيحاً بليغاً، شاعراً مجيداً، له شهرة عالمية شرقاً وغرباً، فَرَّقَهُ سلطنته العِلْمية مترامية الأطراف، تَشْمَل المدن والأرياف، والبِقاع والأصقاع، في المشارق والمغارب، وإن ضاقت ساحة حُكمه في جبل صَبْر باليمن، الذي كان تولى حكمه بُرْهَةً من الزمن، ولو كان اكتفى بماله من سلطان، في عالم العلم والبيان، لما كادت دائرة حكمه الضيقة المحصورة من كل جانب، تُغْطِي على شهرة هذا العالم العالِي الجليل المآرب، لكن لم تُحَلْ - والحمد لله - دون انتشار أنوار علومه، تلك الحواجز الكثيفة المحيطة بدار حكمه، حيث بقي على منصّة الدهر كتابه «شمس العلوم» - في ثمانية مجلدات - ذلك الأثر الخالد البديع الذي استرعى أنظار الأدباء، واستلقتها في كل بقعة إلى نوره الوضّاء، الخارق لكل حجاب، النافذ وراء كل سَحَاب، فأعجبوا به كل الإعجاب، وهو وإن كان كتاباً في اللغة لكن فيه استطرادات، وإفاضات في شتى العلوم بمناسبات، حتى أصبح موسوعةً علمية واسعة الآفاق، كثيرة الإشراق، يتشوّف إليها أهل العلم في البلاد، ليتزوّدوا من فوائدها بأفخر زاد.

ونُسَخُ هذا الكتاب غير قليلة في خزانات الكتب في البلدان.

وأما مختصر ابنه لكتاب «شمس العلوم» المعروف بـ «ضياء الحلوم» فمجلدان،

محفوظان في المكتبة العاشرية بالآستانة تحت رقمي (١٠٩١) و (١٠٩٢).

ومن آثار هذا الإمام الفذ: هذه المقامة البديعة، المكنّية برسالة «الخور العين، عن كتب العلم الشرائف، دون النساء العفائف» كتبه مؤلفها المبدع، ليرتاض بها الناشئ الصغير في كل باب من أبواب البيان، ويزداد بها علم العالم النحرير في كل ساحات الفرفان، فأجاد وأفاد، على طريقته في نشر العلم في كل نادٍ وواد.

وكتب المقامات تكون في الغالب جارية في موضوعات أدبية، روائية خيالية، لا يتوخى فيها مؤلفوها بيان الواقع، في كل المواقع، بل مجرد بيان المعاني، بالفاظ جزلة المباني، تزويداً للمتأدبين ببلغة، تُوصلهم إلى الاتساع في اللغة، لكن صاحبنا هذا قد انتهج في مقامته هذه منهج الجِدِّ، في كل ما أورد، ناصحاً لحاكمٍ نال ثناء المؤلف عليه، وحاز الرضى لديه، وأردف تلك المقامة البديعة بتفسير غريب ألفاظها وشرح معانيها، جائلاً فيها كلِّ مجالٍ للكلام، من لغة ونحو وصرف، وعروض وقافية، وأنباء عن الجاهلية وتاريخ للأديان والمذاهب والنحل، وفقه، وحديث وأمثال، على طريقة مبتكرة في تحبيب شتى البحوث للباحثين، بحيث لا يقدر مطالعها على أن يتخلى عن مطالعتها إلى أن يستنفد ما فيها، فيتزود في خطوات مطالعتها بكل معنى شريف، وبحث طريف.

نراه عند ذكره لمعتقدات الجاهلية ينحومنحى كتاب «البدء والتاريخ» لمطهر بن طاهر المقدسي في توزيع قبائلها على فرق الزَّيغ من سوى الوثنية.

وأوسع ما تعرّض له من الموضوعات في هذا الكتاب بحث المذاهب والفرق والنحل، لكنه اقتصر بيانه على أئمتها وأربابها، ومصنفي الكتب وأصحابها، غير مستطرد من الأصول إلى الفروع، وغير ذاكٍ للتابع اكتفاءً بذكر المتبوع.

وجُلَّ عنايته في باب الفرق باختلاف المختلفين من الأنام، في معرفة المعبود والإمام، حيث اختصر الاختلاف في غير هذين الوجهين، لكثرة تشعب آراء البشر في هذين الأمرين، فذكر آراء الحكماء في حدوث العالم وقدمه، ومعرفة الصانع وامتناع عدمه، وأقوال طوائف الفلاسفة والسُّمَنِيَّةِ والثَنَوِيَّةِ والصابئة والدَّهْرِيَّةِ والبراهمة

والخرمدينية والمزدكية والزرادشتية وبعض فرق اليهود.

ثم تجد إقحام ذكر كتب أفلاطون وأرسطو في الوسط، وترجمة أبي الهذيل العلاف المعتزلي المشهور بتوسّع، حتى أُلِّمَ بمناظراته، ووَصِّفَ بسعة العلم وكِبَرِ العقل، ولا عجبَ في ذلك، لأن كلَّ امرئٍ معجبٌ بإمامه.

وبعد أن فرغ المطالع من النظر في الصفحات (١٤٥ - ١٦١) المقحَّم فيها ذكر أفلاطون وأرسطو وأبي الهذيل، يُجابه ذكر البيانية من غُلاة الروافض، وسَرُدُ باقي فِرَق الشيعة من جعفرية ومنصورية ومُغيرية، ثم يذكر افتراق الجعفرية إلى إسماعيلية، وفَطْحية، وخطّابية، وذكر فروع الإسماعيلية وفروع فروعها، وسائر فروع الجعفرية المختلفين في الإمامة غاية الاختلاف، من زُرارية، ومَعْطُورة، واثنى عشرية، ثم يتوسّع في ذكر فروع الخطّابية وبيان مخازنها في باب تأليهم للأئمة، ومزاعمهم في النبوة، وصلة الإسماعيلية بهم، ويستوفي ذكر باقي فِرَق الغُلاة الخارجة عن المِلَّة، من مغيرية ومنصورية وفروعها، وقد عوّل في كلامه على فِرَق الشيعة على كتابي أبي عيسى الوارق، وأبي القاسم البلخي.

ثم استوفى ذِكْر الخوارج متوسّعاً في ذلك، توسّعاً مفيداً، ونقل عن البلخي أن إمام الإباضية عبد الله بن إِباض لم يمتْ حتى ترك قوله أجمع، ورَجَعَ إلى الاعتزال. فتكون هذه الفرقة طائفةً لا إمام لها. ثم تحدّث - عوداً على بدء - عن التشيع وفِرَق الشيعة من (١٧٨).

ثم ذكر ما للإمام الشهيد، ذي المنهج السديد، السيد زيد بن علي، من فضل جليّ، وسجايا كريمة، ومزايا عظيمة، وعلوم جَمَّة زاخرة، وصفات مجيدة فاخرة، زيادةً على ماله من طُهر المنبت وطيب المرتع، وذكاء الأصل والفرع، فأجاد وأفاد، عليه وعلى سائر أهل البيت رضوان الله ورحماته، وسلامه وبركاته.

ثم استطرّد إلى ذِكْر زَنْدَقَة الوليد بن يزيد، وسائر بعض من اتَّهم بالزندقة في الإسلام.

ثم ذكر أول من دعا إلى مذهب زيد باليمن، وتحدث عن أول من نشر النحلة الإسماعيلية في اليمن، وعن أحداثهم هناك في عهد المنصور بن زاذان وعلي بن الفضل، وأفاض في بيان ما صنعه أسعد بن يعقوب بالقراطة باليمن؛ ثم ذكر أصل الخوارج والبلاد التي تغلبوا عليها.

ثم ذكر فرق المُرَجَّة والحشوية، وعدّ تلقيبهم بها ناشئاً من حشوهم صحاح الأحاديث بدسيس الأخبار الباطلة، وقال عنهم: إن جميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه، فعلى هذا يكونون من أجمع الفرق لخصال الشر في نظر الناشئ، حيث قال:

ما في البرية أخزى عند فاطمِها ممن يقول بإجبار وتشبيهه

وحاول المؤلف أن يُبعد لقب القَدَرية عن المعتزلة، وقال: إن القَدَرية هم الذين يقولون في كل ما يفعلونه: إن الله قدره عليهم، كما هو رأي المعتزلة في الحديث الوارد في ذلك.

ثم ذكر سبب تسمية المعتزلة معتزلة، وذكر بعض الآراء في ذلك؛ ولم يذكر ما ذكره أبو الحسين المَلْطِي في «بيان ردّ البدع والأهواء» في سبب تلقيبهم بذلك، من اعتراض الفريقين بعد التنازل بالخلافة لمعاوية، ولعله لم يكن اطلع عليه.

ثم ذكر وجه الخلاف في تفضيل علي كرم الله وجهه، نقلاً عن «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهمداني - وهو من كتبهم المفقودة اليوم - . ثم بين صفات المعتزلة في نظره، وترجم لواصلٍ منهم ترجمة واسعة، ونقل عن البلخي الرجال الذين بعثهم واصل إلى شتى الأقطار، للدعوة إلى دين الله، على مذهب المعتزلة؛ وذكر عمرو بن عبيد، وأبا الهذيل، عوداً على بدء، ثم ذكر مواطن المعتزلة في الغرب والشرق، وتطرق لبحث الاختلاف في الإمامة وذكر الشورى.

ثم ذكر حال الهنود في عهد المؤلف - وبعد عهد المؤلف أصبحوا أصحاب آيادٍ

بيض في العلوم العقلية والشرعية في آن واحد، كما تشهد بذلك مؤلفاتهم منذ القرن السادس الهجري - رغم وجود بعض الفاتنين بينهم - ثم ذكر ما خص الله به العرب من المزايا العقلية والخلقية، فأجاد وأفاد؛ ثم ذكر خصائص الهند، وخصائص الروم والفرس في فصول.

ونقل في غضون ذلك عن كتاب «الأخبار» للجاحظ نفعاً مفيدة في ذلك المعنى، وأفاض فيما نقله عنه في وجه قلة عناية الناس بأكثر الدين، تحت تأثير التقليد، والاستسلام للمنشأ، والذهاب مع العصبية والهوى، فشرح أحوال البصرة والكوفة والشام في عهد الجاحظ؛ ثم نقل عن كتاب الجاحظ هذا نقداً مرأً وجهه النظام إلى حملة الرواية بإفاضة لا توجد في كتاب سواه، وجل ذلك تحكّم مجاب عنه، لكن لا يخلو من عبر.

وأنحى باللائمة على تقليد الآباء والغلو في حب الرجال، وعد ذلك هو الذي أعماهم وأصمهم؛ ثم أفاض المؤلف فيما أدّى إليه التقليد من توالي الزيف في طوائف، وكثرة الهالكين بين الأولين والآخرين بهذا السبب، ثم ضرب لذلك الأمثال.

وذكر طوائف النصارى واليهود، وقال: «وما فعلت الجالوتية منهم في مضاهاتها الرقوب، وإرثها الأرض عن يوسف بن يعقوب، وما وجدت في سفر شعيا ودانيال من صفة قديم الأيام، أنه لا يزال من الأملاك في قيام، قاعداً على الكرسي، بيده ناصية كل وحشي وإنسي، أبيض اللحية والرأس» واستمر يسرد الأمثال، ويشرح ما يحتاج منها إلى الشرح.

واستعرض هكذا وجوه الزيف في الأديان الباطلة، والنحل الآفلة، إلى أن قال: «وحاد أكثر الشيعة، عن منهج الشريعة، واتخذوا الغلو ديناً، والسب خديناً، كم ينتظر لهم إمام غائب، ولم يؤب من سفر المنون آيب، وطال انتظار السبائية لعلي، وأتت فيه السحابية بالكفر الجلي، وطال انتظار جعفر على النواوسية العمية، كما طال انتظار أبي مسلم على الحرورية، وانتظار الحاكم بأمر الله على الحاكمة... وانتظار

محمد العسكري على الاثني عشرية»، ثم شرح جميع الطوائف الذين لهم انتظار إلى غائب باستقصاء، ثم قال: «وكلُّ فرقة من هذه الفرق تدَّعي غائبها مهدياً، وتُهدي اللعنة إلى مخالفها هدياً».

وأشار إلى أهل الإلحاد، ثم قال ناقلاً عن السيد أبي طالب: «إنَّ كثيراً من أسانيد الاثني عشرية مبنية على أسامٍ لا مسمًى لها من الرجال، وقال: وقد عرفتُ من رواهم الكثيرين مَنْ كان يستحلُّ وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه». ثم قال: «إنَّ صحَّ ما روي عن المقاتلية، فقد عبَدَتْ صنماً كأصنام الجاهلية، زعمت أن معبودها كالآدمي من لحم ودم، يبطشُ بيد، ويمشي على قدم» واستمرَّ يحكي عن كل فرقة زائف آراء كل منها، ويشدّد النكير عليها، معلقاً استنكاره لها على تقدير ثبوتها عنهم بقوله: «أو صحَّ» عند ذكر كل فرقة، إلى أن يستوفي ذكر الفرق كلها (ص ١٥٤ - ٢٧٥) مفنداً للآراء الباطلة التي تُعزى إليها.

لكنه قال فيما قال: «أو صحَّ ما روي عن مالك، في العبد المملوك وسيد المالك... أو صحَّ ما روي عن الشافعي في القمار والسُّطرنج... أو صحَّ ما روي عن أبي حنيفة من تحليل مسكر الشراب...» مع أنه لا يعوّل على مثل أبي العلاء المعري في تلك العزويّات! والمعريُّ - الذي لا يتحاشى عن التناول على رسل الله - لا يتورّع عن التحامل على الأئمة. وقد فَجَّر هذا الملحد المكشوف الأمر، حيث قال:

فافسقْ و... واشربْ وقامرْ واحتججْ في كل مسألة بقول إمام

فالإلثفَار ينكر أصحاب مالك العراقيون ثبوته عن مالك بشدّة، فضلاً عن خرافة المملوك؛ وإباحة القمار افتراء على الشافعي، وإنما يبيح اللعب بالسُّطرنج، شحذاً للذهن، لكونه مبنياً على الحساب، إذا خلا عن المقامرة، وله في ذلك سلف؛ وأبو حنيفة إنما أباح شرب ما سوى الخمر من الأنبذة، للتقوي لا للتلهي، لثبوت ذلك عن بعض فقهاء الصحابة، والخلاف فيه معروف بين السلف، على أن الفتوى

في المذهب على تحريم ما أسكر كثيره، ولا يُستساغ للأديب أن يَعدُو حدَّ الأدب في التنكيت، كقول الزمخشري :

وَأَكْتَمُهُ كَتَمَانَهُ هُوَ أَحْزَمُ وَإِنْ سَأَلُوا عَنْ مَذْهَبِي لَمْ أَتُخْ بِهِ
أَبِيحُ الطَّلَا، وَهُوَ الشَّرَابُ الْمَحْرَمُ فَإِنْ حَنْفِيًّا قُلْتُ، قَالُوا: بَأَنِّي
أَبِيحُ لَهُمْ لَحْمَ الْكِلَابِ، وَهُمْ هُمْ وَإِنْ مَالِكِيًّا قُلْتُ، قَالُوا: بَأَنِّي
أَبِيحُ نِكَاحِ الْبَنَتِ، وَالْبَنَتُ تَحْرُمُ وَإِنْ شَافِعِيًّا قُلْتُ، قَالُوا: بَأَنِّي
بَغِيضُ حُلُولِي ثَقِيلٌ مُجَسِّمٌ وَإِنْ حَنْبَلِيًّا قُلْتُ، قَالُوا: بَأَنِّي
يَقُولُونَ: تَيْسٌ لَيْسَ بِدَرِي وَيَفْهَمُ وَإِنْ قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَحِزْبِهِ
فَمَا أَحَدٌ مِنَ السَّنَنِ النَّاسِ يَسْلَمُ تَعَجَّبْتُ مِنْ هَذَا الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ

ثم ذكر المؤلف اختلاف الناس في النبوة، وذكر قول أهل التناسخ بأنها مكتسبة، وهم خارجون عن الملة متوغلون في الضلال. ثم ذكر اختلاف المختلفين من شتى الطوائف في حجية خبر الآحاد.

وذكر في ثنايا كلامه كثيراً من الأشعار الرائعة، فقام المؤلف البارع بشرح غريبها، وإظهار مكنونها، وإيضاح خفاياها.

ثم ألمَّ بأحاديث تدور على السنة الفقهاء، فشرح غريبها، وبين مكنون معانيها.

وذكر كثيراً من الأمثال العربية، مُبْدِئاً مَضْرِبَهَا وَمَسَاقَهَا، ومبيِّناً للحكايات التي وردت تلك الأمثال فيها.

وختم الكتاب بدعوة ومناجاة، مرفوعة إلى قاضي الحاجات، مباركة المبادئ والغايات، قوية الثمرات، لذيدة النعمات، في سمع كل سامع، جامعة لكل مطلب نافع.

فالكتاب على اعتزال مؤلفه، جَمُّ الفوائد، غزيرُ العلم، ممتعٌ للغاية، يغذي

كل طائفة بفوائد ممتعة، فنعم المجلس هو لمن يريد أنيساً، على ماخذ يسيرة فيه، لا تفوتها بقطة القارئ الكريم.

والله أعلم بما قاسى الأستاذان الفاضلان الأديبان الشيطان السيد إبراهيم الأبياري، والسيد كمال مصطفى، في تحقيق هذا الكتاب وإصلاحه، كل فيما يتولى أمره، حتى أصدراه بهذا المظهر الأنيق، والثوب القشيب، فجزى الله سبحانه مؤلفه البارع على هذا الأثر المفيد خير الجزاء، وسامحه فيما شط به قلمه، وكافأ الأستاذ محمد نجيب الخانجي، وسائر الساعين في نشره وتحقيقه وإخراجه إلى الناطقين بالضاد، بهذا الجمال والكمال، مكافأة المحسنين، وله الحمد في الآخرة والأولى؟

محمد زاهد الكوثري

التبصرة والبركة

عَلَّمَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ هُتَوَاءً وَالْبَيْدَع

لِلْإِسْلَامِ الْفَقِيهِ الْمَحْدَثِ الْبَيْدَعِ

أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَظْهَرِي السَّافِي

المتوفى ٣٧٧ هـ

الأصل مأخوذ عن النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة

في الخزانة الظاهرية بدمشق

عرف الكتاب ، وترجم المؤلف ، وعلق حواشيه

العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

عنى بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ

مُؤَسَّسُ وَبَدِيزِ كَتَبِ كِتَابِ الْإِسْلَامِ فِي الْإِسْلَامِ

مِنْ أَقْبَمِ عُمُورِهَا إِلَى الْآنَ

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع»
ومؤلفه أبي الحسين محمد بن أحمد الملطي
الشافعي، رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه، وكل من سار على نور هداة.

أما بعد: فإنّ هذا الكتاب من أقدم ما ألّف في شرح أحوال الفرق، وقد حوى من الفرق ما لم يذكره باقي كتب الملل والنحل، وكنتُ ظفّرتُ به سنة ١٣٤٣ هـ أثناء بحثي عن نوادر المخطوطات بظاهرية دمشق فنسخته لنفسي، ونقلتُ كثيراً من فوائده في مؤلّفات نُشرت تحت إشرافي، ومن جملة ذلك ما نقلته عنه في مقدمة «تبيين كذب المفتري» في الذبّ عن أبي الحسن الأشعري ص ١٠، للحافظ ابن عساكر المطبوع سنة ١٣٤٧ هـ حيث يقول في سبب تلقيب المعتزلة: «وهم سمّوا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسن بن علي عليه السلام معاوية وسلّم إليه الأمر، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس — وكانوا من أصحاب علي — ولزّموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشغلُ بالعلم والعبادة، فسّموا بذلك معتزلة». اهـ.

ويظهر من ذلك أن هذا لقب اختاروه لأنفسهم، فسايَرهم الناس في هذا التلقيب، مع أن المشهور في سبب تلقيبهم كونهم يقولون: بالمنزلة بين المنزلتين،

أواعتزلهم مجلس الحسن البصري^(١)، وما في هذا الكتاب في سبب التلقيب أقرب وأقعد في المعنى، مع كونه من أقدم الروايات، على بُعد المؤلف من التحيز لهم.

وقد رتب المؤلف كتابه على أربعة أجزاء، ونسخة الظاهرية بتبدىء من الجزء الثالث، ويظهر من إحالات المؤلف في القسم الموجود أن معظم بحوث الجزئين الأول والثاني عن فرق اليهود والنصارى وما إلى ذلك، ولم نجد هذين الجزئين في فهرس الخزانات، مع بحثٍ مديد الأمد، ويكفي القسم الموجود منه في بيان الفرق، والكتاب تجده يذكر كثيراً من الفرق التي لم يذكرها عبد القاهر البغدادي ومن سار سيره، وينفرد بأنباء عنهم.

ثم تراه يذكر كثيراً من الفرق بأسماء على خلاف أسماء ذكرهم بها باقي أصحاب كتب الفرق، تبعاً لمصادره التي ليست بمتناول أيدينا في زمننا هذا، كما فعل في اسم الشحام المعتزلي، وفي أسماء رؤساء الصُفوية، والأزارقة، والإباضية، والصِّلَنية من الخوارج.

واستعراض مثل هذا الاختلاف مما يهم الباحث المستقصي، ليتبين عنده مَنْ هو الغالط ومن هو المصيب؟ ثم توسعه في تراجم بعض زعماء المعتزلة مما لم نره في كتاب سواه، وكلامه في فرق الزنادقة وأصناف الروحانيين منهم، وطوائف الروافض والخوارج مما يسترعي الأنظار.

وقد ابتدأ المؤلف يذكر ما قاسى المسلمون في صدر الدعوة إرهاباً للعزَمَات في هذا السبيل، ثم شرح أصول السنة، لكن بسند لا يعول عليه، كما يظهر مما سيأتي،

(١) وكون القول بالمعتزلة بين المنزلتين سبب التلقيب: غير واضح، كما أن صلة واصل زعيم المعتزلة بأبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية وانتهاءهم إليه قبل صلتهم بالحسن البصري؛ وهذا ينجِّدُ أن يجعل الثاني سبباً للتلقيب، على أن المطرود من المجلس لا يصحُّ عدُّه معتزلاً، والله أعلم (ز).

ثم أخذ يشرح أحوالَ ثمانِي عَشْرَةَ فرقةً من الروافض، وَعَنُونَهُم بالإمامية فلعله أراد بها كلَّ من له رأيٌ من الشيعة في الإمامة، فشملت الاثني عَشْرَةَ وغيرها من الشيعة في مصطلحه، ولا مُشَاخَّةَ في الاصطلاح، لكنَّ عنوان الروافض لا يشمل إلاَّ بعضَ شذوذٍ من الزيدية، كما هو معروف، فيكونُ جعلُ العنوانِ بحيث يشملُ جميعَ الزيدية غيرَ مستقيمٍ.

وقد ذكر المؤلفُ أربعَ فرقٍ للزيدية، وجعل الفرقَةَ الرابعة منهم معتزلةً ببغداد، واستطرَدَ هكذا إلى ذكرِ المعتزلة، فشرح الأصولَ الخمسةَ المعتبرةَ عندهم، وترجمَ لكثيرٍ من شيوخهم بتوسُّعٍ لا يوجد في غير هذا الكتاب — فيما نعلم — وأفاضَ في بيان وجه الخلاف بين معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد، حتى ذَكَرَ عشرين فرقةً من المعتزلة؛ ثم ذَكَرَ المرجئةَ من غير خوضٍ في فروع هذه الطائفة؛ ثم ذكر الخوارج وبينَ بعضَ فرقها، ثم ذكر متشابهة القرآن وما يَتَحَكَّكُ به بعضُ أهل الزَّيغ من الآيات، فأجاد الجوابَ عن تشكيكاتهم.

وبحوثه في آياتٍ يتدرَّعُ بها أهلُ الزَّيغ في زعم وجود تناقضٍ بينها، وأجوبته عن تلك المزاعم: جديران بالاهتمام، وحُجَّتُهُ في البحوث الكلامية نيرةُ المعالم غالباً إلاَّ أنه كثيرُ الاتِّباعِ لنصوصِ كتاب «الاستقامة» لأبي عاصمٍ خُشَيْش^(١) بن أَصْرَمَ النسائي من شيوخ أبي داود، وابنه، والعسَّال. كما أنه كثيرُ المسائرة لمقاتل بن سليمان البلخي في تفسير الآيات، فَيَبْغِدَانَهُ عن الجادة.

فخُشَيْشٌ عَنِ سَطْعِ نَجْمِهِ بعد رَفْعِ المحنة في فتنة القولِ بخلق القرآن عند تقريب المتوَكِّلِ العباسي الثَّقَلِ، وهو يُعَدُّ عندهم ثقةً في الرواية، لكنه متخبطٌ في مسائل الدراية، فَيَقْوُهُ بما يَبْغِدُهُ البرهانُ الصحيح غيرَ ساكِنٍ عما لا يَعْنِيهِ، فيكون

(١) توفي بمصر سنة ٢٥٤هـ فيما جزم به الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، مع أن الذهبي يجعل وفاته ٢٥٣هـ. (ز).

كتابُهُ من بَابَةِ كِتَابِ «النَّقْضِ» لِعِثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، وَ«سُنَّةُ» عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَ«سُنَّةُ» الْخَلَّالِ، وَ«تَوْحِيدُ» ابْنِ خَزِيمَةَ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا.

فَلَوْ وَقَفَ هَؤُلَاءُ عِنْدَ النُّصُوصِ الْمُسْتَفِيزَةِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، وَلَمْ يُعْرِجُوا عَلَى مَنَاقِيرِ الرِّوَايَاتِ، وَلَمْ يَحِيدُوا عَنِ التَّنْزِيهِ بِخَزَعِبَلَاتِ الْجَهْلَةِ الْأَغْرَارِ: لَمَا تَوَرَّطُوا فِيهَا لَا قِيلَ لَهُمْ بِهِ، وَلَا وَرَّطُوا مَشَايِعِهِمْ فِي جَهَالَاتٍ مَرَاكِبَةٍ، وَظُلُمَاتٍ مَتَكَاثِفَةٍ، وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ مِمَّا لَا يُعْذَرُ فِيهِ الْمَكْلُفُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَقَدْ شَذَّ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي «قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ»، وَعَذَرَ مَنْ هُوَ بِمَثَابَةِ الْعَامِيِّ مِنْهُمْ إِذَا بَدَرَ مِنْهُ شَيْءٌ يُؤْذِنُ بِيَعُضِّ جَهْلٍ فِي الصِّفَاتِ، وَكَثْرَةُ مَنْ وَقَعَ فِي تِلْكَ الْوَرُطَةِ مِنَ النَّقْلَةِ الْمَعْرُوفِينَ هِيَ الَّتِي حَمَلَتْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِهَذَا التَّسَاهُلِ مَعَهُمْ، لَكِنَّ الْبِرَاهِينَ لَيْسَتْ عَلَى تَأْيِيدِهِ، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

وَاعْتِمَادُ الْمُؤَلَّفِ عَلَى مِقَاتِلِ بْنِ سَلِيمَانَ فِي التَّفْسِيرِ أَوْقَعَهُ فِي الْإِنْخِدَاعِ بِيَعُضِّ آرَاءِ الْحَشَوِيَّةِ، كَتَفْسِيرِ الْإِسْتِوَاءِ بِالْإِسْتِقْرَارِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَكُونُ بَعْدَ اضْطِرَابِ سَابِقٍ، وَجَلَّ إِلَهُ الْعَالَمِينَ عَنِ الْجَسَمِيَّاتِ وَأَوْصَافِ الْمُحْدَثَاتِ.

وَكَانَ أَبُو عَصَمَةَ نُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ رَيْبَ مِقَاتِلٍ هَذَا، كَمَا أَنَّ نُعَيْمَ بْنَ حَمَادٍ الْفَارَضَ كَانَ رَيْبَ نُوحٍ، فَتَوَارَثُوا بَيْنَهُمْ مَخَازِي الْحَشَوِيَّةِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مِقَاتِلَ بْنَ سَلِيمَانَ الْمَفْسَّرَ غَيْرُ مِقَاتِلِ بْنِ سَلِيمَانَ الْمَجَسَّمِ الْقَاتِلِ بِاللَّحْمِ وَالدَّمِ فِي كِتَابِ النَّحْلِ: يَكُونُ مَصَابِيًا بِالْحَوْلِ، فَيَرَى الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ، غَالِطًا غَلْطَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ حَبَانَ: «كَانَ مِقَاتِلٌ يَأْخُذُ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى عِلْمَ الْقُرْآنِ الَّذِي يُوَافِقُ كِتَابَهُمْ، وَكَانَ مَشَبَّهُاً يَشْبَهُ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْمَخْلُوقِينَ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ». اهـ. وَالْكَلَامُ فِيهِ طَوِيلُ الذَّيْلِ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» وَغَيْرِهِ. وَلَعَلَّ الْمُؤَلَّفَ اغْتَرَّ بِكَلَامِ الَّذِينَ أَثْنَوْا عَلَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ، لَكِنَّ الشَّاءَ الْإِجْمَالِيَّ عَلَيْهِ لَا يَقِيدُ تَصْوِيبَ آرَائِهِ كُلِّهَا، بَلْ كَانَ مِقَاتِلٌ وَجْهَهُ عَلَى طَرَفٍ نَقِيزٍ: غَلَا مِقَاتِلٌ فِي الْإِثْبَاتِ حَتَّى شَبَّهَ، وَجْهَهُ غَلَا فِي التَّنْزِيهِ حَتَّى عَطَّلَ، وَلِذَا يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ هَذَا مَعْطَلٌ،

وذاك مشبه، وإن لها رأيين خبيثين.

ثم ذكر المؤلف الجماعة وأَسَدَى نُصْحاً في الدين، ثم سَرَدَ الْفِرْقَ عوداً على بدء، فذكر الزنادقة على خمسِ فِرَقٍ: المعطلة، والمأنوية، والمزْدَكِيَّة، والعَبْدَكِيَّة، وصُنُوفِ الرُّوحَانِيْنَ، وذكر الجَهْمِيَّة: على ثمانِي فِرْقٍ، والقَدْرِيَّة: على سَبْع فِرْقٍ، والمرجئة: على اثنتي عشرة فرقة، والرافضة: على خمسِ عَشْرَةَ فرقة، والخوارج: على خمسٍ وعشرين فرقة، فمجموعُ تلك الفرق اثنتان وسبعون فرقة، على بعضٍ تخالف في التعدادَيْن: السابق واللاحق.

ففي التعدادِ اللاحقِ تَابَعَ كِتَابُ «الاستقامة» كما تابعه أيضاً في الاهتمام بِفِرْقِ الجَهْمِيَّة، والرَّدِّ عليهم، مع إدماجٍ كثيرٍ من المنزَّهة فيمن يُسَمِّيهِم جَهْمِيَّةً، اغتراراً بما يفعلُه الحشوية، لكنْ أَغْلِبَ الرواياتُ التي سَرَدَهَا للرَّدِّ عليهم غيرُ ثابتةِ الأسانيد، ولا نيرةِ المعالم في الدلالة، فأجزاء من «تفسير» مقاتل لم تَزَلْ موجودةً في بعض الخزانات.

وكتابُ «الاستقامة والرَّدُّ على أهل الأهواء» لَحُشَيْشِ بْنِ أَصْرَمٍ من مرويات المحدث محمد بن محمد بن سليمان الرُّودَانِي المالكِي في كتاب «صِلَةُ الْخَلْفِ بِمَوْصُولِ السَّلَفِ» بروايته عن شيخه علي الأجهوري، عن النور القَرَّافِي، عن قُرَيْشِ البصير، عن ابن الجزري، عن العزَّابِ بنِ جَمَاعَةَ، عن والده البدر، عن إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، ومكيِّ بن مسلم بن عَلَّانٍ كلاهما، عن أَبِي طَاهِرِ السَّلْفِيِّ، عن محمد بن أحمد الرازي، عن محمد بن الحسين النيسابوري، عن الحسن بن رُشَيْقِ الزاهد، عن العباس بن محمد المصري، عن حُشَيْشِ بْنِ أَصْرَمِ الْمُؤَلِّفِ؛ وسندي إليه في «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجير».

فَعَلِمَ بما سَبَقَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ التَّبَصُّرُ الْبَالِغُ في مرويات المؤلف عن مثل محمد بن عكاشة في صدر الكتاب، وعن مقاتل بن سليمان في الأواسط، وعن حُشَيْشِ بْنِ أَصْرَمِ في الأواخر؛ لكلام أهل النقد في ابن عكاشة، ومقاتل، وتهاثر آراء حُشَيْشِ، كما سبق.

وهذا ما رأيتُ وجوبَ الإشارةِ إليه هنا، حرصاً على معتقد أهل الحق.

ترجمة المؤلف وشيوخه، وأقوال المؤرخين فيه، ووفاته

وأما المؤلف فترجمته مستوفاة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«طبقات الشافعية» للتاج ابن السبكي، و«طبقات القراء» للشمس ابن الجزري.

قال ابن عساكر: هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين المَلْطِي المَقْرِي، سمع بأطرابلس خَيْثَمَةَ بن سليمان، وأبا عُمَيْرٍ عَدِيَّ بن عبد الباقي الأَذَنِي، وبهلب أحمد بن مسعود الوزَّان، ومحمد بن بَرَكَةَ برداغش (الحافظ) وأبا الطيب عليَّ بن محمد بن أيوب بن حجر بن أبي سليمان الصُّوري، وعبيد بن محمد بن يعقوب الأنصاري بحرَّان، وأبا بكر محمد بن الحسين الخُزَاعِي، وأبا محمد عبيد الله بن الحسين الصابوني القاضي بَأَنْطَاكِيَّة، وأبا بكر محمد بن إسحاق بن فَرُوحَ بَرَبَضُ الرافقة^(١)، وبشر بن سعيد بن قلويه الرَقِّي.

وروى عنه: أبو القاسم عمر بن أحمد الواسطي (الخطيب)، وأبو بكر محمد بن داود بن مصلح العسقلاني، وأبو محمد إسماعيل بن رجاء العسقلاني، وعبيد الله بن سلمة بن حزم المَكْتَب، وأبو محمد عبد الله بن عمر بن العباس العدوي نزيل تَنْيَس.

قال أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني: سمعت إسماعيل بن رجاء يقول: كان أبو الحسين المَلْطِي كثيرَ العلم، كثيرَ التصنيف في الفقه، وكان يتفقه للشافعي، وكان يقول الشعر وسره ويُعْجَب به. قال: وسمعت إسماعيل يقول: توفي أبو الحسين المَلْطِي بعسقلان سنة ٣٧٧هـ. انتهى.

وروى ابن عساكر أحاديث في فضل ليلة النصف من شعبان بطريق أبي القاسم عمر بن أحمد الواسطي، عنه، ومولده مَلْطِيَّة، ووفاته في عسقلان، كما ترى.

(١) بناها المنصور العباسي، وهي تعرف اليوم بالركة. (ز).

وذكر التاج ابن السبكي ملخص ما في ابن عساكر ثم ساق حديثاً بطريق
عمر بن أحمد الواسطي، عنه.

وقال ابن الجزري عن أبي الحسين المَلْطِي: نزِيلُ عَسْقَلَانَ، فقيهٌ مَقْرِيءٌ،
مَتَقْنٌ ثَقَّةٌ، أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد، وابن الأنباري، وقرأ القراءة عنه
عرضاً الحسن بن مُلَاعِبِ الحلبِي. وله قصيدة عارض بها أبا مزاحمٍ الخاقاني،
وأولها:

أَقُولُ لِأَهْلِ اللَّبِّ وَالْفَضْلِ وَالْحِجْرِ	مَقَالَ مَرِيدٍ لِلثَّوَابِ وَلِلْأَجْرِ
وَأَسْأَلُ رَبِّي عَفْوَ عَطَاءِهِ	وَطَرَدَ دَوَاعِي الْعُجْبِ عَنِّي وَالْكِبْرِ
وَأَدْعُوهُ خَوْفًا رَاغِبًا بِتَذَلُّلٍ	لِيَغْفِرَ لِي مَا كَانَ مِنْ سِيءِ الْأَمْرِ
وَأَسْأَلُهُ عَوْنًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ	أَعُوذُ بِهِ مِنْ آفَةِ الْقَوْلِ وَالْفَخْرِ

ثم قال: مات بعسقلان سنة ٣٧٧هـ. انتهى.

ولم يذكر المترجمون له نسبته إلى غير مَلْطِيَّة، وعسقلان، لكن الأصل المنقول
عنه فيه نسبته طرائفياً أيضاً، نسبة إلى بيع الطرائف الخشبية. وفي آخر الأصل المنقول
عنه ما لفظه: «قال محمد بن إبراهيم بن القاسم الحصري البَغْرَاسِي^(١): سمعت
أبا علي محسن بن عبد الله الرملي قال: حدثني الشيخ الجليل أبو الحسين محمد بن أحمد
المَلْطِي الطرائفي العسقلاني». وبعد ذلك ما نصه:

«سمع جميع هذا الكتاب من أوله إلى آخره بقراءة يحيى بن الحسين بن يحيى
البصري المعروف بالبرَدَعِي، على محمد بن إبراهيم بن القاسم الحصري البَغْرَاسِي:
الخَضِرُ بن جعفر المِصْبِي غلامُ البلوطي، والحضور: محمد بن عمران الحنبلي

(١) نسبة إلى بَغْرَاس: بفتح فسكون، حصنٌ منيع على يمين السائر من حلب إلى أنطاكية
يلحف جبل اللُكَّام في الجبال المِطْلَّة على بلاد كانت بيد ابن لُيُون، في أيام ابن الأثير. راجع
«اللباب» و«قاموس» المجد. (ز).

البغدادي، وعلي بن سالم الأذرعي، والخضر بن أحمد الدمشقي، وسبيع بن علي بن الحسن الدمشقي، وسمع من موضع البلاغ محسن بن طاهر بن الحسن الدمشقي، وخلف بن مسعود من أوله إلى آخره إلا الموضع بين البلاغين، وأجاز لهما ما فاتهما من ذلك في شهر ربيع الآخر سنة أربع عشرة وأربعمائة، فالحمد لله رب العالمين، وصلى الله على النبي محمد وآله وسلّم.

وبعد ذلك ما لفظه:

(ونسخ هذا فسمع هذا الكتاب من أوله إلى باب ذكر المرجئة وفرقها ومذاهبها: محمد بن خلف بن حزم بن ليون بن سوار، بالجيدور بالحارة من خلف بن مسعود الأنصاري الأندلسي بمسجد أبي صالح^(١) في رجب سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة).

وهنا انتهى ما في الأصل من التسميعات.

وقد بلغني أن الكتاب نُشر في الآستانة قبل سنين بعناية بعض كبار المستشرقين، بإرشاد عميدهم المستشرق الكبير الأستاذ الطائر الصيت البروفسور لويس ماسينيون الفرنسي، لكنني لم أظفر بنسخة منه، ثم عزم على نشره الأستاذ البحّثة السيد عزت العطار الحسيني^(٢) - ناشر تلك الآثار الخالدة - فراجعني هو في دَوْره، واستعار مني نسختي من الكتاب، وطلب أن أكتب كلمة عن الكتاب ومؤلفه، مع تعليقٍ كُليّماٍ في مواضع من الكتاب، ففعلت نزولاً عند رغبته، داعياً لي وله بالتوفيق والتسديد، وفقنا الله وإياه لما فيه رضاه؟

القاهرة في ١٠ شوال سنة ١٣٦٨هـ. محمد زاهد الكوثري

(١) الذي تُنسب إليه الصاحبة بدمشق، وهجرة الحنابلة إليها كانت سنة ٥٥١هـ عند استيلاء النصاري على بيت المقدس. (ز).

(٢) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ.

قول عبد عطاء الله الحلي

(الباطنية)

المؤرخ محمد بن الحسين البديهي البغلي
من علماء أوائل القرن الثامن الهجري

عرّف الكتاب وقدمه للقراء
مولانا العلامة المحقق الكبير ، بقية السلف الصالح
صاحب الفضيلة الشيخ

محمد الهادي الحسيني

وكيل الشيعة الإسلامية في الغلطة الثانية ساجا

روجع على أصل للنسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبة
جلالة مولانا الإمام المغفور له

بمجي محمد الدين البغلي

الملك الشهيد

عنى بشره ، ووجهه ، ووضع فهارسه

المستشرق الوهابي

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مذهب الباطنية وبطلانه

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن الجمعيات السرية لخصوم الإسلام من أخطر الفرق على عقيدة الإسلام وحكم الإسلام منذ قديم، وهم يتلقعون بغير أزيائهم، ويظهرون بادية نبي بدء لكل طائفة بما يرضونه من المظاهر، يترءون بغير ما يبتغونه، فيبدؤون في بذر شكوكهم في نفوس من يتصلون به على مراحل، من غير أن يفاجئوه بما ينبذه عند أول سماعه، بل يتلطفون معه، ويتدرجون به على مدارج الخداع، فيزيلون عن نفسه حرارة الدفاع عن المعتقد، وشعور التضحية في سبيل الإسلام، فيبقى خالي القلب من الغيرة والحماس للدين، فيكيفون اعتقاده على ما يهوّونه، فيصبح متقمصاً بقميص الإلحاد، نابذاً عقيدة التوحيد.

فها هو مذهب الباطنية قد امتلأت كتب التاريخ بأحداثهم الدامية، وفتنهم الطامية، في سبيل الحيلولة دون انتشار الإسلام على صفاته الأصلي، في الأصقاع والبقاع، والسعي في زعزعة عقيدة الإسلام، وإطفاء نور الإيمان في كثير من القلوب المريضة المنخدعة بتليساتهم الشيطانية، على أدوار وأطوار، منذ منتصف القرن الثالث الهجري، على توالي القرون، فترى نار فتنهم تخبو مرة، وتزكو مرات، من تعامي الحكام، في بلاد الإسلام، عن الحركات الإلحادية، وقلة اهتمامهم بالروحيات إلى أن يستفحل الشر، ويصبح قوي الجانب، بحيث لا يمكن اجتثاث جذوره بسهولة.

مع أن الواجب هو السهر الدائم على مداخل الفساد في كيان الإسلام، والقيام بهذا الواجب دائماً بكل اهتمام، للاحتفاظ بالقوة الإسلامية المؤدية إلى استرخاض المهج في سبيل إعلاء كلمة الله، والدُّود عن جياض التعاليم الإسلامية، في العقيدة والعمل والخلق، التي فيها السعادة كلها، ولأشمل الذل والمهانة، وضاع الحرث والنسل والكرامة.

وتأسس دولة العبيدين في قيروان، واستيلاؤهم على مصر، وحكمهم الإلحادي بها إلى أن قضى بطل الإسلام صلاح الدين الأيوبي على دولتهم الإلحادية بمصر، وتفرقهم أيدي سبأ، ثم أخذهم في النشاط: من المعروف عند كل باحث، وبعد زوال دولتهم بمصر عادوا إلى الكُمون، فأمسّت جمعياتهم العلنية سرية كما كانت تُدار شؤونها في الخفاء؛ وأحداث القرامطة الباطنية في اليمن وإفريقية وبلاد مصر، وأرض الشام، والحجاز، والديلم: اكتظت بها كتب التاريخ، وبعد أن نلَّ صلاح الدين عرشهم بمصر تفرقوا في بلاد الله شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً منتظرين إلى يوم البعث، فتحت ظلال الحرية العصرية، والسياسة الاستعمارية أخذوا في العهد الأخير ينتعشون في الهند والسند وشرق إفريقية وجنوبها، — بل في مصر والشام — انتعاشاً غير عادي.

ولهم جامعات في الهند لتخريج دعاة يبعثونهم إلى شتى البلدان لنشر الدعوة فيها على مراحل معروفة متلفعين بغير أزيائهم، ومنتهزين فرصة غفلة الزمن حتى أصبحت شبكات الدعاية إلى ما هم بسبيله في كل بقعة، وقد أصدر بعض أساتذة الجامعة المصرية ممن له صلة مباشرة بزعيم الطائفة، كتباً للإسماعيلية باسم البحث العلمي، واهتمام ذلك الزعيم أيضاً بشؤون الأزهر معروف، ومفاوضات مع شيخه الأسبق منشورة في بعض المجلات قديماً، ولذا يرى الباحثون أن هذا السعي يعدُّو حدود العلم والبحث الجامعي.

وقد وردت في تقرير البعثة الأزهرية إلى الهند كلمات تسترعي الأنظار، كما

وردت في مجلة الأزهر، مقالات لبعض دُعائهم، ففي مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٦هـ في ضمن تقرير البعثة ورد ما نصّه: «الإسماعيلية ينقسمون إلى قسمين: الأول البُهْرَة السُّلَيْمَانِيَّة، وهم أتباع «آغا خان» وهم في الهند وزنجبار والشام. وهم بقية من الطائفة التي كانت تُعرف بالفدائيين (الحشّاشين) قديماً، وعندهم أن «آغا خان» مقدّس، وما يَمَسُّه من إناءٍ أو غيره يصير مقدّساً، ويتنافسون في اقتنائه، وله على أتباعه إتاوة، ولا يردُّون له أمراً. والثاني: البُهْرَة الداودية، وهم أتباع «مولانا (هكذا) طاهر سيف الدين» وقيمون ببومباي وكراشي وجبل حَرَّاز باليمن وبعض جهات زنجبار، ومولانا (هكذا) طاهر سيف الدين صاحبُ كلمة نافذة عليهم، وهو عندهم معصومٌ لا يُخطئ، ولا يُسأل عما يفعل، وهو يُدير أوقاف الفرقة ويتصرّف فيها كيفما يشاء، وله على أتباعه إتاوة معيّنة، والبَواهر يُسهِمون له في ميراث الأموات وهو - في فرقته - عالم متينٌ قلَّ أن يُوجد مثله».

وفيها أيضاً: «معهد البحوث الإسلامية ببومباي: ومن الجمعيات العظيمة الأثر أيضاً «معهد الأبحاث الإسلامية ببومباي»، ويقومُ بالعمل فيه شباب منظّمون من المسلمين المثقفين، وقد اتصلوا بنا وذاكرونا في نواحي نشاطهم، وهم وإن كانوا من شباب طائفة الإسماعيلية، إلّا أنهم يبحثون عن حقيقة الإسلام^(١) وروحه السامي، ولا يتقيّدون في بحثهم بنحلة خاصة، وهم يعملون على إظهار كلِّ مكنون علميٍّ - من تراث المسلمين - بترجمة الكتب النافعة في علوم الكون: كتاريخ ابن خلدون، وقد تقدّم بعضُ أعضاء هذه المؤسسة بالرغبة في أن تُوجّه إليهم الدعوة لحضور العيد الألفي للأزهر» كما في المجلد الثامن من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٦هـ، ص ٥٩٠.

ومن علم مبلغَ تفاني البُهْرَة في المحراب القديم للأزهر، مع العلم بمعتقد الإسماعيلية في كتاب «أصول الدين» و«الفرق بين الفرق» وكلاهما لعبد القاهر

(١) هل هناك حقيقة للإسلام سريةٌ لِيَبْحَثَ عنها في لجان هؤلاء؟! (ن).

البغدادي و «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفرائيني و «الفصل» لابن حزم، وغيرها يرى في كلمات البعثة هذه ما ينبو عنه السمع.

وطائفة الإسماعيلية ليست لها أية صلة بالإسلام، بل هم من أخطر أعداء الإسلام، كما أنهم أذعياء في النسب الفاطمي عند علماء الأنساب وثقات المؤرخين، كما تجدد شرح ذلك في تاريخ أبي شامة، وتاريخ ابن كثير، و «كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحمادي وغيرها من كتب أهل التحقيق.

ويقول المسعودي في «التنبيه»: «ورد عليهم — أي الباطنية — آخرون مثل قدامة بن يزيد النعماني، وابن عبدك الجرجاني، وأبي الحسن بن زكريا الجرجاني، وأبي عبد الله محمد بن علي بن رزام الطائي الكوفي، وأبي جعفر الكلبي الرازي وغيرهم، فكل يصف من مذاهبهم ما لا يحكيه الآخر...». اهـ. وكنت رأيت قطعة جيدة من كتاب ابن رزام بين كتب الأستاذ حمدي السقرجلاني، ولا أدري أين استقرت هذه القطعة فيما بعد؟

ولعلماء أصول الدين — شكر الله سعيهم — مهمة عظيمة، وعمل مبرور في كشف الستار عن وجوه مسعاهم في كل دور، صوناً للتعاليم الإسلامية حيث ألقوا مؤلفات خالدة في ذلك، وسبق أن قام الأستاذ البحاث السيد محمد عزت العطار الحسيني بنشر كتب متخيرة منها، مثل «كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحمادي، وكتاب «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين الملقبي، و «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي، و «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفرائيني، وفيها كثير من شرح أحوال الباطنية التي تتسمى بالإسماعيلية، وفيها ما يدل أيضاً على أن صلتهم بالإسلام صلة الساعي في هدمه، كما أنهم أذعياء في نسبهم المزعوم عند أهل التحقيق. وفي رسالة «من عبر التاريخ»^(١) أيضاً بُدئ من أحوالهم.

(١) رسالة لطيفة الحجم، غزيرة العلم، من مؤلفات صاحب هذه المقدمات، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، طبعت في حياته، وصورت بعد وفاته، وأعيد طبعها بمصر من قريب.

وأراد الأستاذ العطار علاوةً على ما سبق أن يُهْدِي الآن إلى المكتبة العربية ما يكون إكمالاً لهذا البحث، بطبع «بيان مذهب الباطنية وبطالانه» من كتاب «قواعد عقائد آل محمد» تأليف محمد بن الحسن الدَّيْلَمِي اليماني، من رجال أوائل القرن الثامن الهجري، وكان الدَّيْلَمِي فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة ٧٠٧هـ.

وكان بعضُ المستشرقين ظَفِرَ بالقسم الخاص بالباطنية، من النسخة الوحيدة من هذا الكتاب، المحفوظة في مكتبة جلاله مولانا الإمام المغفور له يحيى حميد الدين اليماني الملك الشهيد - تغمّده الله برضوانه - وطَبَعَهُ في الآستانة، لكن التَهَمَّت أعدادُه كارثةً لم يُمكن التوقّي منها، فلم يَصِلْ إلى أيدي الباحثين إلّا عددٌ قليل جداً من نُسخه، فأصبح الكتابُ في حكم ما لم يطبع، فنشكرُ الأستاذ العطار على هذه المهمة الجديدة باسم العلم، وفي ذلك إكمالٌ للبحث المذكور حقاً.

والدَّيْلَمِي يقول في مَفْتَحِ البحث: «وقبل الاشتغال ببيان مذهبهم نذكر طرفاً من مذهب الغلاة والمفوضة، لأنهم منهم أيضاً؛ وذلك أن أصول مذهب الغلاة والمفوضة والباطنية من الإسماعيلية والإمامية الاثني عشرية مختلطة بعضها ببعض في كثير من المسائل، ولذلك قيل: الإمامية دهلِيز الباطنية؛ لأن الكل دخلوا في الشيعة من جهتهم، وكلُّهم يدَّعون التشيع ويغلُّون في الدِّين، ويخرجون من طريق المسلمين».

ثم قال: «إن الغلاة على ثلاث فِرَق؛ فرقة منهم قالوا: إن الله ظَهَرَ على صورته التي كان عليها لم يَزَلْ، وفرقة قالوا: إن الله تعالى فَوَّضَ أمرَ العالم إلى الأئمة، وهم يَخْلُقُونَ وَيَرْزُقُونَ، وَيُمِيتُونَ وَيُحْيُونَ، وَيُعَذِّبُونَ وَيُثَبِّتُونَ، وقال قوم منهم: عليٌّ هو الله، وفرقة منهم قالوا: إنه ليس بآله، لكنه رسول الله، غَلِطَ جبريلُ فجاء إلى محمد».

ثم تكلم إجمالاً عن مذهب الباطنية وواضعيه، وألقابه وجيلهم التَّسَع، وقولهم في العقائد والشرائع، ومراتب استدراجهم إلى دعوتهم، ووجوه تظاهرهم لكل فريق

بما يخذعهم، ثم ذكر تفصيل ذلك كله وجيلهم التي عولوا عليها في الدعوة إلى مذهبهم من تفرس وتأنيس، وتشكيك وتعليق، وربط وتدليس وتأسيس، وخلع وانخلاع، ووجوه تخرصهم في العالم، والإنسان، وإله العالمين، والنبوات، والمعجزات، والقرآن، والإمامة، والمعاد.

ثم تأويلهم لكلمتي الشهادة، والعبادات وتأويلهم للمحرّمات الشرعية، والآيات، والأحاديث، وحروف المعجم، ثم إبطال وجوه تأويلاتهم، والفرق بين التأويل الصحيح والفساد، وإبطال قولهم بالباطن، والوجوه الدالة على كفرهم، وحكم الشرع فيهم وفي أولادهم، إلى غير ذلك من عناوين في سردها طول.

وقد بنى الديلمي بيانه على ما رآه في كتب الإسماعيلية أنفسهم، وفي كتابي ابن مالك الحمّادي، والشريف يوسف الحسيني اللذين كانا دخلا المذهب ثم خرجا وكتبنا ما يحذر المسلمين من الانخداع بهم، واستفاد المؤلف أيضاً من «الحسام البتار في الرد على القرامطة الكفار» تأليف الفقيه حميد المحلي اليمني المتوفى سنة ٦٥٣هـ.

والحاصل أن هذا الكتاب له أهمية خاصة في إكمال البحث عن هذه النحلة الزائفة، تحذيراً للمسلمين منهم، وكم لهم من فروع على توالي القرون في شتى البلدان بأسماء مختلفة عن مسمى واحد، كالحروفية أتباع فضل الله الأسترآبادي المقتول في عهد تيمورلنك.

وللفخر أبي محمد عثمان بن عبد الله بن الحسين العراقي من رجال القرن السادس الهجري كتاب سماه «الفرق المفرقة بين أهل الزيغ والزندقة» يبني فيه ردوده على ما رآه بنفسه في كتب الإسماعيلية أنفسهم، وأما ردود الديلمي عليهم فغير قاصرة على ذلك، كما سبق.

وكتاب أبي محمد العراقي هذا في جيزة المؤرخ العراقي الأستاذ المحقق عباس العزاوي حفظه الله، ونسخة منه محفوظة في مكتبة السليمانية بالآستانة تحت رقم (٧٩١)، ونسخة أخرى منه محفوظة في مكتبة عاطف بالآستانة أيضاً تحت رقم

(١٣٧٣) باسم «مختصر في عقائد الثلاث والسبعين فرقة».

وكتب الإسماعيلية أنفسهم يجري طبعها في القاهرة والهند بهمة ونشاط في المدة الأخيرة، على مراحل، تهيئة للنفوس على تقبلها، ومن لا يعرف وجوه تقيتهم وتفنتهم في التظاهر بخلاف ما يظنون: ربما ينخدع ببعض ما حوته من الآراء، فأصبح من الضروري نشر الكتب المؤلفة في الرد عليهم، ليطلع عليها القراء، صوناً لهم من أن يقعوا في أفخاخ هؤلاء.

وأنت ترى في بعض الكتب المنشورة لهم حديثاً سُخرية داعي الدعاة من المجسمة والمتكلمين في آي واحد في باب الصفات، فربما يظن من رأى ذلك أن داعي الدعاة عنده في المسألة حقيقة ناصعة غير التشبيه المطلق، والتنزيه المطلق، لكنه لم يصرح بها لكونها مضموناً بها على غير أهلها.

مع أن مراده أن الإله — جل شأنه — كان منزهاً، بمعنى أنه كان مذكوراً بالسُّلوب قبل أن يحل في إمام من أئمتهم، وبعد حُلُوله فيه أصبح له يدٌ ورجلٌ ووجهٌ وساقٌ وأصابع، إلى غير ذلك من الأعضاء، لأن للإمام كل ذلك، وقد حل في الإله — تعالى الله عن ذلك — فيكون إطلاق التجسيم وإطلاق التنزيه مما يسخر منه داعي الدعاة في آي واحد كون ذكرهم الإله بالسُّلوب فقط نفيًا له، كما يعلم ذلك من أطلع على كلامهم في باب الصفات.

ولهم سخافات من هذا القبيل مما لا يقبله إلا كل غرّ مخلول، أو غمّر مردول، لكن البشر لا يخلو من أغرارٍ وأغمار، يعتقدون مثل تلك السفاسف في كثير من الأقطار، على توالي الأدوار، فموالاة الرد عليهم من الواجب المحتم على عهدة حُرّاس دين الله، والباحث المستقصي يجد في هذا الكتاب ما لم يره في كتابٍ سواه في هذا الموضوع، فيزداد تبصراً، والله وليُّ التوفيق؟

المقدمات الخمس والعشرون

في إثبات وجود الله ومبادئه وتشرعها أن يكون لها أدلة في جسم

دلالة الحجج الأربعين

تأليف

أبي عمران موسى بن ميمون

أفيلسوف الإسرائيلي القرطبي

انتوف سنة ١٢٠٥ هـ

وشرح تلك المقدمات

الحكيم البارع الرئيس أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد التبريزي

من رجال متصف القرن السابع الهجري

صحح الكتاب وقدم له

محمَّد بن عبد الله بن يوسف

وكيل الشبحة الإسلامية في الخلافة الثمانية سابقا

عن عن

في جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، وخاصةً على فخر رسل الله سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد، وآله وصحبه السادة القادة الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

قبل التحدث عن موسى بن ميمون الفيلسوف الإسرائيلي، وكتابه «دلالة الحائرين» أريد أن أشير إشارةً عابرةً هنا إلى رجالٍ من اليهود، عُرفوا في مطاوي التاريخ الإسلامي، بما أثاروا على طول التاريخ في البلاد الإسلامية من أحداثٍ يجب استذكارها، لما في ذلك من عبرٍ تدعو إلى اليقظة والتبصر.

فمن هؤلاء عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء اليمني؛ كان يتعنّث في أذياله في سبيل الرخص وراء إثارة فتنة بين الصحابة رضي الله عنهم متنقلاً بين اليمن والحجاز، والبصرة والكوفة، ومصر والشام، للدسّ وتعكير الصفاء بين المسلمين في عهد عثمان وعلي رضي الله عنهما، أيام كان المسلمون ماخَبَروا أساليب الماكرين، وطُرُقَ فتنة الفاتنين، من قومٍ بُهت أهل غدر وكذب وفجور، على ما في صحيح البخاري وغيره.

وننتجُ تلك الفتنة ماثلةً أمام كلِّ باحث، مدوَّنةً في كتب ثقات المؤرخين، من علماء هذه الأمة، من أمثال: ابن أبي خيثمة، وابن جرير، وابن عساكر، وابن السمعاني، وابن الجوزي، وابن الأثير، وابن كثير، والمقرئزي، وغيرهم، فضلاً

عما هو مدوّن في كتب النحل المؤلفة على توالي القرون.

رغم محاولة بعض المُفسّطين من أبناء اليوم إنكار وجود شخصٍ يقال له عبد الله بن سبأ، فضلاً عن أن يكون أحدث تلك الأحداث، ضارباً أقوال هؤلاء القادة السادة عُرْضَ الحائط، فيما يَمَسُّ بني العمومة — والعِرْقُ دَسَّاس — وشأنُ هذا الصنفِ من الكُتّاب شأنٌ من ينفي صلةَ إسماعيلَ عليه السلام بمكة، وشأنٌ من يُنكر وجودَ شخصٍ يقال له عيسى ابن مريم عليهما السلام، في محاولة إنكار الشمس في رابعة النهار. وسيفُ بن عمر التميمي الذي ساق ابنُ جرير أنباء ابن سبأ بطريقه ضَعُفهُ أناسٌ إلا أنه ممن تُوفي في عهد الرشيد، فيكونُ من أقدم من أُلّف في التاريخ في الإسلام، فإذا انفرد بخبرٍ يناقِضُ روايةَ الآخرين في التاريخ أثر فيه تضعيفُ المضعفين، فتتوقّف في روايته باحثين عما يُمكن أن يكون له في تلك الرواية من غَرَضٍ خاص، كما فعلنا في أخباره عن حروب الردّة التي ربما يكونُ انفراده فيها بما يخالفُ رواية الآخرين ناشئاً من عَظْفِهِ على بني أعمامه بني تميم الذين سَلَّ عليهم خالد بن الوليد السيف.

وليس في أنبائه عن ابن سبأ مثلُ هذه التُّهمَة، ولا هو انفردَ فيها بما هو يناقِضُ رواية الآخرين فيها، والفتنةُ كانت قائمةً في ذلك العهد فلا بدَّ لها من مدبّر، وقد ذكّرهُ مَنْ ذكره من غير أن يَتَّهمه أحدٌ من مؤرّخي الإسلام في عصره وبعد عصره بالكذب في هذا الخبر خاصةً، بل تابعه مَنْ بعده بتسجيل خبره من غير إنكار.

وقد انكشفَ السّتر عن فِتْنِ ابنِ سبأ في عهد علي بن أبي طالب كَرَّمَ اللهُ وجهه، ولم ينفردْ بأنباء تلك الفتن في عهده كَرَّمَ اللهُ وجهه، وفتنُ العهدَيْنِ متواصلةً، فماذا يكون وجهُ استبعادِ أن يكون هو مدبّرُ الفتن في عهد عثمان رضي الله عنه أيضاً؟ ففتنُهُ في العهد اللاحق إكمالُهُ لفتنِهِ في العهد السابق. والشَّيءُ من مَعْدِنِهِ لا يُستغَرَّب، ومَسَعَى قَوْمِهِ في الفتن طولَ التاريخ حقيقةً ملموسةً لا يتجاهلُها إلا من هو ضالَعٌ معهم في آخر الزّمن، وقد عرفهم الناسُ في كلِّ دور، بأنهم أهلُ مَكْرٍ وغَدْرٍ — كما

سبق - . فاستبعاد سَعي ابن سبأ في الفتنة في عهد عثمان بعد اعتراف مثل جولد زهير اليهودي بذلك يكون تحزباً لليهود فوق اليهود أنفسهم، وسيف بن عمر من رجال جامع الترمذي، فلا يُستغنى عن أنبائه كما لا يُستغنى عن أنباء الواقدي حينما لا تكون التهمة قائمة.

وابن سبأ هذا هو الذي ابتدع عقيدة الرجعة بعد الموت في الدنيا لعلي كرم الله وجهه ولغيره من الأئمة، والقول بتناسخ الأرواح وتقمصها في الأجساد - كما هو المتوارث في تلمود اليهود - وكان يزعم أن علياً لم يُقتل، وأنه حيٌّ، وأن فيه الجزء الإلهي، وأنه هو الذي يجيء في السحاب، وأن الرعد صوته، والبرق سوطه.

ومن ابن سبأ هذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة، وعنه أخذوا القول بحلول الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي كرم الله وجهه، كما في «خطط» المقرئزي (١٨٢/٤)، وهو مذهب ملاحدة الإسماعيلية العبّيديين - حكام مصر قبل الأيوبيين - وأدعاهم النسب الفاطمي بعد اعتراف من اعترف منهم بأن انتماء عبید الله ليس بولاديّ استقراريّ، بل بالاستيداع: تجلبة لهُزء الهازئين.

فما دعواهم النسب الزكيّ إلّا إفك وزور عند أمثال: ابن رزام، والباقلاني، وعبد القاهر البغدادي، وابن السمعاني، وأبي الحسين القُدوري، وأبي حامد الإسفرايني، وابن الأكفاني، وأبي الطيب الطبري، وأبي عبد الله الصيمري، والمرتضى، والرضي، وابن الأزرق، وابن الجوزي، وسبسطه، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والشمس السخاوي، والشمس ابن طولون، وغيرهم.

واستبعاد ابن الأثير استنكار نسيهم وهُم مجرد - وله أوهام معدودة - وابن خلدون منحرف عن أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم، فيشرّح صدره لغزو تلك المخازي إلى الذين ينتمون إلى فاطمة عليها السلام، كما يقول ابن حجر وغيره، ولكن هذا اتهام فظيع، ولعل هذا من أغلاطه المعروفة بدون أن يحمل بين

ضلوعه مثل هذا الحقد الكمين. ويُرَمَى المقرِيزيُّ بالانحياز إليهم لظنه أنه منحدرٌ
النسبِ منهم، كما ذكره السخاوي في ترجمته.

ولا مانع من أن يكون هؤلاء الثلاثة غلَطوا في الرأي، وكم لهم من أغلاط
ليس هذا موضع شرحها، ولا يُتَصَوَّرُ أن يكون جمهور أهل العلم غلطوا وأصاب هذا
الشاذ أو ذاك الشاذ.

قال أبو شامة الحافظ في «أزهار الروضتين في أخبار الدولتين»: «ولم يكونوا
فاطميين، وإنما كانوا يُنسَبون إلى عبيد — وكان اسمه سعيداً — وكان يهودياً حداداً
بِسَلْمِيَّةَ» — بحمص في الشام — . وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٦٧/١٢):
«وكان أول من ملك منهم المهديّ وكان من سَلْمِيَّة حداداً، وكان يهودياً فدخل بلاد
المغرب، وتَسَمَّى بعبيد الله، وادَّعى أنه شريفٌ علوي فاطمي، وقال عن نفسه: إنه
المهدي».

وعن فقيه العُبَيْدِيّين يعقوب بن كلّس يقول ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: «كان
يهودياً من أهل بغداد، خبيثاً ذا مكر، وله جِلٌّ ودهاء، وفيه فطنة وذكاء» إلى أن
ذكر كيف أسلم طَمَعاً في الوزارة.

وعن فقيهِهم الآخر النعمان القيرواني يقول الذهبي في «تاريخ الإسلام»
الكبير: «وتصانيفُهُ تدلُّ على زندقته وانسلاجه من الدِّين، أو أنه منافقٌ نافقُ القوم،
كما وَرَدَ أن مغربياً جاء إليه فقال: قد عَزَمَ الخادمُ على الدخول في الدعوة — يعني دعوة
ملاحدة الإسماعيلية — فقال: ما يحملُك على ذلك؟ قال: الذي حَمَلَ سَيِّدَنَا. قال:
يا ولدي! نحن أَدْخَلْنَا في هواهم حَلَوَاهُمْ، فأنت لماذا تدخل؟».

وفي «العبر» للحافظ الذهبي و «شذرات الذهب» لابن العماد (٤٧/٣):
«النعمان بن محمد بن منصور القيرواني القاضي أبو حنيفة الشيعيُّ ظاهراً، الزنديقُ
باطناً، قاضي قضاة الدولة العبيدية، صَنَّفَ كتاب «ابتداء الدعوة» وكتاباً في فقه

الشيعة وكتباً كثيرة تدلُّ على انسلاخه من الدين، يبدِّل فيها معاني القرآن ويحرِّفها. مات بمصر سنة ٣٦٣هـ في رجب، وولَّى بعده ابنه».

وقال ابن كثير في «تاريخه» (٢٨٤/١١): «وقد سلَّم المعزُّ - باني القاهرة - أبا بكر النابلسيَّ العابدَ المشهورَ ليهوديٍّ ليسلِّخه، فجعل يسلِّخه وهو يقرأ القرآن! قال اليهودي: فَأَخَذْتَنِي رِقَّةً عَلَيْهِ، فلما بلغتُ تِلْقَاءَ قَلْبِهِ طَعَنَتْهُ بالسَّكِينِ فَمَاتَ، رحمه الله، فكان يقال له: الشهيد، وإليه يُنسَبُ بنو الشهيد من أهل نابلس إلى اليوم، ولم تَزَلْ فيهم بقايا خير».

فَيُعَلِّمُ من ذلك أن سَدَا دولة العبيدين وُحِّمَتْهَا: اليهوديةُ نسباً ونِخْلَةً، ولحق بهم في أواخر أيامهم موسى بن ميمون الفيلسوف اليهودي، فلقي منهم كلَّ تكريم، لكن لم تَطُلْ أيامُ هنائه بهم، حيثُ انطوت صحيفتهم على يد بطل الإسلام صلاح الدين الأيوبي رحمه الله.

بيد أن موسى بن ميمون تمكَّن من الاحتفاظ بمنزلته في عهد صلاح الدين وأبنائه بفضل القاضي الفاضل وتقديره لِحِذْقِهِ في الطَّبِّ حتى حمَّاهُ ممن حاول التمهيدَ للفتك به بادعاء «أنه كان أسلم بالأندلس ثم تهوَّد بمصر»، قائلاً له: «ما صحَّ إسلامه هناك لأنه كان مُكْرَهاً». وقال ابن كثير في «تاريخه» (٢٦٧/١٢): «كانوا من أغنى الخلفاء، وأجبرهم، وأظلمهم، وأنجسَ الملوك سيرةً وأخبثهم سريرةً».

وقد ألَّف أبو شامة الحافظ فيهم كتابه «كشف ما كان عليه بنو عبيد من الكفر والكذب والمكر والكيد»، كما ألَّف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني «كشف الأسرار وهتك الأستار» في الردِّ على كتاب «البلاغ الأعظم والناموس الأكبر» لبعض قضاة العبيدين بمصر، وكان الباقلانيُّ يقول عنهم: «هم قوم يُظهرون الرِّفْضَ، ويُبطنون الكفر المحض»، والذين يُنَوِّهون بهم من غير نظرٍ إلى الحقائق هم الذين يَسْعَوْنَ في إحياء ذكرى أمثال المتنبي وأبي العلاء! كأنهم يرمون بذلك إلى التنويه بالإلحاد والملحدِّين، والله في خلقه شؤون.

ومن اليهود الذين لهم فتنٌ في التاريخ أبو عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، المعاصر للمنصور العباسي، وإليه تُنسب طائفة العيسوية من اليهود. كان يقول: إن محمداً صلى الله عليه وسلم نبيٌّ مرسلٌ، لكن إلى العرب خاصة، وكان يُريد بذلك إفساد ما بين العرب وغيرهم، ليحلَّ عُرى الإخاء الإسلامي بين المسلمين ويقضيَ على الإسلام، مع أنه صلى الله عليه وسلم مبعوثٌ إلى كافة الناس بشيراً ونذيراً بنص القرآن الحكيم، والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ و﴿إِن أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وفي الحديث الشريف: «إِنْ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَأَبَاكُمْ وَاحِدٌ، فَلَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لَأَحْمَرٍ عَلَى أَسْوَدٍ إِلَّا بِالتَّقْوَى»، وفي صحيح البخاري بسنده إلى عمر رضي الله عنه أنه قال: «أبو بكرٍ سيدنا، أعتقَ سيدنا» يعني بلالاً. وبعد قولِ الله وقولِ رسولِ الله وقولِ مثلِ عمر رضي الله عنه لا يَنخدعُ بمكرِ ذلك اليهودي إلا من انطمست بصيرته، وتاه في مهامهِ الجاهلية الأولى. فنسأل الله الصون.

ولكثيرٍ من اليهود في البلاد الإسلامية براعةٌ في الطبِّ والفلسفة، ولثلاثةٍ منهم أعمالٌ خاصة تهمُّ المشتغلين بشؤون الإسلام فنلفتُ إليهم الأنظار، وهم ابن مَلْكَا، وموسى بن ميمون، وابن كَمُونَة.

فالأخيرُ: هو عزُّ الدولة سعدُ بن منصور البغدادي المتوفى سنة ٦٨٣هـ، ملحدٌ صريحٌ أُلِفَ «تنقيح الأبحاث عن الملل الثلاث» تعرّض فيه للنبوة محاولاً أن يقضي على الأديان الثلاثة قائلاً: عليٌّ وعلى أعدائي! لكن قضى على نفسه من غير أن يقضي على الأديان، حيث ثار الناس عليه ببغداد وهُمّوا بقتله إلا أنه وجد من يُهرِّبه في صندوق إلى الحِلَّة، فأقام عند ابنه هناك أياماً ثم أدركه الموتُ جامعاً بين الخسرانين، كما يُعلّم مما ذكره المؤرخ الكبير عبد الرزاق القُوطي في ص ٤٤١ من كتابه: «الحوادث الجامعة في المائة السابعة».

ومن مُريدي هذا الملحد في آخر الزمن جميل الزهاوي - سبحانه من يخرج

الميت من الحي! - وكان يفتخرُ بكتاب لابن كمونة محفوظٍ عنده، وكذا الرُّصافي المعروف.

وقد ردَّ على كتاب ابن كمونة الإمام الأصوليُّ الفقيه النظَّار مظفر الدين أحمد بن علي بن تغلب الساعاتي البغدادي المتوفى سنة ٦٩٤ هـ بكتاب سماه «الدُّر المنضود في الردِّ على فيلسوف اليهود». ولابن كمونة عدَّة مؤلَّفاتٍ في المنطق والفلسفة، منها «شرح التلويحات» للشهاب السُّهروردي المقتول.

وأما ابن مَلَكَا فهو مؤلِّف «المعتبر» و«التعبير»: أبو البركات هبة الله بن مَلَكَا البغدادي المتوفى سنة ٤٥٧ هـ عن ثلاث وتسعين سنة - ولا «علي» في نسبه^(١) - قضى معظم حياته وهو متظاهرٌ بيهوديته، إلى أن قال فيه أبو القاسم علي بن أفلح العبَّسيُّ الشاعر:

لنا طبيبٌ يهوديٌّ حماقته إذا تكلم تبدو فيه مِن فيه
يتيه والكلبُ أعلى منه منزلةً كأنه بعدُ لم يخرج من التَّيه

وكان يتمثِّلُ بها أبو الحسن بن التلميذ الطَّبيبُ النصرانيُّ المنافسُ له، وفيهما يقول البديع الأسطرابيُّ:

أبو الحسنِ الطَّبيبُ ومُفتِّيه أبو البركاتِ في طَرَفِ نقيضِ
فهذا بالتواضع في الثُّريا وهذا بالتكبر في الحضيضِ

ولما سمع ابن مَلَكَا قولَ ابن أفلح فيه علم أنه لا ينال تَبَجُّلاً بالنعمة التي أَعَدَّهَا عليه الملك السَّلجوقي إلَّا بالإسلام، فأسلم في الظاهر، والله أعلم بما في قلبه. وفي سبب إسلامه روايات.

قال الظَّهير البيهقي: لما أخذ ابن مَلَكَا في مَصَافِّ المسترشِد بالله والسلطان

(١) يريد المؤلف رحمه الله أن بعضهم نَسَب المترجم: هبة الله بن علي بن ملكا، والصواب خلافه. وفي عبارته أيضاً تورية.

مسعود (يعني سنة ٥٢٩هـ) وَقَرُبَ حَيْثُ أَسْلَمَ فِي الْحَالِ وَكَانَ مِنْ قَبْلِ يَهُودِيًّا فَتَجَا مِنْ الْقَتْلِ، وَحَسُنَ إِسْلَامُهُ.

وفي رواية الصَّفَدِيِّ: أَنَّ ابْنَ مَلَكَا دَخَلَ عَلَى الْخَلِيفَةِ الْمُسْتَنْجِدِ فَقَامَ الْحَاضِرُونَ سِوَى قَاضِي الْقَضَاءِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُمْ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ كَانَ الْقَاضِي لَمْ يُوَافِقِ الْجَمَاعَةَ لَكُونِي عَلَى غَيْرِ مِلَّتِهِ، فَأَنَا أُسْلِمُ وَلَا يَنْتَقِصُنِي، فَأَسْلَمَ. اهـ. لكن الخليفة الذي دخل عليه ابن ملكا لا يمكن أن يكون المستنجد، لتأخر توليه الخلافة عن وفاة ابن ملكا.

ويقول ابن الزَّاعُونِي: إِنَّهُ كَانَ فِي صَحْبَةِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدٍ بِلَادِ الْجَبَلِ، وَكَانَتْ زَوْجَتُهُ الْخَاتُونُ بِنْتُ عَمِّهِ سَنْجَرٍ - وَكَانَ لَهَا مُكْرِمًا مَحَبًّا مَعْظَمًا - وَاتَّفَقَ أَنَّ مَرَضَتْ وَمَاتَتْ، فَجَزَعَ جَزَعًا شَدِيدًا، وَلَمَّا عَايَنَ أَبُو الْبَرَكَاتِ ذَلِكَ الْجَزَعَ مِنْ مُحَمَّدٍ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْقَتْلِ، إِذْ هُوَ الطَّبِيبُ، فَأَسْلَمَ طَلِبًا لِسَلَامَةِ نَفْسِهِ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ» (٣٥٧/٨): وَأَمَّا صَاحِبُ «الْمُعْتَبَرِ» فَهُوَ يَهُودِيٌّ أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ، وَهُوَ مُتَّجِلٌ طَرِيقَةَ الْفَلَاسِفَةِ. اهـ.

وَقَدْ أُوتِيَ ذِكَاؤُهُ وَحَسُنَ بَيَانُ مَعْكَرٍ بِالْعِزِّ، وَشَغَبَ مَلْبَسُهُ، يَدُسُّ بِهِمَا فِي غُضُونِ كَلَامِهِ مَا وَرَثَهُ مِنْ عَقِيدَةِ التَّشْبِيهِ مِنْ نَحْلَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، فَيَرُوجُ تَلْبِيسُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَأْتِ بِصِيرَةٍ نَافِذَةٍ تَجْلُو الْحَقَائِقَ، يَتَظَاهَرُ بِالرَّدِّ عَلَى الْفَلَسَفَةِ فِي بَعْضِ مَبَاحِثِ الْمُنْطَقِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ وَالْإِلَهِيَّاتِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِرَوَاجِ شَغْبِهِ عِنْدَ بَعْضِ مُحَدِّثِي الْحَشَوَةِ فِي تَجْوِيزِ حُلُولِ الْحَوَادِثِ فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

وَأَيْنَ تَغْيِيرُ صِفَةِ الْعِلْمِ وَصِفَةِ الْإِرَادَةِ الْحَقِيقَتَيْنِ مِنْ تَجَدُّدٍ تَعْلُقُهُمَا الْإِعْتِبَارِيُّ الْبَحْثُ؟ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يُوجِبُ تَغْيِيرَ الْمَوْصُوفِ، بِخِلَافِ الثَّانِي.

وَمَا يَقُولُهُ ابْنُ مَلَكَا فِي «الْمُعْتَبَرِ» فِي (٤٥/٣): «وَالْتَنَزِيهُ عَنِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ: كَالْتَنَزِيهِ عَنِ الْإِرَادَةِ الْقَدِيمَةِ فِي كَوْنِهِ مُحَلًّا لَهَا، لَكِنْ لَا وَجْهَ لِهَذَا التَّنَزِيهِ».

وَقَالَ فِي (٧٧/٣) عِنْدَ تَحْدِيثِهِ عَنْ تَغْيِيرِ الْإِدْرَاكِ بِتَغْيِيرِ الْمَذْرَكَاتِ: «وَذَلِكَ مِمَّا

لم يَبْطُلْ بِحُجَّةٍ، ولم يُنَمَّعْ بِبِرْهَانٍ، وَنَقَّيَهُ مِنْ طَرِيقِ التَّنْزِيهِ وَالْإِجْلَالِ لَا وَجْهَ لَهُ، بَلِ التَّنْزِيَهُ مِنْ هَذَا التَّنْزِيهِ، وَالْإِجْلَالُ مِنْ هَذَا الْإِجْلَالِ: أَوَّلَى.

وأفاض في (٨٣/٣) في الردِّ على القائلين بوجوب التنزيه عن تغير العلم، لكن بنوع من التعمية تهيئاً من الوسط الإسلامي الذي يعيش فيه، مع أن حلول الحوادث في ذات الله محالٌّ عند المتكلمين والفلاسفة في آنٍ واحد، بل بحلول الحوادث في العالم استدلووا على حدوث العالم، فكيف يُستَجَارُ ذلك في مُبْدِعِ العالم؟! جلُّ جلاله، وإن انخدع بكلام ابن ملكا ابن تيمية في «تلبسه» و«تسعينيته» و«سبعينيته» و«منهاجه» و«معقوله»!

بل وسَّع دائرة هذا التجويز إلى حدِّ قبول الاستقرار المكاني، والحركة، والحدُّ، والمس، والقيود، والكلام بالحرف والصوت، ونحوها من الأحداث في جانب الله جلُّ شأنه، مع خطورة ذلك عند أهل الحق. راجع «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي ص ٣٣٧.

وَتَوَهَّمُ تَغْيِيرَ عِلْمِ اللَّهِ بِتَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ: ناشئٌ من القياس على الشاهد، لكن أنَّى يصحُّ قياسُ المنزَّه عن الزمان والمكان والجسمية، على الشاهد الجسماني الزماني المكاني؟!!

وتجددُ عِلْمِنَا بتجددِ المعلومِ المتغير: ناشئٌ من النقص في علمنا، ففي علمنا، ماضٍ ومستقبلٌ لهذا، فلا يُمكننا عِلْمُ الكلِّ بمرةٍ واحدة، بخلاف علم الله جلَّتْ عظمته، لأن علمه ليس بارتساميٍّ ولا حُصُولِيٍّ، بل حُضُورِيٍّ وحدانيٍّ يشملُ المعلوماتَ كُلَّها على أطوارها جميعها بمرةٍ واحدة.

وما يُقَرَّبُ ذلك إلى الفهم: الفرقُ المشهودُ بين باصِرتنا وباصِرةِ النملة، حيث نَرَى الألوانَ المِخْتَلِفَةَ في أعلامٍ عريضةٍ متوازية، في جدار مثلاً، بمرةٍ واحدة، بخلاف النملة، فإنها إذا وُضِعَتْ على أيِّ عِلْمٍ منها تُعَدُّ نَفْسَهَا تَمِشِي في صحراء من السواد مثلاً، ثم في صحراء بيضاء، وهكذا في باقي الألوان.

فإنبصارها: فيه ماضٍ ومستقبلٌ لضعفه، بخلاف باصرتنا التي تُدرك جميع تلك الألوان بمرة واحدة، لكونها أقوى من باصرة النملة، وذاكرُ ذلك لمجرد تقريب المسألة إلى الفهم على مَذاق أهل الحق، وإلا فلا نسبة بين صفة العبد وصفة المعبود جلَّ جلاله. ولا يتسعُ المقام للإفاضة في خطورة تجويز حلول الحوادث في ذات الله.

ومن الظاهر أن مَنْ لا يرى حلولَ الحوادث في الجوهر دليلٌ حَدوثه: لا يجد دليلاً على حدوث العالم، فيضطرُّ إلى القول بقدمِ العالمِ المستلزمِ استلزماً أولياً استغناء العالم عن الصانع! وهذا بمعنى نفى الصانع!

وأحدوثُ الحدوثِ الذاتيِّ مع عَدَمِ سَبْقِ العدمِ: حديثُ خُرَافة، اِبْتِدَعْ لِتَحْيِيْبِ فلسفة اليونان، وللجَمْعِ بينها وبين حكمة القرآن؛ وَضَرْبُ المثلِ لذلك بحركة اليد وحركة المفتاح: مُغَالَطَةٌ، لَسَبْقِ وجودِ اليدِ سَبْقاً زَمَانِيّاً على وجود حركتها المُجَامِعَةِ لحركة المفتاح.

* * *

وأما موسى بن ميمون: فمن أهل قُرْطُبَة، ممن تخرَّج في الفلسفة على ابن طُفَيْلٍ: محمد بن عبد الملك، وابن رشيد الحفِيد: محمد بن أحمد، وقد تطابقت كلماتُ عبد اللطيف البغدادي في «الاعتبار» وجمال الدين القفطي في «أخبار الحكماء» وابن أبي أَصْبِيْعَة في «طبقات الأطباء» وأبي الفرج المَلْطِي في «مختصر الدُّوَل» وأبي حيان الأندلسي في «البحر المحيط» والصلاح الصَفْدي في «الوافي» والمَقْرِيْزي في «الخطط» على أن موسى بن ميمون اليهوديَّ كان أسلم بالأندلس عندما خيَّر بعضُ ملوك المغرب اليهودَ بين الإسلامِ والجلاءِ من مملكته، ثم رَحَلَ إلى الشرق، وأقام بمصرَ مظهرًا لدين اليهود، ومات على ذلك سنة ٦٠٠ هـ أو خمس وستائة بها.

ويرى أناسٌ من الغربيين أنه لم يُسَلَم أصلاً، بل اختار الجلاء على الإسلام، يُريدون بذلك إبرازَه بمظهر البطولة في التمسك بيهوديته، رَغْمَ كُلِّ اضطهاد، ولهم في

ذلك ملاحظات تُخالف المنصوصَ في التواريخ، وليس هذا المقامُ مما يتسع لبسط الكلام فيه.

قال أبو حيان في (٤٧٢/٧) من «البحر المحيط» عن موسى بن ميمون الأندلسي: «رئيس اليهود في زمانه بمصر، وكان هذا اليهوديُّ قد أظهر الإسلام... ورحل من الأندلس... فلما قَدِمَ مصرَ - وكان ذلك في دولة العبَّيدين، وهم لا يتقيدون بشريعة - رَجَعَ إلى اليهودية، وأخبر أنه كان مُكرهاً على الإسلام، فقبل منه ذلك، وصنَّف لهم تصانيفَ، منها كتاب «دلالة الحائرين»، وإنما استفاد ما استفاد من مخالطة علماء الأندلس، وتوَدَّه لهم، والرئاسة إلى الآن بمصرَ لليهود، في كل مَنْ كان من ذريته». اهـ.

ومن مؤلفاته «السراج شرح المشنا». وقال الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه عن موسى بن ميمون (ص ٤٣): «وكان جامعُ المشنا (يهودا هناسي)^(١) الذي كان زعيمَ الطوائف اليهودية بفلسطين من سنة ١٦٠م لسنة ٢١٠».

وقال المقرئ في (٤ / ٣٦٧) من «الخطط»: «وبعد وَضَعَ هذا المشنا بنحو خمسين سنةً قام طائفة من اليهود يقال لهم (السندرين) - ومعنى ذلك: الأكابر - وتصرفوا في تفسير هذا المشنا برأيهم، وعملوا عليه كتاباً اسمه «التلمود» أخفوا فيه كثيراً مما كان في ذلك المشنا، وزادوا فيه أحكاماً من رأيهم، وصاروا منذ وَضَعَ هذا التلمود الذي كتبوه بأيديهم وضمَّنوه ما هو من رأيهم: ينسبون ما فيه إلى الله تعالى، ولذلك ذمَّهم الله في القرآن الكريم بقوله: ﴿فويلٌ للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويلٌ لهم مما كتبت أيديهم، وويلٌ لهم مما يكسبون﴾.

(١) يقال: إن موسى بن ميمون سليل يهودا هذا، فيكون موسى بن ميمون عريقاً في اليهودية. (ز).

وهذا التلمود له نسختان^(١) مختلفتان في الأحكام، والعمل إلى اليوم على هذا التلمود عند فرقة الربانيين، بخلاف القرائين، فإنهم لا يعتقدون العمل بما في هذا التلمود، فلما قديم عنان رأس الجالوت إلى العراق (سنة ١٣٦هـ) أنكر على اليهود عملهم بهذا التلمود، وزعم أن الذي بيده هو الحق، لأنه كُتِبَ من النسخ التي كُتِبَتْ من مشنا موسى عليه السلام الذي بخطه!!.

والطائفة الربانيون ومن وافقهم لا يعولون من التوراة التي بأيديهم إلا على ما في هذا التلمود، وما خالف ما في التلمود لا يعاؤون به، ولا يعولون عليه، كما أخبر تعالى، إذ يقول حكاية عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَةٍ، وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾. ومن أطلع على ما بأيديهم وما عندهم من التوراة تبين له أنهم ليسوا على شيء، وأنهم إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس. ولذلك لما نَبَغَ فيهم موسى بن ميمون القرطبي عولوا على رأيه، وعَمِلُوا بما في كتاب «الدلالة» وغيره من كتبه، وهم على رأيه إلى زمننا. اهـ.

يريد أنه لو كان عندهم نصوص متوارثة يُعَوَّلُ عليها، ولم تتلاعب الأيدي بكتبهم إثر أحداث اجتاحتهم وكتبهم ما تمكَّن أحد منهم في زمن متأخر من إحداث آراء جديدة ينصاع لها الشعب الإسرائيلي.

وقال جمال الدين القفطي في (ص ٢١٠) من «أخبار الحكماء» في ترجمة موسى بن ميمون: «كان عالماً بشريعة اليهود وأسرارها، وصنَّفَ شرحاً للتلمود الذي هو شرح التوراة وتفسيرها». اهـ. وإنما شرح بعض أسفار التلمود. وله «السراج شرح المشنا»، و«تثنية التوراة»، والكتاب الأخير أدى إلى انقلاب اجتماعي بين اليهود.

وفي (ص ٢٩) من «الكنز المرصود في قواعد التلمود»: «أخذ الرُّبِّيُّونَ تعاليمهم

(١) يعني: الأورشليمية والبابلية. وعلى البابلية تعويل الربانيين. كما سيأتي. (ز).

ومبادئهم عن الفريسيين الذين كانوا متسلطين على الشعب أيام المسيح يحضونه على اتباع ظواهر شريعة موسى، ويحفظون لأنفسهم تفسير التقاليدات المتصلة إليهم، وبعد المسيح بمائة وخمسين سنة خاف أحد الحاخامات... أن تلعب أيدي الضياع هذه التعاليم، فجمعها في كتاب سماه «المشنا»...

وقد زيد في القرون التالية على كتاب «المشنا» الأصلي شروحات أخرى، صار تأليفها في مدارس فلسطين وبابل، ثم علّق علماء اليهود على «المشنا» حواشي كثيرة... دَعَوْها باسم (غاماره) فالمشنا المشروحة على هذه الصورة مع الغامارة كَوُنَتْ التلمود، فكلمة التلمود معناها: كتاب تعليم ديانة وآداب اليهود، وهذه الشروحات مأخوذة عن مصدرين أصليين. أحدهما المسمى بتلمود أورشليم - وهو الذي كان موجوداً في فلسطين سنة ٢٣٠م - وثانيهما تلمود بابل - وهو الذي كان موجوداً فيها سنة ٥٩٠ بعد المسيح... وتلمود بابل هو المتداول بين اليهود، وهو المراد عند الإطلاق. اهـ.

وجاء في المجلد الثالث عشر من مجلة الهلال لسنة ١٣٢٢هـ الموافقة لسنة ١٩٠٥م (٣٠٣/٥) ما نصّه: «وقد طُبِعَت النسخة البابلية من التلمود سنة ١٥٢٠م في البندقية كاملة في ١٢ مجلداً ضخماً، وهي أضبط الطباعات وأتقنها، ونسَمَّى طبعة بومبرج... وأما الأورشليمية فقد طُبِعَت مرتين الأولى في بومبرج سنة ١٥٢٢م والثانية في كراكو سنة ١٦٠٩م»^(١).

وأما التوراة: فهي عندهم خمسة أسفار: التكوين، والخروج، والأوئين، والعدد، والثنية، ولها ثلاث نسخ: نسخة السبعين للربانيين، ونسخة القرائين،

(١) أما ما طبع في مدينة امستردام في سنة ١٦٤٤م، وفي سلزياج سنة ١٧٦٩م، وفي فارسوفيا سنة ١٨٦٣م، وفي مدينة براج سنة ١٨٣٩م: فكلُّها مشطورة (ناقصة). كما في «الكنز المرصود» (ص ٣١). (ز).

ونسخة السامرة، وهي متخالفة لا تقر طائفة منهم بنسختي الطائفتين الآخرين، ولا تقر طائفة القرائن خاصة بالتلمود أصلاً.

وقد لقي اليهود اضطهاداً شديداً دهوراً، وسبياً وتخريباً فقدوا بها كتبهم الأصلية، فانقطعت صلة ما بأيديهم من الكتب بموسى عليه السلام، كما يشهد بذلك التاريخ، بل في الكتب نفسها ما يبرأ منه أنبياء الله تعالى من مخلوقات مكشوفة.

ففي سفر التكوين ليس بقليل ما يُنبذ العلم الصحيح والعقل السليم، فضلاً عن أن يثبت عن موسى عليه السلام، وفيه: خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ وَشَبَّهَهُ - وحاشا لله أن يثبت أنبياءه شبيهاً له! وكلمة (وشبهه) قاطعة كل احتمال للتأويل المجامع للتزيه، فتكون من الحجج الناهضة في ثبوت التحريف في التوراة.

وفي هذا السفر أيضاً: مصارعة يعقوب عليه السلام الله سبحانه، جل إله العالمين من أن يُصارعه أحد! وكم في أسفار اليهود من مظاهر يتصورون ظهور الله فيها! وما هذا إلا اعتقاد بحلول الله سبحانه في بعض مخلوقاته وسكوت الأسفار عن البعث والجنة والنار: سكوت عن أخص ما يدعو إلى اعتقاده رُسل الله تعالى.

جلُّ إله العالمين أن يركب الغمامة! وهو موجود في سفر التثنية. وفيه أيضاً ذكرُ وفاة موسى عليه السلام ودفيه في الجواء في أرض مواب، مقابل بيت فغور، وأنه لم يعرف إنسان قبره إلى هذا اليوم!

وهذا من أجل الحُجج على أن مدون تلك الأسفار إنما دونها في زمن متأخر جداً عن وفاة سيدنا موسى عليه السلام بحيث نُسوا معالم قبره، ولم يكن أحدٌ يعرف قبره، ومثل هذا الجهل من أتباعه لا يتصور وقوعه إلا بعد مئات من السنين من وفاته.

وقد ألفت كتب خاصة في تبين وجوه الأخطاء في كتبهم مما ينادي ببراءة الله سبحانه منها، فنستغني بها عن سرد نماذج من تلك الأخطاء هنا.

وفي سفر دانيال: «رأيت قديم الآباء قاعداً على كرسي، أبيض الرأس

واللحية، وحوْلَه الأملاك» ولذا كان رأس جالوت يقول: «إن معبودَه شيخٌ أشْمَطُ» كما في (٤/٥) من كتاب «البدء والتاريخ» لمطهر بن طاهر المقدسي.

والتلمود يُعَدُّ واجبَ الاتباع عند الربانيين وفيه: «إن تكسير جبهة خالقهم من أعلاها إلى أنفه خمسة آلاف ذراع!» حاشا لله من الصور والمساحات، والحدود والنهايات!!

وفيه أيضاً: «إن في رأس خالقهم تاجاً فيه ألف قنطار من ذهب، وفي إصبعه خاتم تُضيء منه الشمس والكواكب» كما في (٢٢١/١) من «الفصل» لابن حزم.

وفيه أيضاً: «إن مَنْ شَتَمَ الله تعالى وشَتَمَ الأنبياء يؤدَّب، وَمَنْ شَتَمَ الأَجبار يموت، أي: يقتل». ومثله في (ص ٣٣) من «الكتز المرسود»، وفيه كثير مما في التلمود مما تقشعرُّ بذكره الأبدان، ضربنا عن ذكرها صفحاً، اكتفاء بما سبق.

وبعد أن أَلْمَمْنَا بما في كتبهم من صنوف التشبيه والتخريف، ووجوه المناقضات للحقائق وأنواع الضلالات المكشوفة، نتعجَّب من أن يكون مَنْ يكون بمنزلة موسى بن ميمون في عقله وفلسفته، واتساع أفق تفكيره شارحاً للتلمودهم، ومفسراً ومدوناً لشريعتهم وداعياً إليها، لَكِنْ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نَوْراً فَمَا لَهُ مِنْ نَوْرٍ﴾.

يَبْدُ أن اتصال موسى بن ميمون بأمثال ابن طُفَيْل وابن رشد الحفيد أَبْعَدَه عن القول بالتجسيم، وجَعَلَه يَسْعَى في ترويج اعتقاد التنزيه في يهوديته، مع وجود نصوص في كتبهم المعتبرة بينهم، تقضي بالتجسيم الصريح، وذلك بأن يدَّعي أن الأنبياء إذا بُعثوا في بيئات متوغلة في الوثنيات لا يُصَارِحُونَهُم بالتنزيه، مخافة أن يُعْرِضُوا عن الدعوة بالمرّة، بل يُجَارُونَهُم في ذلك ليتمكّنوا من غرس الفضائل في نفوسهم، حتى يُقْلَعُوا عن تلك السفاسف بأنفسهم شيئاً فشيئاً! وهذا تجويزٌ منه للكذب في حقّ الأنبياء عليهم السلام كذباً صريحاً، فيما لا مجال لتأويله في لغة التخاطب، فحاشاهم من ذلك، بل تلك النصوص الصريحة في التجسيم وسائر وجوه التخريف: من أدلّة وجود التخريف بكثرة في كتبهم.

وموسى بن ميمون يعدُّ مهذباً لأحكام دينهم العَمَلية، ومدوِّناً على أسلوب يدعو إلى استساغتها عند جماهيرهم، بدون أن يتعرَّض لتلك الحماقات إلّا بالتأويل، تقريباً لها، إلى ما تَلَقَّاه من فلاسفة الإسلام من المبادئ.

* * *

وأما كتابه «دلالة الحائرين» — من بني قومه اليهود — فقد ألّفه باللغة العربية وبالخطِّ العِبْرِي في ثلاثة أجزاء، وكان بتأليفه هذا يتوجَّس خيفةً من اليهود والمسلمين في آن واحد، لأنه ألّف كتابه هذا مناوئاً لكثير من الآراء المتوارثة بين اليهود، جاعلاً دين اليهود خاضعاً لمبادئ أرسطو، ومبادئ فلاسفة الإسلام التي تَلَقَّاهَا من أمثال ابن طُفَيْل وابن رشد الحفيد، وارتضاها لنفسه، مع حَمَلاتٍ قاسية وجَّهها إلى فِرَق المتكلمين من أشاعرة ومعتزلة، حَسِبَا استلهمه من يهوديته.

فجعل كتابه هذا عربيّ اللغة، عِبْرِيّ الخطِّ، ليكون اِطْلَاع مَنْ لا يَأْمَنُ جانبهم عليه ببطء، لأنه قَلَّ بين اليهود من يَعْرِفُ العربية في زمنه إلّا وهو من مريديه، فيستسيغُ آراءه، وقَلَّ أيضاً بين علماء المسلمين من يُلَمُّ بالخطِّ العِبْرِي في بلاده إلّا وله سَهْمٌ في الفلسفة، فيُتَسَّعُ صدره لشتى الآراء، فلا تكونُ ثورةً مَنْ يثورُ عليه مِنَ الطائفتين باندفاعٍ، بل على تمهّل.

لكن الغريب أنه لَقِيَ مناوأةً شديدةً من أهل دينه، في حين أن علماء المسلمين لم يهتُمُوا بالردِّ على كتابه، مع أن حَمَلَاتِهِ في كتابه على فِرَق المسلمين كانت شديدةً، ولعل ذلك التساهل منهم معه أتى من جهة سَعْيِهِ الحثيث في انتشار اليهود من وَرْطَةِ التجسيم المتوارث بينهم، فوجدوا في عمله هذا تخفيفَ الشرِّ في جانب اليهود، فكان هذا شفيعاً له عندهم، وتعرَّضَ لِفِرَق المسلمين لم يُبالوا به لكونه سَهْلَ الردِّ.

على أن كتابه هذا لم يُطبع إلى اليوم بالخطِّ العربي، ومونك لما طَبَّعه في باريس سنة (١٨٦٦م) إنَّما طَبَّعه بالخطِّ العِبْرِي واللغة العربية، على وَضْعِهِ الأصلي.

والجزء الأول من الكتاب في نحو سبعين فصلاً، في غاية التناسب والتناسق

ترتيباً وتدريجاً في الرأي، وإن كان في مطاوي تلك الفصول آراء مردودة.

يبحث في هذا الجزء عن ذات الله سبحانه، ومعرفته، وتعريف توحيده، عن طريق المنطق والعقل، وتأويل ما يتنافى وذلك من نصوص في كتب اليهود، غير مُبالٍ أن يكون تأويله بعيداً عن لغة التخاطب، مادام موافقاً للمبادئ الفلسفية عنده، مع إظهار ماله من الملاحظات، والانتقادات، ووجوه الفرق في نظره بين العقلية اليونانية، والإسلامية، واليهودية، ويجادل في مفتتح كتابه الذين يصفون الله بالأوصاف المادية مجادلةً عنيفة، تحملهم على الاعتراف بالتنزيه، وهو يدعي أن وصف الله عز وجل بالسوالب والتنزيهات هو الوصف الصحيح الذي لا يلحقه شيء من التسامح - في نظره - .

ويقول: إن وصفه تعالى بالإيجابيات، فيه خطر جسيم، قد يؤدي إلى التجسيم، وإن الإنسان في غلطة جوهرية إذا أراد أن يطبق ما يرى في المادة، عليه سبحانه وتعالى، وإنه ليس هناك شبهة بينه تعالى وبين مخلوقاته أصلاً، في شيء من الأشياء، لا وجوده مثل وجودها، ولا حياتها شبه حياة الحي منها، ولا علمه شبه علم من له علم فيها، ولذلك كان نفى التجسيم والشبه والانفعالات عنه تعالى مما ينبغي التصريح به، لأنه لا توحيد إلا بنفي الجسمية، إذ الجسم ليس بواحد، بل مركب من مادة وصورة، وهو أيضاً منقسم قابل للتجزئة.

ثم أقام النكير على أصحاب التائم باعتبار أنها متوارثة من الوثنيين، ثم أشار إلى وجوه الفرق بين توحيد متكلمي المسلمين، وتوحيد اليهود، وناقش الفرق الإسلامية من أشعرية ومعتزلة وغيرهما مناقشة حادة لم تنته في نهاية الجزء الأول بل يرجع إليها في مناسبات شتى في الجزئين الثاني والثالث، كما يقول الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه عن موسى بن ميمون. وهو أجاد تلخيص مباحث الأجزاء الثلاثة لدلالة الحائرين، فيرجع إلى كتابه من يريد المزيد في ذلك.

ويأخذ على المتكلمين إباءهم إطلاق العلة الأولى على الله تعالى، دون إطلاق

الفاعل عليه سبحانه، هرباً من القول بقدم العالم، وَيَعْدُ ذلك من عدم الفَرْقِ منهم بين ما بالفعل، وبين ما بالقوة، مدّعيًا أنه ليس القولُ بِالْقَدَمِ مقتضى إطلاق العلة بالمعنى الثاني، بل هو مقتضى إطلاقها بالمعنى الأول، فيكون الإشكالُ مُشْتَرَكُ الوجود بين العلة والفاعل على الإطلاق الأول، دون الإطلاق الثاني، وهو لا يعبأ بعدم ورود إطلاقِ العلة عليه تعالى في الشرع، بخلاف الفاعل.

لكن تَرَاهُ يوافقُ المتكلمين في نفي القول بقدم العالم مع مخالفته لهم في أن القول بقدمه يستلزم القول بنفي الصانع جلّ جلاله، والواقع أن القول بقدم العالم - بمعنى أنه غير مسبوقٍ بالعدم - يستلزم استغناء العالم عن الصانع، ويقول: أما اعتقاد القدم على الوجه الذي يراه أرسطو أنه على جهة اللزوم، ولا تتغير طبيعته أصلاً، ولا يخرجُ شيءٌ عن معتاده: فإنه هدمٌ للشرعية بأصلها وتكذيبٌ لكل معجزة ضرورةً، وتعطيلٌ لكل ما رَغِبْتَ فيه الشرعية أو خَوَّفْتَ منه، اللهم إلا أن تُتَأَوَّلَ المعجزاتُ أيضاً كما فَعَلَ الباطنية في الإسلام، فنخرجُ من ذلك بضربٍ من الهذيان.

وبهذا ينكشفُ الغطاء عن نفاة المعجزات من أبناء هذا العصر المتظاهرين بالإسلام!!.

وَيَعِيبُ المصنف الأشاعرة والمعتزلة بأن آراءهم مبنية على مقدّمات مأخوذة من كتب اليونان والسريان المناوئين للفلاسفة - مثل يحيى النحوي وابن عدي - لما يترتبُ على ذلك من الكلام على أسسٍ غير رصينة - في نظره - فيستضعفُ قولهم: إن العالمُ مُحَدَّثٌ، لتلك المقدّمات، فإذا ثبت أنه مُحَدَّثٌ: ثبت أن له صانعاً أَحَدَثَهُ، ثم استدلالهم على أن ذلك الصانعُ واحدٌ، ثم إثباتهم بكونه واحداً أنه ليس بجسم.

زاعماً أن قَدَمَ العالم أو حدوثه لم يصل إلى مرتبة الثبوت ببرهانٍ قطعي، فكيف تُتَّخَذُ هذه المسألة مقدمةً يَتَنَبَّأُ عليها وجود الإله؟ ومرتبياً أن الوجه الصحيح لإثبات وجود الله سبحانه، ووحدانيته، ونفي الجسمانية بطرق الفلاسفة. ثم يقول: وبعد أن نتأكد من صحة هذه المطالب - من غير التفاتٍ إلى البتّ بالحكم في العالم هل هو

قديم أو محدث — يحق لنا الرجوع إلى البحث في قدم العالم أو حدوثه، ونقول فيهما كل ما يمكن الاحتجاج به.

ثم يقول: فإن كنت ممن يقنع بما قال المتكلمون، ويعتقد صحة البرهان بحدوث العالم: فيا حبذا، وإن لم يتبرهن عندك ذلك بل أخذت كونه حادثاً عن الأنبياء تقليداً: فلا ضير.

ثم تناول موسى بن ميمون أسس نظريات المتكلمين بالنقد في أربعة فصول، ومن أمثلة ذلك أنه قال:

«قال المتكلمون:

لو كان الله جسماً لكان متناهياً — وهذا صحيح — ولو كان متناهياً لكان له قدر معلوم، وشكل معلوم ثابت — وهذا أيضاً صحيح — . قالوا: وكل مقدار وشكل يجوز أن يكون الله أعظم من ذلك المقدار، أو أصغر، وعلى خلاف ذلك الشكل من حيث هو جسم، فتخصيصه بمقدار ما، يحتاج إلى تخصيص، لكن الشكل على فرض وجوده في الله يكون واجباً غير محتمل للزيادة والنقص». فيكون قولهم هذا منقوضاً في أول خطوة في نظره! لكن ما من مدعٍ لقدم جسم من الأجسام إلا وله على هذا أن يدعي وجوب مقداره الخاص ليسلم له قدمه، وليس قدم الأجسام من مذهبه.

كما أن استنتاج المدعى من الدعوى المجردة ليس من مناهج أهل النظر في شيء، مع ظهور أن المقدار الخاص كم متصل طارئ على الجسم، تعالى الله أن يكون محلاً للأعراض؛ ومع ظهور هذا: توهم صاحب «الدلالة» فحاول نقض دليل المتكلمين بهذا الكلام المتداعي، وإن كان عنده براهين أخرى تثبت تنزيه الله عن الجسمية.

فَيُسْتَفْرَبُ من الشيخ الحرائي إهماله لتلك البراهين المسرودة في «دلالة الحائرين» في تنزيه الباري عن الجسمية — مع اطلاعه عليها — وأخذُه بتلك المحاولة الساقطة في «معقوله» عند رده على السيف الأمدي قوله باستحالة تحديد الله بجهة، لاحتياج ذلك

إلى مخصّص، كما هنا، على طبقٍ ما صنَعَ في أخذه عن ابن مَلَكاً ما انفرد به عن النُّظار من تجويز حلولِ الحوادثِ في الله تعالى، تعالى الله عما يقول المجسِّمة والمشبهة علواً كبيراً.



وأما الجزء الثاني من الكتاب ففي نحو ثمانية وأربعين فصلاً، يُبرهنُ فيها على وجود الله ووحدانيته، وعلى أنه ليس بجسم ولا قوّة في جسم، ويبحثُ فيها عن حركةِ الأفلاك - على منزع القدماء - وماهيّة الملائكة، وقَدَم العالم أُوحدوته، وما قاله الفلاسفة فيه، وأقوالهم في انتقادِ أرسطو وأفلاطون وغيرهما في ذلك، ثم يبحثُ عن النبوة، وماهيّتها، ودرجاتها، وتعريفها عند أهل الأديان المختلفة، وعند الفلاسفة، ويَشغُلُ هذا البحثُ بقيةَ فصول الجزء الثاني، وفي هذا الجزء عَرَضُ ستّة وعشرين مقدّمةً في تنزيه الله جلّ جلاله.

وأما الجزء الثالث ففي نحو خمسة وأربعين فصلاً؛ يشرحُ فيها المؤلّف رؤيا حزقيال، والمعاني الغامضة في سِفَره وباقي أسفار اليهود، ثم ينتقلُ إلى البحث في الشرّ، وفيما يقعُ من الكوارث على المخلوقات، وقولِ الفلاسفة في ذلك، وقولِ شريعة موسى في هذه المشاكل، وصلاحِ النفس، وصلاحِ البدن، مع شرح واجباتٍ وعباداتٍ في أسفار اليهود، وفي نهاية الكتاب إسداء نُصحٍ لمن يريد الحصول على الفضائل الخُلُقِيّة لإدراك الحقائق الإلهية.

وقد استرسل في هذا الجزء في تأويل النصوص في كتب اليهود، بما يُخضعها لفلسفته، سعيّاً وراء انتشال طائفته من مناقضة الحقائق، لكن الإبعاد في التأويل بما لا تُقرُّه لغة التخاطب لا يكونُ إلّا محضَ هَدْيَانٍ لا يغطي ما في كتبهم من التحريفات المكشوفة، كما سبق، إلّا أن بعض الشرّ أهونُ من بعض.



وأحقُّ ما في الكتاب من البحوث بالعناية، وأجدرُها بالتمحيص، وأجداها نفعاً هي تلك المقدّمات الخمس والعشرون المدوّنة في الجزء الثاني منه، للتدليل على

وجود الله ووحدانيته، وأنه ليس جسماً ولا قوةً في جسم. وبين أيدينا كتابٌ في شرح تلك المقدمات، منسوخٌ سنة ٦٧٧هـ، منقولٌ عن نسخةٍ منقولةٍ عن خطِّ مؤلفه؛ وهو الحكيم البارع الرئيس أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد التبريزي، من رجال منتصف القرن السابع الهجري، من طبقة الآخذين عن قُطب الدين المصري — أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد السُّلمي المغربي الأصل؛ نَزَحَ إلى مصر وأقام بها مدةً فعرف بالمصري، انتقل إلى بلاد العجم، ولازم الفخر الرازي حتى أصبح من أشهر تلامذته علماً بالمعقولات، وألَّفَ كتباً كثيرةً في الطبِّ والحكمة، منها «شرح كليات القانون» و«شرح معالم الرازي» قَتَلَهُ المغُولُ بنيسابور لما استولوا عليها سنة ٦١٨هـ.

فيكون «شارح المقدمات» معاصراً للنصير الطوسي — أحد أصحاب القطب المصري — أيامَ كانت تبريز عاصمةً آل هلاكو، وجمَعَ فلاسفة اليهود المتظاهرين بالإسلام، وكتبَ الرجالَ شحيحةً بتراجم رجالِ هذه الطبقة من أهل العلم في الشرق، لمصادفة هذه الطبقة لزمنِ اكتساحِ المغُول لبلاد الشرق.

وهذا الكتاب في شرح خمسٍ وعشرين مقدمةً من تلك المقدمات الستَ والعشرين، وهي مأخوذة من نظريات أرسطو والمثائين وفلاسفة الإسلام، وهي مقدماتٌ مبرهنةٌ، تفيدُ أن الله ليس بجسم ولا قوة في جسم، بعد أن تثبتَ وجودُ الله سبحانه وتوحيده جل جلاله، فتهدى إلى تحقيق معرفة الحكمة العليا، والمقصد الأقصى، ولا شك في شيء من تلك المقدمات — في نظر المصنف — وإن ناقشه الشارح في بعضها.

وشرحُ تلك المقدمات الذي بين أيدينا أجلى دليلٍ على براعة هذا الشارح في العلوم الفلسفية، حيثُ قام بإيضاح تلك المقدمات أحسنَ إيضاحٍ مبرهناتٍ عليها، ومناقشاً للمصنف في مواضعٍ تجبُ مناقشتُها فيها، مناقشةٌ خبيرٌ بما هنالك، وليس الخبرُ كالمُعانيّة.

ولو كان القائمون بالاحتفاء بموسى بن ميمون قبل سنين ظفروا بهذا الشرح القيم لقاموا بنشره إذ ذاك بكل اغتباط، لكن أصبح فخرُ نشرِ هذا الشرح من حظِّ الأستاذ الشابِّ السيد محمد نجيب الخانجي^(١) حفظه الله وزاده توفيقاً، فإنه عزم على طبعه إحياءً لهذا التراث الثمين، حيث ورث السعي في نشر الكتب القيمة من والده فقيد العلم صديقنا المغفور له السيد محمد أمين الخانجي^(٢) رحمه الله، فطلب إليَّ أن أعمل للكتاب تقدمةً بعد مقابلته بالأصل، فقمْتُ بإنجاز هذا الطلب، ذاكرًا في الصُّلب الصواب في نظري، مع الإشارة في الهوامش إلى ما رأيته في عِدَاد الخطأ في الأصل، ليقارن القارئ الكريم بين الاثنين ويرى رأيه فيهما، ومن الله التوفيق والتسديد.

محمد زاهد الكوثري

(١) توفي رحمه الله تعالى، وقام أبناؤه من بعده بأعباء المكتبة، وفقهم الله تعالى.

(٢) توفي رحمه الله تعالى بالقاهرة عام ١٣٥٨، وللمؤلف مقالة عنه في «مقالاته» ص ٥٠٥.

الأنصاف

فِيمَا يَجِبُ اعْتِفَادُهُ وَلَا يَجُوزُ الْجَهْلُ بِهِ

لِإِمَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ سَيْفِ الْإِسْلَامِ

الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِي
الْبَصْرِيُّ الْمُتَوَفَّى رَسْمًا مَجْمُوعًا

تحقيق وتعليق وتقديم

الحقق الخجة الإمام

مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْجَسَّاسِ الْكُوَيْتِيُّ

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

(١٢٩٦ - ١٣٧١ هـ)

الطبعة الثانية

مُؤَسَّسَةُ الْحَيَاةِ

للطباعة والنشر والتوزيع

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم للطبعة الأولى بكلمة عن
كتاب «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»
ومؤلفه الإمام الباقلاني

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فبين أيدينا كتاب بالغ النفع، يسمى «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» ينسب إلى الإمام النُّظَّار، المتكلم المغوار، أبي بكر محمد بن الطَّيِّب الباقلاني، تغمَّده الله برضوانه.

وقد انفردت دار الكتب المصرية بفخر اقتنائه من بين خزانات العالم — فيما نعلم — ولم يذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك في فقهاء مذهب مالك» مع ذكره لمعظم مؤلفات الباقلاني، وهذا مما يزيد الاهتمام به.

وقد ألفه مؤلفه إجابةً لالتماس فاضلة خيرة ذكر ما يجب على المكلفين اعتقاده ولا يسعهم الجهل به.

فذكر المؤلف — رحمه الله — بادية ذي بدء، المبادئ التي تجب معرفتها، مما لا يتم النظر في معرفة الله وصفاته إلّا بها، ثم قَسَم العلم إلى قسمين: علم الله سبحانه، وعلم الخلق؛ ونصّ على أن الأول لا ينقسم إلى ضروري واستدلالي، بخلاف الثاني، فإنه منقسم إليهما، ثم أوضح هذين القسمين، ثم ذكر أن الاستدلال

هو: نَظَرُ الْقَلْبِ الْمَطْلُوبُ بِهِ عِلْمٌ مَا غَابَ عَنِ الْحَسِّ وَالضَّرُورَةِ، وَأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ مَا يُمْكِنُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ الْوَصُولُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَطْلُوبِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ انْحِصَارَ الْعُلُومِ فِي الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ، وَانْقِسَامَ الْمَوْجُودِ إِلَى قَدِيمٍ وَمَحْدُوثٍ، وَانْقِسَامَ الْمَحْدُوثِ إِلَى جِسْمٍ، وَجَوْهَرٍ فَرِيدٍ، وَعَرَضٍ، وَأَوْضَحَ حَدُوثَ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى: مِنْ جِسْمٍ وَجَوْهَرٍ وَعَرَضٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ لِلْعَالَمِ مُحَدِّثًا أَحَدَهُ، وَبَيَّنَّ صِفَاتِ صَانِعِ الْعَالَمِ، وَسَرَدَ جَمَالًا مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ مِمَّا يُوجِبُ شُكْرَ الْمُنِيعِ - جَلَّتْ قُدْرَتُهُ -.

وَقَالَ: إِنَّ الْأَدْلَةَ الَّتِي يُذَكِّرُ بِهَا الْحَقُّ خَمْسَةٌ: وَهِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَالْقِيَاسُ عَلَى مَا ثَبَتَ بِهَا، وَحُجَجُ الْعُقُولِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَقْسَامَ الْفَرَائِضِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ وَقَالَ: مِنْهَا مَا يَعْمُرُ الْجَمِيعَ، وَمِنْهَا مَا يَخْصُ الْعُلَمَاءَ دُونَ الْعَامَةِ، وَمِنْهَا مَا يَخْصُ الْأُمَرَاءَ دُونَ الرِّعْيَةِ.

وَأَوْضَحَ أَنَّ أَوَّلَ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَشَرَحَ مَا هُوَ الْإِيمَانُ؟ وَنَصَّ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْجَوَارِحِ وَالْحَوَادِثِ، وَسَرَدَ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى مَعْتَقِدِ أَهْلِ الْحَقِّ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ تَعَالَى مُقَدِّرُ الْأَرْزَاقِ وَالْأَجَالِ، وَأَنَّ إِرَادَتَهُ تَعْمُ الْأَفْعَالِ.

ثُمَّ ذَكَرَ وَجُوبَ النَّظَرِ فِي الْخَلْقِ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي ذَاتِ الْخَالِقِ - جَلَّ جَلَالُهُ -، وَبَرَّهَنَ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ، وَأَنَّ مُحَدِّثَهُ هُوَ اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ، وَأَفَاضَ فِي التَّدْلِيلِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَوْضَحَ أَنَّ الْخَالِقَ لَا يُشَبِّهُ الْمَخْلُوقَاتِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَفْعَالِهِ؛ وَنَزَّهَهُ - جَلَّ جَلَالُهُ - عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْجِهَاتِ، وَذَكَرَ شُمُولَ إِرَادَتِهِ سُبْحَانَهُ لِلْحَوَادِثِ كُلِّهَا، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ كَاسِبٌ غَيْرٌ مُجْبُورٌ.

وَتَحَدَّثَ عَنِ الْإِسْتِطَاعَةِ، وَرُؤْيَةِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، وَذَكَرَ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ، وَعَذَابَ الْقَبْرِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ فِي السَّمْعِ، كَالشِّفَاعَةِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، ثُمَّ بَسَطَ الْقَوْلَ فِي الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا.

وأوضح ثبوت دعوى النبوة بالمعجزات، وبين أن شرع نبينا ناسخ للشرائع كلها، ونص على بقاء نبوات الأنبياء بعد وفاتهم، ردًا على افتراء الحشوية، وذكر خلافة أبي بكر الصديق، وخلافة باقي الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أجمعين -، وأوصى بالكف عما شجر بين الصحابة، وذكر شروط الإمامة، وسرد أصناف المبتدعة.

ثم أفاض في بيان قدم كلام الله على مذهب الأشاعرة، ونقض أدلة المعتزلة في دعوى خلق القرآن، وأوضح أن الآيات والآثار التي تمسكوا بها لا تدل على حدوث الكلام النفسي القائم بالله، وأفاض في ذلك إفاضة لا توجد في غير هذا الكتاب. وشرح الفرق بين القراءة والمقروء - يريد بالمقروء ما قام بالله - وبين أن كلامه سبحانه ليس بحرف ولا صوت، وإنما هما دالان على القديم القائم بالله، وسرد الآثار الدالة على أن الحروف والأصوات من صفات قراءة القارئ، لا من صفات كلام الباري سبحانه، ثم عزز ذلك بالدليل العقلي.

وبين وجه سماعنا لكلامه جل جلاله، وبرهن على أن الكلام الحقيقي هو الكلام النفسي، ودل على الكلام النفسي بتوسع لا تجده في غير هذا الكتاب، وسخف أحلام الحشوية في الحروف والأصوات، وعاب عليهم عدم انتباههم للإسناد المجازي في الآثار الواردة في الحرف والصوت.

وأوضح معنى الأحرف السبع، وتوسع في الكلام في الصوت الوارد في بعض الآثار، واستقصى البحث في ذلك، وفي سرد الأدلة على أن الصوت مخلوق لا يجوز أن يقوم بالله سبحانه عند أولي الألباب.

ثم تحدث عن عموم إرادة الله، وأنه هو الخالق وحده، وأفاض في ذلك إفاضة لا تجدها في غير هذا الكتاب، ونص على أن العبد كاسب وليس بخالق لأفعاله، كما ادعاه بعض أهل الزيغ.

ثم حكى عن ابن فُورَك ما جَرَى بينه وبين صاحب ابن عُبَاد قائلًا: «وقد قيل عن الشيخ الإمام أبي بكر بن فُورَك رضي الله عنه: إن صاحبَ قَطْعِ سَفَرَجَلَةٍ وهما في بستان وقال لابن فورك: أَلَسْتُ أَنَا قَطَعْتُ هَذِهِ السَّفَرَجَلَةَ؟ فقال: إِنْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ خَلَقْتَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ فِيهَا فَاخْلُقْ وَصَلْهَا بِالشَّجَرَةِ حَتَّى تَعُودَ كَمَا كَانَتْ. فُبْهَتْ».

وابنُ فُورَك زميلُ الباقلاني في مجلس أبي الحسن الباهلي، كما سيأتي، فانظر إلى هذه النفوس الطيبة كيف يذكر بعضهم بعضاً بإجلال وتقدير، وهكذا يكون المخلصون من العلماء، وهما وإن كانا مترافقين في عهد الطلب، لكنهما كانا متباعدين بلاداً في عهد نشرهما العلم، ولذا ترى الباقلاني يقول في حكايته عنه: «وقد قيل عن الشيخ الإمام» فلا يَتَوَهَّمَنَّ متوهمٌ خَذَشَ ذلك في نسبة الكتاب إليه.

وأوضح المؤلفُ مسألةَ الخَلْقِ والكَسْبِ إيضاحاً شاملاً، ثم استوفى الكلامَ في مسألة الشفاعة. ثم أفاضَ في مسألة رؤية الله تعالى من غير تشبيه ولا تمثيل، وبها ختم الكتاب.

وهذا الكتابُ من أبدع ما برَزَ للوجود من آثار المتقدمين من المتكلمين، في التنفُّس في التدليل على مباحثه، ولا غَرَوْا فإن مؤلفه الباقلاني كان واسعَ الاطلاع، قويَّ الذاكرة، سريعَ الخاطر، حاضرَ البديهة، نَبْرَ البيان، وله ذكاءٌ متقدِّمٌ، وحافظةٌ قوية، ولسانٌ لا يُغَالَبُ في المناظرات، ومؤلفاته أصدقُ شاهدٍ على ذلك، وله مقدرةٌ خارقةٌ للعادة في تصيُّد الحُجَج من ثنايا الكتاب والسنة والآثار ضدَّ مخاصميه، فيعجبُ اللبيبُ مما جَمَعَ الله له من المنح العظمية.

لكن عادته الرواية بالمعنى، فلا تَجِدُهُ يراعي كثيراً لفظَ الرواية، مكتفياً بجوهر المعنى، كما هو عادة أغلب النظار في حجاجهم. ثم إنه كثيراً ما تراه يذكر آثاراً فيها وهن على سبيل الاستئناس بها، بدون أن يتخذها أدلة مباشرة، وقد تكون تلك الآثار في عِدَاد ما يَتَمَسَّكُ بها الخصومُ فيقِيلُها عليهم.

وأما من ناحية النضج العقلي، والمقدرة الفائقة في الاحتجاج العقلي السليم،

فحدّث عن البحر ولا حرّج، وإن كان لا يخلو من بعض تهويلٍ وتشغيبٍ في مُغَالَبَةِ الخصوم، فيما يكادُ أن يكونَ الخلافُ فيه لفظياً؛ ويتبيّن ذلك كلّهُ من مطالعة كتابه هذا، فضلاً عن مطالعة كتبه الأخرى.

وكان رحمه الله من أعظم الأئمة في علم التوحيد والصفات، وقد ازداد مذهبُ الأشعري وضوحاً ببياناته النيرة في كتبه الخالدة. وقد حَجَزَ الباقلاني المعتزلة حقاً في أقماع السَّمِيس أيضاً – كما يقول ابن الصيرفي في الأشعري في زمانه – وضيق عليهم جداً سبيل التخلّص من قوامع حُجَجِهِ، وضايقتهم كلّ المضايقة بعد أن رَفَعُوا رؤوسهم في عهد آل بُؤَيّه، فهو جدليّ عظيم لا يُضْطَلّ بناره، ولا منجاةً لمناظره بدون استرشاده بمناره.

ولا يُؤْخَذُ بشيء سوى تَعَوُّدِهِ القسوة في المزاح؛ وقد قيل: إن ابنَ المعلّم كبير الإمامية كان جالساً في مجلس، ومعه أصحابه، فرأى من بُعِدَ إقبالَ الباقلاني، فقال لأصحابه هامساً: «قد جاءكم الشيطان» – يعني البراعة في الجدَل – فلما جَلَسَ الباقلاني – وقد سَمِعَ هذه المُهَامَسَةَ – لم يَتَغَاَصَ عن ذلك، بل قال فوراً لابن المعلّم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَزَّؤُهُمْ أَرَأَيْتَ﴾ – فإن كنتُ شيطاناً فأنتم كفار، وقد أُرْسِلْتُ عليكم! وهذا مزاحٌ ظريف، لكنه قاسٍ من مثله.

وقال أيضاً في أبي جعفر محمد بن أحمد السُّمْنَانِيّ القاضي – أحد أصحابه في علم الكلام –: «إنه مؤمنٌ آل فرعون» – يعني أنه الأشعريّ الوحيدُ بين الحنفية – غيرَ محاذِرٍ أن يُقَلَّبَ ذلك عليه باعتبار أنه حنفيّ وحيدٌ بين أصحابه نفسه، كما يُرَوَى مثلاً ذلك عن الملك المعظم في آل أيوب، لكنّ هذا مزاحٌ غيرُ مستساغٍ صدوره من مثله، على خطورة هذا النوعِ من المزاح.

ولعل صنيعَ ابنِ حزمٍ معه – من غير حقٍّ – جزاءٌ معنويٌّ لذلك. بل له إلزامات في المسائل الاجتهادية الفرعية، يجري فيها على ما تَعَوَّدَ من العُنْفِ في المسائل الاعتقادية. ساعه الله وإيانا بمنّه وكرمه.

وقد رَغِبَ الأستاذُ البَحَّاثُ أبو أسامة السيد محمد عزت العطار الحُسَيْنِي في نشر هذا الكتاب، وَطَلَبَ إِلَيَّ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنْ كِتَابِ «الْإِنْصَافِ» هَذَا، وَمُؤَلَّفِهِ الْإِمَامِ الْبَاقِلَانِي فَكَتَبْتُ مَا يَسَّرَهُ اللَّهُ لِي، مَعَ التَّعْلِيْقِ عَلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِرَمَزِ (ز)، نَزُولاً عِنْدَ رَغْبَتِهِ، فَأَشْكُرُهُ عَلَى قِيَامِهِ بِنَشْرِ هَذَا الْكِتَابِ الْفَاخِرِ، عِلَاوَةً عَلَى مَا نَشَرَهُ مِنَ الْكُتُبِ النَّافِعَةِ عَلَى التَّوَالِي؛ وَهُوَ ثَانِي كِتَابٍ فِي التَّوْحِيدِ لِلْبَاقِلَانِي مَنشُورٍ فِي الْمُدَّةِ الْآخِرَةِ، وَأَوَّلُهَا: كِتَابُ «الْتَّمِيدِ» لَهُ، وَقَدْ طُبِعَ بِاهْتِمَامِ الْأَسْتَاذِينَ الْبَارِعِينَ: السَّيِّدِ مُحَمَّدِ الْخَضِيرِيِّ وَالسَّيِّدِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي (أَبُو رِيْدَةٍ) - حَفَظَهُمَا اللَّهُ - الْمَعْرُوفَيْنِ فِي الْبَيْتَاتِ الْجَامِعِيَةِ وَالْمَحَافِلِ الْعِلْمِيَةِ بِكُلِّ فَضْلٍ وَثَبُلٍ.

وقد عُنِيََا بِتَحْقِيقِ الْكِتَابِ، وَدِرَاسَةِ أَحْوَالِ الْمُؤَلِّفِ وَكِتَابِهِ، عَنَايَةً مُشْكُورَةً، وَعَرَضَا - بِكُلِّ إِجَادَةٍ - ثَمَرَةَ بَحْوثِهِمَا الشَّامِلَةَ لِأَعْيُنِ الْبَاحِثِينَ، فَأَغْنَانَا ذَلِكَ عَنِ التَّوَسُّعِ فِي تَرْجُمَةِ الْمُؤَلِّفِ، وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ آرَائِهِ فِي كِتَبِهِ، وَآرَاءِ الْآخَرِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ فَانْتَفَيْي بِالْمَامَةِ يَسِيرَةً فِي تَرْجُمَةِ الْبَاقِلَانِي؛ أَسْوَفُهَا مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» الْكَبِيرِ لِلذَّهَبِيِّ بِحُرُوفِهِ وَهِيَ:

ترجمة المؤلف: شيوخه، تلامذته:

هو: مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الْقَاسِمِ، الْقَاضِي، أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي الْبَصْرِي، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، سَكَنَ بَغْدَادَ، وَكَانَ فِي فَنِّهِ أَوْحَدَ زَمَانِهِ؛ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ الْقَطَّيْعِي، وَأَبَا مُحَمَّدَ بْنَ مَاسِي، وَخَرَجَ لَهُ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ، وَكَانَ ثَقَّةً، عَارِفًا بِعِلْمِ الْكَلَامِ، صَنَّفَ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ، وَالْمَعْتَزِلَةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْجَهْمِيَةِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الْمَالِكِيَةِ» فَقَالَ:

هو الْمَلْقُوبُ بِسَيْفِ السُّنَّةِ، وَلِسَانِ الْأُمَّةِ، الْمُتَكَلِّمُ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ؛ وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ رِيَاسَةُ الْمَالِكِيِّينَ فِي وَقْتِهِ، وَكَانَ لَهُ بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ (بِبَغْدَادٍ) حَلَقَةٌ عَظِيمَةٌ.

رَوَى عَنْهُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السُّمْنَانِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ حَاتِمٍ.

أَقْوَالُ الْمُؤَرِّخِينَ فِيهِ وَتَارِيخُ وَفَاتِهِ :

قال الخطيب: كان وَرْدُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ عَشْرِينَ تَرْوِيحَةً، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا كَتَبَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ وَرَقَةً مِنْ تَصْنِيفِهِ. سَمِعْتُ أَبَا الْفَرَجِ مُحَمَّدَ بْنَ عِمْرَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَرَبِيِّ يَقُولُ: جَمِيعُ مَا كَانَ يَذْكُرُ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْبَاقِلَانِيِّ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ النَّاسِ، صَنَّفَهُ مِنْ حِفْظِهِ، وَمَا صَنَّفَ أَحَدٌ خِلَافًا إِلَّا أَحْتَاجَ أَنْ يَطَالَعَ كِتَابَ الْمُخَالَفِينَ، سِوَى ابْنِ الْبَاقِلَانِيِّ.

قلت: وقد أَخَذَ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ عِلْمَ النَّظَرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُجَاهِدِ الطَّائِي صَاحِبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَقَدْ ذَهَبَ فِي الرُّسُلِيَّةِ إِلَى مَلِكِ الرُّومِ، وَجَرَتْ لَهُ أُمُورٌ، مِنْهَا: أَنَّ الْمَلِكَ أَدْخَلَهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ خَوْخَةٍ، لِيَدْخُلَ رَاكِعًا لِلْمَلِكِ، فَفُطِنَ لَهَا، وَدَخَلَ بَظْهَرِهِ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ قَالَ لِرَاهِبِهِمْ: كَيْفَ الْأَهْلُ وَالْأَوْلَادُ؟ فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّاهِبَ تُنَزَّهَ عَنْ هَذَا؟! فَقَالَ: تُنَزَّهُونَهُ عَنْ هَذَا وَلَا تُنَزَّهُونَ اللَّهَ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ؟! وَقِيلَ: إِنْ طَاغِيَةُ الرُّومِ سَأَلَتْ: كَيْفَ جَرَتْ الْقِصَّةُ لِعَائِشَةَ؟ — وَقَصْدُ تَوْبِيخِهِ — فَقَالَ: كَمَا جَرَى لِمَرْيَمَ، فَبَرًّا لِلَّهِ الْمَرَاتَيْنِ، وَلَمْ تَأْتِ عَائِشَةُ بِوَلَدٍ، فَأَفْحَمَهُ وَلَمْ يُجِبْ جَوَابًا.

قال الخطيب: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَ الْخَوَّارَ زَمِيَّ يَقُولُ: كُلُّ مُصَنِّفٍ يَبْغِ دَادَ إِذَا يَنْقُلُ مِنْ كُتُبِ النَّاسِ إِلَى تَصَانِيفِهِ، سِوَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، فَإِنْ صَدَّرَهُ بِحُيُوعِ عِلْمِهِ وَعِلْمِ النَّاسِ.

وقال أبو محمد الباقي (بالباء والفاء): لَوْ أَوْصَى رَجُلٌ بِثُلْثِ مَالِهِ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى أَفْصَحِ النَّاسِ، لَوَجَبَ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الْأَشْعَرِيِّ (الْبَاقِلَانِيِّ).

وقال أبو حاتم الْقَزْوِينِيُّ: إِنْ مَا كَانَ يُضْمِرُهُ الْبَاقِلَانِيُّ مِنَ الْوَرَعِ وَالذَّيَانَةِ،

والزهد، والصيانة، أضعاف ما كان يُظهره، فقليل له في ذلك؟ فقال: إنما أظهر ما أظهره غيظاً لليهود، والنصارى، والمعتزلة، والرافضة، لئلا يَسْتَحْقِرُوا علماء الحق، وأُضْمِرُ ما أُضْمِرُه فلإني رأيت آدمَ على جلالته نُودِيَ عليه بِذُوقَةِ، وداودَ بِنَظَرَةِ، ويوسفَ بِهَمَّةٍ، ونبينا بِخَطَرَةِ عليهم السلام^(١).

ولبعضهم في أبي بكر الباقلاني:

انظُرْ إلى جبلٍ تَمشي الرِجالُ به وانظُرْ إلى القبرِ ما يحوي من الصِّلَفِ
وانظُرْ إلى صارمِ الإسلامِ مُعْتَمِداً وانظُرْ إلى دُرَّةِ الإسلامِ في الصَّدَفِ
توفي في ذي القَعْدَةِ «يوم السبت» لسبع بَقِيْنَ منه «سنة ٤٠٣هـ» وصلى عليه ابنه الحسن، ودُفِنَ بداره، ثم نُقِلَ إلى مقبرة «باب حرب» ببغداد، تغمده الله برضوانه، وأسكنه فسيح جنانه.

وللباقلاني عملٌ مشكورٌ في التدليل على المسائل، بأوضح الدلائل، وقد ابتكر في المذهب بعض آراء نظرية، عدّها مبرهنة، ويُعدّها غيره غير مبرهنة، وهي لا تكون في عِدَادِ مسائل المذهب، بل تُعزى إليه مباشرة، كاستحالة بقاء العَرَضِ زَمَانِيْن، وقوله في الحال، وقوله في صفة البقاء، وإثبات الجزء الفَرْد، ومصادر تلك الآراء معروفة، وما يُبْنَى على قواعد غير مبرهنة يَبْقَى تحت النظر عند مَنْ لا يراها مبرهنة، من غير أن يمسّ ذلك بمقامه السامي، ولا مانع من أن يكون لكل ناظر بعض آراء غير مسلمة، وبعض استدراقات على من سَبَقَه.

ومن المعلوم أن الأشعري كان تَلَقَّى علم الكلام من أبي علي الجُبَّائي المعتزلي، ثم انتقل في الثلث الأخير من عمره إلى معتقد أهل السنة، فقام بالذَّبِّ عنه خير قيام، كما شرحت ذلك في تقدمة «تبيين كذب المفتري» شرحاً وافياً، وقد ملأ العالم علماً.

(١) يُنظر في صحة هذا النقل عن الإمام الباقلاني. فبعض الأمثلة المذكورة غير صحيح، والباقلاني أجل من أن يعتقدها ويستشهد بها.

وتلميذاه: أبو الحسن الباهلي، وأبو عبد الله محمد بن مجاهد الطائي^(١) — من أصحاب الأشعري — يقول فيهما عبد القاهر البغدادي: هما أئمترا تلامذة، هم إلى اليوم شمسُ الزمان، وأئمةُ العصر، كالباقلائي، وابنُ فُورك، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني؛ ثم ذَكَرَ أنه أدرك ابنَ مجاهدٍ والباقلانيَّ وابنَ فُوركَ وأبا إسحاق الإسفرائيني.

فيكون عبد القاهر شارك الباقلائيَّ في الأخذ عن ابن مجاهد، كما شارك الباقلائيَّ ابنَ فُورك والإسفرائينيَّ في الأخذ عن الباهلي. وإن كان للباقلاني مزيدُ اختصاصٍ بابن مجاهد، كما أن للإسفرائينيَّ وابنَ فُورك اختصاصاً خاصاً بالباهلي.

فهكذا تداخل السندان في الارتواء من نَبْعٍ واحد. فلا يعوّل على ما لم يَرِدْ بطريقهما عن الأشعري، — كمذهب للأشعري — لأنها وارثا علومه في أواخر عهده، وفيها كان نُضِجُ علمه.

وأما «الإبانة» التي كان قدّمها إلى البرّهاري في أوائل انتقاله إلى معتقد السّنة، فتحتوي على بعض آراء غير مُبرّهنة، جَارَى فيها النُّقْلَةُ ليتدرّج بهم إلى الحق، لكنه لم ينفع ذلك — على تلاعب الأقلام فيها — فاستقر رأيه — بعد عهدي الإفراط والتفريط — على ما نقله هؤلاء عنه من الآراء المعتدلة، على خلاف مزاعم ابن كثير.

وعن أبي إسحاق الإسفرائيني أخذ أبو القاسم عبد الجبار بن علي الإسفرائيني. وعنه أخذ إمام الحرمين، وعن إمام الحرمين أخذ الغزالي، ومنه انتشر المذهب الأشعري انتشاراً كبيراً. وكان أبو المظفر الإسفرائيني أخذ الكلام عن حجة^(٢) عبد القاهر، وكان إمام الحرمين كثير الاستفادة من كُتُب الباقلائي، وأبي إسحاق، وابن فورك، وعبد القاهر، كما يظهر من كتبه. وكان إمام الحرمين مديناً هؤلاء فيما حاز من المقدرة الفائقة في علم الكلام.

(١) وتوفي الاثنان سنة ٣٧٠هـ كما يظهر من تاريخ الصلاح الكتبي، وتاريخ اليافعي.

(٢) والد زوجته.

راجع «عيون التواريخ» و«مرآة الجنان». (ز).

وهؤلاء هم حَمَلَةُ مذهبِ الأشعري من المتقدمين. وإن كان لكلٍّ منهم رأيٌ خاصٌّ في بعض المسائل، ولا تجدُ في كلام هؤلاء مجازةً للحشوية بكلام مُوهم، بل هم صُرْحاءُ في التنزيه البات.

ولا تجدُ في كلامهم أيضاً نفياً تأثيرِ قدرة العبد، أو عدُّ العبدِ مجبوراً، أو كونَ صفاتِ الله ممكناتٍ في ذاتها، واجباتٍ بالغير، ونحو ذلك مما تجدُه في كلام الفخر الرازي ومَنْ تابعه من المتأخرين، فلا يصحُّ عدُّ أمثال تلك الآراء من مذهبِ الأشعري، بل يجبُ عزُّو تلك الآراء إلى مُرْتَبِئِها فحسبُ، والنُّظَّار المنسوبون إلى مذهبِ اعتقادي لا يلزمُ أن يتَوَّردوا على رأي واحدٍ في كلِّ بحث، بل قد ينفردُ بعضهم ببعضِ آراء غير منقولةٍ في المذهب، ولا سيما في مذهبِ الأشعري الذي لا يُصَحِّحُ إيمان المقلِّد، وكونُ هذا المنفردِ مصيباً أو مخطئاً بحثٌ آخر.

وهذا ما وَجَبَ لَفَتْ النظرُ إليه في هذا المقام، لأنه يُوجَدُ من يَعدُّ قولَ الفرعِ كقولٍ للأصل، وهذا مما لا يُستَساغ.

ومن طرائفِ الأنباءِ المرويةِ عن الباقلاني: أنه كان كثيرَ التطويل في المناظرة، مشهوراً بذلك عند الجماعة؛ وَجَرَى يوماً بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرةً، فأكثر الباقلانيُّ فيها الكلامَ ووسَّع العبارة، وزاد في الإسهاب؛ ثم التفتَ إلى الحاضرين وقال: أشهدوا عليَّ أنه إن أعادَ ما قلتُ لا غَيْرَ: لم أَطالِبْهُ بالجواب، فقال الهاروني: أشهدوا عليَّ أنه إن أعادَ كلامَ نفسه، سلَّمتُ له ما قال! كما نقله ابن خُلِّكان، والياضي.

وفي هذا القدر كفايةٌ فيما نحن فيه، فادعوا الله عزَّ وجلَّ أن يُكَافِيَ الأستاذ الناصر على هذا العملِ النافع، وأن يوفِّقه وإيانا لكلِّ ما فيه رضاه، وهو المجيبُ لمن دعاه؟

في ١٧ شعبان المعظم سنة ١٣٦٩ هـ. محمد زاهد الكوثري

كتب نادرة (١)

حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ

وَالرُّوحُ الْجَوَالُ فِي الْعَوَالِمِ

لِلإمام العلامة جلال الدين محمد بن سعد الدين سعد أفندي الدواني

المتوفى ٩٠٨ هـ

عرف الكتاب وترجم للؤلؤ وعلق عليه مولانا الأستاذ

المحقق الكبير صاحب القضية الشيخ

محمد زاهد آغا شيخ الإسلام

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الطبعة الثانية

١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م

أرضروم

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف الكتاب وترجمة المؤلف حقيقة الإنسان

رسالةً بديعةً للعلامة جلال الدين محمد بن سعد الدين أسعد الصديقي الدواني، بتشديد الواو، نسبة إلى دوان على وزن شَدَاد، موضع في كازرون بأرض فارس قرب شیراز، وهو من جمع بين العلوم الشرعية والعلوم الفلسفية، وكان يُرَحَّلُ إليه من أقاصي البلدان لتلقي العلم منه، وحواشيه المتعددة على شرح القوشجي على تجريد الكلام للنصير الطوسي معروفة.

وكان بينه وبين مُنافِسه الصدر الشيرازي الحسيني - وهو متقدم على الصدر الشيرازي صاحب الأسفار - مُساجلاتٌ في حواشي الكتاب المذكور، وقد عُني أهل الفضل بالحاكمة بينهما كما هو مشهور.

وللدواني مؤلفاتٌ بديعة، منها «شرح العقائد العُصْديَّة» وكان هذا آخرَ مرحلةٍ لدراسة الكلام بعد الإمام بالعلوم الفلسفية في المعاهد القديمة، وله أيضاً «شواكل الحُور في شرح هياكل النور» للشهاب الشُهرُورْدي المقتول، في الحكمة الإشرافية، و«الزُوراء» و«الحُوراء» في التصوف الفلسفي والمعاد.

ومما يقوله في الحُوراء عند كلامه في قوله تعالى: ﴿وإن جهنم لحيطَةٌ بالكافرين﴾ أثناء تحدّيه عن أسرار المعاد: إن الأخلاق الرذيلة والعقائد الباطلة، التي هي مُحيطَةٌ بهم في هذه النشأة هي بعينها جهنم التي ستُظهِرُ في الصُور الموعودة عليهم

في النشأة الأخرى بل يرى بعض المكاشفين صورة تلك المواطن هنا دون صور هذا الوطن، على عكس حال المحجوبين كما وقع لرجل من الأولياء في بعض النواحي — كما سمعه شيخه محي الدين الكوشكناري عن ثقة — أنه دخل عليه ذات يوم واحد من أهل الدنيا، وكان الولي مستغرقاً في حاله، فلما نظر إليه قال لخدمه: أخرج هذا الحمار، ولم يكن يرى منه إلا صورة الحمار.

ثم بعد أن زال عن هذه الحال أخبره الخادم بما جرى، فقال: ما قلت إلا ما رأيت، ولم أكن واقفاً على ما تقول. اهـ.

وآراؤه في كتبه النظرية ترتجح بين الكلام والتصوف والفلسفة، وله شهرة عالمية في العلوم العقلية، وقد ترجم له عبد الحي اللكنوي ترجمة جيدة، وكانت وفاته سنة ٩٠٨هـ قرب دوان عن نحو ثمانين سنة كما ذكره منصور بن الصدر الشيرازي، وهو الصواب. والعيذُروسي جعل وفاته سنة ٩٢٨هـ في «النور السافر» فغلط غلطاً فظيماً، وتابعه ابن العماد في «الشذرات»، وترجمته مستوفاة في «حبيب السير»، وترجم له السخاوي في «الضوء»، تعمد الله برضوانه، وأسكنه بحبوة جنانه.

وحقيقة الإنسان كما هو موضوع هذه الرسالة لها ناحيتان، ناحية الهيكل الجسافي، وهو بطبعه يتهافت على الملائك السفلية، وناحية الروح وهو لطيفة ربانية، حثيئة الطيران إلى المعالي، ويعجز أكثر العقول عن درك كنه حقيقة الروح، ذلك الأمر الرباني العجيب.

وللروح، والنفس، والقلب، والعقل، إطلاقات في اصطلاحات أهل العلم، قد تتلاقى وقد تتفارق، وليس هذا موضع إيضاح ذلك، وقد غني الغزالي في عجائب القلب بشرح تلك الاصطلاحات.

وأفراد الإنسان على منازل متفاوتة في صلتهم بالناحيتين، فمن غلب عليه الانهماك في الملاذ الجسمية فهو ملحق بالأنعام، قال الله تعالى: ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل﴾، ومن خلص من سلطان الملاذ الجسدية وغلب عليه جانب تلك اللطيفة

الربانية، فهو مُلَحَقٌ بالملائكة على مدارج متصاعدة، ومن تجاذبه الجانبان من غير أن يتغلب فيه أحد الجانبين على الآخر، فهو المجاهد لنفسه، وقد خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً.

وقد اختلف أهل العلم في الروح الذي اعتبرناه لطيفة ربانية تم بها سلطانه على الكون، هل هو جسم لطيف يحل في الجسم الكثيف الإنساني - وهو مذهب الجمهور - أم جوهر مجرد لا مكاني، لا يوصف بالحلول والدخول، ولا بالخروج والانفصال، وغير ذلك من أوصاف الأجسام، بل يوصف بالتعلق به تعلق تدبير ويقطع تعلقه به ذلك التعلق.

والناس في تفهم ذلك على أنحاء، فالعامي لا يتصور موجوداً كهذا، في حين أن الخاصة لا ينكرونه وإن دقت مداركه، ولهم في تجرد الروح أدلة ليس الجمهور على قبولها، ومن مال إلى تجرد الروح إمام الهدى أبو منصور الماتريدي، والحلي صاحب «شعب الإيمان»، والراغب الأصفهاني، والغزالي، والرازي، والبيضاوي، وكثير غيرهم؛ ومن أحسن من تكلم في ذلك البطلوسي في الحقائق.

ومن أدلة القائلين بتجرد الروح الذي هو النفس الناطقة: أن معلوماته لا تقف عند حد، فلو كان الروح جسماً لكانت معلوماته واقفة عند حد، لتعذر ارتسام ما لا نهاية له من الصور في جسم محدود، وتفهم تجرد الروح يعين كثيراً فهم تنزه الإله جل شأنه من الزمان والزمانيات والمكان والمكانيات.

وهذا لا يرقى إليه فهم العامي أصلاً، فالواجب الاكتفاء بالتنزيه العام في إثبات الصفات العليا، من غير خوض في ذلك، وهذا كافٍ للجميع في النجاة. لكن شره العقول يحمل الإنسان على الخوض فيما لا قبل له به، فيضل بسبب الخوض كثير من البشر في وادي الخيرة.

بل قال الغزالي في (النفخ والتسوية): الناس قسمان: عوام وخواص، أما من غلبت على طبعه العمية فلا يقبل كون الله سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه، فضلاً

عن أن يَقْبَلَ ذلك في الرُّوح الإنساني. وأطال الكلام في ذلك إلى أن قال:

وَمَنْ كَانَتِ الْعَامِيَّةُ غَلَبَتْ عَلَيْهِ - كَأَكْثَرِ الْكَرَامِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ - جَعَلَ الْإِلَٰهَ جَسَماً
إِذْ لَا يَعْقِلُ مَوْجُوداً إِلَّا مَتَجَسِّماً مِثْلاً إِلَيْهِ، وَمَنْ تَرَقَّى عَنِ الْعَامِيَّةِ قَلِيلاً نَفَى الْجِسْمِيَّةَ
وَمَا أَطَاقَ أَنْ يَنْفِيَ عَوَارِضَ الْجِسْمِيَّةِ فَانْتَبَتَ الْجَهَّةُ، وَتَرَقَّى عَنِ هَذِهِ الْعَامِيَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ
وَالْمَعْتَزَلَةِ، فَانْتَبَتَا مَوْجُوداً لَا فِي جَهَّةٍ، لَكِنَّهُنَّ أَحَالُوا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ لِغَيْرِ اللَّهِ،
حَتَّى نَفَى جُمْهُورُهُمْ تَجَرَّدَ الرُّوحَ - ثُمَّ أَفَاضَ الْغَزَالِي فِي تَرْجِيحِ مَا ارْتَأَاهُ فِي هَذَا
الصَّدَدِ.

قال البدر العيني في شرح البخاري (٦٠١/٢) عند الكلام في الروح: هو
جوهرٌ لطيف نُوراني يُكَدِّرُهُ الْغِذَاءُ وَالْأَشْيَاءُ الرَّدِيئَةُ الدُّنْيَا، مُدْرِكٌ لِلجُزْئِيَّاتِ
وَالْكُلِّيَّاتِ، حَاصِلٌ فِي الْبَدَنِ، مُتَصَرِّفٌ فِيهِ، غَنِيٌّ عَنِ الْاِغْتِذَاءِ، بَرِيءٌ عَنِ التَّحَلُّلِ
وَالنَّهْأِ، وَلِهَذَا يَبْقَى بَعْدَ فَنَاءِ الْبَدَنِ، إِذْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى الْبَدَنِ، وَمِثْلُ هَذَا الْجَوْهَرِ
لَا يَكُونُ مِنْ عَالَمِ الْعَنْصَرِ بَلْ مِنْ عَالَمِ الْمَلَكُوتِ، فَمَنْ شَأْنُهُ أَنْ لَا يَضُرَّهُ خَلْلُ الْبَدَنِ،
وَيَلْتَنِّدُ بِمَا يَلَاثِمُهُ، وَيَتَأَلَّمُ بِمَا يُنَافِيهِ.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِي قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ

أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الآية، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ عَلَى نَعْشِهِ
رَفَرَفَ رُوحُهُ وَيَقُولُ: يَا أَهْلِي وَيَا وَلَدِي». فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَفْسِرُ الرُّوحَ وَقَدْ قَالَ
تَعَالَى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾. قُلْتُ: مَعْنَاهُ مِنَ الْإِبْدَاعَاتِ الْكَائِنَةِ بِكُنْ، مِنْ
غَيْرِ مَادَّةٍ وَتَوَلَّدَ مِنْ أَصْلِ. اهـ.

وفي فيض الباري (٤٢٥/٣) عند الكلام في حياة الشهداء: واعلم أن الحديث
أَسَنَدَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ إِلَى النَّسَمَةِ دُونَ الْجَسَدِ، فَإِنَّهُ فِي التَّرَابِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ النَّسَمَةَ
غَيْرُ الْجَسَدِ، وَكَذَلِكَ غَيْرُ الرُّوحِ، لِأَنَّ الرُّوحَ لَا يُسْنَدُ إِلَيْهَا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ مَا لَمْ تَتَّصِلْ
بِجَسَدٍ مَادِي. اهـ.

ومن أطلع على ما أُلْفَ في الروح من الكتب، ثم طالع رسالة الدُّوَانِي هذه

يَجِدُهَا عَلَى صِغَرِهَا بَدِيعَةَ الْأَسْلُوبِ، جَمَّةَ الْفَوَائِدِ، تَطَرُّقُ بِحُوثًا سَكَتَ عَنْهَا آخَرُونَ،
وَتَتَعَرَّضُ لِبَيَانِ الرُّوحِ الْجَوَّالِ فِي الْعَوَالِمِ بِمُغَادَرَتِهِ الْجِسْمَ فِي أَثْنَاءِ النَّوْمِ، وَلِلرُّوحِ
الْمَحْتَفِظَةِ بِصِلَةِ الْهَيْكَلِ الْجِسْمَانِيِّ الْكَثِيفِ بِالْجِسْمِ اللَّطِيفِ، الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِالرُّوحِ
الْجَوَّالِ، وَتَصَرُّفَاتِ الرُّوحِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَفْتَحُ أَفْقًا وَاسِعًا لِلْبَاحِثِينَ،
وَيُنِيرُ كَثِيرًا مِنْ نَوَاحِي هَذَا الْبَحْثِ الْعَوِيسِ الْمَتَشَعِّبِ، عَلَى مَذَاقٍ خَاصٍّ مَزِيجٍ
بِالتَّصَوُّفِ وَالْفَلَسَفَةِ، يَهْتَمُّ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاضِرِينَ. فَفِي نَشْرِهَا فَوَائِدٌ لِلرُّوحِيِّينَ،
وَاللَّهُ وَلِيُّ النِّفْعِ، وَمِنْهُ التَّوْفِيقُ وَالتَّسْدِيدُ.

محمد زاهد الكوثري

انتقاي المغني

عن الحفظ والكتاب

بقولهم لم يسمع شيء من الأحاديث في هذا الباب

—————

قطف

مصام الدين القدرسي

من التنكيث والافادة في تخريج احاديث خاتمة سفر السعادة
لشيخ المسند ابن عمات الدمشقي ، وغيره من كتب الحديث

—————

الحق في الطبع محفوظ لجامعه

—————

١٣٤٣ هـ مطبعة الترقى بدمشق ١٩٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة^(١)

حاول الحافظ ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الموصلي أن يُسهّل سبيل الاطلاع على الأحاديث الموضوعة لمن لم يُعَنّ بعلم الحديث، ولم يشتغل بدرسه، فأخذ يفحص السنن، ويتصفح ما كتبه النقاد في الضعفاء والكذابين، وما دُوّن في الموضوع من الأحاديث، لينتقي منها ما يُمِرُّ به عما قيل فيه: لم يَرِدْ في هذا الباب شيء، ونحوه، حتى يكون ما يتحصّل لديه كضوابط كلية يُستغنى بها عن فحص كل حديث حديث.

ولكنّ فاته أن القول المذكور من قائله إنما يصحّ باعتبار ما بلغه من الأسانيد، وله قوله في كلّ سند من أسانيد بلغته إذا كان ما أبداه من الجرح جرحاً عند أهل هذا الشأن واقعاً موقّعه، فَرُبَّ جرح لا يكونُ جرحاً لدى المحقّقين من النقاد، أو يكون واقعاً في غير محله ولو كان صادراً من أكبر ناقد. قال إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين: ربما نتكلّم في الرجل وقد حطّ رحله في دار النعيم!

ولعمري إنه أنصف غاية الإنصاف في قوله الذي يفيد: أن الجرح باعتبار ما يظهر للمحدث الناقد، لا باعتبار نفس الأمر، وهي نقطة دقيقة يكثر فيها العثار،

(١) وهي مجموع ما أجابني به الأستاذ المحترم [عبد] زاهد أفندي [الكوثري] عما كنتُ أسأله عنه في سبب تحبّط ابن بدر في كتابه «المغني».

[وقد نسب المؤلف هذه المقدمة إلى نفسه في كتابه النفيس «النكت الطريفة» ص ٦٩].

وليس أدلّ على ذلك مما أُخذ على أئمة الجرح والتعديل، كشعبة، وابن معين، وابن مهدي، ومن بعدهم على اختلاف طبقاتهم مما ليس هذا محلّ بسطه.

ولا يلزم من عدم علم هذا القائل حديثاً ثابتاً في هذا المعنى أن لا يعلمه آخرون، وأن ينتفي ثبوته بتاتاً، إلا إذا سلّم له الاستقراء التام. ومن يعلم مبلغ ما أُلّف في الحديث من صحاح وسنن، وما كُتب من الجوامع والمسانيد، وما جُمع من مشيخات ومعاجم، وما صُنّف من أجزاء وتواريخ، على اختلاف القرون وتناهي البلدان، مما يخرج عن حدّ الإحصاء: يعلم أن الاستقراء التام في هذا الباب في غاية النُدرة إن لم يكن مُحالاً، ولم يُسلّم ذلك لجهابذة المتقدمين مع علوّ إسنادهم إلا لبعضهم في شيوخهم معيّنين وبلدانٍ خاصة، كالذُّهلي في حديث الزهري، ومالك في رجال المدينة، فكيف بالمتأخرين الذين ما بلغوا شأوهم، وطال بهم المدى بنزول أسانيدهم.

على أن قول المحدث: «لا يصح في هذا الباب شيء»: قد يكون مراده به الباب الذي ترجمه في كتابه، لا بمعنى: لا يصح في هذا المعنى شيء، كما وقع للترمذي في «سننه» على ما ذكره الحافظ المنذري.

فيتبين مما تقدّم أن فحص ابن بدر أمثال هذا اللفظ من أسفار الحديث: سعي غير مُنتج، وعناء بلا غناء، ولقد يغترّ بقوله البُسطاء، فينفون أحاديث ثابتة، فيكون الوبال عليه فيُضِرُّ وهو يريد نفعاً، بل ربما يُحسِّن الظنّ به بعضُ الخاصة فيثقّ بقوله، فيكون الحال عندها أطم! قال عبد الرحمن بن مهدي: خصلتان لا يستقيم فيهما حسنُ الظنّ: الحكم والحديث.

وقد وقع ذلك فعلاً لجماعة منهم، فهذا المجذّب صاحب «القاموس» قد قلّد ابن بذرٍ في خاتمة كتابه «سفر السعادة» إن لم نقل: سلك موطيء قدّمه حدّو النعل بالنعل، والحافظ زين الدين العراقي مع جلالته وإمامته، وكذلك العلامة عزّ الدين

محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى اليماني في «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم»، بل ابن تيمية ومن أخذ أخذه!

وحيث كان هذا الكتاب متقدماً لدى حملة العلم بقي مهجوراً في زوايا الإهمال قاصر الضرر، ومن أذاعه بنشره فقد أذاع بشر مستطير بالنظر إلى غالب أبوابه، ونفي الحديث الثابت ليس أقل خطراً من الاغترار بالمكذوب منه.

قال الحافظ ابن حجر في «اللائيء المنثورة»: والنافي له كمن نفى أصلاً من أصول الدين. ومنشأ ذلك على الأكثر إما من غرابة موضع الحديث، أو لذكره في غير مظهره، فيتسارع إلى نفيه من استشعر في نفسه السعة في الحديث، اتكالا على حفظه وقد خانه، والشهادة على النفي: ليس بالأمر الذي تنهض به الحجج في كل موقف.

هذا ولقد تابع المصنف ابن الجوزي في جل أبواب كتابه وإن لم يصرح باسمه إلا في بعضها، مع أن ابن الجوزي بينا نراه ينفي حديثاً في «موضوعاته» أو «علله» بالنظر لما قيل في رجل من رواه، نراه يوثق ذلك الرجل بعينه، ويقبل روايته في حديث آخر له، حين يصادف ذلك هواه، أو يوافق مذهبه. ومثال ذلك ما وقع له في جابر الجعفي.

وربما اشتبه عليه الاسم بالاسم، فيجعل الثقة كذاباً، كما جرى له في محمد بن مهاجر. وكثيراً ما يستدل في جرح الرجال بأقوال أبي الفتح الأزدي، ثم يرد قوله فيمن لا يروقه جرحه، كمهني وغيره، فيصير الأزدي إذ ذاك رافضياً لا ينزل على رأيه، وله كثير من أمثال ذلك.

وقد أخذ عليه النقاد رده البات في جملة أحاديث، بمجرد النظر لما وصل إليه من السند، مع أن الحديث مروى بأسانيد لم ينته إليها علمه، وإن كان الرجل بعد تصنيفه «جامع المسانيد» رأى من نفسه أنه أحاط خبراً بالأحاديث والآثار، ولكن أين هو من ذلك؟!.

ويقول السخاوي في «شرح الألفية»: ربما أدرج ابن الجوزي في «الموضوعات» الحَسَنَ والصَّحِيحَ مما هو في الصحيحين، فضلاً عن غيرهما، وهو توسُّعٌ منكراً، ينشأ عنه غاية الضرر من ظنِّ ما ليس بموضوع موضوعاً، مما يقلدُ فيه، تحسیناً للظن به، والمُوقَّع له: استنادُه غالباً بضعف راويه الذي رُمِيَ بالكذب مثلاً، غافلاً عن مجيئه من وجه آخر. وربما يكون اعتمادُه في التفرد قولَ غيره، ممن يكون كلامُه محمولاً على النسبيِّ، هذا مع أن تَفَرَّدَ الكذاب بل الوضع ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظٍ متبحِّر تامِّ الاستقراء: غيرُ مستلزمٍ لذلك. اهـ.

وقد أكثر ابن بدر العزوي في «مُغْنِيهِ» إلى العُقيلي، والإمام أحمد، فأما الأول: فهو من أكبر المتعنِّتين في الجرح، كثيرُ الحكم بالنفي، وهذا ما حَمَلَ الذهبيَّ على التنكيت عليه في «ميزانه» مع أنه كبيرُ الدفاع عن الرواة من الحنابلة، فقال: أفما لك عقلُ يا عُقيلي؟! أَتَدْرِي فيمن تَكَلَّم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثقُ منك بطبقات، بل وأوثقُ من ثقاتٍ تُورِدُهُم في كتابك...

ونَقَمَ عليه أن يتكلَّم في ابن المديني، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبانٍ العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهر بن أسد، وثابتُ البَنَاني، وجَرِير بن عبد الحميد، وقال: لو تُرِكَ حديثُ هؤلاء لغلَّقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار. اهـ.

وجَرَحَ في كتابه «الضعفاء» كثيرين من رجالِ الصحيحين وأئمةِ الفقه وحَمَلَةَ الآثار، مما ردَّ بعضُها ابن عبد البرِّ في «انتقائه»، وكان مَنْ ينفُخ في بوق التعصُّب من الرواة يثيرون بكتابه فِتْنَةً، كما وقع لصاحب «الكَمال» في المُوصِل، على أنه كثيراً ما يتصحَّف اسمُ الرجل عليه، فيجهِّله ويردُّ حديثه. وربما يقول «لا يصح في هذا الباب شيء» بمجرد النظر إلى سَنَدٍ مَخْتَلَق، وإنَّ صحَّ المتن بطريقٍ أخرى، فيكون ظاهرُ كلامه مُوقَّعاً في الغلط للأخذين به.

وحيثُ كان كتابه في الضعفاء: يتبادر من قوله «لا يصح» أو «لا يثبت»: كونه

مكذوباً، كما قال المسند الأُوحد ابن هُمَاتِ الدمشقيُّ، عَلَى أَن ما نقله عنه ابن بدرٍ ليس فيه ما ينحطُّ عن درجة الضعف، بل يدورُ جُلُّه بين صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ مُنْجَبٍ، نعم لوَحَمَلْنَا قوله على معنى الصحة الاصطلاحية - مع إباء المَقَامِ عنه - لانْجَبَرَ بعضُ ما أفسده .

وأما الإمام أحمدُ فإمام المحدثين بلا نزاع، إلّا أَن ما نقله عنه في «المغني» لا يَسْلَمُ له إلّا ما نَدَرَ، وقد اختلفت الرواياتُ عنه في أكثرها، فحديثُ «طلب العلم فريضة على كل مسلم»: صحَّحه السيوطي، و«كتم العلم» صحَّحه الحاكم، وحسنه الترمذي، وأخرجه هو في «مسنده»، والتسمية عَلَى الوضوء: لم يكن لفظُ أحمدَ فيها ما ذكره المصنف، وإنما قال: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد، كما في الترمذي .

يقول ابن حجر في «تخريج الأذكار»: لا يَلْزَمُ من نفي العلم: ثبوتُ العَدَمِ، وعلى التنزُّل: لا يَلْزَمُ من نفي الثبوتِ ثبوتُ الضعف، لاحتمال أن يُرادَ بالثبوتِ الصحة، فلا ينتفي الحسن، وعلى التنزُّل: لا يَلْزَمُ من نفي الثبوتِ عن كل فردٍ نَفْيُهُ عن المجموع . اهـ .

ومَا نقله في أربعة أحاديث: لا يُسْلَمُ له إلّا في اثنين منها، فحديث: «مَنْ آذَى»: صالحٌ عند أبي داود من أكبر أصحاب أحمد، و«للسائل حقٌّ»: أخرجه هو في «مسنده» بسند جيد رجاله ثقات .

وقوله: لم يثبت في الشهادة في النكاح شيء: يرُدُّه حديثُ عائشة، وهو صحيح عند الأئمة، وإنَّ أعلَّه أحمدُ بمخالفته لمذهبِ عائشة، كما حَكَى الحافظُ ابن رجب في «شرح الترمذي» وغالبُ ما نقله عنه من هذا القبيل .

وجملَةُ القول: أن ما حَشَدَه ابن بدرٍ في كتابه هذا من الأقوال - وإن سَبَقَه بها محدِّثون - لكن تَفَاوَتْ معانيها باعتبار تَفَاوَتْ المقامات، نعم لابن بدرٍ أن يتخلَّص

من كثير مما أُورِدَ عليه بحمَلِ الصِّحَةِ على المعنى الاصطلاحي، ولكن يفوتُ إذ ذاك قصده.

والرجلُ وإن كان يعدُّ في الحفاظ، كما ذكره جماعة من المحدثين، لكن دعوى كونه ناقدًا: باطلة لا يُظَاهِرُها دليل.

قال الحافظ ابن حجر في «القول المسدّد» عند قول الزين العراقي: «أورده عمر بن بدر الموصلي»: لا اعتدادٌ بذلك، فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخصه، ولم يزد من قبله شيئاً. اهـ.

وبالغ السيوطي في الخط من مقداره حتى قال في «شرح التقريب»: وليس هو من الحفاظ، وعليه في كثير مما ذكره انتقاد. اهـ.

وقال الحافظ السخاوي في «شرح ألفية الحديث»: وعليه فيه مؤاخذات كثيرة، وإن كان له في كل باب من أبوابه سلفٌ من الأئمة، خصوصاً المتقدمين. اهـ.

وقد لخص «المغني» الحافظ سراج الدين بن الملّق في جزء، وتعبه باباً باباً، وأقره في بعض الأبواب، وبين نسخته والنسخة المطبوعة من «المغني» فرقاً في بعض المواضع، فليراجع.

تنبيه: يقول صاحب «التنكيح»: اعلم أن البخاري وكل من صنّف في الأحكام يريد بقوله «لم يصح» الصحة الاصطلاحية، ومن صنّف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله «لم يصح» أو «لم يثبت» المعنى الأعم، ولا يلزم من الأول نفى الحسن أو الضعف، ويلزم من الثاني البطلان^(١).

(١) أوضح هذه القاعدة بالأدلة والشواهد، وقرّرها، وبينَ وَهْمَ مَنْ وَهِمَ فيها من العلماء، تلميذ المؤلف ووارث علومه العلامة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حفظه الله تعالى، في مقدمته لكتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للعلامة علي القاري رحمه الله، وفي تعليقاته على «الرفع والتكميل» للإمام للكنوي صفحة ١٩١ - ١٩٥، وتعليقاته على «قواعد في علوم الحديث» للعلامة ظفر أحمد العشاي صفحة ٢٨٢ - ٢٨٦.

نور وراط الامن الخمسة

ابن جاري - مسلم رأي راور والترمذي ونسري

رضي الله عنهم

تأليف الحافظ البارع أبي بكر محمد بن موسى الحارزي

صاحب التصانيف المحررة النافذة

بالتحقيق

روح الله

عن نسخة مصححها والمحقق تأييداً الأستاذ الدكتور

الشيخ محمد زاهد الكوثري

عني بنشرها : القلبي

دمشق الشام — صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة البرقي عام ١٣٤٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ الحازمي

هو الإمام المتّقنُ الحافظ البارِع النَّسَابِي المبرِّزُ زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازِم الهَمْدَانِي الحازمي - نسبة إلى جده - ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة.

سمع بهَمْدَان من أبي الوقت السَّجْزِي، وشَهْرَدَار بن شَيْرُوهِ، وأبي زُرْعَة طاهر بن محمد بن طاهر المقدِّسي، والحافظ أبي العلاء الهَمْدَانِي، ومَعْمَر بن الفَاخِر، وقدم بغداد فسمع من أبي الحسين عبد الحق بن يوسف، وعبد الله بن عبد الصمد العطار، وبالموصل من الخطيب أبي الفضل الطوسي، ويواسِط من أبي طالب المحتسب، وبالبصرة من محمد بن طلحة المالكي، وبأصْبَهَان من أبي الفتح عبد الله بن أبي العباس الخِرْقِي، وأبي العباس أحمد بن أبي منصور أحمد الترك، والحافظ أبي موسى المَدِينِي، وبالحرمين والشَّام والجزيرة، وله إجازة من أبي سَعْد السُّمَعَانِي، وأبي طاهر السُّلَفِي، وأبي عبد الله الرستمي.

روى عنه: أبو عبد الله الدُّبَيْثِي، وابن أبي جعفر، والتقي علي بن ماسويه المقرئ، وأبو الحسن السَّعْدِي وغيرهم.

قال الدُّبَيْثِي: قدم بغداد وسكنها، وتفقه بها في مذهب الشافعي، وجالس العلماء وتميَّز وفهم، وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله، مع زهد وتعبُد، ورياضة وذكر، قال ابن النجار: كان ثقةً حجةً نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً ملازماً

للمخلوة والتصنيف وبث العلم، أدركه أجله شاباً. سمعت محمد بن محمد بن غانم الحافظ يقول: كان شيخنا الحافظ أبو موسى المديني يفضّل أبا بكر الحازمي على عبد الغني المقدسي ويقول: ما رأيت شاباً أحفظ منه.

وكان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقهِ الحديث ومعانيه ورجاله، صنّف في الحديث عدّة مصنفاتٍ، وأملّى عدّة مجالس، وكان كثير المحفوظ حُلّو المذاكرة، يغلب عليه حفظُ أحاديث الأحكام، أملّى طرقَ الأحاديث التي في «المهذّب» وأسندها ولم يتمه، وصنّف كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» فريد في بابهِ، وكتاب «عُجالة المبتدي في الأنساب»، وكتاب «المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان»، وكتاب «تهذيب الإكمال» للأمير ابن ماكولا وبيان أوهامه، وكتاب «الضعفاء والمجهولين»، و«الفصل في مشتبهِ النسبة»، وكتاب «شروط الأئمة الخمسة» هذا، وغير ذلك.

وكان يحفظُ «الإكمال في المؤتلف والمختلف» لابن ماكولا، و«مشتبه النسبة» للأزدي، وكان آيةً في الحفظ والذكاء، ينظرُ في كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز في علومهم، ويبيدي لهم بحزمه أوهاماً لا تُدفع، فهذا الأمير ابن ماكولا مَنْ أقرّ له معاصروه ومن بعده بالإمامة والتقدّم في علم الرجال ومعرفة المؤتلف والمختلف، وكتابه «مستمر الأوهام» في الردّ على الخطيب البغدادي يشهدُ بمبلغ سعة علمه في ذلك، وكلُّ مَنْ أتى بعده عالّةً على كتابه «الإكمال» وبقيّة كتبه، ومع ذلك كلّهُ فقد أجاد الحازمي في تبين أوهامه، وفعلَ مثل ذلك مع الحاكم، والإصابة حليفة له في انتقاداته، وهذا مما يُبرهنُ به على إتقانه وبراعته.

قال ابن النجار: سمعت أبا القاسم المقرئ جارا يقول وكان صالحاً: كان الحازميُّ في رباط البديع وكان يدخلُ بيته في كلّ ليلة يطالع ويكتب إلى الفجر فقال البديع لخادمه: لا تدفعْ إليه الليلة نوراً للسراج، فلعله يستريحُ الليلة، فلما جنَّ الليلُ اعتذر إليه الخادمُ بانقطاع البزر، فدخل بيته وصفّ قدميه ولم يزلْ يصلّي ويتلو إلى أن

طلع الفجر، وكان الشيخ خَرَجَ ليعلم خبره فوجده في الصلاة. اهـ.

ولو عاش الحازميّ ملأ الدنيا علماً، ولكنه توفي في جُمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة وهو ابن ستّ وثلاثين سنة تغمده الله برضوانه.

عن «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي و«طبقات الشافعية» للتاج ابن السبكي و«شذرات الذهب» لابن العماد وغيرها ملخصاً.



وأما الأئمة الخمسة :

فأولهم : إمام الأئمة، وشيخُ حفاظ الأمة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الفارسي، رحمه الله، ولد ببُخارى سنة أربع وتسعين ومائة، وارتحل لطلب الحديث، وتنقل في البلاد، وابتدأ في تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، وبقي في تصنيفه ستّ عشرة سنة بالبصرة وغيرها، حتى أتمه ببخارى، ومات بخرنك قرب سمرقند سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس ابن طولون الدمشقي «بلغه القانع في طُرُق الصحيح الجامع» يستوفي الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوي «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع».

وثانيهم : الحافظ الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْرِي النيسابوري رحمه الله، ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفي سنة إحدى وستين ومائتين، جرد الصحاح، ولم يتعرض للاستنباط ونحوه، فاق البخاري في جمع الطرق وحسن الترتيب.

ذكر الذهبي عن أبي عمرو بن حمدان : سألت ابن عُقْدَةَ أيها أحفظ؟ البخاري أم مسلم؟ فقال : كان محمد عالماً، ومسلم عالم. فأعدتُ عليه مراراً فقال : يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته،

ويذكره في موضع آخر باسمه، يظنها اثنين، وأما مسلم فقلما يُوجَد له غلط في العلل، لأنه كَتَبَ المسانيد ولم يَكْتُبَ المقاطيع ولا المراسيل. اهـ. ومن شيوخه البخاري.

وثالثهم: الحافظ الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمه الله، ولد سنة اثنتين ومائتين، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، قال الخطابي: لم يُصَنَّف في علم الحديث مثل «سنن أبي داود» وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. اهـ. حدث عنه الترمذي، والنسائي، وكتب عنه أحمد حديث العتيرة^(١).

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يُوجد في بعضها ما ليس في الآخر. اهـ. ومن أشهر رواة «السنن» عنه: أبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسه.

ورابعهم: الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي الضرير رحمه الله، ولد سنة تسع ومائتين بترمذ، وبها توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: في سنن الترمذي ما ليس في غيرها، من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب. اهـ. ومن شيوخه البخاري وأبو داود.

وخامسهم: الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله، ولد في نسا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين، قال الدارقطني: خرَجَ حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة، فحمل وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة وكانت وفاته سنة ثلاث وثلثمائة.

قال الذهبي: سُئِلَ بدمشق عن فضائل معاوية، فقال: ألا يَرْضَى رأساً برأس

(١) انظر التقييد لابن نقطة ٢: ٧.

حتى نفضل! قال: فما زالوا يدفعونه.. حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفي بها، كذا في هذه الرواية إلى مكة، وصوابه: الرملة. اهـ.

والذي عُذَّ من الأصول الخمسة هو «المجتبى» المعروف بسنن النسائي الصغير رواية ابن السني، وأما رواية ابن خيويه، وابن الأحمر، وابن قاسم فيقال: لها النسائي الكبير، قال أبو جعفر ابن الزبير: وما ينبغي التنبيه عليه أن روايات النسائي تختلف اختلافاً كثيراً حتى قال شيخنا أبو علي الغافقي: لولا أن الإجازة تشتمل على جميعها لَعَسَر اتصال السماع والقراءة، ومن قال: قرأت أو سمعت كتاب النسائي ولم يبين الرواية التي سمع أو قرأ، فقد تجوَّز في الذي ذكره تجوُّزاً قادحاً في الرواية. اهـ.

ومن شيوخه أبو داود والترمذي. ويروى عن الذهبي أنه كان يفضلّه على مسلم في الحفظ. ذكر الذهبي أن النسائي قال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير، فصنفت كتاب «الخصائص»، رجوت أن يهديهم الله. اهـ.

شروط الأئمة الستة

البخارى ومسلم وأبي داود والترمذى والنسائى وابن ماجه
للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

وبيله

شروط الأئمة الخمسة

ببخارى ومسلم وأبى داود والترمذى ونسائى
للحافظ أبى بكر محمد بن موسى الخازمى

علق عليها الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكورنى

عنيت بنشرهما

مكتبة القدسي

جنت المدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجداوى ١

(سنة ١٣٥٧ وحقوق الطبع محفوظة)

شروط الأئمة الستة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
رضي الله تعالى عنهم

للمحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

وُلد سنة ٤٤٨ هـ وتوفي سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى

*
**

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ أبي الفضل المقدسي

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي،
ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق.

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة، وسَمِعَ بالقدس وبغداد ونيسابور وأصبهان وشiraz
والرِّيَّ ودمشق ومصر.

ومن مؤلفاته: أطراف الكتب الستة، والأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في
النقط والضبط، ورجال الشيخين، وأطراف الغرائب والأفراد، وجزء في البسملة،
وصفوة التصوف، وشروط الأئمة الستة، وغيرها.

تلقَّى مذهبَ أهل الظاهر من الحميدي، ومذهبَ التصوف السَّلمي من
ابن مَتَّ.

قال الذهبي: كان من أسرع الناس كتابة، وأذكاهم وأعرفهم بالحديث، وهو
في نفسه صدوق، وله حفظ ورحلة واسعة، الله يرحمه ويسامحه. اهـ.

قال ابن عساكر: سمعت محمد بن إسماعيل الحافظ يقول: أحفظُ من رأيتُ
ابنَ طاهر. وقال أبو زكريا بن منده: كان صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثيرَ
التصانيف، لازماً للأثر. (راجع طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال وشذرات الذهب
في أخبار من ذهب).

وكان لا يَرى الجهر بالبسملة في الصلاة، ولا القنوت في الفجر، ولا التشهد

بتشهد ابن عباس، ويرى كل ذلك من المسائل التي صح النقل بخلافها أو غيرها أقوى وأرجح عند أهل الصنعة.

مات في بغداد عند قدومه من الحج يوم الجمعة لليلتين من ربيع الأول سنة ٥٠٧ عن ستين سنة. غفر الله له وأعلى منزلته في الجنة.

*
**

تراجم الأئمة الستة

(ترجم للخمسة الأول منهم كما تقدم حرفاً بحرف وزاد:)

الإمام ابن ماجه :

(وسادسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه — بتخفيف الجيم وسكون الهاء — القزويني صاحب السنن والتفسير والتاريخ . ولد سنة ٢٠٩ ، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته ، وأعلى ما عنده الثلاثيات ، وهي خمسة إلا أنها بطريق جُبارة بن المغلّس . ولابن ماجه رحلة إلى الري وإلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث .

وأول من أدخل كتاب السنن له في إعداد الأصول الستة : هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر ، فتابع أكثر الحفاظ على ذلك في كتبهم في الرجال والأطراف ، إلا أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستة . وأما ما نظمته ابن الجوزي في سلك الموضوعات من أحاديثه فنحو ثلاثين حديثاً ، وفعلَ مثل ذلك مع الترمذي ، إلا أن ما في ابن ماجه لا يقل من الضعف الشديد في ثلثي هذا المقدار .

وقد اشتهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف ، وإن كان بين الأحاديث التي انفرد بها صحاح ، وللحافظ الشهاب البوصيري (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه) ، تكلم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله ، من صحة وحسن وضعف وغير ذلك ، وما سكت عليه ففيه نظر . ونصّه على الضعف

الشديد في حديث ما، كافٍ في سقوطه من مقام الاحتجاج به، سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

وليس بقليل من يرمي نقلة كتاب ابن ماجه بالتصحيح، وأصح نسخة - فيما أعلم - تداولتها أيدي الحفاظ المتقنين من المقدسة وغيرهم طبقة بعد طبقة: هي النسخة المحفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢) بدار الكتب المصرية.

توفي ابن ماجه يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٢٧٣.

رضي الله عن الجميع وأعلى منازلهم في الجنة.

نَضَائِبُ الرَّابِعَةِ

لأحاديث الهداية

لِلإِمَامِ الْخَافِ وَظَائِبِ الشَّارِعِ
الْعَلَّامَةِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الْحَنَفِيِّ الزَّيْلَعِيِّ
المتوفى ٧٦٢ هـ

مَعَ حَاشِيَةِ النُّفُوسِ الْمَهْمَةِ
"بَغِيَّةُ الْأَلْبَعَى فِي تَخْرِيجِ الزَّيْلَعِيِّ"
وَتَصْيِغِ أَصْلِ النُّسْخَةِ بِعَنْيَاةِ الْغَدَمَنِ

النَّاسِ شَرُّ
الْمَلَكَةِ بِنَةِ الْإِسْلَامِ
لِعَمَّالِهَا الْحَاجِّ دَيَّانِ الشَّيْخِ

هذه المقدمة لكتاب «نصب الراية»، التي عنوانها «فقه أهل العراق وحديثهم»، قد اعتنى بخدمتها والتعليق عليها والإضافة إليها فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تلميذ الإمام الكوثري رحمه الله تعالى، وطبعها من نسخة الشيخ الكوثري لكتاب «نصب الراية»، وعليها إضافات واستدراكات من الشيخ الكوثري بخطه، فكان أدق وأصح وأوفى من المقدمة التي طُبعت مع «نصب الراية» في الطبعات التي طُبعت قبل الطبعة المحققة المطبوعة في سنة ١٤١٥ .

وتلك الطبعة التي قام الأستاذ أبو غدة بخدمتها وطبعها في بيروت سنة ١٣٩٠ وفي باكستان في كراتشي، وتطبع الآن بيروت من جديد مزيدة من التحقيق والتعليق، فجراه الله تعالى خيراً على خدمة هذه المقدمة الفريدة النفيسة .

فقه أهل العراق وحديثهم

الحمدُ لله الذي أعلى منازلَ الفقهاء، إعلاءً يُوازنُ ما لهم من الهمَمِ القَعَساءِ، في خدمةِ الحنيفيةِ السمحةِ البيضاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وسَنَدِ الأتقياء، ومُخْرِجِ الأئمة من الظلمات إلى النور والضياء، وعلى آله وصحبه، السادةِ النَّجباء، والقادةِ الأصفياء، شُموِس الهداية، وبُذُور الاهتداء، الناضري الوجوه، بتبليغ ما بلغوه من أدلة الشريعة الغراء.

وبعد: فإن كتاب «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية» للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ عبد الله بن يوسف الزيلعي — أعلى الله سبحانه منزلته في الجنة — كتابٌ لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام، حيث كان مؤلفه لا يَفُتِّر ساعةً عن البحث، ولا يَعوقه عن التنقيب عائق، ولا يحول دون فحصه تواكل، ولا تكاسل، ولا يُزهدُه في الأخذ عن أقرانه، وعمن هو دونه كِبَرُ النفس، وسَعَتُه في العلم، بل طريقتُه الدأب، ليلَ نهار، على نُشْدانِ طَلِبته، أينما وَجَد ضالَّته.

وهذا الإخلاصُ العظيم، وهذا البحثُ البالغ، جَعَلَا لكتابه من المنزلة في قلوب الحفاظ، ما لا تساميه منزلةُ كتاب من كتب التخريج.

والحقُّ يقال: إنه لم يَدَعْ مَطْمَعاً لباحث وراء بحثه وتنقيبه، بل استوفى في الأبواب ذِكْرَ ما يُمكنُ لطوائف الفقهاء أن يتمسكوا به على اختلاف مذاهبهم، من أحاديث، قلما يهتدي إلى جميع مصادرها أهلُ طبقتِه، ومن بعده من محدثي

الطوائف، إلّا من أجهَد نفسه إجهاده، وسعى سعيه، لوجود كثير منها في غير مظانها.

بل قلّ من يُنصِفُ إنصافه، فيُدَوِّن أدلّة الخصوم تدوينه، غير مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة، مع بيان ما لها وما عليها، بغاية النصفه، بخلاف كثير ممن ألّفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب. فإنك تراهم يغلبُ عليهم التقصيرُ في البحث، أو السيرُ وراء أهواء، فالتقصيرُ في البحث يُظهر المسألة القويّة الحجّة بمظهر أنها لا تدلّ عليها حجة، والسيرُ وراء هوى تعصّب يأباه أهل الدين.

وأخطرُ ما يُغشي على بصيرة العالم عند النظر في الأدلة، هو التعصّب المذهبي، فإنه يُلْبِس الضعيفَ لباسَ القوي، والقويّ لباسَ الضعيف، ويجعل الناهضَ من الحجّة داحضاً، وبالعكس، وليس ذلك شأن من يخاف الله في أمر دينه، ويتهيّب ذلك اليوم الرهيب الذي يُحاسِب فيه كلّ امرئ على ما قدّمت يده.

فإذا وجَد المتفقُ من هو واسع العلم، غواصٌ لا يتغلب عليه الهوى، بين حفاظ الحديث، فليعضّ عليه بالنواجذ، فإن ذلك الكبريت الأحمر بينهم.

والحافظُ الزيلعيّ هذا، جامعٌ لتلك الأوصاف حقاً، ولذلك أصبحت أصحابُ التخاريج بعده عالة عليه، فدوّنك كُتّب: البدر الزركشي، وابن الملقّن، وابن حجر، وغيرهم، من الذين يُظنّ بهم أنهم يُخلّقون في سماء الإعجاب، ويناطحون السحاب، وقارنوها بكتب الزيلعي، حتى تتيقن صدق ما قلنا، بل إذا فعلت ذلك ربما تزيد، وتقول: إنّ سدى تلك الكتب ولُحمتها كتبُ الزيلعي، إلّا في التعصّب المذهبي.

وكتّابُ الزيلعيّ هذا يجد فيه الحنفِيّ صفوة ما استدل به أئمة المذهب من أحاديث الأحكام، ويلقى المالكيّ فيه نُقاوة ما خرّجه ابن عبد البر في «التمهيد» و«الاستذكار»، وخلاصة ما بسّطه عبد الحق في كتبه، في أحاديث الأحكام. والشافعيّ يرى فيه غربلة ما خرّجه البيهقي في «السنن» و«المعرفة» وغيرهما،

وتمحيص ما ذكره النووي في «الخلاصة» و«المجموع» و«شرح مسلم»، واستعراض ما بيّنه ابنُ دقيق العيد في «الإمام»، و«الإمام»، و«شرح العمدة». وكذلك الحنبلي يلاقي فيه وجوه النقد في كتاب «التحقيق» لابن الجوزي، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي، وغير ذلك من الكتب المؤلفة في أحيات الأحكام.

بل يجد الباحث فيه سوى ما في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والآثار، والمعاجم، من أدلة الأحكام أحاديث في الأبواب، من «مصنّف» ابن أبي شيبة — أهمُّ كتاب في نظر الفقيه — و«مصنّف» عبد الرزاق، ونحوهما، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم، مع استيفاء الكلام في كل حديث، من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن كتب العلل المعروفة، وهذا مما جعل لهذا الكتاب ميزةً عظمت بين كتب التخارج.

ولا أريد بهذا الثناء على كتابه تضيُّط العزائم، وتخدير الهمم، ولا إنكار أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم، ولا نفي أن في كتب مَنْ بعده بعض فوائد، يُشكر مؤلفوها عليها، ويزدادُ استقاء أمثالها من ينابيع الصافية، عند مضاعفة السعي، وصدق العزيمة، وإنما قلْتُ ما قلت، إعطاء لكل ذي حقٍّ حقه، وإجلالاً للعلم، واستنهاضاً للهمم، نحو محاولة الاستدراك، على مثل هذا العالم الجليل.

وهذا حافظٌ واحد من حفاظ الحنفية، قام بمثل هذا العمل العظيم الذي وقع موقع الإعجاب الكلي بين طوائف الفقهاء كلهم، في عصره، وبعد عصره، فمن قلب صحائف هذا الكتاب، ودَرَس ما في الأبواب من الأحاديث تيقن أن الحنفية في غاية التمسك بالأحاديث والآثار في الأبواب كلها.

لكن لا تخلو البسيطة من مُتعتت يتقوّل فيهم، إما جهلاً، أو عصبيةً جاهلية، فمرةً يتكلمون في أخذهم بالرأي عند فقدان النص، مع أنه لا فقه بدون رأي. ومرةً

يرمونهم بقلة الحديث، وقد امتلأت الأمصارُ بأحاديثهم. وأخرى يقولون: إنهم يَسْتَحْسِنُونَ، ومن اسْتَحْسَنَ فقد شرَّعَ.

وأين يكون موقعُ هذا الكلام من الصدق؟! بعد الاطلاع على كلامهم في الاستحسان، وكيف يستطيع القائلُ بالقياس ردَّ الاستحسان؟ والشرع لله وحده، إنما الرسول صلواتُ الله عليه وسلامه مبلغه. وقُصارى ما يعمل الفقيهُ فَهْمُ النصوص فقط، فمن جَعَلَ للفقيه حظاً من التشريع، لم يفهم الفقه والشرع، بل ضل السبيل، وجعل شرعَ الله من الأوضاع البشرية، وحاش لله أن يجعل للبشر دَخْلاً في شرعه ووَحْيِهِ.

هذا، وقد رأيتُ تنفيذَ تلك التقولات، بسرد مقدمات في الرأي والاجتهاد، وفي الاستحسان الذي يقول به الحنفية، وفي شروط قبول الأخبار عندهم، وفي منزلة الكوفة من علوم القرآن، والحديث، والعلوم العربية، والفقه، وأصوله، وكون الكوفة ينبوع الفقه المشرق، من بلاد المشرق، المنتشر في قارات الأرض كلها، وميزة مذهب أهل العراق على سائر المذاهب ومبلغ اتساعهم في الحفظ، وكثرة الحُفَاطَ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا، زيادةً على ما لهم من الفهم الدقيق، والغوص في المعاني، وقد اعترف لهم بذلك كلَّ الخصوم، ونظرة عَجَلَى في كتب الجرح والتعديل، والله سبحانه حسبي، ونعم الوكيل.

الرأي والاجتهاد

وردت في الرأي، آثارٌ تذمه، وآثارٌ تمدحه، والمذمومُ هو الرأي عن هوى، والممدوحُ هو استنباط حكم النازلة من النص، على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، برّد النظر إلى نظيره، في الكتاب، والسنة. وقد خرّج الخطيب غالب تلك الآثار في «الفقيه والمتفقه»، وكذا ابن عبد البر، مع بيان موارد تلك الآثار.

والقولُ المحتمّ في ذلك: أن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، جروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق، أعني استنباط حكم النازلة من النص، وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها.

وقد قال الإمام أبو بكر الرازي في «الفصول»، بعد أن سرّد ما كان عليه فقهاء الصحابة والتابعين من القول بالرأي: «إلى أن نشأ قوم جهل بالفقه وأصوله، لا معرفة لهم بطريقة السلف، ولا توقّي للإقدام على الجهالة، واتباع الأهواء البشعة التي خالفوا بها الصحابة، ومن بعدهم من أخلافهم.

فكان أوّل من نفى القياس والاجتهاد في أحكام الحوادث، إبراهيم النظام، وطعن على الصحابة من أجل قولهم بالقياس، ونسبهم إلى ما لا يليق بهم، وإلى ضدّ ما وصفهم الله به، وأثنى به عليهم، بتهوره وقلة علمه بهذا الشأن.

ثم تبعه على هذا القول نفرٌ من المتكلمين البغداديين، إلّا أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه، ولم يعيبيهم، لكنهم ارتكبوا من المكابرة، وجحد الضرورة أمراً بشعاً، فراراً من الطعن على السلف، في قولهم بالاجتهاد والقياس، وذلك

أنهم زعموا أن قول الصحابة في الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم... لا على وجه قطع الحكم، وإبرام القول، فكأنهم قد حسّنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة، وتخلّصوا من الشناعة التي لحقت النّظام بتخطئته السلف.

ثم تبعهم رجل من الحشو جهول، — يريد داود بن علي — لم يدِر ما قال هؤلاء، ولا ما قال هؤلاء، وأخذَ طَرَفًا من كلام النّظام، وطَرَفًا من كلام متكليمي بغداد، من نفاة القياس، فاحتجّ به في نفي القياس والاجتهاد، مع جهله بما تكلم به الفريقان، من مثبتي القياس، ومبطليه، وقد كان مع ذلك ينفي حُجَج العقول، ويزعم أن العقل لا حَظَّ له في إدراك شيء من علوم الدين، فأنزل نفسه منزلة البهيمة بل هو أضل منها، اهـ.

وأبو بكر الرازي أطال التّمسّ جداً في إقامة الحجة على حُجّة الرأي والقياس، بحيث لا يدع أيّ مجال للتشغيب ضدّ حُجّيته.

فالرأي بهذا المعنى، وصَفَ مادح يُوصَفُ به كلّ فقيه، ينبىء عن دقة الفهم، وكمال الغوص، ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر في كتاب «المعارف» الفقهاء بعنوان (أصحاب الرأي)، ويعدّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس رضي الله عنهم. وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخُشَني يذكر أصحاب مالك في «قضاة قرطبة» باسم (أصحاب الرأي). وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفرّضي في «تاريخ علماء الأندلس».

وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العُضال من «الموطأ» في صدد الرد على ما يرويه النّقل عن مالك، في تفسير الداء العُضال: «وقال ابن عبد البر: ولم يَرَوْ مثْلَ ذلك عن مالك أحدٌ من (أهل الرأي) من أصحابه» يعني أهل الفقه، من أصحاب مالك، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذمّ (الرأي عن هوى) في فقه الفقهاء،

وفي ردّهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتاب الله، وسنة رسوله، إنما هو هوئى بشع، تنبذه حُجْبُ الشرع.

وأما تخصيصُ الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان، يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق. وطوائفُ الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها.

وأما أهل الحديث فهم الرواة الثقلّة، وهم الصيادلة، كما أن الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش، فإذا أجتراً على الإفتاء أخذ الرواة الذين لم يتفقهوا، يقع في مهزلة، كما نصّ الرامهرمزي في «الفاصل» وابنُ الجوزي في «التليس» و«أخبار الحمقى»، والخطيب في «الغريب والمتفقه» على نماذج من ذلك، فذكرُ مدرسة للحديث هنا، مما لا معنى له.

قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح «مختصر الروضة» في أصول الحنابلة: واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته.

وأما بحسب العَلَمِيَّة فهو في عرف السلف من الرواة بَعْدَ مِحْنَةِ خلق القرآن: علّم على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة، ومن تابعه منهم...

وبالغ بعضهم في التشنيع عليه... وإني والله: لا أرى إلا عِصْمَتَهُ مما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه. وجملة القول فيه: أنه قطعاً، لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحُجْبُهُ بين أيدي الناس موجودة، وقلّ أن يتصّف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر،

وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إما حُسَّاد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ما صَحَّحَ عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسانُ القول فيه، والثناءُ عليه، ذكره أبو الوَرد من أصحابنا في كتاب «أصول الدين». اهـ.

وقال الشهاب ابنُ حجر المكي الشافعي في «الخيرات الحسان»: ص ٢٩: «يتعينُ عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء - أي المتأخرين من أهل مذهبه - عن أبي حنيفة وأصحابه: إنهم أصحابُ الرأي، أن مرادهم بذلك تنقيصُهم، ولا نسبُهم إلى أنهم يُقدِّمون رأيهم على سُنَّة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه، لأنهم براء من ذلك». ثم بسط ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه في الفقه، من الأخذ بكتاب الله، ثم بسنَّة رسوله، ثم بأقوال الصحابة، رداً على من توهم خلاف ذلك.

ولا أنكرُ أن هناك أناساً من الرواة الصالحين، يخصون أبا حنيفة وأصحابه بالوقية من بين الفقهاء، وذلك حيث لا ينتبهون إلى العِلَل القادحة في الأخبار التي تركها أبو حنيفة وأصحابه، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وَجْهٌ استنباط هؤلاءِ الحُكْم من الدليل، لدقة مداركهم، وجُمودِ قرائح الثَّقَلَة، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وهذا النبز منهم لا يؤذي سوى أنفسهم.

وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملةً وتفصيلاً، فحَظَّ أبي حنيفة وأصحابه من شتائمه مثلُ حَظِّ باقي الأئمة القائلين بالقياس. والقاضي أبو بكر ابن العربي ممن قام بواجب الرد عليه في «العواصم والقواصم»، وليس لابن حزم شبهُ دليل، فيما يدعيه من نفي القياس، غيرَ المجازفة بنفي ما ثَبَّت من الصحابة في حجية القياس، وغيرَ الاجترأ. على تصحيح روايات وافية ورَدَّت في رد القياس.

والغريب أن بعض أصحاب المجالات^(١) ممن لم ينشأ نشأة العلماء، اتخذ

(١) هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب «مجلة المنار». واسم رسالته المشار إليها بعد

قليل: «يُسِّر الإسلام وأصول التشريع العام».

مجلته منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب، لا يُدرى أصله ولا فرعه، فألف قبل عشر سنوات رسالة في «أصول التشريع العام»، وجمعَ فيها آراءَ ابن حزم في نفي القياس، وآراءَ بعضِ مشبّيه، على طريقٍ غيرِ طريقِ الأئمة المتبوعين، وآراءَ أخرى لبعضِ الشُّذَّاذ، يبني مذهبه على ما يَعدّه مصلحة فقط، وإن خالف صريحَ الكتاب والسنة، فصار بذلك جامعاً لأصول متضادة، تتفرّعُ عليها فروعٌ متضادة، لا يجتمع مثلها، إلّا في عقلٍ مضطرب، وما هذا إلّا من قبيل محاولة استيلاد البشر من البقر، ونحوه.

فترى ابنَ حزم يحتج في نفي القياس بحديث (نُعَيْم بن حماد) الذي سَقَطَ نُعَيْم بروايته عند جمهرة النقاد، وليس ابن حزم على علم من ذلك! وهذا مما يعرفه صِغَارُ أهل الحديث من المشاركة، وهو حديث قياس الأمور بالرأي.

وفي سنده أيضاً (حَرِيْزُ النَّاصِبِي)، وإن كان الصُّحافي — المتمجّهد! — يجعله: جَرِيرًا. ويزيد على حُجّة ابن حزم حجةً أخرى، وهي حديث «سبايا الأمم» في «ابن ماجه»، ويرى — الصُّحافي — أنه حسن. مع أن في سنده (سُوَيْدًا)، وفيه يقول ابن معين: حلالُ الدم. وأحمد: متروكُ الحديث. والشهاب البوصيري الحافظ يَعدّه في «مصباح الزجاجة» ضعيفاً على تلفظه البالغ في النقد.

وفيه أيضاً (ابنُ أبي الرِّجَال)، وهو متروك عند النسائي، ومنكّرُ الحديث عند البخاري.

ويَتَصَوَّرُ فريقين من الفقهاء، أهل رأي، وأهل حديث. وليس لهذا أصل بالمرّة، وإنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقلة، بعد محنة أحمد.

وأما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي وبعض أهل طبقة من القول: بأن أهل الرأي أعداءُ السُنن، فبمعنى الرأي المخالف للسنة المتوارثة في المعتقد، يعنون به: الخوارج، والقدرية، والمشبّهة، ونحوهم من أهل البدع، لا بمعنى الاجتهاد

في فروع الأحكام. وحَمَلُهُ على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه، فكيف والنخعي نفسه، وابنُ المسيَّب نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع، رغم انحراف المتخيلين خلاف ذلك!

ويحاول ابنُ حزم أن يُكذِّب كل ما يُروى عن الصحابة في القياس، لا سيما حديثَ عمر مع أن الخطيب وغيره يروونه عنه بطرق كثيرة، بألفاظ متقاربة، وكذا عن باقي الصحابة.

قال الخطيب: بعد أن روى حديثَ معاذ في اجتهاد الرأي في «الفقيه والمتفقه»: وقولُ الحارث بن عَمْرٍو: عن أناس من أصحاب معاذ، يدل على شهرة الحديث، وكثرة رواته، وقد عُرِفَ فضلُ معاذ وزُهدُه. والظاهرُ من حال أصحابه: الدِّين والثقة، والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عُبَادَةَ بن نُسَيٍّ، رواه عن عبد الرحمن بن غَنَمٍ عن معاذ، وهذا إسناد متصل، ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد تقبلوه، واحتجوا به، فَوَقَّفْنَا بذلك على صِحَّتِهِ عندهم، اهـ.

ومثله بل ما هو أوفى منه، مذكور في «فصول» أبي بكر الرازي، وقد سبقت كلمته في (نفاة القياس)، وليس هذا موضعُ بسطٍ لذلك، فليُراجع «فصول» أبي بكر الرازي، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب، من أراد معرفة طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية وأذبالهم، ولعل هذا القدر كافٍ هنا.

الاستحسان

ظَنَّ أناس ممن لم يُمارِس العلم، ولم يُؤْتَ الفهم، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهي الإنسان، ويهواه، ويَلَذَّه! حتى فسره ابن حزم في «إحكامه» بأنه ما اشتتهه النفس ووافقها، خطأً كان أو صواباً. لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان، لكان للمخالفين، ملءُ الحق، في تقريبهم، والردّ عليهم، إلّا أن المخالفين ساءت ظنونهم، وطاشت أحلامهم، ففوّقوا سِهاماً إليهم، ترتدّ إلى أنفسهم، وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم، ودِقَّةِ مُدركِ هذا البحث في حدّ ذاته.

وليس بين القائلين بالقياس من لا يَسْتَحْسِن بالمعنى الذي يريده الحنفية، وهذا الموضوع لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء، في الأخذ بالاستحسان. وإبطالُ الاستحسان ما هو إلّا سبق قلم من الإمام الشافعي رضي الله عنه، فلو صَحَّتْ حُجَجُهُ في إبطال الاستحسان، لَقَضَتْ على القياس الذي هو مذهبه، قبل أن يَقْضِي على الاستحسان.

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب، ما يُروى عن إبراهيم بن جابر، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر؟ جاوبه قائلاً: «إني قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فرأيتُه صحيحاً في معناه، إلّا أن جميع ما احتجّ به في إبطال الاستحسان هو بعينه يُبطل القياس، فصَحّ به عندي بطلانُه»، كأنه لم يُرد أن يبقى في مذهب يَهْدُ بعضُه بعضاً، فانتقل إلى مذهب يُبطلهما معاً.

لكن القياس والاستحسان، كلاهما بخير، لم يَبْطُلْ واحدٌ منهما بالمعنى الذي يريده القائلون بهما، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان، لفظي بحث.

وأودّ أن أسوق بعض كلمات من «فصول» أبي بكر الرازي، لتنوير المسألة، لأنه من أحسن من تكلم فيه بإسهاب مفهوم — فيما أعلم — .

وهو يقول في «الفصول» في بحث الاستحسان: «وجميع ما يقول فيه أصحابنا بالاستحسان، فإنهم قالوه مقروناً بدلائله وحُجَجه، لا على جهة الشهوة، واتباع الهوى، ووجوه دلائل مسائل الاستحسان موجودة في الكتب التي عَمِلْنَاها، في شرح كتب أصحابنا، ونحن نذكر هنا جملةً تُقْضَى بالناظر فيها إلى معرفة حقيقة قولهم في هذا الباب، بعد تقدمة القول في جواز إطلاق لفظ الاستحسان، فنقول:

لما كان ما حَسَنَهُ الله تعالى بإقامته الدلائل على حُسْنِهِ، مستحسناً، جازَ لنا إطلاق لفظ الاستحسان، فيما قامت الدلالة بصحته، وقد ندب الله تعالى إلى فعله، وأوجب الهداية لفاعله، فقال عز من قائل: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ .

ورُوي عن ابن مسعود، وقد رُوي مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أنه قال: «ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون سيئاً، فهو عند الله سيئ». فإذا كنا قد وجدنا لهذا اللفظ أصلاً في الكتاب، والسنة، لم يُمنع إطلاقه في بعض ما قامت عليه الدلالة بصحته على جهة تعريف المعنى وإفهام المراد . . .

ثم ليس يخلو العائبُ للاستحسان من أن ينازعنا في اللفظ، أو في المعنى. فإن نازعنا في اللفظ، فاللفظ مُسَلَّمٌ له، فليعبر هو بما شاء، على أنه ليس للمنازعة في اللفظ وجه، لأن لكل أحد أن يعبر عن المعنى بما عَقَلَهُ من المعنى، بما شاء من الألفاظ، لا سيما بلفظٍ يطابق معناه في الشرع، وفي اللغة. وقد يعبر الإنسان عن المعنى بالعربية تارة، وبالفارسية أخرى، فلا ننكره.

وقد أطلق الفقهاء لفظ الاستحسان في كثير من الأشياء، وقد روي عن إياس بن معاوية أنه قال: قيسوا القضاء، ما صلح الناس، فإذا فسدوا، فاستحسنوا. ولفظ الاستحسان موجود في كتب مالك بن أنس. وقال الشافعي: استحسن أن تكون المنة ثلاثين درهماً. فسقط بما قلنا المنازعة في إطلاق الاسم، أو منعه.

وإن نازعنا في المعنى، فإنما لم يسلم خصمنا تسليم المعنى لنا، بغير دلالة. وقد اصطحب جميع المعاني التي نذكرها، — مما ينظمه لفظ الاستحسان عند أصحابنا — إقامة الدلالة على صحته، وإثباته بحجته.

ولفظ الاستحسان يكتنفه معنيان:

أحدهما: استعمال الاجتهاد، وغلبة الرأي في إثبات المقادير الموكولة إلى اجتهادنا وآرائنا، نحو تقدير منة المطلقات، قال الله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ، وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ، مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾. فأوجبها على مقدار يسار الرجل وإعساره. ومقدارها غير معلوم، إلا من جهة أغلب الرأي، وأكثر الظن.

ونظيرها أيضاً نفقات الزوجات، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك، إلا من طريق الاجتهاد.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِداً، فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ، هَدِيّاً بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً: طَعَامٌ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾.

ثم لا يخلو المثل المراد بالآية، من أن يكون القيمة أو النظير من النعم على حسب اختلاف الفقهاء فيه، وإيهما كان، فهو موكول إلى اجتهاد العدلين.

وكذلك أُرُوْشُ الجَنَائِياتِ التي لم يَرِدْ في مقاديرها نص، ولا اتِّفَاق، ولا تُعَرَفُ إلَّا من طريق الاجتهاد. ونظائرها في الأصول أكثر من أن تحصى، وإنما ذكرنا منها مثلاً يُستَدَلُّ به على نظائره.

فسمَّى أصحابنا هذا الضربَ من الاجتهاد استحساناً، وليس في هذا المعنى خلاف بين الفقهاء، ولا يُمكنُ أحداً منهم القولُ بخلافه.

وأما المعنى الآخر من ضَرْبَيِ الاستحسان، فهو تَرْكُ القياس إلى ما هو أولى منه، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكون فرْعٌ يتجاوزه أصلاً، يأخُذُ الشَّيْبَةَ من كل واحد منهما، فيجب إلحاقه بأحدهما، دون الآخر، لدلالةِ توجُّبه، فسموا ذلك استحساناً، إذ لو لم يَعْرِضْ شَبَهُهُ للوجه الثاني، لكان له شَبَهُهُ من الأصل الآخر، فيجب إلحاقه به. وأغمضُ ما يجيء من مسائل الفروع وأدقُّها مسلَكاً: ما كان من هذا القبيل، ووقَّفَ هذا الموقف، لأنه محتاج في ترجيح أحد الوجهين على الآخر، إلى إنعام النظر، واستعمالِ الفكر، والروية، في إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر...

فنظيرُ الفرع الذي يتجاوزه أصلاً، فيُلْحَقُ بأحدهما دون الآخر، ما قال أصحابنا — في الرجل يقول لامرأته: إذا حِضَّتْ، فأنت طالق، فتقول: قد حِضْتُ — إنَّ القياس أن لا تُصَدَّقَ حتى يُعْلَمَ وجودُ الحيض منها، أو يُصَدَّقَها الزوج، إلَّا أنا نستحسن، فنوقع الطلاق. قال محمد: وقد نُدْخِلُ في هذا الاستحسان بعضَ القياس.

قال أبو بكر: أما قولهم: إنَّ القياس أن لا تُصَدَّقَ، فإن وجهه أنه قد ثَبَتَ بأصل متفق عليه، أنَّ المرأة لا تُصَدَّقُ في مثله في إيقاع الطلاق عليها، وهو: الرجل يقول لامرأته: إن دخلت الدار، فأنت طالق، وإن كلمت زيداً، فأنت طالق، فقالت بعد ذلك: قد دخلتها بعد اليمين، أو كلمتُ زيداً، وكذبها الزوج، إنها لا تُصَدَّقُ، ولا تَطْلُقُ حتى يُعْلَمَ ذلك بيّنة، أو بإقرار الزوج.

فكان قياسُ هذا الأصلِ يُوجبُ أن لا تُصدَّقَ في وجودِ الحيضِ، الذي جعله الزوج شرطاً لإيقاع الطلاق.

وكما أنه لو قال لها: إذا حِضتِ، فإنَّ عبيدي حر، أو قال: فامرأتي الأخرى طالق، فقالت: حضت، وكذبها الزوج: لم يعتق العبد، ولم تطلق المرأة الأخرى. فقد أخذت هذه الحادثة شَبْهاً من هذه الأصول التي ذكرنا، فلو لم يكن لهذه الحادثة غيرُ هذه الأصول لكان سبيلها أن تُلْحَقَ بها، ويُحْكَمَ لها بحكمها، إلا أنه قد عَرِضَ لها أصل آخر، منع إلحاقها بالأصل الذي ذكرنا وأوجب إلحاقها بالأصل الثاني:

وهو أن الله تعالى لما قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهِنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾. ورُوي عن السلف أنه أراد: من الحيض والحبل. وعن أبي بن كعب أنه قال: من الأمانة أن ائْتُمِنَتِ المرأةُ على فرجها. دَلَّ وعَظَّهُ إياها، ونهيه لها عن الكتمان، على قبول قولها في براءة رَحِمِها من الحبل، وشُغِلِها به، ووجودِ الحيض وعدمه، كما قال تعالى في الذي عليه الدِّين: ﴿وَلَيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَنْخَسِ مِنْهُ شَيْئًا﴾. فلَمَّا وعَظَّهُ ونهَاه عن البخس والنقصان، عُلِمَ أن المرجع إلى قوله في مقدار الدِّين.

فصارت الآية التي قَدَمْنَا أصلاً في قبول قول المرأة، إذا قالت: أنا حائض، وتحريم وطئها في هذه الحال، فإنها إذا قالت: قد طَهَرْتُ، حلَّ لزوجها قُربها، وكذلك إذا قالت، وهي معتدة: قد انقَضَتِ عِدَّتِي، صُدِّقَتْ في ذلك، وانقطعت رجعةُ الزوج عنها، بانقطاع الزوجية بينهما. وكان المعنى في ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنَى يَخْصُهَا، ولا يُعْلَمُ إلا من جهتها، فيُوجِبُ على ذلك — إذا قال الزوج: إذا حضتِ، فأنت طالق، فقالت قد حضتُ —، أن تُصدَّقَ في باب وقوع الطلاق عليها، كما صُدِّقَتْ في انقضاء العِدَّة، مع إنكار الزوج، لأن ذلك معنَى يَخْصُهَا، أعني أن الحيض لا يُعْلَمُ وجوده إلا من جهتها، ولا يَطَّلَعُ عليه غيرها.

ولأجل ذلك أنها لا تُصدَّقُ على وجود الحيض، إذا علّق به طلاقٌ غيرها، أو علّق به عتق العبد، لأنه إنما جُعِلَ قولُها كالبَيِّنة في الأحكام التي تُخصَّصُها، دون غيرها، ألا ترى أنهم قالوا: إن الزوج لو قال: قد أخبرتني أن عِدَّتَها انقضت، وأنا أريد أن أتزوج أختها، كان له ذلك، ولا تُصدَّقُ هي على بقاء العدة في حقِّ غيرها، وتكون عِدَّتُها باقيةً في حقها، ولا تَسْقُطُ نفقَتُها. فصار كقولها: قد حَضْتُ، وله حكمان:

أحدهما: فيما يخصها، ويتعلق بها، وهو طلاقُها، و انقضاء عِدَّتِها، وما جَرَى مجرى ذلك، فيُجَعَلُ قولُها فيه كالبَيِّنة. والآخر: في طلاق غيرها، أو عتق العبد، فصارَت في هذه الحال شاهدةً، كإخبارها بدخول الدار، وكلام زيد إذا علّق به العتق، أو الطلاق. اهـ.

ثم ضَرَبَ أبو بكر الرازي أمثالا كثيرة، مما يكون فيه لقولها حكمان من الوجهين، وأجاد في ذكر النظائر، إلى أن أتى دور الكلام في القسم الآخر من الاستحسان، وهو تخصيصُ الحكم مع وجود العلة، وشرحه شرحاً ينال به الصدر، ولا يدع شكاً لمرتاب، في أن هذا القسم من الاستحسان، مقرون أيضاً في جميع الفروع، بدلالة ناهضة، من نص، أو إجماع، أو قياس آخر يوجب حكماً سواء في الحادثة، وهذا القدر يكفي في لفت النظر، إلى أن قول الخصوم في الاستحسان بعيد عن الوجهة.

شروط قبول الأخبار

يرى الحنفية قبول الخبر المرسل إذا كان مُرسَلُهُ ثقة، كالخبر المسند، وعليه جرت جمهرة فقهاء الأمة، من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى رأس المئتين. ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسل — ولا سيما مرسل كبار التابعين — تركٌ لشطر السنة.

قال أبو داود صاحب «السنن» في «رسالته» إلى أهل مكة المتداولة بين العلم بالحديث: «وأما المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه».

وقال محمد بن جرير الطبري: «لم يزل الناس على العمل بالمرسل، وقبوله حتى حدث بعد المئتين القولُ برده»، كما في «أحكام المراسيل» للصلاح العلائي، وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع.

ومناقشة من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعض من أرسل محاسبة عسيرة: مناقشة في غير محلها، لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوي المرسل، كما ترى مثل هذه المحاسبة في حق بعض المسندين، فإذا لم تستمسك مسألة إسناد وإرسال، بل هي مسألة الثقة بالراوي.

والشافعي لما ردَّ المرسل، وخالف من تقدّمه اضطربت أقواله، فمرة قال: إنه ليس بحجة مطلقاً، إلّا مراسيل ابن المسيب، ثم اضطّرَّ إلى ردِّ مراسيل ابن المسيب نفسه في مسائل، ذكرتها فيما علقتُ على «ذبول طبقات الحفاظ»، ثم إلى

الأخذ بمراسيل الآخرين، ثم قال بحجية المرسل عند الاعتضاد، ولذلك تعب أمثال البيهقي في التخلص من هذا الاضطراب، وركبوا الصعب.

وفي «مسند الشافعي» نفسه مراسيل كثيرة، بالمعنى الأعم الذي هو المعروف بين السلف^(١)، وفي «موطأ مالك» نحو ثلاث مئة حديث مرسل، وهذا القدر أكثر من نصف مسانيد «الموطأ»، وما في «أحكام المراسيل» للصالح العلائي من البحوث في الإرسال، جزء يسير مما لأهل الشأن من الأخذ والرد في ذلك.

وفيما علّقناه على «شروط الأئمة الخمسة» وجّه التوفيق بين قول الفقهاء بتصحيح المرسل، وقول متأخري أهل الرواية بتضعيفه، مع نوع من البسط في الاحتجاج بالمرسل، بل البخاري نفسه تراه يستدل في كتبه بالمراسيل، وكذا مسلم في «المقدمة»، و«جزء الدّبّاغ»، ولا يتحمّل هذا الموضع لبسط المقال في ذلك بأكثر من هذا.

ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة كانت أو مرسلة: أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا في استقصاء موارد النصوص من الكتاب، والسنة، وأقضية الصحابة، إلى أن رجعوا النظائر المنصوص عليها، والمتلقاة بالقبول إلى أصل تتفرّع هي منه، وقاعدة تندرج تلك النظائر تحتها.

وهكذا فعلوا في النظائر الأخرى، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء، فاجتمعت عندهم أصول — موضع بيانها كتب القواعد والفروق — يعرضون عليها أخبار الآحاد، فإذا نذت الأخبار عن تلك الأصول، وشذت، يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتاً منها، وهو الأصل المؤصل من تتبع موارد الشرع الجاري مجرى خبر الكافة.

(١) وهو أن المرسل: كل ما لا يتصل إسنادُه، سواء كان الساقط صحابياً أو غيره واحداً

أو اثنين.

والطحاوي كثيرُ المراعاة لهذه القاعدة في كتبه، ويَظُنُّ من لا خبرة عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس.

وَأَفَّةُ هذا الشذوذِ المعنوي في الغالب، كثرةُ اجتراءِ الرواة على الرواية بالمعنى، بحيث تُخَلَّ بالمعنى الأصلي. وهذه قاعدة دقيقة، يَعْرِفُ بها البارعون في الفقه مواطنَ الضعفِ والتَّوَرُّ في كثير من الروايات، فيرجعون الحقَّ إلى نصابه بعد مضاعفة النظر في ذلك.

ولهم أيضاً مداركُ أخرى في عِلَلِ الحديثِ دقيقة، لا يتنبه إليها دَهْمَاءُ النَّقْلَةِ. وللعمل المتوارث عندهم شأنٌ يُخْتَبَرُ به صِحَّةُ كثير من الأخبار، وليس هذا الشأنُ بمختصٍّ بعمل أهل المدينة، بل الأمصارُ التي نزلها الصحابة وسكنوها ولهم بها أصحاب، وأصحابُ أصحاب: سواءٌ في ذلك. وفي «رسالة الليث إلى مالك» ما يشير إلى ذلك.

ومن القواعد المرضية عند أبي حنيفة أيضاً: اشتراطُ استدامة الحفظ من آَنِ التحمل إلى آَنِ الأداء، وعدَمُ الاعتداد بالخطِّ، إذا لم يكن الراوي ذا كراً لمرويه، كما في «الإلماع» للقاضي عياض، وغيره.

وكذلك اقتصارُ تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه، مما يراه أبو حنيفة حتماً. ومن قواعدهم أيضاً: مراعاةُ مراتب الأدلة في الثبوت، والدلالة، فللقطعي ثبوتاً أو دلالةً مرتبةً، وللظني كذلك حُكْمُهُ عندهم، فلا يقبلون خبرَ الآحاد إذا خالف الكتاب، ولا يَعُدُّون بيانَ المَجْمَلِ به في شيء من المخالفة للكتاب، فلا يكون بيانُ المَجْمَلِ بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم، وإن أورد بعضُ المشايخين ما هو من قبيل البيان على قاعدة الزيادة، تعتأ، وجهلاً بالفارق.

ومن قواعدهم أيضاً: رَدُّ خبر الآحاد في الأمور المَحْتَمَّة التي تَعَمُّ بها البلوى، وتتوفَّر فيها الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يَعُدُّون ذلك مما تكذبه شواهدُ الحال واشتراطُ شهرة الخبر عند طوائف الفقهاء.

ويقول ابن رجب: إنَّ أبا حنيفة يرى أنَّ الثقات إذا اختلفوا في خبر، زيادةً، أو نقصاً، في المتن، أو السند، فالزائدُ مردود إلى الناقص.

إلى غير ذلك من قواعد رصينة، أقاموا الحجج على كل منها، في كتب الأصول المبسطة.

فمن يقبلُ الحديثَ عن كل من هَبَّ ودَبَّ، في عهد ذُبوع الفتن، وشُيوع الكذب، بنصِّ الرسول صلوات الله عليه، يظنُّ بهم أنهم يخالفون الحديث، لكنَّ الأمرَ ليس كذلك، بل عُمدتْهم الآثار في التأصيل والتفريع، كما يظهر ذلك لمن أحسنَ البحث، ووفَّقَ للإجادة في المقارنة والموازنة، من غير أن يستسلم للهوى، والتقليدِ الأعمى، والله سبحانه هو الموفق.



منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد

ولا بدّ هنا من استعراض ما كانت عليه الكوفة، من عهد بنائها إلى زمن أبي حنيفة، ليُعلم من لا يعلم وجه امتيازها عن باقي الأمصار، في تلك العصور حتى أصبحت مَشْرِقَ الفقه الناضج، المتلاطم الأنوار، فأقول:

لا يخفى أن المدينة المنورة زادها الله تشریفاً، كانت مهبط الوحي، ومستقر جمهرة الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، إلى أواخر عهدِ ثالثِ الخلفاء الراشدين، خلا الذين رحلوا إلى شواسع البلدان للجهاد، ونشرِ الدين، وتفقيه المسلمين.

ولما ولي الفاروق رضي الله عنه، وافتتح العراق في عهده، بيّد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أمر عمر ببناء الكوفة، فبُنِيَتْ، سنة ١٧هـ، وأُسْكِنَ حولها الفُصْح من قبائل العرب، وبعثَ عمر رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إلى الكوفة، ليُعلم أهلها القرآن، ويُفقههم في الدين، قائلاً لهم: وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي.

وعبدُ الله هذا منزلته في العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يستغني عن علمه مثلُ عمر في فقهه، ويقظته، وهو الذي يقول فيه عمر: كُنَيْفٌ مُلِيٌّ فقهًا، وفي رواية: علماً.

وفيه وردَ حديثُ: «إني رَضِيتُ لأمتي، ما رَضِيتُ لها ابنُ أمّ عبدٍ»، وحديثُ: «وتمسكوا بعهد ابنِ مسعود»، وحديثُ: «من أراد أن يقرأ القرآنَ غَضّاً كما أنزل،

فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وقال النبي صلوات الله عليه: «خذوا القرآن من أربعة»، وذكر ابن مسعود في صدر الأربعة.

وقال حذيفة رضي الله عنه: كان أقرب الناس هدياً، ودلاً، وسنناً برسول الله ﷺ ابن مسعود، حتى يتوارى منا في بيته، ولقد عِلِمَ المحفوظون من أصحاب محمد أن ابن أم عبد، هو أقربهم إلى الله زلفى. وحذيفة حذيفة، وما ورد في فضل ابن مسعود، في كتب السنة شيء كثير جداً.

فابن مسعود هذا عني بتفقيه أهل الكوفة، وتعليمهم القرآن من سنة بناء الكوفة إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، عناية لا مزيد عليها، إلى أن امتلأت الكوفة بالقراء، والفقهاء المحدثين، بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم^(١) عدد من تفقه عليه، وعلى أصحابه، نحو أربعة آلاف عالم.

وكان هناك معه أمثال سعد بن مالك — أبي وقاص — وحذيفة، وعمار، وسلمان، وأبي موسى، من أصفياء الصحابة رضي الله عنهم، يُساعدونه في مهمته، حتى إن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، لما انتقل إلى الكوفة، سر من كثرة فقائها، وقال: رَحِمَ اللَّهُ ابنَ أُمِّ عَبْدِ، قد ملأ هذه القرية علماً. وفي لفظ: أصحاب ابن مسعود سُرُجُ هذه القرية.

ولم يكن باب مدينة العلم، بأقل عناية بالعلم منه، فوالى تفقيهم، إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيل لها في أمصار المسلمين، في كثرة فقائها، ومحدثيها، والقائمين بعلوم القرآن، وعلوم اللغة العربية فيها، بعد أن اتخذها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، عاصمة الخلافة، وبعد أن انتقل إليها أقوىاء الصحابة، وفقهاؤهم.

وبينما ترى محمد بن الربيع الجيزي، والسيوطي لا يستطيعان أن يذكرنا من

(١) هو الإمام السرخسي في «المبسوط».

الصحابة الذين نزلوا مصر إلّا نحو ثلاث مئة صحابي، تجدُ العجليّ يذكر أنه توطن الكوفة وحدها، من الصحابة، نحو ألف وخمس مئة صحابي، بينهم نحو سبعين بدرياً، سوى من أقام بها، ونشر العلم بين ربوعها، ثم انتقل إلى بلد آخر، فضلاً عن باقي بلاد العراق.

وما يُروى عن ربيعة، ومالك من الكلمات البتراء في أهل العراق، ليس بثابت عنهما أصلاً، وجَلَّ مقدارُهما عن مثل تلك المجازفة، ولسنا في حاجة هنا إلى شرح ذلك، فنكتفي بالإشارة.

فكبارُ أصحاب علي، وابن مسعود رضي الله عنهما بها، لو دُوِّنت تراجمهم في كتاب خاص لأتى كتاباً ضخماً، والمجالُ واسع جداً لمن يريد أن يؤلف في هذا الموضوع.

وقد قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير: وجدتُ عِلْمَ أصحاب محمد ينتهي إلى ستة: إلى علي، وعبد الله، وعمر، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي بن كعب، ثم وجدتُ عِلْمَ هؤلاء الستة انتهى إلى: علي، وعبد الله.

وقال ابن جرير: لم يكن أحد له أصحاب معروفون، حرّروا فُتياء ومذاهبه في الفقه، غيرَ ابن مسعود، وكان يتركُ مذهبه، وقوله، لقول عمر، وكان لا يكادُ يخالفه في شيء من مذهبِه، ويَرِجِعُ من قوله، إلى قوله.

وكان بين فقهاء الصحابة من يُوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود، إقراراً منهم بوسع علمه، كما فعل معاذ بن جبل، حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودي باللاحاق بابن مسعود، بالكوفة.

ولا مطمع هنا في استقصاء ذكرِ أسماءِ أصحاب علي، وابن مسعود بالكوفة، ولكن لا بأس في ذكر بعضهم هنا، فنقول:

١ — منهم — عبيدة بن قيس السِّلْماني، المتوفى سنة ٧٢هـ، كان شُريح إذا

اشتبه عليه الأمر في قضية يُرسل إلى السِّلْماني هذا يستشير، كما في «المحدث الفاصل» للرامهرمزي. وشرّيح، ذلك المعروف بكمال اليقظة في الفقه، وأحكام القضاء.

٢ - ومنهم - عمرو بن ميمون الأودي، المتوفى سنة ٧٤هـ، من قدماء أصحاب معاذ بن جبل كما سبق، مُعَمَّرٌ مُخَضَّرٌ، أدرك الجاهلية، وحجّ مئة عمرة وحجة.

٣ - ومنهم - زَرَّ بن حُبَيْش، المتوفى سنة ٨٢هـ، معَمَّرٌ مُخَضَّرٌ، وكان يؤم الناس في التراويح، وهو ابن مئة وعشرين سنة، وهو راوية قراءة ابن مسعود، ومنه أخذها عاصم، وقد رواها عنه أبو بكر بن عيَّاش، وفيها الفاتحة والمعوذتان. وأما ما يُروى عن ابن مسعود من الشواذ، فليس بقراءته، وإنما هي ألفاظ رُوِيَتْ عنه في صدد التفسير، فدَوَّنَهَا من دَوَّنَهَا في عداد القراءة، كما يظهر من «فضائل القرآن» لأبي عُبيد. وكان زَرَّ من أعرَبِ الناس، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية.

٤ - ومنهم - أبو عبد الرحمن عبد الله بن حَبِيب السُّلَمي، المتوفى سنة ٧٢هـ، عَرَضَ القرآنَ على عليّ كَرَّمَ الله وجهه، وهو عُمدته في القراءة، وقد فرغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها، أربعين سنة، كما أخرجه أبو نعيم بسنده، ومنه تلقى السُّبْطَانِ الشَّهيدَانِ القراءةَ بأمر أبيهما. وعاصمٌ تلقى قراءة عليّ عنه، وهي القراءة التي يرويها حفص عن عاصم، وقراءةُ عاصم بالطريقين في أقصى درجات التواتر في جميع الطبقات، وعَرَضَ السُّلَمي أيضاً على عثمان، وزيد بن ثابت.

٥ - ومنهم - سُويد بن غَفَلَةَ المَذْحِجي، وُلِدَ عام الفيل، فصحب أبا بكر ومن بعده، إلى أن توفي بالكوفة سنة ٨٢هـ.

٦ - ومنهم - علقمة بن قيس التَّخعي، المتوفى سنة ٦٢هـ، وعنه يقول ابن

مسعود: لا أعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه. وفي «الفاصل»: حدثنا الحسن بن سهل العدوي، من أهل رامهرمز، حدثنا علي بن الأزهر الرازي، حدثنا جرير عن قابوس، قال: قلت لأبي: كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب النبي ﷺ؟! فقال: يا بني، لأن أصحاب النبي ﷺ يستفتونه. وله رحلة إلى أبي الدرداء بالشام، وإلى عمر، وزيد، وعائشة بالمدينة، وهو ممن جمع علوم الأمصار.

٧ - ومنهم - مسروق بن الأجدع، عبد الرحمن الهمداني، المتوفى سنة ٦٣هـ، مُعَمَّر مخضرم، أدرك الجاهلية، وله رحلات واسعة في العلم.

٨ - ومنهم - الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، المتوفى سنة ٧٤هـ، مُعَمَّر مخضرم، حجّ ثمانين، ما بين حجة وعُمرة، وهو ابن أخي علقمة. وكان خالَ إمام أهل العراق: إبراهيم بن يزيد النخعي.

٩ - ومنهم - شريح بن الحارث الكِندي، مُعَمَّر مخضرم، وَلِيَ قضاء الكوفة في عهد عمر، واستمر على القضاء، اثنتين وستين سنة، إلى أيام الحجاج، إلى أن توفي سنة ٧٠هـ، وهو الذي يقول فيه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: قم يا شريح! فانت أفضى العرب، فناهيك بقاض يكون مريض القضاء في عهد الراشدين، وفي الدولة الأموية طول هذه المدة، وقد غدّى بأفضيته الدقيقة، فقه أهل الكوفة، ودرّ بهم على الفقه العملي.

١٠ - ومنهم - عبد الرحمن بن أبي ليلى، أدرك مئة وعشرين من الصحابة، وولِيَ القضاء، غرق مع ابن الأشعث شهيداً، سنة ٨٣هـ.

١١ - ومنهم - عمرو بن شُرَحْبِيل الهمداني ١٢ - ومرة بن شراحيل ١٣ - وزيد بن صوحان ١٤ - والحارث بن قيس الجُعفي ١٥ - وعبد الرحمن بن الأسود النخعي ١٦ - وعبد الله بن عتبة بن مسعود ١٧ - وخيثمة بن عبد الرحمن ١٨ - وسَلَمَة بن صُهَيْب ١٩ - ومالك بن عامر ٢٠ - وعبد الله بن سَخْبَرَة ٢١ - وخِلاس بن عمرو ٢٢ - وأبو وائل شقيق بن سلمة ٢٣ - وعُبَيْد بن نَضْلَة

٢٤ - والرَّبيع بن خَيْثَم ٢٥ - وعُتْبَةُ بن فَرْقَد ٢٦ - وصِلَّة بن زُفَر ٢٧ - وهَمَّام بن الحارث ٢٨ - والحارث بن سُويد ٢٩ - وزَادَان أبو عَمْرٍو الكِندي ٣٠ - وزيد بن وَهَب ٣١ - وزِيَاد بن جَرِير ٣٢ - وَكْرَدُوس بن هَانِي ٣٣ - ويزيد بن معاوية النخعي، وغيرُهم من أصحابهما.

وأكثرُ هؤلاء لَقُوا عمر، وعائشةَ أيضاً، وأخذوا عنهما. وهؤلاء كانوا يفتنون بالكوفة، بمحضر الصحابة، فلو تَلَّى حديثُ هؤلاء، أَوْفَقَهُمْ على مجنون لأفاق، فلا يستطيع من يدري ما يقول، أن يُوجِّه أَيْ مُؤاخِذَةً نحو حديثِ هؤلاء، وفقِّههم. وتليهم طبقةٌ لم يدركوا علياً، ولا ابن مسعود، ولكنهم تفقهوا على أصحابهما، وجمعوا علوم الأمصار إلى علومهم. وما ذكره ابن حزم، منهم نبذة يسيرة فقط، وعددُ هؤلاء في غاية الكثرة، وأمرهم في نهاية الشهرة.

ولسنا بسبيل سرد أسمائهم، إلَّا أنا نلت الأنظار إلى عدد الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، على الحجاج الثقفي، في ذِيَر الجَمَاجِم سنة ٨٣هـ، من الفقهاء القُرَّاء خاصةً من أهل الطبقتين، وبينهم أمثال: أَبِي الْبَخْتَرِي سعيد بن فيروز، وعبد الرحمن بن أَبِي لَيْلى، والشعبي، وسعيد بن جُبَيْر، قال الجصاص في «أحكام القرآن» ١: ٧١: وخرَجَ عليه من القُرَّاء أربعةُ آلاف رجل، هم خيارُ التابعين، وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، اهـ.

فإذا نظرت إلى علماء سائر الأمصار يُعَدُّ من أحسنهم حالاً من يهاجرُ أباه، ومن يَقْبَلُ جوائزَ الحكام، ويساير أهل الحكم، وقَلَّ بينهم من يخطر له على بالٍ مقاومةُ الظلم، وبذلُ كل مرتخصٍ وغالٍ في هذا السبيل، فبذلك أصبحت أحوالُ الكوفة في أمر الدين، والخُلُق، والفقه، وعلم الكتاب، والسنة، واللغة العربية ماثلة أمام الباحث المنصف، فيحكم بما تُملِيهِ التَّصَفُّة، في الموازنة بين علماء الأمصار.

وهذا ما يجعل للكوفة مركزاً لا يُسامى على توالي القرون، ولولا ذلك لما

كانت الكوفة معقل أهل الدين، يفر إليها المضطهدون، طول أيام الجور، في عهد الأموية.

وسعيد بن جبّير وحده، جمَعَ علم ابن عباس إلى علمه، حتى إن ابن عباس كان يقول، حينما رأى أهل الكوفة يأتونه ليستفتوه: أليس فيكم ابنُ أمِّ الدَّهْمَاء؟ يعني سعيدَ بنَ جبّير، يُذكّرهم ما خصّه الله به من العلم الواسع، بحيث يُغني علمه أهل الكوفة، عن علم ابن عباس.

وإبراهيم بن يزيد النخعي من أهل هذه الطبقة، قد جمع أشتات علوم هاتين الطبقتين، بعد أن تفقه على علقمة، قال أبو نعيم: أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري، وعائشة، ومَن بعدهما، من الصحابة رضي الله عنهم، اهـ.

وعامرُ بن شراحيلَ الشعبي — الذي يقول عنه ابن عمر، لما رآه يحدثُ بالمغازي: لهو أحفظُ لها مني، وإن كنتُ قد شهدتها مع رسول الله ﷺ — . يُفضّل أبا عمران إبراهيم النخعي هذا، على علماء الأمصار كلها، حيث يقول لرجل حضر جنازته، عندما توفي سنة ٩٥هـ: دفتّم أفقه الناس، فقال: الرجل: ومِن الحسن؟ قال: أفقه من الحسن، ومن أهل البصرة، ومن أهل الكوفة، وأهل الشام، وأهل الحجاز، كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه.

وأهلُ النقد يعدّون مراسيل النخعي صحاحاً، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه، كما نصّ على ذلك ابنُ عبد البر في «التمهيد». ويقول الأعمش: ما عرّضتُ على إبراهيم حديثاً قط إلاّ وجدت عنده منه شيئاً. وقال الأعمش أيضاً: كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنتُ إذا سمعتُ الحديث من بعض أصحابنا عرّضته عليه.

وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان الشعبي، وأبو الضحى، وإبراهيم، وأصحابنا يجتمعون في المسجد، فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءتهم فتياً، ليس عندهم منها شيء، رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعي. وقال الشعبي عن

إبراهيم: إنه نشأ في أهل بيت فقه، فأخذ فقههم، ثم جالسنا، فأخذ صفو حديثنا، إلى فقه أهل بيته، فإذا نعيته أنعي العلم، ما خلف بعده مثله.

وقال سعيد بن جبیر: تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي؟!

ومما أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: حدثنا أبو محمد بن حيّان، ثنا أبو أسيد، ثنا أبو مسعود، ثنا ابن الأصبهاني، ثنا عثام عن الأعمش، قال: ما رأيت إبراهيم يقول برأيه في شيء، قط، اهـ. ومثله في «ذم الكلام» لابن مثنى، فعلى هذا يكون كل ما يروى عنه من الأقوال في أبواب الفقه، — في «آثار» أبي يوسف، و «آثار» محمد بن الحسن، و «المصنّف» لابن أبي شيبة، وغيرها — أثراً من الآثار.

والحق أنه كان يروي ويروى، فإذا روى فهو الحجة، وإذا رأى واجتهد فهو البحر الذي لا تُعكّره الدلاء، لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها، بل هو القائل: لا يستقيم رأي إلا برواية ولا رواية إلا برأي. كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه، وهي الطريقة المثلى في الأخذ بالحديث والرأي.

وقال الخطيب في «الفقيه والمتفقه» أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل، أخبرنا عمر بن أحمد بن الواعظ، حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية، ثنا محمد بن معاوية، ثنا أبو بكر بن عياش، حدثني الحسن بن عبيد الله النخعي، قال: قلت لإبراهيم: أكل ما أسمعك تُفتي به سمعته؟ فقال لي: لا، قلت: تُفتي بما لم تسمع؟!، فقال: سمعت الذي سمعتُ، وجاءني ما لم أسمع، فقيستُه بالذي سمعت، اهـ. وهذا هو الفقه حقاً.

وبمثل هذا الإمام الجليل تفقه حماد بن أبي سليمان، شيخ أبي حنيفة، وكان حماد شديد الملازمة لإبراهيم، قال أبو الشيخ في «تاريخ أصبهان»: حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن بن هارون بن سليمان بن يحيى بن سليمان بن أبي سليمان، قال: سمعت أبي يقول: حدثني أبي عن جدي، قال: وجّه إبراهيم النخعي حماداً، يوماً يشتري له لحماً بدرهم، في زنبيل، فلقية أبوه راكباً دابة، ويد

حماد الزنبيل، فزجره، ورَمَى به من يده، فلما مات إبراهيم جاء أصحاب الحديث، والخراسانية يدقون على باب مسلم بن يزيد - والد حماد - ، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد ابنك حماداً، فدخل إليه، فقال: يا بني! قم إلى هؤلاء، فقد علمت أن الزنبيل أدّى بك إلى هؤلاء، اهـ.

وقال أبو الشيخ، قُبِيلَ هذا: حدثنا أحمد بن الحسن، قال: سمعت ابن خالي عبيد بن موسى، يقول: سمعت جَدَّتِي تقول، عن جَدَّتِهَا الكبرى عائكة، أخت حماد بن أبي سليمان: قالت: كان النعمان يباينا يَنْدُفُ قُطْنًا، وَيَشْرِي لَبْنًا وَيَقْلَنَا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة، قال: ما سألتك؟ قال: كذا وكذا، قال: الجوابُ فيها كذا، ثم يقول: على رِسلِك، فيدخل إلى حماد، فيقول له: جاء رجل، فسأل عن كذا، فأجبتَه بكذا، فما تقول أنت؟ فقال: حدَّثونا بكذا، وقال أصحابنا كذا، وقال إبراهيم كذا، فيقول: فأروي عنك؟ فيقول: نعم، فيخرج، فيقول: قال حماد: كذا، اهـ.

هكذا كانت ملازمة بعضهم لبعض، وخدمة بعضهم لبعض، أو أن الطلب، وبهذا نالوا بركة العلم.

وقد أخرج ابن عدي في «الكامل» بطريق يحيى بن معين، عن جرير، عن مغيرة، قال: قال حماد بن أبي سليمان: لقيت عطاءً، وطاوساً، ومجاهداً، فصبيانكم أعلمُ منهم، بل صبيانُ صبيانكم أعلمُ منهم. إنما قال هذا تحديثاً بالنعمة، ورداً على بعض شيوخ الرواية، ممن لم يؤت نصيباً من الفقه، حيث كان يفتي في مسجد الكوفة، غلطاً، ويقول: لعلّ هناك صبياناً يخالفوننا في هذه الفتاوى.

وماذا يفيد تقادُّم السن في الرواية لمن حُرِمَ الدراية؟ ويريد بالصبيان: الذين لم تتقدم أسنانهم من أهل العلم بالكوفة كحماد وأصحابه، فحماد يفوق هؤلاء في الفقه، وكذلك خاصة أصحابه، وإن كنت في ريب من ذلك فقارن بين ما تُورث

من هؤلاء وهؤلاء في الفقه، ثم احكم بما شئت. وليس الكلام في الرواية المجردة.

وقد أخرج ابن عدي في «الكامل» بطريق يحيى بن معين، عن ابن إدريس عن الشيباني، عن عبد الملك بن إياس الشيباني، أنه قال: قلت لإبراهيم من نسألك بعدك؟ قال: حماداً، اهـ. وحماد بن أبي سليمان هذا، توفي سنة ١٢٠هـ.

وقال العُقَيْلي: حدثنا أحمد بن محمود الهروي، قال حدثنا محمد بن المغيرة البلخي، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني، قال: لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة، فيهم عُمر بن قيس الماصِر، وأبو حنيفة، فجمعوا أربعين ألفَ درهم، وجاءوا إلى الحكم بن عُتيبة، فقالوا: إنا قد جمعنا أربعين ألفَ درهم، نأتيك بها، وتكون رئيسنا؟ فأبى عليهم الحكم، فأتوا حماد بن أبي سليمان، فقالوا، فأجابهم، اهـ.

وبهذا القدر نكتفي من أبناء هذه الطبقة، لكثرة رجالها، وتشعب أنبائها، مقتصرأ على سوق خبرين، مما يدل على اتساع الكوفة في الرواية والدراية في تلك الطبقة.

قال أبو محمد الرامهرمزي في «الفاصل»: حدثنا الحسين بن نبهان، ثنا سُهَيْل بن عثمان، ثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن أنس بن سيرين، قال: أتيت الكوفة، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربع مئة قد فقَّهوا. اهـ. وفي أي مصر من أمصار المسلمين، غير الكوفة، تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين، والفقهاء؟ وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقَّة جداً، فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة.

وقال الرامهرمزي أيضاً: حدثنا عبد الله بن أحمد بن مَعْدَان، ثنا مذكور بن سليمان الواسطي، قال: سمعت عفان يقول — وسمعَ قوماً يقولون: نسخنا كتب فلان، ونسخنا كتب فلان —، فسمعتُه يقول: نرى هذا الضرب من الناس

لا يفلحون، كنا نأتي هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مئة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قدرَ خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلا ما لأمة^(١)، إلا شريكاً، فإنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحائناً مُجَوِّزاً^(٢)، اهـ.

انظر، مصرأً يَكْتُبُ بها — مثلُ عفان — في أربعة أشهر، خمسين ألف حديث! مع هذا التروّي، و«مسندُ أحمد» أقلّ من ذلك بكثير، أَيْعَدُ مثلُ هذا البلد قليلَ الحديث؟! على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات، لكثرة حجّهم، وكم بينهم من حجّ أربعين حجةً وعُمرةً وأكثر، وأبو حنيفة وحده، حجّ خمساً وخمسين حجةً. وأنت ترى البخاري يقول: ولا أُحصي ما دخلتُ الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدّد ما دخل باقي الأمصار، ولهذا أيضاً دلالتُهُ في هذا الصدد.

ومما يدل عليه الخبرُ السابق، براءة علماء الكوفة من اللّحن الذي اكتظت به بلادُ الحجاز، والشام، ومصر، في ذلك العهد. وأنت تجد في كلام ابن فارس مدافعةً عن مالك في ذلك. وقولُ الليث في ربيعة، تجده في «الحلية». وقولُ أبي حنيفة في نافع، تجده في «كتاب» ابن أبي العوّام.

وأما الكَلِمَةُ التي تُروى عن أبي حنيفة^(٣)، فبدون سندٍ متصل، على أن وجهها في العربية ظاهر جداً، على فرض ثبوتها عنه، وقد توسّع المبرّد في

(١) يريد: لم نرض في قبول حديث أحد، أو روايته، إلا ما تلقّاه الأمة، انظر إلى هذا الشرط الصعب، ثم إلى هذا الاستكثار، وهذا مهم، فاعلمه. (البنوري).

(٢) أي متسامحاً في الرواية متساهلاً في الضبط والإتقان.

(٣) يريد بها الأستاذ كلمة (أبا قُبَيْس)، وسمعتُ منه أن المراد به خشبةُ الجزار، لا الجبل المعروف بمكة، زادها الله تكريماً. (البنوري).

«اللَّحْنَةُ» في أنباء اللاحنين من أهل الأمصار، سوى بلاد العراق. وقد نقلَ مسعود بن شيبَة جملةً من ذلك في «التعليم».

على أن مصرَ كانت تُعاشِر القِبْط، والشَّامُ يُسَاكِنُ الروم، وكان الحجاز يطرُقهُ كلُّ طارق من الأعاجم، ولا سيما بعد عهد كبار التابعين، مع عدم وجود أئمة بها للغة، يحفظونها من الدخيل، واللحون.

وأما الكوفة، والبصرة، ففيهما دُوِّنَت العربية، فأهلُ الكوفة، راعَوْا تدوينَ جميعِ اللهجات العربية، في عهد نزول الوحي، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة، ووجوه القراءة. وأهلُ البصرة انتهجوا مسلكَ التخيّر من اللهجات ما يَحِقُّ أن يُتَّخَذَ لغةً المستقبل، فأخذُ المسلكين لا يُغني عن الآخر.

فَعُلِمَ بذلك مركزُ الكوفة في الفقه، والحديث، واللغة. وأما القرآن، فالأئمة الثلاثة، من السبعة، كوفيون، وهم: ١ - عاصم ٢ - حمزة ٣ - والكسائي، وزد خلفاً، العاشر، من بين العشرة، وقد سبق بيان قراءة عاصم.



طريقة أبي حنيفة في التفقيه

ولسنا نخوض هنا في عُبَاب ترجمة أبي حنيفة النعمان، وفي كتب الأئمة ما يغنيا عن ذلك، فذَوْنُكَ كِتَابُ «أبي القاسم بن أبي العوام، الحافظ»، وكتاب «أبي عبد الله الحسين الصَّيْمَرِي»، و«كتاب الحارثي» المندمج في «كتاب الموفق المكي»، و«جزء ابن الدَّخِيل» الذي نَقَلَ ابنُ عبد البر غالبَ ما فيه في «الانتقاء».

وكان ابنُ الدَّخِيلَ راوِيَةَ الْعُقَيْلِي، فَالَّفَ جزءاً في فضائل أبي حنيفة، ردّاً على الْعُقَيْلِي، حيث أطال لسانه في فقيه المَلَّةِ وَأَصْحَابِ البررة، شَأْنَ الجهلة الأغرار، وتبرؤاً مما خطته يمين الْعُقَيْلِي، مما يجافي الحقيقة، فسمعه حَكَمَ بن المنذر البَلُّوطي الأندلسي من ابن الدَّخِيلَ بمكة، وسمعه منه ابنُ عبد البر، فساق غالبَ ما فيه من المناقب في (ترجمة أبي حنيفة) من «الانتقاء».

وما يذكره ابنُ عبد البر عن البخاري كان من تمام التَّصَفِّة، أن يَنْظُرَ في سنده، وكذا ما يرويه إبراهيم بن بشار عن ابن عُيَيْنَةَ، وأما ابنُ الجارود، فقد ثَبَّتَ رَدُّ شهادته عند قاضي المسلمين، فلو أشار إلى ذلك كله لأَحْسَنَ صُنْعاً.

والحاصلُ أنه لم يتكلَّم فيه أَحَدٌ بِحُجَّةٍ، كما شرحنا ذلك أوسع شرح، فيما ردّدنا به على الخطيب في هذا الصَّدَد، وإنما نتكلم هنا عن طَرَفٍ من أحواله، مما ينبىء عن طريقته في التفقيه.

فأقول: هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان بن زَوْطَى بن

ماه الفارسي الأصل، لم يقع عليه رِقُّ أصلاً. وإسماعيل بن حمّاد مصدّق في ذلك، وقد قال الصلاح بن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ»: قال محمد بن عبد الله الأنصاري: ما وَلِيَ القضاء من أيام عمر بن الخطاب إلى اليوم - يعني بالبصرة - مثلُ إسماعيل بن حمّاد، فقيل له، ولا الحسنُ البصري؟ قال: والله، ولا الحسنُ البصري، وكان عالماً، زاهداً، عابداً، ورِعاً. اهـ. أمثله لا يُصدّق في نسبه؟!

وقد حدّث الطحاوي في «مشكل الآثار» ٤: ٥٤ عن بكّار بن قتيبة، عن عبد الله بن يزيد المقرئ: «أتيتُ أبا حنيفة، فقال لي: مِمَّنِ الرجل؟ فقلتُ: رجل من الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن وال بعض هذه الأحياء، ثم أنتم إليهم، فإني كنتُ أنا كذلك». فعُلِمَ أن ولاءه كان ولاءَ الموالاة، لا ولاء العِتق، ولا ولاءَ الإسلام، ﴿فماذا بَعَدَ الحقُّ إلا الضَّلَال﴾.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: لا يختلفُ الناس في فهم أبي حنيفة، وفقهه، كان سفيان الثوري، وابن المبارك، يقولان: أبو حنيفة أفقهُ الناس. وقيل لمالك: هل رأيتُ أبا حنيفة؟ فقال: رأيتُ رجلاً، لو كَلَمَك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحُجّته. وقال الشافعي: الناسُ عِيال في الفقه على أبي حنيفة، اهـ.

وقال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»: قال الليثُ لمالك: أراك تَعْرِق؟ فقال مالك: «عَرِقتُ مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصري». اهـ. وقد ذكُرَتْ وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رضي الله عنه، في «بلوغ الأمان»، فلا أُعيد الكلام هنا.

وكان أجلى مميزات مذهب أبي حنيفة، أنه مذهبُ شُورى، تلقّته جماعةٌ عن جماعة، إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بخلاف سائر المذاهب، فإنها مجموعة آراء لأنمتها.

قال ابن أبي العوّام: حدّثني الطحاوي، كتب إليّ ابن أبي ثور، قال:

أخبرني نوح أبو سفيان، قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دَوَّنوا معه الكتبَ أربعين رجلاً، كباراً الكبراء، اهـ.

وقال ابن أبي العوام أيضاً: حدثني الطحاوي، كتب إلي محمد بن عبد الله بن أبي ثور (الرُّعَيْنِي)، حدثني سليمان بن عمران، حدثني أسدُ بن الفُرات، قال: كان أصحابُ أبي حنيفة الذين دَوَّنوا الكتبَ أربعين رجلاً، فكان في العَشْرَةِ المتقدمين: أبو يوسف، وزُفَر بن الهُدَيل. وداود الطائي، وأسدُ بن عمرو، ويوسف بن خالد السَّمتي (أحد مشايخ الشافعي)، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة، اهـ.

وبهذا السند إلى أسد بن الفرات، قال: قال لي أسدُ بن عمرو: كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة، فيأتي هذا بجواب، وهذا بجواب، ثم يرفعونها إليه، ويسألونه عنها، فيأتي الجواب من كَثَب - أي من قُرب - وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام، ثم يكتبونها في الديوان، اهـ.

قال الصَّيمري: حدثنا أبو العباس أحمد الهاشمي، ثنا أحمد بن محمد المكي، ثنا علي بن محمد النخعي، ثنا إبراهيم بن محمد البلخي، ثنا محمد بن سعيد الخوارزمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: كان أصحابُ أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضُر عافية - ابنُ يزيد القاضي -، قال أبو حنيفة: لا ترفعوا المسألة حتى يحضُر عافية، فإذا حضر عافية ووافَقهم قال أبو حنيفة: أثبتوها، وإن لم يوافقهم، قال أبو حنيفة: لا تثبتوها، اهـ.

وقال يحيى بن معين في «التاريخ» و«العلل»: رواية الدُّوري عنه - في ظاهرة دمشق - : قال أبو نعيم (الفضل بن دُكين): سمعت زُفَر يقول: كنا نختلف إلى أبي حنيفة، ومعنا أبو يوسف، ومحمدُ بن الحسن، فكنا نكتبُ عنه، قال زُفر: فقال يوماً أبو حنيفة، لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كلَّ ما تسمعُ مني، فإني قد أرى الرأيَ اليوم، وأتركه غداً، وأرى الرأيَ غداً، وأتركه في

غده»، اهـ. انظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل، إذا تعجّل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب.

فإذا أحطتُ خبراً بما سبق، علمتُ صدقَ ما يقوله الموفق المكي في «مناقب أبي حنيفة» ٢: ١٣٣، حيث قال بعد أن ذكر كبار أصحاب أبي حنيفة: وَضَعَ أبو حنيفة مذهبه سُورَى بينهم، لم يستبدّ فيه بنفسه دونهم، اجتهداً منه في الدين، ومبالغةً في النصيحة لله، ورسوله، والمؤمنين. فكان يُلقي المسائل مسألةً مسألةً، وَيَسْمَعُ ما عندهم، ويقول ما عنده، وينظرهم شهراً، أو أكثر، حتى يَسْتَقَرَّ أَحَدُ الأقوال فيها، ثم يُثَبِّتُها أبو يوسف في الأصول، حتى أثبتَ الأصولَ كلها. وهذا يكون أولى وأصوب، وإلى الحقِّ أقرب، والقلوبُ إليه أسكن، وبه أطيب، من مذهبٍ من انفراد، فوضعَ مذهبه بنفسه، ورجعُ فيه إلى رأيه، اهـ.

ومن هذا يظهر أنَّ أبا حنيفة لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم، إلى أن يتضح عندهم الأمر، كوضح الصبح، فيقبلون ما وضح دليله، وينبذون ما سَقَطَتْ حُجَّتُهُ، وكان يقول ما معناه: لا يَحِلُّ لأحد أن يقول بقولنا، حتى يَعْلَمَ من أين قلنا. وهذا هو سرُّ ظهور مذهبه في الخافقين، ظهوراً لم يُعْهَدَ له مثيل، وهو السببُ الأصلي لبراعة المتفقهين عليه، وكثرتهم، إذ طريقته تلك هي الطريقةُ المُثَلَى، في التدريب على الفقه، وتنشئة الناشئين.

ولذلك يقول ابن حجر المكي في «الخيرات الحسان» ص ٢٦: «قال بعضُ الأئمة: لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مثلاً ما ظهر لأبي حنيفة، من الأصحاب والتلاميذ. ولم ينتفع العلماء، وجميعُ الناس، بمثل ما انتفعوا به، وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشبهة، والمسائل المستنبطة، والنوازل، والقضاء، والأحكام»، اهـ.

وقال محمد بن إسحاق النديم في «الفهرست»: و «الْعِلْمُ بَرّاً وَبَحْراً، وَشَرْقاً وَغَرْباً، بُعْداً وَقُرْباً تَدْوِينُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، اهـ.

وقال المجد بن الأثير في «جامع الأصول» ما معناه: لو لم يكن لله في ذلك سِرٌّ خفي، لما كان شَطْرُ هذه الأمة من أقدم عهدٍ إلى يومنا هذا، يعبدون الله سبحانه على مذهبِ هذا الإمام الجليل.

وليس أَحَدٌ من هؤلاء الثلاثة على مذهب هذا الإمام، حتى يُرْمَى بالتحزُّب له، رضي الله عنه.

والحاصلُ أن من خصائص هذا المذهب: كَوْنُ تدوين المسائل فيه على الشورى، والمناظرات المديدة، وتلقّي الأحكام فيه من جماعة، عن جماعة، إلى أولِ نبيِّ غزير فياض في الفقه، في عهد جمهرة فقهاء الصحابة، و: استمرار سعي الجماعة في تبين أحكام النوازل، جماعةً بعد جماعة، إلى ما شاء الله سبحانه كذلك، بحيث يَتَمَشَّى المذهبُ مع حاجات العصور. ومقتضيات الرقي الحضاري في البشر.

ولذا ترى ابن خلدون يقول في «مقدمته» عن مذهب مالك ما لفظه: وأيضاً فالبداءة كانت غالباً على المغرب، والأندلس، ولم يكونوا يُعَانُونَ الحضارة التي لأهل العراق^(١)، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل، لمناسبة البداءة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غَضّاً عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها. اهـ.

فإذا كان مذهبُ مالك الذي عاش الأندلسُ تحت حكمه طَوال قرون، هكذا في نظر ابن خلدون، فما ظنك بما سواه من المذاهب التي لم تعاشر الحضارة في أحكامها مدة طويلة؟!

(١) انظر هذا ليس بقول حنفي، ولا كوفي، بل قول مؤرخ جليل، مغربي محتدأ، مالكي المذهب نشأة، قاضي مصر. (البنوري).

وأما قراءة أبي حنيفة، فهي قراءة عاصم المنتشرة في الآفاق. وللقرآن الكريم المنزلة العليا عنده في الاحتجاج، حيث يُعَدُّ عموماته قطعيةً. وقد عَلِمَ الخاصّ والعام خُتْمَهُ القرآن في ركعة، على قِلَّةٍ من فَعَلَ هذا من السلف.

وما يُنسَبُ إليه من القراءات الشاذة، في بعض «كتب التفسير»، غيرُ ثابت عنه أصلاً، فلا حاجة لتكَلِّف توجيهها، كما فعل الزمخشري، والنسفي في «تفسيريهما»، بل تلك القراءات موضوعة عليه، كما ذكره الخطيب في «تاريخه»، والذهبي في «طبقات القراء»، وابن الجزري في «الطبقات» أيضاً. وواضحها الخُزاعي، قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة أبي الفضل، محمد بن جعفر الخزاعي، المتوفى سنة ٤٠٧: أَلَفَ كتاباً في قراءة أبي حنيفة، فوَضَعَ الدارقطني خَطَّهُ، بأن هذا موضوع، لا أصلَ له. وقال غيره: لم يكن ثقة، اهـ.

وأما كثرةُ حديثه فتظهر من حُجَجِهِ المسرودة في أبواب الفقه، والمدونة في تلك المسانيد السبعة عشر، لكبار الأئمة من أصحابه، وسائر الحفاظ، وكان مع الخطيب عندما حل دمشق «مسندُ أبي حنيفة» للدارقطني، و «مسندُ أبي حنيفة» لابن شاهين، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة.

وقال الموفق المكي في «المناقب» ١: ٩٦: قال الحسن بن زياد: كان أبو حنيفة يروي أربعة آلاف حديث: ألفين لحما، وألفين لسائر المشيخة، اهـ. وأقل ما يقال في مسائله: أنها تبلغ ثلاثة وثمانين ألفاً، وكانت مشايخه بكثرة بالغة.

وأما قُوَّةُ أبي حنيفة في العربية، فمما يَدُلُّ عليها نشأته في مهد العلوم العربية، وتفرعاته الدقيقة على القواعد العربية، حتى أَلَفَ أبو علي الفارسي، والسيرافي، وابنُ جُنَيْ كُتُباً في شرح آرائه الدقيقة في الإيمان في «الجامع الكبير»، إقراراً منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية، وفي هذا القدر كفاية.

بعض كبار الحفاظ وكبار المحدثين

من أصحابه وأهل مذهبه

١ - الإمام زُفَر بن الهُدَيل البصري، المتوفى سنة ١٥٨هـ، ذكره ابن حِبَّان بالحفظ والإتقان، في كتاب «الثقات»، وهو من أجل أصحاب الإمام. وله كتاب «الآثار».

٢ - الإمام الحافظ إبراهيم بن طُهَمان الهروي، المتوفى سنة ١٦٣، مترجم في «طبقات الحفاظ»، كان صحيح الحديث مكثرًا.

٣ - الإمام الليث بن سعد، المتوفى سنة ١٧٥، عدّه كثير من أهل العلم حنفيًا، وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري، في «شرح البخاري»، وأخرج ابن أبي العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة، وقد سُئِلَ في ابن يُزَوِّجُه أبوه بصرف مال كثير، فبُطِّلَها، ويشتري له جاريةً فيُعَتِّقُها، فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشتري لنفسه جارية، تَقَعُ عليها عينُ الابن، ثم يُزَوِّجَهَا إِيَّاهُ، فَإِنْ طَلَّقَهَا رَجَعَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ، وَإِنْ أَعْتَقَهَا لَمْ يَجْزُ عِتْقُهُ. قال الليث: فوالله ما أعجبنى صوابه، كما أعجبنى سرعةُ جوابه، وكان الليث من الأئمة المجتهدين.

٤ - الإمام الحافظ القاسم بن مَعْنٍ المسعودي، المتوفى سنة ١٧٥، كان من أروى الناس للحديث والشعر، وأعلمهم بالفقه والعربية، وكان محمد بن الحسن يسأله عن العربية، وهو من أجل أصحاب أبي حنيفة، راجع «طبقات الحفاظ» للذهبي، و«الجواهر المضية» للحافظ القرشي.

٥ — عبد الله بن المبارك، المتوفى سنة ١٨١، كُتِبَ تحتوي على نحو عشرين ألف حديث، وكان ابن مهدي يُفَضِّلُهُ على الثوري، قال يحيى بن آدم: إذا طلبتُ الدقيقَ من المسائل، فلم أجده في كتب ابن المبارك، أيسْتُ منه، اهـ، وهو من أخصَّ أصحاب أبي حنيفة، وقد قَوَّله بعضُ الرواة، ما لم يَقُلْه في حق أبي حنيفة، كما فعلوا مثل ذلك، في كثير من العلماء سواه.

٦ — الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ»، وترجم له في جزء. وقال ابن جرير: كان فقيهاً عالماً، حافظاً، وكان يُعرَف بحفظ الحديث، كان يحضُرُ المحدثَ، فيحفظ خمسين وستين حديثاً، ثم يقوم فيُملئها على الناس، وكان كثيرَ الحديث، اهـ. ووصفه بالحفظ البالغ ابنُ الجوزي في «أخبار الحفاظ». وابن حبان قبله في كتاب «الثقات» له، توفي سنة ١٨٢، وكتابُ «الأمالي» له وحده، يقال: إنه في ثلاث مئة جزء، وفي هذا القدر كفاية.

٧ — يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، الحافظ الثَّبتُ الفقيه، المتوفى سنة ١٨٣، كان من أجلِّ أصحاب أبي حنيفة، ترجمته في «طبقات الحفاظ» للذهبي، و «الجواهر المضية».

٨ — الإمام محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة ١٨٩، كان كثير الحديث، تَرَجَّمَتْهُ في «بلوغ الأماني» وكُتِبَ: «الآثار»، و «الموطأ» و «الحُجَّة على أهل المدينة»، مما يَقْضي له بالبراعة في الحديث، رغمَ أنوف الجاهلين بمقداره العظيم.

٩ — حفص بن غياث القاضي، كتبوا عنه أربعة آلاف حديث من حفظه، توفي سنة ١٩٤، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٠ — وكيع بن الجراح، المتوفى سنة ١٩٧، قال الذهبي: قال يحيى: ما

رأيت أفضلَ منه، وكان يفتي بقول أبي حنيفة. قال أحمد: عليكم بمصنفات وكيع ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع.

١١ — يحيى بن سعيد القطان البصري، إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ١٩٨، قال الذهبي: كان يفتي برأي أبي حنيفة. راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٢ — الحافظ القدوة الحسن بن زياد اللؤلؤي، المتوفى سنة ٢٠٤، كان عنده نحوُ اثني عشر ألفَ حديث من ابن جُرَيج، مما لا يسع الفقيه جهله، وقال يحيى بن آدم: ما رأيت أفقه منه. وتقولاتُ بعض الرواة فيه، كقولهم في الإمام نفسه، راجع «الجواهر».

١٣ — الحافظ مُعلَى بن منصور الرازي، المتوفى سنة ٢١١، جَمَعَ بين الإمامة في الفقه والحديث، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٤ — الحافظ عبد الله بن داود الخُريسي، المتوفى سنة ٢١٣، إمام قدوة في الفقه والحديث، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٥ — أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد الكوفي، المتوفى سنة ٢١٣، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٦ — أسد بن الفرات القيرواني، المتوفى سنة ٢١٣، ممن جَمَعَ بين الطريقة العراقية والحجازية في الفقه والحديث.

١٧ — مكّي بن إبراهيم الحنظلي، شيخ خراسان، المتوفى سنة ٢١٥، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٨ — أبو نُعيم الفضل بن دُكين، المتوفى سنة ٢١٩، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٩ — الإمام عيسى بن أبان البصري، المتوفى سنة ٢٢١، كتابُ «الحُجَج

الكبير» له، وكتابُ «الحُجَج الصغير» له، مما يَشهد له بالبراعة في الحديث، راجع «الصيمري»، و «ابن أبي العوَّام»، و «الجواهر».

٢٠ - هشام بن عبيد الله الرازي، المتوفى سنة ٢٢١ صاحب محمد بن الحسن، راجع «طبقات الحفاظ» للذهبي.

٢١ - أبو عبيد قاسم بن سلَّام، من أجلة أصحاب محمد توفى سنة ٢٢٤.

٢٢ - الحافظ الثَّبْتُ علي بن الجَعْد، المتوفى سنة ٢٣٠، إمام جليل في الفقه والحديث، و «الجعديات» له من أهم الكتب، راجع «الطبقات» و «الجواهر».

٢٣ - يحيى بن مَعِين إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٢٣٣، سَمِع «الجامع الصغير» من محمد بن الحسن، وتفقَّه عليه، وسمع الحديث من أبي يوسف. وفي «عيون التواريخ»: كان ابن المديني، وأحمد، وابن أبي شيبه، وإسحاق يتأذَّبُون معه، ويعرفون له فضلُه، وَرِثَ من أبيه أَلْفَ أَلْفِ درهم، فأنفقها جميعاً على الحديث، وكتبَ بيده ستّ مئة أَلْفِ حديث. وقال أحمد: كلَّ حديث لا يعرفه يحيى، فليس بحديث.

ورأيت «تاريخه» - رواية الدُّوري - في ظاهرة دمشق، وتختلف الروايات عنه في الجرح والتعديل، ويَعَدُّه الذهبي حنفيّاً صُلْباً في «جزئه» الذي أَلْفُه في الذين تُكَلِّمَ فيهم من الثقات، بل يَعُدُّه متعصباً لأهل مذهبه، ومع ذلك ترى بعضَ الرواة لا يأبى أن يقولَه كلماتٍ قاسية في كثير من أصحاب أبي حنيفة، والله في خلقه شؤون.

٢٤ - محمد بن سَمَاعَةَ التميمي، المتوفى سنة ٢٣٣، وفي «عيون التواريخ»: وهو من الحفاظ الثقات، صاحبُ اختيارات في المذهب، وروايات، وله مصنفات. قال ابن معين: لو كان أهل الحديث يَصْدُقُون كما يصدق ابنُ سَمَاعَةَ في الرأي، لكانوا فيه على نهاية، راجع «الجواهر».

٢٥ — الحافظ الكبير إبراهيم بن يوسف البلخي الباهلي الماكياني، المتوفى سنة ٢٣٩، كان مقاطعاً لقتيبة بن سعيد، لأنه آذاه عند مالك، فقال: هذا مُرَجِيءٌ، فأقامه من مجلسه، وما سَمِعَ من مالك غيرَ حديثٍ واحدٍ، وثقه النسائي. وفي ذلك عبرة، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٢٦ — إسحاق بن البهلول التنوخي، المتوفى سنة ٢٥٢، صاحب «المسند الكبير»، راجع «تاريخ الخطيب» و «طبقات الذهبي». أَملى أربعين ألفَ حديث من حفظه. قال أبو حاتم: صدوق.

٢٧ — أبو الليث الحافظ عبد الله بن سُريج بن حجر البخاري، المتوفى في حدود سنة ٢٥٨، هو من أصحاب أبي حفص الكبير البخاري، كان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان عَبْدَان يُجَلِّه، ذكره غُنْجَار في «تاريخ بُخَارَى»، ولم يذكر وفاته، راجع «الطبقات».

٢٨ — الإمام محمد بن شُجَاع الثَّلْجِي، المتوفى سنة ٢٦٦، وهو ساجد في صلاة العصر، قال الموفق المكي: إنه ذَكَرَ في تصانيفه نيَقاً وسبعين ألفَ حديث، وله «المناسك» في نيَقٍ وستين جزءاً، وله «تصحيح الآثار» كبير جداً، وله «الردّ على المشبهة». وقال الذهبي في «النبلاء»: كان من بحور العلم، اهـ. تكلّم فيه بعضُ الرواة بتعصّب، راجع ترجمته في «فهرست ابن النديم» و «الجواهر المضية»، وفيما كتبناه على «تبیین کذب الفتری» و «تكملة الردّ على نونية ابن القيم».

٢٩ — الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرتي، المتوفى سنة ٢٨٠، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، وكان يُجَلِّه إسماعيل القاضي، وله «مسند أبي هريرة»، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٣٠ — أبو الفضل جعفر بن محمد الطيالسي توفي سنة ٢٨٢. ناظرَ زهير بن حرب وغيره في تحليل النبيذ وغلّبهم، راجع «تاريخ الخطيب».

٣١ - أبو الفضل عُبَيْدُ اللَّهِ بن واصل البخاري، المتوفى شهيداً سنة ٢٨٢، وهو محدث بُخَارَى، وأخذ عنه الحارثي، راجع «الطبقات».

٣٢ - أبو بكر محمد بن النضر بن سَلَمَةَ بن الجارود النيسابوري توفي سنة ٢٩١. قال الحاكم: كان شيخ وقته حفظاً وكمالاً ورياسة؛ وأهل بيته حنفيون وقد كان رفيقاً مسلم في الطلب.

٣٣ - الحافظ إبراهيم بن مَعْقِلِ النَّسْفِي، مصنف «المسند الكبير» و«التفسير»، المتوفى سنة ٢٩٥، حدث بـ «الصحيح» عن البخاري، قال المستغفري: كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً، صَيِّناً، راجع «الطبقات»، و«الجواهر».

٣٤ - أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، صاحب «المسند الكبير» و«المعجم»، المتوفى سنة ٣٠٧، أخذ عن علي بن الجَعْد وطبقته، قال أبو علي الحافظ: لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد، لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب، وأبا داود الطيالسي. وهذا مما يدل على أن كتب أبي يوسف بكثرة بالغة، ولولا ذلك لما حال سماعُ كتبه، دون عُلُوِّ سَنَدِ أبي يعلى مع تسرّع المحدثين في السماع، راجع «الطبقات».

٣٥ - الحافظ أبو بشر الدُّولَابِي محمد بن أحمد بن حمّاد، المتوفى سنة ٣١٠، وهو مؤلف «الكنى». وغيره من الكتب الممتعة، قال الدارقطني: تكلّموا فيه، ما تبين من أمره إلّا خير. فقولُ ابنِ عَدِيّ: ابنُ حمّاد مُتَّهَمٌ في نُعَيْمٍ، إسرافٌ في القول، كما هو شأنه، راجع «الطبقات».

٣٦ - الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطَّحَاوي، المتوفى سنة ٣٢١، في غاية من الاتساع في الحفظ، ومعرفة الرجال، والفقه. توسّع البدر العيني في ترجمته في «رجال معاني الآثار»، وشيوخ الطحاوي الثلاثة: بَكَارُ بن قُتَيْبَةَ، وابن أبي عمران، وأبو حازم، كلّهم من كبار حفاظ الحديث.

٣٧ — الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام، السَّغْدِي، المتوفى في حدود سنة ٣٣٥، له ذكر في «طبقات الذهبي» في ترجمة النسائي، أَخَذَ عن النسائي، والطحاوي، وأبي بشر الدُّولَابِي. وكتابه في «فضائل أبي حنيفة»، في مجلّد ضخم، و«مسند أبي حنيفة»، له، من أهمّ المسانيد السبعة عشر. وحفيذه مترجم في «قضاة مصر»، و«الجواهر».

٣٨ — الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري، المتوفى سنة ٣٤٠، له «مناقب أبي حنيفة»، وله «مسند أبي حنيفة» أيضاً، أكثرَ فيه جداً من سوق طرق الحديث، وقد أكثر ابن منده الرواية عنه، وكان حسنَ الرأي فيه، وقد تكلم فيه أناس بتعصب، وأكبر ما يرمونه به إكثاره من الرواية عن النَّجِيرَمِي: أَبَاءِ بنِ جعفر، في «مسند أبي حنيفة»، ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس في أحاديث ينفرد هو بها، بل فيما له مُشَارِك فيه، كما فعَلَ مثلَ ذلك الترمذي في محمد بن سعيد المصلوب، والكلبي. لكن قاتَلَ الله التعصب، يُعْمِي وَيُصِمُّ! راجع «الجواهر»، و«تعجيل المنفعة».

٣٩ — أبو القاسم علي بن محمد التنوخي، توفي سنة ٣٤٢، كان حافظاً ثَبَتاً كما ذكره الخطيب، وكان من أصحاب أبي الحسن الكرخي.

٤٠ — الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٣٥١، قال الخطيب: عامّةُ شيوخنا يُوثِّقونه. قال الحسن بن الفرات: حَدَّثَ به اختلاط قبل وفاته بستتين.

٤١ — الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة ٣٧٠، كان إماماً في الأصول، والفقه، والحديث، كان جيّد الاستحضار لأحاديث أبي داود، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، والطيالسي، يسوقُ بِسَنَدِهِ ما شاء منها في أي موضع شاء، وكتابه «الفُصول في الأصول» وشُرُوحُه على «مختصر الطحاوي»، و«الجامع الكبير»، وكتابه في «أحكام القرآن» مما يَقْضِي له بالبراعة

التي لا تُلْحَق، وقُوَّةُ معرفته بالرجال تَظْهَرُ من كلامه في أدلة الخلاف.

٤٢ — الحافظ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي، المتوفى سنة ٣٧٩، وهو مؤلف «مسند أبي حنيفة»، وكان الدارقطني يُجَلِّه، وهو من أعيان الحفاظ، راجع «الطبقات».

٤٣ — الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المتوفى سنة ٣٧٨، مؤلف «رجال البخاري»، وكان الدارقطني يَرْضَى فهمه، وهو كان أحفظ من كان بما وراء النهر في زمانه، راجع «الطبقات».

٤٤ — أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي، المعروف بابن الطبري، المتوفى سنة ٣٧٦، كان متقناً في الحديث والرواية، راجع «الجواهر».

٤٥ — الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المُعَدِّل البغدادي صاحب «مسند أبي حنيفة»، المتوفى سنة ٣٨٠.

٤٦ — الحافظ أبو الفضل السَّليمانِي أحمد بن علي البيكَنْدي، شيخ ما وراء النهر، المتوفى سنة ٤٠٤، وعنه أخذ جعفر المستغفري، راجع «الطبقات».

٤٧ — عُنجار الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخاري، المتوفى سنة ٤١٢، صاحب «تاريخ بخارى»، راجع «الطبقات».

٤٨ — الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري، صاحب المصنفات المتوفى سنة ٤٣٢، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٤٩ — الحافظ أبو سعد السَّمَان إسماعيل بن علي بن زَنْجُويه الرازي، المتوفى سنة ٤٤٥، كان إماماً في الحديث، والرجال، وفقه أبي حنيفة، على يدعته، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٥٠ — الحافظ عُمر بن أحمد النيسابوري توفي سنة ٤٦٧، راجع «الأربعين» لعبد الغافر الفارسي و «الجواهر».

٥١ — الحافظ أبو القاسم عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله النيسابوري الحاكم، المتوفى سنة ٤٩٠، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٥٢ — الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندي، المتوفى سنة ٤٩١، تخرّج بالمستغفري، قال أبو سعد: لم يكن في زمانه في فنه مثله في الشرق والغرب، له كتاب «بحر الأسانيد من صحاح المسانيد» في ثمان مئة جزء، جَمَعَ فيه مئة ألف حديث، ولو رُتّب وُهْذِب لم يقع في الإسلام مثله، راجع «الطبقات».

٥٣ — مُسْنِدُ هَرَاةِ نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد بقيّة المسندين، المتوفى سنة ٥١٠.

٥٤ — مُسْنِدُ سَمَرْقَنْدِ إِسْحَاق بن محمد بن إبراهيم التنوخي النسفي، المتوفى سنة ٥١٨.

٥٥ — المحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خُشْرُو البلخي، صاحب «مسند أبي حنيفة». المتوفى سنة ٥٢٢، يأخذه ابن حجر بروايته «المسند» لقاضي المارستان، قائلاً: إنه لا «مسند» له، لكن تلميذه السخاوي يرويه عن التّدْمُرِي، عن المَيْدُومِي، عن النّجِيب، عن ابن الجوزي، عن الجامع قاضي المارستان، فبهذا ظهر تَهَوُّرُ ابن حجر.

٥٦ — الحافظ أبو حفص ضياء الدين عُمَرُ بن بدر بن سعيد الموصلّي المتوفى سنة ٦٢٢.

٥٧ — أبو الفضائل الحسن بن محمد الصّغَانِي، المتوفى سنة ٦٥٠، كان إماماً في اللغة، والفقه، والحديث، له «الْعُباب»، و «المحكم»، و «مشارك الأنوار».

٥٨ — المحدث الجوّال أبو محمد عبد الخالق بن أسد الدمشقي، صاحب «المعجم» المتوفى سنة ٥٦٤.

٥٩ — مُسْنِدُ الشَّامِ تاج الدِّينِ أَبُو اليُمْنِ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ الْكِنْدِيِّ، المتوفى سنة ٦١٣.

٦٠ — الإمامُ المَسْنِدُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْمُبَارَكِ الزَّيْدِيِّ، المتوفى سنة ٦٢٩.

٦١ — وأخوه الحسين راوية البخاري المتوفى سنة ٦٣٠. راجع ما علقناه على «ذيول تذكرة الحفاظ».

٦٢ — الإمامُ المَحْدَثُ الْجَمَالُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الظَّاهِرِيُّ، المتوفى سنة ٦٩٦، خَرَجَ «مَشِيخَةً» لِلْفَخْرِ الْبَخَارِيِّ فِي خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ، راجع «الطبقات»، و«الجواهر».

٦٣ — المَحْدَثُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيٌّ بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَنْجَبِيِّ، مؤلف «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب»، وشارح «آثار الطحاوي» المتوفى في حدود سنة ٦٩٨، وابنه محمد مذكور في «الجواهر المضية»، و«الدرر الكامنة».

٦٤ — أَبُو الْعَلَاءِ مُحَمَّدُ الْبَخَارِيُّ، توفي في مَرَدِينِ سنة ٧٠٠، و«مشيخته» تحتوي نحو سبع مئة شيخ. سمع منه المِزِّيُّ والبَرْزَالِيُّ والذهبي وأبو حَيَّانَ، راجع «الجواهر» و«الفوائد البهية».

٦٥ — الشَّمْسُ السَّرُوجِيُّ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ شَارِحُ «الهداية» المتوفى سنة ٧٠١.

٦٦ — عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ بَلْبَكانِ الْفَارَسِيِّ، شارح «تلخيص الخلاطي» ومؤلف «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»، توفي سنة ٧٣١.

٦٧ — المَحْدَثُ الْكَبِيرُ ابْنُ الْمُهَنْدِسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَنَائِمَ، الشُّرُوطِيُّ المتوفى سنة ٧٣٣.

٦٨ — الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، شارح «البخاري» في عشرين مجلداً، ومؤلف «الاهتمام بتلخيص الإلام»، و«القدح المعلق في الكلام على بعض أحاديث المحلى»، توفي سنة ٧٣٥، راجع «ذيل الحسيني» على «الطبقات».

٦٩ — الحافظ أمين الدين محمد بن إبراهيم الواني، المتوفى سنة ٧٣٥، راجع «ذيل السيوطي» على «طبقات الحفاظ».

٧٠ — الحافظ الشمس السَّروُجي محمد بن علي بن أيُّك، المتوفى سنة ٧٤٤، راجع «الذيول» أيضاً.

٧١ — الحافظ علاء الدين علي بن عثمان المارديني، مؤلف «الجواهر النقي»، المتوفى سنة ٧٤٩، به تخرَّج الجمال الزيلعي، وعبد القادر القرشي، والجمال المَلْطِي صاحب «المعتصر»، والزين العراقي، راجع «الذيول».

٧٢ — الحافظ ابن الواني عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المتوفى سنة ٧٤٩، راجع «ذيل الحسيني».

٧٣ — الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، مؤلف «نصب الراية»، المتوفى سنة ٧٦٢.

٧٤ — الحافظ علاء الدين مُغلْطاي البكجري، المتوفى سنة ٧٦٢، راجع «ذيل ابن فهد».

٧٥ — بدر الدين محمد بن عبد الله الشُّبلي كان أبوه قِيم المدرسة الشُّبلية بدمشق، فنسب إليه، توفي سنة ٧٦٩، راجع «الدرر الكامنة».

٧٦ — الحافظ عبد القادر القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥، راجع «الذيول».

٧٧ — المجد إسماعيل البَلِّيسي صاحب «مختصر أنساب الرُّشَاطي»، المتوفى سنة ٨٠٢.

٧٨ — العلامة جمال الدين يوسف بن موسى المَلْطِي، صاحب «المعتصر»
المتوفى سنة ٨٠٣.

٧٩ — العلامة شمس الدين محمد بن عبد الله الدَّيرِي، مؤلف «المسائل
الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة»، المتوفى سنة ٨٢٧.

٨٠ — المحدث أبو الفتح أحمد بن عثمان بن محمد الكلوتاتي، الكرمانِي،
المتوفى سنة ٨٣٥، مكثراً جداً من رواية الكتب الكبار، وسماعها، وإسماعها،
راجع «الضوء اللامع».

٨١ — المحدث عز الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفُرات، المتوفى سنة
٨٥١، من المحدثين الكثيرين، أصحاب الأسانيد العالية، راجع «الضوء اللامع».

٨٢ — الحافظ البدر العيني محمود بن أحمد، المتوفى سنة ٨٥٥، تَرْجَمْتُهُ
ترجمةً واسعةً، في أوّل «عمدة القاري» من الطبعة المنيرية.

٨٣ — كمال الدين بن الهمام محمد بن عبد الواحد صاحب «فتح القدير»
المتوفى سنة ٨٦١.

٨٤ — سعد الدين بن الشمس الدَّيرِي صاحب «تكملة شرح الهداية»
للسَّروجي، المتوفى سنة ٨٦٧.

٨٥ — تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمْنِي، المتوفى سنة ٨٧٢. شَرَحَهُ عَلَى
«الوقاية» المسمى بـ «كمال الدراية» يدل على يده البيضاء في أحاديث الأحكام.

٨٦ — الحافظ العلامة قاسم بن قُطْلُوبُغَا، المتوفى سنة ٨٧٩. تخريجُه
لأحاديث «الاختيار»، ولأحاديث «أصول البرَدَوِي»، وسائر ما ألّفه في الحديث
والفقه، تَدَلَّ عَلَى عِظَمِ شَأْنِهِ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، راجع «الضوء اللامع».

٨٧ — شمس الدين محمد بن علي، المعروف بابن طُولُونِ الدمشقي،

المتوفى سنة ٩٥٣، هو من المكثرين في الحديث والفقه، له من المؤلفات ما يقارب خمس مئة مؤلف.

٨٨ — علي المتقي بن حُسام الدين الهندي، صاحب «كتر العمال» في ترتيب «الجامع الكبير» للسيوطي، قال أبو الحسن البكري: له مئة على السيوطي، توفي سنة ٩٧٥.

٨٩ — مَلِك المحدثين: الشيخ محمد بن طاهر الفَتْنِي الكُجَرَاتِي، مؤلف «مجمع بحار الأنوار»، و «تذكرة الموضوعات»، و «المغني»، وغيرها من المؤلفات الممتعة، في الحديث، وغريبه، توفي سنة ٩٨٧ شهيداً.

٩٠ — المحدث علي بن سلطان محمد القاري الهَرَوِي المكي، المتوفى سنة ١٠١٤، شرحه على «المشكاة»، وشرحه على «مختصر الوقاية»، من الكتب المهمة في أحاديث الأحكام، تخرج على القطب النَهْرَوَالِي، وعبد الله السُّنْدِي.

٩١ — المحدث أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشُّلْبِي، المتوفى سنة ١٠٢١.

٩٢ — محدث الهند عبد الحق بن سيف الدين الدُّهْلَوِي، مؤلف «اللمعات شرح المشكاة»، و «التبيان في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان» توفي سنة ١٠٥٢، أخذ عن عبد الوهاب المتقي، تلميذ علي المتقي، وعن علي القاري، أخذ عنه محمد حسين الخافي، وعنه حسن العُجَيْمِي.

٩٣ — المحدث أيوب بن أحمد بن أيوب الخَلَوْتِي الدمشقي، المتوفى سنة ١٠٧١.

٩٤ — المحدث حسن بن علي العُجَيْمِي المكي، المتوفى سنة ١١١٣، وأسانيده مروياته في «كفاية المستطلع» في مجلدين.

٩٥ — أبو الحسن الكبير، ابن عبد الهادي السّندي، المتوفى سنة ١١٣٩، صاحب «الحواشي على الأصول الستة»، و «مسند أحمد».

٩٦ — الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، مؤلف «ذخائر المواريث» في أطراف الأصول السبعة، المتوفى سنة ١١٤٣.

٩٧ — المحدث محمد بن أحمد عَقِيلَة المكي، المتوفى سنة ١١٥٠، له «المسلسلات»، و «عِدَّة أثبات»، و «الدر المنظوم» في خمس مجلدات في تفسير القرآن بالمأثور، و «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»، هَذَّبَ به «الإتقان»، وزاد كثيراً من علوم القرآن، وغالب مؤلفاته في مكتبة علي باشا الحكيم، باصطنبول، أخذ عن العُجَيْمي، وغيره.

٩٨ — الشيخ عبد الله بن محمد الأماسي، شرح «البخاري»، وسماه: «نجاح القاري في شرح البخاري» في ثلاثين مجلداً، وشرح «صحيح مسلم» في سبع مجلدات، وسماه: «عناية المنعم بشرح صحيح مسلم»، بَلَغَ فيه إلى شطر «مسلم»، توفي سنة ١١٦٧.

٩٩ — محمد بن الحسن المعروف، بابن هَمَّات الدمشقي، مؤلف «تُحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي»، المتوفى سنة ١١٧٥.

١٠٠ — السيد محمد المرتضى الزَّيْدِي، شارح «الإحياء» ومؤلف «عقود الجواهر المنيفة» في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة، المتوفى سنة ١٢٠٥.

١٠١ — المحدث الفقيه محمد هبة الله البَغْلِي، مؤلف «حديقة الرياحين في طبقات مشايخنا المسندين». ومؤلف «التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر» في خمس مجلدات ضِخام، المتوفى سنة ١٢٢٤، باصطنبول. وَهَمَّ من قال: إنه توفي بدمشق.

١٠٢ — صاحب «رَدِّ المحتار» العلامة محمد أمين بن السيد عمر المشهور

(بابن عابدين) المتوفى سنة ١٢٥٢، صاحب المؤلفات المشهورة. وأسانيده ومروياته في «تَبَتَه» المشهور باسم «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي».

١٠٣ - الشيخ محمد عابد السندي صاحب «حَضَر الشارد» و«طوالع الأنوار على الدر المختار» في ستة عشر مجلداً ضخماً، وشارح «مسند أبي حنيفة» في مجلدات، سماه: «المواهب اللطيفة»، المتوفى سنة ١٢٥٧.

١٠٤ - الشيخ عبد الغني المجدي، المتوفى سنة ١٢٩٦، أسانيده في «اليانع الجني».

١٠٥ - الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي، أعلم أهل عصره بأحاديث الأحكام، المتوفى سنة ١٣٠٤، إلا أن له بعض آراء شاذة، لا تُقبل في المذهب، واستسلامه لكتب التجريح من غير أن يتعرف دخائلها، لا يكون مَرَضِيّاً عند من يعرف ما هنالك.

١٠٦ - شيخ مشايخنا، الشيخ المحدث أحمد ضياء الدين بن مصطفى الكُمُشْخَانَوِي، المتوفى سنة ١٣١١، ألف «راموز أحاديث الرسول» في مجلد ضخّم، وشرّحه «لوامع العقول» في خمسة مجلدات، وله نحو خمسين مؤلفاً سوى ذلك.

وفي الهند علماء بارعون في الحديث من أهل المذهب، لا مجال لاستقصائهم كثر الله أمثالهم، وهذه نبذة يسيرة من محدثي الحنفية، سردنا أسماءهم هنا، ليدل القليل على الكثير، رحمهم الله.

كلمة في كتب الجرح والتعديل

نجدُ في «الضعفاء» للعُقيلي. و «الكامل» لابن عدي، كلاماً كثيراً عن هوى في سادتنا أئمة الفقه، فالأوّل: لفساد معتقده على طريقة الحشوية. والثاني: لتعصّبه المذهبي عن جهل، مع سوء المعتقد، وسار من بعدهما سيرهما، إما جهلاً، أو تعصباً.

ولم يؤذ من سلك هذا المسلك إلّا نفسه، ولم يَضَع من شأن أحد إلّا من شأن نفسه، انظر قول ابن عدي في (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي) شيخ الشافعي: «نظرتُ الكثيرَ من حديثه فلم أجد له حديثاً منكراً» مع أنك تعلم أقوالَ أهل النقد فيه، كأحمد، وابن حبان، قال العجلي: «مَدَنِي رافضي، جَهْمِي، قَدَرِي، لَا يُكْتَبُ حديثه!» بل كَذَبه غيرُ واحد من النقاد. ولولا أن الشافعي كان يكثر منه، قدرَ إكثاره من مالك، لما سعى ابنُ عدي في تقوية أمره، استناداً إلى قول مثل ابن عُقدة.

ولا أدري كيف ينطلق لسانُ ابن عدي بالاستغناء عن عِلْم مثل محمد بن الحسن؟ وإمامه لم يَسْتَغْنِ عن علمه، بل به تخرّج في الفقه، لكنّ المتشَبّع بما لم يُعْطَ، يستغني عن علم كل عالم، مُتَمَنِّمٌ في جهلاته، غيرَ ناظر إلى ما وراءه وأمامه، وهكذا يصنع مع سائر أئمتنا كلّهم، ألهمهم الله سبحانه مسامحته.

ومن معاييب «كامل ابن عدي» طَعْنُهُ في الرجل بحديث، مع أن آفته: الراوي عن الرجل، دون الرجل نفسه، وقد أقرّ بذلك الذهبي في مواضع من «الميزان».

ومن هذا القبيل كلامه في أبي حنيفة في مرويّاته البالغة - عند ابن عدي - ثلاث مئة حديث، وإنما تلك الأحاديث من رواية أباء بن جَعْفَرِ النَّجِيرِمِي وكلّ ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات كلّها، بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي، ويُحاولُ ابنُ عدي أن يُلصِقَ ما للنَّجِيرِمِي إلى أبي حنيفة مباشرة، وهذا هو الظلم والعدوان، وهكذا باقي مؤاخذاته، وطريقُ فضح أمثاله النظرُ في أسانيدهم.

وأما العُقَيْلي، فقد نقلنا كلمةَ الذهبي فيه، في مقدمة «انتقاد المغني»، وسبق منا الكلام فيه أيضاً.

وأما كتب البخاري في الرجال، فليس ثبوتهُ منه، كثبوت «الجامع الصحيح»، على أن النظر في أسانيدِها هو الطريقُ الوحيد، لتعرّفِ دخالها، فإذا رأيتَه يروي عن نَعِيم بن حَمَّاد، تذكرُ قولَ الدُّولَابِي، وأبي الفتح الأزدي. وإذا رأيتَه يروي عن الحُمَيْدي، تذكرُ كلمةَ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فيه، وإذا وجدته يروي عن إسماعيل بن عَرَعَرَة، تبحثُ عنه في كتب الرجال مع الانتباه إلى انقطاع خبرِ الحُمَيْدي، وخبرِ إسماعيل. وهكذا تَفَعَّلُ في باقي الكتب.

وأما كتاب ابن حِبَّان في الرجال، فننظرُ حالَ مؤلفه في «معجم البلدان» لياقوت في (بُست)، وقد قال الذهبي عن ابن حبان في ترجمة (أيوب بن عبد السلام) من «الميزان»: إنه صاحبُ تشنيع وتشغيب.

ولا تنس كلمة ابن الجوزي في «مناقب أحمد» في ابن المديني.

وأما عبد الرحمن بن مهدي، فكان كثيرَ الطعن، كثيرَ التراجع، قال أبو طالب المكي في «قوت القلوب»: كان عبد الرحمن يُنكرُ الحديث، ثم يخرجُ بعد وقت، فيقول: هو صحيح، وقد وجدته. وعن ابن أخته أنه قال: كان خالي قد خطَّ على أحاديث، ثم صحَّح عليها بعد ذلك، وقرأتها عليه، فقلتُ، قد كنتَ خططتَ عليها؟ فقال: نعم، ثم تفكرتُ، فإذا أني إذا ضَعَفْتُها أسقطتُ عدالةَ ناقلها، وإن

جاءني بين يدي الله تعالى، وقال لي: لم أسقطت عدالتني؟ رأيتني لم يكن لي حجة. راجع كلمة العجلي في «سؤالات ابنه»، في ابن مهدي.

وأما الخطيب البغدادي، فذكرُش أشعاره التي نقلها ابن الجوزي في «السهم المصيب» من خطه، ثم ما ذكره سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» بشأنه حتى تعلم قيمة كلامه في الجرح.

وأما كتابُ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فبعد أن ترى فيه كلامه في البخاري شيخ حُفاظ الأئمة: «تركه أبو زرعة، وأبو حاتم». تعلم مبلغ تهوُّره، فتروى في قبول ما يقوله من الجروح، وفي أوائل ما علقناه على «شروط الأئمة» فوائد من الرامهرمزي في هذا الصدد. قال ابن معين: ربما نتكلم في الرجل، وقد حطَّ رحله في دار النعيم من زمن بعيد!

وكم اختلق إبراهيم بن بشار الرمادي على لسان ابن عيينة من الروايات وكم افتروا على مالك في هذا الصدد؟! كما يظهر من كلام أبي الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطأ» ٣٠٠: ٧.

وقال أبو الحسن بن القطان وغيره عن (الساجي): مُختَلَفٌ فيه في الحديث، ضعفه قوم، ووثقه آخرون، بل تراه كثير الانفراد بمناكير الأخبار عن مجاهيل، كما تجد ذلك منه بكثرة في «تاريخ الخطيب». وقال أبو بكر الرازي في حديث (ذكاة الجنين)، عند ذكره كلمة انفرد بها الساجي: إنه ليس بمأمون، ولا ثقة. فلا يكون كلامه في «العلل» و «الخلاف» موضع تعويل أصلاً. وتعصبه البارد مما لا يطاق.

ومن تحامل على أئمتنا، إما راوٍ جامد، لا ينتبه إلى دقة مدارك أئمتنا في الفقه، فيطمئن فيهم بمخالفة الحديث، وهو المخالف للحديث دونهم، أو زائغ، صاحب بدعة، يظن بهم أنهم على ضلال، وهو الضال المسكين.

ومن الطعون ما يسقط به الطاعن بأول نظرة، حيث يكون كلامه ظاهر

المجازفة، فإذا رأيته يقول مثلاً: «فلان ما وُلِدَ في الإسلام أشأم منه». لاحظت أنه لا شُوم في الإسلام، وأنه على تسليم وجوده في غير الثلاث الواردة في الحديث، لا تشك أن درجاتِ الشوم تكون متصاعدة، فالحكم على شخص بأنه أشأم المشؤمين بغير نص من المعصوم: حُكم غيبي يبرأ منه أهل الدين، فمثلُ هذا الكلام يُسقطُ قائله على تقدير ثبوته عنه، قبل إسقاط المقول فيه، فمسكين جداً من يسجل مثلَ هذا الهراء في شأن الأئمة القادة.

وأما الطعنُ في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن، أو ليس من قومه، أو ليس على مذهبه، فتعصّب بارد، ياباه أهل الدين، قال الشافعي في «الأم»: من أبغضَ الرجلَ، لأنه من بني فلان، فهو متعصّب، مردودُ الشهادة. قال أبو طالب في «قوت القلوب»: وقد يتكلّم بعضُ الحفاظ بالإقدام، والجرأة، فيتجاوزُ الحدَّ في الجرح، ويتعدّى في اللفظ، ويكون المتكلّم فيه أفضلَ منه، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة، فيعود الجرحُ على الجارح، اهـ.

وفي ص ٦٢ من «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة ما يكشفُ النقاب عن وجوه مجازفاتهم باسم الجرح والتعديل، بعدِ محنة أحمد.

وقال ابن الجوزي في «التلبيس»: ومن تلبس إبليس على أصحاب الحديث قدحُ بعضهم في بعض، طلباً للتشفي، ويُخرجون ذلك مخرجَ الجرح والتعديل الذي استعمله قُدماءُ هذه الأمة، للذّب عن الشرع، والله أعلم بالمقاصد. ودليلُ خُبثِ هؤلاء سكوّتهم عن أخذوا عنه، اهـ.

والحاصلُ أن كتب الجرح من أمثال ما سبق، وأمثال تاريخ ابن أبي خيثمة، وكتاب «المدلسين» للكرائسي، لم تدع من لم تغمز فيه، سواء أكان من الحفاظ، أم من الأئمة الفقهاء، بحيث يجد مثلُ صاحب بن عبّاد أكبر طعن في كبار الحفاظ، وأهل الحديث في تلك الكتب، ويؤلف في ذلك مؤلفاً خاصاً، وكذلك يفعل بعض الفاتنين في أئمة الدّين، فلا نود أن نتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا.

ومما يؤسفُّ له جداً استمرارُ هذا التعصُّب المردود، على توالي القرون، وهذا الحافظ ابن حجر، تراه يُسند في «لسان الميزان» في ترجمة (مَعْمَر بن شَيْبٍ بن شَيْبَة): أنه سَمِعَ المأمونَ يقول: «امْتَحَنْتُ الشافعيَّ في كل شيء، فوجدته كاملاً، وقد بقيتْ خَصْلَةٌ، وهو أن أسْقِيَه من النِبيذ، ما يَغْلِبُ على الرجل الجيّد العقل، قال: فحدّثني ثابتُ الخادم أنه استدعى به، فأعطاه رِطلاً، فقال: يا أمير المؤمنين ما شربته قط، فعزَمَ عليه، فشَرِبَه، ثم والى عليه عشرين رِطلاً، فما تغيّر عقله، ولا زال عن حُجَّتِهِ!» ثم يقول ابن حجر: قلتُ: لا يخفى على من له أدنى معرفة بالتاريخ أنها كَذِب، اهـ.

ثم تجدُ ابنَ حجر يقول في «توالي التَّائِس» ص ٥٦: «وقال مَعْمَر بن شَيْبٍ: سمعتُ المأمونَ يقول: «امْتَحَنْتُ محمدَ بن إدريس الشافعي في كل شيء فوجدته كاملاً». مقتصرأً على هذا القدر من الحديث، مع أنَّ الحكاية بأسرها مكذوبة، فكيف استساغ ابنُ حجر الاحتجاجَ بشرط الخبر المكذوب في إثبات منقبة للشافعي؟ وما وَرَدَ بسندٍ واحد، إما أن يُرَدَّ كَلَه، أو يُقْبَلَ كَلَه، وما فعله ابن حجر هنا هي الخيانة بعينها، وكم سجَّلَ عليه أَبْرُّ أصحابه إليه من تعصُّبات باردة ضد الحنفية وغيرهم في «الدرر الكامنة»، راجع — هوامشها — المنقولة من خط السخاوي، وليس هذا موضعُ بسطٍ لسرد ما له من هذا القبيل.

ومن هذا القبيل ما قاله في «توالي التَّائِس» ص ٤٧: «ويَدَّل على اشتهاره في القُدَماء ما أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن عبد الرحمن». اهـ، وهو يعلمُ أن أحمد بن عبد الرحمن هو: ابن الجارود الرقي الكذاب المشهور. ولا عُذْرَ له في رواية البيهقي بطريقه، لأنه يعلم أنه لا يتقي رواية رحلة الشافعي الظاهرة الكذب، بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البَلَوِي، كما فعلَ مثلاً ذلك أبو نعيم الأصبهاني، وهما يعرفان جميعاً أن البَلَوِي كذاب، والتَّجارُ مثله، لكن قاتل الله التعصُّب، يفتِكُ بالمتعصِّبين.

قال الذهبي في «الميزان» عن النجار هذا: حَيَوَانٌ وَخَشِيٌّ، قال: حدثنا محمد بن سهل الأموي، حدثنا عبد الله بن محمد البلوي، فذكر محنة مكذوبة للشافعي، فضيحة لمن تدبرها، اهـ. وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في «مناقب الشافعي» ص ٧١.

ومما يؤخذ عليه ابن حجر: ذكره البلوي في عداد أصحاب الشافعي، واصفاً له أنه من الضعفاء فقط، مع أنه كذاب مشهور.

وفي هذا القدر كفاية فيما نريد لفت النظر إليه هنا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه الفقير إلى آلاء مولاه، محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري

عفا الله عنهم، وعن مشايخهم، وقرابتهم، وسائر المسلمين

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧

الدر الفريد الجامع لمتفرقات الاسانيد

للشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعى غفر الله له

بسم الله الرحمن الرحيم



لقد حسن المؤلف عرسه بالجمع
في هذه الكراريس من الاسانيد
الشريفة وفيها من الاجراما
يبلغ به ان ش الله الدرجات
المنيفة فالتة بحريم خيرا
١٣ رجب سنة ١٣٥٧

رجعت إلى اليمن في خلال
سياحتي ووجدت معي
كراريس فيها اثبات
ومسلمات ومقروآت
على بعض المشايخ فأحببت
جمعها في مؤلف لنفع
أخواني من أهل العلم
وبعد اطلاع أمير المؤمنين
دوحة العصاية الهاشمية
الامام يحيى ابن الامام

المنصور بالله محمد بن يحيى آدم الله أيامه ونشر بالنصر أعلامه كتب ما ذكر
أعلا هذا بقلبه الشريف وسمى هذا الكتاب بما ذكر في الدر الفريد
وقد اجتمعت بكثير من العلماء في أقطار كثيرة ما يزيد عن الألف وليس الغرض
لجمع ذلك بل لمن أخذت عنهم اسئل الله أن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم آمين

طبع على نفقة مؤلفه والحقوق محفوظة

طبع بمطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٥٧

هذا التقريض للعلامة محمد زاهد الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية سابقاً في الدولة العثمانية
ورئيس العلماء المدرسين، حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد، وآله الطيبين، وصحبه المتقين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإني قد تشرفت بمطالعة كتاب «الدرّ الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد» تأليف الأستاذ البحّاثه الأملعيّ، والعلامة المسند اللّوذعيّ، مولانا الشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعيّ، كان الله له حيثما يكون، ووفقه لمراضيه في كل الشؤون، فوجدته مجموعة نفيسة تحتوي على أسانيد كثير من حلة الرواية والدراية في هذا العصر، على تباعد بلدانهم ومضاربهم، وتخالّف مسالكهم ومضاربهم، بأسلوب يرتاح إليه المطالعون، ويشكر صنيعه المطلعون.

حيث يجدون مؤلفها البارِع يسرّد في مفتاح فصولها التسعة مشايخه في كل قطر، ووقايات المتوفين منهم، وما تلقاه منهم وما عرّضه عليهم، وهو الذي يذكره بأنه أمل عليهم، ثم يُنبئ في فصل يليه عن مشايخ مشايخه، ويذكر في الفصل الثالث نصّ إجازات مشايخه، ويثبت في الفصل الذي بعده أسانيدَه في الأثبات والمشیخات والمعاجم لشيوخ الرواية في مختلف القرون، وهي نحو ستة وسبعين كتاباً جامعاً نافعاً

في معرفة الأسانيد، خلا ما في الهوامش من الأثبات الكثيرة، وقد ذُكر في ثناياها مروياته من كتب الرواية والدراية والمنقول والمعقول.

ثم يبين في الفصل الخامس، أسانيده في المسلسلات التي تلقاها من شيوخه بشرطها، وهي نحو خمسة وأربعين مسلسلًا، ولم يتعرّض لكلام المتكلمين فيها من أهل النقد؛ ويسجّل في الفصل السادس، نصّ ما قاله العلماء السادة في تبين منزلة كتب أهل البيت الطاهرين عليهم السلام؛ ويشير في الفصل الذي يعقبه إلى فضل الآل الأطهار، ويذكر في الفصل الثامن ما يجب على العالم نشره وتبليغه من العلم، ويختتم الفصول التسعة بذكر السنة النبوية.

ولم يقتصر مؤلفها الفاضل فيما كتب على أهل قطر خاص، ولا على أهل مذهب معين لا في الأصول ولا في الفروع، بل تجدّ مؤلف الكتاب - حفظه الله -، رُحِبَ الصدر في الرواية عن كلّ طائفة من أتباع الإمام زيد بن علي عليهما السلام، وأتباع الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين، وسائر المتتمين إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام من الشيعة الإمامية، وكذا السادة الصوفية على اختلاف أذواقهم ومناهلهم، بل الشذاذ المنفردين عن الجماعة غير المنحازين إلى طائفة خاصة. سامح الله الجميع ورحمهم وغفر لنا ولهم.

وجمّع أسانيد هؤلاء الطوائف في صعيد واحد، عمَلَ قَلْبًا تجدّ مثله في كتاب سوى هذا الكتاب، وليس بقليل بين أهل العلم من يرغّب في الاطلاع على أسانيد الطوائف المذكورة كلّها.

وقد ترك المؤلف - حرسه الله - لرأي الناظرين الكلام في أسانيد المشبهين والمجهولين من الجانّ والمعمّرين وسائر الأطناء المتهمين متابعه منه لأصحاب الأثبات المعروفين.

والله سبحانه وفقّ المؤلف الفاضل لتأليف كتب كثيرة نافعة زيادةً على ما له من

المؤلفات الممتعة، مشكوراً بين أهل العلم، ونفع بعلومه المسلمين، وحيّاه حياة طيبة
مباركة مديدة في خير وعافية، وختم لنا وله بالخير، وهو المجيب لمن دعاه، وآخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم؟

في ٢٧ محرم الحرام سنة ١٣٥٨هـ.

كتبه الفقير إلى مولاه

محمد زاهد الكوثري

خادم العلم الشريف سابقاً

في دار الخلافة الإسلامية في الدولة العثمانية

عفا الله عنه وعن سائر المسلمين

كتاب العالم والمتعلم

تأليف الإمام الحكيم العالم الرباني
أبي بكر محمد بن عمر الترمذي
ثم البلخي المتوفى

في حدود سنة ٢٨٠ هـ. توفاه الله برضوانه

راجعه وصححه وزاد في ترجمة المؤلف
أستاذ المحققين العلامة الكبير
صاحب الفضية

الشيخ محمد زاهد الكوثري
وكيل المبخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

نشره

محمود سكر

صاحب مطبعة وورشة تجليد الأنوار بمصر

١٩٣٩م

١٣٥٨هـ

مطبعة الأنوار

حقوق الطبع محفوظة لناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب

من المتعارف بين أهل العلم أن العلوم تتكامل بتلاحق الأفكار، وعلى هذا: يلزم أن يكون ما ألفه المتأخر في العلوم أمتن مما دونه المتقدم، لكن نرى هذه القاعدة تنخرم في أغلب العلوم الإسلامية حيث نجد أكمل الكتب المؤلفة في الإسلام أقربها إلى أوائل عهد التدوين في الغالب.

ولعل ذلك بركة ما ينطوي السلف عليه من الإخلاص العظيم مع قريهم من عهد النبي صلوات الله وسلامه عليه، وقوة ما يُشعُّ على الأقربين بعهدده عليه السلام من نور علومه صلى الله عليه وسلم.

فدونك علوم الفقه، والحديث، والتفسير، والأخلاق، والتوحيد، وما إلى ذلك من العلوم، تجد مؤلفات الأقدمين فيها أقرب إلى القبول، وأقوى روحاً، وأتم نفعاً، وأسرى في العروق وأكثر إنعاشاً للقلوب، وأشد تأثيراً في النفوس، وأهدى سبيلاً على نسبة قديم عهد مؤلفيها.

وها هو الإمام الحكيم العالم الرباني أبو بكر محمد بن عمر البلخي الوراق، المشارك للبخاري والترمذي في الرواية عن موسى بن جزام الترمذي، قد ألف كتاب «العالم والمتعلم» هذا، وأنت تراه - على صغر حجمه - يملأ القلب نوراً، ويحفز المطالع إلى انتهاج الطريقة المثلى في كل ناحية، ببيانه العذب، وفيضه النابع من أعماق قلبه الحي، الممتلئ علماً ونوراً، كيف لا وهو من الحكماء العارفين الأصفياء، في القرن

الثالث، وقد تربى لديه أمثال أبي القاسم إسحاق بن محمد الحكيم السمرقندي .
تجد هذا المؤلف العارف يلفت الأنظار في أول كتابه إلى منافع هذه الدار،
والدار الآخرة، وإلى مضار الدارين، ويقسم الناس بالنظر إلى علمهم بالمنافع
والمضار، وجهلهم بهذه وبذلك، واختيارهم الضار أو النافع، ثم يحض الجميع على
تعرف ما هو نافع وما هو ضار، ليأخذوا بالنافع ويجتنبوا الضار.

ثم ينوِّع العلم إلى معرفة الله عز وجل بصفاته، وإلى معرفة الأوامر والنواهي،
والوعد والوعيد، وإلى معرفة السنن والآداب، وإلى معرفة الآفات الواجب اجتنابها.
وقد جمَّع هذه المعارف الأربعة في هذا الكتاب، وفرَّقها في مواضعها على الإيجاز،
بأسلوب سلس، بحيث تكاد معانيها تتسابق إلى القلوب فتعشُّها إلى علام الغيوب .
وقد استعان على تأليفه هذا بعلم العلماء، وحكمة الحكماء، وأدب الأدباء،
وطب الأطباء، ومرور التجارب، حتى كاد أن يكون هذا الكتاب الصغير في حجمه،
الكبير في علمه، خير مرشد للجُمهور إلى مدارج اليقين، والإيمان بالله، واليوم
الآخر، وأتباع خاتم الأنبياء والمرسلين، فيما جاء به عن رب العالمين، في العبادات،
والدعوات، والمعاملات، وسائر وجوه الارتفاق، وصنوف مكارم الأخلاق، مع
القريب والبعيد، والصديق والعدو، والخليط والعشير.

يحدِّد هذا الكتاب للمطالع ماله وما عليه في حياته الخاصة، وحياته مع
الجماعة، في المآكل والمشرب، والصحة والسقم، والإقامة، والترحال، وصنوف
المعاملة، كما يبين له آداباً من تدرب عليها في معاملته كلها يعدُّ في نظر الحكماء وتجربة
المجربين مثال الرجل المهذب .

وكم نجد فيه من حكم وتجارب ننالها عفواً بين ثنايا كلام مؤلفه الحكيم، ربما
نقطع قروناً لو كنا طلبنا نيلها بالتجريب والاختبار بدون مرشد .
والحاصل أني أجد في هذا الكتاب خير أنيس يتعهد مؤانسه بالتدريب على
المكارم في كل شؤون، جزى الله سبحانه مؤلفه جزاء المحسنين .

وفي إحياءٍ مثلِ هذا الأثرِ نفعٌ عظيمٌ، فلناشره الشابُّ النبيه النشيط محمود أفندي سكرٌ صاحبُ مطبعةِ الأنوارِ بمصرِ الشكرُ الوافرُ على سعيه الحميدِ في إخراجِ مثلِ هذا الكتابِ النافعِ للناسِ، وانصرافه إلى إحياءِ مآثرِ السلفِ يومَ انصرفَ غالبُ قدماءِ الطابعينِ إلى العَصْرِيَّاتِ ركضاً وراءَ المادةِ، ومجاراةً للزمنِ.

وَمَنْ يَرَى أن أسماءَ الكتبِ في العلومِ الإسلاميةِ كلّها تقريباً، من أقدمِ العهودِ إلى يومنا هذا لا تملأُ في فهارسِ دارِ الكتبِ المصريةِ إلّا مجلداً واحداً، في حين أن أسماءَ كُتُبِ الرواياتِ العصريةِ المطبوعةِ تملأُ مجلداً ضخماً: ربما يأخذُه الدَّهْشُ، وَيَسْتَوْلِيهِ اليأسُ من هذا الانصرافِ، عن مآثرِ الأسلافِ.

لكن نَرَى شُعْلَةً أملٍ في الشبابِ الناهضِ، في إحياءِ تُرَاثِ الأجدادِ، ومفاخرِ الآباءِ، رَغْمَ تقاعُسِ المتقاعسينِ عن الالتفاتِ إلى مثلِ هذا العملِ النبيلِ، وستكونُ هذه الشُعْلَةُ نوراً وهَّاجاً يَهْدِي هؤلاء الحائدين عن سبيلِ المجدِ إلى الطريقِ الأقومِ، وما ذلك على اللهِ بعزیز.

واللهِ سبحانه يوفِّقُ حضرةَ الناشرِ لنشرِ كثيرٍ من الكتبِ النافعةِ في خيرٍ وعافيةٍ؟

محمد زاهد الكوثري

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلَفَ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمَةَ المَاجِشُونُ كِتَاباً فِيمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ. وَلَمَّا أَطْلَعَ عَلَيْهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَحْسَنَ صَنِيعَهُ إِلَّا أَنَّهُ أَخَذَ عَلَيْهِ إِغْفَالَهُ ذَكَرَ الْأَخْبَارِ وَالْأَثَارِ فِي الْأَبْوَابِ، حَتَّى قَرَّرَ أَنْ يَقُومَ هُوَ بِنَفْسِهِ بِجَمْعِ كِتَابٍ تَحْتَوِي أَبْوَابُهُ صَحَاحَ الْأَخْبَارِ، وَعَمَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي أَبْوَابِ الْفَقْهِ، فَبَدَأَ يَهْدُ السَّبِيلَ لِذَلِكَ، وَكَانَ الْمَنْصُورُ الْعَبَّاسِيُّ بَلَّغَهُ شَيْءٌ مِمَّا عَزَمَ عَلَيْهِ مَالِكٌ، فَاجْتَمَعَ بِهِ فِي حِجَّتِهِ الْأَخِيرَةِ - فِي التَّحْقِيقِ - وَأَوْصَاهُ أَنْ يَدُونُ عِلْمَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَجْتَبِئاً رُخْصَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَشَدَائِدَ ابْنِ عَمْرِو، وَشَوَازِدَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَيْثُ كَانَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ هَؤُلَاءِ يَنْشُرُونَ عُلُومَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ - مِنْهُمْ الْفُقَهَاءُ الْعَشْرَةُ فِي أَيَّامِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَلَهُمْ أَصْحَابٌ، وَأَصْحَابُ أَصْحَابٍ أَدْرَكَهُمْ مَالِكٌ.

فَتَقَوَّتْ عَزِيمَةُ مَالِكٍ حَتَّى تَجَرَّدَ لَجْمَعِ الصَّفْوَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الْمَرْوِيَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْعَمَلِ لَجْمَعِ الْمَتَوَارِثِ بَيْنَهُمْ مُقْتَصِراً فِي الرِّوَايَةِ عَلَى شَيْوِخِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، سِوَى سِتَّةٍ وَهُمْ: أَبُو الزُّبَيْرِ مِنْ مَكَّةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبَّالَةَ مِنَ الشَّامِ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ مِنَ الْجَزِيرَةِ، وَعَطَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ خُرَّاسَانَ، وَحَمِيدُ الطَّوِيلِ وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِي مِنَ الْبَصْرَةِ، إِلَى أَنْ أَتَمَّ عَمَلَهُ فِي أَوَائِلِ عَهْدِ الْمُهَدِّي الْعَبَّاسِيِّ، كَمَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِيمَا عَلَّقْتُ عَلَى «الْإِنْتِقَاءِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ.

فَأَخَذَ مَالِكٌ يَلْقَى «الْمَوَاطَأَ» عَلَى أَصْحَابِهِ، فَيَتَلَقَّوْنَهُ مِنْهُ سَاعاً، وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ الْكِتَابَ لِيُعْطِيَهُ النَّاسَ فَيَنْسَخُوهُ وَيَتَدَاوُلُوهُ بَيْنَهُمْ، كَعَادَةِ أَهْلِ الطَّبَقَاتِ الْمَتَأَخِّرَةِ فِي تَصَانِيفِهِمْ، بَلْ كَانَ التَّعْوِيلُ حِينَئِذٍ عَلَى السَّمَاعِ فَقَطْ.

وكان تأليفه الكتابَ لنفسه خاصّةً، لثلا يغلطَ فيما يُلقيه على الجماعة، كعادة أهل طبقته من العلماء في تأليفهم، ولذا كان يزيدُ فيه وينقصُ منه، حَسَبَ ما يبدو له في كلِّ دَوْرٍ من أدوار التسميع المختلفة، فاختلَفَتْ نُسخُ «الموطأ» ترتيباً، وتبويباً، وزيادةً، ونقصاً، وإسناداً، وإرسالاً، على اختلافِ مجالسِ المُستَمِليين، فأصبحَ رواؤها على اختلافِ الحَتَمَاتِ - هم مدوّنوها في الحقيقة - منهم من سمع عليه «الموطأ» سبعَ عشرةَ مرةً أو أكثر، أو أقل، بأن لازمه مُدداً طويلةً تَسَعُ تلك المرات، ومنهم من جالسه نحو ثلاثِ سنواتٍ حتى تمكَّنَ من سماعِ أحاديثه من لفظه، ومنهم من سَمِعَهُ عليه في ثمانية أشهر، ومنهم مَنْ سَمِعَهُ في أربعين يوماً، ومنهم من سَمِعَهُ عليه في أيامِ هَرَمِهِ في مدّةٍ قصيرة، ومنهم من سمعه في أربعة أيام إلى آخر ما فُصِّلَ في موضعه.

ومنازل هؤلاء المُستَمِليين تَنَفَّوَتْ فُهْماً، وضبطاً، وضعفاً، وقوّةً، فتكونُ مواطنُ اتفاقهم في الذُّروّة من الصّحة عن مالك، ومواضعُ اختلافهم وانفرادهم متنازلةً المنازل إلى الحضيض، حَسَبَ ما لهم من المقام في كتب الرجال.

وقد ذكر أبو القاسم الغافقي اثنيَ عَشَرَ راوياً من رواة الموطأ في «مسند الموطأ» له، فيهم عبدُ الله بن يوسف التَّيْسِيُّ، ومحمد بن المبارك الصُّوري، وسليمان بن بُرْد، واستدرك السيوطي عليه راويين نُسخَتاهما من أشهر النُّسخ.

وساق ابن طُولُون في «الفهرست الأوسط» أسانيدَ «الموطأ» من أربعٍ وعشرين طريقاً، وكذلك فعل أبو الصبر أيوبُ الخَلَوِيُّ، حيثُ ساق أسانيدَه في «تَبَتَه» من طريق ابن طولون، ومن غير طريقه.

وإني أروي إجازةً بطريق الحَجَّارِ رواياتٍ: محمد بن الحسن، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن عمر بن غانم، وعبد العزيز بن يحيى الهاشمي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وابن القاسم، وعبد الله بن نافع الزبيري.

وبطريق أبي هريرة بن الذهبي رواياتٍ: مُطَرِّف بن عبد الله اليَسَّاري،

ومُصْعَب بن عبد الله الزُّبيري، وعلي بن زياد التونسي، وأشهب.

وبطريق محمد بن عبد الله بن المحب: رواية عبد الله بن وهب، ورواية إسحاق بن عيسى الطباع.

وبطريق إبراهيم بن محمد الأزْمَوي رواية: عبد الله بن مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِي.

وبطريق زينب بنت الكمال المقدسية روايات: الشافعي، ومحمد بن معاوية الأُطْرَابُلسِي، وأسد بن الفُرات.

وبطريق ابن حَجَر روايات: يحيى بن يحيى اللَّيْثِي، وأبي مُصْعَب أحمد بن أبي بكر الزُّهري، ويحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المصري، وسُوَيْد بن سعيد، وسعيد بن كثير بن عُفَيْر، ومَعْن بن عيسى الْقَزَار. وهؤلاء أربعة وعشرون راوياً من أصحاب مالك.

وأحمد: يُكْثَر من طريق ابن مهدي، وأبو حاتم: من طريق معن بن عيسى، والبخاري: من طريق عبد الله بن يوسف التَّنِيسِي، ومسلم: من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، وأبوداود: من طريق الْقَعْنَبِي، والنسائي: من طريق قتيبة بن سعيد.

وقد أوصل الحافظُ محمد بن عبد الله الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين رواية الموطأ إلى ثلاثة وثمانين راوياً في كتابه «إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك». وأشهرُ رواياته في هذا العصر رواية محمد بن الحسن^(١) بين المشاركة، ورواية يحيى الليثي^(٢) بين المغاربة.

فالأولى: تمتاز ببيان ما أخذ به أهل العراق من أحاديث أهل الحجاز المدونة في

(١) توفي سنة ١٨٩هـ، وترجمته مستوفاة في «بلوغ الأمان».

(٢) توفي سنة ٢٣٤هـ، وهو ممن سمع على مالك في عهد هرمه.

«الموطأ»، وما لم يأخذوا به، لأدلة أخرى ساقها محمد في «موطئه» وهي نافعة جداً لمن يريد المقارنة بين آراء أهل المدينة، وآراء أهل العراق، وبين أدلة الفريقين.

والثانية: تمتاز عن نسخ «الموطأ» كلها باحتوائها على آراء مالك البالغة نحو ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه. وهاتان الروايتان نسخهما في غاية الكثرة في خزانات العالم شرقاً وغرباً. وتوجد رواية ابن وهب في مكتبة فيض الله وولي الدين بالآستانة، ورواية سويد بن سعيد ورواية أبي مصعب الزهري في ظاهرية دمشق، و«أطراف الموطأ» للداني في مكتبة الكبرلي في الآستانة.

وليس بين كتب السنة ما يُقارب شأوَ «الموطأ» من جهة كثرة الرواة، وفيه يقول الإمام الشافعي: «ما كتابٌ بعدَ كتابِ الله تعالى أنفعَ من كتابِ مالك». كما ذكره ابن عساكر بإسناده في «كشف المغطى في فضل الموطأ»، وقال ابن عبد البر في «التقضي»: «الموطأ لا مثيلَ له، ولا كتابٌ فوقَه بعدَ كتابِ الله عزَّ وجلَّ». وقال أبو بكر بن العربي في «العارضة»: «الموطأ هو الأصل الأول واللُّباب، وكتابُ البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي».

ولهذه المنزلة السامية للموطأ بين أهل العلم لم يزلَ المقامُ الأولُ له في الاعتناء به من كل ناحية، وحيثُ اختلفتُ نسخُه، وتعددتُ رواةُ أصبحنا في حاجة شديدة إلى معرفة مواضع اتفاقِ رواة، ومواقع اختلافهم، على تفاوتِ مراتبهم في الضعف والقوة، لننزِلَ الرواياتِ منازلها في حالتها الاتفاق والانفراد.

وقد قام بتعريف ذلك أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، بأن أُلِفَ هذا الجزء في ذلك مرتباً أحاديث «الموطأ» على ترتيب شيوخ مالك، مع بيان عدد ما لكل منهم من الحديث، مستقصياً في البحث عن رواياته كلها، لإبانة مواضع الاتفاق والاختلاف، بل راجع في ذلك الأسمعة خارج «الموطأ» كما ترى، فأجاد وأفاد.

وكنْتُ نقلتُه من خطِّ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر شيخ ابن الجوزي، مغتبطاً به، لما فيه من جزيل الفوائد للباحثين، وللدارقطني أيضاً جزء يذكر فيه

«ما خولفَ فيه مالك من أحاديث الموطأ» كما أن له «غرائب مالك» أغلبها مناكيرُ انفرد بها عن مالك أناسٌ غيرُ مرضيين.

ومن أُلّف في اختلاف الموطآت أبو الوليد الباجي، وقد رتب ابنُ عبد البر في «التمهيد» أحاديث «الموطأ» على ترتيب شيوخ مالك، وتوسّع في الشرح ثم لخص هذا الترتيب في كتاب «التقصي» تلخيصاً نافعاً مع بيانٍ بعضِ وجوه الاختلاف في الروايات، وتلك كنوزٌ ثمينة يهتمُّ بها كلُّ الاهتمام من يُريد تذوّقَ علم الحديث بوجهه، راغباً في العلم للعلم.

وطالبُ الحديث إذا عُنيَ بادیء ذي بدءٍ بمداينةِ أحوالِ رجالِ «الموطأ» فاحصاً عن الأسانيد والمتون فيه: تدرّج - عن ذوقٍ وخبرة - في مدارج معرفة الحديث والفقه في آنٍ واحد، بتوفيق الله سبحانه، فيصبحُ على نورٍ من ربه في باقي بحوثه في الحديث، راقياً على مراقي الاعتلاء في العلم نافعاً بعلمه، ومتنفّعاً به، والله سبحانه وليُّ التسديد.

محمد زاهد الكوثري

كتاب نادرة

العقل وفصله

تأليف

أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرمي
المعروف بابن أبي الدنيا المتوفى سنة ٢٨١ هـ

عرف الكتاب ، وترجم للترقي ، وصححه الأمام
الكبير ، حجة المحدثين والتكلمين صاحب الفعيلة

محمد بن أحمد بن الحسين بن أبي

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العامة سابقا

عني بشراءه ، ووقف على طبعه

الشيخ عز الدين بن عبد السلام

مؤيد بن عبد السلام بن الحسين بن أبي

بن أبي بكر بن محمد بن أبي

٢١٨ هـ بمطبع للبارك ١٣٦٥ هـ أغسطس سنة ١٩٤٦ م

الطبعة الأولى

دع

كلمة مولانا الإمام العلامة الكوثري :

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب «العقل وفضله»
وعن مؤلفه الحافظ أبي بكر عبد الله ابن أبي الدنيا القرشي

قال الدارقطني : «كتاب العقل» وَضَعَهُ أَرْبَعَةٌ : أولُهم مَيْسَرَةُ بن عبد ربِّه ، ثم سَرَقَهُ منه داود بن المحبِّر ، فَرَكَّبَهُ بِأَسَانِيدَ غَيْرِ أَسَانِيدِ مَيْسَرَةَ ، وَسَرَقَهُ عبد العزيز بن أبي رجاء ، فَرَكَّبَهُ بِأَسَانِيدِ آخَرَ ، ثُمَّ سَرَقَهُ سُلَيْمَانُ بن عَيْسَى السَّجَزِيُّ ، فَأَتَى بِأَسَانِيدِ آخَرَ . اهـ .

فمیسرة: كان يتظاهر بالزهد، وكان في طبقة الآخذين عن ابن جريج، والأوزاعي، وعنه قال البخاري: يُرْمَى بالكذب، والمشهور أنه هو واضع تلك الأحاديث في فضائل السور، ترغيباً في تلاوة القرآن، وليس هو الأكال الماخذ، كما تُؤَهَّم .

وداود بن المحبِّر من رجال ابن ماجه، وثقه أناس، وكان يتنسك، وكانت وفاته سنة ٢٠٦ هـ ويقول عنه ابن معين: كَانَ يَخْطِئُ وَيَصْحَفُ الكثير، وفي الأصل أنه صدوق. ولعل هذا هو الصواب، وأما رَمَى الدارقطني إياه بسرقة الحديث: فربما يكون من الإسراف في القول، كما رَمَى بعضهم محمد بن بشار بسرقة الحديث، مع أنه ممن جاز القنطرة.

وعبد العزيز بن أبي رجاء: ممن رَوَى عن مالك، وهو متروك الحديث.

وسليمان بن عيسى: في طبقة الآخذين عن ابن عون، كذَّبه غير واحد، وله

كتاب «تفضيل العقل» في جزأين، ومن الظلم: صفُّ الأربعة في صعيد واحد، إذ لا يكون المخطيء كالكاذب المتعمَّد، وابن المحرَّب: يقول عنه ابن معين في رواية الدُّوري: ما زال معروفاً بالحديث، ثم تركه وصحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه، وهو ثقة. اهـ. وأين يكون هذا من المكذِّبين اتفاقاً؟ ولذا لم يَأْب المصنّف أن يروي عن ابن المحرَّب بعض آثار حين سَعَى في تصفية بحث «العقل وفضله» من تعكير هؤلاء، وألّف هذا الكتاب وانتقى من الروايات ما صَفَّاه من الشوائب في نظره، لأنه ثقة صدوق عند نقاد الحديث، والعمدة في ذلك النظر في رجال أسانيده، وتعرَّف منازلهم عند أهل النقد، مع ملاحظة أن المعتزلة كما تَغَالَوْا في تحكيم العقل تغالَى كثير من الرواة في رد كل ما ورد في فضل العقل، نكايَةً في هؤلاء، والحقُّ بين طَرَفَي الإفراط والتفريط.

وليس مؤلفُ هذا الكتاب ابنُ أبي الدنيا الكذاب، فإنه مغربي بَلَوِيَّ اسمه عثمان بن خطاب، وقد قال الذهبي عنه: طير طراً على أهل بغداد، وحدث بقلَّة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه، فافتضح بذلك، وكذَّبه النقادون، وهلك سنة ٣٢٧هـ. وكان يزعم أنه ولد في زمن الصديق رضي الله عنه! قاتله الله ما أوقَّحه وأجرأه على الكذب.

وأما ابن أبي الدنيا الحافظُ مؤلفُ كتاب «العقل وفضله»: فقد ولد سنة ٢٠٨هـ وتوفي سنة ٢٨١هـ ودفن في الشُّونيزية ببغداد، ولما مات قال إسماعيل القاضي المالكي: مات معه علم كثير. وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد»، وابن الجوزي في «المنتظم»، والذهبي في «طبقات الحفاظ»، وأثنوا عليه بالثقة والصدق.

قال الذهبي: هو المحدثُ العالم الصدوق أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس ابن أبي الدنيا القرشي الأموي مولاهم البغدادي، صاحب التصانيف، سمع سعيد بن سليمان، وعلي بن الجعد، وسعيد بن محمد الجرمي، وخَلَف بن هشام، وخالد بن خِدَاش، وعبد الله بن خيران، وأبا نصر التمار، وعبد الله العبيسي، وخلاتق. حدث عنه الحارث بن أبي أسامة، وأبو بكر بن النُّجَّاد، وأحمد بن

خزيمية. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. اهـ.
وقال الخطيب: سمع إبراهيم بن المنذر الحزامي وخلقا كثيراً، وقد أدب غير واحد من أولاد الخلفاء، منهم المعتضد، وعلي بن المعتضد، كان يُجري له في كل شهر خمسة عشر ديناراً، وكان يقصد حديث الزهد والرقائق، وكان لأجلها يكتب عن (محمد بن الحسين) البرجلاني، ويدعُ عفان بن مسلم، وكان ذا مروءة، ثقة صدوقاً، صنّف أكثر من مائة مصنف في الزهد. اهـ.

وما في «المنح البادية» من أن له ألف مؤلف: غُلُو وإسراف في القول، وكان من سعة العلم بحيث إنه إذا أراد أن يُبكي جليسه يبكيه بما يذكر له من الرقائق والعبر، وإذا أراد أن يضحكه يضحكه بما يلقي عليه من النبذ والنوادر.

ومن مؤلفاته: كتاب مجابي الدعوة، وفضل عشر ذي الحجة، والوجل، والتوثق بالعمل، ومحاسبة النفس، والبعث، والتوكل، وقضاء الحوائج، واليقين، وذم الفحش، وقصر الأمل، والحلم، وحلم معاوية، والفرج بعد الشدة، والإخلاص، وذم الملاحية، وكتاب الدعاء، والقناعة والتعفف، وكتاب الشكر، وكتاب الصمت، وكتاب العقل وفضله، وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة.

وأسانيدها مدونة في أثبات أهل العلم، ولا سيما في مجموعة إجازات الشيخ حامد العمادي (ص ١٢٤) نقلاً من خط ابن كسباي العمادي المسند، من كبار البيت العمادي بدمشق في القرن العاشر الهجري، وهي في متحف المجمع العلمي بدمشق (ع ٢٧٧).

وأصل كتاب «العقل وفضله» محفوظ بظاهرية دمشق، في مجموعة تحت رقم (١٥) بخط أبي الحسين علي بن أبي القاسم بن محمد، وعليه تسميعات وطباق بخط أحمد بن محمد بن الفراء الحنبلي القاضي المتوفى سنة ٦١١هـ، وبخط الحافظ عبد الله بن عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٢٩هـ وغيرهما. جرى الله مؤلفه ونشره السيد عزت العطار الحسيني الدمشقي عن العلم خيراً؟

محمد زاهد الكوثري

المختصر

في الشَّامِ يَا الْحَمْدُ فَشَرَحَهَا

لِأَبِي عِيسَى الْبَرْمَازِيِّ

مَنْ رَأَاهُ بِدِيَهَةِ هَسَابَةٍ
وَمَنْ خَالَطَهُ بِعُفَّةِ أَحَبِّهِ
" عَمَّا يُزِيدُ طَالِبُ "

تأليف
الأستاذ محمود سامي بك

كلمة لصاحب الفضيلة مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية باستنبول سابقاً. قال حفظه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب المفيد

الحمد لله الذي أنار الكون بنور بعثة سيد الخليفة محمد صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

فبنور هُدهاه صلى الله عليه وسلّم زالت ظلمات الجاهلية، واهتدت الشعوب
إلى الطريق الأقوم، حتى أصبحت أمة خير أمة أخرجت للناس، وارتقوا في مدارج
العلم من علم وعمل، إلى حيث لا مَبْتَغى وراءه، وذلك بفضل متابعتهم لهديه
صلى الله عليه وسلّم في جميع الشؤون، وبفضل اعتصامهم بسنته وسيرته وسيرة
أصحابه رضي الله عنهم، في جميع مناحي الحياة. وكانوا أعزاء مدة استمسكهم
بجبل هُدهاه.

ثم خَلَف من بعدهم خَلَف أضاعوا التراث، ونبذوا الاتباع ظهرياً، وتابعوا
الهوى فهانوا بعد عزة، واستكانوا بعد شهامة وشَم، وأنفة، فَلَقُوا بعض جزاء
إعراضهم عن ذكر الله، وعن متابعة هَذي رسول الله.

وليس لمثل هذا الداء الوَبِيلِ والمرضى الفتاك دواء غير ما تَدَاوَى به أول هذه
الأمّة، وهو: اتباع هَذي صلى الله عليه وسلّم في كل صغير وكبير، كما فعل الصّدر
الأول، حتى عزّوا بعد ذُلّ، واهتدّوا بعد ضلال، وعلموا بعد جهل، واستقاموا بعد
عوج، ونهضوا بعد سقوط، وانتصبوا على أقدامهم كأعزّ أمة.

وليس أدلّ على ذلك مما كانت عليه الحالة العامة عند البعثة النبوية، في الأمّة

العربية، والأمم المحيطة بها في بقاع الأرض، بفضل نور هدايته صلى الله عليه وسلم، وبفضل تفاني أصحابه رضي الله عنهم والتابعين لهم في اقتفاء آثاره عليه السلام في كل شيء، تبدلت الأرض من فساد إلى صلاح، والأمة من ذل وهوان، إلى عز وسلطان، على ما شرّحته في مقدمة «تبين كذب المفترى» لابن عساكر.

واتباع هديه صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا بعد معرفة شمائله وسيرته، صلوات الله وسلامه عليه، الغارسة حبه في النفوس؛ ولذا ألف سلف الأمة وخلفهم آثاراً خالدة في ذلك، تتداولها الأمة جيلاً بعد جيل.

ومن أمتع ما ألف في ذلك كتاب «الشمائل المحمدية» للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رضي الله عنه، وقد أجاد فيه كل الإجابة: عرّض شمائله عليه الصلاة والسلام بأسانيد ساقها، وقد ضمنت كتب الرجال التحدث عن رواة تلك الأخبار، وكذلك الشروح ما بين مؤف ومقتصر.

وحيث إن لأهل كل زمن شأنًا خاصاً في التخاطب وفهم وتفهم ما يلقي إليهم: أراد الأستاذ البارع الصفي النقي السيد محمود سامي بك تيسير إقبال أهل هذا العصر على تفهم ما في كتاب «الشمائل»، فغني عناية خاصة بعرض كتاب «الشمائل المحمدية» للترمذي على أهل هذا الزمن، في أجل نظام وأبدع تنسيق، مشكولاً كامل الشكل، ومضبوطاً تمام الضبط، مع شرح ما يحتاج إلى الشرح، من ألفاظ المتر بأسلوب يستعذبه المطالعون، ويجعل معانيها تتسابق إلى أفهامهم بكل سهولة، فتجذب شمائله المعروضة عليه الصلاة والسلام في هذا الأسلوب البديع قلوب مطالعي الكتاب، فينفرس في نفوسهم حبه صلوات الله وسلامه عليه، فينهضون لترسم سيرته واتباع سنته وهديه، حتى يعتلي شأنهم ويستعيدوا مجد الأجداد من كل ناحية، ومحوزوا السعادتين.

والأستاذ المؤلف لم يهمل في الشرح أمر الرجال، بل صَبَطَ أسماؤهم، وترجم لهم بما فيه كفاية، وأشار إلى أقوال أهل النقد فيهم فشفى وكفى، وأفاد وأجاد. والله

سبحانه وتعالى يكافئته على هذا العمل المفيد، ويوفقه لنشر كثير من أمثال هذا الكتاب النافع، كما وفقه فيما سبق من تأليف كثير من المؤلفات المتداولة بأيدي المستفيدين.

وهو من أصحاب صديقنا المرحوم الأستاذ العارف بالله العالم الرباني الشيخ عبد الخالق الشبراوي المتوفى يوم السبت ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٦٦هـ - قدس الله سره - وكان بيني وبينه صداقة قديمة، وكنت كتبت له «البحوث السنية في بعض رجال الخلوتية»^(١) على اقتراحه رحمه الله.

وكل من صَحَّبه بإخلاص نال بركات توجيه أستاذه المشار إليه على قدر اغترافه من بحر فيضه، قدس الله سره، فترى الأستاذ المؤلف ببركة هذا التوجيه يسعى بكل ما له من حَوْلٍ وطَوْلٍ في جمع القلوب، واستنهاض النفوس إلى حبِّ حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، واقتفاء آثاره، علماً منه أنه لا نهوض للأمة إلا بذلك.

ولشهرة ما حوى كتاب «الشئائل» من الأبواب والفصول وصنوف البحوث لم أر حاجة إلى سردها هنا، ولا سيما أن الكتاب أمام نظر القارئ الكريم. وقد سمع كتاب «الشئائل» من مصنفه الترمذي أمثال أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، وأبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي، وأبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي.

وقد ساق المحدث الشيخ عبد القادر بن خليل المعروف بكذك زاده خطيب الحرم النبوي - زاده الله شرفاً - في «تَبَتَه» المسمى «المُطَرَّبُ المُعَرَّبُ الجامعُ لأسانيد أهل المشرق والمغرب» أسانيدَه في «الشئائل» إلى الترمذي بطرق شتى عن مشايخه المُسْنَدِينَ ما بين مشاركة ومغاربة.

(١) توجد بخط المؤلف من مخطوطات جامعة الإمام بالرياض انتقلت إليها من مكتبة تلميذ المؤلف أحمد خيرى رحمه الله. ترجم فيها لـ ١٣ من رجال الطريقة الخلوتية، طبعت بدار الشفقة باستانبول.

وأروي هذا الثَّبْتُ مكاتبةً عن مسندِ العصر المحدث المعمر الشيخ الحسين بن علي العمري القاضي المتوفى ثاني شوال سنة ١٣٦١هـ، عن محمد بن أحمد السيافي، عن الحسن بن أحمد الرباعي، عن عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، عن مؤلف الثَّبْتُ المذكور، بأسانيده فيه.

وأما سماعاً: فقد تلقيتُ كتاب «الشَّائِل» من المحدث الكبير السيد محمد بن جعفر الكتاني المتوفى سنة ١٣٤٥هـ، عن المسند علي بن ظاهر الوتري الحنفي، عن المحدث عبد الغني الدهلوي الحنفي، عن المحدث الفقيه محمد عابد السندي الحنفي، عن يوسف بن محمد علاء الدين المِزْجَاجِي الحنفي، عن والده، عن المحدث المسند الشيخ عبد الله بن سالم البصري الشافعي صاحب «الثَّبْتُ» المشهور، عن محمد بن علاء الدين البابلي الشافعي، عن النور علي الزياتي، عن الشهاب أحمد الرملي، عن الزين زكريا الأنصاري، عن عبد الرحيم بن الفرات، عن ابن أميلة: عمر بن الحسن المِزْجَاجِي، عن الفخر ابن البخاري، عن عمر بن طبرزد، عن أبي الفتح عبد الملك بن أبي سهل الكروخي، عن القاضي أبي عامر محمود بن القاسم عن عبد الجبار بن محمد المروزي الجرجاني، عن محمد بن أحمد المحبوبي المروزي، عن مؤلف «الشَّائِل» الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي رضي الله عنه وعنهم أجمعين، ونفعنا ببركات علومهم.

ولصاحب هذا «المختصر» النافع الأستاذ محمود سامي بك أن يروي كتاب «الشَّائِل» للترمذي بتلك الأسانيد عني حيثُ أجزته بذلك إجازةً خاصّةً لخاص في خاص، على أن يُراعي الشرط من الثبوت والضبط، خروجاً من خلاف ابن خَيْر المعروف.

ولألاحظ أن جميع بن عمير في حديث ابن أبي هالة صوابه «جميع بن عمر» كما في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» فيكون عمير وعمرو هنا من وهم الرواة. وكذلك الرجل التميمي هو «يزيد بن عمر» لا: عمرو ولا عميرة، ويقول عنه العقيلي:

لا يتابعه عليه إلا مَنْ هو دونه أو مثله، وقال البخاري عن يزيد هذا: فيه نظر، ويقول العجلي عن «جميع بن عمر»: لا بأس به، وهو بمعنى التوثيق، فيكون ابن حبان لم ينفرد بتوثيقه. والله أعلم.

خاتمة:

وإنا نشكر الأستاذ المؤلف على قيامه بهذا العمل النافع، داعين له بالتوفيق لتأليف كثير من أمثاله من الكتب المُنْتَعة، كما نتمنى لأصحاب مطبعة مصر التسديد في المضي على نشر الكتب النافعة على السيرة الأولى والمُهَيَّع الأسنى، والله سبحانه وليُّ الإجابة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

محمد زاهد الكوثري

في ١٧ ذي الحِجَّة سنة ١٣٦٧هـ

فَهَامُ السُّرُورِ لِلْحَايِ

لِلأستاذ
رضوان محمد بن ضوان

القاهرة
مطبعة دار الكتب العربية

رأي عَلم من أعلام الإسلام في فهارس «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

(كلمة مُمتعة أُمَحَّفًا بها حضرة صاحب
الفضيلة الأستاذ الكبير الإمام الفقيه المحدث
مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة
الإسلامية في دار الخلافة العثمانية سابقاً):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين، سيّدنا
محمد وآله وصحبه الغرّ الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن «الجامع الصحيح» للإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي
عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه مفخرة خالدة للأمة الإسلامية،
حيث احتوى على أصح الأحاديث ثبوتاً عند العلماء الأعلام، وأوثقها دلالة على
الأحكام. وقد أقر أصحاب الشأن بأن له المقام الأول في التعويل بين الأصول
الستة^(١) كما اعترفوا بأن له أبداع طريقة في انتقاء الصحاح من الأحاديث المروية،

(١) الأصول الستة هي: «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري، و«الجامع الصحيح» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،
و«السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، و«السنن» للإمام أبي عيسى محمد بن =

وأروغٍ منهجٍ في استنباط المعاني الدقيقة من ألفاظ السنّة النبوية، يُكرّر ذكر الأحاديث في الأبواب، للتدليل على معاني رتب عليها الكتاب.

ولم يكن البخاري يكتفي بالرواية المجردة، بل كان يحول في ميدان الاجتهاد، مزاحماً أئمة الفقه المعروفين على تأخر زمنه عنهم، فیرتئي آراء فقهية يوافق من سبقه أو يخالفه على ما فتح الله عليه. وفي أغلب ما ينفرد به من المسائل عن الأئمة الأربعة تجده موافقاً لآراء الإمام المجتهد أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي الأصل، ثم الكوفي، ثم البغدادي، من أصحاب الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

وتراه يكرّر ذكر الأحاديث في الأبواب لغرض الاستدلال بها على معاني تلوح له من ثنايا متونها، فتكون إعادة ذكرها بتمامها أو باختصارٍ وتقطيعٍ على حسب ما يستلزمه المقام، ولا يقتصر على الأحاديث المسندة المرفوعة، بل يذكر بعض المراسيل والأحاديث المعلقة غير مستكملة الأسانيد والآثار المروية عن الصحابة والتابعين استثناساً بها في باب الاستنباط. ويزيد على ذلك ذكر بعض آياتٍ بمناسبةٍ ليُنير وجه احتجاجه، وفي ذلك توسيع أفق من يعكف على دراسة كتابه علماً وفهماً. فهكذا يتمرنُ دارسُ كتابه على حفظ صحاح الأخبار، ويتدرّب على وجوه استنباط الأحكام من الآثار، ويُعرف أنه في عداد المجتهدين الأبرار، وإن كان في آرائه بعض ما يردُّ، كما هو شأن المجتهد، لأنه قد يخطئ وقد يصيب، وليست العصمة من شأن المجتهد عند أهل الحق.

ومعنى التعويل على صحيح البخاري: هو الاعتماد على أحاديثه المسندة المرفوعة، وما سوى ذلك من آراء ومعلقات وآثارٍ تتبع أحوالها الخاصة في النظر الصحيح.

وقد عدَّ بعض كبار العلماء شرح «الجامع الصحيح» للإمام البخاري ديناً على

= عيسى الترمذي، و «السنن» للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، و «السنن» للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني.

الأمة غير مَقْضِي، لكثرة ما يَحْتَاجُ إلى الإيضاح، مما أُشير إليه فيه من مباحث متشعبة^(١)، ولعل هذا الدِّينَ أصبحَ مَقْضِيًّا بِشَرْحِي البدر العيني، والشهاب ابن حجر العسقلاني، فإنهما خَدَمَاهُ خَدَمَةً لَا تَنكُرُ، وإن كان العلم ليس له حَدٌّ يَنْتَهِي إليه.

والكتابُ مهما عَلَتْ منزلته لا يَمَكُنُ لكنوزه أن تَبْرُزَ، ولا لفوائده أن تتكشَّفَ إلا بفهرسٍ دقيقٍ يُرشدُ إلى أحاديثه، ومواضع تَكَرُّرِها، ومَوْرِدِ المَعْلَقَاتِ، والآثارِ، وأرقام صفحات الأبوابِ، وأرقام صفحات الشروح التي تتولَّى شرح ذلك كُلِّهِ. وهذا لا يَمَكُنُ إلا من مُثَابِرٍ مُصَابِرٍ وَقَفَ حَيَاتُهُ لخدمة السُّنَّةِ، وهو الذي يَضْحِي كُلَّ مَرْتَحَصٍ وَغَالٍ في هذا السَّبِيلِ. وقد ظَفَرْنَا - والله الحمدُ - بتلك الضَّالَّةِ المنسودة، حيث إن هذا الصَّابِرَ المَثَابِرَ المُنْصَرِفَ إلى خدمة السُّنَّةِ في وقتنا هذا هو الأستاذ البَحَاثَةُ العالم المِفْضَالُ، الكَرِيمُ الحَلَالُ: الشيخ رضوان محمد رضوان، حفظه الله.

وقد عُنيَ بتذليلِ قِيَادِ هذا الأمرِ الصَّعْبِ الشُّمُوسِ، بيده القوية منذ سنين متطاولة، حتى أخرج لنا فهرسَ الأحاديثِ المَسْنُودَةِ المَرْفُوعَةِ في صحيح البخاري على أكملِ حُلَّةٍ، بحيثُ يَشْفِي كُلَّ غُلَّةٍ، ويليه فهرسُ الأحاديثِ المَعْلَقَةِ غيرِ المُستوفِيَةِ للأسانيد، ثم فهرسُ الآثارِ الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم فهرسُ كُتُبِ

(١) قال ابن خلدون: فأما البخاري - وهو أعلاها رتبةً - فاستصعبَ الناسُ شرحه، واستغفلوا منحه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة، ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم، ولذلك يحتاج إلى إمعانِ النظرِ في التفقه في تراجمه، لأنه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسندٍ أو طريقٍ، ثم يترجم أخرى، ويورد فيها ذلك الحديث بعينه، لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرر الحديث في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختلافها. ومن شَرَحَ ولم يستوفِ هذا فيه لم يوفِّ حقَّ الشرح، كابن بطال، وابن المهلب، وابن التين ونحوهم. ولقد سمعتُ كثيراً من شيوخنا رحمهم الله يقولون: شرح كتاب البخاري ذَيْنَ على الأمة. يعنون أن أحداً من علماء الأمة لم يوفِّ ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار.

البخاري وأبوابه، مع ذكر أرقامها وأرقام شروح الكِرْمَانِي، وابن حجر، والبدر العيني والشهاب القسطلاني. فسَهِّلْ بذلك على الباحثين الوصول إلى بُغْيَتِهِمْ من أحاديث الكتاب ومواضع تكرير ذكرها، بعد أن كان ذلك صعبَ المَنَالِ جداً إلا بعدَ جُهدٍ جَهِيدٍ، فنالَ بذلك جزيلاً الأجر عند الله، وعظيمَ الشكر عند الباحثين. فتنمى له دوامَ التوفيق لإخراج كثيرٍ مما يَنْتَفِعُ به أهلُ العلم فيتضاعفُ أجره، ويعلوَ قدره، ويتوالى شكره.

وقد أجاد فضيلته كُلُّ الإِجَادَةِ فِهْرِسَهُ لصحيح البخاري، ففي فهرسِ الأحاديثِ المسنَّدةِ يَذكرُ الحديثَ القصيرَ بتمامه. وأما الطويلُ فيذكرُ قطعةً منه تدلُّ على الباقي — وهذا هو الذي يقالُ له ذِكرُ طَرَفِ الحديثِ في كتب الأطراف^(١) — ويذكرُ في نهاية الحديث اسمَ الصحابيِّ الراوي لذلك الحديثِ بين قوسين، ويذكرُ عقبَ ذلك مواضعَ تكريرِ الحديثِ في الكتاب. فَدُونْكَ ما في الصفحة الأولى منه:

١ — «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ، وإنما لكلُّ امرئٍ ما نوى». [عمر بن الخطاب].

في: كيف كان بدءُ الوحي إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم. وفي: الإيمان في باب ما جاء أن الأعمالُ بالنية والحِسْبَةِ ولكلُّ امرئٍ ما نوى. وفي: العِتْقُ في باب الخطأ والنسيان في العَتَاقة والطلاق ونحوه. وفي: فضائل أصحاب النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم في باب هجرة النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه إلى المدينة. وفي: النِّكَاح في باب مَنْ هاجر أو عَمِلَ خيراً لتزويجِ امرأةٍ فله ما نوى. وفي: الأيمان والنذور في باب النية في الأيمان. وفي: الحِيلُ في باب في ترك الحِيلِ وأن لكل امرئٍ ما نوى.

(١) منها «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للإمام أبي الحجاج يوسف المزي، وفي مكتبة الأزهر نسخة مخطوطة منه في ثمانية مجلدات رقم ١٤ حديث، ومنها «أطراف الصحيحين» للإمام أبي محمد خَلَفَ بن محمد بن علي الواسطي، وهو من محفوظات دار الكتب المصرية، ومنها «أطراف الكتب الأربعة» وهي ما عدا الصحيحين للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، وفي دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه في ثلاثة مجلدات رقم ٣٣ حديث.

فدُلَّ صَنِيعُهُ هَذَا عَلَى الْحَدِيثِ، وَرَاوِيهِ، وَتَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَابِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ. وَهَكَذَا فَعَلَ فِي فِهْرِيسِ الْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّقَةِ، وَفِهْرِيسِ الْأَثَارِ. وَالْبَحْثُ الشَّامِلُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ هَكَذَا عَمَلٌ شَاقٌّ مُضْنٍ، لَكِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ صَبَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَسَهَّلَ لَهُ هَذَا الْعَمَلَ مَكَافَأَةً عَلَى إِخْلَاصِهِ، وَطَوَّلَ أَمَدَ مَعَارَسَتِهِ لِهَذَا الْعَمَلِ الشَّرِيفِ. وَكَمْ سَبَقَ لَهُ مِنْ خِدْمَاتٍ فِي سَبِيلِ إِصْلَاحِ الْكُتُبِ وَإِخْرَاجِهَا لِلنَّاسِ عَلَى أَجَلٍ مَظْهَرٍ، وَأَصَحُّ نَجْمٍ، حَتَّى أَصْبَحَ مَوْضِعَ تَعْوِيلِ الْعُلَمَاءِ فِي أَعْمَالِهِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَقَدْ نَشَرَ آثَارًا هَامَةً بِاسْمِ جَمَاعَةِ إَحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِالْهِنْدِ تَحْتَ إِشْرَافِهِ الدَّقِيقِ الْمَشْكُورِ، وَأَعْمَالُهُ فِي تَصْحِيحِ الْكُتُبِ فِي مَطْبَعَةِ مِصْرَ وَغَيْرِهَا عَمَّا يُسَجَّلُ لَهُ بِكُلِّ فَخْرٍ، سِوَى مَا لَهُ مِنْ مَوْلاَفَاتٍ نَافِعَةٍ، فَلَا تُسْتَغْرَبُ مِنْ مِثْلِهِ هَذِهِ الْإِجَادَةُ.

وَقَدْ خَدَمَ الْأَسَازُ الْفَاضِلُ الشَّيْخُ رِضْوَانُ مُحَمَّدٍ رِضْوَانُ اللَّهِ حَفَظَهُ اللَّهُ السُّنَّةَ أَحْسَنَ خِدْمَةٍ بِهَذَا الْعَمَلِ الشَّرِيفِ. فَندعو اللهَ سَبَّحَانَهُ أَنْ يَكْفِئَهُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ الْعَظِيمِ مَكَافَأَةً الْمُخْلِصِينَ فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ النَّقِيَّةِ الْبَيضَاءِ، وَأَنْ يَوْفِّقَهُ لِإِنْتِاجِ كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ النَّافِعَةِ، وَهُوَ سَمِيعٌ مُجِيبُ الدَّعَاءِ.

محمد زاهد الكوثري في ١٨ جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ.

رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تأليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الماشي عنه

بتقدمة وتعليق

محمد زاهد الكوثري

عنى عنه

طبعت في مطبعة الأنوار بالقاهرة

في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٦٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «سنن» أبي داود و «رسالته» في وصف «سننه»

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه، وكل من سار على نور هداة.

وبعد، فإن كتاب «السنن» للإمام الحافظ الحجة أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ رحمه الله، من أنفع كتب الحديث لمن يُعنى بأحاديث الأحكام في الحلال والحرام، حتى قال بعض الأصوليين بكفايته للمجتهد في الأحاديث.

ولذا ترى الإمام أبا بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص عظيم الاهتمام به، وجيد الاستحضار لأحاديثه، خاصة في شرحه على نسخته «الجامع الكبير» وشرحه على «مختصر الطحاوي» و«مختصر الكرخي» و«في أحكام القرآن» وغيرها من مؤلفاته، بحيث تجدد أحاديثه على طرف لسانه، يسوقها بسنده فيها كلما لزم، مع سعة دائرة روايته في أحايث الأحكام من سائر دواوين الحديث.

ولسنن أبي داود نحو سبعة من الرواة عنه، فاللؤلؤي وابن داسة منهم متقاربان في الرواية، إلا في بعض التقديم والتأخير، وقد سقط من رواية ابن داسة من كتاب الأدب من قوله: «باب ما يقول إذا أصبح» إلى «باب الرجل يتيمى إلى غير مواليه» في بعض النسخ.

وأما رواية ابن الأعرابي: فتنقص عنها كثيراً، وقد سقط منها كتاب الفتن والملاحم، وكتاب الحروف، وكتاب الخاتم، ونصف كتاب اللباس، وفاته من كتاب الطهارة والصلاة والنكاح أوراق كثيرة، كما ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» وابن طُولُون في «الفهرس الأوسط».

وفي رواية أبي الحسن علي بن الحسن بن العبد بعض زيادات تنفع في نقد الأحاديث، وكذا رواية إسحاق بن موسى الرملي.

وقد اختلفت الأنظار في مراتب أحاديثه، وقد ذكر الذهبي في «سير أعلام النبلاء» «أن أعلى ما في «سنن أبي داود» من الثابت: ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو شطر الكتاب؛ ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر؛ ثم يليه ما رغب عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ؛ ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً؛ ثم يليه ما ضعف إسناده لضعف حفظ راويه، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً؛ ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرة نكارتة». اهـ. هذا في نقد الذهبي، وفيها بعض ما ينافي ما نص عليه أبو داود في «رسالته».

و«رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه» مما لا يستغني عنه باحث في مراتب أحاديث كتاب أبي داود، فأسوقها هنا من خط الحافظ عبد الغني المقدسي لما فيها من الفوائد الجزيلة.

وسندي فيها إجازة إلى ابن طُولُون، بسماعه على ناصر الدين أبي البقاء بن زُرَيْق الحافظ، سماعاً من لفظ ابن ناصر الدين الدمشقي الحافظ، سماعاً من أبي هريرة بن الذهبي، قراءة على أبي نصر محمد بن محمد بن الشيرازي، عن أبي عبد الله عمر بن محمد السُّهْرَوْردي الزاهد، عن أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي عن ابن خيرون، عن محمد بن علي الصوري، عن أبي الحسين

محمد بن أحمد بن جَمِّع الغساني، عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي، عن أبي داود، رضي الله عنهم أجمعين.

ومن أحسن شروح «سنن أبي داود»: شرح الشهاب ابن رسلان: أحمد بن محمد المقدسي، تلميذ المزي، وهو محفوظ في مكتبة (لاله لي) في الأستانة، في أربعة مجلدات، تحت رقم (٤٩٨ - ٥٠١) وفي شروح المتأخرين مجازفات تُوجب التحري البالغ، والتحرُّر الشديد.

وأما سَنَدِي إلى ابن طُولُون فمذكور في «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز».

وفيمَا علقْتُ على «شروط الأئمة الستة» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي وعلى «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي بحوثُ تتعلقُ بشروط أبي داود، لم أرَ إعادة ذكرها هنا، اكتفاءً بما هنالك. والله سبحانه هو وليُّ النفع.

محمد زاهد الكوثري

مَنْبِذُ الْأَنْبِيَاءِ

فيما قلت من تخرج أحاديث الهداية للزلي

تأليف

العلامة الحافظ قاسم بن قطلوبغا

المتوفى سنة ٨٧٩ هـ

رحمه الله

بتسمة وتحقيق

محمد الزاهد بن الحسين

عفي عنه

الناشر مكتبة الخانجي

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

مطبعة السعادة بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «مُنية الأملعي» ومؤلفها العلامة قاسم بن قطلوبغا الحافظ

الحمد لله، وصلواتُ الله وسلامُهُ على سيّدنا محمدٍ رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن لإخواننا الهنود جمعياتٍ علميةٍ في الهند تقومُ بنشرِ أنفعِ الكُتبِ من تراث السلف، في شتى العلوم لمجردِ خِدمة العلم، لا لغايةٍ ماديةٍ، فبارك الله في علومهم، كما يَعْتَرَفُ بذلك الحاضر والبادي.

فمن تلك الجمعيات: جمعيةُ إحياءِ المعارفِ النُّعمانيةِ في حيدر آباد الدَّكن، وقد قام أركانُ هذه الجمعيةِ بتحقيقِ كُتبٍ مُتَخَيَّرَةٍ، فطبعوها مشكوراً فضلُهم في ذلك، وهم ما زالوا جادّين في إعدادِ الكُتبِ النافعةِ للطبع، مواصلين السعي في جَلْبِ نواذر المخطوطات من أنحاء العالم ليحقّقوها ويطبعوها، ليتنفعَ بها الباحثون، فندعوا الله سبحانه أن يزيدهم توفيقاً وتسديداً.

وكذلك جماعةُ المجلس العلمي للجامعة الإسلامية في داهيل - سُورت - في الهند، فإنهم دأبوا أيضاً على تحقيقِ الكُتبِ النافعةِ وطَبْعِها، وبين أيدينا كُتبٌ كثيرةٌ من مطبوعاتِهم المتخَيَّرَةِ حتى نالوا الشكرَ العظيمَ من جماهيرِ أهل العلم. ولِلإخوان الأكارم آلِ مِيانِ الأفاضلِ أركانِ بَيْتِ الحمد - حفظهم الله - فضلٌ جسيمٌ في إنهاضِ هذه الجماعةِ، على خِطّةٍ رشيدةٍ يزدادُ بها نهوضُهم حَيَوِيَّةً وازدهاراً، على توالي الأزمان،

فتصلُّ أعمالهم إلى الكمال المنشود بإذن الله تعالى، فيزدادون رضيً عند الله وعند الناس أجمعين.

وقد حضر إلى القاهرة سنة ١٣٥٧هـ من الهند الأستاذان الغيوران: مولانا السيد أحمد رضا البجنوري مديرُ المجلس العلمي المذكور، ومولانا العلامةُ السيد محمد يوسف البُنوري من كبار أركانِ المجلس المذكور، لطبع «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي، وغيره من الكتب المتخيرة.

وكانا بحثًا إذ ذاك عن «منية الأملعي» فيما فات الزيلعي» للعلامة قاسم الحافظ، ولما لم يتمكنا من الظفر بنسخة منها، اكتفينا في الطبع بما علّق على «نصب الراية» الأستاذان: العالمُ المحدثُ عبد العزيز الفنجابي صاحب «نبراس الساري في أطراف البخاري» والعالمُ البحّاثُ محمد يوسف الكاملفوري - حفظهما الله تعالى - فالأولُ علّق عليه من أول الكتاب إلى كتاب الحج، والثاني من هناك إلى آخر الكتاب، فعاد الأستاذان القادمان من الهند إلى دابّيل بإتمامهما المهمة التي وُعدت إليهما، مشكوراً فضلها في ذلك.

وبعد عود الأستاذين إلى الهند طَفرنا «بمنية الأملعي» التي كنّا نبحثُ عنها لكنّ فُتِرَت الهِمة عن طبعها وحدها بعد طبع «نصب الراية» خلّوا منها، وإنّ كنّا نتلقّى من أفاضل أهل العلم في الحجاز وغير الحجاز شدة الرغبة منهم في طبع «منية الأملعي». والواقع أن «نصب الراية» - كما أوضحتُ في تقدّمتي له في الطبعة المصرية - أوسعُ وأجمعُ ما ألّف في تخريج أحاديث الأحكام، بحيثُ أصبح من ألف بعده في تخريج أحاديث كتب الفقهِ على المذاهب عالةً عليه، حتى ابنُ الملقّن في «تخريج أحاديث الرافعي الكبير» وحتى ابنُ حجر في «التلخيص الحبير»، وليس الخبرُ كالمعاينة.

ومع هذا الاستيفاء البالغ في بحوث الزيلعي، لم يخلُ كتابه من نواحي نقص لا بدّ من سدّها، كما هو شأنُ البشرِ مهما سَعَى في الكمال والإكمال، لأن الكمال لله وحده، والعصمة شأنُ رُسُل الله وأنبيائه فقط.

و «منية الأملعي» التي ظَفَرْنَا بها فيما بعدُ كانت محفوظةً في خزانة صديقنا العلامة المغفور له السيد أحمد تيمور باشا، الزاخرة بنوادر الآثار — ضاعف الله أجوره — وهي كافية في سدِّ معظم هذا الفراغ، وإكمالِ نقصِ الكتاب في أكثر المواضع، وكان العلامة قاسمُ الحافظ ظَفِرَ بنسخة من «نصب الراية» بخط المؤلف، وبني عليه تعقبه حرفاً فحرفاً.

وعادةً الزيلعي أن يقول فيما لم يجده: غريب، أو غريب جداً؛ اصطلاحاً منه على خلاف اصطلاح القوم، وتابعه على هذا الاصطلاح ابنُ الملقن في تخريج الرافعي الكبير، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح، وهنا تظهرُ سعةُ اطلاعِ العلامة قاسم، حيثُ يذكرُ مخرجَ ما لم يجده الزيلعي من غيرِ كبيرِ عناءٍ، كما يظهرُ اتِّساعُ دائرته في الحديث أيضاً عند كلامه فيما لم يجده ابن حجر.

وربما يقولُ الزيلعيُّ في أصله: أخرجه الطبراني، فيدعُ بعدَ ذلك بياضاً ليذكرُ فيه السندَ والمتنَ بالرجوع إلى «معجم الطبراني» فيما بعدُ، ثم لا يتَّسعُ له وقتُ يَرْجِعُ فيه إليه، فيبقى الموضوعُ بياضاً، فيذكرُ قاسمُ الحافظُ السندَ والمتنَ في مثل هذه المواضع؛ وقد تجدُّ في المطبوع ذكرَ السندِ والمتنِ في بعض المواضع من هذا القبيل، فيكونُ مالكُ النسخة راجعَ «المعجم» فملأ الفراغ.

وفي عِدادِ تَعَقُّباتِ العلامة الحافظ قاسمٍ أمورٌ قد يَنْتَبِهُ إليها الفطنُ بنفسه، لظهور أنها من قَبيلِ سَبْقِ القلم، فيوجدُ بعضُ ما هو من هذا القبيل على الصَّحَّة في النسخة المطبوعة، لأن الانتباهَ إلى الصواب من فضل الله سبحانه، وفضلُ الله لا يكونُ وفقاً على أحد.

وكنْتُ أرى التسويفَ إلى زمنٍ إعادةِ نشرِ «نصب الراية» إرجاءً لنشرِ «منية الأملعي» إلى زمنٍ مجهولٍ لا يُعْلَمُ مَدَاهُ، لكنْ لم تكنْ ظروفِي تجعلُنِي أنشطَ للسعي في نشرِ «المنية» حتى بقيتُ بين إقدامٍ وإحجامٍ إلى أن استنهضَ حامدُ عزيمتي كتابَ كريمٍ بَعَثَ به إلى هذا العاجزِ مولانا العلامةُ النَّحْريُّ والجِهْدِيُّ الخبيرُ أبو المآثر حبيبُ الرحمن الأعظمي عميدُ كلية «مفتاح العلوم» وصدرُ مدرسيها في «أعظم كده» في الهند،

يُفِيدُنِي فِيهِ^(١): أَنَّ النِّصْفَ الْآخِرَ مِنْ «الدِّرَايَةِ فِي تَلْخِيصِ نَصَبِ الرِّايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ دَخَلَ فِي جِيزَاتِهِ، وَعَلَيْهِ تَعْلِيْقَاتُ لِلْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبُغَا بِخَطِّهِ فِي مَوَاضِعٍ يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ فِيهَا: لَمْ أَجِدْهُ، فَيَذْكُرُ الْعَلَّامَةُ قَاسِمَ تَحْرَجِهِ.

فَطَرْتُ فَرَحًا بِذَلِكَ النَّبَأِ السَّارِّ، فَبَادَرْتُ بِالْكِتَابِ إِلَى الْأَسْتَاذِ أَبِي الْمَآثِرِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ، رَاجِيًا اسْتِنْسَاخَ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، فَأَسْرَعَ فِي الْإِجَابَةِ بِمَا فُطِرَ عَلَيْهِ مِنَ السَّجَايَا الْكَرِيمَةِ، حَيْثُ قَامَ بِنَسْخِ التَّعْلِيْقَاتِ بِقَلَمِهِ الْمُبَارَكِ، وَأَرْسَلَهَا إِلَيَّ هَذَا الْعَاجِزَ، فَانْعَشَنِي ذَلِكَ، وَاعْتَبَطْتُ بِهِ كُلَّ الْإِغْتِبَاطِ، فَأَدْعُو اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يُطِيلَ بَقَاءَ الْأَسْتَاذِ الْجَلِيلِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ، وَيَمْتَعَ الْمُسْلِمِينَ بِعِلْمِهِ النَّافِعَةِ، وَيُكَافِئَهُ مِكَافَأَةَ الْمُحْسِنِينَ، إِزَاءَ هَذَا الْفَضْلِ الْجَسِيمِ.

فَقَرَّرْتُ السَّعْيَ فِي طَبْعِ «مَنِةِ الْأَلْمَعِيِّ» مَعَ تَذْيِيلِ «تَعْلِيْقَاتِ الْعَلَّامَةِ قَاسِمِ» بِآخِرِهَا عَلَى طَبْعِ مَا كَتَبَهُ مَوْلَانَا أَبُو الْمَآثِرِ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيُّ لِيَعْمَ نَفْعُهُمَا. وَمَبْدَأُ التَّعْلِيْقَاتِ كِتَابُ النِّكَاحِ، وَمَتْنُهَا آخِرُ الْكِتَابِ. وَقَدْ أَبْدَى الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ عَنِاطَاعٍ وَاسِعٍ فِيهِمَا، حَيْثُ اسْتَدْرَكَ أَشْيَاءَ هَامَةً عَلَى مِثْلِ الزَّيْلَعِيِّ، وَمِثْلِ ابْنِ حَجَرٍ فِي آيٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا مُؤَلَّفُ «مَنِةِ الْأَلْمَعِيِّ» صَاحِبُ تِلْكَ التَّعْلِيْقَاتِ، فَهُوَ الْعَلَّامَةُ صَاحِبُ الْفُنُونِ الْحَافِظُ الْفَقِيهَ الشَّيْخَ قَاسِمَ بْنَ قُطْلُوبُغَا - بَضْمُ الْقَافِ، وَسُكُونُ الطَّاءِ، وَضَمُّ اللَّامِ، وَضَمُّ الْمَوْحِدَةِ، بِمَعْنَى: الْفَحْلُ الْمَيْمُونُ، قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ - الْجَمَّالِي؛ نِسْبَةً إِلَى جَمَالِ الدِّينِ سُودُونَ الشَّيْخِي الْجُرْكُوسِيِّ نَائِبِ السُّلْطَانَةِ؛ فَإِنَّ قُطْلُوبُغَا وَالذَّ الْعَلَّامَةَ قَاسِمَ كَانَ مِنَ الْفَتَيَانِ الَّذِينَ اسْتَقْدَمَهُمْ سُودُونَ الْمَذْكُورُ مِنَ الْقَوَاقِسِ لِلتَّجْنِيدِ بِمِصْرَ - عَلَى الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ -.

فَوُلِدَ ابْنُهُ الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ بِالْقَاهِرَةِ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةِ ٨٠٢ هَجْرِيَّةً، وَمَاتَ أَبُوهُ وَهُوَ صَغِيرًا، فَنَشَأَ يَتِيمًا، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَأَقْبَلَ عَلَى الْعِلْمِ، فَتَمَهَّرَ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ،

(١) وَيَسْأَلُنِي فِيهِ عَمَّا إِذَا كُنْتُ اطَّلَعْتُ عَلَى النِّصْفِ الْأَوَّلِ فِي إِحْدَى الْخَزَائِنِ. (ز).

والقراءات والتفسير، والحديث ونقد الرجال، والفقه والأصول، والمنطق والكلام، وسائر العلوم.

فمن شيوخه: السراج قارئ الهداية، والعلاء البخاري، وأحمد الفرغاني، والنظام السيرامي، والسعد الديري، وابن حجر، وابن الهمام وغيرهم.

واستوفى الحافظ السخاوي ذكر شيوخه في «الضوء اللامع» وتوسع في ترجمته في نحو ست صفحات، وسرد أسماء مؤلفاته في شتى الفنون.

وقد أثنى عليه كثيرون، وشذ البقاعي وآذاه على عادته في النوابع، ورد السخاوي على ذلك المعتدي. وكان السخاوي في جملة من أخذ عنه، وكان في الحفظ بحيث يقال: إنه أفرّد زوائد متون الدارقطني — أوجاله^(١) — على الستة عن ظهر القلب من غير مراجعتها! وله كتاب «الثقات» من غير رجال الكتب الستة في أربعة مجلدات، و«تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار» في مجلدين، و«تخريج أحاديث أصول البزدوي» و«تخريج» أحاديث كل من «تفسير أبي الليث»، و«عوارف المعارف»، و«منهاج العابدين»، و«الأربعين في أصول الدين»، و«جواهر القرآن»، و«بداية الهداية».

و«منية الأملعي فيما فات الزيلعي»، و«بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد» و«نزهة الرائض في أدلة الفرائض»، و«ترتيب مسند أبي حنيفة»، لابن المقرئ، و«ترتيب مسند أبي حنيفة للحارثي»، و«الأمالي على مسند أبي حنيفة» في مجلدين، و«مسند عقبة بن عامر» رضي الله عنه، و«عوالي» كل من: الليث بن سعد، والقاضي بكّار، والطحاوي، و«رجال» كل من الطحاوي، و«موطأ محمد» و«الآثار» له، و«مسند أبي حنيفة» لابن المقرئ، و«ترتيب الإرشاد للخليلي»، و«ترتيب التمييز للجوزقاني»، و«أسئلة الحاكم للدارقطني».

و«من روى عن أبيه، عن جدّه» في مجلد، و«إصلاح ثقات العجلي»،

(١) الشك من السخاوي، لا من المؤلف الكوثري، رحمه الله تعالى.

و«زوائد العجلي» و«تقويم اللسان» في الضعفاء، و«فضول اللسان»، و«معجم شيوخه» في مجلد، و«حاشية» كلُّ من «شرح النخبة» و«المشتبه» و«التقريب» و«المسيرة»، و«الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شيبة»، و«تبصرة الناقد في كيد الحاسد» كلاهما في الذَّبِّ عن أبي حنيفة، و«شرح دُرر البحار» في المذاهب الأربعة، وشرح كثير من متون المذهب، و«تصحيح القدوري»، وأفرَدَ رسائلَ في مسائل، إلى غير ذلك مما يطول استقصاؤه. ومن أراد التوسُّعَ في ترجمته فليراجع «الضوء اللامع» و«طبقات» التميمي.

توفي رحمه الله ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة ٨٧٩هـ عن ٧٧ سنة، وصُلِّيَ عليه تُجَاهَ جامعِ المرداني في مشهدِ حافل، ودُفِنَ على بابِ المشهدِ المنسوبِ لعقبة بن عامر عند أبويه وأولاده، وتأسَّفوا على فقدِهِ، تغمَّده الله برضوانه، وأسكنه فسيح جنانه.

هذا، وإنِّي أشكرُ مولانا العلامةَ النُّحَيرَ، والجُهِيدَ الحَبِيرَ أبا المآثر حبيبَ الرحمن الأعظميَّ السالفَ الذِّكْرَ على تفضُّله بكتابةِ التعليقاتِ بخطِّ يده المباركة، ومبادرته بإرسالها إلى هذا العاجز مع ما له من الأشغال الكثيرة، فإنه هو السبب الأوحد لنشر الاثنين معاً.

كما أشكرُ فضيلةَ الأستاذِ البَحثاءِ الشيخِ رضوان محمد رضوان مؤلِّفِ «فهارس البخاري» الوكيلِ بمصر لجمعية إحياء المعارف النُّعمانية في حيدر آباد الدكن بالهند، فإنه تفضَّلَ بمعارضةِ المنسوخِ من «منية الأملعي» بالأصل المحفوظ بالخزانة النيمورية، مع التكرمُ بالإشراف على طبع الاثنين، مساعدةً لي في ظروف لي غير مُواتية.

وأشكرُ أيضاً الأستاذَ السيد محمد نجيب الخانجيَّ على قيامه بنشر الكتاب. وإنِّي أكتفي بهذا القدر من التقدمة مع الاهتمام بتحقيق الكتاب بالقدر المستطاع.

وإنِّي أسأل الله سبحانه أن يُعِمَّ انتفاعَ أهلِ العلم به مع مضاعفةِ مثوبةِ مؤلِّفه البارِع، وهو المجيبُ لمن دعاه. ٩

في ١٤ رمضان سنة ١٣٦٩هـ.

محمد زاهد الكوثري

ترتيب
مسند الإمام العظيم والرحمة المقدم
إلى عبد الله بن محمد بن أبي بكر
رضي الله عنه المتوفى سنة ٤٠٨ هـ

وبه المحدث البارع محمد عابد السندی على الأبواب الفقهية اشتمع ترتيب ،
مع تهذيبه أبدع تهذيب جدا ان كان غير محبوب ولا مهذب

عرف الكتاب وترجم للؤلف
العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ
محمد إسماعيل بن محمد بن أبي بكر

الشيخ الأول

تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين
بدار الكتب الملكية المصرية

السيد عزت المطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

السيد يوسف علي البرزواوي الحنفي
من علماء الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه وكلمة عن جمعه وترتيبه

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله [وسلم] على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن مسند الإمام المعظم، والمجتهد المقدم، أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه، من أرفع المسانيد شأنًا، وأعظمها نفعًا، لمن يريد أن يطلع على وجوه التدليل، على مذهب هذا الإمام الجليل؛ لأنه حوى معظم ما استند إليه هذا الإمام، من أحاديث الأحكام، في الحلال والحرام.

وقد قال الحافظ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي الشافعي رحمه الله في «التذكرة في رجال المسانيد العشرة» - وهي في مكتبة الكبرلي بالآستانة - : «ذكرت فيها رجال الأئمة الأربعة المقتدى بهم؛ لأن عمدتهم في الاستدلال لهم لمذاهبهم في الغالب على ما رووه في مسانيدهم بأسانيدهم» ثم ذكر «الموطأ» لما لك ثم قال: «وكذلك «مسند» الشافعي؛ فإنه موضوع لأدلته على ما صح عنه من مروياته» ثم ذكر «مسند» أبي حنيفة، و«مسند» أحمد رضي الله عنهم.

وكلام الحسيني هذا يدل على أنه كان يعرف أن لهم أدلة أخرى سوى ما في تلك المسانيد، على ما يظهر من قوله: «في الغالب» وإن تجاهل ابن حجر هذا القيد، فأخذ يرد في «تعجيل المنفعة» على الحافظ الحسيني بما لا يرد عليه، مع ظهور أن الحسيني

ليس ممن يجهلُ جامعَ مسندِ الشافعي، ولا مدوّنَ مسندِ أبي حنيفة، ولا أن للأئمة أحاديثَ سوى ما في تلك الكتب، وتلك أمورٌ قلَّ بين طلبة العلم من يجهلها، فضلاً عن مثل الحسيني حفظاً واطلاعاً، لكن ابن حجر يلذُّه تعقُّبُ مَنْ قبله على أي وجه كان!!.

و«مسند الشافعي» هذا يحتوي على أحاديثَ سَمِعَهَا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم المتوفى سنة ٣٤٦هـ من الربيع بن سليمان المرادي المؤذن المتوفى سنة ٢٧٠هـ، في ضمن كتاب «الأم» وغيرها التي سمعها مباشرة من الإمام الشافعي رضي الله عنه — غيرَ أحاديثَ معروفةٍ سمعها بواسطة البُوطي — .

ومدوّن تلك الأحاديثِ بأسانيدِها في ذلك السُّفر المعروف بـ «مسند الشافعي» هو: أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري المتوفى سنة ٣٦٠هـ صاحبُ الأصم، وكان جمعه لتلك الأحاديثِ في ذلك السُّفر لشيخه بطلبه، وقيل: إن جمعه كان لنفسه لا لشيخه، ويقال: إن الجامع هو الأصم نفسه، والله أعلم.

وعلى كلِّ تقدير: أحاديثُ ذلك المسندِ من مسموعات ابنِ مطرٍ من الأصم، ضمنَ سماعه لكتب «الأم» منه كما سَمِعَهَا هو من الربيع، وهو سَمِعَهَا من الشافعي رضي الله عن الجميع، ويكتفي بعضُ أهل العلم ابنَ مطر: أبا جعفر. والله أعلم.

فمسندُ الشافعي — سواء أكان جمعه تحت إشرافِ الأصم، أم من غير إشرافه عليه — غيرُ مرتَّبٍ على الشيوخ ولا على الأبواب، ولذا قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: «ولم يرتَّب الذي جمع حديثَ الشافعي أحاديثه لا على المسانيد، ولا على الأبواب، وهو قصورٌ شديد؛ فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب «الأم» وغيرها كيف ما اتفق، ولذلك وقع فيها تكرارٌ في كثير من المواضع».

ولذا تَرَى في «المسند» سرّدَ أحاديثه تحت عناوين: إما غيرُ دالّةٍ على أبواب الفقه، اكتفاءً بمجرد ذكر مصادرها من الكتب، نحو: «من كتاب اختلاف مالك والشافعي» و«من كتاب الرسالة» و«من كتاب إبطال الاستحسان»، و«من كتاب

اختلاف أحكام القرآن» و«من كتاب سير الواقدي»، «من كتاب جماع العلم»، «من كتاب اختلاف عليّ وعبد الله». وتلك عناوين لا تدلّ على نوع معاني الأحاديث المدوّنة تحتها. وإما دالّة على أبواب من الفقه، لكن لا دقّة في توزيع الأحاديث عليها، ولا في جمعها في أبوابها.

وكان هذا المسند الجليل ينقصه هكذا حسن التبويب، فيحول ذلك دون استثمار فوائده بأيسر نظريّة، وقد شرّحه ابن الأثير في عدّة مجلدات، وكذا الرافعي، ثم قام الأمير المحدث سنجر الجاولي المتوفى سنة ٧٤٥هـ بجمع ما في الشرحين في صعيد واحد، ومضوا جميعاً على إهمال ترتيب أحاديث الكتاب بحيث يعمّ النفع به. والواقع أن أهل العلم قصرُوا في خدمة هذا المسند الجليل، المحتوي لجلّ أحاديث الإمام الشافعي، إلى أن قيض الله لخدمته المحدث المسند القائم بخدمة السنة، وإقراء الكتب الستة، في المدينة المنورة في القرن السابق، الشيخ محمد عابد السندي المتوفى سنة ١٢٥٧هـ، فإنه عنيّ بترتيب «مسند الإمام الشافعي» وتهذيبه أنفع ترتيب وأمتع تهذيب، كما فعل مثل ذلك في «مسند أبي حنيفة» فكان أجراً ملء هذا الفراغ مذخوراً له، ليضاعف الله سبحانه حسناته، ويرفع درجاته.

وللسندي هذا: «طوابع الأنوار في شرح الدر المختار» في ستّة عشر مجلداً ضخماً — بين كتب الرافعي في مكتبة الأزهر — وله «تبويب» مسند أبي حنيفة على أبواب الفقه وشرّحه في أربع مجلدات باسم «المواهب اللطيفة في شرح مسند أبي حنيفة» — بمحمودية المدينة المنورة وبألمانيا — والمتن المبوب طبع مرات، وله «حصر الشارد من أسانيد محمد عابد» من أنفع وأوسع الأثبات المؤلفة في القرن الهجري السابق — نسخته سقيمة محفوظة بدار الكتب المصرية — .

وكم ختم الكتب الستة سرّداً وروايةً، وشرحاً، ودرايةً في المدينة المنورة، وبسط القول في ترجمته في «فهرس الفهارس والأثبات» لمولانا المحدث البارع السيد محمد عبد الحي الكتاني حفظه الله .

ولمحمد عابد السندي أيضاً «ترتيب مسند الإمام الشافعي» رضي الله عنه على أبواب الفقه، مع شرحه إلى نصفه، وله غير ذلك، يقول في «حصر الشارد» عند ذكر «مسند الشافعي»: «التقطه بعض النيسابوريين - وهو أبو جعفر محمد بن جعفر بن مطر - من الأبواب، ويقال: بل جرد أحاديث كُتِبَ الأم أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر لأبي العباس الأصم، وقيل: بل جردها الأصم لنفسه، ولم يرتب الذي جمع أحاديثه على المسانيد ولا على الأبواب، بل اكتفى بالتقاطها كيف ما اتفق، فلذلك وَقَعَ فيها تكرارٌ في كثير من المواضع، وقد وفَّقني الله فرتبته على الأبواب الفقهية، وحذفتُ منه ما كان مكرراً لفظاً ومعنى، ووقع إتمامه سنة ١٢٣٠هـ، ثم شرحتُ نصفاً منه، وأسأل الله الإتمام». اهـ.

والشارح عاش بعد ذلك سبعا وعشرين سنة، ولا أدري ماذا حال دون إتمامه للشرح؟ أم تمّ ولم يبلغنا خبره؟ وقد قال السندي في مقدمة ترتيب «مسند الشافعي» بعد ذكره ترتيبه لمسند أبي حنيفة، وكون «مسند الشافعي» غير مرتب على الأبواب الفقهية: «ولذلك كان يُشكّل البحث فيه على الطالب، خصوصاً عند إيراده الحديث في غير مظاهره، أو تكراره للحديث في مواضع متفرقة من كتابه، فاستخرتُ الله تعالى في جمعه وترتيبه، وتهذيبه، وتبويبه، فانشرح صدري لذلك، وشرعتُ مستعيناً بالله تعالى في ذلك، إنه مُفيضُ كل خير وجودٍ». اهـ.

وقد أتمّ الترتيبَ والتهذيبَ - كما ترى - على أكمل نظام، وأحسن انسجام، فله عند الله على ذلك المثوبة الوافية، والدرجات العالية، إن شاء الله تعالى. وترتيبه للمسند بذكر كتاب الإيمان والإسلام أولاً، ثم كتاب العلم، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ثم كتاب الطهارة في عشرة أبواب، وهكذا.

وإنّي أروي «ترتيب مسند الشافعي» إجازةً عن الشيخ أحمد طاهر العلائي، عن المسند محمد علي بن ظاهر الوترى، عن المحدث عبد الغني الدهلوي - المشروح الأسانيد في «اليانع الجني» - عن المحدث البارِعِ مَبُوبٍ «مسند الشافعي» محمد عابد السندي رحمه الله.

وأما مسند الشافعي نفسه: فأرويه إجازةً عن أبي طلحة محمد صدر الدين القاضي، عن محمد بن سليمان الجَوْحَدَار، عن سعيد الحلبي، عن إسماعيل المَوَاهِبِي، عن عبد القادر بن خليل كَدِكْ زاده، عن محمد بن هُمَات الدمشقي، عن عبد الله بن سالم، عن الشمس محمد البَابِلِي، عن أحمد بن خليل السُّبُكِي، عن النَّجْم الغَيْطِي، عن زكريا الأنصاري، عن عبد الرحيم بن الفرات، عن محمد بن إبراهيم الخَزَرْجِي، عن الفخر ابن البخاري أبي الحسن علي بن أحمد السعدي، عن أبي المكارم أحمد بن محمد اللُّبَّان الأَصْبَهَانِي، عن عبد الغفار بن محمد الشَّيْرُوِي — بكسر الشين وضم الراء — عن القاضي أبي بكر أحمد بن الحسن الحِيرِي — بكسر الحاء — عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، عن الربيع المُرَادِي، عن الإمام الشافعي، رضي الله عنهم أجمعين.

(ح) ويرويه زكريا الأنصاري، عن ابن حجر، عن ابن أبي المجد، عن الحَجَّار، عن أبي السعادات الحَمَّامِي، عن أبي زرعة المَقْدِسِي، عن مكِّي بن منصور، عن أبي بكر الحِيرِي.

وقد ساق عبد القادر بن خليل أسانيده فيه في «المُطَرِّب المُعَرَّب الجامع لأهل المشرق والمغرب» بطريق سَنَةِ من شيوخه، كما هو عادته في مروياته فيه، إلا أنه وَهَمَ في تحويل السند في أحد الطرق إلى الطحاوي، لأن ما بطريق الطحاوي هو كتاب «سنن الشافعي» الذي جَمَعَهُ الطحاوي نفسه من مسموعاته من خاله المُرْزِي، عن الشافعي رضي الله عنهم، و«مسند الشافعي» الذي يرويه الأصم: غير ذلك.

وأروي «مسند الشافعي» أيضاً مكاتباً عن المرحوم محدِّث اليمن الأكبر الحسين بن علي العَمْرِي المعمر، عن الحافظ إسماعيل بن محسن، عن الشوكاني، بسنده في «إتحاف الأكابر» إلا أنه ساق سنده بطريق ابن حجر، عن الصلاح بن أبي عمر، كما فعل الكُورَانِي، لكنَّ ابن حجر ليس له إجازة خاصة من الصلاح بن أبي عمر، لأنه توفي بالشام سنة ٧٨٠هـ وابن حجر ابن سبعٍ بمصر، وإن شَمِلْتَهُ

إجازة الصلاح لأهل عصره، لكنَّ ابنَ حجرٍ لا يُعَوَّلُ على مثله. هذه الإجازة العامة، كما ذكرته في صدر «التحرير الوجيز» وإنما ذلك تصرفٌ بعض أصحاب الأثبات بعده، والعمدة في رواية ابن حجرٍ لمسند الشافعي روايته عن ابن أبي المجد، كما سبق.

وكنْتُ أخصُّ الأستاذَ البُحَّاثَ السيدَ محمدَ عزة العطار الحسينيَّ على طبع هذا الكتاب النافع للغاية، منذ سنينَ متطاولة، لما أعرُفُه منه من الغيرة الصادقة في طبع الكتب النافعة، لكنَّ شاءت الأقدارُ أن يؤخَّرَ تلبيته لهذه الدعوة إلى اليوم الذي لا أتمكنني ظروفي فيه من الخدمة للكتاب بأكثر من هذه الكلمة، والمتنظر من فضيلة السيد يوسف علي الزواوي الحسيني من علماء الأزهر، ومن السيد عزة العطار: بذلُ غاية الجهد في التصحيح والمقابلة، وضبط الكُفَى والألقاب، وغريب الألفاظ في الأحاديث بالرجوع إلى مظانها، مع الاعتناء بجودة الورق والطبع، ليضاعفَ الله الأجرَ والثوبةَ له، وينتفعَ به الفقهاء من كلِّ مذهب، وما ذلك على الله بعزيز؟

محمد زاهد الكوثري

الروضة النضيرة

شرح

مجموع الفقه الكبير

تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السبعايني

١١٨٠ - ١٢٢١ هـ

الجزء الأول

مكتبة المؤيد

ص ١٠ - الطائف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فقه في الدين مَنْ أراد به خيراً، ووفقه للإخلاص في النية والإصلاح في العمل سراً وجَهراً، وسلك به طريقَ رضاه وسبيلَ مَنْ لا يعصي له أمراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث لكافة الخلق بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن مَنْ أَنْعَمَ النظرَ وأجادَ التأملَ في سِيرِ الصحابة رضي الله عنهم لا يُلْفِي بينهم مَنْ هو أَكْثَرُ ملازمةً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من علي بن أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه، منذ عهدِ صباه إلى أن فارق النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الحياة، كما لا يجِدُ بينهم مَنْ كانوا يَتَطَلَّبُونَهُ أَكْثَرُ من علي كَرَّمَ الله وجهه كلما خَزَبَهُمْ أمر، وانعقدت مجالسُ فتيا للبتِّ في نوازلٍ تختلفُ فيها الآراء، وقضايا تُخَوِّجُ إلى أبي حسنٍ يأتي فيها بأحسنِ قضاء، وإنْ كان لباقي الصحابة رضي الله عنهم فضائلُ جَمَّةٍ تتفاوتُ في الدرجات، وهكذا تَقَلَّبَ علي كَرَّمَ الله وجهه في العلم طالباً ومطلوباً طولَ حياته من يومِ فطامه، إلى عهدِ حِمَامِهِ.

ولا شك أن السُّبْطَيْنِ السَّعِيدَيْنِ عليهما السلام كانا من أكبرِ الناسِ حظاً، وأوفرهم نصيباً من تعهِّدٍ مثلِ ذا الوالدِ الجُمِّ المحامد، ومن تهذيبه وتعليمه، وتدريبه وتقويمه. فَوَفَّرَهُ ما وَرَّثاهُ منه من العلوم مما لا ريبَ فيه عند غيرِ ناصبي، يكون عقله أقلَّ من عقلِ كُلِّ صبي.

أما محمد بن الحنفية فقد كان الصحابة يستفتونه اعترافاً منهم بغزارة علمه، وعِظَمِ فهمه، ولابنيه: أبي هاشمٍ عبدِ الله، وأبي محمدٍ الحسنِ أيضاً شأنٌ في العلم

كبيرٌ عند مَنْ دَرَسَ أحوال رجال الفقه في الدين .

وأما الإمام عليُّ زين العابدين بن الحسين، وأبناء الإمام زيدٍ الشهيد، والإمام محمد الباقر، وابن الأخير الإمام جعفر الصادق عليهم السلام : فقد أقرَّ لهم الأئمة المتبوعون من فقهاء الأمصار بالإمامة والقُدوة في العلم والورع .

وقد فاضتْ من بابِ مدينة العلمِ علومُ ارتوى بها هؤلاء الأئمةُ من أهل البيت النبوي، فَرَوَّها، كما رَوَّاهَا آخرون من أهل العلم والفضل . ومع ذلك كادتْ تلك العلومُ الجمَّةُ أن تضيعَ، وأوشَكَتْ تلك الرواياتُ أن تبقى غيرَ مفروزة الغثُ من السمين، ولا مميزة المستيقِنِ من الظَّنِّين، بهجر المبغضِ القالي، وتصرفِ المحبِّ الغالي، وبما لقيَ أهل بيت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم من الظُّلم الشديد، والاضطهاد المديد، من أهل الانحراف والنُّصب، بل من بعضِ بني أعمامهم أنفسهم المسابقين في ذلك لالِ حَرْب، حتى أصبحَ ما صُفِّي بمصفاةِ نَقْلَةِ الأثر من تلك الروايات شيئاً لا يذكر، في جَنْبِ زَحَاةِ علومِ هذا الينبوع الفياض، فلا يُوجد في مثلِ «مسند بقيِّ بن مخلد» - أجمع ما أُلِّف في الحديث في ذلك العهد - سوى خمسمائة وستة وثمانين حديثاً لعلي بن أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه، كما لا يُوجد فيه غيرُ ثلاثة عَشَرَ حديثاً للحسن السبط رضي الله عنه، وغيرُ ثمانيةِ أحاديثٍ للحسين السبط الشهيد رضي الله عنه . وهكذا .

ومن الغريب أن يَسْتَجْرِيَ بغضُ مُواليِ الفرس، المُواليِ آلِ أُمَيَّة بالأندلس، عن يَدِّهم بالعلم والفطن، وبعضُ مسائريه من حَشْوِيَةِ المشاركة المتأخرين في العلم والزمن : على وَزْنِ علوم هؤلاء الأئمة بتلك المقادير من الروايات المدونة فيما بأيديهم من الكتب، من غيرِ نَظَرٍ إلى الظروف المحدِّدة بذلك الإقلال، ولا إلى ما ترتَّب على استفحالِ أمرِ النواصبِ في عهد التدوين ذلك الاستفحال . والأغربُ من هذا وذاك : أن تَجِدَ تلك التقولاتُ آذاناً مُصْغِيَةً، ورجالاً صاغية، بين مَنْ يَتَمَوَّن إلى أهل بيت الرسول، ويُرْفَعون إلى مقام القدوة بينهم !! وهذا يحقُّ أن يكون مما يَحَارُ فيه، فَكُرِّ كُلُّ نبِيه ! ومن الثقيل على سَمْعِ كُلِّ نبيل :

«عَلَوِي» يَشْنَأُ عَلِيّاً وَيَهْوَى آلَ حَرْبٍ جِدِّدًا عَلَيْهِ وَضِغْنَا

وكان اليمانيون من أهل البيت أتباع زيد الشهيد عليه السلام محتفظين بكيانهم، مهما طَمَتِ الفتنُ، لا يَمَسُّهم سوءٌ بعد النكبات الأولى إلا ما كان يقعُ حيناً بعد آخر، من تعصُّبٍ جاراتهم الدُّوَلات الصغيرة، أمثال: بني رسول وبني طاهر.

بل كانوا مَرَعَيْنِ مُرَاعَيْنِ، يلقَوْنَ النجدةَ من الدول الكبيرة الإسلامية ولا سيما الدولة المصرية كلما استنجدوا وَتَظَلَّمُوا من جيرانهم أيامَ شوكة الإسلام، قبل أن تأخذ ظلالُ المسلمين في التقلُّص من مشارق الأرض ومغاربها، وقبل أن تبدأ مَخالِبُ الاستعمارِ المستديمِ تنسُبُ ببلاد المسلمين من أطرافها، بعد اكتشاف ابن ماجد السَّعدي - لمصلحة البرُتُغاليين - الطريقَ البحريَّ من رأس الرجاء، في أوائل القرن العاشر، ذلك الاكتشافُ المشؤومُ الممهِّدُ لسبيل الاعتداء على البلاد الإسلامية في السواحل الهندية واليمنية.

وكان إمامُ اليمنِ يُسارع إلى تأييدِ الدول المصرية وإنجاديها حينما تقومُ هي بالذُّود عن تلك السواحل، أيامَ كان الدفاعُ عنها إلى الدولة المصرية، ولا سيما في تلك الحربِ الضَّروسِ المديدة بين الأسطول المصري والأسطول البرُتُغالي - والحربُ بينهما سِجَالٌ - كما أن الدولة المصرية كانت من أسرع الدول إنجاداً لإمام اليمن عند تَظَلُّمِهِ من عامر وبني طاهر في اليمن.

وها هي قد سُجِّلَتْ في «روح الروح فيما بعد القرن التاسع من الفتن والفتوح» وغيره - نصوصُ المكاتبات المتبادلة في ذلك بين الإمام المتوكِّل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى، وبين الأمير حسين الكرديَّ القائد العامِّ على الأساطيل الغُوريَّة المصرية في تلك الحروب المديدة.

وما جَرَى بعد حدوث تلك الثَّغرة البحرية في وجه الشرق من وراء البحر المحيط: مشهورٌ معروفٌ إلى أن بدأ دورُ التَّدَهُّورِ السريعِ حينَ قَصُرَ الطريق بانفتاح البرزخِ الحاجزِ بين الأمتين، ووقوعِ ما كان يَتَخَوَّفُ منه الفاروق رضي الله عنه من

فتح مُلتقى البحرين، إلى أن قاسى الشرقُ أمرَ الميرين، وأصيب من النكبات بما هو حاضرٌ مشاهدٌ لكل ذي عينين.

ومن سوءِ تصريحِ أولي الأمر لشؤون الأمة في القرون الأخيرة: توليتهم بين حينٍ وآخر ولايةَ السوءِ القساةَ البعداءَ عن الحكمة والسداد، والعُمالَ المغضوبَ عليهم الغلاظَ الأكباد، الولاياتِ البعيدةَ الحقيقةَ بكلِّ عناية ورعاية، وقيامُ هؤلاء — بدورهم — بأعمالٍ تزرعُ الإحْزنَ، وتَسْجِلُ المِحنَ، وتعودُ بالولاياتِ الجوائحِ للدولة والأمة، غيرَ مراعين في ذلك إلا ولا ذمةً.

أصاب القطرَ البياني ما أصاب بقيةَ الأقطار من الفتن في مختلفِ الأدوار، وكان ما يزيدُ في الطينِ بِلَّةً ما كان يكتبه أمثالُ المَقْبِلِيّ والشوكاني في مؤلفاتهم بدافعِ العواطفِ من كلمات قارضية تستفزُّ جهلةَ الولاية وتزيدُهم قسوةً إلى قسوتهم، كلما نمت إليهم تلك الكلمات بطريق جاراتهم المتعصبة الساعين في تشويه سُمعةِ اليمانيين من أهل البيت بعزو كثيرٍ من الآراء الشاذة إليهم، فتستغلُّها السياسةُ الخرقاء، فتجعلُ العداءَ مذهبياً خالفاً من غير تمييزٍ بين الزيدية واليزيدية، والشفاء والإشفاء، مع كونِ أهلِ البيت بُرّاءً من تلك الآراء.

فانظر كيف أدّى ما بدّر من الشوكاني في «وبل الغمام» — وإن نقضه هو في «الفتح» و«النيل» و«السَّيل» — من توهينِ حديثِ غيلان^(١)، وعدمِ تحريمِ ما يزيدُ على الأربع من النساء، إلى تسرّع العامة في عزو هذا القول — الخارجِ بالمرّة عن إجماع علماء المسلمين — إلى زيدية اليمن!

وكذلك عدّ إرسالِ الطلقاتِ الثلاثِ بلفظٍ واحدٍ طلقةً واحدةً، مع أن هذا وذاك ليس مذهبهم في شيء، كالمُتعة، وإن كان يُوجدُ في القطرِ البياني من شدّة عن جماعة أهل العلم، ففي بقية الأقطار يوجدُ مَنْ هو أشدُّ.

(١) هو غيلان بن سلمة الثقفي الذي أسلم وعنده عشر نسوة، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخيرَ منهن أربعاً. رواه الترمذي في كتاب النكاح، وأحد في «مسنده».

فها هو نصُّ «المجموع الفقهي» للإمام زيد الشهيد في المسألة الأولى: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «لَا يَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ أَكْثَرَ مِنْ امْرَأَتَيْنِ، وَلَا الْحُرُّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ».

وفي المسألة الثانية: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «أَنْ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: بَانَتْ مِنْهُ ثَلَاثٌ، وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ مَعْصِيَةً فِي عُنُقِهِ».

وفي نكاح المتعة بالسند المذكور: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ عَامَّ خَيْرٍ».

فتلك المسائل كلها منطبقة لما عليه فقهاء الأمصار، ولا سيما الأئمة الأربعة.

ويقول الشارح في المسألة الأولى: تحريم الزيادة على الأربع هو مذهب الجماهير من السلف والخلف، إلا ما يروى عن الظاهرية وقوم مجاهيل، وقد جازف بعض المصنفين بنسبته إلى القاسم بن عبد الله عليه السلام. قال الإمام يحيى: ولقد كان القاسم شديد الورع في فتاويه، كثير الاحتياط في أمر الدين، فكيف ساعً لمن له مُسْكَةٌ من الدِّين أن ينسب مثل هذه المقالة إلى مثل القاسم؟! كلا وحاشا، فاللهُ حَسْبُ الناقِل. اهـ.

ثم ذكر نصُّ القاسم على خلاف ما يُعزى إليه في المسألة، فقال:

ومن عجائب أمر من لا تحصيل له من مخالفي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني رأيت في تعاليقهم حكاية هذا المذهب عن بعض الشيعة، ورأيت لبعضهم حكايته عن الشيعة مطلقاً، وما أعلم أحداً من أصناف الشيعة جَوَزَ ذلك حتى إن الإمامية — مع كثرة التخليط في فقههم — لم يذهبوا إلى هذا، فكيف استجاز مَنْ يُنسب إلى العلم إيراد مثل هذه الحكاية وإلقاءها إلى المتفقهة! نعوذ بالله من الجهل وقلة الدين. اهـ.

وهكذا، إلى شواهد كثيرة ليس هذا محلُّ بسطها.

وهذا «المجموع الفقهي» هو تراثُ زيدٍ الشهيد عليه السلام، يرويه أبو خالد عنه، وقد تمكَّن أتباعُ زيد اليمانيُّون من الاحتفاظ بهذا التراث الفقهي، بين تلك الفتن الطواحن، بما آتاهم الله من القَصْدِ والعَدْلِ في شؤونهم — وإن كان الطرفان في غالب الفتن لا يخلوان من طَرَفِي الْقَصْدِ^(١) — وَرَوَّهَ خلفاً عن سلف.

فإذا سَبَرْنَا مسائله وقارناها بمسائلِ المذاهبِ المدوَّنة لفقهاء الأمصار نجدُها تتوافقُ في ثلاثة أرباعها تقريباً مع فُتْيَا فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة، والربعُ الباقي يتوزعُ أثلاثاً: بين أن يكون مما انفردوا به، وبين أن يكون مما وافقهم عليه مالك، أو الشافعي، رضي الله عنهم.

وتكون قوَّةُ الحجة في جانب الجمهور في مسائل الانفراد، كما هو الحال فيما ينفردُ به كلُّ فقهاء الأمصار عما عليه الجمهور، إلّا فيما دَقَّ مدرُّكه، فيكون المصيبُ هو الأغوصُ في المعاني وإن انفرد، وانفردُهم بمسائل في «المجموع» على قَلَّتْها: مقرونٌ بموافقة بعض السلف.

فتحتيمُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ على لابسِ الخَفَيْنِ إلّا عند عذر — باعتبار المسح منسوخاً بآية المائدة — يُروى مثله عن بعض الصحابة والتابعين ممن لم يبلغهم أو لم يصحَّ عندهم حديثُ جريرِ البجلي، بل هو ظاهر ما يُروى عن مالك في «العتبية» استناداً على عمل أهل المدينة.

ولفظ «خير العمل» في الأذان يُوازَنُ الجهرَ بالبسمة، فيجريان في مجرى واحد حيثُ صحَّ فيهما الموقوفُ دون المرفوعِ الصريحِ في التحقيق، وقد رَوَى محمد بن الحسن في «الموطأ» عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر اللفظَ المذكور، كما يروِي مثله

(١) يشير إلى قول القائل:

نَسَامَحْ وَلَا تَسْتَوِفْ حَقَّهُ كُلَّهُ وَأَتَّقِ، فَلَمْ يَسْتَوِفْ قَطُّ كَرِيمُ
وَلَا تَعُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ وَاقْتَصِدْ كَلَّا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ نَعِيمُ

الليث عن نافع. وأخرج ابنُ أبي شيبة والحاكم والبيهقيُّ نحو ذلك عن عدَّة من الصحابة والتابعين، ولا سيما عن عليِّ زَيْن العابدين بن الحسين عليهما السلام. فالجمهور أخذوا بالمرفوع فيهما، ومن تمسَّك بالموقوف يَعتبره في حكم المرفوع في المسألتين.

وأما قولُ ابن تيمية في «منهاجه» بأن اللفظ المذكور بدعةُ الروافض وشعارُهم: فمن مجازفاته، ويأبى الله أن يكون ابنُ عمر وعليُّ بن الحسين يبتدعانه، أو أن يُوصَّما بِرَفْض، على أن الرَفْض كالنَّصَب من أبغض الخلال إلى أهل بيت النبوة.

وابنُ أبي هريرة من الشافعية يرى تَرَكَ السُّنة إذا أصبحت شعاراً للمبتدعة، وفرَّع على هذا الأصل: تَرَكَ: الترجيع في الأذان، والجهر بالبسملة، والقنوت في الفجر، والتختم في اليمين، وتسطيع القبور. ولكنَّ في هذا التأصيل والتفريع كلاماً ليس هذا محلاً للإفاضة فيه.

ثم ذلك التوافقُ العظيم بين آلِ زيد وبين فقهاء العراق في ثلاثة أرباع المسائل، إنما نشأ من اتحادِ مصدرِ علومِ الفريقين، لأن فقهاء الكوفة والعراق إنما تَوَارَثوا الفقهَ طبقةً فطبقةً عن عليٍّ وابنِ مسعود وسائر كبار فقهاء الصحابة الذين نَشَرُوا العلم بالكوفة، ولا سيما الذين تَدَيَّرُواها^(١) بعد انتقال علي كَرَّمَ الله وجهه إليها واستمرُّوا بها في عهد الأموية.

ثم عن فقهاء أصحابهم وأصحابِ عمر وابنِ عباس ومعاذٍ الذين انتقلوا إليها واستقروا بها، ابتعاداً عن معاقل الأموية.

ثم عن أصحابِ أصحابهم الفقهاء رضي الله عنهم الذين بهم صارت الكوفة مصدرَ العلمِ الناضجِ في ذلك العهد، وكانت علوم الحجاز والمدينة المنورة تَتَشَارَك فيها فقهاء الأمصار، لكثرة حُجَّهم عاماً فعاماً في تلك الأعصار.

(١) أي: اتخذوها داراً ومسكناً لهم.

أما ما يُعزى إلى أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي من الكلام في أبي خالد راوي «المجموع الفقهي»: فلم أجده في سؤالات ابنه أبي مسلم صالح بن أحمد عنه، وأما ما يُنسب إلى وكيع بن الجراح: فلا غرو إذا أخذ بعض الجارحين في تقويل وكيع ما لم يقله في شأن أبي خالد، لأنك ترى أيضاً تقويله ما لم يقله حتى في حق شيخه الذي تخرج في الفقه به، ودرج على مذهبه^(١)، كما هو تحت اعتراف مثل الذهبي.

مع أن وكيعاً من ألزق أهل طبقته بأبي حنيفة والثوري، والثاني من أكثر الناس ملازمةً لنصور بن المعتير، وصلة هؤلاء جميعاً بالإمام الشهيد زيد بن علي أشهر من نار على علم، وليس لوكيع مؤلف في الجرح التعديل مع كونه في عهد التدوين، ولا تزال مؤلفاته^(٢) في متناول أهل العلم، وإنما يُثقل بعض كلمات عنه في الجرح في الكتب المؤلفة بعد الفتنة^(٣) واستفحال أمر النواصب، وذلك مما يدعو إلى التروي في التعويل على ما يُسطر فيها من الجرح والتعديل، وإلى التثبت فيما هو منقول فيها من القول والتقويل، بل وكيع نفسه ما نجا من نبرهم وعمزهم.

وهذا «المجموع» هو أم مذهب زيد الشهيد، وعليه اعتداد فقهاء أهل البيت، وقد تلقوه بالقبول على تعاقب الأجيال، واستمروا على روايته ودراسته طبقة بعد طبقة، وقد عُني جمع من أهل الفضل والنبل بشرح أحكامه، وتبيين فوائده وإشاراته. ومن أجل شروحه «الروض النضير شرح المجموع الكبير» للجهيد العلامة التحرير القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السيأغي الصنعائي رحمة الله عليه، فإنه قام بعمل عظيم، وخير جسيم، حيث شرح «المجموع»، بشرح يعز مثله في المشهود والمسموع.

(١) يريد المؤلف رحمه الله: الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه.

(٢) أي: مؤلفات عهد التدوين.

(٣) فتنة القول بخلق القرآن.

فإن من طالعه مطالعة الفاحصِ المسترشد، دون المتصفحِ المتعنتِ يجدُ العلامةَ السياغي في هذه الحَلَبَةِ منقطعَ القرين، متلقياً لأقْيَ الشرحِ باليمين^(١)، رَحَبَ الصدرِ في سَرْدِ أقوالِ المخالفين، واسعَ الدَّسِيعَةِ في المقارنةِ بين أدلَّتْها، سالِكاً مسلكَ الإنصافِ في المحاكمةِ بينها، متجنباً سُبُلَ الاعتسافِ في تبينِ ما لها وما عليها، مستقصياً غيرَ متواكِلٍ، مثبِّتاً غيرَ متساهِلٍ، بما آتاه الله من غَزَاةٍ في العلمِ ونزاهةٍ في الحِجْمِ^(٢)، ودَقَّةٍ في الفهمِ، جديراً بكلِّ ثناءٍ في وضوحِ البيانِ، والتقريبِ إلى الأذهانِ، حتى أصبحَ شرحُه جامعاً لأشْثاتِ المسائلِ، ودافعاً للشُّبُهَةِ التي تُورَدُ على الدلائلِ، بحيثُ لا يَسْتَغْنِي عنه طوائِفُ الفقهاءِ على اختلافِ مذاهبِهِم ومشاربِهِم، لا ينقصُه شيءٌ غيرَ نقصٍ في آخره لا يَتَوَلَّى إكمالَه، مَنْ له في العلمِ مثلُ ما لَه، فجزى الله تعالى الشارِحَ العلامةَ على هذا الشرحِ الرائعِ، الجَمُّ المنافعِ، ومن قام بنشره وتصحيحه من السادةِ العلماءِ والفطاحلِ النُّبلاءِ، على هذا العملِ النافعِ أحسنَ ما يجزي بهِ المحسنينَ.

ووقوعُ هذا الكتابِ بهذا الموقعِ من الإكبارِ والإعجابِ: لا يَمْنَعُنَا أَنْ نُبَدِيَ ما يُخَالِجُ سِرّاً من بالغِ التعجُّبِ مما يَجْرِي عليه أمثالُ محمدِ بنِ إبراهيمِ الوزيرِ صاحبِ «العواصمِ» مع لطفِ بيانه، والمَقْبِلِ على لِدَاعَةِ لسانه، وذاك الأميرِ الصنعاني، ودَيَّاكِ الحازمي، وهذا الشوكاني، كيف انحرفوا هذا الانحرافَ، وافتَتَنُوا هذا الافتتانَ، بآراءٍ بعضِ الشُّذَّاذِ من نواصبِ المغاربةِ وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُ من حُثَالَةِ حَشَوَةِ المشاركةِ، حتى كادوا أَنْ يَشُوهُوا المذهبَ بذلكِ فرعاً وأصلاً تشويهاً جوهرياً، لا يغسلُه ماءُ التسامحِ والتغاضي.

(١) يشير إلى قول القائل:

رَأَيْتُ عَرَابَةَ الْأَوْسِيِّ يَسْمُو إِلَى الْعُلِيَاءِ مَنْقَطَعَ
إِذَا مَا رَايَةَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ

القرين
باليمين

(٢) الحِجْمُ: السَّجِيَّةُ والطبيعة كما في «القاموس».

ولا أدري : هل إذاعةُ مصنّفات هذا الصنف من الشذاذ مما تقضي به مصلحةُ
 كيانهم ، أو مما يقضي على الحرث والنّسل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم ؟

تحريراً بمصر المعزّية غرة محرم الحرام
 مفتح عام خمسين وثلاثمائة وألف .

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري
 عفي عنهم

٢٢ سلسلة مطبوعات "المجلس العلمي" بـابهيـل - سورـت (الهند)

بَغْيَةُ الْأَرْبَابِ

فِي مَسَائِلِ الْقِبْلَةِ وَالْحَارِثِيَّةِ

تأليف

فضيلة الأستاذ محمد يوسف البنوري

عضو المجلس العلمي - والأستاذ بالجامعة الإسلامية بـبابهيـل

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة "للمجلس العلمي"

القاهرة

مطبعة العلوم شارع الخليج بمدينة لاف

١٩٣٩

لَمَّا نَزَلْتُ (مصر) وتشرفتُ بِلِقَاءِ حَضْرَةِ الْمُحَقِّقِ الْبَحَاثَةِ الْأَسْتَاذِ الْكَبِيرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ زَاهِدِ الْكُوْثُرِيِّ، أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ الرِّسَالَةَ فَكَتَبَ — طَالَتْ حَيَاتُهُ النَّافِعَةُ — مَا يَأْتِي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَنَا بِأَنْ نُؤَلِّيَ فِي الصَّلَوَاتِ وَجُوهَنَا شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَفِيهِ رَمَزٌ إِلَى وَجُوبِ تَوْحِيدِ صَفُوفِ الْمُسْلِمِينَ وَاتِّجَاهِهِمْ فِي كُلِّ مَرَامٍ، تَعَالَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيْتٌ يُوْوِيهِ، أَوْ مَكَانٌ يَحْوِيهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسْلِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَكُلِّ مَنْ وَاوَاهُ.

وبعد، فقد اطلعتُ على كتاب «بُغْيَةُ الْأَرِيبِ فِي أَحْكَامِ الْقِبْلَةِ وَالْمَحَارِيبِ»، تَأَلَّفَ حَضْرَةُ صَاحِبِ الْفَضْلِ وَالْفَضِيلَةِ، الْمُتَحَلِّي بِالْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ، الْعَلَامَةُ الْأَدِيبُ وَالزَّكِينُ اللَّيِّبُ، السَّيِّدُ مُحَمَّدُ يَوْسُفُ الْبُثُورِيِّ الْبَشَاوَرِيِّ الْهِنْدِيُّ — دَامَتْ مَآثِرُهُ —، فَوَجَدْتُهُ خَيْرَ مَا أُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ جَمْعاً وَتَحْقِيقاً، — فِيمَا أَعْلَمُ —، فَجَزَى اللَّهُ سَبْحَانَهُ مُؤَلِّفَهُ الْبَارِعَ جَزَاءَ الْمُحْسِنِينَ، حَيْثُ لَمْ يَدْعِ حُكْماً مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ، كِتَاباً وَسُتَّةً، وَفَقْهاً وَنَظْراً، إِلَّا وَقَدْ بَيَّنَّهُ أَتَمَّ بَيَانٍ بِتَحْقِيقِ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَمَعَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ الْمَسَائِلَ الْمُبْعَثَةَ فِي غَيْرِ مَظَانِهَا، فَأَصْبَحَتْ أَحْكَامُ الْقِبْلَةِ بِذَلِكَ عَلَى طَرَفِ الثُّمَامِ مِنَ الْمُطَالَعِ الْمُسْتَطْلَعِ، بِكُلِّ إِجَادَةٍ وَإِفَادَةٍ، وَلَا عَجَبَ مِنْ مِثْلِهِ مِثْلُ هَذِهِ الْإِجَادَةِ، وَمَنْبِتُهُ ذَلِكَ الْمَنْبِتُ الزَّكِيُّ الطَّاهِرُ، وَأَسَاتِذَتُهُ هَؤُلَاءِ الْجِهَابِذَةُ الْأَكَابِرُ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ نَفَعَ بِهِ الْمُسْلِمِينَ وَوَفَّقَ

مؤلفه التحرير لتأليف أمثال أمثاله من الكتب النافعة، في خير وعافية وطول بقاء،
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين.

في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧هـ.

كتبه الفقير إلى الله سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري عفي
عنهم، نزيل القاهرة وخادم العلم بمعاهد دار الخلافة العثمانية سابقاً.

إِعْلَامُ الْأَرَبِ

يُحَدِّثُ بِدَعَةِ الْمُحَارِبِ

للشيخ الإمام جلال الدين السيوطي

الترقي سنة ٩١١

ومعها تعليقات تبين ما فيها من غلط وسهول لفضيلة
الأستاذ المحدث الحجة الشيخ محمد زاهد المصري

مصدره بكلمة قيمة في الحراب أيضاً لفضيلة
الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكرنزي

مطبعة الشرق
بشارع محمد علي حارة أبو الفوارس عمرة ٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

حول مسألة المحاريب

لفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري

من العَجَب أن نرى بين آونة وأخرى أناساً يسعون جهدهم في إثارة ضجعات حول مسائل تافهة، متغاضين عن موبقات ملأت البقاع، وأذت الشرع الإسلامي في جوهره وصميمه، ولو كان رائد هؤلاء الإخلاص لرأوا الصغير صغيراً والكبير كبيراً، ووسّعهم ما وسّع جماعة المسلمين على توالي القرون.

وقد بلغ ببعضهم التخطي إلى حد محاولة التحدي في أمر يظن أنه قتله بحثاً، فينبري مستنكراً لما تورأته جماعة المسلمين في مساجدهم من أقدم العهود، وما ذلك إلا من سكوت كبار العلماء عن القطرة إلى أن تصبح سيلاً، ولو حاسب هذا المتحدي نفسه، ووازن بين ما حفظه وما غاب عنه، لعلم أنه اغترّ بسكوت أهل الشأن عن أمثاله، فظنّ الجو صفاً له، فأخذ يشرع ما يشاء ويستنكر ما يشاء، وفي مثله قال الشاعر:

وإذا ما خلب الجبان بأرض طلب الطعن وحده والنزالا

ولو علم المسكين مقدار نفسه لسكت فاستراح وأراح، لكن النملة لما سئلت كم مقدار وزنك؟ أجابت قائلة: أزن بميزاني مئة قنطار.

وقد اتفق أهل العلم على أن المسائل الفرعية الاجتهادية لا تتخذ مثار إنكار، فكيف يقوم في صف الدعاة إلى الله من يجهل ذلك أو يتجاهله، ولا ينزل المسائل

منازلها؟. وأشدُّ ما قيل في قيام الإمام في الطاق كلمة أهل العراق. وفي «الجامع الصغير» للإمام محمد بن الحسن الشيباني: «محمد، عن يعقوب، عن أبي حنيفة: لا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد وسجودُهُ في الطاق، ويُكرَهُ أن يقوم في الطاق».

وُروى مثل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، والثوري، وغيرهم من علماء العراق. وهذه الكراهة كراهة تنزيه عندهم على ما ذكره الخير الرملي في حاشية «البحر الرائق» وهي أقرب إلى الجواز من الحظر، ولم يثبت عن ابن مسعود التعليل بالتشبه بالنصارى، لأن خبر البزار عنه في سنده ميمونٌ الأعور أبو حمزة قد ضَعُفَ غيرُ واحد، وإن ثَبَتَ عنه القولُ بكراهة القيام في الطاق - أي المحراب - .

فسَبَر أهل العلم وجه الكراهة في ذلك، فلاحظوا احتمالَ أن تكون العلة امتياز الإمام عن الجماعة بمقام، واحتمالَ أن تكون اشتباهُ حالِ الإمام على من في اليمين والشمال، فلاحتمالُ الأول رَدُّه ابنُ الهُمام قائلًا: «إنَّ امتياز الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان، حتى كان التقدُّم واجباً عليه، وغايةُ ما هنا كونه في خصوص مكان، ولا أثرَ لذلك فإنه بُني في المساجد المحاريبُ من لدن رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، ولولم تُبَيَّنْ كانت السُّنَّةُ أن يَتَقَدَّمَ في محاذاة ذلك المكان، لأنه يُحَاذِي وسطَ الصف وهو المطلوب، إذ قيامُهُ في غير محاذاته مكروه، وغايته اتفاقُ المِلَّتَيْنِ في بعض الأحكام، ولا يَدْعُ فيه، على أن أهل الكتاب إنما يُخَصُّون الإمامَ بالمكان المرتفع على ما قيل، فلا تشبهُ».

وزد على ذلك احتجاج من يَحْتَجُّ بشرائع من قبلنا بالشرطِ المعروف، قال الله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ الآية.

وأما الاحتمالُ الثاني وهو كونُ علة الكراهة خفاء حالِ الإمام على بعض الجماعة، فقد قَوَّاه ابنُ الهُمام ذاكرًا أن محاريب أهل العراق مجوفة مطوَّقة، حتى إذا

وَقَفَ الإمامُ في داخلِ المحرابِ تَشْتَبِهُ حالُهُ على من عن يمينه ويساره، فلو كان بجنبي الطاقِ عُمُودانِ وراءَهُما فُرْجَتانِ، يُطْلَعُ مِنْهُمَا أَهْلُ الجِهَتَيْنِ على حالِ الإمامِ، لا يكره، فعلى هذا يكون الأمرُ خاصاً بأهلِ العراقِ.

ومن أهلِ العلمِ من عَدَّ وَجَهَ الكراهَةِ قِيَامَ الإمامِ في محلٍ مرتفعٍ في المحرابِ، وقد قال ابنُ الهُمامِ أيضاً عندَ التعرُّضِ لذلك: «وَاخْتَلَفَ في مقدارِ الارتفاعِ الذي تتعلَّقُ بِهِ الكراهَةُ، فقليلٌ: قَدَّرَ القامةَ، وقليلٌ: ما يَقَعُ بِهِ الارتفاعُ، وقليلٌ: ذراعٌ كالسُترةِ، وهو المختارُ». اهـ.

والتقديرُ بالقامةِ روايةُ الطحاوي عن أبي يوسف.

وعالمُ دارِ الهجرةِ مالكُ بنُ أنسٍ رضي الله عنه، مع أهلِ العراقِ، في كراهَةِ انفرادِ الإمامِ في مكانٍ مرتفعٍ في روايةِ ابنِ القاسمِ، وفي «الْمُدَوَّنَةِ»: «كَرِهَ مالِكُ أَنْ يُصَلِّيَ الإمامُ على شيءٍ هو أَرْفَعُ مما يُصَلِّيُ عَلَيْهِ مَنْ خَلْفَهُ، مِثْلَ الدُّكَّانِ في المحرابِ ونحوِهِ من الأشياءِ... إلَّا أَنْ يَكُونَ على دُكَّانٍ يسيرِ الارتفاعِ، مِثْلَ ما كانَ عندنا بمصرَ، فَإِنْ صَلَّاهُمْ تَامَةً». اهـ. وبذلك تعلمُ حُكْمَ المحارِبِ المتوارِثَةِ بمصرَ منذ عهدِ ابنِ القاسمِ صاحبِ الإمامِ مالكٍ رضي الله عنه.

لكنَّ عالمَ قريشِ الإمامَ مُحَمَّدَ بنَ إدريسِ المِطْلِبي رضي الله عنه، اختارَ في «الأم» للإمامِ أَنْ يُصَلِّيَ على الشيءِ المرتفعِ ليراهُ من وراءَهُ، فيقتدونَ بركوعِهِ وسجودِهِ. وذلكَ بعدَ أَنْ ساقَ حديثَ أبي مسعودٍ رضي الله عنه في النهيِ عن ذلكِ.

وأما قولُ ابنِ الهُمامِ ببناءِ المحارِبِ في المساجدِ مِنْ لَدُنْ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، فيؤيِّدُهُ حديثُ وائلِ بنِ حُجرٍ رضي الله عنه عندَ البيهقي، وفيه «... فَدْخَلَ المحرابَ...». وليسَ عَدَمُ ذِكْرِ أمِ عبدِ الجبارِ في سَنَدِهِ بضائِرِهِ، لأنَّها لا تَشِدُّ عن جِهَةِ الرِّوَايَاتِ اللَّائِيَةِ قالَ عَنْهُنَّ الذَّهَبِيُّ: «وما عَلِمْتُ في النِّسَاءِ مِنْ اتِّهَمَتْ، ولا مِنْ تَرَكُوها». على أَنَّها زوجَةُ صحابي.

ولعلَّ قولَ ابنِ حجرٍ في نفيِ وجودِ المحارِبِ في عهدِ النبي صَلَّى الله عليه

وسلّم، ليس بمعنى نفي وجودها مُطلقاً، بل يُريد نفي كونها على أخصّ أوصاف محارب عصره، وإلاً فحديث وائل بن حُجر أحقّ بالتعويل من حديث عبد المهيم بن عباس الذي يقول فيه: «لم يكن لمسجد النبي صلى الله عليه وسلّم محراب في زمنه، ثم أحدثه عُمر بن عبد العزيز». لأنه يُناقض روايته الأخرى التي توافق حديث وائل، وهي روايته عند الطبراني من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وفيه «... فلما بُني له محراب تقدم إليه...». وما له متابع أحقّ بالقبول مما ينفرد به مثل عبد المهيم وقد ضعّفه غير واحد.

والواقع أن المحراب كان موجوداً، والذي زاد فيه عُمر بن عبد العزيز أيام إمرته بالمدينة المنورة سنة ٨٣ هو التجويفُ البالغ في المحراب، وعمر بن عبد العزيز أقرّ له طوائفُ الفقهاء بالإمامة في الفقه والحديث والورع والاعتصام بالسنة، أمثله يُعدّ مبتدعاً فيما فعل؟ ومن ظنّ أن تغيير البناء إلى أكمل فأكمل، وأحكم فأحكم، بدعة ممقوتة فهو الممقوت.

ولم يكن مسجدُ النبي صلى الله عليه وسلّم مبنياً بالحجارة لا في أساسه ولا مُسقفاً بغير جريد النخل، فوسّعهُ عُمر رضي الله عنه وسقّفهُ، ثم وسّعهُ عثمان رضي الله عنه وبناه بالحجارة على أعمدة حجارة وسقّفه بالسّاج، إلى أن جُدّدت عمارته في عهد إمرة عمر بن عبد العزيز بالمدينة المنورة سنة ٨٣ بفسيفساء ورخام. أفيعدّ هؤلاء مبتدعةً ضاللاً؟!.

وقد أجاد فضيلةُ الأستاذ الناقد السيد عبد الله بن الصّدّيق الغُباري فيما علّقه على رسالة السيوطي في حكم الصلاة في المحارب، وكشف الستار عن خبايا أسانيدِها، وأبان عدَمَ صحة التمسك بما فيها من جهة التدليل على ما يدّعيه السيوطي. وتسرعُ العالم كثيراً ما يُوقّعه فيما لا يرضاه لنفسه، وكم يُوقع السيوطي تسرّعهُ في مثل هذه السقطة.

وقد أحسن صنعاُ فضيلةُ الأستاذ الجليل الشيخ عمر عبد الوهاب الجندي،

حيث أُلِّفَ ما هو فَضْلُ الْخِطَابِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَحْرَابِ، وَكَفَى وَشَفَى مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ، وَوَصَفَ مَا فِي كُنَائِسِ النَّصَارَى مِنَ الْمَذَابِحِ الَّتِي قَدْ تُسَمَّى الْمَحَارِبِ وَصَفًا دَقِيقًا، لَا يَدْعُ شَبَهَةً لِأَحَدٍ أَنَّ مَحَارِبَ الْمُسْلِمِينَ لَا تُشَبِّهُهَا بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَجَزَاهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَنِ السَّنَةِ خَيْرًا، حَيْثُ لَمْ يَدْعَا قَوْلًا لِقَائِلٍ.

وَالْعَجَبُ مِنَ السِّيَاطِي كَيْفَ يَحَاوِلُ الْاِسْتِدْلَالَ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ : « اتَّقُوا هَذِهِ الْمَذَابِحَ »، بِدُونِ أَدْنَى مَنَاسِبَةٍ لَهُ بِالْمَوْضُوعِ، وَلَا سِيَمَا بَعْدَ أَنْ ادَّعَى أَنَّ الْمَحَارِبَ لَمْ تَكُنْ لَهَا وَجُودٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

عَلَى أَنَّ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ فِي سَنَدِهِ مُدْلَسٌ وَقَدْ عَنَّنَ، وَعَنْعَنَهُ الْمُدْلَسُ مُرَدُّةً عِنْدَ أَهْلِ النِّقْدِ. وَنُعَيْمُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ نَاصِبِيٌّ كَانَ يَتَنَاوَلُ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَلَا حُبَّ وَلَا كِرَامَةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَعْرَاءَ تَرَكَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَعَدَّهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنَ الضَّعَفَاءِ. وَسَهْلُ بْنُ زَنْجَلَةَ عَلَى حِفْظِهِ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَصُولِ السِّتَةِ غَيْرُ ابْنِ مَاجَةَ، وَمِثْلُهُ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ النِّقْدِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيُّ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ يُضَعِّفُهُ، وَتَوْثِيقُ بْنُ حَبَانَ لِبَعْضِ هَؤُلَاءِ عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي سَنَدِهِ مِيمُونُ الْأَعْوَرُ، ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَمُحِبُّ بْنُ الْحَسَنِ ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ، وَإِنَّمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ حَدِيثًا وَاحِدًا بِمُشَارِكٍ فِي شَيْخِهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مِرْدَاسٍ جَهْلُهُ أَبُو حَاتِمٍ، قَالَ الْذَّهَبِيُّ : رَوَى عَنْ خَارِجَةٍ خَبْرًا بَاطِلًا، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ مِنَ الْأَثَمَةِ السِّتَةِ غَيْرُ أَبِي دَاوُدَ وَهَكَذَا.

وَكِرَاهَةٌ مِنْ كَرِهَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ الصَّلَاةَ فِي الطَّاقِ : لَمَّا سَبَقَ مِنْ ابْنِ الْهَثَمِ، فَلَا يَنْهَضُ مَا يَرَوِيهِ السِّيَاطِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَسَنِ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ حُجَّةً لِمَسْأَلَةِ الْبَابِ، وَهَذِهِ كُلِّيمَةُ أَسْوَفُهَا عَلَى عَجَلٍ نَزُولًا عِنْدَ رَغْبَةِ بَعْضِ الْإِخْوَانِ، وَلِلْكَلامِ مُتَسَعٌّ إِذَا لَزِمَ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن المفاضلة بين الأئمة وكتاب «الانتصار»، لسبط ابن الجوزي

جَرَتِ الأمة على أن العالم بأدلة الأحكام - كما يجب - يَتَّبِعْ علمه، وأما من دونه فله أيضاً من الاجتهاد نصيبٌ، حيثُ يجبُ عليه الابتعاد عن التشهّي، بأن يَسْعَى جُهدَه في معرفة مَنْ هو الأعلَمُ الأورَعُ، ليتابعَه في الفُتْيَا فتبرأ ذمُّه: أصابَ مُفتيه أم أخطأ، ولا مانعَ من أن يترجَّحَ عند هذا من لم يترجَّحَ عند ذاك، والقَصْدُ: بَذْلُ الجُهدِ في الترجيح، لا إصَابَةُ كَيْدِ الحقيقة في نفس الأمر. وكَفَى لهذا أن يَتَّبَعَ مَنْ بأن ترجَّحه عنده بدون هوى.

ولذا أُلِفَ كثيرٌ من علماء المذاهب كُتُباً في بيان وجه ترجيح كلٍّ منهم إماماً خاصاً من الأئمة المتبوعين أئمة الهدى، رضوان الله عليهم أجمعين، كما فَعَلَ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجُرْجاني، وأبو منصور عبد القاهر البغدادي، وأبو حامد الطوسي^(١)، والقاضي عياض، والفخر الرازي، وابن فرحون، وأبو عبد الله الراعي الأندلسي، وغيرهم.

لكن لا يدلُّ شيء من ذلك على الرُّجْحان في نفس الأمر، بل يدلُّ على وجه ترجيح كلٍّ منهم متابعة إمامه. ولا حَجَرَ على ذلك. إلا أن بعضهم استرسلَ فيما

(١) هو الإمام الغزالي رحمه الله.

ليس له كبيرُ شأنٍ في الترجيح الذي مَدَّاهُ: العِلْمُ والورع فقط. بل بَلَغَ ببعضهم التعصُّبَ إلى حدِّ النَّيلِ من كلِّ إمامٍ غيرِ إمامه بدون مبرِّر. وهذا مما لا يرضاه الله ورسولُه وأهلُ الدين.

وسبَّطُ ابنِ الجوزي سلكَ في «انتصاره» هذا طريقاً علمياً بَحْتاً غيرَ مُشير، ففي نشر كتابه هذا — بعدَ انتشارِ كثيرٍ من مثله في باقي المذاهب — مَلَأَ فراغاً بالنظر إلى المذهب الحنفي، مع ما في ذلك من استنهاضٍ للهمم في ترديد مزايا الأئمة على الوجه المرصِّي.

مؤلف الكتاب :

هو المحدثُ المؤرِّخُ الفقيهُ الواعظُ أبو المظفر جمال الدين يوسفُ بن فرغل بن عبد الله البغدادي، سبَّطُ الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي.

بعض شيوخه وتلاميذه :

أخذ عن ابن الجوزي، وابن كُليب، وابن طَبَرُزْد، وغيرهم. وأخذ عنه الحافظ أبو شامة المقدسي؛ والحافظُ الشَّرَفُ الدِّمياطي، وغيرهما. وقد تَرَجَّم له: الحافظُ أبو شامة المقدسي في «ذيل الرُّوضَتَيْن» والحافظ عبد القادر القرشي في «الجواهر» وأبو المحاسن في «المنهل الصافي» وذكر: أن مَنْ بعده من المؤرِّخين عالَّةٌ على كتابه «مرآة الزمان».

تحامل عليه الذهبيُّ وَمَنْ هو على شاكلته، تعصُّباً منهم حيثُ تَرَكَ مذهب جدِّه وتحَنَّف، وقد دافع عنه القُطْبُ اليُونينيُّ الحنبليُّ، وبيَّراه مما قالوه في «ذيل مرآة الزمان» نعوذ بالله من تتابع الألسن.

يَرْوي عنه الحافظُ عبد القادر القرشيُّ بواسطة الشَّرَفِ الدِّمياطي.

مؤلفاته :

له مؤلفات سارت بها الرُّكبان منها: «تفسير القرآن» في تسعة وعشرين مجلداً، ومنها: «شرح الجامع الكبير»، ومنها: «متنهى السؤل في سيرة الرسول»، ومنها: «اللوامع في أحاديث المختصر والجامع»، ومنها: «إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف» ومنها: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار» في مجلدين، ومنها: «الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح» هذا، ومنها: «مرآة الزمان» في أربعين مجلداً — في مكتبة طوب قبو — وغير ذلك .

كان رحمه الله فارساً في البحث، مفرط الذكاء، حسن الإلقاء، وقد أُعطي القبول من الملوك والأمراء، والعلماء والعامة في الوعظ وغيره. حَضَرَ في وعظه الموفق ابن قدامة، ولم يكن مجلس من مجالسه يخلو من جماعة يتوبون، بل كان كثير من أهل الذمة يُسلمون في مجالسه، والناس كانوا يبيتون في مسجد دمشق في الليلة التي يعظ في غدها، انتظاراً لوعظه .

وفاته :

توفي بدمشق ليلة الثلاثاء ٢١ ذي الحِجَّة سنة ٦٥٤ هـ. ودُفن بجبل قاسيون، رحمه الله وجعل الجنة مثواه .

محمد زاهد الكوثري

السُّبُكُ

في أصول لفقه الطاهري

تأليف

الإمام الحافظ علي بن أحمد بن حزم

الأندلسي القرطبي الطاهري

المتوفى سنة ٤٥٨ هـ (١)

عرف الكتاب وعلق حواشيه

أستاذ المحققين : العلامة المحدث الكبير

صاحب التفضيلة الشيخ

محمد الهادي الحسيني

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

وقف على طبعه وراجع أصله

المستشرق والمطالع الحسيني

مؤسس ورئيس مركز الدراسات والبحوث الإسلامية

بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد

سنة ١٩٤٠ م

حقوق الطبع محفوظة لناشره

مطبعة الانوار

عزة المطار الحسيني ومحمد نجيب أمين الخانجي

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في المذهب الظاهري

و «التبذ» لابن حزم

مَضَتْ فقهاء الأمة منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم على الأخذ بالكتاب والسنة، وبما جرت عليه جماعة الفقهاء، ويردُّ الشيء الذي لم يَرِدْ فيه نصٌّ إلى نظيره الذي ورد فيه نصٌّ، وإن اختلفوا في وجوه دلالة تلك الأدلة، وشروط الأخذ بها. وبعد انعقاد الإجماع على تلك الأصول حاولَ محاولون التشكيك في كلِّ منها. فقال قائل: إن دلالة الأدلة النقليّة ظنيّة مطلقاً، وسرَدَ في ذلك ما شاء من الوسائس، واشترطَ شرطاً في قبول السنة شروطاً تُسْقِطُ جُلُها من مقام الاحتجاج، وأَنَّ إبراهيم بن سيار النُّظَّام فأبدى وجوه تشغيب في حُجَّة الإجماع والقياس الشرعي، ولم يتحاشَ في ذلك النيلَ من الصحابة.

ثم وثم إلى أن جاء داود بن علي الأصبهانيُّ - وُلِدَ بالكوفة وكان أبوه علي بن خلف يتولَّى كتابة عبد الله بن خالد الكوفي قاضي أصفهان أيام المأمون - فنَفَقَهُ على إسحاق بن راهويه، وأبي ثور، ثم انتحلَّ القول بالظاهر، ونَفَى القياسَ في الأحكام قولاً، واضطر إليه فعلاً، فسماه دليلاً - كما يقول أحمد بن كامل الشَّجْري القاضي - .

وقد نُسِبَ إليه أنه كان يقول في القرآن: «أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق»، وهذا مما لا يقوله عالم! وفيه يقول

أبو العباس عبد الله بن محمد الناشئ:

جَهِلْتَ وَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّكَ جَاهِلٌ فَمَنْ لِي بِأَنْ تَذَرِي بِأَنَّكَ لَا تَذَرِي؟!

ولم يكن الإمام أحمد يرضى دخوله عليه لسوء معتقده في نظره، حتى إن الحنابلة يروون عن أحمد كلمةً شديدةً في حقه، ضربنا عن ذكرها صفحاً. وكان من أشد الناس على داود: إسماعيل القاضي المالكي، وقد جرأ داود العامة على ما لا قبل لهم به، من أخذ الأحكام مباشرةً من الكتاب والسنة، حيث حرم عليهم التقليد، وكان يقعدُ للمناظرة وقد دخل عليه أبو سعيد البردعي شيخ أبي الحسن الكرخي، فسأله عن بيع أمهات الأولاد فقال: يجوز، لأننا أجمعنا على جواز بيعهن قبل العلوق، فلا نزول عن هذا الإجماع إلا بإجماع مثله.

فقال له البردعي: أجمعنا على أن بيعها بعد العلوق قبل وضع الحمل لا يجوز، فيجب أن نتمسك بهذا الإجماع، ولا نزول عنه إلا بإجماع مثله! فانقطع داود.

ومن المتشددين في داود وأتباعه: إسماعيل القاضي، وأبو بكر الرازي الجصاص، وأبو إسحاق الإسفراييني، وإمام الحرمين، حتى إنهم لا يعتدّون بخلافهم. وحمل الجلال المحلي كلام إمام الحرمين على ابن حزم، وهذا ليس بجيد، لأن مذهب ابن حزم ما كان اشتهر في زمن إمام الحرمين في الشرق، وقوله في «النهاية» صريح في أن كلامه في داود وأتباعه، كما أن كلام أبي بكر الباقلاني، وابن أبي هريرة صريح في ذلك.

وألف داود كتباً كثيرةً في مذهبه، وخلفه ابنه أبو بكر محمد بن داود ونشر علم والده، فانتشر القول بالظاهر في الشرق، حتى كان المذهب الظاهري رابع المذاهب الأربعة في القرن الرابع كما في «أحسن التقاسيم»، ثم حل محله المذهب الحنبلي في البلاد الشرقية منذ زمن القاضي أبي يعلى الحنبلي.

وكان من أفذاذ العلماء في المذهب الظاهري في الشرق: إبراهيم بن جابر البغدادي، وعبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس، وأبو الحسين محمد بن الحسين

البصري الظاهري، ورؤيم بن أحمد الصوفي، وأبو القاسم عبيد الله بن علي الكوفي صاحب الطحاوي، وأبوبكر محمد بن موسى بن المثنى النهرواني، وعلي بن محمد البغدادي، وبشر بن الحسن القاضي، ومحمد بن إسحاق القاشاني، وأحمد بن محمد بن صالح المنصوري، والحسن بن عبيد، والحسين بن عبد الله السمرقندي، وعبد العزيز بن أحمد الخزري، وأبو بكر محمد بن الأخضر، وأبو الفرج الفامي، وأبو نصر يوسف بن عمر، وأبوسعيد الرقي، وأبو الطيب بن الخلال، وإبراهيم بن أحمد الرباعي، ومحمد بن سعيد صاحب «أصول الفتوى»، وأبو الحسن حيدرة بن عمر الزندروذي، ويوسف بن يعقوب بن مهران، ومحمد بن عمر الداودي.

وقد ولي جماعة منهم القضاء، وكانوا يرعون الخلاف في مسائل القضاء، فحفّ شذوذهم وغلّوهم، فاعتدّ بهم بعض الفقهاء. ثم انطوت صحيفتهم بالشرق في القرن الخامس، فجذب بالأندلس بعد أن مهد السيل إليه بقي بن مخلد، وابن وضاح، وقاسم بن أصبغ.

حيث قام ابن حزم بعد أن اكتمل يتفقه إلى أن أصبح يناهض فقهاء الملة، فأخذ يدعو إلى الأخذ بالظاهر وتبذ التمذهب، وعلى سعة علمه كان كثير التهجم والاستطالة، حتى عدّ لسانه كسيف الحجاج، وقد امتحن مرات في فتن، إلى أن انطوت حياته في غاية من البؤس، مع أنه كان منشأ في الحلية، ربيب نعمة، لأنه من بيت وزارة. سامحه الله.

ثم تفرّق أصحابه في بلاد الله فقبر مذهبُه هناك، وكان الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين» من أصحابه الذين هربوا إلى الشرق، فذاعت كُتب ابن حزم في الشرق بواسطته، ومنه أخذ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي القول بالظاهر، وكانت ظاهرة الأندلس أكثر غلواً حتى إن الأمير يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن لما تولى الحكم أحرق تحزباً لأهل الظاهر «مدونة» سحنون، و«نوادير» ابن أبي زيد، و«واضحة» ابن حبيب، وما جانس تلك الكتب، ولم يقع مثل ذلك في الشرق.

وكان ابنُ حزمٍ شديدَ الانحراف عن الأشاعرة، وكان أشدَّ حَمَلاته على المالكية، ثم الحنفية، ثم الشافعية، وحيث كانت نشأته في بيت عزٍّ واعتزاز كان يطمحُ إلى التفرد بمذهبٍ ليكونَ متبوعاً لا تابعاً ففعل بين ضوضاء الأخذ والردِّ، ولم يؤدِّه قوله بالظاهر إلى مذهب الحشوية في المعتقد، بل كان شديداً عليهم أيضاً، وكان يرى التنزيه البالغ هو مقتضى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة.

وما يُحكى أنه كان يتسائر هو وابنُ عبد البر فاستقبلها غلامٌ وضيءُ الوجه، فأبدى ابنُ حزمٍ استحسانه، فقال له ابن عبد البر: لعل ما تحت الثياب ليس هناك. فارتجَلَ ابنُ حزمٍ شعراً وأنشده إلى أن قال:

ألم ترَ أني ظاهريٌّ وأنني على ما بدا حتى يقومَ دليلُ
وهذه الحكاية تُذكرنا ما جرى بين ابن دقيق العيد وأبي حيان من الحديث المنقول في «الطالع السعيد»^(١) ساعهم الله.

وقد أشرت في «الإشفاق» إلى قول أهل العلم في ابن حزم، إلا أن أمهات كتبه في الفروع، والأصول، والمعتقد، قد طبعت، فانتشرت آراؤه في الشرق، فأصبح العلماء في حاجة إلى مدارسٍ كُتبه ليكونوا على بينة من أمرها في حالتي الأخذ والردِّ، وكتاب «النبد» له في أصول الفقه الظاهري صورةٌ مصغرةٌ من كتاب «الأحكام» له، أُلْفه ليكونَ تمهيداً ومدخلاً له، وفيه من البحوث ما ليس في الأصل، مع تلخيص كتاب «الأحكام» في التدليل على رأيه في الإجماع والقياس وما إليهما من المطالب، وبالاطلاع عليه يحصل الإمام بأصول مذهبه بأيسر مدة، وأقصر طريق، وسنشيرُ بتوفيق الله سبحانه إلى أهمِّ مواضع النقد فيه، بقدر ما يتسبَّحُ له المقام، ومن الله جلُّ شأنه التوفيق والتسديد.

محمد زاهد الكوثري

براهين الكتاب والسنة الناطقة

على وقوع الطلقات المجموعة بمنجزة أو معلقة
وبليه البراهين الساطعة في ردّ بعض البدع الشائنة

تأليف

صاحب الفضيلة العلامة المذيق المحدث الفقيه المحقق
الحائز للرشاد والقائم بالإرشاد الأستاذ الشيخ
سلامة القضاعي العزاي الشافعي
نفع الله بها وبه آمين

حقوق انطبع محفوظة للناس

نجم الدين محمد أمين الكردى

خادم السنة النبوية

طبع بمطبعة السعادة ببحوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن الكتابين الجليلين

الحمد لله الذي أقام في كلِّ عصرٍ من يَذُبُّ عن دين الله وشريعته، براهينَ تُجَلِّوُ الحقيقةَ وتقطعُ دابرَ المشكِّكين من شرار خليقته، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان، على سيدِّ ولدِ عدنان، سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، ما انقمع الباطلُ تحتَ مقامِ البرهان.

أما بعد: فمن سَعِدَ المرء أن تكونَ له تقوى تُوقِّفه عند حدود الله، وعقلٌ يميِّز به بين الدليل والشبهة، ومن حُرِّمَها فقد حُرِّمَ الخيرَ كلَّه، واحتَوَّشَه الشرُّ من كلِّ جانب، ولم ينقطع شرُّه بإفضائه إلى ما عَمِلَ، إذا خَلَفَ كُتُباً يَضِلُّ بها أناسٌ انزلقوا في إحسانِ الظنِّ بكلِّ مَنْ كَتَبَ في العلم، مِنْ غيرِ بحثٍ عن مبدإِ أمره، ومنتَهَى شرُّه.

ومن هؤلاء الذين خَلَفُوا كُتُباً ضارَّةً بدون ورعٍ حاجِزٍ عن انتهاك ما عليه الجماعة، ولا بصيرةٍ تُجَلِّوُ الظلماتِ أمامَ كلِّ بحثٍ: الشيخُ الحرَّانيُّ المعروف بابنِ تيمية الصغير، وتلميذه الزَّرْعِيُّ المعروف بابنِ قيمٍ الجوزية، وهما قد أثارا فتناً في الفروع والأصول، حتى قَضَيَا عمرَهما في المعتقل، بِحُكْمِ قضاةِ الإسلام؛ صوناً للمجتمع الإسلامي من شرِّ شذوذهما في الاعتقاد والعمل عما عليه الجماعة، خَلَفَا عن سلف. وألَّفَ أهلُ العلم رداً على باطلِ آرائهما كُتُباً خالدة، حالت دون انخداع الجمهور بها.

لكن دَارَ الزمان، وَنَجَمَ أناسٌ يَسْعَوْنَ في إحياء ما لهما من الآراء الشاذة، على

فتور من الهمم، وضعف في العلم، فتجدد شرهما، فوجب الرد عليهما من جديد، فعليهما وزر ذلك ووزر من تبعهما إلى يوم القيامة.

ومن أهم الكتب في الرد عليهما في شواذها العملية والعلمية: كتابان جليلان، ألفهما في هذه الأيام، مولانا العلامة المحدث الجليل السعيد، والفقير الناقد المحقق الصوفي الأورع، صاحب العزيمات الصادقة في الذب عن الدين المين، بما آتاه الله من ذكاء بالغ، وعلم واسع، يُزيلان ظلمات تشكيكات المشككين، ذلك المرشد الكبير، والنحرير الشهير، صاحب الوجد الطامي، والفيض الهامي، الشيخ سلامة القضاعي الغرامي، أطال الله بقاءه في خير وعافية^(١)، وأدام نفع المسترشدين بعلومه في كل ناحية.

وقد أسعدني الله سبحانه بالاطلاع على الكتاين، فأصبحتُ بهما قريبَ العينين، داعياً لمؤلفهما العظيم بكل خير، لقيامه بهذا الواجب الذي يحول دون كل ضرر وضير.

فالولها: كتاب «براهين الكتاب والسنة الناطقة، على وقوع الطلقات المجموعة منجزة أو معلقة»، وهذا الاسم ينبىء عن مسمى الكتاب وموضوعه، وقد عانى فيه مؤلفه حفظه الله الرد على شرار الشذاذ المتلاعبين بأنكحة المسلمين، بتمويهات بهرجوها لهدم ما تصافرت عليه أدلة الكتاب والسنة، وإجماع هذه الأمة، على توالي القرون، من وقوع الطلقات المجموعة منجزة كانت أو معلقة، عند تحقق الشرط.

فأنار المؤلف — مد الله في عمره السعيد — المحجة، وأبان الحجة، حتى استبان خروج هؤلاء الشذاذ على أحكام الكتاب والسنة وإجماع هذه الأمة، بحيث لا يرضى الحريص على دينه أن يتخذهم قدوة في شيء مما شذوا فيه عن الجماعة.

(١) توفي الشيخ العلامة سلامة العزامي في ١٢ محرم سنة ١٣٧٦ هـ. انظر خاتمة «البراهين الساطعة» التي قام بطبعها خليفته العارف بالله نجم الدين الكردي قدس الله سره.

وقد وفق المؤلف حفظه الله توفيقاً عظيماً في تصفية الجوِّ من عثر عثارهم، وفي تبديد ما أثاروه حول تلك المسائل من شُبُهات مُصْطَنَعَة تنبىء عن انطماسٍ بصائرٍ مثيرها في باب الفتوى، وجِزْمَانِهِم من عقلٍ يميّز بين الدليل والشبهة، زيادةً على حرمانهم في شرع الله من التقوى. وإني لم أرَ بين الكتب المؤلَّفة في الرد على هؤلاء - على كثرتها - ما يقارب هذا الكتاب: في جَوْدة السَّبْك، واستيفاء الحجَّة، ووضوح البيان! هكذا يكونُ علمُ أهلِ التقوى، وذلك فضلُ الله يُؤْتِيهِ من يشاء.

رَبَّه على مقدمة في تاريخ القول ببدعةٍ عدمِ وقوعِ الطَّلَاقِ الثلاثِ المجموعة، مُنَجَّزَةً كانت أو معلَّقة. وعلى باين: أولُهما في وقوعِ الثلاثِ المجموعة، وإثباتُ أن خلافَ ذلك بدعةٌ شنيعة، وبعد تمهيدٍ ذَكَرَ فيه أربعةَ فصول، كلُّها في مُهَجِ الشَّدَاذِ نُصُول.

الفصل الأول: في إيضاح دلالة الكتاب على ذلك أوضح دلالة، والفصل الثاني: في دلالة السُّنَّة على ذلك نصّاً لا احتمالاً فيه، والفصل الثالث: في تبديد ظُلُمَاتِ الشُّبْهِ واستئصالِ عِرْقِ المغالطة في المسألة، والفصل الرابع: في إثبات أن ما عليه الجماعة من حكم المسألة قد انعقد عليه الإجماعُ اليقيني، رَغْمَ كُلِّ غَالِطٍ أو مغالط؛ بحيث لا يكونُ أدنى اعتبارٍ للغالط في ذلك.

وهناك ذَكَرَ القِصَّةَ الطريفةَ «ص ٦٤» التي حكاها ابن رَجَبٍ عن الأعمش من غير سند، وقد أخرجها الخطيبُ في «الكفاية» «ص ١٥٠» بسنده حيث قال: أخبرنا أبو سَعْدِ المَالِينِي، أنا عبد الله بن عدي الحافظ، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن هشام، ثنا علي بن سَلَمَةَ اللَّبْقِي، ثنا أبو أسامة، عن الأعمش، إلى آخر القِصَّةِ الطريفة.

ثم ذكر الباب الثاني وهو في وقوع الطلاق المعلق عند تحقُّق الشرط، وبعد تمهيدٍ ذَكَرَ الفصلَ الأول: وفيه أدلَّةٌ ووقوع ذلك من كتاب الله وسُنَّة رسوله باستيعابٍ، ثم ذَكَرَ الفصل الثاني: وفيه بيانُ فتاوى الصحابة والتابعين، وإجماع

مجتهدى الأمة على وقوع الطلاق المعلق بقسميه إذا وَقَعَ المعلق عليه، بحيث يظهر أنه لا اعتبار أصلاً بغالط يرى خلاف ذلك.

ثم كَشَفَ في الفصل الثالث عن تَمَوُّهَاتِ الشذاذ في هذه المسألة، وَفَضَحَ دَخِيلَتَهُمْ بما لا مَزِيدَ عليه، حتى حَضَحَصَ الحق، وبعد أن أقام الحجة، هكذا على أن الثلاثة ثلاثة لا واحدة، وأن تعليق الطلاق ليس بِلَغْوٍ بل واقعٌ عند وقوع الشرط.

وبعد أن كَشَفَ عن مَزَاعِمِ المشاغبيين في المسألتين، ناشد أصحاب الشأن أن يعودوا إلى الشرع المتوارث في البابين، صوناً لأنكحة المسلمين من الفساد، وتقديراً لعِظَمِ الخطورة في الاستمرار على الباطل، في باب النكاح، في زمنٍ نحنُ أحوَجُ ما نكونُ فيه إلى أولادٍ رَشِدَةٍ، لتتمكَّنَ بهم من النهوض من حَضِيضِ الهوان الذي وقعنا فيه، إلى ذِرْوَةِ استعادةِ مجدِ الأجداد.

فنتمَنَّى له من أعماقِ قلوبنا أن يجدَ آذاناً صاغيةً، وقلوباً واعيةً، ترجعُ إلى الحقِّ بعد وضوحه كوضوح الصُّبح. وما ذلك على الله بعزیز. وتم الكتاب الأول في ص ١٣٦.

سلسلة مطبوعات أحمد خيرى

الغرة المنيعة

في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

بإشراف

الشيخ الإمام العلامة سراج الدين أبي حفص عمر

القرنوي الحنفى المتوفى ٧٧٣ رحه الله

— ❦ —

قدّم له وعلّق عليه فضيلة أستاذنا العلامة -

محمد الهادي الحسيني

وكلمة معجزة الإسلام الجليلة بالأسنانة سابقاً

الطبعة الأولى

١٣٧٠ - ١٩٥٠ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن

هذا الكتاب النافع ومؤلفه البار

الحمد لله الذي فقّه في الدين مَنْ أراد به خيراً، ووفّقه لخدمة شرعه الأغْر سِراً
وجَهْراً، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله وصحبه الذين لا يَعْصُونَ له أمراً.

أما بعد: فإنّ الفقه الإسلامي تراثٌ فاخرٌ لهذه الأمة، تَسْتَغْنِي به عن الأحكام
الوضعية، في إصلاح شؤونهم الدنيوية والدنيوية، ومن أعرض عنه ومال إلى أوضاع
الناس في تقويم الأود، وانتظر منها المَدَد، فهو في سبيل القضاء على العِزَّة الإسلامية
بَسْعِيه في الابتعاد عن الأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة، فتكون عاقبة
أمره وَضَع رِقَابِ المسلمين تحتَ نِيرِ المستعبدِين واندماجهم في أمة، لا تَرْغَى لهذه
الأمة إلاّ ولا ذِمّة.

ومنا جزيْلُ الشكرِ لأئمة الفقه المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين، على تناصرهم
في استنباط الأحكام العملية، من الكتاب الكريم والسنة النبوية، حيث مهّدوا قواعد
الاستنباط والفهم، وملأوا العالمَ بدواوينهم في العلم، وخلفهم فقهاء أصفياء،
يسرون على مهيعهم الرّشيد، ومنهجهم السديد، فخلّدوا كتباً فاخرة، وعلوماً
زاخرة، مشكورين في الدنيا والآخرة.

ثم أخذ التنافس تجرّاه، وبدأ المغاليون يتيهون في كل متّاه، إلى أن وصل الأمر
إلى حدّ التحزّب والتعصّب، وتحرّي وجوه التغلّب، فألف مؤلّفون يغلب عليهم
الجدل، كتباً ورسائل في المفاضلة بين الأئمة على دُخُل، وترجيح بعض المذاهب

على بعضها في غير اتران، بل بنوعٍ من العدوان، غيرَ متبَهِينٍ إلى أن ذلك من مكاييد الشيطان، وأنبرى آخرون للذَّبِّ والانتصار، فالتوسَّل في ذلك بالأكاذيب الملفَّقة، شأنُ الفسقة الأغرار.

وأما المقارنة بين المسائل، والمقارعة بالدلائل فأمرٌ نافع يُنمي ملكة الفقه عند المحصِّلين، ويدرِّجهم على مدارج التفقه في الدين، فالفائدة في ذلك مؤكدة لأهل التحصيل، بشرط أن لا يُتَّجَرَّ المصاوِلُ أو المناضِلُ عن جادة الصواب في النظر والتدليل، والأئمة وأنصارهم الأصفياء بُراءء من أن يُوصَمُوا بشيء من ذلك وإن قلَّ بينهم من لا يُخطيء بعض إخطاء.

وقد أُلِّف أبو عبد الله محمد بنُ يحيى بن مهديّ الجُرْجانيُّ - شيخُ أبي الحسين القُدوري - كتاباً في ترجيح مذهبه، وقام أبو منصور عبدُ القاهر البغداديُّ بنقضه في كتابٍ خاصٍ بنى على مشربه، ومع جَلالة قَدْرِ هذين العالمين لم يتمكَّنَا من المُضيَّ على سبيل العدل في الأخذ والردِّ، حتى قال ابن الصلاح فيها بحق: «وكلُّ واحدٍ منها لم يخلُ كلامُهُ من ادِّعاء ما ليس له، والتشنيع بما لا يُؤبَّه به، مع وَهَمٍ كثيرٍ أتيَّاه».

وغاية ما يُعتذر لهما أنهما كانا قصيري المَدَى في معرفة صحة الرواية في بحوثهما، مع بالغ حبِّ كلِّ واحدٍ منهما لمذهبه الخاص، والحبُّ يُعمي ويصمُّ.

ثم أتى القَفَّالُ المُرُوزيُّ - شيخُ والد ابنِ الجُويني - وزاد في الطينِ بِلَّةً، ثم جرَى ابنُ الجويني على منهجه في «مغيث الخلق»^(١) في عهد شبابه، وتابعه الغزاليُّ في «منخوله» في مبدأ نشأته جَدَلِيًّا عَنيفاً، إلى أن اعتدلَّ عند تأليفه لـ «إحياء العلوم». وقد ردَّ على الغزالي شمسُ الأئمة الكردي محمد بن عبد الستار في كتاب «الردُّ على الطاعن المِعْثار، والانتصارُ لإمام أئمة الأمصار» وقسا عليه^(٢) وإن أجادَ في البحث

(١) طبع بمصر في حياة المؤلف رحمه الله، فكتب عليه رداً محكماً ملاءةً علماً، وسماه: «إحقاق

الحقَّ بإبطال الباطل من مغيث الخلق» وطبعه، ثم علمنا بطبعه بمصر مرة ثانية من قريب.

(٢) وكان الترفُّقُ به أحكم، لكن يقال: إن الجزء من جنس العمل. (ز).

معه في المسائل وتثبيت الدلائل.

كما ردَّ على ابن الجَوْنِي والغزالي - في جملة مَنْ ردَّ عليهما - عمادُ الإسلام مسعود بن شيبَة السندي في مقدمة كتاب «التعليم» له^(١)، وهي من محفوظات مكتبة الجزائر بالمغرب، ومكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة، ومكتبة لاللي بالآستانة، ومكتبة الأستاذ أحمد خيرى^(٢) بروضة خيرى باشا بدسونس بمصر.

ويظهرُ أن الإمامَ فخر الدين الرازى لم يطلع على كتب الدفاع، فألف كتاب «مناقب الإمام الشافعي» رضي الله عنه وحشاه بأكاذيب عن كذبة معروفين، جهلاً منه بأحوال هؤلاء، ومضى فيه على ما توارثه من أمثال القفال المروزي، وابن الجَوْنِي، والغزالي، من الذين عرّفوا بقلّة البضاعة في علوم الرواية، وإن كان بعضهم في علوم الجدَل آية.

كما ألف باسم الأمير العالم بهاء الدين حاكم باميان المتوفى سنة ٦٠٢ هـ «الطريقة البهائية» باللغة الفارسية؛ يتحدث فيها عن نحو مائة وسبعين مسألة فرعية للحنفية، خالفهم فيها الشافعية، فناصر الرازى أهل مذهبه فيها بأدلة سردها، وأنظار بسطها هناك، تدليلاً على أن مذهب الشافعي رضي الله عنه أحق بالاتباع دون مذهب أبي حنيفة، لمناقضته لتلك الأدلة.

لكن فاتّه أن الخطأ في بعض المسائل - على تقدير التسليم - لا يوجب أن يكون باقي المسائل خطأ منبوءاً، لأن الاستدلال بالجزئي على الكلي ليس من منطِق النُّظَار، فكيف والخطأ في تلك المسائل غير مسلم.

(١) طبعت «مقدمة التعليم» لمسعود بن شيبَة بتحقيق فضيلة الشيخ العلامة محمد عبد الرشيد النعماني حفظه الله في سنة ١٣٨٤ بكراتشي.

(٢) توفي الأستاذ الأديب أحمد خيرى بك سنة ١٣٨٧ هـ عن ثلاث وستين سنة. انظر «الاعلام» للزركلي ١: ١٢٢.

وقد اختطَّ الرازيُّ لنفسه في «تفسيره» خِطَّة الردِّ على أبي حنيفة في كل خطوة، لكن تعقَّبهُ الألوسي في «تفسيره» رداً عليه في كل مرحلة.

ثم إن الإمامَ فخرَ الدين له فضلٌ جسيمٌ في قَمْعِ المجسِّمة في هَرَاة وما والاها، بتحقيقاته ومؤلفاته في التنزيه، كما أن له همةً مشكورةً بتأليف «أساس التقديس» وبَعَثه به إلى الملك الأشرف الأيوبي بالشام وكان له أثرٌ حميدٌ في وقف الحشوية هناك عند حذِّم.

وله آثارٌ خالدةٌ في علمِ التوحيد ومناصرةِ مذهب الأشعري في المعتقد، إلا أن له انفراداتٍ غيرَ مرضيةٍ عند الآخرين، وإن تابعه بعضُ متأخري الأشاعرة فيها، كالنصريح بكونِ العبدِ مجبوراً في صورة مختار، على طَبَق ما ذكره ابن سينا في «التعليقات»، وليس هذا من مذهب الأشعري في شيء، وكادِّعاء أن صفاتِ الله ممكناتٌ في ذاتها وواجباتٌ بالغير، وكقوله في تهوينِ أمرِ القولِ بقَدَمِ العالم على مذهب الفلاسفة في «المطالب العالية».

فإذا كان له أغلاط في العلم الذي أفنى فيه عُمره فلا يُستغرب أن يغلَط في علومٍ عرف بقلَّة البضاعة فيها، بل كُتِبَ في الفلسفة لقيت انتقاداً مريراً من فلاسفة الإسلام.

قال الشمسُ الشَّهْرُزُورِيُّ ذلك الحكيم الإشرافي في «نزهة الأرواح»: «وله مؤلفات في أكثر العلوم إلا أنه لا يُذكر في زمرة الحكماء المحقِّقين، ولا يعدُّ في الرعيِل الأول من المدقِّقين، أوردَ على الحكماء شُكوكاً كثيرةً وسببها، وما قدَّر أن يتخلَّص منها، وأكثرُ مَنْ جاء بعده ضلَّ بسببها، وما قدَّر على التخلُّص منها، وبعضُهم زاد عليها أيضاً. ووجهُ صعوبةِ حلِّها عدمُ فهمِهم مقاصدَ الحكماء الأقدمين، وبناءً البحوث على تقرير قواعد المُشائين التي هي عند حكماء الكَشَف والذُّوق متزلزلة الأركان، واهية البنيان».

نَرَاهُ يُحاولُ إبطالَ الجزء الذي لا يتجزأ ببراہینَ يَسرُدُها في كتابٍ له، ثم تراه

يحاول إثباته ببراهين أخرى في كتاب له آخر، وربما يخالف المتكلمين والفلاسفة في آن واحد، كما فعل في العلم بالنتيجة، حيث ادعى لزومه للعلم بالمقدمتين لزوماً عقلياً، لا بطريق الإعداد، كما هو عند الفلاسفة، ولا بطريق التوليد، كما هو عند المعتزلة، ولا بطريق السببية العادية، كما هو عند أهل السنة، وظاهره وجوب العلم بالنتيجة بخلق الله سبحانه، فيؤدّي إلى وجوب شيء على الله، على خلاف معتقد أهل الحق.

والتملّص من ذلك باعتبار أن الملزوم هنا غير واجب حتى يلزم وجوب لازمه عنده، لأن الوجوب مع الإرادة: لا ينافي اختيار المختار وقدرته، بل يحقّقه، فخلق الله علم العبد بالمقدمتين: يكون عن اختيار منه تعالى لخلق، وكسب العبد ذلك العلم يكون أيضاً عن كسب منه باختياره، فليس بواجب على الله أن يخلق ذلك العلم، بل إذا شاء خلقه، وإذا شاء لم يخلق، وكذا ليس بواجب على العبد كسبه، بل إذا شاء كسبه بإذنه تعالى، وإذا شاء تركه بإذنه، فيكون العلم بالنتيجة المترتب على العلم بالمقدمتين اختياريّاً مثله، باعتبار تمكّن المختار قبل اختياره من أن لا يختار ذلك العلم، وهذا ظاهر.

ونال ابن كثير من الرازي نيلًا لا يبرره الواقع، انخداعاً منه بما كانت الكرامية يذيعون عنه بحملاته عليهم، ووجد ذلك هوئ في نفس ابن كثير — تلميذ ابن تيمية في المعتقد — فأساء القول فيه.

ومنزله لدى ملوك خوارزم وملوك الدولة الغورية والبامانية مبسوطه في موضعه.

توفي يوم الاثنين غرة شوال سنة ٦٠٦ عن ٦٣ سنة، رضي الله عنه. وقد نال ثروة هائلة بتزويج ابنه لبنتي طبيب، كما في تاريخ ابن خلّكان، وأحد ابنه انخرط في سلك الجيش الخوارزمي في عهد محمد بن تكش، وابنه الآخر بقي واعظاً غير كبير الشأن في العلم، وابنه محمد الذي كان الرازي يؤلف باسمه الكتب توفي وهو في

رَبِيعَانِ الشَّبَابِ، وَنَفِيُّ ابْنِ حَجَرٍ فِي «الْمَجْمَعِ الْمُؤَسَّسِ» أَنْ يَكُونَ لِلرَّازِي وَلَدٌ ذَكَرَ:
هَفْوَةٌ بَارِدَةٌ.

وَالْمَذْهَبُ الَّذِي كَانَ الرَّازِي يَحْرِصُ عَلَيْهِ كُلُّ الْحَرِصِ لَمْ تُحَافِظْ عَلَيْهِ ذُرِّيَّتُهُ، بَلِ
تَحَنَّنُوا، وَنَبَغَ فِيهِمْ أَفَاضِلُ فِي الدَّوْلَتَيْنِ السَّلْجُوقِيَّةِ وَالْعُثْمَانِيَّةِ، فَالْجَمَالُ مُحَمَّدُ
الْأَقْسَرَاثِيُّ شَارِحُ «الْإِيضَاحِ» وَ«الْمَوْجِزِ»، وَمُصَنَّفُكَ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ صَاحِبُ الْمَوْلاَفَاتِ
الْكثِيرَةِ مِنْذُ صَغَرِهِ: مِنْهَا «شَرْحُ أَصُولِ الْبِزْدَوِيِّ»، وَعَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ عِلَاءُ الدِّينِ الْجُمَالِيُّ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفِ (بِزَنْبِيلِيِّ عَلِيٍّ أَفَنْدِيٍّ) فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَأَنْسَاهُمْ: كُلُّهُمْ
حَنْفِيُونَ، وَلَهُمْ مَوْلاَفَاتٌ مَعْرُوفَةٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَلَعَلَّ الْفَخْرَ سَاعَهُمْ عَلَى انْتِقَالِهِمْ مِنَ
الْمَذْهَبِ الْمَرْضِيِّ عِنْدَهُ، بَلِ لَا غَضَاضَةً فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ إِمَامَهُ نَفْسَهُ كَانَ جُلًّا تَفَقَّهُهُ عَلَى
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَدْ طَلَبَ الْأَمِيرُ الْعَالِمُ صَرِغْتَمِشُ النَّاصِرِيُّ^(١) الْمَصْرِيَّ، مِنَ السَّرَاجِ عَمَرَ بْنِ
إِسْحَاقَ الْغَزْنَويِّ الْهِنْدِيِّ، قَاضِي الْقَضَاةِ بِمِصْرَ، الْمَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٧٧٣ هـ الْمَتَرَجِمَ لَهُ فِي
«طَبَقَاتِ التَّمِيمِي» أَنْ يُتَرَجِّمَ «الطَّرِيقَةَ الْبَهَائِيَّةَ» لِلرَّازِي إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مَعَ ذِكْرِ
حُجَجٍ تَنْقُضُ حُجَجَ الْأَصْلِ آثَاراً كَانَتْ أَوْ أَنْظَاراً، فَأَلَّفَ السَّرَاجُ الْهِنْدِيُّ «الْغُرَّةَ
الْمَنِيْفَةَ»^(٢) فِي مَنَاصِرَةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ، فَأَصْبَحَ التَّوْفِيقُ حَلِيفَهُ فِي هَذِهِ
الْمُكَافَحَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْبَدِيعَةِ، لِسَعَةِ دَائِرَةِ السَّرَاجِ الْغَزْنَويِّ عِلْماً بِالْآثَارِ، وَطُرُقِ النَّظَرِ،
وَإِخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ، وَأَدْلَةِ الْفَقْهِ عَلَى إِخْتِلَافِ الْمَشَارِبِ، وَلِتَفَرُّغِهِ لِعِلْمِ الْأَصُولِ
وَالْفُرُوعِ، وَأَدْلَةِ الْأَحْكَامِ، مَعَ ذِكَاةٍ بِالْغِ، وَدَقَّةٍ فِي الْفَهْمِ، وَغَوْصٍ فِي حَقَائِقِ الْعِلْمِ.
وَأَمَّا الْفَخْرُ فَكَانَتْ مَوَاهِبُهُ تَوَزَّعَتْ عَلَى شَتَى الْعُلُومِ، وَقَدْ صَرَفَ جُلَّ عَمَلِهِ إِلَى

(١) كَانَ أَمِيرًا عِلْماً يُدِيرُ كُلَّ خَيْرٍ عَلَى الْعِلْمَاءِ، لِيَتَفَرَّغُوا لَخِدْمَةِ الْعِلْمِ، كَمَا فَعَلَ مَعَ الْكََاكِي،
وَالْأَتْقَانِي، وَالْمَوْلاَفِ، وَغَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقَعُ هَذَا مَوْضِعُ الرُّضَى عِنْدَ عُصْبَةِ التَّعَصُّبِ.
سَاعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. (ز).

(٢) وَنَسَخَةُ الْأَصْفِيَّةِ فِي حَيْدَرِ آبَادِ الدِّكْنِ بِلَفْظِ «الْغُرَّةِ الْمَنِيْفَةِ» (ز).

علوم الفلسفة والكلام ونحو ذلك، واشتغاله بالفقه على مذهبه قليل، فضلاً عن باقي المذاهب، ولا شأن له في نقد الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ، واختلاف الفقهاء، ومثله يكون قليل الإصابة في مسائل الخلاف إذا خاض فيها، بخلاف السراج الغزنوي، فإن له مؤلفات كثيرة في الفقه وأصوله على المذاهب، فضلاً عن مذهبه.

ومن الدليل على سعة علمه بأحاديث الأحكام: شرحاه على «الهداية»، وقد مَلَّاهما حُجَجاً وآثاراً، وشروحه على «الجامع الكبير» و«المختار» و«الزيادات» و«الهداية»: شروح نافعة للغاية، كما أن شروحه على «البدیع»، و«المغني»، و«المنار» في الأصول كذلك، وكتابه في الفروع المسمى بـ «الشامل» على طَبَقِ اسمه، و«زُبْدَةُ الأحكام في مذاهب الأئمة الأعلام» تُعْطِي صورةً صادقةً عن اختلاف الأئمة الأربعة في أبواب الفقه.

وطريقته في هذا الكتاب في غاية الجمال والكمال، لا تَرَاهُ يَنْزَلُ في مَزَالِقِ الإِسَاءَةِ في القول، مهما استَفَزَّه مناظره، وهذا دليل على استبحاره في العلم، وأدبه الجَمُّ في المناظرة التي لا يُرَادُ منها إلَّا تَبْيِينُ الصَّوَابِ من الخطأ في هدوء ورفق؛ يَسْرُدُ حُجَجَ الرَّازِي باستيفاء، ثم يَكُرُّ عليها بالردِّ، قارِعاً الآثَارَ بِالْآثَارِ، وَالْأَنْظَارَ بِالْأَنْظَارِ، فتكون فائدة المتفقه من ذلك كثيرة، حيث يتدرَّب على طُرُقِ الأخذ والردِّ في مسائل اعتركت فيها آراء النُّظَّارِ، وليس الخبرُ كالمُعَايَنَةِ.

ومنا عَظِيمُ الشُّكْرِ باسم العلم لسيادة الأستاذ البَحَّاثَةِ المتحرِّي، العالم الوجيه السَّرِّي، السَّيِّدِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ خَيْرِي بك الموقر حفظه الله، فإنه ظَفِرَ بكتاب «الغُرَّةِ المنيقة» في مناصرة أبي حنيفة، في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة، فاستنسخه، في عِدَادِ الْكُتُبِ التي وَقَعَ اختياره عليها، واستنسخها لأجل خزانته العامرة على حسابه الخاص، ثم قام بتصحيح الكتاب أتمَّ قيامٍ، لسقم النسخة المنقول عنها، ولم يدع فيه غلطة ولا تصحيفاً ولا تحريفاً ولا إسقاطاً ولا مخالفةً للرسم إلَّا رَدَّهَا إلى صوابها،

وتولَّى الإنفاقَ على طبعها في عداد (سلسلة مطبوعات أحمد خيرى) ولم يترك لي ما أصلحهُ سوى أشياء يسيرة، وله الأجرُ الموفورُ عند الله سبحانه على هذا الاهتمام البالغ في تصحيح الكتاب، وعلى هذا الإنفاق بسعة، في نشره وطبعه، وهكذا يكون الشكر على نعم الله حقاً.

فأدعو الله سبحانه أن يُطِيلَ بقاء الأستاذ المفضل في خيرٍ وعافية، موفقاً في تخيير الكتب النافعة ونشرها في عداد سلسلة مطبوعاته، وأن يرزقه أضعافاً مضاعفة ما يُنفقه في هذا السبيل، وأن يبارك له في جميع شؤونه، إنه سميع مجيب؟

في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٠هـ. محمد زاهد الكوثري

٨- سِلْسِلَةُ مَطْبُوعَاتِ إِبْرَاهِيمَ خَيْرِي

كُشْفُ السُّرَرِ

عَنْ فَرْصِيَّةِ الْوَيْلِدِ

تأليف

المُحَدِّثُ الْفَقِيهَ السَّيِّدَ عَبْدَ الْغَنِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّابِلِيِّ

المتوفى ١١٤٣ هـ عن ٩٣ سنة

قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ فَضِيلَةُ أَسَاتِذِنَا الْعَلَامَةِ

مُحَمَّدُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كَثِيرٍ

وكيل الشبحة الإسلامية في الخلافة العنابة سابقاً

الطبعة الأولى

١٣٧٠ - ١٩٥١ م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن

«كشف الستر»، لعبد الغني النابلسي

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن العلامة سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره من أفاضل المتأخرين الذين يسر الله لهم الجمع بين الفقه والحديث، وله «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث» في أطراف الستة مع الموطأ، في أربعة مجلدات، وله أيضاً «كنز الحق المبين في أحاديث سيد المرسلين»، وله غير ذلك من الكتب في الحديث.

كما أن له كتباً ورسائل لا تُحصى في فقه أبي حنيفة رضي الله عنه، ومنها هذه الرسالة في فرضية الوتر وقد رغّب في نشرها الأستاذ الأديب الوجيه السري السيد أحمد خيرى بك، صاحب المشروع الخيري في نشر الكتب المتخيرة، علماً منه لما حوته في الإفادة في هذه المسألة، من الإلام بأطراف الحديث روايةً ودرايةً في أيسر مدة، لمن لا يتسع وقته للبحث عن هذه المسألة الخلافية في الكتب الكبيرة، كشروح «الهداية» وتخارجها، و«إعلاء السنن» للتهانوي وغيرها.

فطلب مني أن أمر بالرسالة مع كتابية كلمة عنها كتقدمة، ففعلت بتوفيق الله سبحانه، والرسالة كافية لمن ضاق وقته عن البحث الواسع، ولمولانا محمد أنور شاه الكشميري رسالة نافعة أيضاً باسم هذه الرسالة، وفيها فوائد وتحقيقات، ومن أراد

المزید فعليه بـ «نصب الراية» للمحافظ الزيلعي، والجزء السابع من «إعلاء السنن» لمولانا التهانوي، فإن فيهما ما يُغنيه عن سائر المصادر، ومن استزاد على ذلك فأمامه متسع للغاية.

وقد تعرضتُ في «النكت الطريفة» لمسائل الوتر في خمسة أبواب، أرقامها على ترتيب ابن أبي شيبة: (٨٨ و ٩١ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٩)، وصفحاتها: (١٦٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ١٩١ و ٢١٧). ومما قلتُ في ص ١٧٣: «وقد مال إلى رأي أبي حنيفة في الوجوب سُحنون وأصْبَغ من كبار المالكية، كما يقول ابن العربي في «عارضة الأخوذي»، وقال ابن حزم في «المحلّ»: (٢/٢٣١): قال مالك: الوتر ليس فرضاً لكن من تركه أدّب، وكان جَرْحَةً في شهادته. وقال الشافعي في «الأم» (١/١٢٥) — عند كلامه في الوتر ورُكعتي الفجر —: لا أَرْخُص لمسلم في ترك واحدة منهما، وإن لم أُوجِبْهما، ومن ترك واحدةً منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع النوافل.

وحكى الموقّق ابن قدامة في «المغني» عن أحمد: مَنْ تَرَكَ الوتر عمداً فهو رجلٌ سوء، ولا ينبغي أن تُقبَل شهادته. فبأُتَرى هل يقلُّ معنى كلمات هؤلاء الأئمة عن الوجوب الذي يقول به فقيه الملة أبو حنيفة؟.

بل أَلَف العلامة علم الدين علي بن محمد السخاوي المقرئ الفقيه المشهور — زميلُ العزّ ابن عبد السلام — جزءاً ساق فيه الأحاديث الدالة على فرضية الوتر، وقال: فلا يَرْتَابُ ذو فهم بعد هذا أن صلاة الوتر أُلْحِقَتْ بالصلوات الخمس في المحافظة عليها. وليس هذا من الحنفية بل من الذين ترجّم لهم التاج ابن السُّبكي في عداد الشافعية، وكتابه «جَمَالُ الْقُرْأَةِ وَكِمَالُ الْإِقْرَاءَةِ» بالغُ الشهرة، ولورأى محمد بن نصر المُرَوّزي هذا الجزء لضاق صدره وطال لسانه. ساعنا الله وإياه.

وقد حكى ابن بَطَّال وجوبَ الوتر على أهل القرآن عن ابن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهما، كما حكى ذلك عن إبراهيم النُّخعي رحمه الله.

وإني أروي مرويات الشيخ عبد الغني النابلسي ومؤلفاته بالإجازة العامة من طُرُق، من أعلاها روايتي عن شيعي الحسن الأزطواشي، عن السيد أحمد بن سليمان الأروادي، عن محمد أمين بن عمر عابدين، عن الشقيقين عبد القادر وإبراهيم ابني إسماعيل بن عبد الغني النابلسي، عن جدّهما المذكور، ضاعف الله لنا ولهم الأجور، بمَنه وكرمه.

وترجمة مؤلف الرسالة سيدي عبد الغني النابلسي في «سلك الدرر»، وتاريخ الجبّرتي، وغيرهما، ومؤلفاته تزيد على ثلاثمائة مؤلف وكان ميلاده سنة خمسين وألف، ووفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف، تغمّده الله برضوانه ونفعنا بعلومه، ووفق الأستاذ الناشر للإتفاق على نشر كثير من الكتب النافعة في خير وعافية، وبارك له في أموره كلّها، إنه مجيب لمن دعاه؟

تحريراً في ١٠ من ذي القعدة سنة ١٣٧٠هـ محمد زاهد الكوثري

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «أحكام القرآن»
 جمع الحافظ البيهقي من نصوص الإمام الشافعي
 رضي الله عنهما

الحمد لله منزل الكتاب، الهادي إلى الصواب. والصلاة والسلام على خير من
 أوتي الحكمة وفصل الخطاب، سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الأنجاء. وبعد:
 فإن خاتم كتب الله المنزلة على أنبيائه المرسلين خُصَّ به خاتم رُسل الله
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين. وقد حوى من علوم الهداية ما لا يتصور
 المزيد عليه، حتى استنهض همم علماء هذه الأمة، في التوسع في تبين تلك العلوم من
 ثنايا القرآن الكريم، فألفوا كتباً فاخرة في تفسير الذكر الحكيم، على مناهج من
 الرواية والدراية، وعلى أنحاء من وجوه العناية.

فمنهم من عني بغريب القرآن، فألف في تبين مفردات القرآن كتباً عظيمة
 النفع، ومنهم من اهتم بمشاكل الإعراب، فتوسع في تبين وجوه الإعراب على لهجات
 شتى القبائل العربية، ومنهم من نحا نحو توجيه وجوه القراءات المروية تواتراً وشواذ
 القراءات المروية في صدد التفسير.

ومنهم من ألف في مشكل معاني القرآن وأجاد، ومنهم من خدَم آياتِ المواظ
 والأخلاق، ومنهم من شرح آيات التوحيد والصفات، ومنهم من أوضح آيات
 الأحكام، في الحلال والحرام، ومنهم من خصَّ جدل القرآن بالتأليف، إلى غير ذلك

من علوم أشار إليها كلُّ من ألف في علوم القرآن من العلماء الأجلاء، ولا سيما ابن عَقِيلَةَ المكي في كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»^(١).

ومنهم من سعى في جمع هذه النواحي في صعيد واحد، فأصبح مؤلفه ضخماً فحماً تبلغ مجلداته مائة مجلد وأكثر. فكتاب «المختزن» في تفسير القرآن الكريم للإمام أبي الحسن الأشعري أقلُّ ما قيل فيه: إنه في سبعين مجلداً، كما يقوله المقرئزي، ويقول أبو بكر بن العربي: إنه في خمسمائة مجلد - وهذا مما يختلف باختلاف الحجم والخط - .

وتفسير «أنوار الفجر» لأبي بكر بن العربي في ثمانين ألف ورقة، فلا يقلُّ عن ثمانين مجلداً ضخماً، وتفسير الحافظ أبي حفص بن شاهين في ألف جزءٍ حديثي^(٢)، وتفسير «حدائق ذات بهجة» لأبي يوسف عبد السلام القزويني الحنفي وأقلُّ ما قيل فيه: إنه في ثلاثمائة مجلد، وكان مؤلفه وقَفَ النسخة الوحيدة من هذا التأليف العظيم لمسجد أبي حنيفة ببغداد، فضاعت عند استيلاء هلاكو، ويقول الأستاذ البَحَّاثُ السيد عبد العزيز الميمني الهندي: إنه رأى جزءاً منه في إحدى فهارس الخزانات.

وتفسير أبي علي الجبائي، وتفسير القاضي عبد الجبار، وتفسير ابن النقيب المقدسي، وتفسير محمد الزاهد البخاري: كلُّ واحدٍ منها في مائة مجلد - والأخيران حنفيان - . وتفسير «فتح المنان» للقطب الشيرازي الشافعي في ستين مجلداً، وهو محفوظ في خزائني علي باشا الحكيم، ومحمد أسعد في الأستانة، وتفسير ابن فرح القرطبي المالكي في عشرين مجلداً.

وأما ما يبلغ عَشْرَةَ مجلداتٍ ونحوها من التفاسير فخارجٌ عن حدِّ الإحصاء.

(١) هُذِّبَ به «الإتقان» وزاد في علومه قدر نصفه، هو محفوظ في مكتبة علي باشا الحكيم في إستانبول (ز).

(٢) والجزء الحديثي يكون في أربعين صفحة عادة.

وأما من اختط لنفسه أن يبين ناحية خاصة من القرآن فيكون عمله أتمّ فائدة، وليس الخبر كالمعاينة، ومن جمع بين علوم الرواية والدراية يكون بيانه أوثق، وبالتعويل أحق.

ومن يكون مقصراً في شيء منها يكون التقصير بادياً في بيانه، مهما خُلع عليه من ألقاب العلم.

ولأئمة الاجتهاد رضي الله عنهم استنباطات دقيقة من آيات الأحكام، بها تظهر منازلهم في الغوص، وبها يتدرّج المتفقهون على مدارج الفقه، فتجب العناية بها كلّ العناية، لتثمر ثمرتها كما ينبغي.

ولعلماء علم التوحيد أيضاً استنباطات بديعة من آيات الذكر الحكيم، فترى من يقول بوجوب معرفة توحيد الله بالعقل، يحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ لإطلاق الآية وخلوها عن قيد بلوغ خبر الرسول، فيكون آثماً بالشرك إثمًا غير معفو عنه مطلقاً: بلّغه خبر الرسول أم لم يبلغه، لكفاية العقل في معرفة توحيد الله عز وجل.

وترى من لا يقول بذلك يحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ويقول: دلّ هذا على أنه لا عذاب بالإشراك قبل بلوغ خبر الرسول بالتوحيد، ونقض القائل الأول على الثاني احتجاجه بالآية قائلاً: إنك حملت التعذيب على التعذيب في الآخرة من غير دليل، مع أن السباق والسياق يعينان أن المراد بالتعذيب في هذه الآية هو التعذيب تعذيب استئصال، وهو يكون في الدنيا لا في الآخرة، لأن الله سبحانه مدّد عدم التعذيب إلى زمن بعث الرسول، فيكون التعذيب واقعاً بعد البعث وتمرد المرسل إليه عن قبول الرسالة، وذلك في الدنيا، فيكون هذا العذاب عذاب الاستئصال في الدنيا.

وقوله تعالى في السياق: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ بيان لعذاب الاستئصال عند فسوق المأمور عن

قبول الأمر، فيكون دليلاً آخر يفسر ما سبق، على أن محققى أهل الكلام لا يقبلون توقف التوحيد على رسالة لما يستلزم ذلك من الدور المردود.

ومما أُلّف في أحكام القرآن على مذهب أهل العراق: «أحكام القرآن» لعلي بن موسى بن يزيد القمي، و«أحكام القرآن» لأبي جعفر الطحاوي - في ألف ورقة - ، و«أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاص - في ثلاثة مجلدات، و«تلخيص أحكام القرآن» للجمال بن السراج محمود بن أحمد القنوي، و«التفسيرات الأحمدية» للأجيون الهندي صاحب «نور الأنوار»، وهي على اختصارها نافعة.

ومما أُلّف في أحكام القرآن على مذهب أهل المدينة: «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي كبير المالكية بالبصرة، ويتعقبه الخصاص، و«مختصر أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي، تأليف بكر بن العلاء القشيري، و«أحكام القرآن» لابن بكير، و«أحكام القرآن» لأبي بكر بن العربي - وأسانيد تلك الأربعة في «فهرست» ابن خير الأندلسي - و«أحكام القرآن» لابن فرس.

ومما أُلّف في أحكام القرآن في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه: كتاب «أحكام القرآن» للإمام الشافعي نفسه، كما يعزوه البيهقي إليه، وإن لم نطلع عليه، وكتاب «أحكام القرآن» جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الإمام الشافعي في الكتب - وهو هذا المنشور - وكتاب «أحكام القرآن» للكيّا الهراسي رفيق الغزالي في الطلب - نوّد تسرّ نشره قريباً - .

وهي الكتب المهمة في أحكام القرآن على المذاهب، وقد طُبِع كتاب الخصاص، وكتاب «التفسيرات الأحمدية»، وكتاب ابن العربي.

وكان فضلُ السّبقِ بنشر كتاب «أحكام القرآن» في مذهب الشافعي لأبي أسامة

الأستاذ البَحَّاثُ السيد محمد عزت العطار الحسيني^(١)، حيث بادرَ بنشر كتاب «أحكام القرآن» جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الشافعي.

وهو كتاب بالغُ النفعِ، يُعَلِّمُ به مبلغٌ غَوْصِ هذا الإمام العظيم على المعاني الدقيقة في القرآن الكريم، ويتدرَّج به المتفقه على مَدَارِجِ الاحتجاج في المسائل الخلافية فيزداد علماً، وتَتَيَّنُ آراء باقي الأئمة فيها من كتب «أحكام القرآن» المؤلفة في مذاهبهم.

وقد أجاد البيهقي صنْعاً حيث تَتَبَّعَ غايةَ التَّبَعِ نصوصَ الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتبه وكتب أصحابه من أمثال المُرْزِي، والبُويطي، والربيع الجيزي، والربيع المرادي، وحرَملة، والزَّعْفَراني، وأبي ثور، وأبي عبد الرحمن، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم، ونَقَلَهَا كما هي، مع تأييد تلك المعاني المستنبطة بالسنن الواردة. وللبيهقي تجلُّدٌ عظيم، وصبر كبير، في مناصرة الإمام الشافعي في جميع ما أُلِفَ تقريباً، وفضله في ذلك مشكورٌ عند الجميع، مع كونه مواضع النقد من كلامه مشروحة في كتب المذاهب، كافاً الله سبحانه البيهقي على هذا الجمع النافع، وأثاب ناشره في العاجل والأجل، وفي الدنيا والآخرة.

أما البيهقي: فهو الحافظ الكبير، الفقيه الأصولي النقاد، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البَيْهَقِيُّ النِّيسَابُورِيُّ الحُسْرَوَجَرْدِيُّ الفقيه الشافعي.

ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في قرية حُسْرَوَجَرْد: بضم الخاء، وسكون السين، وفتح الراء، وسكون الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء، آخرها الدال المهملة، من قُرَى بَيْهَقٍ — على وزن صَيْقَل — وبَيْهَقٍ: قُرَى مجتمعة في نواحي نيسابور.

(١) توفي البَحَّاثُ السيد محمد عزت العطار الحسيني بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ عن ٦٣ سنة

سمع الحديث من نحو مائة شيخ، أقدمهم أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، وقد تنقل في بلاد خراسان، ورَحَلَ إلى العراق والحجاز والجبال، لسماع الحديث، وتخرَّج في الحديث على الحاكم صاحب «المستدرک».

فمن شيوخه: أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان الأهوازي، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب النسوي، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، وأبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المهرجاني، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة، وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان، والجبال، والحرمين، والكوفة، والبصرة، وبغداد.

قال الذهبي في «طبقات الحفاظ» في ترجمة البيهقي: هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان كان عنده «مستدرک الحاكم» فأكثر عنه، وبُورِكَ له في عمله لحسن مقصده، وقوة فهمه، وعَمِلَ كُتُباً لم يُسَبَق إلى تحريرها، منها: «الأسماء والصفات» وهو مجلدان^(١)، و«السنن الكبرى» عشر مجلدات^(٢)، و«معرفة السنن والآثار» أربع مجلدات^(٣)، و«شُعَبُ الإِيْمَان» مجلدان، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات، و«السنن الصغير» مجلدان، و«الزهد» مجلد، و«البعث» مجلد، و«المعتقد» مجلد، و«الآداب» مجلد، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات، و«مناقب أحمد» مجلد، و«كتاب الإِسْرَاء» وكتب كثيرة لا أذكرها. اهـ.

وقال اليافعي في «مِرَاة الْجَنَان» عن البيهقي هو: الإمام الكبير، الحافظ

(١) طُبِعَ بمصر [بتحقيق المصنف رحمه الله].

(٢) طُبِعَ بالهند.

(٣) لم يطبع، ، ويوجد نسخة غير كاملة برواق المغاربة بالأزهر، [وطبع حديثاً طبعتين!!].

النحرير، الفقيه الشافعي، واحدُ زمانه، وفردُ أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن البيّع في الحديث، الزائدُ عليه في أنواع العلوم، له مناقبُ شهيرة، وتصانيفُ كثيرة، بلغت ألف جزء، نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغرباً، وعَجْماً وغرباً، لفضله وجلالته، وإتقانه وديانته، تغمده الله برحمته. غَلَبَ عليه الحديث واشتهر به، ورحل في طلبه إلى العراق، والجلال، والحجاز، وسمع بخراسان من علماء عصره وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها، وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي وهو أوّل من جَمَعَ نصوص الشافعي في عشر مجلدات. اهـ.

وقال إمام الحرمين: ما من شافعيٍّ إلّا وللشافعيِّ في عُنته منّةٌ إلّا البيهقيّ، فإن له على الشافعي منّةً، لتصنيفه في نُصرة مذهبه وأقاويله. اهـ.

وقال عبد القادر القرشي في «طبقاته»: فوالله ما قال هذا من شَمَّ تَوَجُّه الشافعي وعظمتَه ولسانه في العلوم. ولقد أخرج الشافعيُّ باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس من قبله، وهو علم الناسخ والمنسوخ، فعليه مدار الإسلام. مع أن البيهقيّ إمامٌ حافظ كبير، نَشَرَ السُنَّةَ ونَصَرَ مذهبَ الشافعيِّ في زمنه.

وقال ابن العِباد في «شذرات الذهب»: هو الإمام العَلَمُ الحافظ، صاحبُ التصانيف. قال ابن قاضي شُهَبَة: قال عبد الغافر: كان على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجملّاً في زهده وورعه، وذكر غيره أنه سَرَدَ الصوم ثلاثين سنة.

وقال في «العبر»: توفي في عاشر جُمادى الأولى بنيسابور سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمئة، ونُقل تابوته إلى بَيْهَق، وعاش أربعاً وسبعين سنة. اهـ.

قال ابن خَلِّكان: هو واحدُ زمانه، وفردُ أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم في الحديث، ثم الزائدُ عليه في أنواع العلوم، أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر المروزي، غَلَبَ عليه الحديث واشتهر به. أخذ عنه الحديث جماعةٌ منهم: زاهر الشَّحامي، ومحمدُ الفَراويّ، وعبد المنعم القُشيري، وغيرهم. اهـ.

وأثنى عليه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» وقال: كَتَبَ إِلَيَّ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْفَارَسِيُّ: الْإِمَامَ الْحَافِظَ الْفَقِيهَ الْأَصُولِيَّ، الدِّينَ الْوَرَعَ، وَاحِدَ زَمَانِهِ فِي الْحِفْظِ، وَفَرْدُ أَقْرَانِهِ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ، وَالْمَكْثَرِينَ عَنْهُ، ثُمَّ الزَّائِدَ عَلَيْهِ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ، كَتَبَ الْحَدِيثَ وَحَفِظَهُ مِنْ صِبَاهٍ، وَتَفَقَّهُ وَبَرَعَ فِيهِ، وَشَرَعَ فِي الْأَصُولِ، وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَالْجِبَالِ وَالْحِجَازِ.

ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالتَّصْنِيفِ، وَأَلَّفَ مِنَ الْكُتُبِ مَا لَعْلَهُ يَبْلُغُ قَرِيباً مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، جَمَعَ فِي تَصَانِيفِهِ بَيْنَ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالْفَقْهِ، وَبَيَانِ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَالصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَذَكَرَ وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ بَيَّنَّ الْفَقْهَ وَالْأَصُولَ، وَشَرَحَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَرَبِيَّةِ.

اسْتَدْعَى مِنْهُ الْأَئِمَّةُ فِي عَصْرِهِ الْإِنْتِقَالَ إِلَى نِيسَابُورَ مِنَ النَّاحِيَةِ، لِسَمَاعِ كِتَابِ «الْمَعْرِفَةِ» (وَهُوَ السَّنَنُ الْأَوْسَطُ) وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ تَصَانِيفِهِ، فَعَادَ إِلَى نِيسَابُورَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَعَقَدُوا لَهُ الْمَجْلِسَ لِقَرَاءَةِ كِتَابِ «الْمَعْرِفَةِ» وَحَضَرَهُ الْأَئِمَّةُ وَالْفُقَهَاءُ وَأَكْثَرُوا الثَّنَاءَ عَلَيْهِ وَالِدَعَاءَ لَهُ فِي ذَلِكَ، لِبِرَاعَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَإِفَادَتِهِ.

وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى سِيرَةِ الْعُلَمَاءِ قَانِعاً مِنَ الدُّنْيَا بِالْيُسْرِ، مُتَجَمِّلاً فِي زَهْدِهِ وَوَرَعِهِ، وَبَقِيَ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بِنِيسَابُورَ، يَوْمَ السَّبْتِ الْعَاشِرِ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَجُمِلَ إِلَى خُسْرَوَجَرْدٍ. اهـ.

هَذَا، وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى تَرْجُمَتِهِ بِتَوْسِعٍ فَلْيَرَا جَعَلْنَا تَقْدِيمَتَنَا عَلَى كِتَابِ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» الْمَطْبُوعِ بِالْقَاهِرَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَتَعَمَّدَهُ بِرِضْوَانِهِ فِي أَخْرَافِهِ.

فِي ١٩ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ١٣٧٠ هـ

مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيِّ

نثر الدر المنثور

من فضائل اليمنيين

تأليف

حضرة الاستاذ البعثة السيد محمد بن علي الاحمد الحسيني اليمني الازهرى
 طبع على نفقة جناب الاخ الصالح الشيخ محمد بن احمد باستدوه الحضرمي
 (حقوق اعادة طبعه محفوظة لمؤلفه)

الطبع الاول

تنبه

فدكت اطلعت حضرة العلامة السيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسيني على ما جتمعت الاحاديث
 النبوية في فضائل أهل اليمن سنة ١٣٤٨ هـ بمصر القاهرة فاشار على ان يتم بها طبع مجموعة
 الرسائل اليمنية وصرح بذلك ومقدمته لما باول رسالة منها بأخر الصحيفة الثالثة رقم (١) أي جمعت
 في سنة ١٣٤٨ من الامهات التوسائر كتب المحدثين زيادة على ما في حديث ولكن اشار على
 بعض المحبين من أهل الدوق ان اختصرها فاخترت منها أطول الروايات وأصحها لم يبق من
 العدد المذكور الا ما يفي على مائة حديث ثم صرفت المصنفون لعل الكريم الى جميع وفود اليمن الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه اليهم قبل اسلامهم وبعده وبهوت وما كتبه لهم ابو بكر
 رضي الله عنه في الصدقة واستنارهم للجهاد فتصلت على ٤٧ وفدا و ٢٢ كتابا وختمت ببعض فضائل
 أهل البيت وصدرته بمقدمة في مجد اليمن وعملية ونفراها اسلاما واخترت طبعه مستغلا من غيره
 فبناه بمحمد الله كتابا حافلا بالفضائل الكثيرة والمزايا العظيمة يسر الناظرين ويتيسر بسمو طبعته
 أبناء اليمن في كل عصر وزمن ببركة الاخلاص في العمل وحسب الوطن الذي هو جزء من الايمان
 ومانون يفي الا بانه عليه توكلت واليه انيب

مطبعة زهير ان بالترجمة

تقريظ حضرة العلامة الجُهْد البَحَّاثَة المحقق صاحب
المفاخر السامية الشهيرة وكيل شيخ الإسلام في
التدريس بالقُسْطَنْطِينِيَّة وأحد أساطين علماء الدولة
العثمانية الشيخ محمد زاهد بن الحسن بن علي
الكوثري نزيل مصر القاهرة حالاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل غيثَ نعيمه على الناس مدراراً، وصوّرهم وأحسنَ
صورهم وخلقهم أطواراً، وفضلَ بعضَهم على بعضٍ خَلْقاً وَخُلُقاً وداراً، وجعلهم
شعوباً وقبائل وأسكنهم أقطاراً، وأعطى كلَّ شعبٍ وقطرٍ ميزةً وفخاراً، عنايةً من الله
سابقةً بها يتسابقون إلى الخيراتِ بداراً، ويتنافسون في سلوكِ سبيلِ الاحتفاظِ بتلك
المفاخرِ أجيالاً وأدواراً، لا يتعدى الموفقون منهم في ذلك حدود ما أنزل الله إيراداً
وإصداراً.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان، على سيدنا ونبينا محمد المبعوث من
بني عدنان، المرسلِ رحمةً للعالمين، وعلى آله الأطهار الطيبين، وأصحابه الأخيار
المهدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فقد أسعدني الحظُّ بالاطلاع على كتاب «نثر الدر المكنون من فضائل
اليمن الميمون» للسيد الجليل السَّمِيدَع، والتقيُّ الورع الأروع، المفضال مثال حُسن
الخلق وكرم الخلال، مظهر الصون الإلهي، والنفحة الرحمانية، فرع تلك الدُّوحة

الزائكة الأهدلية اليمانية، سليل بيت النبوة، الشهم السري السيد محمد بن علي الأهدلي الحسيني اليماني الأزهري، حفظه الله، وأتم عليه نعمه في دنياه وأخراه.

فأخذتُ أنصفَ صفحاتِ هذا السفر الجليل على عَجَلٍ، وإن كان المستعجل لا يخلو من زلل، فإذا به ما استلب لبِّي، وأخذ بمجامع قلبي، من تحقيقات عزيزة المنال، وتدقيقات لا تصدُر إلا من كُمل الرجال، فمضيت على تنسيم نسيم هذه الروضة الغناء، والتمتع بشميم ورودها الفيحاء، وكلما زدت نظراً في الكتاب ازدادت سروراً وابتهاجاً، ووجدت به نوراً وسراجاً وهّاجاً، يُضيء سبيل الاطلاع، على فضائل الأقطار اليمانية وتلك البقاع، وفضائل أهلها الذين هم أرقُّ الناس أفئدةً، وأعرقهم إيماناً، وأقدمهم حضارةً وأسبقهم عمراناً، وأكثرهم مفاخر جاهليةً وإسلاماً، وأطوعهم للذي جعله الله للمتقين إماماً.

وألفيته رائع الترتيب والتصنيف، بديع التبويب والترصيف، حسن المطلع، رائع المقطع، ابتدأ مؤلفه البارِع بالإشارة فيه إلى ما للقطر اليماني من المفاخر في الغابر والحاضر، إشارة مؤرِّخٍ ماهر، ثم أَلَمَّ بمذهب أهل البيت الطاهر، وساق آيات الكتاب الكريم المتعلقة بأهل اليمن آيةً آيةً، وسَرَدَ في ذلك أقوال المفسرين بالرواية، واستقصى من أصول السنة وكتب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والجوامع وأمّهات كتب السير والتاريخ الأحاديث والآثار والأخبار المتعلقة بفضل اليمن وأهله وقبائله، وبكتب الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم إلى عظماء الأقطار اليمانية، وبالوفود المتواردين منها إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، في أبواب متناسقة، وفصول مترافقة، مستوفياً الكلام على أسانيد تلك الروايات ومتونها وشرح غريب ألفاظها من أوثق المصادر، استيفاءً لا مزيد عليه لباحث عنها في بطون الدفاتر، واستقصاءً ينبىء عن علم جمٍّ، وعِظَم فهم، وسعة اطلاع وطول باع، واختتم الكتاب أحسن اختتام بذكر بعض ما للعترة النبوية الزكية، من الفضائل والمناقب المروية، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم على أسلوب لطيف، وطرز شريف، فخدم مؤلفه بذلك

أجل خدمةٍ نحو بلادِهِ، ونحو أهل بيت النبوة عليهم السلام، ومحبيهم من أهل الإخلاص والإيمان، على رغم أنوف أهل النفاق والخذلان، والله سبحانه ينفع المسلمين بهذا التأليف الجليل، ويكافئ مؤلفه الفاضل أحسنَ مكافأة على هذا العمل النبيل، وهو وليُّ المحسنين، نعم المولى ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلَّم؟

في ١٤ رجب الفرد سنة ١٣٥٠هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

الجزء الاول

من

فناو على السبكي

للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

عن نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة دار الكتب الظاهرية في دمشق

عنيت بنشره

مكتبة القديس

الحسين بن علي بن الحسين

القاهرة . باب الخلق . حارة الجداوى ١ بدرب سعادة

{ سنة ١٣٥٦ و حقوق الطبع محفوظة }

ترجمة الإمام تقي الدين السُّبُكِيِّ

هو الإمام العلامة، الحافظ الفقيه، المجتهد النَّظَّار، الورع الزاهد، قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السُّبُكِيِّ الكبير رحمه الله .
ولد بِسُبُكٍ - بضم فسكون - من قُرَى المُنَوِّية بمصر سنة ٦٨٣ .

تفقه على ابن الرِّفْعَةِ، وأخذ التفسيرَ عن العلم العراقي، والحديثَ عن الشرف الدمياطي، والقراءاتِ عن التقي الصائغ، والأصليين^(١) والمعقولَ عن العلاء الباجي، والخلافَ والمنطقَ عن السيف البغدادي، والنحوَ عن أبي حَيَّان.

ورَحَلَ في طلب الحديث إلى الشام والإسكندرية والحجاز، وسمع من شيوخها كابن المَوَازِيني، وابن مُشْرِف وابن الصَّوَّاف، والرضيَّ الطبري، وآخرين، يجمعُهم «معجمه» الذي خرَّجه له الحافظ أبو الحسين بن أبيك في عشرين جزءاً.

قال الحافظ أبو المحاسن الحُسَيْنِي في «ذيل تذكرة الحفاظ»: عُني بالحديث أتمَّ عناية، وكتبَ بخطه المليح الصحيح المتقن شيئاً كثيراً من سائر علوم الإسلام، وهو ممن طُبِقَ المِهَالِكُ ذِكْرُهُ، ولم يَخَفْ على أَحَدٍ عَرَفَ أخبارَ الناسِ أمرُهُ، وسارت بتصانيفه

(١) أي: أصول الدين - علم الكلام والتوحيد - وأصول الفقه.

وفتأويه الرُّكبان في أقطار البلدان، وكان ممن جَمَعَ فنونَ العلم . . مع الزُّهد والورع، والعبادة الكثيرة، والتلاوة، والشجاعة، والشدة في دينه . اهـ .

وقال الجلال السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ»: أقبَل على التصنيف والفُتيا، وصنَّف أكثرَ من مائة وخمسين مصنَّفاً، وتصانيفُه تدلُّ على تَبَحُّره في الحديث وغيره، وسعة باعه في العلوم، وتخرُّج به فضلاء العصر، وكان محققاً مدققاً، نظَّاراً جدلياً، بارعاً في العلوم، له في الفقه وغيره الاستنباطاتُ الجليلة، والدقائقُ اللطيفة، والقواعد المحرَّرة التي لم يُسبَق إليها، وكان مُنصِّفاً في البحث، على قَدَمٍ من الصلاح والعفاف، ومُصنِّفاً ما بين مطوَّل ومختصر، والمختصر منها لا بدَّ وأن يشتملَ على ما لا يُوجَد في غيره من تحقيقي وتحريرٍ لقاعدة، واستنباطٍ وتدقيق . اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر: وَلِيَ قضاءَ دمشق سنة ٧٣٩ بعد وفاة الجلال القزويني، فباشرَ القضاءَ بهمةً وصَرامةً، وعفةً وديانةً، وأُضيفتْ إليه الخطابة بالجامع الأموي فباشرها مدةً، وَلِيَ التدريس بدار الحديث الأشرفية بعد وفاة المِزِّي، وما حَفِظ عنه في التَّركات ولا في الوظائف ما يُعَاب عليه، وكان متقشفاً في أموره، متقللاً من الملابس، حتى كانت ثيابه في غير الموكب تُقَوِّمُ بدون ثلاثين درهماً، وكان لا يَسْتَكْبِرُ على أحدٍ شيئاً، حتى إنه لما مات وَجَدُوا عليه اثنين وثلاثين ألفَ درهمٍ ديناً، فالتزم ولداه التاج والبهاء بوفائهما، وكان لا يَقَعُ له مسألةٌ مستَغْرَبةٌ أو مشكِّلةٌ إلاَّ ويعملُ فيها تصنيفاً يَجْمَعُ فيه شَتاتها طَالَ أو قَصُر . اهـ .

وقال الزَّين العراقي: تفقَّه به جماعةٌ من الأئمة، وانتشر صِيته وتوابعه، ولم يَخْلَفْ بعده مثله . اهـ .

وقال الإسنوي: كان أنظرَ مَنْ رأيناه من أهل العلم، ومِنْ أجمعهم للعلوم، وأحسنهم كلاماً في الأشياء الدقيقة، وأجلديهم على ذلك، وكان في غاية الإنصاف والرجوع إلى الحق في المباحث، ولو على لسان آحاد الطلبة . اهـ .

وقال الصلاح الصَّفدي: الناسُ يقولون ما جاء بعد الغزالي مثله، وعندي أنهم يَظلمونه بهذا، وما هو عندي إلَّا مثلُ سفيانَ الثوري. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في حقِّه:

لِيَهْنِ الْجَامِعَ الْأُمَوِيُّ لِمَا عَلَاهُ الْحَاكِمُ الْبَحْرُ التَّقِيُّ
شَبُوحُ الْعَصْرِ أَحْفَظُهُمْ جَمِيعاً وَأَخْطَبُهُمْ وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ

وقد أقرَّ له عدَّةٌ من الأعلام ببلوغه مرتبة الاجتهاد، ولا يَنْتَقِصُ مثلَ هذا الإمام الجليل إلَّا أصحابُ الضَّغائن من المبتدعة وأذناهم، وكان صارماً مسلولاً على الشُّذَّاذ قائماً بالدفاع عن السنة دفاعَ الأفذاذ، شَجِيٌّ في حُلُوقِ المبتدعة، وجِدْعاً في أعين الحَشَوِيَّة، حيثُ قَطَعَ عليهم طريق الوصول إلى زَعْرَعَةِ أركان الفروع والأصول.

ومن مصنفاته «السيف الصَّقيل في الردِّ على ابن زَفيْل» ردُّ به على ابن القيم الزُّرعي «نونيته» التي سَمَّاهَا «الكافية الشافية». ومنها «شِفَاء السَّقَام في زيارة خير الأنام» ردُّ به على ابن تيمية نَفِيَه شَرْعِيَّة الزيارة بفتوى بخطه.

وقد حاول الردُّ على السَّبكي الشَّمسُ ابنُ عبد الهادي في «الصَّارم المُنْكي». وللعلماء في الردِّ على رَدِّهِ عدَّةُ مؤلِّفات، مثلُ «المِبْرَد المُبْكي في ردِّ الصَّارم المُنْكي» لابن عَلَّان و«نُصْرَةُ الإمام السَّبكي برَدِّ الصَّارم المُنْكي» للسَّمْنُودي.

ومنها: «التحقيق في مسألة التعليق» وهو الردُّ الكبير على ابن تيمية، و«رفع الشُّقَاق في مسألة الطلاق» و«الدُّرَّة المضيئة في الردِّ على ابن تيمية» و«نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق» و«النظر المحقِّق في الحَلِف بالطلاق المعلق» و«الاعتبار في بقاء الجنة والنار» إلى غير ذلك من المصنَّفات، مما يَطُول استقصاؤه، وشُهرتها تُغْنِينَا عن سَرْدِهَا في هذا المقام.

ومن شعر صاحب الترجمة:

إِذَا أَتَيْتَكَ يَدٌ مِنْ غَيْرِ ذِي مِقَةٍ وَجَفَوَةٌ مِنْ صَدِيقٍ كُنْتَ تَأْمُلُهُ

خُذْهَا مِنْ اللَّهِ تَنْبِيْهَا وَمَوْعِظَةً بِأَنْ مَا شَاءَ - لَا مَا شِئْتَ - يَفْعَلُهُ
 بَقِيَ عَلَى قِضَاءِ الشَّامِ إِلَى أَنْ ضَعُفَ وَتَعَلَّلَ، فَأَنَابَ عَنْهُ وَلَدَهُ التَّاجُ، وَانْتَقَلَ إِلَى
 الْقَاهِرَةِ، وَتَوَفَّى هُنَاكَ بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا سَنَةَ ٧٥٦، وَدُفِنَ بِسَعِيدِ السَّعْدَاءِ، بِيَابِ
 النُّصْرَةِ، وَكَانَ رَغْبَ فِي أَنْ يُدْفَنَ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، لَكِنْ حَالَ دُونَ رَغْبَتِهِ الْأَمِيرُ
 شَيْخُونُ. أَغْدَقَ اللَّهُ عَلَى ضَرْيَحِهِ سَحَابَ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، بِمَنْهُ وَكْرَمُهُ؟

سلسلة التاريخ الإسلامي



الطبقات الكبرى

لأبي إسحاق

(وعليه تعليقات وشروح من اللجنة)

المجلد الأول

لجنة
نشر التراث الإسلامي

بإدارة جمعية الجهاد الإسلامي

لجنة نشر الثقافة الإسلامية شارع الناصرية رقم ١٣ القاهرة - سنة ١٣٥٨ هـ - تليفون ٤٢٥٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «الطبقات الكبرى»

ومؤلفها الإمام الكبير محمد بن سعد كاتب الواقدي

قَبْلَ التَّحَدُّثِ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ الْجَلِيلِ، وَمُؤَلَّفِهِ الْعَظِيمِ، أَرَى لِرِزَاماً أَنْ أَضَعَ
أَمَامَ أَعْيُنِ الْقُرَّاءِ الْكِرَامِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ عُلُومُ الرِّوَايَةِ فِي زَمَنِ الْمُؤَلِّفِ وَشَيْخِهِ، عَلَى
طَرِيقِ الْإِيجَازِ، لِيَسْتَذْكِرَ مَنْ يَعْلَمُ - وَلِيَعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ - مَا لِهَذَا الْمُؤَلِّفِ وَشَيْخِهِ مِنْ
الْيَدِ الْبَيَاضِ فِي تَدْوِينِ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ - فِي حِينِهِ - مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَسْبِقَهُمَا فِي ذَلِكَ سَابِقٌ.

وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضَوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ كَانُوا يَحْدِّثُونَ التَّابِعِينَ بِمَا
عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَدِيثِ، وَبِفَقْهَتِهِمْ فِي دِينِ اللَّهِ وَيَنْبُؤُونَهُمْ بِمَا يَعْلَمُونَهُ مِنَ الْأَنْبَاءِ فِي السَّيْرِ
وَالْمَغَازِي وَسَائِرِ الشُّؤُنِ، لَكِنْ لَمْ يَكُنْ تَصْنِيفُ الْكُتُبِ فِي شَتَّى الْمَوَاضِعِ مَعَهُوداً فِي
زَمَنِهِمْ، فَكَانُوا يَكْتَفُونَ بِسَمَاعِ الْعِلْمِ وَإِسْمَاعِهِ. وَمَا كَانَ يَكْتُبُ الْعِلْمَ مَنْ يَكْتُبُهُ إِلَّا
لِنَفْسِهِ خَاصَّةً لِمَجَرَّدِ أَنْ لَا يَنْسَى أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ - مِثْلًا - عِنْدَ التَّحْدِيثِ، لَا لِيَكُونَ
مَا كَتَبَهُ كِتَاباً يُسْتَنْسَخُ وَيُذَاعَ عَلَى الْجُمْهُورِ.

وَهَكَذَا كَانَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ أَتَى عَهْدُ التَّدْوِينِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمِائَةِ الْأُولَى مِنَ الْهَجْرَةِ
النَّبَوِيَّةِ، فَبَدَأَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اخْتِلَافِ مَسَالِكِهِمْ يَكْتُبُونَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالسَّيْرِ
وَالتَّفْسِيرِ وَالْفَقْهِ: جَوَامِعَ، وَأَثَاراً، وَمَوْطَأَاتَ، وَمَصْنُفَاتَ، تَزْدَادُ بِهَا مُؤَلَّفَاتُهُمْ عَلَى
تَعَاقُبِ السِّنِينَ، وَكَانُوا يَكْتَفُونَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الثَّقَلَةِ الرَّوَاةِ بِمَا يَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ،
وَلَمْ يَكُنْ لِيَخْطُرَ عَلَى بَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذْ ذَاكَ تَسْجِيلُ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَيْثُ كَانُوا عَلَى عِلْمٍ مِنْ سِيرِهِمْ وَأَنْبَاءِهِمْ، لِكثَرَةِ مَا كَانُوا يَسْمَعُونَهُ

من العارفين بأحوالهم بالمخالطة والمعاشرة، ولقرب زمنهم من زمن هؤلاء جدُّ القُرب، فالفقيه - مثلاً - إذا روى في ذلك العهد حديثاً بسنده - وبينه وبين الصحابي رجلٌ أو رجلان فقط - يرويه وهو يعلمُ حالَ شيخه الذي سمع الحديث منه، وحالَ شيخِ شيخه بالسماع من شيخه، فيكونُ على بيّنة من ثقة الرواة وضَعْفهم، وهكذا باقي الفقهاء وسائر العلماء في ذلك العهد.

لكن إذا طال بالناس الزمن، وذهب هؤلاء الذين يَعْلَمُونَ أحوالَ الصحابة والتابعين بمدارستهم العلمَ معهم، يَبْقَى مَنْ بعدهم في عَمَى من ناحية معرفة أحوال نَقْلَةَ العلم، وأنباء رجال الإسلام.

وقد أدرك الواقديُّ - شيخُ ابنِ سعد - أوائلَ تدوين الحديث والفقه والتفسير، ورأى أنه لا يوجدُ بين علماء ذلك العصر من يتفرَّغ لتدوين أحوال الصحابة والتابعين كما يجب، فألهمَ التجردُ لهذه المهمة الشاقة والعملَ النبيل، فبدأ يَرْحَلُ إلى الرجال المعروفين بمعرفة أحوال هؤلاء، ومدارسة أنبائهم، ويلقي أبناء الصحابة وأبناء أبنائهم، يُسأَلُهُمْ عن مصارع آبائهم، وَوَفَايَتِهِمْ، وَأَنسابِهِمْ، وسائر أحوالهم، واحداً واحداً، من غير أن يزهّد في مصدرٍ ما ربما يفوته ثم يندم، ويدوّنُ جَمِيعَ ما يتلقّى منهم في كتبه، وكم شدَّ الرّحْلُ إلى الأمكنة التي حَدَّثَتْ بها الأحداث، ليشاهدَ مصارعَ مَنْ يُترجم لهم، مُسْتَعْلِماً عن أنبائهم جُهْدَهُ.

فوقع فيما دَوَّنَهُ الضعيفُ والقويُّ، والمُسندُ، والمنقطعُ، والمشهور، والغريب، ولم يتحاشَ من نقل ذلك كُلِّه حرصاً على أن لا يفوته شيء مما يُمكن الوصولُ إليه، فعلى مَنْ بعده غَرْبَلَةُ مروياته المدوّنة من غير نُكران جميله. وهو بهذا العمل المُضني قد قام بخدمة عظيمة مشكورة، وملاً فراغاً كبيراً، واستنصَحَ همَمَ معاصريه وَمَنْ بعده للعمل في هذا السبيل، ولولا هذا السعيُّ الجبار منه لبقينا أمامَ نقص لا يُتدارك، وتقصير لا يُستدرك.

ومع ذلك جُوْزِيَ الواقديُّ جَزَاءً سِنِمَارٍ، وَرَمَاهُ أَغْلَبُ الرواة عن وَتَرٍ واحد، حيث كانوا يَرَوْنَ كثرة الغرائب في رواياته، فَاتَّهَمَهُ كَثِيرٌ مِنَ النقاد، لكن فاتهم أن من

يكون بمنزلته في كثرة الرواية لا تُستغَرَب كثرة الغريب في رواياته، ومع هذا يُوجَدُ بين الأقدمين من يَقْدِرُ قَدْرَهُ العظيم، وَيَعْرِفُ مقدار فضله، حتى كان إبراهيم الحربيُّ يقول: الواقديُّ آمَنَ الناس على أهل الإسلام، وأعلمُ الناس بأمر الإسلام. وقال يعقوب بن شيبة: لما تحوَّل الواقديُّ من الجانب الغربي يُقال: إنه حَمَلَ كُتُبَهُ على عشرين ومائة وقر. وقيل: كان له ستمائة قِمَطَرٍ كُتِبَ.

وقد وثَّقه جماعة منهم: محمد بن إسحاق الصَّغَانِي حيث قال: والله لولا أنه عندي ثقة ما حَدَّثْتُ عنه. وقال إبراهيم الحربيُّ: من قال إن مسائل مالك وابن أبي ذئب تُؤخَذُ من أوثَق من الواقدي فلا يُصَدِّق. وقد دافع عنه أبو بكر ابن العربي في «الأحكام» وابن سيِّد الناس في مقدمته «عيون الأثر». والاختلاف في وَفَيَات الصحابة والتابعين — فضلاً عن مواليدهم — إنما نشأ من تأخُّر عهد تدوين التاريخ، ولم يكن في تلك العصور سِجَلٌ للمواليد والوفيات.

فمَنَّا أَلْفُ شُكْرٍ للواقدي، وأمثاله، حيث قاموا بِشَقِّ الأنفس بالقَدَر المتوارث، ولولا هم لبقينا في ليلٍ دامسٍ، من جهة معرفة أحوال رجالِ الصدرِ الأول. وهذا الإمامُ الجليل قام بتدوين كُتُبِهِ باذلاً جهده مجيداً بِقَدَر ما قَدَّر الله له من الإِجادة، لكن علمه الغزير كاد أن يقع في مضیعة لِطُولِ ألسنة أهلِ الجرح ضِدَّه، لولا قيامُ كاتبه وتلميذه البارِّ الإمامِ الحَبَرِ محمد بن سعد بنشرِ علومه، فأصبح مَنْ كَتَبَ بعدهما في أحوال الصحابة والتابعين عالماً عليهما.

وكان ابنُ سعدٍ مرضياً عند الرواة حيث لم يلايسِرِ الفتن الهوجاء في عهد المأمون وبعده، بل كان يُمَاشِي النقلة ومُجَارِمِهِم في الجرح والتعديل في غالب الأحوال ما أمكن الجُرِّيِّ معهم، فبقيت كُتُبُهُ محفوظة مقبولةً عندهم مدى الدهر، بتوفيق الله سبحانه.

وكتابه الذي بين أيدينا يحتوي على صفوة ما ذكره علماء السَّير من أمثال الشعبي، والأوزاعي، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، والواقدي، فيجَدُ القارئ الكريم في صدر «طبقاته الكبرى» أنباء الأنبياء عليهم السلام، وسائر آباء

فخر المرسلين صلوات الله وسلامه عليه، تمهيداً لذكر سيره ومغازيه عليه السلام.

ولكن ليس كل ما فيه من الروايات قوياً متيناً، بل بين أسانيد رواياته ما هو مقطوع ومرسل، وبمعرفة أحوال الرجال في تلك الأسانيد تُعرف درجة الروايات. فرواية تكون من طريق أمثال ابن هبة، وابن أبي سبرة، وهشام بن محمد الكلبي، ومحمد بن مصعب القرظي ونحوهم، تبقى تحت نظر النقد. وإنما ساق ما ساق عن كل من دَبَّ وهب، ليستوفي جميع ما ورد في الموضوع الذي يبحث عنه. ومهما كانت أسانيد تلك الروايات معها فأمرٌ بتحصيل تلك الروايات حين سهل عند أهل العلم. وللمؤلف الفضل الأول والحظ الأتم في تسجيل أحوال الصحابة والتابعين، وكتابه أقدم كتاب متوارث في أنباء الصحابة ومن بعدهم.

وقد ورع المؤلف رحمه الله رجال كتابه على أمصار المسلمين: المدينة المنورة، ومكة المكرمة، والشام، واليمن، ومصر، والكوفة، والبصرة، وبغداد، وسائر البلدان. وبهذه الطريقة البديعة سهل المصنف على القارئ الكريم معرفة رجال كل مصرٍ منها. وبهذا الترتيب وهذا السياق جعل الباحث يطلع على سير العلم في تلك الأمصار.

وما امتاز به كتاب المصنف من جودة الترتيب، وحسن السياق مما يقع موقع الإجلال عند كل من يُعنى بمعرفة الرجال. والذين أتوا بعده استولوا على ما حواه من العلم، لكن فاتهم ترتيبه وسياق أسانيده باختصارهم المخل، فأصبحت مختصرات المتأخرين لا تغني عن الأصل أصلاً، ولا تفيد فائدته قطعاً.

فلا يستغني المحدث، ولا الفقيه، ولا المؤرخ، ولا محب الاطلاع المجرد، عن هذا الكتاب الضخم الفخم، ليكونوا على بينة من أمر الروايات الواردة في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأحوال نقلة علوم الدين في الصدر الأول.

ولعل هذه الإمامة تكفي في معرفة أهمية الكتاب، وجلالة قدر المؤلف وشيخه، فلندكر الآن بعض نبذ من ترجمة المؤلف، لنزداد علماً بمقدار الكتاب ومؤلفه:

وهذا المؤلف هو الإمام الحبر الحافظ المؤرخ الثقة أبو عبد الله محمد بن سعد بن

مَنيع القرشي الهاشمي ولأء، البصري ثم البغدادي . كان أبوه مولى الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي . وُلد سنة ثمان وستين ومائة بالبصرة، وتوفي ببغداد يوم الأحد، لأربعِ خَلَوْنَ من جُمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين، ودفن في مقبرة باب الشام .

رَوَى عن محمد بن عمر الواقديّ - عُمدته في العلم وبه تخرّج - وعن إسماعيل بن إبراهيم الأسديّ المعروف بابن عُليّة، وأبي ضَمرة أنس بن عياض الليثيّ، وسفيان بن عيينة الهلالي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فُديك، ومحمد بن مصعب القرقيساني، ومَعْن بن عيسى القَزَاز، وهُشَيْم بن بَشِير الواسطي، والوليد بن مسلم الدمشقي، وأبي الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم البصري، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزُّهري، وعبد الوهاب بن عطاء العجلي، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبيد الله بن موسى العبّسي، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهشام بن محمد الكلبي، والحكم بن موسى القنطري، وموسى بن إسماعيل التَّبُودَكِيّ، وعمرو بن الهيثم البصري، وهاشم بن القاسم الكِنَاني، وأحمد بن عبد الله بن يونس اليزبوعي، وأبي سفيان محمد بن حميد العبّدي، وأبي نُعيم الفَضْل بن دُكَيْن الكوفي، والضحاك بن مَخْلَد الشيباني، وخَلَاد بن يَحْيَى الكوفي، وغيرهم من شيوخ الرواية بالبصرة والكوفة، وواسط، وبغداد، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والشام، واليمن ومصر، وسائر البلاد.

وهو من المكثرين جداً من الرواية عن شيوخ الأمصار. وعمدته في العلم هو ذلك البحرُ المَواج محمد بن عمر الواقدي، وحيثُ لازمه صاحبُ الترجمة، وَكَتَبَ له مدةً مديدة، عُرِفَ بين أهل العلم بكتاب الواقدي، وقد عدّه محمد بن موسى البربري أولَ النقلة الأربعة الذين اجتمعت عندهم كُتُبُ الواقدي . وأشهر هؤلاء هو محمد بن سعد الكاتب هذا، ولذا كان الإمام أحمد بن حنبل يوجّه كلَّ جمعةٍ بحنبل بن إسحاق - ابن أخيه - إلى ابن سعد يأخذُ منه جزأين من حديث الواقدي ينظر فيهما إلى الجمعة الأخرى، ثم يردُّهما ويأخذُ غيرَهما . وقد رَوَى الخطيب البغدادي بسنده إلى

إبراهيم الحربي أنه قال: «ولو ذهبَ لِيَسْمَعَهُمَا كانَ خيراً له». اهـ. لأن الوجداء أنزل منزلةً من السماع، ولأن الرغبة عن سماع ما يُرَغَّب في الاطلاع عليه أمرٌ غيرُ مرغوب فيه.

ومن جملة الرواة عن ابن سعد: مُصْعَبُ الزبيري، والحارث بن محمد بن أبي أسامة صاحب «المسند»، وأحمد بن عبيد بن ناصح الهاشمي، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري صاحب «فتوح البلدان»، وأبو بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، والحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهْمٌ^(١) راوية «الطبقات الكبرى».

قال محمد بن إسحاق النديم: أُلِّفَ ابن سعد كُتُبُهُ من تصنيفات الواقدي، وكان ثقة مستوراً عالماً بأخبار الصحابة والتابعين... وله من الكتب كتاب أخبار النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ.

وقال أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال»: كان ابن سعد كثير العلم، كثير الحديث والرواية، كثير الكتب، كَتَبَ الحديث وغيره من كتب الغريب والفقهاء، روى له أبو داود — صاحب «السنن» — عن أحمد بن عبيد، عن محمد بن سعد، عن أبي الوليد الطيالسي قال: يقولون قبيصة بن وقاص له صحبة. اهـ.

وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: ابن سعد صاحب «الطبقات» وأحد الحفاظ الكبار المتحررين. اهـ. ومثله في «خلاصة التهذيب».

ونص ابن حجر على أنه ليس لابن سعد في الكتب — يعني الأصول الستة — غير ما ذكره له أبو داود.

قال الذهبي في «طبقات الحفاظ»: محمد بن سعد الحفاظ العلامة أبو عبد الله

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨: ٩٢: لما وُلِدَ هذا أخذ أبوه المصحف فجعل يُبَحِّثُ له، فجعل كلما صَفَحَ ورقةً يَخْرُجُ ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ و﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ و﴿فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ و﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ فَنَسِئَهُمْ: فَسَاءَهُمْ. اهـ. فَشَهِرَ الحَسَنُ هَذَا بِابْنِ فَهْمٍ.

البصري مولى بني هاشم، مصنف «الطبقات الكبير»^(١) و«الصغير» ومصنف «التاريخ»... وينزل في الرواية إلى يحيى بن معين وأقرانه... قال ابن فهُم: كان كثير العلم، كثير الكتب، كتب الحديث والفقه الغريب. اهـ.

وقال في ترجمة الحسين بن فهُم: إنه سمع «الطبقات الكبرى» من المصنف. اهـ.

وروى الذهبي «الطبقات الكبرى» هذه بطريق الحارث بن أبي أسامة، عن الحافظ شرف الدين الدِّمياطي، وسنده مذكور في أول الكتاب.

وقال الخطيب البغدادي: أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، قال: سمعت الحسين بن فهُم يقول: كنت عند مُصْعَب الزبيري، فمرُّ بنا يحيى بن معين فقال له مصعب: يا أبا زكريا، حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا - وذكر حديثاً - فقال له يحيى: كذب. قلت: ومحمد بن سعد من أهل العدالة، وحديثه يدلُّ على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته؛ ولعل مصعباً الزبيري ذكر لي يحيى عنه حديثاً من المناكير التي يروها الواقدي، فنسبه إلى الكذب. وقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن سعد فقال: يصدّق، جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديث فحدّثه. اهـ.

وقال الذهبي في «الميزان» عن قول ابن معين في ابن سعد: هذه لفظة ظاهرها عائذ إلى الشيء المحكي، ويَحْتَمِلُ أن يُقْصَدَ بها ابن سعد، لكن ثبت أنه صدوق. اهـ. فلا يكون كلام يحيى بن معين نصاً في جرحه، بل يكون محتملاً له احتمالاً مرجوحاً، فلا يصح أن يقال إن ابن معين جرحه.

قال السخاوي في «الإعلان»: ابن سعد ثقة، وإن كان شيخه الواقدي ضعيفاً. اهـ.

(١) وجه تذكير الصفة أن الأصل «كتاب الطبقات الكبير» فحذف «الكتاب» وناب منابه المضاف إليه، فذكر تذكيره، كما قيل في «السنن الكبير» و«السير الكبير».

وقال ابن خُلِّكان: صَنَّفَ ابن سعد كتاباً كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين والخلفاء إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن، وهو يدخُل في خمسَ عَشْرَةَ مجلدةً، وله «طبقات» أخرى صغرى، وكان صدوقاً ثقة. اهـ.

وقال الخطيب: كان ابن سعد كثيرَ الحديث والرواية، وكثيرَ الطلب، وكثيرَ الكتب، كَتَبَ الحديث وغيره من كتب الغريب والفقه. اهـ. وأصلُ هذا الكلام لابن فُهْم. وقد اختلفت كلماتُ الناقلين كما رأيتَ وسمعتَ على تقارب ألفاظهم في المعنى.

قال ابن العِمَاد في «شَذَرَات الذهب»: قال أبو حاتم: ابن سعد صدوق. وقال ابن الأهدل: قيل: إنه مكثَ سنين يصوم يوماً ويفطر يوماً. فيظهر من تلك النصوص أن ابن سعد كان مرضياً عند جمهور الرواة، مذكوراً بالورع عندهم، وإن كان كلامهم في شيخه شديداً.

وقد أحسن ابن سعد صنْعاً، حيث لم يكن يستفزُّهم عند حدوث تلك الفتن الهوجاء منذ عهد المأمون، حتى سَلِمَ عرضه من أن يَنْهَشَهُ ناهشٌ، فأمكنه نشرُ علمه وعلمِ أستاذِه، فاستفاد الجمهورُ من علومهما طبقةً فطبقةً، وليس أحدٌ من صنوف العلماء والباحثين يستغني عن كتابه هذا مهما كانت منزلته في العلم. وترتيبه الرجال على بلادهم وأمصارهم ترتيبٌ جليلٌ، جُمُ النفع عند المحدث، والفقيه، والمؤرخ، ومن يُعْنَى بسِرِّ العلوم في الأمصار، زيادةً على ما فيه من الفوائد الجسيمة والعلم الجزل في السِّير، والمغازي، وأحوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

وكافاً المؤلف على حُسْن صنيعه وأجزل أجره وأجر شيخه، وأجر إخواننا القائمين بنشره، تيسيراً لوصوله إلى أيدي الجمهور، إنه سميع مجيب الدعاء، وصلى الله على سيِّدنا محمدٍ سيِّد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

غزوة بدر^(١) الكبرى ونُتَف من تَفاني الصحابة في مناصرة الحق

إن الله سبحانه اصطفى فخر رُسُلِهِ محمداً صلوات الله وسلامه عليه من صفوة الصفوة من المصطفين الأخيار، واصطفى له خير أمة يَفْقِدُونَهُ بِمُهْجِهِمْ، وَيَتَفَانُونَ فِي إِفْذَا مَا رَسَمَهُ لَهُمُ مِنَ الْخِطِّ الرُّشِيدَةِ الْمُوصِلَةِ إِلَى السَّعَادَتَيْنِ، يَرُونَ الْمَوْتَ فِي سَبِيلِهِ حَيَاةً، وَيَتَسَابِقُونَ فِي فِدَاءِ كُلِّ مَرْتَحَصٍ وَغَالٍ فِي إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

وَأَنْتَ تَرَى أَصْحَابَهُ حِينَمَا يَسْتَشِيرُهُمْ - وَهُمْ فِي قِلَّةٍ - فِي التَّوَجُّهِ إِلَى حَرْبِ الْمُشْرِكِينَ - وَهُمْ فِي كَثْرَةٍ - يَقُولُونَ: «لَوْ اسْتَعْرَضْتَ بِنَا هَذَا الْبَحْرَ فَخُضْتَهُ لَخُضْنَاهُ مَعَكَ مَا تَخَلَّفَ مِنَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَمَا نَكَّرَهُ أَنْ تَلْقَى بِنَا عَدُوَّنَا غَدًا، إِنَّا لَصَبْرٌ فِي الْحَرْبِ، صُدُقٌ فِي اللَّقَاءِ، لَعَلَّ اللَّهَ يُرِيكَ مِنَّا مَا تَقَرُّ بِهِ عَيْنُكَ، فَسِرْ بِنَا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ تَعَالَى» وَأَيْنَ هَذَا مِمَّا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿اذهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾؟!!

وَقَدْ اكْتَضَتْ كُتُبُ السِّيَرِ وَالْمَغَازِي، بِصُنُوفٍ تَضَحِيهِ الصَّحَابَةُ فِي نَشْرِ الدِّينِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَى الْفَضِيلَةِ، مُسْتَسْهِلِينَ كُلَّ صَعْبٍ فِي هَذَا السَّبِيلِ، حَتَّى عَمَّ نَوْرُ الْإِسْلَامِ

(١) بدر اسم رجل حفر بئراً هناك، فَشْهُرِ الْمَوْضِعِ بِاسْمِهِ، وَكَانَتْ تَتَعَقَّدُ فِيهِ سُوقٌ لِلْعَرَبِ، وَيُحَدِّثُ آخَرُونَ.

بقاع الأرض، وعزَّ الإسلام، وعزَّ بعزَّه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها عزاً لا يُلحق. وأين هذا أيضاً من قوم عيسى عليه السلام الذين قُصارى عملهم التلبُّسُ بدينه في السر؟

ولا بأس أن نذكرها هنا بعض نُتفٍ من تفاني الصحابة وأحوالهم بقدر ما يتسع له المقام، لما في ذلك من عبر.

وها هو حُجَّيب بن عدي رضي الله عنه يوجَّه في سريَّة إلى جهة، فيظفرُ به العدو ويوقفه على المِشْنَقَةِ ويقول له: أتحبُّ أن يكونَ محمدٌ مكانك؟ فيقول: «لا والله ما أحبُّ أن يَفْدِيَنِي بشوكة في قدمه!» وهو القائل:

فلستُ أبالي حين أقتل مسلماً على أيِّ جنبٍ كان في الله مَصْرَعِي

وَيُبْعَثُ عبد الله بن جحش رضي الله عنه وتحت إمرته سريَّة عددُ رجالها أقلُّ من عشرة إلى ناحية - قبيل غزوة بدر - ويكتبُ له كتابٌ فيأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن لا ينظرَ فيه حتى يسيرَ يومين، فيسير يومين ثم يفتحه فإذا فيه: «إذا نظرتَ في كتابي فامضِ حتى تنزلَ نخلة - بين مكة والطائف - فترصدُ بها قريشاً وتعلمَ لنا من أخبارهم».

فلما نظر في الكتاب قال: سمعاً وطاعة، وأخبر أصحابه بما في الكتاب وقال: قد نهاني أن أستكره أحداً منكم، فمن كان منكم يريدُ الشهادةَ ويرغبُ فيها فلينطلق، ومن كره ذلك فليرجع، فأما أنا فماضٍ لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمضى معه أصحابه ولم يتخلَّف منهم أحد، ولم يبالوا بخطورة القيام بتلك المهمة في تلك الأيام.

وبعد أن أبلى عبد الله بن جحش هذا في غزوة بدرٍ بلاءً حسناً حضر في غزوة أخرى وقال: «اللهم لقني عدواً قوياً أبارزه، فيقطعَ أنفي وأذني ويمثلَ بي لألقاك هكذا وأقول: فِعِلْ هذا بي في سبيلك! فأمن لدعائه سعدُ بن أبي وقاص رضي الله

عنه المعروف بأنه مجاب الدعوة - وفاء لوعده - فلقى ابن جحش ما تمنّاه في ذلك اليوم.

ومعاًذ بنُ عَفْرَاء ذلك الشاب الأنصاري رضي الله عنه، بعد أن فَصَلَ قدم أبي جهلٍ من منتصف ساقه بسيفه، أدركه ابنُ أبي جهل فضربَ بسيفه على عاتقه فطرح يده، فبقيت متعلّقةً بجِلْدَةٍ من جنبه فمنعه ذلك من الإجهاز على أبي جهل ساعتئذٍ، ثم قاتلَ عامّةَ يومه وهو يسحبها خلفه، فلما آذنته وَضَعَ قدمه عليها ثم تَمَطَّى عليها حتى طَرَحَهَا!! وما هذا الصبرُ إلا في سبيل الله! وكم للصحابه رضوان الله عليهم أجمعين من مواقف حميدة في سبيل إحقاق الحق، وإبطال الباطل سُجِّلَتْ في كتب السنّة وكتب الرجال والسِّير.

ومن تلك المواقف الشريفة: غزوة بدر الكبرى، بها أظهر الله تعالى الدين، وقهرَ المشركين، وقد خلّد الله سبحانه ذكرى هذا الموقف الحميد في سورة الأنفال، وعَدَّ يومَ النقي الجمعان: يومَ الفرقان، حتى أصبحَ فضلُ هؤلاء المجاهدين في ذلك اليوم تحت راية المصطفى صَلَّى الله عليه وسلّم فضلاً لم يتّله الأولون والآخرون.

ولما سار المصطفى صَلَّى الله عليه وسلّم يقصُداً بدرًا بعد مقدّمات يطول شرحها ومعه ما يزيد على ثلاثمائة رجلٍ من الصحابة رضي الله عنهم. كان معهم نحو سبعين جملًا يتعاقبون عليها ركوباً، كلُّ ثلاثة يتعاقبون على جمل، وكان الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم كأحدهم في الركوب والمشي، ويقول له عليه السلام زميله في ركوب الجمل حينما يأتي دور مشيه صَلَّى الله عليه وسلّم: اركب حتى ثمشي عنك، فيقول عليه السلام: «ما أنتما بأقوى مني على المشي، وما أنا بأغنى عن الأجر منكما».

وقد أظهر أبو بكر الصديق رضي الله عنه يوم بدر من البسالة في الدفاع عن المصطفى صَلَّى الله عليه وسلّم في العريش، والجُلْد في حراسته من كل أذى ما دعا عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه أن يقول: أشجعُ الناسِ أبو بكر، فوالله لساعةً من أبي بكر خيرٌ من ملءِ الأرض من مؤمن آل فرعون، ذاك رجلٌ كتم إيمانه، وهذا رجل أعلن إيمانه، فكان معه في العريش كما كان معه في الغار. كما في «مسند البزار». وهذا

شهادة في حقه من أسد الله الغالب، الذي أطار بسيفه الباتر رؤوس صناديد الشرك في ذلك اليوم العصيب، فأعز الله به الإسلام.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم في العرش يناشد الله سبحانه ويقول: «اللهم إن تهلك هذه العصابة، لا تُعبد في الأرض، اللهم أنجز لي ما وعدتني»، ولم يزل كذلك حتى سقط رداؤه، فوضعه أبو بكر عليه، وخفق رسول الله ثم انتبه فقال: «أبشر يا أبا بكر فقد أتى نصر الله».

ثم لما أخذ الجيشان يتزاحقان خرج النبي صلى الله عليه وسلم من العرش يحرض الناس على القتال، ويدنو من العدو والصحابة وراءه، وأخذ حَفَنَةً من الحُصْبَاء ورمى بها الأعداء، وقال: «شاهت الوجوه». وقال لأصحابه: «شُدُّوا عليهم» فَحَمَلُوا عليهم حملةً صادقةً يمدُّهم الملائكة حتى تمت هزيمة الأعداء.

وكانت الواقعة صبيحة الجمعة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وتم النصر في منتصف النهار من ذلك اليوم، حيث صدق الله سبحانه وعده، ونصر عبده، وأمست رؤوس الكفر صرعى لا ولي لهم ولا ناصر، على كثرتهم كثرة تزيد على ثلاثة أضعاف المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِنْ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ. وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى، وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ، وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

وأما العدد المذكور في سورة آل عمران من الثلاثة الآلاف، والخمسة الآلاف: فلا دليل على إنزاله في نص الكتاب يوم بدر، ولا على عدم إنزاله، كما يقول ابن جرير، فصار مثار خلاف من غير حجة ظاهرة. فالعدد الأول مقرون بالاستفهام الاستنكاري، فلا يدل على الوقوع، والعدد الثاني مشروط بشرطين لم يتحقق أحدهما جزماً فتعين أن الإمداد يوم بدر بألف من الملائكة، بهذا الوعد الكريم تم إنزال الطمأنينة في قلوب المجاهدين، وإلقاء الرعب في قلوب المشركين، حتى تم بهذا المدد نصر الله.

وكم لعمرَ الفاروقِ رضي الله عنه من جَوَلَاتٍ وَصَوَلَاتٍ في ذلك اليوم العصيب، وكان حمزةُ بن عبد المطلب رضي الله عنه أطارَ رأسَ الأسود بن عبد الأسد العريق في الشراك، ورأسَ مسعود بن أبي أمية الحبشي أيضاً، كما قضى الزبير رضي الله عنه على عبيدة بن سعيد بن العاص.

ومن جملة من قَتَله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في ذلك اليوم: نوفل بن خويلد، وعُمير بن عثمان، وعبد الله بن المنذر المخزومي، والعاصُ بن مُنبه، وأبو العاص بن قيس، والنضر بن الحارث، وعُقبة بن أبي مُعيط، وغيرهم من خُبَاء المشركين.

وكان من حظِّ بلال بن رباح الحبشي رضي الله عنه قتلُ مُؤذبه على إسلامه بمكة أمية بن خَلَف. وكان من نصيب ابن مسعود رضي الله عنه احترازُ رأسِ أبي جهل بسيفه وبه رَمَقَ بعد أن قَطَعَ ذلك الشابُّ الأنصاري قَدَمَه من ساقه، وكان الملعونُ يقول لابن مسعود أثناء احترازه لرأسه: لقد ارتقيت مُرتَقَى صعباً يارُوَيْعِي الغنم، بلغَ محمداً أني عدوُّه الألدُّ.

وهكذا قضى الله على صناديد المشركين بأيدي المجاهدين، فانتصرَ القليلُ على الكثير، فقتل من المشركين نحو سبعين كلهم رؤوس في الشراك، وأسير منهم أيضاً نحو ذلك، ومات الباقيون معنىً بانزمامهم شرَّ هزيمة، ولم يستشهد من المسلمين في ذلك اليوم إلا نحو أربعة عشر صحابياً.

ومن يَغَارُ على ما حلَّ بالإسلام، ويعزُّمُ عزماً صادقاً على إنهاض الأمة من كبوتها لا يجدُ إلى ذلك من سبيلٍ إلا باقتفاء أثر رجال الصدر الأول، وبترسُّمِ خططهم في إعزاز الدين، وإنهاض همم الخامدين. فإذا عرفنا سيرهم وتابعتناهم في السير على مناهجهم، في غرس الفضيلة في النفوس، وإنعاش القوى الخاملة بتقوية روح الغيرة الإسلامية في العروق، وتمكُّن من استعادة مجد الإسلام، وعزُّ المسلمين بعد أن أمسينا بحالة يشمتُ بها العدو، ويكي أسى عليها الصديق، ومن لا يُقرُّ بالداء لا يسعَى في الدواء.

فيجب أن نعرفَ بمرضنا، ونسعى في الدواء، ولا دواءَ إلاَّ اقتفاء أثر سلفنا الذين كانوا في غاية العزة وتمام السعادة، واستمر ذلك في المسلمين ما دام الإيمان يخالطُ بشاشة قلوبهم، وشرع الله يمازج أرواحهم، ومدد الفضيلة يسري بغزارة في عروقهم، مُتفانين في الصالح العام دون المصالح الشخصية، مُؤثرين لا مستأثرين، ولم يكن مصدرُ عزٍّ هؤلاء غير قوتهم، ولا كان مبعثُ قوتهم سوى إخوانهم الروحي في سبيل إنفاذ أحكام الإسلام، وإنعاشِ القلوب بروح الإسلام.

وليس بخافٍ أن المسلمين لما بدأوا يركضون وراء النفع المادي، نابذين المعالي والروحيات وراء ظهورهم، وأخذوا في التدهور الخلقي حتى لم يبقَ من الإسلام غير اسمه، ومن شرع الله سوى رسمه، بأسباب يعرفها الذين عُنوا بمعرفتها: انقلب الإخاء بين المسلمين إلى عدااء، وعزُّهم إلى ذل.

فعلى النفوس الأبية أن يسعوا: في استعادة مجد المسلمين، باقتفاء أثر المجاهدين الأولين، في القيام بالواجب، متأخين متكاتفين، وفي الاطلاع على سيرهم المدونة في كتب المغازي والسير، وكُتُب الرجال، وكتب التفسير والحديث ما يغذي الأرواح، ويقوي العزائم، ويستنهض الهمم.

وهذا الكتاب الصغير في أهل بدر تأليف العلامة الكبير، الأستاذ الأكبر، شيخ الجامع الأزهر، الصوفي العارف بالله، المقبل بكليته إلى الله الشيخ محمد بن سالم الحفني رحمه الله، فيه استيفاء ذكر عدد الغزاة في غزوة بدر الكبرى: من المهاجرين والأنصار، مع ضبط أسمائهم، وسرد بعض نتف من مناقبهم. ومعرفة ما في هذا الجزء الصغير من أحوالهم تدعو المطالع الكريم إلى الاستزادة من المصادر الكبيرة التي أشرنا إليها. والله وليُّ المزيد لمن يستزيد؟

صَادِقُ اِبْرَاهِيمَ عَرْجُون

عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ

عثمان بن عفان

كتاب بديعٌ بهذا العنوان أَلَفه العالم البارع البَحَّاثُ السيد صادق عرجون من أساتذة كلية اللغة العربية، بعد أن دَرَسَ حياةَ سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، دراسةً شاملةً لأحواله في عهد حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وفي عهدَي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي عهد خلافته نفسه، وبعد أن بحث عن ملابسات الأحداث الهامة المتصلة بعهد خلافته رضي الله عنه، حتى حلَّ أنباءه وعُلِّل أحداث عهده، ونسَّق الشؤون وتبين لديه وجوه ارتباط الفتن الحادثة في عهده بأسبابها وعللها.

فدَوَّنَ صفوةَ بحوثه في هذا الكتاب الممتع في قوالب متخيَّرة تتسابق معانيها إلى نفوس القراء، بقلم لا يعرف التحيُّز لغير الحق، وبراعة تعودت الجري في سبيل الإصابة لكبد الحقيقة، بصدق لا يشوبه عَرَج ولا عِوَج، فجاء كتابه بحيث يروي الغلَّة ويشفي العِلَّة حتى أظهر أن شخصية سيدنا عثمان رضي الله عنه شخصية عظيمة يحوطها القدس من كل جانب، إلَّا أنه كان مظلوماً حياً وميتاً.

أما كونه مظلوماً في حياته فللن جانبه بحيث يطمع فيه الفاتنون وقد كُشِّرت الفتن عن أنيابها بعد ست سنوات من تولُّيه الخلافة. وأما كونه مظلوماً بعد وفاته فلتغلب الأهواء على نفوس المتلبِّسين بتلك الفتن الدامية التي أوقفت الإسلام عن تقدُّمه السريع من كل ناحية، فتفرقوا أحزاباً خوارج، وشيعاً، لا يتورَّعون عن الكلام فيه بما لا يوافق الحقيقة إلَّا من صان الله جانبه.

وميزة مؤلّفنا في بحوثه الماثرة مهما كلّفه ذلك، وإفراغُ نتيجة بحوثه في ألفاظ جذابة المعاني، ومناصرة المظلومين في التاريخ بالكشف عن تقوُّلات أصحاب الأغراض السيئة ضدّ الشخصيات العظيمة من رجال صدر الإسلام خاصة. وهذا ما جعلنا نحمل بين جوانحنا إجلالاً لهذا العالم الجليل مؤلّف (عثمان بن عفان) السيد صادق عرجون - وإن لم يسبق لنا الاجتماع بفضيلته - وفقه الله سبحانه لتأليف كثير من أمثال هذا الكتاب الميمون.

فنهئىُ الأساتذة الأفاضل «جماعة الأزهر للنشر والتأليف، حيث وفّقوا لنشر هذا الكتاب النافع، وندعو لهم بالتوفيق دائماً لنشر وتأليف الكتب النافعة مما يرفعُ رأس الأزهر عالياً. ونهئىُ القراء حيث يجدون في هذا الكتاب تحقيقات تنجلي بها الغشاوة عن الأحداث الواقعة في عهد عثمان المشوّهة بأقلام أصحاب الأغراض السيئة، فيطلّعون بذلك على جليّة الأمر في مسألة نقل أبي ذر إلى الرّيّة، وصنيعه مع عمار، وعزل سعد وابن مسعود وأبي موسى رضي الله عنهم، وغير ذلك من الشؤون.

وقد نجح مؤلف الكتاب كل النجاح في استخلاص الحق من ثنايا الروايات المتضاربة، وفي سبك نتيجة ذلك في عبارات ناصعة نيرة المعاني، يتيقن بها القارئ مبلغَ عظمة شخصية ذي النورين ثالث الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم أجمعين، فيشكرُ له ما له من المواقف الجليلة في إعلاء كلمة الإسلام، وما له من المآثر الحميدة من مثل اكتتاب مصاحف بأيدي الصحابة وتحت نظر الصحابة رضي الله عنهم بعناية بالغة، وإرسالها إلى أمصار المسلمين تحت إشراف قراء معروفين، صوناً للأمة من اللحن في الذكر الحكيم، لا سيما في البلاد البعيدة عن عاصمة الإسلام، وكم له من مناقب فاخرة له مشروحة في الكتاب. والله سبحانه يكافئ المؤلف الفاضل على هذا العمل الجليل.

كتب نادرة

ترجمت رجال القرنين

السادس والسابع

و المعروف بالذيل على الروضتين ،

للمؤلف المورخ شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل

المعروف بأبي شامة المقدسي الممشقي . -

الترقيم ٦٦٥

عرف الكتاب ، وترجم المؤلف ، و صححه

مولانا الأستاذ الكبير صاحب الفضية

محمد إلهي الدينوري

و كل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

عن بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه

المصدر المطبوع

مؤسسة محمد بن عبد الوهاب في الرياض

من أقيم عبورهما إلى إيران

و روجع على النسخة الفوتوغرافية المحفوظة ،

و بدار الكتب الملكية بالقاهرة ،

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «ذيل الروضتين» ومؤلفه أبي شامة

لا يخفى أنه إذا انقرضت دولة كبيرة في قرن من القرون يشعر الباحث بفراغ كبير في وسائل معرفة تاريخ ذلك القرن، فلا يهتدي إلى تراجم رجاله، ولا إلى جلية أنبائه بسهولة، من غير أن يكدر ويتعب، وذلك لقلة إنتاج أهل العلم في أثناء الفتن الشاغلة، والتهام نار الكوارث لغالب منتجات العلماء إذ ذاك على قلتها.

فدونك القرن السابع الذي انقرضت في أواسطه الدولة العباسية ببغداد، نجد فيه الفراغ ملموساً جداً من تلك الناحية، ومن هنا تتضاعف أهمية كتاب «ذيل الروضتين» لأبي شامة، لأنه ليس تكملةً فقط لأنباء الدولتين النورية والصلاحية، اللتين هما أنشط الدول الإسلامية في الذب عن حوزة الإسلام في تلك القرون، وأحرصها على الاحتفاظ بالطابع الإسلامي في شؤون الحكم كلها بكل إخلاص. بل فيه ما يسدُّ أجل حاجة الباحث في أنباء القرن المذكور، وفي تراجم رجاله، بقلم لا يعرف التحيز، فشكراً باسم العلم لناشره - السيد عزت العطار الحسيني الدمشقي - في هذه الفترة.

اسم المؤلف، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه:

هو الإمام الحافظ المؤرخ الثقة، الفقيه البار، اللغوي المقرأ، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الأصل الدمشقي، ولد في أحد الربيعين

من سنة ٥٩٩ وتلقى العلم من أمثال: العَلَم السخاوي، والعزبن عبد السلام، والموفق المقدسي، وأبي إسحاق بن الخشوعي، وداود بن ملاعب، وكريمة. وأخذ عن أمثال: الشرف الفزاري، والشهاب الكفري، وإبراهيم بن فلاح الإسكندري.

لُقّب بأبي شامة لشامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر.

براعته في العلوم:

كان بارعاً في علوم الحديث، والقراءة، والفقه، والتاريخ، والعربية إماماً فيها. يُترجم له في طبقات الحفاظ، والفقهاء، والقراء، واللغويين بالثناء البالغ عليه في تلك العلوم، وكان التاج الفزاري الفقيه الشافعي المشهور يقول: عجت من أبي شامة كيف قلّد الشافعي! يريد أنه بلغ رتبة الاجتهاد، ومع ذلك استمر على الانتساب للإمام الشافعي، وكان له ميل إلى كتب ابن حزم.

مؤلفاته:

مؤلفاته في العلوم ممتعة كثيرة منها: المحقق في الأصول، والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز، وضوء الساري إلى معرفة الباري، الحديث المقتفى في مبعث المصطفى، والمؤمل في الردّ إلى الأمر الأول، والباعث على إنكار البدع والحوادث، وكتاب السواك، وكتاب البسملة الكبير، والصغير، وشرح الشاطبية الكبير والصغير، ومفردات القراء، ونور المسرّي في تفسير آية الإسراء، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر في خمسة عشر مجلداً، وآخر في خمسة مجلدات، وكشف حال بني عبيد «الفاطمية»، والروضتين في أخبار الدولتين، وذيل الروضتين هذا، ونظم المفصل للزخشري، وشرح المفصل، ومقدمة في النحو، وأرجوزة في العروض والقوافي، وغير ذلك. ولي مشيخة الإقراء بالتربة الأشرفية، ومشيخة الحديث بدار الحديث الأشرفية بدمشق.

أقوال المؤرخين فيه ووفاته :

قال الذهبي : كان مع براعته في العلوم متواضعاً، تاركاً للتكلف، ثقة . اهـ .
وقال ابن ناصر الدين : كان شيخَ الإقراء، وحافظَ العلماء، حافظاً ثقةً، علامة مجتهداً، وقال الإسنوي : جَرَتْ له محنة في سابع جمادى الآخرة سنة خمس وستين وستائة في داره بطواحين الأشنان إذ دخل عليه رجلان جليلان في صورة مستفتين ثم ضَرَبَاهُ ضَرْباً مَبْرُحاً . ولم يزل عليلاً من هذا الضرب إلى أن توفي في ١٩ رمضان سنة ٦٦٥ - وما في «تذكرة الحفاظ» سهو من الطابع - ودُفن خارج باب الفراديس بدمشق، ضاعف الله أجوره، وأسكنه في أعلى غرف الجنة، وغفر لنا وله ونفعنا بعلومه .

وترجمته مستوفاة في «طبقات الحفاظ» للذهبي، و«مرآة الجنان» لليافعي و«طبقات الشافعية» للتاج السبكي، و«طبقات القراء» للجزري، و«بغية الوعاة» للسيوطي، و«شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب» لابن العماد الحنبلي وغيرها؟

محمد زاهد الكوثري

الأعلام الشريفة

في
المائة الرابعة عشرة للهجرة
من سنة ١٣٠١ إلى سنة ١٣٦٥
من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩٤٦

تأليف

زكي محمد مجاهد

الجزء الأول

يباع في جميع المكاتب الشهيرة بمصر وسائر البلاد العربية

تصدير الكتاب

بالكلمة القيّمة التي تفضّل بكتابتها، وتكرّم
بتحريرها حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير
الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية
في الخلافة العثمانية سابقاً؛ حفظه الله وأبقاه، وأدام
عزّه وعلاه

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب

الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية
تأليف الأستاذ: زكي محمد مجاهد حفظه الله

الأمّة الناهضة تقدّر رجالها أحياء وأمواتاً، فلا تُهملُ تراجمهم بعد وفاتهم:
عرفاناً لجميلهم، وإسداءً إليهم ما يستحقّونه من حُسن الأخذوثه على أعمالهم،
وحضاً للأحياء على اتخاذ هؤلاء أسوةً حسنةً في خدمة الأمة من شتى النواحي.

بل دراسة تراجم رجال كلّ أمة في كل عصر، حقّ الدراسة، هي: المرأة
الصادقة في تحديد مركز تلك الأمة في ذلك العصر: نهوضاً، ومُخوداً، وتدهوراً. ففي
تراجم الرجال: تتمثّل حضارة الأمة وثقافتها، وتقدّمها وتأخرها. فإذن: هي معيارٌ
صادقٌ العيار، يرجو الصادقون في خدمة الأمة إنصافها لهم، ويخافُ المقصرون

حكمها عليهم. فإذا لم يُترجم لهؤلاء وهؤلاء: تَضَيُّعُ مواضعِ الأسوةِ الحسنةِ وسوءِ الأخدوثةِ من التاريخ، فيصيحُ الخادمُ والمُهادمُ على حدٍّ سواء.



ومنذ عهدِ الجَبَرَتِي، ليس بين أيدي الباحثين كُتُبُ تَشْفِي غُلَّةِ الباحثين في التراجم ولو بقَدْرٍ ما عَمِلَهُ هو، مع ذُبُوعِ الطباعةِ والنشرِ على أتمِّ وجه.

ولعل كثرةَ وسائلِ النشرِ هي التي حالتْ دونِ العنايةِ بتأليفِ كتابِ جامعٍ مانعٍ في التراجم كما يجب، حيثُ رأى أربابُ الأقلامِ ذَكَرَ تراجمَ مشاهيرِ الرجالِ من كلِّ فريق، في الصحفِ السيَّارةِ، وفي المجلاتِ، فَرَأَوْا جَمَعَ التراجمِ في صعيدِ واحدٍ قليلَ الجدوى!

وهم غالطونَ في ذلك كُلِّ الغلط، لأن تَرَكَ الأمرُ إلى الجرائدِ والمجلاتِ (التي تَطْوِي على غِرِّها، بعد انقضاءِ أيامها) تَرَكَ للتراجمِ في تَجَاهِلٍ لا يُمكنُ للباحثِ ارتيادُها إلاَّ بجهدٍ جهيدٍ، وليس بالأمرِ الهينِ تَقْلِيْبُ صفحاتِ جرائدِ ومجلاتٍ لا تُحصى، لأجلِ الظفرِ بترجمةِ رجلٍ يُرادُ ترجمته.

فلا بدُّ من جَمْعِ التراجمِ في صعيدِ واحد، ليسهلَ الإلمامُ بحالاتِ الأمة: السياسية والاجتماعية، والأدبية والمدنية، ليصيبَ الباحثُ في الحكمِ على كلِّ شعبٍ — من شعوبِ عصره — بالنهوضِ أو الهبوطِ، عن علمِ بمراتبِ رجاله في الثقافةِ والرجولةِ، والقيامِ بالواجبِ، وعن اقتناعٍ في الحكم: متجرداً عن كُلِّ هوىٍّ وشَنَانٍ. وأما التراجمُ الموصى عليها: فتكون — في الغالب — عبارةً عن رِصٍّ مدائح، بالإغضاءِ عن قبائح، بعيدةً عن الحقيقةِ، فوجودُها مع عدمها سواء.

فالقائمُ بتراجمِ أناسٍ (قد انطوتْ صفحاتُ حياتهم، وفاتَمَ إمكانُ الدِّفاعِ عن أنفسهم، لدخولهم في ذمةِ التاريخ) يكون نائباً عنهم في إنصافهم، بدونِ استرسالٍ في مدحٍ أو قَدَحٍ يَبْعُدُ عن الاتجاهِ الأسمى في تدوينِ التاريخ. والمؤرِّخُ ملزَمٌ بحكايةِ الواقعِ كما هو، من غيرِ أن يَسْعَى في إبرازِ السيئةِ بمظهرِ الحسنةِ، أو بَخْسِ حقٍّ

الجميل، بحمله على غرض غير مقبول. ومثل من يفعل ذلك: كمثل مصوّر يرسم الهرم المتهلّم في صورة الشاب القويّ البنية، أو يصوّر القبيحة الشوهاء كأنها عادة حسنة، لهوى في نفسه، وإنما المطلوب في التاريخ: تسجيل الحقيقة. ومن فعل خلاف هذا يكون مجرماً أثمياً أمام الأمة، حيث حاول تعمية طرق الوصول إلى الحقائق.



فمن الواجب على الأمم الناهضة: أن لا يُهملوا تراجم رجالهم، بل عليهم أن يُعَنِّوا بتراجمهم عناية خاصة، مع بيان ما لهم وما عليهم بكل صدق، لا عن هوى، لا تأخذ أرباب الكمال منهم — من أي عنصر كانوا — قدوة في القيام بالواجب والنهوض، مع استنكار صنّع المتقاعسين منهم عن أداء الواجب، إيصالاً لموضع العبر من أحوالهم إلى الخلف.

والقيام بتأليف كتاب جامع مانع، في تراجم الرجال هكذا: من أصعب الأمور، إلا على من سهّل الله له طرق السداد.

وصناعة بيع الكتب: متجّر رابح ربحاً مُزْدَوِجاً، يمدّ بالمال والعلم في آن واحد، إذا طال أمد اشتغال المرء بهذه الصناعة الشريفة، وعرف انتهاز الفرص عند مطالعته الكتب، في جمع ما تفرّق في بطونها — من شتى الفوائد — في صعيد واحد. فيخلد لنفسه بذلك ذكراً جميلاً في عداد المؤلفين. وكم لنا، من أصحاب المؤلفات، بين الوراقين الكتّيبين^(١).

(١) والوراقون الذين اشتغلوا بالتجارة والتأليف قديماً وحديثاً كثيرون منهم:

* ابن النديم المتوفى سنة ٣٨٥هـ مؤلف كتاب «الفهرست».

* ياقوت الرومي الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ مؤلف «معجم الأدباء».

* محمد بن شاعر الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤هـ مؤلف «فوات الوفيات».

* الشيخ أحمد البابي الحلبي ثم المصري المتوفى سنة ١٣١٦هـ.

وها هو صديقنا الشاب النشيط، الأستاذ الأديب، السيد زكي محمد مجاهد^(١)، صاحب (مكتبة مجاهد) بالصنادقية بالأزهر الشريف، شَعر بذلك الفراغ الملموس في تراجم رجال الشرق في هذا العصر، فعَزَم على تأليف كتابٍ مستوفٍ في هذا الباب، متوكِّلاً على الله سبحانه، وأخذَ - طول اشتغاله بصناعة بيع الكتب - يقلِّب صفحات الكتب والرسائل والمجاميع، والمجلَّات والجرائد، ويتتبَّع نصوص تلك المصادر في تراجم أعيان المائة الرابعة عشرة الهجرية (من وفيات سنة ١٣٠١هـ إلى وفيات سنة ١٣٦٥هـ): بصبرٍ عظيم، ومُثابرة دائمة. حتى تمكَّن من جمع هذا الأثر الخالد، فأجاد وأفاد. وفقه الله سبحانه لموالاته هذا العمل في باقي السنين.

وقد جعل كتابه على فصول وأقسام:

(القسم الأول): في الملوك والأمراء.

=

* الشيخ رشيد رضا المتوفى سنة ١٣٥٤هـ منشئ «مجلة المنار».

* يوسف إلبان سركيس المتوفى سنة ١٩٣٢م مؤلف «معجم سركيس».

* نخله قلفاط المتوفى سنة ١٩٠٥م مؤلف «تاريخ روسيا».

* نجيب ميري المتوفى سنة ١٩٢٨م مؤسس دار المعارف بالقاهرة.

* الشيخ محمد منير عبده أغا الدمشقي المتوفى سنة ١٩٤٨م.

* السيد محمد أمين الخانجي المتوفى سنة ١٣٥٨هـ مؤسس مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* السيد أحمد عبيد مؤلف «مشاهير شعراء العصر» و«ذكرى الشاعرين حافظ وشوقي».

* السيد محب الدين الخطيب منشئ «مجلة الزهراء» و«الفتح».

* السيد حسام الدين القدسي له تعليقات على «الضوء اللامع» و«تاريخ الإسلام» للذهبي

- ومؤلف «نقد المغني لابن بدر الموصلي» - .

* الشيخ راغب الطباخ الحلبي مؤلف «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» - في سبع

مجلدات - .

* الشيخ أحمد عارف الزين منشئ «مجلة العرفان».

* يوسف توما البستاني صاحب «مكتبة العرب».

(١) توفي سنة ١٤٠٠هـ.

- (والثاني): في الوزراء والسفراء .
 (والثالث): في زعماء الحركة القومية .
 (والرابع): في أعلام الجيش البري والبحري .
 (والخامس): في علماء الإسلام .
 (والسادس): في القضاة والمحامين .
 (والسابع): في طوائف الصوفية .
 (والثامن): في مشاهير النحل غير الإسلامية .
 (والتاسع): في الأدباء (الكتاب والشعراء) .
 (والعاشر): في المؤرخين والرحالة .
 (والحادي عشر): في رجال الصحافة .
 (والثاني عشر): في الأطباء .
 (والثالث عشر): في رجال المال والأعمال .
 (والرابع عشر): في الفنانين .
 (والخامس عشر): في صنوف مختلفة .
 (والقسم الأخير): في النساء .
 وفي الآخر: فهرس شامل لجميع الأقسام .



والذي أراه: أن هذا الكتاب أجمع كتاب ظهر للوجود في تراجم الشرقيين، في تلك المدة، فنشكر مؤلفه الأديب على هذا العمل النافع، وندعو له بالتوفيق والتسديد.



وهذا الكتاب خاصٌ بتراجم أعيان القرن الرابع عشر الهجري، كـ «جليّة البشر»، في القرن الثالث عشر؛ لعبد الرزاق البيطار، و «سلك الدرر»، للقرن الثاني عشر؛ للمُرادي؛ و «خلاصة الأثر» للقرن الحادي عشر؛ للمُجَبِّي؛ و «الكواكب

السائرة» للمائة العاشرة؛ للنَّجْم الغَزِيّ؛ و«الضوء اللامع» للقرن التاسع؛ للسُّخاوي؛ و«الدَّرَر الكامنة» للمائة الثامنة، لابن حجر. إلى غير ذلك من الكتب التي لا تُحصى.



وقد تابع الأستاذ المؤلف في هذا الكتاب مصادره في النصوص، من غير تصرفٍ منه في التراجم، والمحافظة على النصوص من أهم الأمور في التاريخ.

وقد ذَكَرَ عَقِبَ كُلِّ ترجمة مصادر تلك الترجمة: من كتبٍ ورسائلٍ ومجاميع، وجرائدٍ ومجلّات. وهذا يُبرِّئ ذمته من النقد، لرّده الأمر إلى مصدره؛ فإن كان خطأ وقع في الاستنتاج، أو التخريج، أو البيان: فذلك عائد إلى مصدره المذكور عَقِبَ كُلِّ ترجمة. وإلى القارئ الكريم: المقارنة بين الروايات عند اختلافها.

والشخصيات السياسية قد تُصْطَنَعُ لها هالاتٌ فخرٌ أو مآخذ، بحسب أهواء الأحاب والاضداد؛ والمحكمة بينها: إلى بصيرة الباحث، والكتاب يُتَّبَعُ مصدره؛ لكن التحفظ من كلامٍ من يبدو عليه الغرض هو المتحتم.

ثم الأحداث المتصلة بشتى الجهات، لا تتضح الحقيقة فيها قبل دراسة جميع ما عند تلك الجهات من الآراء في تلك الأحداث، وهذه الدراسة ربما لا تيسر في ظروف خاصة، فيكون إبقاء مثل تلك المسائل تحت النظر أقرب إلى الصواب قبل البتِّ بعاطفةٍ مجرّدة فيها.



وذكرُ جنسيّات المترجم لهم مهمٌ من ناحية التاريخ، وإغفال ذلك يكون تقصيراً، ووصفٌ كُلُّ مُسْتَقْدَمٍ للتجنيد: «بأنه مملوكُ فلان» تعجّلٌ معيَّبٌ عند من يَعْلَمُ طُرُقَ استخدام المجندين في ذلك العهد. والمؤلف - حفظه الله - كثيراً ما يذكر في تراجم الرجال أجناسهم، وقد لا يذكرها أو يتردّد في جنسيتهم تبعاً للمصادر. فما نقله من «الفصول»، نَحْضُ فُضُول، لتُضَافِرِ الوثائق على ضِدِّ ما فيها، ولو راجع

المؤلف «حكم مصر في السودان» للأستاذ أحمد شكري بك! لوجد هناك جنسيات كثير من المترجمين.

* * *

ولا يُستغَرَّب أن يقع لبعض الشخصيات ترجمتان فيه — وهما لشخص واحد — تبعاً لمصادره التي ليست على درجة واحدة في البحث، وتَوَخَّى الحقيقة، والبعد عن الغرض، ويطول بنا الكلام لو ضربنا لكل ذلك مثلاً.

* * *

وصفوة القول: أن الأستاذ زكي مجاهد خَدَم الشرق الإسلامي خدمة عظيمة بهذا التأليف النافع، حيث ترجم فيه لمشاهير رجال الدول العربية، والدولة التركية، والأفغانية، وغيرها من الأقطار الإسلامية، حتى أصبح به خالداً ذكَّره، واجباً شُكره. وما شطَّ به قلم بعض مصادره — في بعض المواضع — ممكناً الاستدراك في الآثار التي ينشرها فيما بعد، فأرجو له الذُّيوع، والنفع، والتوفيق؟

محمد زاهد الكوثري

في ٢٩ من شوال سنة ١٣٦٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أنباء عهد المأمون من كتاب «بغداد» لابن طيفور، الكاتب المشهور

أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المروزيُّ الكاتبُ معروفٌ عند القدماء بابن أبي طاهر الكاتب، وعند أهل هذا العصر: بابن طيفور، لكون والده أبي طاهر يسمّى طيفوراً، كان أحدَ البلغاء الشعراء الرواة، من أهل الفهم، المذكورين بالعلم، الكثيرين من التصنيف والتأليف، المعروفين بالذكاء وجودة البيان، وكان مع هذا جميل الأخلاق، ظريف المعاشرة، وقد غالى جعفر بن أحمد بن حمدان في «الباهر» في رَمِيهِ بالتصحيف والسُّطُو على أنصافِ أبياتٍ، وأثلاثِ أبياتٍ، غيرَ حاسبٍ أن ذلك ليس من باب الانتحال، بل من نوع الإيداع المعروف عند أهل البديع، وذكر أنه كان مؤدّب كُتّاب عامياً - يعني سُنيّاً - ثم تَخَصَّص (وتَشَيَّع) وجلس في سوق الوراقين في الجانب الشرقي. اهـ.

ولد سنة ٢٠٤ هـ وقت دخول المأمون العباسي بغداد قادماً من خراسان، وحدث عن عمر بن شُبّة، وأحمد بن الهيثم السامي، وعبد الله بن أبي سعيد الوراق، وغيرهم، وروى عنه ابنه عبيد الله، ومحمد بن خَلَف بن المَرْزُبَان.

قال الخطيبُ البغداديُّ: كان أحدَ البلغاء الشعراء والرواة، ومن أهل الفهم المذكورين بالعلم، وله «كتاب بغداد» المصنّف في أخبار الخلفاء وأيامهم. وذكر ابنه أنه مات ليلة الأربعاء لأربعِ بَقِيْن من جُمادى الأولى سنة ثمانين ومائتين، ودفن في مقابر باب الشام، وكان مولده ببغداد مدخل المأمون إليها من خراسان سنة أربع ومائتين.

فيكون ميلاده يوم السبت لأربع عشرة ليلة بقيت من شهر صفر من السنة المذكورة. وقال محمد بن إسحاق النديم: كان من أبناء خراسان من أولاد الدولة، مولده ببغداد، ثم ذكر غمَز ابن محمدان فيه في كتاب «الباهر»، وسَرَد مؤلفاته: منها «المنثور والمنظوم» أربعة عشر جزءاً، و«سَرَقات الشعراء»، و«كتاب بغداد»، و«كتاب المؤلفين» و«كتاب المشتق المختلف من المؤلف»، و«كتاب أسماء الشعراء الأوائل» و«كتاب ألقاب الشعراء» و«من عُرف بالكنى» و«من عُرف باسم»، و«كتاب المعتذرين»، و«كتاب مفاخرة الورد والنرجس»، و«كتاب الحُجَّاب»، و«كتاب مقاتل الفرسان»، و«كتاب مقاتل الشعراء»، و«كتاب الخيل الكبير»، و«كتاب سَرَقات البحَّري من أبي تمام»، و«كتاب الجامع في الشعراء وأخبارهم»، و«كتاب فضل العرب على العجم»، و«كتاب لسان العيون»، و«كتاب أخبار المتَّظَرِّفات» إلى غير ذلك من كتب كثيرة له.

ولم يَظْفَرْ الباحثون منها إلا بالجزء السادس من «كتاب بغداد» وهو يحتوي أنباء المأمون العباسي من دخوله بغداد سنة ٢٠٤هـ إلى وفاته سنة ٢١٨هـ، والجزء الحادي عشر والثاني عشر من كتاب «المنثور والمنظوم» له، وتلك الأجزاء الثلاثة محفوظة في المتحف البريطاني، والجزء الخاص ببغداد سَبَقَ أن نُشر^(١).

لكن حيث نَفِدَت نسخته أراد الأستاذ الباحثة السيد عزت العطار الحسيني^(٢) حفظه الله إعادة نشره تزويداً للمكتبة العربية بهذا الكنز الثمين، القديم التدوين، لما اختَصَّ هذا الجزء من أنباء هامة عن عهد عالم الخلفاء المأمون العباسي، وقد كَثُرَت الأحداث في زمنه، وفيها كثير مما يهمُّ الباحثين، وابن جريّر الطبري كثير النقل عن نصوصه، وكذا أبو الفرج الأصفهاني.

(١) نشر بالزنكغراف بخط المستشرق الألماني هنسي كلر عام ١٩٠٨.

(٢) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ عن ٦٣ سنة.

وطريقة المؤلف في تسجيل الأنباء: مدعاة للاطمئنان بها، لأنه يذكر أولاً عِدَّةً من عُنوا بتدوين أنباء ذلك الزمن، ويقول عند ذكره للأنباء المتعاقبة إذا اتفقوا على حكاية نأ منها: قالوا جميعاً كيت وكيت، وعند انفراد أحدهم بنأ يقول: حدثني فلان، فتكون قيمة هذا النأ بحسب هذا المنفرد، وهذه طريقةً بديعةً جداً تسهّل مهمة الباحث المستقصي.

ويقول محمد بن إسحاق النديم عن ابنه عبيد الله: إنه سَلَكَ طريقَةَ أبيه في التصنيف والتأليف، وروايته أَقْلُ من رواية أبيه. فأما الدراية والتأليف فكان أحمد (بن أبي طاهر) أَحَدَقَّ وأَمهر، ولابنه من الكتب ما زاده على كتاب أبيه في أخبار بغداد، فإن أباه عمل إلى آخر أيام المهتدي، وزاد ابنه أخبار المعتمد، وأخبار المعتضد، وأخبار المكتفي، وأخبار المقتدر، ولم يتمه. اهـ.

ويقول السخاوي عند ذكر «كتاب بغداد» لابن أبي طاهر: «ولأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر المروزي الكاتب «أخبار الخلفاء» وعند ذكره في عِدَاد المؤرخين: «أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل الكاتب المروزي، أَحَدُ فحول الشعراء وأعيان البلغاء، وهو القائل:

حَسْبُ الْفَقَى أَنْ يَكُونَ ذَا حَسَبٍ مِنْ نَفْسِهِ لَيْسَ حَسْبُهُ حَسْبُهُ
لَيْسَ الَّذِي يَبْتَدِي بِهِ نَسَبٌ مِثْلَ الَّذِي يَنْتَهِي بِهِ نَسَبُهُ. اهـ

وحدّث الجِهشيارى في «كتاب الوزراء» أن أحمد بن أبي طاهر مدح الحسن بن مخلد، وزير المعتمد، فأمر له بمائة دينار، وقال: ايت رجاء الخادم فخذها منه، فلقني أحمد رجاء فقال له: لم يأمرني بشيء، فكتب إلى الحسن:

أَمَّا رَجَاءٌ فَأَرْجَا مَا أَمَرْتُ بِهِ فَكَيْفَ إِنْ كُنْتَ لَمْ تَأْمُرْهُ يَأْتِمُرْ؟
بَادِرْ بِجُودِكَ مَهْمَا كُنْتَ مُقْتَدِرًا فَلَيْسَ فِي كُلِّ حَالٍ أَنْتَ مُقْتَدِرٌ

فأمر بإضعافها له، كما ذكره ياقوت في «معجم الأدباء» ومن قوله فيما ذكره

ياقوت:

قد كنتُ أصدقُ في وَعدي فصيرني كذابةً، ليس ذا في جملة الأدب
يا ذاكرًا حُلْتُ عَنْ عَهدي وَعَهْدكم فَنَصْرَةُ الصديقِ أَفْضَتْ بي إلى الكذب

وقال في المبرد يهجو:

كَمَلْتُ فِي الْمَبْرَدِ الْأَدَابُ وَاسْتَقَلَّتْ فِي عَقْلِهِ الْأَلْبَابُ
غَيْرَ أَنَّ الْفَتَى كَمَا زَعَمَ النَّاسُ سُنْ دَعِيٍّ مُصَحَّفُ كَذَابُ

وذلك بعد أن ساء ما بينهما عندما أضافه المبرد، وقال فيه ابن أبي طاهر من قبيل

المباسة منشدًا له :

وَيَوْمَ كَحَرُّ الشُّوقِ فِي صَدْرِ عَاشِقٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ أَحَرُّ وَأَوْمَدُ
ظَلَلْتُ بِهِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ قَائِلًا فَمَا زِلْتُ فِي الْفَاطِظِ أَتَبَرَّدُ

وَذَكَرَ جَحْظَةَ عَنْهُ حِكَايَةً تَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْاسْتِهْتَارِ إِنْ صَحَّتْ، كَمَا هُوَ شَأْنُ

كثير من الأدباء، سأل الله تعالى .

وهذا ما تيسر لي ذكره في هذا الكتاب ومؤلفه، وأمر على أصول يقدمها إلي

الأستاذ الناشر عن هذا الكتاب لإصلاح ما تيسر إصلاحه، نزولاً عند رغبته، وإن

كانت ظروف غير مواتية . والله الموفق ؟

محمد زاهد الكوثري

الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (ططر)

للعامة محمود بن أحمد المعروف بالهدر العيني
المتوفى سنة ٨٥٥ هـ
رحمه الله

قدم له
صاحب الساحة العلامة
الشيخ محمد زاهد الكوثري

الناشر
دار الانوار للطبع والتجليد
في شارع جسر الحسني
سنة ١٣٧٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب

الحمد لله، وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه، وكل من تابع نور هُذاه. وبعد:

فإن الإمام العلامة المحدث الفقيه المؤرخ الشيخ محمود بن أحمد المعروف بالبدر العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ عن ثلاث وتسعين سنة، من علماء مصر الأفاضل، المكثرين من التأليف في العربية والفقه، والحديث والتاريخ، وسائر العلوم.

فشرّحه على «الهداية» من أمتع شروحها، وشرّحه على صحيح البخاري من أوسع ما كتُب في شرح هذا الكتاب، وشرّحه على «معاني الآثار» للطحاوي من أحسن ما أُلّف في أحاديث الأحكام، وتاريخه الكبير المسمى «عقد الجمان في تاريخ الزمان» من أفيد ما برّر للوجود في التاريخ العام من تراجم وأنباء؛ وهو في أربعة وعشرين مجلداً، وتاريخه الأوسط في ثمانية مجلدات، وتاريخه الصغير في مجلدين، ومختصره لتاريخ دمشق لابن عساكر في عشرة مجلدات، و«شواهد الكبرى» لا يستغني عنها باحث في شواهد العربية.

وله فضل عظيم على تاريخ مصر حيث سجّل أنباء مصر في تاريخه الكبير، وكتب آثاراً خاصة في سير بعض ملوكها الذين عاصرهم كالظاهر برقوق، والمؤيد شيخ، والظاهر ططر، والأشرف برسباي، فأثار كثيراً من نواحي حياتهم الشخصية والسياسية، وأربعتهم من الجراكسة.

ف «السيف المهند في سيرة الملك المؤيد: شيخ» من محفوظات دار الكتب

المصرية، و«الرؤس الزاهر في سيرة الملك الظاهر: ططر» مما صورته قسم الثقافة من الجامعة العربية في عداد الكتب المتخيرة التي صورها من شتى الأقطار، مما يوجب الشكر الجزيل لهم باسم العلم.

والحديث عن الجرّكس طويل الذيل، وقد اتفقت كلمة علماء السلالات البشرية في العصور الحديثة على أنهم من أصفى نمودج للجنس الأبيض القوقاسي المعروف عند الجغرافيين والنسابة، وقد توسع الأستاذ جرجي زيدان الكاتب المشهور في بيان دائرة شمول الجنس الأبيض القوقاسي وتنقلهم في القارات في كتابه الخاص بالسلالات البشرية. ومع ذلك كله لم يخل نسب (الجرّكس) من خلاف، ولذا قلت في «نبراس المهندي» ص ٨ عند التحدث عن نسبة «جرّكسي»:

«نسبة إلى «جرّكس» وهو من الجنس الأبيض القوقاسي، ويعدّه الغربيون من الآريين، وقد أطال الكلام الجنرال عزّت باشا في مؤلف خاص في التدليل على أن الجرّكس من بقايا الحيثيين، ويراهم ابن خلدون والبدر العيني من شعوب الترك؛ يريدان أنهم من الجنس الأبيض المستترك، لأنه تحقق عند الباحثين أن الترك فريقان: فريق الترك من الأصفر المغولي، وفريق الترك المستترك من الجنس الأبيض، كالعرب المستعربة إزاء العرب العاربة، ففي «المجالس السلطانية العُورية» و«تاريخ» ابن إياس ذكر أنهم من الغساسنة، وفي «فهر الوجوه العائسة يذكر نسب الجراكسة»^(١) أنهم من بني عامر من قریش، والله أعلم. على أن الناس سَوَاسِيَةٌ لا تفاضل بينهم إلا بالتقوى». اهـ.

ونزوح بقايا الغساسنة إلى جبل الجرّكس بين بحرَيّ الحَزَر والأسود (بنطس) في عهد سيدنا عمر رضي الله عنه مما نصّ عليه كثير من المؤرخين، كما أن رحيل نحو مائة ألف شخص من العرب في عهد الدولة الأموية إلى جبل القوقاس وسكنهم هناك

(١) رسالة صغيرة طبعَت دون نسبة إلى مؤلف، وكذا لم يسم الشیخ مؤلفها، ونسبها الأستاذ الزركلي في «الأعلام» ٣١٦/٢ إلى الصلاح الصفدي.

مما سجّله أصحاب كتب الفتوح، ولم يكن الذين نَزَحُوا إلى بلاد العرب من القوقاس في العصر السابق بأكثَر من الذين كانوا انتقلوا من هنا إلى تلك الديار في العصور الأول، والله حكمة بالغة في كل ما قَضَى وأَبْرَمَ.

وقد ذكر الأستاذ حسام الدين الأماصي في «تاريخ أماسيه» (٤٧/٢) ما ترجمته: «أن آتيغ خان ابن كمبر خان — من سُلالة الحِيثيين حَكَّام الأناضول — تزوّج بالسيدة جيرغاس — أخت آييق خان ابن كون خان ابن أوغوز خان — وأولادهما هم الجراكسة؛ فسُمُوا: الجركس بتخفيف جيرغاس، وسُمُوا أيضاً: آتيغه وآديغه بالنسبة إلى آتيغ خان، وقيل في تعريب آديغه: اذكش». اهـ.

وهذا التخريج في عهدة الأستاذ الأماصي.

وفي «دائرة المعارف» للأستاذ فريد وجدي (٨١/٣): «الجَرْكَس: جيلٌ من الناس يسكنون حَوَالِي جبالِ القوقاس^(١). . . وهم معدودون أكمل بني آدم خَلْقَةً، وأحسنهم وجوهاً، وأشجعهم قلباً، وأشدّهم للشدائد مقاومة».

ومن المعروف أن «تُرْكْمَان»^(٢) بمعنى شبيه الترك، وهم الأريئون الذين اندمجوا في التُرك الذين هم فُطُسُ الأنوف، صغارُ العيون، ووجوههم كالمَجَانِّ المطرقة — كما ورد في الحديث — بخلاف الأريين، وقد نصَّ الأستاذ زكي وليدي المَغُولي في «تاريخ آسيا الوسطى» أن الآسَ والسُغْدَ والطُخَارِيَّين والتَرَاكِمَةَ والهَيَاظِلَةَ من البيض الذين نَزَحُوا من الغرب إلى شرق بحر الخَزَر، فاندمجوا في بني قومه المَغُول والطَطَر، فيكون هؤلاء من البيض المُستترِكين، لا من المَغُول والطَطَر الذين كانوا احتكروا اسم التُرك في ذلك الزمن والله أعلم.

واسم (طَطَر) في كتاب «الرَّوَضُ الزاهر في سيرة الملك الظاهر طَطَر» اسم هذا

(١) بمعنى جبل الآس، وهو الحدُّ الفاصل بين آسيا وأوروبا. (ز).

(٢) راجع تاريخ أبي الفداء عند ذكره للتركمان. (ز).

الملك، لأنه من جنس الطَّطَر، كما يظهر من الكتابِ نفسه، وكان من عادة الجراكسة كباقي الأقوام الشَّالية تسمية الوليد باسم أولِ طارقٍ عند ولادته، فسُمِّي طَطَر حيث طَرَق طَطَرِيٌّ عند ولادته، وكذلك «أَيُّك» – بفتحين فضم وسكون – بمعنى القبيح الممتلئ، و«حَبْك» – بفتح فضم وسكون – بمعنى الكلب الممتلئ، ونحوهما من الأعلام.

فالمعزُّ أَيُّك التُّركماني لم يكن تُركمانيَّ الجنس، بل كان تركمانياً ولأى فقط، حيث كان من موالي آل رسول التُّراكمة، وعده رومياً عند بعض مؤرِّخي الغرب سهوً من كون سَمِيه عزَّ الدين أَيُّك الأمير رومياً، وهو لم يتولَّ الملك وإنما كان أميراً فقط، كما يظهر من ترجمته في كُتُب الثقات، فيكون تلقيبُ الدولة البُحرية بالدولة التُّركمانية خطأ صراحاً جملةً وتفصيلاً.

وقد قال صاحب «قطف الزهور»: إن أَيُّك أولُ ملوك الجراكسة، وإن بَيْرَس^(١) البُنْدقداري من أشهر ملوكهم، ومثله في «تاريخ الكافي»، ودَكَر البدر العيني في هذا الكتاب أن الجاشنكير ولاجين أيضاً منهم. وأما اهتمامُ قَلاوون بالجراكسة وتخصيصُهم بالتعليم في طباق القلعة فأمرٌ معروفٌ، وهو نفسه من قبيلة بُرْج من قبيلة وبخ الجركسية فإليها كانت نسبةُ المماليك البُرْجية لا إلى أبراج القلعة، كما تُوهَّم؛ لأنها مكان الحِراسة لا مكان الدِّراسة.

(١) ولم يكن تأسيسُ بنيان الأزهر في عهد العبيدين على التقوى، بل ليكون دارَ دعوة إلى الباطنية والإلحاد حتى اتخذوه محلاً لاستنزال اللعنات على خيار الصحابة – رضي الله عنهم وقَبِّح مَبغضِيهم – ثم ترك مهملًا لا تُقام فيه الجمعة والجماعات قرناً كاملاً إلى أن جدَّده بَيْرَس، وحلَّ رجاله الأبرارَ على المشاطرة في إحيائه، حتى أصبح منارَ الهدى، ومَعْقِلَ السنة، والباعثُ الأوحَدَ لزُعامة مصر على العالم الإسلامي، تتوالى عنايةُ ملوك أهل الحق بتعهده وإدارِ الخيرات عليه، فقام بنشر العلوم على أتم وجهٍ، على توالي القرون، ودام فخراً خالداً إلى اليوم، صانه الله عن الفتن وأسباب الردى، وأدامه مناراً للهدى. (ز).

وقولُ بَرَقُوق فيما كتبه إلى تيمور في «صُبْح الأَعشى» (٣١٣/٧): «وَجِئْنَا جَرَكْسَ جَنْسُ مَلُوكِ الْإِسْلَامِ السَّالِفِينَ خُدَّامَ الْحَرَمِينَ الشَّرِيفِينَ»: صَرِيحٌ فِي أَنَّ قَبْلَهُ مَلُوكاً مِنَ الْجَرَكْسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَوْنُ الْمَلِكِ جَرَكْسِيّاً شَرْطاً فِي تَوَلَّيَهُ الْمَلِكُ قَبْلَ عَهْدِ بَرَقُوق. وَالْإِيفَاضَةُ فِي ذَلِكَ تُخْرِجُنَا عَنِ الْإِيجَازِ الْمَطْلُوبِ هُنَا.

وَعَدُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَتْرَاقِ أَوْ الْقَبَجَقِ: لَا يُنَافِي كَوْنَهُم مِّنَ الْجَرَاسَةِ، لِأَنَّ التَّرِكَ يَعْتَمِدُ عِنْدَ مُؤَرِّخِي الْعَرَبِ، وَالْقَبَجَقِ مَسَاكِنُهُمْ فِي جِبَالٍ وَغِيَاضٍ وَرَاءَ دَرْبِنْدِ شَرَوَانَ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ شَيْخِ الرُّبُوعِ فِي «نَخْبَةِ الدَّهْرِ» فَيَفِيدُ الْقَبَجَقِيَّ مَعْنَى الْقَوَقَاسِيَّ عَلَى هَذَا الْبَيَانِ، عَلَى أَنَّ الْقَبَجَقَ وَالْقَبَقَ مِنْ أَسْمَاءِ جَبَلِ الْقَوَقَاسِ اخْتِصَاراً مِّنَ الْقَبَجَقِ، بِحَذْفِ الْقَافِ الثَّانِيَةِ مَرَّةً، وَحَذْفِ الْجِيمِ مَرَّةً أُخْرَى، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ سُرَّاقَةَ الْبَاهِلِي:

وَأَلْحَمْنَا الْجِبَالَ جِبَالَ قَبَجٍ وَجَاوَر دَوْرَهُمْ مِّنَا دِيَارُ
كَمَا ذَكَرَهُ يَاقُوتٌ فِي «مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ» عِنْدَ ذِكْرِ بَابِ الْأَبْوَابِ، يَرِيدُ جِبَالَ
الْقَوَقَاسِ، وَقَالَ الْبُحْتَرِيُّ:

مُغْلَقٌ بِأَبِهِ عَلَى جَبَلِ الْقَبْ قِي إِلَى دَارِي خِلَاطٍ وَمُكْسٍ
يَرِيدُ أَيْضاً جَبَلِ الْقَوَقَاسِ. وَأَمَّا تَسْمِيَةُ صَحْرَاءِ الْغُرِّ الْوَاسِعَةِ الْأَرْجَاءِ فِي آسِيَا
الْوَسْطَى بِاسْمِ صَحْرَاءِ قَوْشَاخٍ فَتَسْمِيَةٌ مُحَدَّثَةٌ^(١) بَعْدَ اسْتِيلَاءِ آلِ جَنْكِيْزٍ عَلَى الْقَوَقَاسِ
وَتِلْكَ الْمَرْجُوحِ فِي شِمَالِهِ إِلَى النَّهْرَيْنِ: وَوُلْجَا وَدُونِ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ: الْخَزَرُ وَالْأَزْرَقُ، حَيْثُ
أَسَّسُوا عَاصِمَةً لِّمَلِكِهِمْ فِي ضَفَةِ وَوُلْجَا قَرِيباً مِّنْ مَّصْبِهِ فِي بَحْرِ الْخَزَرِ بِمَرَحِلَتَيْنِ، وَهِيَ
الْمَعْرُوفَةُ بِسَرَايِ بَاتُو.

وَكَانَ مَا بَيْنَ النَّهْرَيْنِ وَالْبَحْرَيْنِ إِلَى السَّفُوحِ الشَّمَالِيَةِ مِنَ الْقَوَقَاسِ يُسَمَّى

(١) نَصٌّ عَلَى حَدُوثِ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ الْمَقُولِ الْبَرْوَفْسُورِ بَارْتُولِدَ فِي مَحَاضِرَاتِهِ عَنِ
آسِيَا الْوَسْطَى فِي جَامِعَةِ الْأَسْتَانَةِ. (ز).

بدشت قبجق، قبل استيلاء المغول على تلك الجهات، وقفجاق موضع في كاشغر وقوفشاج في آسيا الوسطى، لا صلة لها بقبجق القوقاس، كما تجدُ تفصيل ذلك في ترجمة «تاريخ القوقاس» للأستاذ المرحوم عبد الحميد غالب بك ص ٦٦. والنصوص التاريخية المتعلقة بتلك المباحث ربما تُنشر في مدّة غير بعيدة بإذن الله تعالى، خدمةً للحقيقة والتاريخ، والله سبحانه هو الموفق؟

محمد زاهد الكوثري

في ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٠هـ

كتب نادرة

الحاشية الشافعية ومناقضه

حديث وقفاً. فاسماً وطباً. تاريخ وأدب. لغتاً ونسباً

للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي

صاحب كتابي: العتق والجرم والتعديل

(٢٤٠-٣٢٧)

كتب كلمة عنه ، المفقور له صاحب الفضيلة

محمد بن أبي بكر بن أبي

وكيل الشيعة الإسلامية في الخلافة الممائية سابقاً

قدّم له ، وحقق أصله ، وعلق عليه

صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الفتى عبد الحالى

المدرس بكلية الشريعة الإسلامية

الأصل مأخوذ عن النسخة الحاضنة الوحيدة المحفوظة

بالمكتبة الأحمدية بطلب تكميل

عفى بنشره ، ووقف على طبعه

المستشرق الدكتور

مؤسس ورئيس تحرير مجلة

بن أحمد بن محمد بن أبي

كلمة المغفور له الشيخ الكوثري :

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الكتاب

سيرة الإمام الشافعي، لابن أبي حاتم

الحمد لله، وصلاة الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن أئمة الهدى المتبوعين، رضي الله عنهم أجمعين، لهم منازل سامية في قلوب الأمة، حتى أنحصرت مذهبهم في مذاهب هؤلاء السادة القادة، علماء منهم بسعة علومهم، وعظم إخلاصهم في خدمة دين الله، فبارك الله في علومهم، وعلوم العلماء المنضوين تحت راياتهم.

ومن هؤلاء الأئمة: الإمام المعظم أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه.

وهو ثالث الأئمة الأربعة: باعتبار الترتيب الزمني، وثانيهم باعتبار كثرة الأتباع؛ ولا سيما بعد أن سعى السادة الحضارمة، في نشر المذهب في جزر جاوه والسواحل الهندية وتلك الأرجاء، والمؤلفون في شتى العلوم - بين علماء هذا المذهب - في غاية الكثرة و﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾^(١).

* * *

وقد ألف مؤلفون كتباً كثيرةً في مناقب هذا الإمام الجليل^(١)، على اختلافهم في التحري، وتدوين كل ما بلغهم من الأنباء عنهم، والتساهل في المناقب معروف عندهم؛ ومنهم من يذكر الأنباء بأسانيدها، معتقدين براءة ذمتهم مما في الأسانيد من المآخذ، لكون ذكر السند في حكم تبين ما فيه من القوادح.

ولكن هذا تساهل غير مرضي، لجهل أغلب الناس بأحوال الرجال، فيكون^(٢) ما صنعه [أبو الحسن] الأبري، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي — من سوق مناقب للشافعي رضي الله عنه بطريق الكذبة المعروفين — غير مستجاد^(٣).



وكان الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: محمد بن إدريس الرازي،

(١) راجع بيان ذلك: في تهذيب الأسماء (١/٤٤)، والمجموع (١/٧)، وطبقات السبكي (١/١٨٥)، وشرح الإحياء (١/٢٠١)، وكشف الظنون (ط الثالثة: ص ١٨٣٩). وانظر فهرس دار الكتب المصرية (ج ٥ ص ٦ و ٣٦٠ و ٣٦٤ و ج ٨ ص ٢٥٢). ع.

(٢) في مکتوب الشيخ: «فلا يكون»؛ وهو سبق قلم منه رحمه الله؛ والأ كان قوله الآتي: «غير مستجاد»؛ محرفاً عن: «مستجاد». ع.

(٣) الذي يقلب على الظن، وتطمئن إليه النفس، هو: أن إخراج أولئك الأئمة الثقات، أمثال تلك الروايات؛ إنما هو: من باب المحافظة على كل ما وصل إلى أيديهم، ونقلوه عن غيرهم؛ سواء أكان ذلك عندهم: صحيحاً، أم ضعيفاً، أم مكذوباً. لأنهم يجوزون: أنهم قد يكونون مخطئين في ظنهم، وغير موفقين في حكمهم. كما هو الشأن بالنسبة إلى كثير من أفراد تلك الطائفة المكرمة، التي تشرفت: بأن تكون البادئة بتدوين السنة المشرقة.

وقد يكون الغرض من إخراجهم إياها: — على فرض أنهم متيقنون كذبها أو بطلانها: — إيقاف الغير على كل ما قيل فيمن اهتموا به، وترجموا له. وفي ذلك فائدة تاريخية مهمة. وهذا نظير ما حدث في كثير من كتب الفرق الكلامية: من ذكر كل ما حكي عنهم، ودس عليهم.

هذا؛ وللشيخ — في كلمته الجيدة عن طبقات ابن سعد (١/و-ج) — كلام دافع به عن الواقدي: في كثرة حمله، وتنوع روايته. فراجع له لفائده هنا وأهميته. ع.

أَكْثَرَ تَحَرِّيًّا مِنْهُمْ فِيمَا يَسُوقُهُ مِنَ الْأَنْبَاءِ .

ولذا كُنْتُ مَتَشَوِّقًا إِلَى الظَّفَرِ بِنَسْخَةٍ مِنْ كِتَابِهِ فِي سِيرَةِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ،
فَعَلِمْتُ أَنَّ فِي الْمَكْتَبَةِ الْأَحْمَدِيَّةِ ، فِي حَلَبِ الشَّهْبَاءِ ، نَسْخَةً مِنْهُ ^(١) . فَرَجَوْتُ صَدِيقَنَا
الْأَسْتَاذَ الْأَلَمِيَّ ، الشَّيْخَ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو عُذَّةَ - حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ - أَنْ يَبْحَثَ عَنْ
نَاسِخٍ هُنَاكَ : يَنْقُلُ الْكِتَابَ عَلَى حَسَابِي ؛ فَفَعَلَ ، وَتَفَضَّلَ بِمُقَابَلَتِهِ بِالْأَصْلِ مُقَابَلَةً
دَقِيقَةً ، أَوْجَبَتْ مِضَاعَفَةً شُكْرِي لَهُ ؛ وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - يُكَافِئُهُ عَلَى هَذَا الْجَمِيلِ .

وَبَقِيَ الْكِتَابُ مَحْفُوظًا عِنْدِي ، إِلَى أَنْ رَغِبَ الْأَسْتَاذُ الْأَدِيبُ ، أَبُو أَسَامَةَ السَّيِّدُ
مُحَمَّدُ عَزَّتْ الْعِطَارُ الْحُسَيْنِيُّ فِي نَشْرِهِ ، فِي عِدَادِ مَطْبُوعَاتِهِ الْمُتَّخِرَةِ ، فَنَزَلْتُ فِي رَغْبَتِهِ
رَجَاءً دَعْوَةً صَالِحَةً تَلَحُّقُنِي مِنَ الْمُطَّلَعِينَ عَلَى الْكِتَابِ .

فَإِنْ وَجَدَ الْمُطَالِعُ بَعْضَ وَقَفَاتٍ ، فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنَ الْكِتَابِ : فُدُونَهُ
الْأَسَانِيدَ الْكَاشِفَةَ عَنْ جَلِيَّةِ الْأَمْرِ .



وَمُؤَلَّفُ الْكِتَابِ ، هُوَ : الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ : مُحَمَّدُ بْنُ

(١) رَقْمُهَا : (٤٦٤) وَصَفْحَاتُهَا - بِقَطْعِ الرَّبْعِ - (١٢٩) صَفْحَةً ، وَأَسْطَرُهَا (١٧) سَطْرًا ،
وَحُطُّهَا غَلِيزٌ وَاضِحٌ ، لَكِنَّهُ خَالٍ مِنَ النَّقْطِ فِي الْأَغْلَبِ ، وَبَعْضُ كَلِمَاتِهَا مُتَدَاخِلٌ فِي بَعْضٍ . وَقَدْ
خَلَّتْ مِنْ تَارِيخِ كِتَابَتِهَا ، وَاسْمِ كَاتِبِهَا ؛ وَإِنْ كَانَ خُطُّهَا يَشْبَهُ خَطَّ الْقَرْنِ السَّادِسِ أَوِ السَّابِعِ ، كَمَا
ذَكَرَ ذَلِكَ كُلُّهُ ، الْأَخُ الْكَرِيمُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ فِي مَكْتُوبٍ مَرْفُوقٍ بِنَسْخَةِ الشَّيْخِ - عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ -
الَّتِي وَقَعْتُ فِي ١١٣ صَفْحَةً ، وَنَقَلَ النَّاشِرُ الْفَاضِلُ مِنْهَا ، نَسْخَتَهُ الَّتِي بَلَغَتْ صَفْحَاتِهَا (١٠٨) ،
وَهِيَ الَّتِي أَحْلَنَّا عَلَيْهَا فِي تَعْلِيقِنَا عَلَى كِتَابِ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ ؛ وَلِذَلِكَ سَنَشِيرُ إِلَى أَوَائِلِ
صَفْحَاتِهَا خَاصَّةً ، فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ أَخَذْتُ إِدَارَةَ مَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، صُورَةً
مِنْ نَسْخَةِ حَلَبِ (ف ٧٠) . وَالصَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ؛ بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ ثَلَاثَةِ نَصُوصٍ
لِلشَّافِعِيِّ ذَكَرَهَا ابْنُ حَبَانَ فِي كِتَابِهِ : (التَّقَاسِيمُ وَالْأَنْوَاعُ ، الْمَشْهُورُ بِالصَّحِيحِ) ؛ الَّذِي طُبِعَ الْجُزْءُ
الْأَوَّلُ مِنْ تَرْتِيبِهِ ، فِي الْقَاهِرَةِ ، طَبْعَةً خَاصَّةً بِأَهْلِ الْجَاهِ وَالثَّرْوَةِ ، لَا بِذَوِي الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَقَدْ نَقَلَ
هَذِهِ النُّصُوصَ نَاسِخُ الْكِتَابِ . ع .

إدريس، الرازي الشافعي، من أفاضل الحفاظ.

وله من أمهات كتب الرجال: كتاب «الجرح والتعديل» في عدة مجلدات، ودائرة المعارف العثمانية^(١) قد أعدت عدتها لإتمام طبع باقي الأجزاء، مع «تقدمة الجرح والتعديل» كما سمعت من الأستاذ الكبير الدكتور نظام الدين، مدير تلك الدائرة، وللتقدمة أهمية خاصة، تُنقل من نسخة مراد مُلاً في الأستانة.

[وله أيضاً، كتاب «الكفى»].

وله أيضاً، كتاب «المراسيل» مطبوع بالهند^(٢). [وكتاب «المسند» في ألف جزء].

وله أيضاً، كتاب «علل الحديث» مطبوع بسلفية مصر^(٣).

وله كتاب في التفسير بالرواية^(٤)؛ وكتاب في الرد على الجهمية^(٥)، وفيه آراء ساقطة لجهله بالكلام، كما اعترف هو نفسه بذلك، فيما نقله البيهقي عنه، في «الأسماء والصفات»^(٦).

(١) بحيدر آباد الدكن بالهند؛ وقد طبعت منه القسم الأول من جزئه الثاني؛ والجزء الثالث بقسمية. ولم يقدر لنا - لسوء الحظ - أن نقتني شيئاً منه، ولا أن نطلع عليه. ع.

(٢) بحيدر آباد ١٣٢١هـ؛ وقد رتبته على الأبواب. ع.

(٣) سنة ١٣٤٣هـ: في جزئين كبيرين صفحتها نحو الألف؛ وهو كتاب جليل لا يستغني عنه مشتغل بالحديث والفقه. وقد ذكر له ابن منده، كتاباً اسمه: (فوائد الرازيين) - : أبي حاتم، وأبي زرعة - ونرجح: أنه عين كتاب العلل، وإن كان صنيع التاج السبكي، يفيد: أنه غيره. ع.

(٤) في أربع مجلدات؛ وقد وصفه ابن كثير: «بأنه: التفسير الحافل، الذي اشتمل على النقل الكامل؛ الذي يربو فيه على تفسير الطبري وغيره؛ ونقل الكثير منه في تفسيره. وقد اختصره السيوطي في تفسيره الأكبر: «ترجمان القرآن»؛ الذي هو أصل تفسيره المطبوع المشهور، المسمى: بـ «الدر المنثور، في التفسير بالمتأثر». ع.

(٥) في فوات الوفيات: (المجسمة)؛ والظاهر: أنه تصحيف. ع.

(٦) ص: (٢٦٩ ط القاهرة)؛ وينبغي: أن ترجع إلى كلامه وتأمله؛ وأن تعلم أن

الذهبي قد نعت كتابه هذا: «بأنه يدل على إمامته». ع.

[وله كذلك، كتب أخرى: كالزهد، والفوائد الكبير].

وكتابه في سيرة الإمام الشافعي رضي الله عنه: من أمتع كتبه.

وَحَلَاتُ أَبِي^(١) أَحْمَدَ النَّسَابُورِيِّ، على كتابه في الجرح والتعديل: لا تُحْلُو عَنْ غُلُوٍّ وَإِسْرَافٍ فِي الْقَوْلِ، كما لا يخلو كتابه نفسه، عن غُلُوٍّ، كقوله في شيخ حُفَاطِ الْأُمَةِ الْبَخَارِيُّ: «تَرَكَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ^(٢)، لِمَسْأَلَةِ الْفِظِ»^(٣).

(١) في النجوم الزاهرة: أحمد بن عبد الله. وراجع ما ورد فيها وفي التذكرة. ع.

(٢) يعني: آخر الأمر. وإلّا: فقد ثبت: أنها رويًا عنه، واستمعًا قوله؛ وأن أبا حاتم نفسه قد شهد له: «بأنه أحفظ من أخرجته خراسان، وأعلم من قدم منها إلى العراق». انظر طبقات السبكي (٢/٤ و٩)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٨ و١٠ و٥٣-٥٤)، وهدي الساري (٢/١٩٨-١٩٩ ط ثانية)، وترجمة البخاري المنسوبة لإدارة الطباعة المنيرية (ص ٧ و٢٠)؛ وتاريخ بغداد (٢/٢٣)، وتهذيب الأسماء (١/٧٣). ع.

(٣) أي: ما نسب إليه: من أنه قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»؛ أي: نطقي به، بصرف النظر عن مدلوله. وهذا القول - رغم أنه (رضي الله عنه) قد تبرأ منه، وصرح: بأنه إنما قال: إن أفعال العباد مخلوقة -: قد سبب له محنة شديدة، واعتراض شيخه (محمد بن يحيى الذهلي) عليه، واعتزاله إياه مع أكثر تلامذته وأصحابه. مع أن الحق فيه - على فرض صدوره عنه - بجانبه؛ بل: قد أجمع على صحته محققو الماتريدية والأشاعرة؛ كما هو مقرر في الكتب الأصولية المعتمدة. وما روي عن أحمد (رضي الله عنه) -: من رمية من زعم ذلك: بالاعتزال أو الكفر -: فعلى تسليم صحته، وأنه ليس من وضع الحشوية التي انتسبت ظلمًا إليه؛ ليس محمولاً على ظاهره؛ بل المراد منه: التنفير من التصريح به، والزجر عن الخوض في بحثه؛ خشية: أن يتأثر متأثر، فيذهب إلى ما تقول المعترلة: من إنكار صفة الكلام القديمة.

ولكي نطمئن إلى ذلك، ونقف على أصح ما حكي عن هذه المحنة، وقيل في تلك المسألة، يكفي أن ترجع إلى: ما رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٩-٢٦٩)؛ وما حرره التاج السبكي في الطبقات (١/٢٥٢-٢٥٣ وج ٢ ص ١١-١٤)، وما ذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٢/٢٠٣-٢٠٤) والإيباري في شرح مقدمة القسطلاني (١٥٧ ط أولى)، وما كتبه الكوثري في تعليقه على: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (٥٠-٦٧)، وشروط الأئمة الخمسة =

وهو رحمه الله: وُلِدَ سَنَةَ ٢٤٠٠هـ، وَرَحَلَ وَأَدْرَكَ الْأَسَانِيدَ الْعَالِيَةَ؛ وَتَخْرُجُ فِي
الْحَدِيثِ عَلَى أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ ٣٢٧هـ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَتَعَمَّده بِرِضْوَانِهِ^(١) ٩

في ١٢ من ذي القعدة سنة ٣٧٠هـ. محمد زاهد الكوثري

لـ

= للحازمي (ص ٢١ - ٢٣ ط ثانية)، والسيف الصقيل للثقي السبكي (٦١ - ٦٩)؛ وفي الإمتاع
(٣٦ - ٤٠). وانظر حياة البخاري للقاستاني (٢٣ - ٢٥)، وترجمته (٤٢ - ٤٥)، وتاريخ بغداد
(٣٠/٢ - ٣٣). ع.

(١) راجع ترجمته والكلام عنه: في التاريخ لابن الأثير (١٢٦/٨ ط بولاق)، ولأبي الفدا
(٨٦/٢)، وابن الوردي (٢٧١/١)، وابن كثير (١٩١/١١)؛ وشذرات الذهب
(٣٠٨ - ٣٠٩)؛ والنجوم الزاهرة (٢٦٥/٣)؛ والأعلام للزركلي (٥٠٥/٢ ط أولى)، وفوات
الوفيات (١ - ٣٣٢ ط أولى)؛ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٥٥/٢)، ومختصرها لشمس الدين
التابلسي (٣١٨ - ٣١٩)؛ وطبقات الشافعية للسبكي (٢٣٧/٢ - ٢٣٩).

من تراث الأندلس

جلاوة المقيس

في ذكر دولة الأندلس

وأسماء رواة الحديث، وأهل الفقه، والأدب، وذوي النباهة والعر

تأليف

أبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميري

(المتوفى ٤٨٨ هـ)

كتب تقدمته صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن النجدي

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة الثمانية سابقاً

قام بتصحيحه وتحقيقه الأستاذ

محمد بن تايي الطنجي

نشر وتصحيح وتحقيق

مكتب نشر الثقافة الإسلامية

لمؤسسه ومؤيدوه السيد عزت العطار الحسيني

القاهرة : شارع محمد علي ، درب الطواشي رقم ٨

تجهيز دار الكتب المكتبة القومية

كلمة المرحوم مولانا الكوثري :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه، وكل من تَوَخَّى رضاه.

وبعد: فإن التاريخ وفروعه - ولا سيما تراجم الرجال - من أهم العلوم، في تعريف منازل الشعوب في الحضارة والنهوض؛ وبذلك المرأة الصافية، يُعرف العالي والنازل منهم.

و «جذوة المقتبس، في تاريخ الأندلس» للحميدي: من أهم ما أُلف في تاريخ الأندلس، وهي: في عشرة أجزاء حداثيّة؛ لكنها مما حجبته الدهر عن أعين الباحثين دهوراً، بسبب ما لقي الحميدي وأصحابه من الاضطهاد؛ حتى انتقل إلى الشرق في زمن مبكر، بعد تلك الفتن القاسية في الغرب، ضد الظاهرية.

والحميدي - بالتصغير - مؤلف «جذوة المقتبس» هو: أبو عبد الله محمد بن فتوح أبي نصر بن عبد الله بن حميد الحميدي المتوفى سنة ٤٨٨، صاحب «الجمع بين الصحيحين» ويعبئه بعضهم^(١): «بأنه ذكر في «الجمع» ما لم يرد في لفظ أحد الشيخين: البخاري ومسلم». وهذا ليس بعيب، بل هذا تحض الصواب، إذا أهمل أحدهما ذكر لفظه، أو تركه، مع ورويه في رواية ثقات آخرين، على اتحاد السند عند الجميع، فيلصق الانفراد إلى أحدهما، والانفراد: انفراد حيثما وقع، فلا بد من ملاحظة ذلك: عند المحتج والمستنبط.

ولولا مكتبة بودليانا التي حفظت نسخة منها بالخط الأندلسي: لَمَا ظَفِرَ بالكتاب مَنْ يقومُ بنشره، ولو كان هذا التاريخُ بِمُتَنَاوِلِ الأيدي: لَمَا تَأَخَّرَ الذين نَشَرُوا تَوَارِيخَ الأندلس - تحت عُنوانِ (المكتبة الأندلسية): في قُضَايَاهَا، وَحَلَّةِ علومِهَا، وَأَسَانِيدِ رَوَاتِهَا، وَمَرْوِيَّاتِهِمْ - عن نَشْرِ هذا الكتابِ.

* * *

والآن، أَرَى الأستاذَ الغيورَ، ناشِرَ مُتَخَيَّرِ المؤلَّفَاتِ - أبو أسامة السَّيْدُ: مُحَمَّدٌ عزتِ العطارُ الحسيني^(١) - يقومُ بنشرِ هذا الكتابِ، مَشْكُوراً فَضْلَهُ بِاسْمِ العلمِ. ورأى الاستثناسَ في ذلكِ برأيي، فشرحتُ له أَهْمِيَّةَ تَوَارِيخِ الشعوبِ، في معرفةِ منازلِهِم في الرُّقْيَى؛ ولا سِيَّما مِثْلَ هذا الكتابِ النادرِ، تَأليفِ ذلكِ العالمِ العظيمِ.

لكنْ أَرْتَأَيْتُ: أَنْ يَرْجَعَ إلى أَهْلِ الذِّكْرِ، في حُلِّ طَلَّاسِمِ ذلكِ الخطِّ الأندلسي، لأنَّ الشرقيَّ قد يَتَصَحَّفُ عليه بعضُ كلماتِهِ مِثْلَ ما رَسَّ هذا الخطُّ، حتَّى إني أعرفُ أن الأستاذَ العطارَ، سَكَنَ المَغربَ الأقصَى مدَّةً، بِمُنَاسِبَةِ انتِقَالِ عَمِّهِ إلى تلكِ البلادِ، في زمنٍ سابقٍ، ومع ذلكِ، لا أَرَى الاكْتِفَاءَ بِتِلْكَ الحِجْرَةِ؛ بل: أَرَى تَشْرِيكَ بعضِ أَهْلِ الفضلِ، في مُقَابَلَةِ الكتابِ بالأصلِ، لِيَكُونَ سَلِيماً مِنْ كُلِّ شَائِبَةٍ، فَقَالَ: وَقَدْ رَاجَعْتُ الأديبَ المشهورَ: مُحَمَّدَ بنَ تَاوَيْتِ الطَّنْجِيَّ؛ مُسْتَعِيناً بِهِ في ذلكِ، فَحَرَّبَ بِذلكِ على عَادِيهِ في خِدْمَةِ العلمِ. فَقُلْتُ: فَنِعَمَ مَا صَنَعْتَ.

والأستاذُ الطَّنْجِيُّ نَشَأَ نَشْأَةً عِلْمِيَّةً طَيِّبَةً في بِلَدِهِ؛ ثُمَّ رَحَلَ إلى الشَّرْقِ في سَبِيلِ تَحْقِيقِ بعضِ الكُتُبِ، وَاتَّصَلَ بِالْبَيِّنَاتِ العِلْمِيَّةِ، فَحَازَ تَقْدِيرَهُمْ بِمَا قَامَ بِتَحْقِيقِهِ مِنَ الكُتُبِ المنشُورَةِ تحتَ إشرافِهِ؛ وَظَهَرَتْ مَوَاهِبُهُ لِلْمَلَأِ، وَنَالَ كُلُّ ثَنَاءٍ، فَاصْبَحَ جَامِعاً بَيْنَ الثَّقَافَتَيْنِ: الغَرِيبَةِ وَالشَّرْقِيَّةِ، بِالْمَعْنَى المَعْرُوفَةِ عِنْدَ القَدَمَاءِ.

والبَاجِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بنُ العَرَبِيِّ، وَأَمْثَلُهُمَا - مِمَّنْ رَحَلُوا إلى الشَّرْقِ في سَبِيلِ

(١) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥ هـ رحمه الله.

العلم - كانت منازلهم في الذَّروَة، حينما كان ابنُ عبد البرَّ يظهرُ بغير هذا المظهر، لعدمِ رحلتهِ إلى الشرق، والكلامُ في هذا طويلُ الدَّيلِ .

وكان الحمَّيْدِيُّ: تَلَقَّى العلمَ من ابنِ حَزْمٍ وغيره بالأندلس، ثم انتقل إلى الشرق حينما استَفْحَلَ اضطهادُ الظاهريةِ في الغربِ، فَلَقِيَ كُلَّ تبجيلٍ في الشرق، وأدرك في بغدادَ الخطيبَ البغداديَّ وأهلَ طبقتِهِ، وسمعَ منهم. وهو أولُ مَنْ أدخلَ كتبَ ابنِ حزمٍ إلى الشرق.



وَأَتَمْنَى للأستاذ الناشرِ كُلَّ التوفيقِ فيما هو بسبيله، وأتمنى له كُلَّ خيرٍ. واللَّهُ سبحانه وليُّ التوفيقِ؟

محمد زاهد الكوثري

٢٥ شعبان سنة ١٣٧١هـ

إزالة الشبهة

عن قول الأئمة كُنَّا حُرُوفًا عَالِيَةً

للفقيه إليه تعالى
المؤلف

الطبعة الأولى
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٧٠

وكتب شيخه الكوثري

وهو العلامة محمد زاهد أفندي الكوثري الحنفي التركي
وكيل المشيخة الإسلامية بالآستانة سابقاً، المتوفى سنة ١٣٧١هـ
رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد، المبدى والمعيد، الفعال لما يريد، والصلاة والسلام على
سيد الوجود، صاحب المقام المحمود، سيدنا محمد وآله قدوة أرباب الشهود،
وصحبه الأصفياء الرُّكَّع السجود. وبعد:

فقد استنارت باصرتي بالاطلاع على كتاب «إزالة الشبهات عن الحروف
العاليات» تأليف السيد الشريف، والسند الغطريف، الأستاذ الأديب، والعارف
اللبيب، السيد أحمد خيرى أفندي ابن المرحوم أحمد خيرى باشا الحسينى، كان الله له
حيثما يكون، ورعاه في كل حركة وسكون.

فوجدت مؤلفه الفاضل ينحو في هذا السفر الجليل منحى العلوم الذوقية، ذاباً
عن السادة الصوفية، مؤولاً لشطحات الشيخ الأكبر بما يُعيدّها إلى حظيرة الشرع
الأغر، فأعجبتُ ببيانه العذب، وأسلوبه الرائع وعُرفانه الفياض، وذوقه التصوفي،
ومسعاها الحميد في الجمع بين مذاهب أهل الشرع ومشارب أرباب المواجهيد.

فأدعو الله عز وجل أن يُثيبه على عمله هذا إثابة المخلصين في الدنيا والآخرة،
وأن يوفِّقه لتأليف كثيرٍ من الكتب النافعة للأمة المحمدية في خير وعافية.

وقد دلَّ المؤلف الفاضل بكتابه هذا على كثرة مادته، واتساع قريحته، وغزارة فيضه، بحيث إنه إذا أمسك القلم لا يفتأ يجري في موضوعه، بدون تلبُّث ولا تمكُّث، في سهولة جري السيول في السهول، وما ذلك إلَّا من واسع اطلاعه وطول باعه في الشرع والمعارف الذوقية.

وإن كان في الكتاب بعضُ بحوث أرى المؤلف السيد كان في غنى عن طَرُق بابها، ورأيي في شطحات أهل السكر من المتألمين الابتعادُ عن الخوض فيها، لأن الكلام فيها ربما لا يكون قولاً فصلاً، بل قلماً يرضي الفريقين، ووحدَةُ الوجود موضوعٌ يضع دونه كلُّ مجهود، ومَنْ يلحقه الضررُ من التوسُّع في ذلك أكثرُ، كما هو مشهود، والجادةُ المسلوكة عند الشرعيين هي توحيد الشهود، كما هو معروف.

وكنت أودُّ للمؤلف الفاضل أن لو ذَكَر كيف صحَّت عنده نسبة البيتين إلى الشيخ الأكبر مع الكلام على وزنها، لأن الأستاذ عبد الغني النابلسي يعزوها لبعض العارفين في «شرح على الصلاة الفيزية» للشيخ الأكبر عند الكلام على قوله: (والقلم النوراني الجاري بمداد الحروف العاليات) وفي وزنها خلل ظاهر، فلعل الصواب:

كُنَّا حُرُوفاً عَالِيَاتٍ لَمْ نُقَلِّ مُعَلِّقَاتٍ فِي ذُرَى أَعْلَى الْقُلَلِ
أَنَا أَنْتَ فِيهِ نَحْنُ أَنْتَ أَنْتَ هُوَ وَالْكُلُّ فِي هُوَ هُوَ فَسَلِّ عَمَّنْ وَصَلِ

بتسهيل همزة أنت الأولى، وحذف العاطفين، وإسكان واو هو في المواضع الثلاث، كما لا يخفى.

وأرى في الصفحات (٤٧ و ٤٨ و ٥٢) بعضُ إيهام، وإصلاح العبارة بما لا يؤهم قَدَمَ الأرواح أمرٌ ضروري، وكذلك في الصفحات (٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٦) يحسنُ التصريح باستواء نسبته إلى الأمكنة، حذراً من إيهام خلاف المقصود.

وأما ما استشكله في أنباء «الشجرة النعمانية» عن بعض الغيوب: فليس بمشكل على تقدير ثبوت الكتاب المذكور من الشيخ الأكبر، لأنه لا مانع من الاطلاع على

بعض الغيوب بإطلاع الله سبحانه، لأن المنوع هو الاطلاع على الجميع، بحمل
 النفي في الآية على سلب العموم، دون عموم السلب، كما هو الجادة عند وقوع العام
 في سياق النفي، نصّ على ذلك التفتازاني في «شرح المقاصد». ومن المصادر السهلة
 التناول في هذا البحث رسالة ابن عابدين في صدد الذبّ عن مولانا خالد في
 «مجموعته» المطبوعة. وأكتفي فيما سوى ذلك بلفت النظر مشافهة.

وفقنا الله تعالى لما يحبّه ويرضاه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم
 تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

يوم الاثنين ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٨هـ

كتبه الفقير إلى مولاه

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عُفي عنها

مُنْهَى آمَّا الْخُطْبَاءُ

و

مِنَّا الْمُسْتَشِيرُ النَّبَلَاءُ

نَالِيفُ

حضرة صاحب الفضيلة العالم الجليل الشيخ

مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلْبِي

أَعْلَى الْأَرْوَاحِ حَسْبُ الْبَرِيَّةِ

وخطيب الحرم الزينبي ، حفظه الله

حقوق الطبع محفوظة للؤلف

طُبِعَ بِطَبْعَةِ

مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلْبِي وَأَوْلَادُهُ بِمِصْرَ

على نفقة : الشيخ سالم بن سعد بن نهبان وأخيه أحمد « بئر بيا - جاوه »

وبشرطه محمد أمين عمران

جوهرة

عَلَّمَ من أعلام الدنيا، وطَوَّدَ من أطواد العلم
الشاحخة، وبطل من أبطال الجهاد لإعلاء كلمة الله،
بل وقائد من القوادِ العظام، الذين لا تَكِلُ
سواعدهم من الذُّود عن جِياض الإسلام، الأستاذ
الشيخ محمد زاهد الكوثري، وكيلُ المشيخة
الإسلامية بالآستانة سابقاً، قال أكثر الله من أمثاله
بين قادة الأُمَّة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وَسَّعَ مدارك أتقياء العلماء، في فهم أسرار الكتاب الكريم
والسنة النقية البيضاء، حتى استقاموا على طريقة سُدَّها ولحمتها الشريعة الغراء،
فَيَا لَهُم من قادة للمسترشدين إلى سَنَنِ الأنبياء وسِيرِ الأصفياء، يُضَاعَفُ الله لهم
الأجور من غير أن يَنْقُصَ أجور المسترشدين، كما يضاعف أوزار الفاتنين، بدون أن
يَنْقُصَ أوزارَ المفتونين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين،
وعلى آلِه الأطهار الطيبين، وأصحابه الهداة المهتدين، وأتباعهم الغُرِّ الميامين، صلاةً
وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد: فإن الخطابةَ خَطْبُ جسيم، ومقامها في الشرع عظيم، لم يقم بأعبائها
غيرُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طولُ مُقامه بين ظَهْرَانِي الأُمَّة، وعلى طريقته مَشَى

الخلفاء الراشدون وهُدَاة الأئمة، وكم من خطيب بارع بين الأقدمين، كان إذا قام يخطب بين جماهير المسلمين، يهدي الله بخطبته مئآت وألوفاً من المسرفين، فينخرطون في سلك عباد الله الصالحين المصلحين، كما كان يقع في مواعيد سبط ابن الجوزي وخطبه في الجامع الأموي، وهكذا كان الأمر حينها كانت العلوم تقصد لذاتها، لا لعاجل منافعها ولذاتها.

كانت الأمة إذ ذاك من السمو بالدرجة التي لا تُسامى، لما أن قيادتها كانت بيد ورثة الأنبياء شمس الإسلام، وهداة الأمة وبركتها، رضي الله عنهم، ومعروف أن القيادة إذا صلحت سارت قافلة الأمة في غاية الأمن لا تخشى غائلة، ولما قل هذا الطراز من الهداة في العصور المتأخرة رأينا الأمة على ما هي اليوم من الانحطاط الذي لا يخفى على أحد. وكذا نياس من صلاح الأمة من طريق الخطابة والخطباء، مع أنه الطريق الوحيد لذلك، فإننا لم نكن نرى من يمسك زمام القيادة في هذا الأمر عن جدارة واستحقاق فيؤتسى به في مشارق الأرض ومغاربها.

وإننا نحمد الله عز وجل على أن أزال من نفوسنا هذا اليأس بما أطلع علينا في سماء الإرشاد بداراً أزال بنوره الوضاء، حوالك الظلمات في هذا العصر، وهو حضرة صاحب الفضيلة العلامة الجليل، والفهامة النبيل، أعلم الخطباء في مصره، وأخطب العلماء في عصره، مالك أزيمة البراعة، في إلقاء النصيح على الجماعة، ذلك الحبر البحر الطامي، الشيخ مصطفى أبو سيف الحنمائي^(١) خطيب الحرم الزينبي بمصر القاهرة، حفظه الله وأكثر مفاخره ومآثره، وهو صاحب «منتهى آمال الخطباء، ومنار المسترشدين النبلاء» ثالث دواوينه الكبار، وأهمها في القدر والمقدار، دونه حاوياً من روائع الخطب المنبرية ما يحق له كل إجلال وإكبار.

فافتتح فاتحته بمقدمة جليلة تجل عن الوصف، أرجو القارئ أن يعافيني من

(١) توفي رحمه الله تعالى سنة ١٣٦٨ هـ. انظر الأعلام للزركلي (٧/٢٣٥).

وصف جلاله قَدَرها، وأن يتفضل هو بالأطلاع عليها ليعرف كيف هي؟ ثم مضى على سرِّد تلك الخطب الزاهية فضلاً إثر فضل، مبتدئاً بخطبته المنوَّهة بنعمة العقل، الذي يرتكز عليه كلُّ سعادة وكلُّ نبل، ولم يدع في خطبه موضوعاً من المواضيع التي تهتمُّ الجمهور وتعمُّ شؤونهم، إلّا وقد وفاه حقّه من البيان الذي يملأ أسماعهم وعيونهم، وقد عُني عنايةً خاصة بمداواة أمراض القلوب، لحملها على الإقبال إلى علاّم الغيوب، ولو أخذنا نسرُد ما في خطبته من المزايا، في قمع تلك البدع والرزايا، واستقصاء موبقات العصر، والعوائد الضارة بمصر، لطال بنا الكلام، من غير أن نقوم بواجب المقام، وقد خرَّج الأحاديث إثر كلِّ خطبة، وعلّق تعليقاتٍ بديعةً على مواضعٍ يحتاج إليها الناظر، ويعرف قدرها الفاضل المحقّق، فهاك الديوان، وهو لما قلنا شاهدٌ عيان.

وكم لمؤلّفه الجليل من مواقف شريفة، في إحياء السنن وإماتة البدع السخيفة، وكم له من مؤلفاتٍ تحاطفها الناس، علماً منهم ببركات تلك الأنفاس، ولا عجب في ذلك فإن هذا المؤمن المخلص الطاهر السيرة، النقي السريّة، مؤلّف تلك المؤلفات الشهيرة - ممن فجر الله ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه، ومكّنه من زرع بذورها في القلوب الميتة بعذب بيانه، وقد طال أمدُ اضطلاعِه بالكتاب والسنة حتى امتاز، بأن ورث بذلك من أخصّ أسرار الإعجاز، ما يمتلك به قلوب جمهور المسترشدين على اختلاف مذاريكهم وعقولهم، فانجذبت ألبابهم إلى ما يدعو إليه من الحقّ بحسن قبولهم، فترى الألوف المتحمّدة في الحرم الزينبي أثناء إلقائه الخطب، مستمعين إليه بأذن واعية جاثين على الركب، تسيل عيونهم، وتهمل شؤونهم، وتبدو عليهم آثار التوبة والإنابة، وتظهر على دعواتهم أنوار الإجابة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

فحقّ لبُلاء الخطباء، ونُبهاء العلماء، وسائر المسترشدين النجباء، في جميع الأنحاء، أن يستبشروا بظهور هذا الكتاب، الحقيق بكل إعجاب، فإن فيه ضالّتهم المنشودة، وبُغيتهم المقصودة، ولهم فيه أسوةٌ حسنة، وقدوةٌ صالحة، وذكرى

لِلذَّاكِرِينَ، وَعِظَةُ الْمُتَعَطِّينَ، فَجَزَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ مُؤَلِّفَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحْسَنَ جَزَاءٍ،
وَأَدَامَ النِّفْعَ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَنْحَاءِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدُّعَاءِ، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ
وَالْأُولَى، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا؟

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفِّي عَنْهُ

النَهْضَةُ الْأَخْيَارُ

بقلم

مصطفى أبو سيف الجبالي

أحد العلماء وخطيب الحرم الزيني



مطبعة مُصَنِّعَاتُ الشَّيْخَانِ الْجَلِيلَيْنِ وَأَوْلَادُهُ بِبَغْدَادِ

١٣٥٤ / ٥ / ١٩٣٥ م / ٦٤٠

الوسام الأول

للعامة الكبر، قليل المثل في هذا العصر، حرة صاحب الفضيلة
الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري، وكيل مشيخة الإسلام
بالدولة العثمانية سابقاً، قال أطال الله حياته :

كلمة في « النهضة الإصلاحية »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فجر ينابيع الحكمة من قلوب العلماء المخلصين المخلصين،
وأجرى على ألسنتهم من الحكمة والموعظة الحسنة ما يهدي المستهدين، وأطلق
أقلامهم بما يبين مواطن العلل من المجتمع وطرق مداواتها أتم تبين، والصلاة
والسلام على سيدنا ومنقذنا محمد سيد المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه
الهادين المهديين وأتباعهم الغر الميامين، صلاة وسلاماً دائماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من منى الله جل جلاله في هذا العصر الذي اذلهمت فيه الأجواء
بشرور الطوائف الهالكة، أن أقام علماء أجلاء لحراسة المجتمع الإسلامي من عللهم
الفاتكة، ليحيوا من حي عن بيئة، ويهلك من هلك بدون عذر.

ومن أقامهم الله سبحانه في عداد حُرّاس دين الله العلامة اللودعي، والنحرير
الأمعي، قرّة عيون الأصفياء، فخر العلماء الأنقياء، أخطب العلماء، وأعلم الخطباء،
مالك أزيمة البيان، فارس ميدان الدعوة إلى الإيمان، سيف الله المسلول على أهل
البدع، وآية الله في الإرشاد إلى سبيل التقى والورع، ذلك الحبر البحر الطامي،

الشيخ مصطفى بن أبي سيف الحمامي، خطيب الجامع الزُّنبي بالقاهرة، أطال الله بقاءه، وأعلى منزلته في الدنيا والآخرة.

فإنك تراه لا يُجاريه في هذا المضمار، عالم من العلماء الكبار، وقد وَقَفَ حياته من صِغَرِهِ لإرشاد المنحرفين إلى طريق الاستقامة، باذلاً في هذا السبيل كل نفيس بدون كسل ولا سامة، فبينما تراه يخطب على ألوف مؤلفة من المسلمين يرشدُهم إلى ما فيه نجاتهم إذ هو يُنشئ مقالات - وأي مقالات - في مداواة أمراض الأمة، فتنتشر في الصحف والمجلات، ويؤلف مؤلفات ضخماً في هذا السبيل فيتخاطفها الناس في مشارق الأرض ومغاربها، عرفاناً منهم بجميل نفعها في الإنقاذ من المهالك، والإرشاد إلى أقوم المسالك.

فكم له من مقالاتٍ جاد بها يرَاعه الفياض في صيانة الأسرة الإسلامية، من الأمراض الاجتماعية، والموبقات العصرية! وكم له من مؤلفاتٍ ممتعة في هذا الصدد! وقد نُشرت مقالاته مبعثرة في الصحف والمجلات، وقد تفضّل اليوم بجمع شتات بعض تلك المقالات القيمة في صعيد واحد، ونشرها في كتاب واحد ضخم، مع زيادات وأي زيادات، باسم «النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية».

والقارئ الكريم يتنقل فيها من روضة غناء، ذات أزهار فيحاء، إلى مثلها في ربيع دائم، يجد فيها رَوْحاً وريحاناً، وما يوصله إلى دار النعيم، جزى الله سبحانه مؤلفها عن الدين خيراً، ولا أراه شراً ولا ضيراً، فإنه قام بواجب عظيم حقّ القيام، في زمن طَغَتْ وَبَغَتْ فيه الموبقات حتى استغوت كثيراً من الصالحين والصالحات.

ولم يدع ذلك المؤلف العظيم في «نهضته» الميمونة مما يهم المجتمع الإسلامي أفراداً وجماعات في العبادات والمعاملات والأخلاق وجميع ما يمس هذه الحياة وحياة الدار الآخرة من المسائل - إلا وقد بين ما لها وما عليها بيان من قتل هذه المهمة الشاقة بحثاً من كل نواحيها.

فيخيل إلي أن مؤلفها الفاضل ليس هو ذلك الشخص الكريم الذي يخطب

وَيَعِظُ وَيَدْرُسُ في الجامع الزينبي فقط، بل هو في وعظ دائم، وخطبة متواصلة، في أقطار الأرض، ينتقل لحظةً فلحظةً في مشارق الأرض ومغاربها، يخطبُ وَيَعِظُ في كلِّ مسجد، وكلِّ ناد، وكلِّ مجلس، على توالي الآتات، وتعاقب الساعات، ليلَ نهار، يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويهتدي الناسُ زُرَافَاتٍ ووحداناً إلى الحق بكلماته الحكيمة، حيثُ تتداول الأيدي كتبه ولا سيما هذا الكتاب مطالعةً ومداينةً وإلقاءً في جميع البلاد على تعاقب الساعات.

وهو بهذا العمل أصبح أمةً لا شخصاً واحداً يخطبُ في القاهرة فقط (وكان إبراهيم أمة)، وكم له من أبحاثٍ وتحقيقات في الكتاب لا تُوجَد في غيره من الكتب — كتحيقه في مسألة التصوير، ومسألة أبوي النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم — .

وكلُّ ذلك بأسلوب يَسْتَلِبُ الألباب، ويبيِّن يلقى كلَّ إعجاب، وها هو الكتاب بين يديك وهو أصدق برهان على ما قلنا.

أطال الله بقاء مؤلفه العظيم، وأدام النفع بعلمومه، ووفَّقه في صحة وعافية لكثير وكثير من أمثال أمثاله بمَنه وكرمه.

وصلَّى الله على سيدنا ومنقذنا محمد سيد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

تحريراً في ١٠ رجب الفرد سنة ١٣٥٥هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري

عُفي عنهم

المحتوى

- | | |
|-----|----------------------------|
| ٥٧١ | ١ - الآيات القرآنية |
| ٥٧٣ | ٢ - الأحاديث النبوية |
| ٥٧٥ | ٣ - الأشعار |
| ٥٧٩ | ٤ - الكتب ومؤلفوها |
| ٦٠٥ | ٥ - الأعلام |
| ٦٤٢ | ٦ - الفرق والمذاهب |
| ٦٤٥ | ٧ - أسماء الكتب المقدم لها |
| ٦٤٨ | ٨ - الموضوعات |

١ - الآيات القرآنية

على ترتيب ورودها في الكتاب

١٥	ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها
١٧	فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ
٨١	كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ
٩٥	وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا
٩٦	أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ
١٥٠ ، ١١٢	فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا
١٢٨	وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ
١٢٩	وَأَنَّهُ لَعَلُّمٌ لِلسَّاعَةِ
١٣٠	وَاسْجُدِي وَارْكَعِي
١٣٥	كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ
٢٢٠	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ
٢٢٠	إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ
٢٢٥	فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ
٢٢٦	إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ
٢٢٩	وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ
٢٤٣	أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ
٢٥١	وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ
٢٥٢	أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ

- ٢٥٤ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً
 ٢٥٤ قل الروح من أمر ربي
 ٢٩٢ فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه
 ٢٩٣ ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره
 ٢٩٣ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 ٢٩٣ ومن قتلته منكم متعمداً فجزاءً مثل ما قتل من النعم
 ٢٩٥ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن
 ٢٩٥ وليتق الله ربّه ولا ينحس منه شيئاً
 ٣١٤ فماذا بعد الحق إلا الضلال
 ٤٢٤ فتأذنه الملائكة وهو قائم يصلي
 ٤٦٧ إن الله لا يغفر أن يُشرك به
 ٤٦٧ وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولا
 ٤٦٧ وإذا أردنا أن نهلك قرية
 ٤٩٧ اذهب أنت وربك فقاتلا
 ٥٠٠ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم . .
 ٥٣٩ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء

* * *

٢ - الأحاديث النبوية

على ترتيب ورودها في الكتاب

١١	العلماء ورثة الأنبياء
٩٥	تجيء سورة البقرة يوم القيامة
٩٦	حديث الأوعال
٩٦	حديث الجارية
١٥١ ، ١١٧ ، ١١٣ ، ١١٢	أحاديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة
١٥٢ ، ١٥١ ، ١١٥ ، ١١٣	إنَّ القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة
١٥١ ، ١١٤	تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة . . .
١٥٢ ، ١١٤	افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة . . .
١٥٢ ، ١١٥	تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلُّها في الجنة إلا الزنادقة
١٥٣ ، ١١٥	صنفان من أمتي ليس لهما من الإسلام نصيب . . .
١٥٣ ، ١١٥	لعن المرجئة والقدرية على لسان سبعين نبياً
١٤٢	لا تشدُّ الرِّحال
١٤٢	حديث : اتخاذ القبور مساجد
١٤٢	لا تتخذوا قبوري عيداً
١٦٩	حديث : أبي وأبوك في النار
٢٢٠	إنَّ ربكم واحدٌ، وأباكم واحدٌ، ..
٢٢٠	أبو بكرٍ سيِّدُنَا، أعتق سيِّدَنَا
٢٥٤	إذا وُضِعَ الميتُ على نعشه رفرف روحُه
٢٦٣	طلب العلم فريضة على كل مسلم

- ٢٦٣ حديث : كتم العلم
- ٢٦٣ حديث : التسمية على الوضوء
- ٢٦٣ مَنْ أَدَى
- ٢٦٣ للسائل حقٌ
- ٢٨٩ حديث : سبأيا الأمام
- ٢٩٢ ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
- ٣٠١ إني رَضِيتُ لأمتي ما رضي لها ابنُ أمِّ عبدٍ
- ٣٠١ وتمسكوا بعهد ابنِ مسعود
- ٣٠٢ من أراد أن يقرأ القرآنَ غَضّاً كما أنزل
- ٣٠٢ خذوا القرآنَ عن أربعة
- ٣٨٠ إنما الأعمال بالنيات
- ٤١٠ حديث غَيْلان الذي أسلم وعنده عشر نساء
- ٤١١ علي: لا يتزوج العبد أكثر من امرأتين
- ٤١١ علي: أن رجلاً من قريش طلق امرأته
- ٤١١ نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المُتعة
- ٤١٢ لفظ «خير العمل» في الأذان
- ٤٢٥ حديث وائل بن حجر، وفيه: «فدخل المحراب»
- ٤٢٦ حديث سهل بن سعد: «... فلما بني المحراب»
- ٤٢٧ اتقوا هذه المذابح
- ٤٩٨ إذا نظرتَ في كتابي فامضِ حتى تنزل نخلةً
- ٤٩٨ عبد الله بن جحش: «اللهم لقني عدواً قوياً أبارزه»
- ٤٩٩ ما أنتما بأقوى مني على المشي
- ٥٠٠ اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض
- ٥٠٠ أبشر أبا بكر فقد أتى نصر الله
- ٥٠٠ شأهت الوجوه... شُدُّوا عليهم

٣ - الأشعار

مرثبة على رعاية القافية

للإمام أبي المظفر الإسفراييني:

ليس الجوادُ هو البَذُولُ لمالهِ
من غيرِ شكرٍ يبتغيه بجموده
إنَّ الجوادَ هو المحقُّرُ للنَّدَى ١١٦
كلا، ولا منْ لَذاك ولا أذى

ولأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور:

حَسْبُ الْفَتَى أَنْ يَكُونَ ذَا حَسَبٍ
ليس الذي يَتَّيِدُ بِهِ نَسَبٌ
مَنْ نَفْسِهِ لَيْسَ حَسْبُهُ حَسْبُهُ ٥٢٧
مِثْلَ الَّذِي يَتَّهِي بِهِ نَسْبُهُ

لابن طيفور الكاتب:

كَمَلْتُ فِي الْمُبَرَّدِ الْآدَابُ
غَيْرَ أَنْ الْفَتَى كَمَا زَعَمَ النَّاسُ
وَاسْتَقَلَّتْ فِي عَقْلِهِ الْأَلْبَابُ ٥٢٨
مَنْ دَعَى مُصْحَفُ كَذَابُ

وله أيضاً:

فَد كُنْتُ أَصْدُقُ فِي وَعْدِي فَصِيرِنِي
يَا ذَاكِرًا حُلْتُ عَنْ عَهْدِي وَعَهْدِكُمْ
كَذَابَةً، لَيْسَ ذَا فِي جُمْلَةِ الْأَدَبِ ٥٢٨
فُضْرَةُ الصَّدْقِ أَفْضَتْ بِي إِلَى الْكَذِبِ

ولهلال بن العلاء:

أَتَعْجَبُ أَنْ يَقَالَ عَلِيٌّ دِينَ
وَلَا وَجَبَتْ عَلَيَّ زَكَاةُ مَالٍ
وَقَدْ ذَهَبَ الطَّرِيفُ مَعَ الثَّلَادِ ١١٦
وَهَلْ تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْجَوَادِ

ولابن طيفور:

أَمَّا رَجَاءٌ فَأَرْجَا مَا أَمَرْتَ بِهِ
فَكَيْفَ إِنْ كُنْتَ لَمْ تَأْمُرْهُ بِأَتَمْرِ ٥٢٧

بادرْ بِجُودِكَ مَهْمَا كُنْتَ مُقْتَدِرًا

وقال عمرو بن سُرَاقَةَ الْبَاهِلِي:

وَأَلْحَمْنَا الْجِبَالَ جِبَالًا قَبِجَ

لأبي بكر بن العربي أبياتٌ في ذمِّ الظاهرية منها:

قالوا: الظواهرُ أصلٌ لا يجوزُ لنا

قلت: اخسأوا فمقامُ الدين ليس لكم

لأبي الحسين المَلْطِي:

أقولُ لأهلِ اللَّبِّ والْفَضْلِ والحِجْرِ

وَأَسْأَلُ رَبِّي عَفْوَهُ وَعِطَاءَهُ

وَأَدْعُوهُ خَوْفًا رَاغِبًا بِتَذَلُّلٍ

وَأَسْأَلُهُ عَوْنًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ

للبُحْتَرِيِّ:

مغلقٌ بِأَبِهَ عَلَى جَبَلِ الْقَبْرِ

للبدیع الاسطرلابي:

أبو الحسن الطيِّبُ ومُقْتَفِيهِ

فهذا بالتواضع في الثَّريَا

لخُبَيْبِ بْنِ عَدِيٍّ:

فَلَنْتُ أَبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا

لبعضهم:

تَزَنَّدُقُ مُغْلِنًا لِيَقُولَ قَوْمٌ

فقد بقيَ التَزَنَّدُقُ فِيهِ وَصَمًا

ولبعضهم في أبي بكر الباقلاني:

انظر إلى جبلٍ تمشي الرجالُ بِهِ

وانظر إلى صارم الإسلامِ مُعْتَمِدًا

فليس في كُلِّ حَالٍ أَنْتَ مُقْتَدِرٌ

وجاور دورَهم مناديار ٥٣٥

عنها العدوُّ إلى رأيٍ ولا نظر ١١٨

هذي العظامُ فاستخفوا من الوترِ

مقالَ مريدٍ للشَّوَابِ وللأَجْرِ ٢٠١

وطردَ دواعي العُجْبِ عني والكِبَرِ

ليغفرَ لي ما كان في سِيءِ الأَمْرِ

أعوذُ بِهِ من آفَةِ القولِ والفخرِ

سقى إلى دارتي خِلاطٍ ومُكْسٍ ٥٣٥

أبر البركاتِ في طَرْفِي نَقِيضِ ٢٢١

وهذا بالتكبرِ في الحُضِيضِ

على أَيِّ جَنَبٍ كان في اللَّهِ مَضْرَعِي ٤٩٨

من الأدباءِ: زنديقٌ ظريفُ ١٢٨

وما قيلَ الظريفُ ولا الخفيفُ

وانظُرْ إلى القبرِ ما يحوي من الصَّلَفِ ٢٤٦

وانظُرْ إلى دُرَّةِ الإسلامِ في الصَّدَفِ

للمحافظ البيهقي :

من اعتزَّ بالمولى فذاك جليلٌ
ولو أن نفسي مُذْ براها مليكُها
أحبُّ مناجاةَ الحبيب بأوجه
لابن حزم :

ألم ترَ أني ظاهريُّ وأنني
للإمام تقيُّ الدين السبكي :

إنَّ الولاية ليس فيها راحة
حكمٌ بحقٍّ أو إزالة باطلٍ
لبعض العارفين :

كُنَّا حروفاً عالياتٍ لم نُقل
أنا أنتَ فيه نحن أنتَ أنتَ هو
للمحافظ التقي السبكي :

إذا أَتَيْتَكَ يَدٌ من غيرِ ذي مِقَّةٍ
خُذْهَا من الله تنبيهاً وموعظةً
ولبعضهم :

وإذا ما خلا الجِبانُ بأرض
للمخشري محمود بن عمر أبيات منها :

وإن سألوا عن مذهبي لم أُبَيِّحْ به
فإن حنيفاً قلتُ، قالوا: بأنني
ولبعضهم :

تسامَحْ ولا تَسْتَوِفِ حَقَّكَ كُلَّهُ
ولا تَعُدْ في شيء من الأمرِ واقتَصِدْ
للمعري :

فافسَقْ . . . واشرب وقامر واحتججْ في كلِّ مسألة بقول إمام ١٩٠

ومن رامَ عِزاً عن سِوَاهُ ذليلٌ ٩٨
مضى عمرُها في سجدةٍ لقليلٍ
ولكن لسانَ المذنبين قليلٌ

على ما بدا حتى يقوم دليلٌ ٤٤٠
إلا ثلاثٌ يبتغيها العاقل ٤٨٣
أو نفع محتاج سواها باطلٌ

مُعَلَّقاتٍ في ذرى أعلى القُلُلِ ٥٥٤
والكلُّ في هُو هو فَسَلْ عَمَّنْ وَصَلْ

وجفوةً من صديق كنتَ تأملُهُ ٤٨٣
بأنَّ ما شاءَ - لا ما شئتَ - يفعله

طلب الطعنَ وحدهُ والنزالا ٤٢٣

وأَكْثَمُهُ كتمانُهُ هو أَحْزَمُ ١٩١
أبيح الطَّلا، وهو الشرابُ المحرَّمُ

وأَبْقَى، فلم يستوفِ قطُّ كريم ٤١٢
كلا طَرَفَيَّ قصِدِ الأمورِ ذَمِيمُ

ولبعضهم:

علويّ يثُنّا علياً ويهوى آل حربٍ حَقْداً عليه وِضْغُنا ٤٠٩

لأبي تُمَيْلَة:

وبرأي النعمانِ كنتَ بصيراً حين تبغي مقايِسَ النعمانِ ٥٩

ولبعضهم:

رأيتُ عَرَابَةَ الأوسيّ يسمو إلى العلياء منقطعَ القرينِ ٤١٥ ت
إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لمجد تلقّاها عَرَابَةُ باليمينِ

ولبعضهم:

قال النبيُّ مقالَ صِدْقٍ لم يَزَلْ يحلّو لدى الأسماعِ والأفواهِ ٧٧
إن فاتكم أصلُ امرئٍ ففعّالُه تُنيكمُ عن أصله المتناهي
وأراك تُسْفِرُ عن فِعالٍ لم تزل بين الأنامِ عديمة الأشباهِ
وتقولُ أني من سلالَةِ أحمد أفأنتَ تَصْدُقُ أم رسولُ الله؟

للناشئ:

ما في البريةِ أخزى عند فاطرها ممن يقول بإجبار وتشبيهِ ١٨٨

لأبي القاسم علي بن أفلح العبّسي:

لنا طيبٌ يهوديُّ حماقته إذا تكلم تبدو فيه من فيه ٢٢١
يتيه والكلبُ أعلى منه منزلةً كأنه بعدُ لم يخرُج من الثَّيه

للمحافظ الذهبي في مدح التقي السبكي:

ليهنَ الجامعُ الأمويُّ لما علّاه الحاكمُ البحرُ التقيُّ ٤٨٣
شيوخ العصرِ أحفظُهم جميعاً وأخطبُهم وأفضاهم عليّ

لأبي العباس عبد الله بن محمد الناشئ:

جهلت ولم تغلّم بأنك جاهلٌ فمن لي بأنْ تدري بأنك لا تدري ٤٣٨

٤ - الكتب ومؤلفوها^(١)

● إبطال التأويلات، لأبي يعلى القاضي:

٨٨

إتحاف الأكابر، للشوكاني: ٤٠٣

إتحاف السادة المتقين، للزبيدي: ٥١،

٧١، ١١٦، ٥٤٠ ت

إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك،

لابن ناصر الدين: ٣٥٧

الإتقان، للسيوطي: ٣٣٢، ٤٦٦ ت

إجازات حامد العمادي: ٣٦٥

الأجوبة البخارية، للفخر الرازي: ١١٩

الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شيبة،

لابن قطلوبغا: ٣٩٦

أحاديث الموطأ، للدارقطني: ٣٥٣، ٣٥٨

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان،

لابن بُلْبُلان: ٣٢٨

أحسن التقاسيم، للبشاري المقدسي:

١١٣، ١١٤، ١٥١، ٤٣٨

١

الآثار، لأبي يوسف: ٣٠٨

الآثار، لمحمد بن الحسن الشيباني:

٣٠٨، ٣٢٠

الآداب، للبيهقي: ٩٢، ٤٧٠

آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم:

٥٣٧

الآراء والديانات، للتَّوْبَخْتِي: ٥٢

● الإبانة، لابن بطة: ٨٨

الإبانة، لأبي الحسن الأشعري: ١٧٨،

٢٤٧

● الإبانة، لأبي نصر السَّجْزِي: ٨٨

● ابتداء الدعوة، للنعمان بن محمد

القيرواني: ٢١٨

إبطال الاستحسان، للشافعي: ٢٥١،

٤٠٠

(١) وما وضع قبله إشارة ● فهو من الكتب التي نبه الكوثري إلى أغلاط فيها وحذّر منها.

إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث
الخلق، للكوثري: ٣١، ٤٥٠

الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم:
٦٨، ١١٤، ١٥١، ٢٩١، ٤٤٠

أحكام القرآن، لابن بكير: ٤٦٨

أحكام القرآن، لابن فرّس: ٤٦٨

أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي:
٤٦٨، ٤٨٩

أحكام القرآن، لأبي جعفر الطحاوي:
٤٦٨

أحكام القرآن، لإسماعيل القاضي: ٤٦٨

أحكام القرآن، للجصاص: ٣٠٦، ٣٢٥،
٣٨٥، ٤٦٨

أحكام القرآن، للشافعي: ٤٦٣، ٤٦٨،
٥٤١

أحكام القرآن، للقي: ٤٦٨

أحكام القرآن، للكيّ الهراسي: ٤٦٨

أحكام المراسيل، للعلائي: ٢٩٧،
٢٩٨

إحياء علوم الدين، للغزالي: ٤٥٠

الأخبار، للجاحظ: ١٨٩

أخبار الحكماء، للقفطي: ٢٢٤، ٢٢٦

أخبار الحمقى، لابن الجوزي: ٢٨٧

أخبار الخلفاء، لابن طيفور: ٥٢٧

أخبار المتطرفات، لابن طيفور: ٥٢٦

الاختلاف في اللفظ، لابن قتيبة: ٥٧،
٣٣٧، ٥٤٣

الإخلاص، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

أدب الشافعي ومناقبه، للرازي: ٣١، ٣٢

الأربعون، لعبد الغافر الفارسي: ٣٢٦

أرجوزة في العروض والقوافي، لأبي
شامة: ٥١٠

الإرشاد، للجويني: ١٦٠

الإرشاد في علماء البلاد، لأبي يعلى
الخليلي: ١٦٨، ١٨٠

إزالة الشبهات عن قول الأستاذ كنا حروفاً
عاليات، لأحمد خيرى: ٥٥١

أزهار الروضتين في أخبار الدولتين، لأبي
شامة: ٢١٨

أساس التقديس، للفخر الرازي: ٤٥٢

الاستذكار، لابن عبد البر: ٢٨٢

● الاستقامة والرد على أهل الأهواء،
لخُشَيْش بن أضرَم: ٨٨، ١٩٧،

١٩٩

الإسراء، للبيهقي: ٩٢، ٤٧٠

أسماء الشعراء الأوائل، لابن طيفور:
٥٢٦

الأسماء والصفات، للبيهقي: ٥، ٨٩،

٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٤٧٠، ٤٧٢،

٥٤٢، ٥٤٣

إشارات المرام من عبارات الإمام،
 للبياضى: ٥٠، ١٧٣، ١٧٩
 الإشفاق على أحكام الطلاق، للكوثري:
 ٢٨، ٤٤٠
 إصلاح ثقات المجلي، لابن قطلوبغا:
 ٣٩٥
 إصلاح الخلل الواقع في الجمل،
 للبطلوسى: ١٣٧
 أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي:
 ١٥٤، ١٧٥، ٢٠٧، ٢٢٣
 أصول الفتوى، لمحمد بن سعيد: ٤٣٩
 الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة،
 للبياضى: ١٧٩
 أطراف الصحيحين، لخلف الواسطي:
 ٣٨٠
 أطراف الغرائب والأفراد، لأبي الفضل
 المقدسي: ٢٧٥
 أطراف الكتب الأربعة، لابن عساكر:
 ٣٨٠
 أطراف الكتب الستة، لأبي الفضل
 المقدسي: ٢٧٥
 أطراف الموطأ، للداني: ٣٥٨
 الاعتبار، لعبد اللطيف البغدادي: ٢٢٤
 الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار،
 للحازمي: ٢٦٨

إعلاء السنن، للتهانوي: ٤٥٩، ٤٦٠
 إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب،
 للسيوطي: ٤٢١
 الإعلام الشرقية، لزكي مجاهد: ٥١٣
 إعلام الموقعين، لابن القيم: ٦٨
 إعلام النبلاء، لراغب الطباخ: ٥١٨
 الإعلان بالتوبخ، للسخاوي: ٤٩٣
 إقامة البرهان على نزول عيسى آخر
 الزمان، لعبد الله بن الصديق
 الغماري: ١٣٠
 الاقتضاب في شرح أدب الكاتب،
 للبطلوسى: ١٣٧
 الإكمال في المؤلف والمختلف، لابن
 ماكولا: ٢٦٨
 ألقاب الشعراء، لابن طيفور: ٥٢٦
 الإلماع، للقاضي عياض: ٢٩٩
 الإلماع، لابن دقيق العيد: ٢٨٣
 الأم، للشافعي: ٤٠٠، ٤٢٥، ٤٦٠
 الأمالي على مسند أبي حنيفة، لابن
 قطلوبغا: ٣٩٥
 الإمام، لابن دقيق العيد: ٢٨٣
 ● الإمامة والسياسة، لابن قتيبة: ٥٨
 الإمتاع، للكوثري: ٥٤٤
 الانتصار، لوالدي النبي المختار، للسيد
 مرتضى الزبيدي: ١٧٠

الانتهار والرجيح للمذهب الصحيح،
لسبط ابن الجوزي: ٤٢٩، ٤٣٢،
٤٣٣

الانتقاء، لابن عبد البر: ٢٦٢، ٣٥٥
انتقاد المغني، لحسام الدين القدسي:
٣٣٥

الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في
النقط والضبط، لأبي الفضل
المقدسي: ٢٧٥

● الإنسان الكامل، للجيلي: ٨٢
الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز
الجهل به، للباقلاني: ٢٤٤، ٣٢٩
أنوار الفجر، لأبي بكر بن العربي: ٤٦٦
الاهتمام بتلخيص الإمام، للقطب
الحلي: ٣٢٩

الأوسط في الملل والنحل، لأبي المظفر
الإسفراييني: ١١٧
إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف، لسبط
ابن الجوزي: ٤٣٣

ب

الباعث على إنكار البدع والحوادث،
لأبي شامة: ٥١٠
الباهر، لجعفر بن أحمد بن حمدان:
٥٢٦، ٥٢٥

بحر الأسايد من صحاح المساليد،
للمسمرقندي: ٣٢٧

البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي:
٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥
البدء والتاريخ، للمطهر المقدسي: ١٠٩،
١٨٦، ٢٢٩

البدائع، للكاساني: ١٦٨
البداية والنهاية، لابن كثير: ٢٠٨، ٢١٨،
٢١٩

البراهين الساطعة في رد بعض البدع
الشائعة، للعزامي: ١٤١
براهين الكتاب والسنة الناطقة، للعزامي:
٤٤١، ٤٤٤

البرهان، للجويني: ٣١
البسمة الكبير والصغير، لأبي شامة:
٥١٠

البعث، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥
البعث، للبيهقي: ٩٢، ٤٧٠
بغداد، لابن طيفور الكاتب: ٥٢٣،
٥٢٥، ٥٢٦

بغية الأريب في مسائل القبلة والمحارب،
للثوري: ٤١٧، ٤١٩
بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح
العقائد، لابن قطلوبغا: ٣٩٥
بغية الوعاة، للسيوطي: ٥١١

التأويلات في تفسير القرآن، للماتريدي:

١٧٨

● تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة:

٥٨، ٥٧

تاج التراجم، لابن قُطْلُوبغا: ١٧٨

تاريخ ابن أبي خيثمة: ٣٣٧

تاريخ ابن إياس: ٥٣٢

تاريخ ابن سعد: ٤٩٣

تاريخ ابن كثير = البداية والنهاية.

تاريخ، للوزير أحمد جودة باشا: ١٠٣

تاريخ آسيا الوسطى، لـزكي وليدي

المغولي: ٥٣٣

تاريخ الإسلام، للذهبي: ٢١٨، ٢٤٤

تاريخ أصبهان، لأبي الشيخ: ٣٠٨

تاريخ أماسية، لحسام الدين الأماسي:

٥٣٣

تاريخ بخارى، لغنجار: ٣٢٣، ٣٢٦

تاريخ بغداد، للخطيب: ٣٠، ١٥٢، ١٧٥،

٣١٨، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٦٤، ٥٤٣

تاريخ الجبرتي: ٤٦١

تاريخ الجَنَدِي، للقاضي بهاء الدين

الجندي: ٨٤

تاريخ دمشق، لابن عساكر: ٢٠٠

تاريخ روسيا، لنخلة قلفاظ: ٥١٨

تاريخ علماء الأندلس، للفرضي: ٢٨٦

● البلاغ الأعظم والناموس الأكبر، لبعض

قضاة العبيدين بمصر: ٢١٩

بلغة القانع في طرق الصحيح الجامع،

لابن طولون: ٢٦٩

بلوغ الأمان، للكوثري: ٣١٤، ٣٢٠،

٣٥٧

البنية في شرح الهداية، للعيني: ٥٣١

بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على

مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي

يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم

الله، للطحاوي: ١٦٥، ١٧٥

● بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية. انظر:

التأسيس في نقض أساس التقديس

بيان رد أهل البدع والأهواء، للملطبي:

١٨٨، ٢٠٨

بيان مذهب الباطنية وبطلانه، لمحمد بن

الحسن الديلمي: ٢٠٩

بيان وهم المعتزلة، للماتريدي: ١٧٨

ت

● التأسيس في نقض أساس التقديس،

لابن تيمية: ١٤٣، ٢٢٣

تأنيب الخطيب، للكوثري: ٣٠، ١٧٧،

٣١٣

تأويل أحاديث الصفات، لابن فورك: ٩٧

تحفة الراوي في تخريج أحاديث
البيضاوي، لابن هَمَّات الدمشقي:

٣٣٢

تحفة الفقهاء، للسمرقندي: ١٦٨
التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر،
للبلعي:

التحقيق، لابن الجوزي: ٢٨٣
تخريج أحاديث الاختيار، لابن قُطْلُوبُغا:
٣٩٥، ٣٣٠

تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر:
٢٦٣

تخريج أحاديث الأربعين في أصول
الدين، لابن قُطْلُوبُغا: ٣٩٥

تخريج أحاديث أصول البزدوي، لابن
قُطْلُوبُغا: ٣٩٥، ٣٣٠

تخريج أحاديث بداية الهداية، لابن
قُطْلُوبُغا: ٣٩٥

تخريج أحاديث تفسير أبي الليث، لابن
قُطْلُوبُغا: ٣٩٥

تخريج أحاديث جواهر القرآن، لابن
قُطْلُوبُغا: ٣٩٥

تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن
الملقن: ٣٩٢، ٣٩٣

تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي:
١١٤، ١٥٢

تاريخ القوقاس، لعبد الحميد غالب بك:
٥٣٦

تاريخ الكافي: ٨٣، ٥٣٤

تاريخ يحيى بن معين: ٣١٥، ٣٢٤
تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي:
١٥٥، ١٦٨

التبصرة البغدادية، لعبد القاهر البغدادي.
انظر: «أصول الدين».

تبصرة الناقد في كيد الحاسد، لابن
قُطْلُوبُغا: ٣٩٦

التبصير في الدين، لأبي المظفر
الإسفرائيني: ٦، ١١٢، ١١٥،
١١٧، ١٥٥، ١٧٦، ٢٠٨

التيان في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
النعمان، لعبد الحق الدهلوي: ٣٣١

تبيين كذب المفتري، لابن عساكر: ٦،
٥٣، ٩٣، ٩٤، ١١١، ١١٥، ٤٧٢

تثبت دلائل النبوة، للقاضي عبد الجبار:
٨٣، ٥٠

تجريد الكلام، للنصير الطوسي: ٢٥١
التحرير الوجيز فيما يتغيه المستحيز،
للكوثري: ١٩٩، ٣٨٧، ٤٠٤

تحفة الأخيار على الدر المختار، لإبراهيم
الحلبي المذاري: ١٠٤، ١٠٦

تحفة الأشراف، للمزي: ٣٨٠

ترجمان القرآن، للسيوطي: ٥٤٢ ت

الترغيب والترهيب، للبيهقي: ٩٢

● التسعينية، لابن تيمية: ٢٢٣

تصحیح الآثار، لمحمد بن شجاع

الثلجي: ٣٢٣

تصحیح القدوري، لابن قطلوبغا: ٣٩٦

تصحیح النبوة والرد على البراهمة،

للشافعي: ١٧٦

● التعبير، لابن ملكا: ٢٢١

تعجيل المنفعة، لابن حجر: ٣٢٥،

٣٩٩، ٤٠٠

● التعليقات، لابن سينا: ٤٥٢

التعليم، لابن أبي العوام: ٣١١، ٣١٢،

٣١٣، ٣٢٢

التفسيرات الأحمدية، لملاّجيون: ٤٦٨

تفسير الآلوسي: ٤٥٢

تفسير ابن أبي حاتم: ٥٤٢

تفسير ابن شاهين: ٤٦٦

تفسير ابن فرح القرطبي: ٤٦٦

تفسير ابن النقيب المقدسي: ٤٦٦

تفسير أبو علي الجبائي: ٤٦٦

تفسير الزمخشري: ٣١٨

تفسير الفخر الرازي: ١١٢، ١٥٠،

٤٥٢

تفسير القاضي عبد الجبار: ٤٦٦

تخريج أحاديث منهاج العابدين، لابن

قطلوبغا: ٣٩٥

تدريب الراوي، للسيوطي: ٢٦٤، ٥٤٧ ت

تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ.

التذكرة في رجال المسانيد العشرة،

للحسيني: ٣٩٩

تذكرة الموضوعات، للفتني: ٣٣١

تراجم رجال القرنين السادس والسابع،

لأبي شامة: انظر: ذيل الروضتين.

ترتيب الإرشاد للخليلي، لابن قطلوبغا:

٣٩٥

ترتيب أسئلة الحاكم للدارقطني، لابن

قطلوبغا: ٣٩٥

ترتيب التميز للحجوزقاني، لابن قطلوبغا:

٣٩٥

ترتيب المدارك، للقاضي عياض: ٢٣٩،

٢٤٤، ٣١٤

ترتيب مسند أبي حنيفة لابن المقرئ،

لابن قطلوبغا: ٣٩٥

ترتيب مسند أبي حنيفة للحارثي، لابن

قطلوبغا: ٣٩٥

ترتيب مسند أبي حنيفة، لمحمد عابد

السندي: ٤٠١

ترتيب مسند الشافعي، لمحمد عابد

السندي: ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٢

تلخيص المغني عن الحفظ والكتاب، لابن

الملقن: ١٦٤

التلقين، لعبد الوهاب المالكي البغدادي:

١٦٠

التلمود^(١): ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩

التهديد، للباقلاني: ٢٤٤

التهديد، لابن عبد البر: ٦٨، ٢٨٢،

٣٠٧، ٣٥٩

التهيه، للمسعودي: ٢٠٨

التهيه على الأسباب الموجبة للخلاف بين

الأمة، للبطلنوسي: ١٣٧

التهيه والرد، للملطي. انظر: بيان رد أهل
البدع.

● تنقيح الأبحاث عن الملل الثلاث، لابن

كمونة: ٢٢٠

تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي: ٢٨٣

التنكيث والإفادة، لابن هَمَّات الدمشقي:

٢٦٤

تهذيب الأسماء، للنووي: ٥٤٠، ت،

٥٤٣

تهذيب الإكمال للأمير ابن مأكولا وبيان

أوهامه، للحازمي: ٢٦٨

تفسير القرآن، لسبط ابن الجوزي: ٤٣١،

٤٣٣

التفسير الكبير، لأبي المظفر الإسفراييني:

١١٧، ١١٦

تفسير محمد الزاهد البخاري: ٤٦٦

● تفسير مقاتل: ١٩٩

تفسير النسفي: ٣١٨، ٣٢٤

● تفضيل العقل، لسليمان بن عيسى:

٣٦٤

تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم:

٨، ٥٤٢

تقدمة نصب الراية، للكوثري = فقه أهل
العراق وحديثهم.

التقصي، لابن عبد البر: ٣٥٨، ٣٥٩

تقويم اللسان، لابن قطلوبغا: ٣٩٦

تكملة الرد على نونية ابن القيم،

للكوثري: ٧٢، ٣٢٣

تكملة شرح الهداية للسروجي، للشمس

الديري: ٣٣٠

التكملة في الحساب، لعبد القاهر التميمي

البغدادي: ١٥٣

تليس إبليس، لابن الجوزي: ٢٨٧،

٣٣٧

تلخيص أحكام القرآن، للقونوي: ٤٦٨

التلخيص الحبير، لابن حجر: ٣٩٢

(١) لم أشر إليه برمز ● لأنه أقل شأنًا من أن

يُنبه إلى أغلاطه وكي لا يندرج مع كتب بعض العلماء

التي حذر منها الكوثري.

الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن
الشياني: ٣٢٢، ٤٢٤

الجامع في الشعراء وأخبارهم، لابن
طيفور: ٥٢٦

الجامع الكبير، للجصاص: ٣٢٥

الجامع الكبير، للسيوطي: ٣٣١

جامع المسانيد، لابن الجوزي: ٢٦١

الجدل في أصول الفقه، للماتريدي: ١٧٨

جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس،
للحميدي: ٥٤٥، ٥٤٧

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٣٦،
٥٤٢، ٥٤٣

جزء الدباغ، للإمام مسلم: ٢٩٨

جزء في الأحاديث الدالة على فرضية
الوتر، للعلم السخاوي: ٤٦٠

جزء في البسمة، لأبي الفضل المقدسي:
٢٧٥

جزء في فضائل أبي حنيفة، لابن
الدخيل: ٢١٣

جزء في ترجمة أبي يوسف، للذهبي: ٣٢٠
الجعديات، لعلي بن الجعد: ٣٢٢

جمال القراء وكمال الإقراء، للعلم
السخاوي: ٤٦٠

الجمع بين الصحيحين، للحميدي:
٤٣٩، ٥٤٧

تهذيب التهذيب، لابن حجر: ١٩٨،
٣٧٢، ٤٩٢، ٥٤٣

تهذيب الكمال، للمزي: ٤٩٢

توالي التأسيس، لابن حجر: ٣٣٨، ٣٣٩

● التوحيد، لابن خزيمة: ٨٨، ١٩٨

● التوحيد، لابن منده: ٨٨

التوحيد، للماتريدي: ١٧٨

التوثق بالعمل، لابن أبي الدنيا: ٣١٥

التوراة^(١): ٢٢٦، ٢٢٧

التوكل، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

ث

تَبَّتِ الْخَلَوَاتِي: ٣٥٦

تَبَّتِ عبد الله بن سالم البصري: ٣٧٢

الثقات، لابن حبان: ٣١٩

الثقات من غير رجال الكتب الستة، لابن
قطوبا: ٣٩٥

الثمرة البهية في الصحابة البدرية،
للحفني: ٤٩٥

ج

جامع الأصول، لابن الأثير: ٣١٧

(١) لم أشر إليه برمز ● لأنه أقل شأنًا من أن
يُنْبَهَ إلى أغلاطه وكي لا يندرج مع كتب بعض العلماء
التي حذر منها الكوثري.

● جمع الجيوش والدساكر، لابن المبرد:
٥٣٣

الجواهر المضية، لعبد القادر القرشي:
٩٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢،
٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧،
٣٢٨، ٣٩٦، ٤٣٢، ٤٥٤، ٤٧١
الجوهر النقي، لابن التركماني: ٩٤،
٣٢٩

ح

حاشية على البحر الرائق، للخير الرملي:
٤٢٤

حاشية على تقريب التهذيب، لابن
قطلوبغا: ٣٩٦

حاشية على شرح النخبة، لابن قطلوبغا:
٣٩٦

حاشية على المسامرة، لابن قطلوبغا: ٣٩٦

حاشية على المشبه، لابن قطلوبغا: ٣٩٦
حبيب السيرة: ٢٥٢

الحُجَّاب، لابن طيفور: ٥٢٦

الحجة على أهل المدينة: ٣٢٠

حدائق ذات بهجة، للقزويني: ٤٦٦

الحديث المقتفى، لأبي شامة: ٥١٠

حديقة الرياحين في طبقات مشايخنا

المسندين، للتاجي: ١٠٦

الحسام البتار في الرد على القرامطة
الكفار، لحמיד المحلي اليماني:

٢١٠

حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف
القاضي، للكوثري: ١٦

حسن المحاضرة، للسيوطي: ٧٩

حصر الشارد، لمحمد عابد السندي:
٤٠٢، ٤٠١، ٣٣٣

حكم مصر في السودان، لأحمد شكري
بك: ٥٢١

الحلل في شرح أبيات الجمل،
للبطليوسي: ١٣٧

الحلم، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

حكَم معاوية، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

الحلية، لأبي نعيم: ٣٠٨، ٣١١

حلية البشر، لعبد الرزاق البيطار: ٥١٩

الحوادث الجامعة في المائة السابعة،
للفوطي: ٢٢٠

الحواشي على الأصول الستة، لأبي
الحسن السندي: ٣٣٢

حواشي مسند أحمد، لأبي الحسن
السندي: ٣٣٢

الحوراء، للجلال الدواني: ٢٥١

الحوار العين عن كتب العلم الشرائف دون

النساء العفائف، للحميري: ١٨٦

حياة البخاري، للقاسمي: ٥٤٤ت

الحيل، المنسوبة لأبي يوسف: ١٦

حجر: ٣٩٤

الدعاء، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

الدعوات، للبيهقي: ٩٢

دفع الشبه، للتقي الحصني: ١٤٢

دلائل النبوة، للبيهقي: ٩٢، ٩٥، ٤٧٠

● دلالة الحائرين، لموسى بن ميمون:

١٤٤، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠،

٢٣٣

ديوان الشريف الرضي: ٨٠

ذ

ذخائر الموارث، للنابلسي: ٣٣٢، ٤٥٩

ذكرى الشاعرين: حافظ وشوقي، لأحمد

عبيد: ٥١٨ت

ذم الفحش، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

● ذم الكلام، للهروي: ٨٨، ٣٠٨

ذم الملامي، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

ذيل تاريخ نيسابور للحاكم، لعبد الغافر

الفارسي: ١١٥

ذيل الروضتين، لأبي شامة: ٣٨ت،

٤٣٢، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠

ذيل مرآة الزمان، للقطب اليوناني: ٤٣٢

خ

الخصائص، للنسائي: ٢٧١

الخطط، للمقريزي: ٧٧، ١١٢، ٢١٧،

٢٢٤، ٢٢٥

خلاصة الأثر، للمجبي: ٨٣، ٥١٩

الخلاصة، للنووي: ٢٨٣

الخيرات الحسان، لابن حجر المكي:

٢٨٨، ٣١٦

الخيال الكبير، لابن طيفور: ٥٢٦

د

دائرة المعارف، لفريد وجدي: ٥٣٣

الدرر الكامنة، لابن حجر: ٦٨، ٣٢٨،

٣٢٩، ٣٣٨، ٥٢٠

الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد،

للواسعي: ٣٤١، ٣٤٣

الدر المختار، للحصكفي: ١٠٤

الدر المشور في التفسير بالمأثور،

للسوطي: ٥٤٢ت

الدر المنضود في الرد على فيلسوف

اليهود، للإمام مظفر الدين الساعاتي:

٢٢١

ذبول طبقات الحفاظ، للحسيني والسيوطي:
٤٨١، ٣٢٩، ٣٢٨، ٢٩٧

● الرد على أساس التقديس لابن تيمية
انظر: التأسيس

الرد على أهل الأهواء للشافعي: ١٧٦

● الرد على الجهمية، لابن أبي حاتم:
٥٤٢

الرد على الطاعن المعشار، للكردي:
٤٥٠

رد أوائل الأدلة للكعبى، للماتريدي:
١٧٨

الرد على المشبهة، لمحمد بن شجاع
الثلجي: ٣٢٣

الرد على نونية ابن القيم. انظر: السيف
الصقيل.

رد المختار شرح الدر المختار، لابن
عابدين: ٣٣٢

رد وعيد الفساق للكعبى، للماتريدي:
١٧٨

● رسائل إخوان الصفاء: ٨٢

رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي: ١٦٥،
١٦٦، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠

رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٢٩٧،
٣٨٣، ٣٨٦

رسالة الليث بن سعد إلى مالك: ٢٩٩

رفع الرؤية عن تخبطات ابن قتيبة،
للكوثري: ٥٨

ر

راموز الأحاديث، للكمشخاني: ٣٣٣

رجال الآثار لمحمد بن الحسن، لابن
قطلوبغا: ٣٩٥

رجال البخاري، للكلاباذي: ٣٢٦

رجال الصحيحين، لأبي الفضل
المقدسي: ٢٧٥

رجال الطحاوي، لابن قطلوبغا: ٣٩٥

رجال مسند أبي حنيفة لابن المقرئ،
لابن قطلوبغا: ٣٩٥

رجال معاني الآثار، للبدر العيني: ٣٢٤

رجال موطأ محمد، لابن قطلوبغا: ٣٩٥

رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي،
للماتريدي: ١٧٨

رد أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين
الطرائفي: ٤٠، ٥٢

رد الأهواء والبدع، لأبي الحسين
الملطي: ١١٠، ١١٢

رد أوائل الأدلة للكعبى، للماتريدي:
١٧٨

رد تهذيب الجدل للكعبى، للماتريدي:
١٧٨

- السبعينية، لابن تيمية: ٢٢٣
- السراج شرح المشنا، لموسى بن ميمون: ٢٢٥، ٢٢٦
- سرقات البحرى من أبى تمام، لابن طيفور: ٥٢٦
- سرقات الشعراء، لابن طيفور: ٥٢٦
- سفر السعادة، للفيروزآبادي: ٢٥٤
- سفينة الراغب ودفينة المطالب، للوزير راغب باشا: ١٠٢
- سل الحسام الهندي، لابن عابدين: ٥٥٥
- سلك الدرر، للمراي: ١٠٦، ٤٦١، ٥١٩
- السنة، لعبد الله بن أحمد: ٨٨، ١٩٨
- السنة، للخلال: ٨٨، ١٩٨
- السنة، لأبى الشيخ: ٨٨
- السنة، للعسأل: ٨٨
- السنة، لأبى بكر بن أبى عاصم: ٨٨
- السنة، للطبراني: ٨٨
- السنة والجماعة، لحرب السيرجاني:

٨٨

سنن ابن ماجه: ٣٧٧
 سنن أبى داود: ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٩٢

السنن الأوسط، للبيهقي. انظر: المعرفة
 سنن الترمذي: ٢١٧، ٢٦٠، ٢٧٠، ٣٧٧

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لعبد
 الحى اللكنوي: ٢٦٤
 روح الروح فيما بعد القرن التاسع من الفتن
 والفتوح: ٤٠٩
 الروضتين في أخبار الدولين، لأبى
 شامة: ٥١٠

الروض الزاهر في سيرة الملك الطاهر،
 للبدر العيني: ٥٢٩، ٥٣٢
 الروض النضير، للسياغى: ٤٠٥، ٤١٤
 الرياض المونقة، للفخر الرازي: ١٥٣
 ريحانة الألباء، للشهاب الخفاجي: ٧٨

ز

زبدة الأحكام، للغزنوي: ٤٥٥
 الزهد، لابن أبى حاتم: ٥٤٣
 الزهد، للبيهقي: ٩٢، ٤٧٠
 زهر الفردوس، لابن حجر: ١١٥، ١٥٢
 زوائد الدارقطني، لابن قطلوبغا: ٣٩٥
 زوائد العجلي، لابن قطلوبغا: ٣٩٦
 الزوراء، للجلال الدواني: ٢٥١
 الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن
 عقيلة: ٣٣٢، ٤٦٦

س

سؤالات صالح بن أحمد لأبيه أحمد بن
 عبد الله العجلي: ٤١٤

سنن الشافعي، للطحاوي: ٤٠٣

السنن الصغير، للبيهقي: ٩٢، ٤٧٠

السنن الكبير، للبيهقي: ٩٢، ٩٤، ٢٨٢،

٤٧٠

سنن النسائي: ٢٧١

السهم المصيب، لسبط ابن الجوزي:

٣٣٦

سوانح العلوم، للياضي: ١٨١

السواك، لأبي شامة: ٥١٠

سياست نامه، لنظام الملك: ١٦٢

سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٥٠، ٣٢٣،

٣٨٦

السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل،

للتقي السبكي: ٧١، ٧٢، ٥٤٤ت

السيف المهند في سيرة الملك المؤيد،

للعيني: ٥٣١

السيل الجرّار، للشوكاني: ٤١٠

ش

الشاس المُعَلَّم ذيل المَرْهَم، ليافعي: ٥٤

الشامل، للجويني: ١٦٠

الشامل، للغزنوي: ٤٥٥

● الشجرة النعمانية، لابن عربي: ٥٥٤

شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي:

٩٣، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٦٩، ٢٧٥،

٤٧١، ٤٩٤، ٥١١

شرح آثار الطحاوي، للمنبجي: ٣٢٨

شرح الإحياء، للزبيدي: ٥١، ٧١، ١١٦

شرح أصول البزدوي، لمصنّفك: ٤٥٤

شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد

الجبار: ١٨٨

شرح الألفية، للسخاوي: ٢٦٢، ٢٦٤

شرح الإيضاح، للجمال الأقسرائي: ٤٥٤

شرح البخاري، للخطابي: ٩٧

شرح البخاري، لتركيا الأنصاري: ٣١٩

شرح البخاري، للقطب الحلبي: ٣٢٩

شرح البديع، للغزنوي: ٤٥٥

شرح الترمذي، لابن رجب: ٢٦٣

شرح التعريف، للقونوي: ١٤٢

شرح تلخيص الخلاطي، لابن بلبان

الفارسي: ٣٢٨

شرح التلويحات للشهاب السهروردي،

لابن كمونة: ٢٢١

شرح الجامع الكبير، للجصاص: ٣٨٥

شرح الجامع الكبير، لسبط ابن الجوزي:

٤٢٩، ٤٣٣

شرح الجامع الكبير، للغزنوي: ٤٥٥

شرح جواهر الكلام لعضد الدين الإيجي،

لإبراهيم الحلبي: ١٠٦

شرح درر البحار، لابن قطلوبغا: ٣٩٦

شرح ديوان المتنبي، للبطلوسي: ١٣٧

شرح مسند الشافعي، للرافعي: ٤٠١
 شرح معالم الرازي، للتبريزي: ٢٣٥
 شرح المغني، للغزنوي: ٤٥٥
 شرح المفصل، لأبي شامة: ٥١٠
 شرح المقاصد، للتفتازاني: ٥٥٥
 شرح المقدمات الخمس والعشرون من
 دلالة الحائرين، للتبريزي: ٢٣٥
 شرح المنار، للغزنوي: ٤٥٥
 شرح المواقف: ١١٢
 شرح الموجز، للجمال الأقسرائي: ٤٥٤
 شرح الموطأ، للبطلوسي: ١٣٧
 شرح الهداية، للسروجي: ٣٢٨
 شرح الهداية، للغزنوي: ٤٥٥
 شروط الأئمة الخمسة، للحازمي: ٢٦٥،
 ٢٦٨، ٢٩٨، ٣٣٦، ٣٨٧، ٥٤٣
 شروط الأئمة الستة، للمقدسي: ٢٧٣،
 ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٨٧
 ● الشريعة، للأجري: ٨٨
 شعب الإيمان، للبيهقي: ٩٢، ٤٧٠
 شعب الإيمان، للحليمي: ٩٧، ٢٥٣
 ● شفاء العليل، لابن القيم: ٦٧
 الشكر، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥
 الشمائل المحمدية، للترمذي: ٢٤،
 ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢
 شمس العلوم، لنشوان الحميري: ١٨٥

شرح الزبادات، للغزنوي: ٤٥٥
 شرح سقط الزند، للبطلوسي: ١٣٧
 شرح سنن أبي داود، لابن رسلان: ٣٨٧
 شرح سنن أبي داود، للخطابي: ٣١،
 ٩٧
 شرح الشاطبية الكبير والصغير، لأبي
 شامة: ٥١٠
 شرح على الصلاة الفيزية، للنابلسي: ٥٥٤
 شرح العقائد العضدية، للجلال الدواني:
 ٢٥١
 شرح العمدة، لابن دقيق العيد: ٢٨٣
 شرح الفقه الأكبر، لأبي الليث
 السمرقندي: ١٦٦
 شرح القوشجي على تجريد الكلام،
 للنصير الطوسي: ٢٥١
 شرح كليات القانون، للتبريزي: ٢٣٥
 شرح المختار، للغزنوي: ٤٥٥
 شرح مختصر الطحاوي، للجصاص:
 ٣٨٥، ٣٢٥
 شرح مختصر الكرخي، للجصاص: ٣٨٥
 شرح مختصر الوقاية، لعلي القاري: ٣٣١
 شرح مسلم، للنووي: ٢٨٣
 شرح مسند الشافعي، لابن الأثير: ٤٠١
 شرح مسند الشافعي، لسنجر الجاولي:
 ٤٠١

شواكل الحور في شرح هياكل النور
للشهاب السهروردي، للجلال
الدوّاني: ٢٥١

ص

صبح الأعشى: ٥٣٥
صحيح ابن حبان: ٥٤١
صحيح البخاري: ١٢٩، ٢٢٠، ٣٢٤،
٣٧٨، ٣٧٧، ٣٣٥

صحيح مسلم: ٣٧٧

● الصفات، للحكم بن مَعْبُد الخَزَاعِي:

٨٨

صفعات البرهان على صفحات العدوان،
للكوثري: ٥٠

صلة الخلف بموصول السلف، للروداني:

١٩٩

الصمت، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

ض

● الضعفاء، للعقيلي: ٢٦٢، ٣٣٤

الضعفاء والمجهولون، للحازمي: ٢٦٨

ضوء الساري، لأبي شامة: ٥١٠

الضوء اللامع، للسخاوي: ٢٤٦، ٢٥٢،

٣٣٠، ٣٩٥، ٣٩٦، ٥٠٨، ٥٢٠

ضياء الحلوم مختصر شمس العلوم، لابن

نشوان: ١٨٥

ط

الطالع السعيد، للأدفي: ٤٤٠

طبقات الأشاعرة، لابن إمام الكاملية: ٥٤

طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة: ٢٢٤

طبقات الحفاظ، للذهبي: ٦٩، ٩١،

٩٧، ٢٧٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١،

٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦،

٣٢٧، ٣٢٨، ٣٦٤، ٤٧٠، ٤٩٢،

٥١١

طبقات الحنفية، للقرشي. انظر: الجواهر
المضية.

طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي:

٢٢٦، ١٦٢، ٢٠٠، ٢٦٩، ٥٠٠،

٥٤٣

طبقات الصوفية، للسُلَمي: ٨٩

طبقات فقهاء المالكية. انظر: ترتيب
المدارك.

طبقات القراء، لابن الجزري: ٣٥٨،

٢٠٠، ٥٠٠

طبقات القراء، للذهبي: ٣٥٨

الطبقات الصغرى، لابن سعد: ٤٩٣،

٤٩٤

الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٣٣، ٤٨٥،

٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤

طبقات المفسرين، للداودي: ١١٦

عقد الجمان في تاريخ الزمان، للعيني:
٥٣١

العقل وفضله، لابن أبي الدنيا: ٣٦١،
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥

عقود اللآلي، لابن عابدين: ١٠٦، ٣٣٣
عقيدة الطحاوي. انظر: بيان اعتقاد أهل
السنة والجماعة.

العقيدة النظامية، للجويني: ١٥٧،
١٦٠

علل الحديث، لابن أبي حاتم: ٥٤٢

العلل المتناهية، لابن الجوزي: ٢٦١

العلم الشامخ، للمقبلي: ٥١، ١٨١

عمدة القاري، للعيني: ٢٥٤، ٣٣٠،
٣٧٩

عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح
الجامع، للسخاوي: ٢٦٩

عناية المنعم بشرح صحيح مسلم،
للأماسي: ٣٣٢

العواصم من القواصم، لابن العربي:
٢٨٨، ٦٥

العواصم والقواصم، لابن الوزير: ١١٣،
١٥١، ٢٦١، ٤١٥

عوالي الطحاوي، لابن قطلوبغا: ٣٩٥

عوالي القاضي بكار، لابن قطلوبغا:
٣٩٥

طرق الأحاديث التي في المذهب،
للحازمي: ٢٦٨

الطريقة البهائية، للفخر الرازي: ٤٥١،
٤٥٤

الطليعة، لعبد الرحمن المعلمي اليماني:
٩

طوالع الأنوار على الدر المختار، لمحمد
عابد السندي: ٣٣٣، ٤٠١

ع

عارضة الأحوذى، لابن العربي: ١١٧،
٣٥٨، ٤٦٠

العالم والمتعلم، لأبي حنيفة: ١٦٥،
١٦٦، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠

العالم والمتعلم، للحكيم الترمذي:
٣٤٧، ٣٤٩

العباب، للصّغاني: ٣٢٧

العبر، للذهبي: ٩٣، ٢١٨، ٤٧١

● العتبية: ١٣٠، ٤١٢

عثمان بن عفان، لصادق عرجون: ٥٠٣،
٥٠٥

عجالة المبتدي في الأنساب، للحازمي:
٢٦٨

العضدية، للشهاب المرجاني: ١١٢،
١٥٠

عوالي الليث بن سعد، لابن قطلوبغا:
٣٩٥

عيون الأثر، لابن سيد الناس: ٤٨٩
عيون التواريخ، للكتبي: ١٥٥،
٢٤٧ت، ٣١٤، ٣٢٢

غ

غاماره، حواشي على (المشنا): ٢٢٧

غرائب مالك، للدارقطني: ٣٥٩
الغرة المنيفة، للغزنوي: ٤٤٧، ٤٥٤،
٤٥٥

● غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم:
٦٧

الغنية، لعبد القادر الجيلاني: ١١٢

غوث العباد، للحمامي: ٨٨

ف

● الفاروق، للهروي: ٨٨، ١٦٨ت،
١٧٧ت

الفتاوى البزازية، للكردي: ١٧٥

فتاوى التقي السبكي: ٤٧٩

فتح الباري، لابن حجر: ٣٧٩

فتح القدير، لابن الهمام: ٣٣٠، ٤٢٤

فتح القدير، للشوكاني: ٤١٠

فتح المنان، للقطب الشيرازي: ٤٦٦

فتوح البلدان، للبلاذري: ٤٩٢
الفتوحات المكية، لابن العربي:
١٠٥

الفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا:
٣٦٥

الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي:
٥٢، ٨٠، ٨٣، ١١٢، ١٤٩،
١٥٤، ٢٠٧، ٢٠٨

الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقه،
للفخر العراقي: ٢١٠
الفصل، لابن حزم: ٥٢، ١١٣، ١٥١،
٢٠٨، ٢٢٩

الفصول في الأصول، للجصاص: ٢٨٥،
٢٩٠، ٢٩٢، ٣٢٥

فضائح الباطنية، للغزالي: ٨٣
فضائل أبي حنيفة، لابن أبي العوَّام:
٣٢٥

فضائل القرآن، لأبي عبيد: ٣٠٤
فضل العرب على العجم، لابن طيفور:
٥٢٦

فضل عشر ذي الحجة، لابن أبي الدنيا:
٣٦٥

فضول اللسان، لابن قطلوبغا: ٣٩٦
الفقه الأيسر، لأبي حنيفة: ١٦٥،
١٦٦، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٠

القسطاس المستقيم، للغزالي: ٨٣
 قِصْرُ الأمل، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥
 قضاء الحوائج، لابن أبي الدنيا:
 ٣٦٥
 قُضَاة قرطبة، للخشي: ٢٨٦
 قطف الزهور: ٣٥٤
 قَلَائِد العُقَيَان ومحاسن الأعيان، للفتح بن
 خاقان: ١٣٦
 القَنَاعَة، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥
 قهر الوجوه العائِسة بذكر نسب الجراكسة:
 ٥٣٢
 قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام:
 ١٩٨
 قواعد عقائد آل محمد، لمحمد بن الحسن
 الديلمي اليماني: ٢٠٩
 قواعد في علوم الحديث، لظفر أحمد
 العثماني التهانوي: ٢٦٤
 قوت القلوب، لأبي طالب المكي:
 ٣٣٥
 القول المسدّد، لابن حجر: ٢٦٤

ك

الكامل، لابن الأثير: ١٧٨
 ● الكامل، لابن عدي: ٣٠٩، ٣١٠،
 ٣٣٤

الفقه الأكبر، لأبي حنيفة: ١٦٥،
 ١٦٦، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧،
 ١٨٠
 فقه أهل العراق وحديثهم، للكوثري:
 ٢٨٠
 الفقيه والمتفقه، للخطيب: ١٣١، ٢٨٥،
 ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٨
 فهارس البخاري، لرضوان محمد
 رضوان: ٣٩٦، ٣٧٥
 فهرست ابن خير الإشبيلي: ٤٦٨
 الفهرست، لابن النديم: ٥٢، ٣١٧،
 ٣٢٣، ٥١٧
 الفهرست الأوسط، لابن طولون: ٣٥٦
 فهرس دار الكتب المصرية: ٥٤٠
 فهرس الفهارس، للكتاني: ٤٠١
 الفوائد البهية، للكنوي: ٣٢٨
 فوائد الرازيين، لابن أبي حاتم: ٥٤٢
 الفوائد الكبير، لابن أبي حاتم: ٥٤٣
 فوات الوفيات، لابن شاکر الكتبي:
 ٥١٧، ٥٤٢
 الفیصل فی مشبه النّبة، للحازمي: ٢٦٨
 فیض الباري، للكشميري: ٢٥٤

ق

القانون الكلي في التأويل، للغزالي: ١٢٣

الكنز المرصود في قواعد التلمود^(١):

٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩

الكنى، لابن أبي حاتم: ٥٤٢

الكنى والأسماء، للدولابي: ٣٢٤

الكواكب السائرة، للنجم الغزي: ٥٢٠

ل

الآلاء المثورة، لابن حجر: ٢٦١

اللباب، لابن الأثير: ١٧٨

اللباب في الجمع بين السنة والكتاب،

للمنْجِي: ٣٢٨

اللَّحْنَةُ، للمبرد: ٣١٢

لسان العيون، لابن طيفور: ٥٢٦

لسان الميزان، لابن حجر: ١٦٨، ٣٣٨

اللمعات شرح المشكاة، للدهلوي: ٣٣١

اللمعة في تحقيق مباحث الوجود،

لإبراهيم الحلبي المذاري: ١٠١،

١٠٦، ١٣٦، ١٦١

لوامع العقول، للكُمُشْخَانَوِي: ٣٣٣

اللوامع في أحاديث المختصر والجامع،

لسبط ابن الجوزي: ٤٣٣

م

مآخذ الشرائع في أصول الفقه،

للماتريدي: ١٧٨

كشف أسرار الباطنية، لابن مالك

الحمادي: ٨٤، ٢٠٨

كشف الأسرار وهتك الأستار، للباقلاني:

٢١٩

كشف الستر عن فرضية الوتر،

للكشميري: ٤٥٩

كشف الستر عن فرضية الوتر، للنابلسي:

٤٥٧

كشف الظنون، لطاشكبري زاده: ٥٤

كشف ما كان عليه بنو عبيد من الكفر

والكذب والمكر والكيد، لأبي

شامة: ٢١٩، ٥١٠

كشف المغطا في فضل الموطا، لابن

عساكر: ٣٥٣، ٣٥٨

الكفاية، للخطيب البغدادي: ٤٤٥

كفاية المستطلع، لحسن العُجَيْمي: ٣٣١

الكلمات الشريفة في تنزيه أبي حنيفة عن

الترهات السخيفة، لنوح القونوي:

١٧٦

كمال الدراية شرح الوقاية، للشُّمْنِي:

٣٣٠

الكمال في أسماء الرجال، للمقدسي:

٢٦٢

كنز الحق المبين، للنابلسي: ٤٥٩

كنز العمال، للمتقي الهندي: ٣٣١

مجموعة دوزي: ٣٨
 محاسبة النفس، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥
 المحدث الفاضل، للرامهرمزي: ٢٨٧،
 ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٠
 المحكم، للصّغاني: ٣٢٧
 المحقق في الأصول، لأبي شامة: ٥١٠
 المحلى، لابن حزم: ٦٨، ٦٠، ٤٦٠
 المختزن في تفسير القرآن، للأشعري:
 ٤٦٦
 مختصر أحكام القرآن، لإسماعيل
 القاضي، لبكر بن العلاء القشيري:
 ٤٦٨
 مختصر أنساب الرّشاطي، للبلّيسي:
 ٣٢٩
 مختصر تاريخ ابن عساكر، لأبي شامة:
 ٥١٠
 مختصر تاريخ ابن عساكر، للعيني: ٥٣١
 مختصر الدول، للملطي: ٢٢٤
 مختصر الروضة، للطوفي: ٢٨٧
 مختصر علوم الحديث، لابن كثير: ٢٧٠
 المختصر في الشمائل المحمدية
 وشرحها، لمحمود سامي: ٣٦٧،
 ٣٧٠، ٣٧٢
 مختصر في عقائد الثلاث والسبعين فرقة،
 للفخر العراقي: ٢٠٤

المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان،
 للحازمي: ٢٦٨
 المؤلفون، لابن طيفور: ٥٢٦
 المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي
 شامة: ٥١٠
 ما خولف فيه مالك من أحاديث الموطأ،
 للدارقطني: ٣٥٩
 ● مثالب علي بن أبي بشر: ٥٣
 المثلثات العربية، للبطلوسي: ١٣٧
 مجابي الدعوة، لابن أبي الدنيا:
 ٣٦٥
 المجالس السلطانية الغورية: ٥٣٢
 المجتبى. انظر: سنن النسائي الصغرى.
 مجلة الأزهر: ٢٠٧
 مجلة الإسلام: ٦، ١٢٧
 مجلة الزهراء: ٥١٨
 مجلة الفتح: ٥١٨
 مجلة العرفان: ٥١٨
 مجلة المنار: ٥١٨
 مجلة الهلال: ٢٢٧
 مجمع بحار الأنوار، للفتني: ٣٣١
 المجمع المؤسس، لابن حجر: ٤٥٤
 المجموع، للنووي: ٢٨٣
 المجموع الفقهي، للإمام زيد: ٤١١،
 ٤١٢، ٤١٤

- المدخل، لليهقي: ٩٥، ٩٢
المدخل العام لعلوم القرآن، للكوثري: ٣٤
المدلسين، للكرابيسي: ٣٣٧
المدونة، لسحنون: ٤٣٩، ٤٢٥
مرآة الجنان، لليافعي: ٩٢، ٢٤٧، ٥١١، ٤٧٠
مرآة الزمان، لسبط ابن الجوزي: ٣٣٦، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٢٩
المراسيل، لابن أبي حاتم: ٥٤٢
المرشد الوجيز، لأبي شامة: ٥١٠
مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري: ٣٣١
مرهم العلل المعضلة، لليافعي: ٥٤
المسائل الشريفة في أدلة مذهب أبي حنيفة، للشمس الذيري: ٣٣٠
المسائل المثورة، للبطلوسي: ١٣٧
المستخرجة. انظر: العتبية
المستدرك للحاكم: ٩١، ٩٤، ١١٤، ٤٧٠، ١٥٢
مستمر الأوهام، لابن ماكولا: ٢٦٨
المسلسلات، لابن عقيلة: ٣٣٢
المسلك المختار في أول صادر من الواجب بالاختيار، للكوراني: ١٣٥
المسند، لابن أبي حاتم: ٥٤٢
مسند أحمد: ٢٦٣، ٣١١، ٣٩٩
مسند أبي حنيفة، للحارثي: ٣٢٥
مسند أبي حنيفة، لحسين بن خسرو: ٣٢٧
مسند أبي حنيفة، للدارقطني: ٣١٨
مسند أبي حنيفة، لابن شاهين: ٣١٨
مسند أبي حنيفة، لابن المظفر البغدادي: ٣٢٦
مسند أبي حنيفة، للمعدّل البغدادي: ٣٢٦
مسند أبي هريرة، للبرتي: ٣٢٣
مسند البزار: ٤٩٩
مسند بقي بن مخلد: ٤٠٨
مسند الحارث بن أبي أسامة: ٤٩٢
مسند الشافعي: ٢٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣
مسند عقبة بن عامر، لابن قطلوبغا: ٣٩٥
مسند الفردوس: ١١٤، ١٥٢
المسند الكبير، للنسفي: ٣٢٤
المسند الكبير، لأبي يعلى الموصلي: ٣٢٤
مسند الموطأ، لأبي الحسن الغافقي: ٣٥٦
مشارك الأنوار، للصّغاني: ٣٢٧

● المعبر، لابن مَلْكَا: ١٤٣، ٢٢١،

٢٢٢

المعتزون، لابن طيفور: ٥٢٦

المعتصر، للجمال المَلْطِي: ٣٢٩، ٣٣٠

المعتقد، لليهقي: ٩٢، ٤٧٠

المعجم، لأبي محمد عبد الخالق بن أسد

الدمشقي: ٣٢٧

المعجم، لأبي يعلى الموصلي: ٣٢٤

معجم الأدباء، لياقوت الحموي،

٥١٧، ٥٢٧

المعجم الأوسط، للطبراني: ١١٥

معجم البلدان، لياقوت: ٣٣٥، ٥٣٥

معجم التقي السبكي، لابن أبيك: ٤٨١

معجم سركيس، ليوسف إيان سركيس:

٥١٨

معجم شيوخ ابن قطلوبغا: ٣٩٦

المعجم المختص، للذهبي: ٦٧، ٦٨

معرفة السنن والآثار، لليهقي (وهو السنن

الأوسط): ٩٤، ٩٥، ٢٨٢، ٤٧٠،

٤٧٢

● المعقول، لابن تيمية، انظر: موافقة

صريح المعقول لصحيح المنقول.

معرفتنامه: ١٣٥

المغني، لابن قدامة: ٤٦٠

المغني، للفتني: ٣٢١

مشاهير شعراء العصر، لأحمد عبيد:

٥١٨

مشتبه النسبة، للأزددي: ٢٦٨

مشتبه النسبة، للذهبي: ١٦٩

المشتق المختلف من المؤلف، لابن

طيفور: ٥٢٦

مشكل الآثار، للطحاوي: ٣١٤

المشنا، ليهوداهناسي: ٢٢٥، ٢٢٧

مشيخة الفخر البخاري، للجمال

الظاهري: ٣٢٨

مشيخة محمود البخاري: ٣٢٨

مصباح الزجاجاة، للبوصيري: ٢٧٧،

٢٨٩

المصنّف، لابن أبي شيبة: ٦٨، ٢٨٣،

٣٠٨

المصنف، لعبد الرزاق: ٢٨٣

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع،

لعلي القاري: ٢٦٤

المطالب العالمة، للفخر الرازي:

٤٥٢

المُطَرَّب المُعَرَّب، لكَدِّك زاده: ٣٧١،

٤٠٣

المعارف، لابن قتيبة: ٢٨٦

معالم السنن، انظر: شرح سنن أبي

داود.

مقدمة «الرد على نونية ابن القيم»،

للكوثري: ١١١، ١٥٠، ٣٢٣

مقدمة صحيح مسلم: ٢٩٨

مقدمة في النحو، لأبي شامة: ٥١٠

الملل والنحل، للإسفرايني: ٥٢

الملل والنحل، للشهرستاني: ١١٢، ١٥٤

الملل والنحل، لعبد القاهر التميمي: ٥٢،

١١٧، ١٥٤، ١٥٥

الملل والنحل، للفخر الرازي: ١١٢،

١٥٠

منازل السائرين، للهروي: ٨٨

المناسك، لمحمد بن شجاع الثلجي:

٣٢٣

مناقب أبي حنيفة، للحارثي: ٣٢٥

مناقب أبي حنيفة، للكردي: ١٧٥

مناقب أبي حنيفة، للموفق المكي:

١٦٦، ١٧٥، ١٧٧، ٣١٦، ٣١٨

مناقب أحمد، لابن الجوزي: ٣٣٥

مناقب أحمد، للبيهقي: ٩٢، ٩٥، ٩٦،

٤٧٠

مناقب الشافعي، للبيهقي: ٩٢

مناقب الشافعي، للفخر الرازي: ٤٥١

المنتظم، لابن الجوزي: ٣١٤، ٣٦٤

المنتقى شرح الموطأ، للباقي: ٣٣٦

من تكلّم فيه وهو موثّق، للذهبي: ٣٢٢

● المغني عن الحفظ والكتاب،

للموصللي: ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤

● مغيث الخلق، للجويني: ٣١، ٤٥٠

مفاخرة الورد والثرّجس، لابن طيفور:

٥٢٦

مفردات القراء، لأبي شامة: ٥١٠

مقاتل الشعراء، لابن طيفور: ٥٢٦

مقاتل الطالبيين، للأصفهاني: ٧٦

مقاتل الفرسان، لابن طيفور: ٥٢٦

المقالات، لأبي منصور الماتريدي: ٥٢،

١٧٨

مقالات الإسلاميين، للأشعري: ٥١،

١٧٨

مقالات الكوثري: ٥، ٢٢، ٥٠،

مقدمات الكوثري: ٥، ٦، ٧، ٣٢، ٣٣،

٣٤

مقدمة ابن خلدون: ٣١٧، ٣٧٩

مقدمة انتقاد المغني، للكوثري: ٧

مقدمة «التبصير في الدين» للإسفرايني،

للكوثري: ١٥٠

مقدمة «التعليم» لمسعود بن شيبة السندي:

٤٥١

مقدمة «تبيين كذب المفتري» لابن

عساكر، للكوثري: ١١١، ١٥٠،

١٧٨، ١٩٥، ٢٤٦، ٣٢٣، ٣٧٠

موسى بن ميمون، للدكتور إسرائيل
ولفنسون: ٢٣١، ٢٢٥

الموضوعات، لابن الجوزي: ١١٥،
١٥٣، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٧

الموطأ، للإمام مالك: ٢٤، ٢٨٦،
٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٩٩

موطأ، للإمام محمد: ٣٢٠، ٣٥٧،
٣٥٨، ٤١٢

ميزان الاعتدال: ٥٣، ١٥٣، ٢٦٢،
٢٧٥، ٣١٨، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٩

٣٧٢، ٤٩٣

ن

النَّبَذُ في أصول الفقه الظاهري، لابن
حزم: ٤٣٥، ٤٤٠

نبراس الساري في أطراف البخاري،
للفنّجاسي: ٣٩٢

نبراس المهدي، للكوثري: ٥٣٢

نتائج الأفكار، لابن حجر: انظر تخريج
الأذكار.

نثر الدر المكنون، للأهدلي: ٤٧٣، ٤٧٥

نجاح القاري في شرح البخاري،
للأماسي: ٣٣٢

نَجْمُ المهدي وَرَجْمُ المعتدي، لابن
المعلم: ٥٤

منتهى آمال الخطباء، لمصطفى الحمامي:
٥٥٧

منتهى السؤل في سيرة الرسول، لسبط ابن
الجوزي: ٤٣٣

المنثور والمنظوم، لابن طيفور: ٥٢٦

المنح البادية، لمحمد بن عبد الرحمن
الفاسي: ٣٦٥

المنحول، للغزالي: ٤٥٠

من روى عن أبيه عن جده، لابن قطلوبغا:
٣٩٥

من عبر التاريخ، للكوثري: ٢٠٨

من عرف باسم، لابن طيفور: ٥٢٦

من عرف بالكنى، لابن طيفور: ٥٢٦

● منهاج السنة، لابن تيمية: ١٤٣،
١٤٤، ٢٢٣، ٤١٣

المنهاج، للحليمي: ٩٧، ٢٥٣

المنهل الصافي، لأبي المحاسن
يوسف بن تغري بردي: ٤٣٢

مُنْيَةُ الألمعي، لابن قُطلوبغا: ٣٨٩،
٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦

المهذب للسنن الكبرى، للذهبي: ٩٤

المواهب اللطيفة شرح مسند أبي حنيفة،
لمحمد عابد السندي: ٣٣٣، ٤٠١

المورد الهني في شرح سيرة عبد الغني،
للقطب الحلبي: ٦٧

نور المسرى في تفسير آية الإسراء،
لأبي شامة: ٥١٠

● النونية، لابن القيم: ٦٧، ٧٢
نيل الأوطار، للشوكاني: ٤١٠

هـ

الهداية، للمرغيناني: ١٠٤، ١٦٨
هدي الساري، لابن حجر: ٥٤٣

و

الواضحة، لابن حبيب: ٤٣٩
الوافي بالوفيات، للصفدي: ٢٢٤
وَبَلَّ الغمام، للشوكاني: ٤١٠
الوَجَل، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥
الورع، لابن المبارك: ٥٩
الوزراء، للجّهشيار: ٥٢٧
الوصية في عقيدة أهل، السنة، لأبي حنيفة:
١٦٥، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠
وَقَيَات الأعيان، لابن خُلْكان: ٨٠،
٤٥٣، ٤٧١، ٤٩٤

ي

اليانع الجَنِي، لعبد الغني المجدي:
٣٣٣، ٤٠٢
● يُسر الإسلام وأصول التشريع العام،
لرشيد رضا: ٢٨٨ت، ٢٨٩
اليقين، لابن أبي الدنيا: ٣٦٥

النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي: ٥٤٣ت
نخبة الدهر، لابن شيخ الربوة: ٥٣٥
نزهة الأرواح، للشمس الشَّهْرَزُوري: ٤٥٢
نزهة الرائض في أدلة الفرائض، لابن
قطلوغا: ٣٩٥

نشر الطوابع: ١١٣

نصب الراية، للزبلي: ٦، ٢٧٩، ٢٨١،
٣٢٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٦٠

نصوص الشافعي، للبيهقي: ٨٢، ٤٧٠

النظامية، للجويني: ١٦٠، ١٦١

نظم المفصل، لأبي شامة: ٥١٠

النفخ والتسوية، للغزالي: ٢٥٣

نقد المغني، لابن بدر الموصلي، لحسام
الدين القدسي: ٥١٨ت

● النقض، لعثمان بن سعيد لدارمي:
٨٨، ١٩٨

النكت الطريفة، للكوثري: ٣٠، ١٧٦ت،
٤٦٠

النهاية، لإمام الحرمين: ٤٣٨

النهضة الإصلاحية، لمصطفى الحامي:
٥٦٣، ٥٦٦

النوادر، لابن أبي زيد: ٤٣٩

النوازل، لأبي الليث السمرقندي: ١٧٠

نور الأنوار، لملاّجيون: ٤٦٨

النور السافر، للعيدروسي: ٢٥٢

٥ - الأعلام

- ابن أبي شيبة: ٢٧٧، ٢٨٣، ٣٠٨،
 ٣٢٢، ٣٢٥، ٤١٣، ٤٦٠
 ابن أبي أصيبعة: ٢٢٤
 ابن أبي عاصم: ٨٨
 ابن أبي عمران: ٣٢٤
 ابن أبي العوّام: ٣١١، ٣١٣، ٣١٤،
 ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٥
 ابن أبي الفوارس: ٩٠، ٩١
 ابن أبي ليلي: ٣٠٥، ٣٠٦
 ابن أبي المجد: ٤٠٣
 ابن أبي هالة: ٣٧٢، ٣٧٣
 ابن أبي هريرة: ٤١٣، ٤٣٨
 ابن الأثير: ٦٣، ١٧٨، ٢٠١، ٢٠٢،
 ٢١٥، ٢١٧، ٢٧٠، ٣١٧، ٤٠١
 ابن الأحمر: ٢٧١
 ابن الأخشيد أبو بكر: ٨٢
 ابن إدريس: ٣١٠
- ابن
 ابن أبي ثور: ٣١٤، ٣١٥
 ابن أبي جعفر: ٢١٧، ٢٦٧
 ابن أبي حاتم الرازي: ٣٠، ٣٣٦، ٤٩٣،
 ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤١
 ابن أبي خيثمة: ٢٠٥، ٣٣٧
 ابن أبي داود: ١٩٧
 ابن أبي دؤاد: ٥٨
 ابن أبي الدم: ١٦٢
 ابن أبي الدنيا (عبد الله بن محمد): ٣٦١،
 ٣٦٤، ٤٩٢
 ابن أبي الدنيا (عثمان بن خطاب
 الكذاب): ٣٦٤
 ابن أبي ذئب: ٤٨٩
 ابن أبي الرجال: ٢٨٩
 ابن أبي زيد القيرواني: ٤٧
 ابن أبي سبرة: ٤٩٠

- ابن الأزرق: ٢١٧
ابن الأشعث: ٣٠٥، ٣٠٦
ابن الأصبهاني: ٣٠٨
ابن الأعرابي أبو سعيد: ٢٧٠، ٣٨٦
ابن أفلح الشاعر: ٧٨
ابن الأكفاني: ٧٨، ٢١٧
ابن إمام الكاملية: ٥٤
ابن أميلة: ٣٧٢
ابن الأنباري: ٢٠١
ابن الأهدل: ٤٩٤
ابن إياس: ٥٣٢
ابن أبيك أبو الحسين: ٤٨١، ٤٨٣
ابن بالويه: ٩١
ابن بدر الموصلي: ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢
٢٦٣، ٣٢٧، ٥١٨
ابن بشران: ٨٩، ٤٧٠
ابن بطال: ٤٦٠
ابن بطة: ٨٨
ابن بكير: ٣٥٧، ٤٦٨
ابن بلبان الفارسي: ٣٢٨
ابن التلميذ: ٢٢١
ابن تومرت: ٤٨
ابن تيمية: ٤٨، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٨٨،
١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ٢١٧، ٢٢٣،
٢٣٣، ٢٦١، ٤١٣، ٤٤٣، ٤٥٣
ابن الجارود الرقي: ٣١٣، ٣٣٨
ابن الجارود النيسابوري: ٣٢٤
ابن جريج: ٣٢١، ٣٦٣
ابن جرير الطبري: ١٣٠، ٢١٥، ٢١٦،
٢٩٧، ٣٠٣، ٣٢٠، ٥٠١، ٥٢٦،
٥٤٢
ابن الجزري: ١٩٩، ٢٠٠، ٣١٨، ٥١١
ابن جماعة بدر الدين: ١٩٩
ابن جماعة عز الدين: ١٩٩
ابن جني: ٣١٨
ابن الجوزي: ١١٥، ١٥٢، ٢١٥، ٢٦١،
٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣١٤
٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧،
٣٥٨، ٣٦٤
ابن حبان: ١٩٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٤
٣٣٥، ٣٧٣، ٥٤١
ابن حبيب: ٤٣٩
ابن حجر العسقلاني: ٦٨، ١١٥، ١٤٢،
١٥٢، ٢١٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣،
٢٨٢، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨،
٣٣٩، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٨٠،
٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥،
٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٢٥،
٤٥٤، ٤٨٢، ٤٩٢، ٥٢٠
ابن حجر الهيتمي المكي: ٢٨٨، ٣١٦

- ابن الرفعة: ٤٨١
 ابن الزاغوني: ٢٢٢
 ابن الزبير أبو جعفر: ٢٧١
 ابن زريق: ٣٨٦
 ابن زُفيل: انظر: ابن القيم
 ابن السراج: ٤٦٨
 ابن سعد: ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١،
 ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤
 ابن السماك: ٩٥
 ابن السَّيِّ: ٢٧١
 ابن سيد الناس: ٣٣، ٤٨٩
 ابن سينا: ١٣٥، ٤٥٢
 ابن شاکر الکتبی: ٢٤٧ ت، ٣١٤،
 ٥١٧
 ابن شاهين: ٣١٨، ٤٦٦
 ابن شيخ الرُّبوة: ٥٣٥
 ابن الصواف: ٤٨١، ٤٨٣
 ابن الصلاح أبو عمرو: ٢٧، ٤٥٠
 ابن الصَّيرفي: ٢٤٣
 ابن طاهر المقدسي: ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧،
 ٣٨٧، ٤٣٩
 ابن طبرزد: ٤٣٢
 ابن طولون: ٢١٧، ٢٦٩، ٣٣٠، ٣٥٦،
 ٣٨٦، ٣٨٧
 ابن طيفور: ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨،
 ابن حزم: ٥٢، ٦٨، ١١٣، ١١٤،
 ١١٥، ١١٨، ١٥١، ١٥٢، ٢٠٨،
 ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠،
 ٢٩١، ٣٠٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩،
 ٤٤٠، ٤٦٠، ٥٤٩
 ابن الخطاب: ١٩٩
 ابن حَوْشَب: ٧٧
 ابن حَيَّوِيَّة: ٢٧١
 ابن الحَزْرِي: ٧٨
 ابن خزيمة: ٨٨، ١٩٨، ٣٦٤
 ابن الخشوعي: ٥١٠
 ابن الخلال أبو الطيب: ٤٣٩
 ابن خلدون: ٨٣، ٢١٧، ٣١٧،
 ٣٧٩ ت، ٥٣٢
 ابن خَلْكَان: ٨٠، ٨١، ١٣٦، ١٣٧،
 ٢٤٨، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٩٤
 ابن خَيْر الأندلسي: ٣٧٢، ٤٦٨
 ابن خيرون: ٣٨٦
 ابن داسَّة: ٢٧٠، ٣٨٥
 ابن الدخيل: ٣١٣
 ابن دقيق العيد: ٢٨٣، ٤٤٠
 ابن الرَّاوَنْدي: ١٥٤
 ابن رجب الحنبلي: ٦٩، ٣٠٠، ٤٤٥
 ابن رسلان المقدسي: ٣٨٧
 ابن رشد: ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠

- ابن عابدين: ١٠٦، ٣٣٢، ٤٦١،
٥٥٥
- ابن عبد البر: ٢٦٢، ٢٨٢، ٢٨٥،
٢٨٦، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٥٥،
٣٥٨، ٤٤٠، ٥٤٩
- ابن عبدك الجرجاني: ٢٠٨
- ابن عبد الهادي: ٢٨٣
- ابن عدي الحافظ: ١٥٣، ٣٠٩، ٣١٠،
٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥، ٤٢٧
- ابن عساكر: ٣٥، ٥٣، ٥٤، ٩٣، ١١١،
١١٥، ١٥٠، ١٧٨، ١٩٥، ٢٠٠،
٢٠١، ٢١٥، ٢١٨، ٢٧٥، ٣٥٨،
٣٧٠، ٣٨٠، ٤٧٢، ٥١٠، ٥٣١
- ابن عَقْدَة: ٢٦٩، ٣٣٤
- ابن عقيلة المكي: ٣٣٢، ٤٦٦
- ابن عكاشة: ١٩٩
- ابن عَلِيَّة إِسْمَاعِيل بن إبراهيم: ٤٩١
- ابن العماد الحنبلي: ٩٣، ٢١٨، ٢٦٩،
٤٧١، ٤٨٣، ٤٩٤، ٥١١
- ابن فارس: ٣١١
- ابن الفرات: ٣٣٠، ٣٧٢، ٤٠٣
- ابن فرح القرطبي: ٤٦٦
- ابن فَرْحُون المالكي: ١٣٦، ٤٣١
- ابن فرس: ٤٦٨
- ابن الفَرَضِي أبو الوليد: ٢٨٦
- ابن فهد: ٦٧
- ابن فَهْم: ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤
- ابن فُورْكَ: ٨٨، ٩٠، ٩٧، ١١٧،
٢٤٢، ٢٤٦
- ابن القاسم: ٢٧١، ٣٥٦، ٤٢٥
- ابن قاضي العسكر: ١٦٧
- ابن قاضي شهبة: ٩٣، ٤٧١
- ابن قُتَيْبَة: ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٢٨٦،
٣٣٧، ٥٤٣
- ابن قُدَّامَة المقدسي: ٤٣٣، ٤٦٠
- ابن القطان أبو الحسن: ٣٣٦
- ابن قطلوبغا: ١٧٨، ٣٣٠، ٣٩٢،
٣٩٤، ٣٩٣
- ابن القَيْم: ٦١، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١،
٧٢، ١١١، ٢١٧، ٤٤٣
- ابن كادش: ٩٧
- ابن كثير: ٦٨، ٦٩، ٧٩، ٨٣، ١٦٢،
٢٠٨، ٢١٥، ٢١٩، ٢٤٧، ٢٧٠،
٤٥٣، ٥٤٢
- ابن كسباي العمادي: ٣٦٥
- ابن كَلْس اليهودي: ٨١، ٢١٨
- ابن كمونة: ٢٢٠، ٢٢١
- ابن كليب: ٤٣٢
- ابن لَهِيْعَة: ٤٩٠
- ابن ماجد السعدي: ٤٠٩

ابن النديم: ٥٢، ٨١، ٣١٧، ٤٩٢،
٥١٧، ٥٢٦، ٥٢٧

ابن النقيب المقدسي: ٤٦٦

ابن هَمَّات زاده: ١٠٥، ٢٦٣، ٢٦٤،
٣٣٢

ابن الهَمَام: ٣٠، ٣٣٠، ٣٩٥، ٤٢٤،
٤٢٥

ابن الواني: ٣٢٩

ابن الوردي: ٨٣، ٩٣

ابن الوزير: ١١٣، ١٥١

ابن وضاح: ٤٣٩

ابن وهب: ٣٥٨

ابن يزيد القاضي عافية: ٣١٥

أبو

أبو أحمد الأسداباذي: ٩٠

أبو أحمد النيسابوري: ٥٤٣

أبو أسامة حماد بن أسامة: ٤٤٥

أبو إسحاق الإسفراييني: ٨٨، ٩٠، ٩٧،

١١٧، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٢، ٢٤٧

أبو إسماعيل الهروي: ١٦٨، ١٧٧،

٢٧٥

أبو أسيد: ٣٠٨

أبو أيوب الأنصاري: ١٠٥

أبو البختری: ٣٠٦

ابن ماجّة: ١١٤، ١٥٢، ٢٧٧، ٢٧٨،
٢٨٩، ٣٦٣، ٣٧٨، ٤٢٧

ابن ماسوية: ٢٦٧

ابن مأكولا: ٢٦٨

ابن مالك الحمادي: ٢٠٨، ٢١٠،
٢٦٤

ابن المبرّد: ٥٣

ابن متّ: ٣٠٨، ٢٧٥

ابن مجاهد: ٢٠١

ابن المحبّر: ٣٦٣، ٣٦٤

ابن مَخْلَد: ٤٣٩

ابن مُشَرَف: ٤٨١

ابن مطر: ٤٠٠

ابن المعلم الإمامي: ٥٤، ٢٤٣

ابن المقفع: ٤٣

ابن المُلقّن: ٢٨٢، ٣٩٢، ٣٩٣

ابن مَلْكَا: ١٤٣، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢،
٢٣٤

ابن منّة: ٨٨، ٢٧٥، ٥٤٢

ابن المهندس: ٣٢٨

ابن الموازيني: ٤٨١، ٤٨٣

ابن ناصر الدين: ١٩٧، ٣٨٦، ٥١١

ابن النجاد أبو بكر: ٣٦٤

ابن النجار: ٢٦٧، ٢٦٨

ابن نجية الحنبلي: ٤٧

- أبو بشر الوكيل: ٣٠٨
أبو بشر الدولابي: ٣٣٥، ٣٢٥، ٣٢٤
أبو بكر الإسماعيلي: ١٥٣
أبو بكر الأشناني: ٩١
أبو بكر الباقلاني: ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٢١٧،
٢١٩، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣،
٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٤٣٨
أبو بكر البرقاني: ٩١، ٢٤٤
أبو بكر الحيري: ٤٠٣
أبو بكر الصديق: ٤٠، ٢٢٠، ٣٠٤،
٤٩٩، ٥٠٥
أبو بكر بن العربي المالكي: ٣٣، ٤٧،
٦٥، ٨٠، ١١٧، ١٦٠، ١٦١،
٢٨٨، ٣٥٨، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٨،
٤٨٩، ٥٤٨
أبو بكر بن عيَّاش: ٣٠٨، ٣٠٤
أبو بكر النابلسي الشهيد: ٩٩
أبو بكر النيسابوري: ٣٢٤
أبو تميلة: ٥٩
أبو ثابت بن منصور: ١١٤
أبو ثور: ٤٣٧، ٤٦٩
أبو جعفر الغرابي: ٩١
أبو جعفر الكلابي: ٢٠٨
أبو حاتم الرازي: ٣٦٥، ٣٥٧، ٣٣٦،
٤٩٤، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤
أبو حاتم القزويني: ٢٤٥، ٣٢٣
أبو حازم: ٣٢٤
أبو حامد الإسفراييني: ٧٨، ٢١٧
أبو حامد الغزالي: ٨٣، ١٢١، ١٢٣،
٢٤٧، ٢٥٣، ٤٣١، ٤٥٠، ٤٥١،
٤٨٢
أبو الحسن الباهلي: ١٥٥، ١٦٢، ٢٤٢،
٢٤٦
أبو الحسن البكري: ٣٣١
أبو الحسن السندي: ٣٣٢
أبو الحسن الفارسي: انظر: عبد الغافر
الفارسي: ٤٧٢
أبو الحسن الكرخي: ٣٢٥
أبو الحسين القدوري: ٧٨، ٢١٧،
٤٥٠
أبو حفص الصغير: ١٧٥
أبو حفص الكبير: ٣٢٣
أبو حنيفة الإمام: ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠،
٥٨، ٩٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧،
١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦،
١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٨،
٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٠،
٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦،
٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢،
٣٢٦، ٣٣٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٠

- أبو سليمان الجوزجاني: ٣٢٣
 أبو شامة الحسين الباطني: ٧٧
 أبو شامة المقدسي: ٢٠٨، ٢١٨، ٢١٩،
 ٤٣٢، ٥٠٧
 أبو شمر: ١١٧
 أبو الشيخ: ٨٨، ٣٠٨، ٣٠٩
 أبو صالح (تنسب إليه الصالحية): ٢٠٢
 أبو صالح الغنبري: ٩١
 أبو الضحى: ٣٠٧
 أبو ضَمْرَة: ٤٩١
 أبو طالب: ١٩٠
 أبو طالب المحتسب: ٢٦٧، ٢٩٧
 أبو طالب المكي: ٣٣٥، ٣٣٧
 أبو طاهر السَلَفِي: ١٩٩، ٢٦٧
 أبو طاهر الكوراني: ١٠٤
 أبو الطيب الصعلوكي: ٩١
 أبو الطيب الطبري: ٢١٧
 أبو العاص بن قيس: ٥٠١
 أبو العباس الشيعي: ٧٧
 أبو عبد الرحمن السَلَمِي: ٨٩، ٣٠٤
 أبو عبد الله الشيعي: ٧٧
 أبو عبيد القاسم بن سلام: ٣٠٤، ٣٢٢،
 ٣٧٨
 أبو عصمة البلخي: ١٦٧
 أبو العلاء المعري: ١٩٠، ٢١٩
- ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٢، ٤١٤، ٤٢٤،
 ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٠،
 ٤٦٦
 أبو حنيفة الشيعي، النعمان بن محمد
 القيرواني: ٢١٨، ٢٢٢
 أبو حيان الأندلسي: ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥،
 ٣٢٨، ٤٤٠، ٤٨١، ٤٨٣
 أبو خالد: ٤١٢، ٤١٤
 أبو الدرداء: ٣٠٣، ٣٠٥
 أبو داود السجستاني: ٩٧، ١١٤، ١١٥،
 ١٥٢، ١٩٧، ٢٧٠، ٢٩٧، ٣٢٥،
 ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٩٢
 أبو داود الطيالسي: ٣٢٤، ٣٢٥
 أبو ذر الغفاري: ٥٠٦
 أبو ذر الهروي: ٤٧، ٢٤٥
 أبو الزبير: ٣٥٥
 أبو زرعة الرازي: ٥٤٢ت، ٥٤٣، ٥٤٤
 أبو زرعة المقدسي: ٢٦٧، ٣٣٦، ٤٠٣
 أبو سعد السمان: ٣٢٦
 أبو سعد الماليني: ٩٠، ٤٤٥
 أبو سعيد البردعي: ٤٣٨
 أبو سعيد الجُنَابِي: ٧٧
 أبو سعيد الخدري: ٣٠٧
 أبو سعيد الرقي: ٤٣٩
 أبو سعيد بن أبي عمرو: ٩١

أبو العلاء الهمداني: ٢٦٧

أبو علي الأهوازي: ٥٣

أبو علي الجبائي: ٤٦٦

أبو علي الحافظ: ٣٢٤

أبو علي الغافقي: ٢٧١

أبو علي الفارسي: ٣١٨

أبو علي الفارمدي: ١٦٢

أبو عمرو البسطامي: ٩١

أبو عمرو بن نجيد: ١٥٣

أبو الفتح الأزدي: ٢٦١، ٢٦٨، ٣٣٥

أبو الفداء (صاحب حماء): ٨٣

أبو الفرج الأصفهاني: ٥٢٦

أبو الفرج المعافي: ٤٣٩

أبو الفضل السليماني: ٣٢٦

أبو الفضل الطوسي: ٢٦٧

أبو الفضل المروذي: ٥٢٥، ٥٢٧

أبو القاسم الغافقي: ٣٥٦

أبو القاسم المقرئ البغدادي: ٢٦٨

أبو الليث السمرقندي: ١٦٦، ١٧٠

أبو المحاسن الحسيني: ٤٣٢، ٤٨١

أبو محمد الباقي: ٢٤٥

أبو مزاحم الخاقاني: ٢٠١

أبو مسعود رضي الله عنه: ٤٢٥

أبو مسعود: ٣٠٨

أبو مسلم: ١٨٩

أبو مصعب الزهري: ٣٥٨

أبو مطيع البلخي: ١٠٨، ١٦٥، ١٦٦،

١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٧

أبو المظفر الإسفراييني: ٥٢، ١٠٧،

١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٥٠،

١٥٥، ١٧٥، ٢٠٨، ٢٤٧

أبو مقاتل السمرقندي: ١٦٣، ١٦٥،

١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٠،

أبو منصور: ١١٥

أبو منصور بن أبي أيوب: ٩١

أبو منصور الماتريدي: ٥١، ٥٢، ١٦٥،

١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠،

٢٥٣

أبو المواهب الحنبلي: ١٠٤

أبو موسى الأشعري: ٣٠٢، ٥٠٦

أبو موسى بن صبيح: ٤٢

أبو موسى المدني: ٢٦٧، ٢٦٨

أبو نصر التمار: ٣٦٤

أبو نعيم الأصبهاني: ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨،

٥٤٠

أبو نعيم الفضل بن دكين: ٢١٠، ٣١٥،

٣٢١، ٤٩١

أبو هاشم الجبائي: ٤٣

أبو الهذيل العلاف: ٤٢، ١٨٧، ١٨٨،

أبو هريرة: ١٢٨، ١٣٠، ١٥٢

أبو هريرة ابن الذهبي: ٣٨٦، ٣٥٦

أبو وائل شقيق بن سلمة: ٣٠٥

أبو الورد: ٢٨٨

أبو الوقت السجزي: ٢٦٧

أبو الوليد الباجي: ٤٧، ٢٨٦، ٣٣٦

٣٥٩

أبو يعلى الخليلي: ١٦٨، ١٨٠

أبو يعلى الحنبلي: ٤٧، ٨٨، ٤٣٨

أبو يعلى الموصلي: ٣٢٤

أبو يوسف القاضي: ٢٦، ٣٠، ١٦٥

١٦٨، ١٧٥، ١٨٠، ٣٠٨، ٣١٥

٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥

أ

الآبري: ٥٤٠

الآجري: ٨٨

آدم عليه السلام: ٢٤٦

آغاخان: ٢٠٧

الآلوسي المفسر: ٤٥٢

الآمدي: ١٤٤، ٢٣٣

آيتغ خان: ٥٣٣

آبيق خان: ٥٣٣

أبَاء بن جعفر النجيرمي: ٣٢٥، ٣٣٥

أبان العطار: ٢٦٢

إبراهيم الأبياري: ١٩٢

إبراهيم بن أبي عبله: ٣٥٥

إبراهيم بن أحمد الرباعي: ٤٣٩

إبراهيم بن إسحاق الحربي: ٣٣، ٤٨٩

٤٩٢

إبراهيم بن إسماعيل النابلسي: ٤٦١

إبراهيم بن بشار: ٣١٣، ٣٣٦

إبراهيم بن جابر: ٢٩١، ٤٣٨

إبراهيم بن الحسن الكوراني: ١٣٥، ١٦٩

إبراهيم الحلبي: ٩٩، ١٠١، ١٠٣

إبراهيم بن سعد الزهري: ٢٦٢

إبراهيم بن سَيَّار: ٤٣٧

إبراهيم بن طهمان الهروي: ٣١٩

إبراهيم بن علي بن محمد السُّلمي: ٢٣٥

إبراهيم بن فلاح الإسكندري: ٥١٠

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم: ٩١

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى

الأسلمي: ٣٣٤

إبراهيم بن محمد الأموي: ٣٥٧

إبراهيم بن محمد بن يعقوب: ١١٤

إبراهيم بن معقل النسفي: ٣٢٤

إبراهيم بن المنذر الحزامي: ٣٦٥

إبراهيم النظام: ٤٢، ١٨٩، ٢٨٥

إبراهيم بن يزيد النخعي: ٢٨٩، ٢٩٠

٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠

٤٢٤، ٤٦٠

إبراهيم بن يوسف البلخي: ٣٢٣

أبي بن كمب: ٢٩٥، ٣٠٣

الأياري: ٥٤٣

أحمد بن أبي بكر الزهري: ٣٥٧

أحمد بن أبي دؤاد: ٤٢، ٥٨

أحمد بن أبي منصور: ٢٦٧

أحمد بن إسحاق الجوزجاني: ١٦٧،

١٧٧

أحمد البابي الحلبي: ٥١٧

أحمد تيمور باشا: ٢٠، ٣٩٣

أحمد جودت باشا: ١٠٣

أحمد بن الحسن الحيري: ٨٩، ٣٠٩،

٤٧٠

أحمد بن الحسين المروزي: ٣٢٦

أحمد بن حنبل: ٤٥، ٤٨، ٩٥، ١٤٢،

٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٨، ٢٨٩،

٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٥٧، ٣٩٩،

٤٣٨، ٤٦٠، ٤٩١، ٥٤٣

أحمد بن خليل السبكي: ٤٠٣

أحمد خيرى باشا: ٢١، ٣٤، ١٤٧،

٣٧١، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٥٦،

٤٥٩، ٥٥١، ٥٥٣

أحمد بن داود: ١١٥

أحمد رضا البجنوري: ٣٩٢

أحمد الرملي: ٣٧٢

أحمد بن سليمان الأروادي: ٤٦١

أحمد شكري بك: ٥٢١

أحمد شوقي: ٥١٨

أحمد طاهر العلائي: ٤٠٢

أحمد عارف الزين: ٥١٨

أحمد بن عبد الله اليربوعي: ٤٩١

أحمد بن عبيد: ٤٩٢

أحمد عبيد: ٥١٨

أحمد بن عثمان الكلوتاني الكرمانى: ٣٣٠

أحمد بن علي بن تغلب الساعاتي: ٢٢١

أحمد بن علي السليمانى: ١٦٧، ١٧٧

أحمد الفرغاني: ٣٩٥

أحمد بن كامل الشجري القاضي: ٤٣٧،

٤٩٣

أحمد بن محمد بن إبراهيم المهراني: ٩٠

أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني:

٩١

أحمد بن محمد بن الفراء الحنبلي: ٣٦٥

أحمد بن محمد البرتي: ٣٢٣

أحمد بن محمد الخطيب: ٩١

أحمد محمد شاكر: ٢٨

أحمد بن محمد الشلبي: ٣٣١

أحمد بن محمد الظاهري: ٣٢٨

أحمد بن محمد الكلاباذي: ٣٢٦

أحمد بن محمد اللبان: ٤٠٣

- أحمد بن محمد المنصوري : ٤٣٩
 أحمد بن محمد النيسابوري : ٩١
 أحمد بن محمود الهروي : ٣١٠
 أحمد بن مسعود الأصبهاني : ١٧٥
 أحمد بن مسعود الوزان : ٢٠٠
 أحمد بن مصطفى العمري الحلبي : ١٧٠
 أحمد بن موسى النجار : ٣٣٨ ، ٣٣٩
 أحمد الهاشمي : ٣١٥
 أحمد بن الهيثم السامي : ٥٢٥
 أرسطو : ١٨٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥
 الأزدي أبو الفتح : ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٣٣٥
 الأزدي أبو عبد الله : ٤٧
 أزهر السمان : ٢٦٢
 إسحاق بن إبراهيم : ٣١٥
 إسحاق بن البهلول التنوخي : ٣٢٣
 إسحاق بن راهويه : ٥٨ ، ٤٣٧
 إسحاق بن عيسى الطباع : ٣٥٧
 إسحاق بن محمد التنوخي : ٣٢٧
 إسحاق بن محمد النَّسوي : ٤٧٠
 إسحاق بن موسى الرملي : ٣٨٦
 إسحاق بن يعقوب الأصبهاني : ٢٢٠
 أسد بن عمرو : ٣١٥
 أسد بن الفُرات : ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٥٧
 إسرائيل : ٢٦٢
 إسرائيل ولفنسون : ٢٢٥ ، ٢٣١
 إسماعيل بن أبي خالد : ٣٠٧
 إسماعيل بن إبراهيم : ٣١٠
 إسماعيل بن أحمد العراقي : ١٩٩
 إسماعيل بن جعفر الصادق : ٨٠ ، ٨١
 إسماعيل بن حماد : ٣١٤
 إسماعيل بن رجاء العسقلاني : ٢٠٠
 إسماعيل بن الطبال : ٤٨٣
 إسماعيل بن عبد الغني النابلسي : ٤٦١
 إسماعيل بن عرعة : ٣٣٥
 إسماعيل حَقِّي : ١٠٥
 إسماعيل القاضي : ٣٢٣ ، ٣٦٤ ، ٤٣٨ ،
 ٤٦٨
 إسماعيل المواهبي : ٤٠٣
 أسعد بن يعفر : ٨١ ، ١٨٨
 الأسنوي : ٧١ ، ٤٨٢ ، ٥١١
 الأسود بن عبد الأسود : ٥٠١
 الأسود بن يزيد النخعي : ٣٠٥
 الأشرف الأيوبي : ٤٥٢
 الأشرف برسبائي : ٥٣١
 أشعث : ٣١٠
 الأشعري ، أبو الحسن : ٤٦ ، ٤٨ ، ٥١ ،
 ٥٣ ، ٥٤ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ،
 ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩٥ ، ٤٥٢ ، ٤٦٦
 أشهب : ٣٥٧
 الأعمش : ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٤٤٥

٣٦٣، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٤٩، ٣٣٦

٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٣

٥٤٧، ٥٤٣، ٥٣١

بدر الدين الشُّبلي: ٣٢٩

البدیع صاحب الرباط: ٢٦٩، ٢٦٨

البدیع الإسطرلابي: ٢٢١

البربهاري: ٢٤٧

البرجلاني محمد بن الحسين: ٣٦٥

برداغش محمد بن بركة الحافظ: ٢٠٠

البرزالي: ٣٢٨

برقوق: ٥٣٥

البزار: ١١٨

اليزدوي: ١٦٧

بشر بن الحسن القاضي: ٤٣٩

بشر بن سعيد الرقي: ٢٠٠

بشر بن المعتمر: ٤٢

بشر بن الوليد: ٣٢٤

البَطْلَيْوسي عبد الله بن محمد: ١٣٣،

٢٥٣، ١٣٥

البقاعي: ٣٩٥

بكار بن قتيبة: ٣١٤، ٣٢٢، ٣٩٥

بكر بن العلاء القشيري: ٤٦٨

البلاذري: ٤٩٢

بلال بن رباح: ٢٢٠، ٥٠١

البليسي: ٣٢٩

أفلاطون: ١٧٨، ٢٣٤

الأقسرائي: ٤٥٤

إلياس الكردي: ١٠٤

الأمير شيخون: ٤٨٤

أمية بن خلف: ٥٠١

أنس بن سيرين: ٣١٠

أنس بن عياض الليثي: ٤٩١

أنس بن مالك: ١١٤

الأهدلي: ٤٧٣، ٤٧٦

الأوذني: ٩٧

الأوزاعي: ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٦٣، ٤٨٩

إلياس بن معاوية: ٢٩٣

أبيك التركماني: ٥٣٤

أيوب عليه السلام: ٣٣٥

أيوب بن أحمد الخلوتي: ٣٣١، ٣٥٦

أيوب بن عبد السلام: ٣٣٥

أيوب السخيتاني: ٣٥٥

ب

البابلي: ٣٧٢، ٤٠٣

الباجي أبو الوليد: ٥٤٨

بارتولد (البروفسور): ٥٣٥ت

البُخْترِي: ٥٣٥

البخاري: ٩٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٩،

٢٩٨، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٣٥

التميمي تقي الدين : ٣٩٦

التهانوي : ٤٥٩ ، ٤٦٠

تيمورلنك : ٢١٠ ، ٥٣٥

ث

ثابت البناني : ٨٧ ، ٢٦٢

ج

جابر الجعفي : ٢٦١

الجاحظ : ٤٢ ، ٥٧ ، ١٨٩

الجاشنكيرولاجين : ٥٣٤

الجبائي : ٤٣ ، ٢٤٦

جبارة بن المغلّس : ٢٧٧

الجَبَرَتِي : ٤٦١ ، ٥١٦

الجُرْجَانِي أبو الحسن : ٢٠٨

جرجي زيدان : ٥٣٢

جرير بن عبد الحميد : ٢٦٢

الجصاص أبو بكر : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠

٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥

٣٣٦ ، ٣٨٥ ، ٤٣٨

الجعد بن درهم : ٤٣

جعفر بن أحمد بن حمدان : ٥٢٥ ، ٥٢٦

جعفر بن الحارث : ١١٥ ، ١٥٢

جعفر بن حرب : ٤٣

جعفر بن مبشر : ٤٣

البلخي أبو القاسم : ١٨٧ ، ١٨٨

البلخي أبو عمر الوراق : ٣٤٩

بهاء الدين الرازي : ٤٥١

بهبز بن أسد : ٢٦٢

البوصيري الشهاب الحافظ : ٢٧٧ ، ٢٨٩

البويطي : ٤٠٠ ، ٤٦٩

البَيَّاضِي : ٥١ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠

بَيَّرس البُنْدُقْدَارِي : ٥٣٤

البيضاوي : ١٤٢ ، ٢٥٣

البيهقي : ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤

٩٦ ، ٩٧ ، ١١٤ ، ٢٨٢ ، ٢٩٨

٣٠٨ ، ٣٣٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧

٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١

٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣

ت

التَّبْرِيزِي : ٢١٣ ، ٢٣٥

التَّدْمَرِي : ٣٢٧

التَّرْمِذِي : ١١٤ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٥٣

٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥

٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢

٣٧٧

التفتازاني : ٥٥٥

التقي الصائغ : ٤٨١

التميمي أبو الفضل : ٩٥

جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري :

١١٤

جعفر بن محمد الطيالسي : ٣٢٣

جعفر الصادق : ٣٠٨ ، ٣٤٣

الجلال الدوّاني : ٢٥٤ ، ٢٥١

الجلال الرومي : ١٤٧

الجلال القزويني : ٤٨٣ ، ٤٨٢

الجلال المحلي : ٤٣٨

جمال الدين سودون : ٣٩٤

جميع بن عمر : ٣٧٣ ، ٣٧٢

جميل صدقي الزماري : ٢٢٠

الجندی : ٨٤ ، ٨١

الجهشياري : ٥٢٧

جهم بن صفوان : ٤٢ ، ٤٣ ، ١٩٨

الجُوزجاني أبو بكر : ١٦٧ ، ١٧٧

الجُوزجاني أبو سليمان : ١٧٠ ، ٣٠٣

جولدزبير اليهودي : ٢١٧

الجويني : ٩٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١

١٦٢ ، ٢٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٧١

جيرغاس : ٥٣٢

ح

حاتم بن عقيل الجوهري : ١٦٧ ، ١٧٧

الحارث بن أبي أسامة : ٣٦٤ ، ٤٩٢

٤٩٣

الحارث بن سُريج : ٤٣

الحارث بن سويد : ٣٠٦

الحارث بن عمرو : ٢٩٠

الحارث بن قيس الجعفي : ٣٠٥

الحارثي : ١٦٧ ، ١٧٥ ، ٣٢٤

الحازمي : ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

٣٨٧

حافظ إبراهيم : ٥١٨ ت

الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري : ٨٩

٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١١٤

١٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣٢٤ ، ٤١٣ ، ٤٧١

٤٧٢

الحاكم بأمر الله : ٧٩ ، ١٨٩ ، ٢٥٣

حامد بن أحمد بن عبيد العطار : ٨٤

حامد بن إدريس : ١٦٧

حامد بن محمد الرفاء : ١١٦

حامد العمادي : ٣٦٥

حبيب الرحمن الأعظمي : ٣٩٣ ، ٣٩٤

٣٩٦

الحجاج بن يوسف : ٣٠٦ ، ٤٣٩

حذيفة بن اليمان : ٣٠٢

حرب بن إسماعيل السَّيرجاني : ٨٨

حريز الناصبي : ٢٨٩

حسام الدين الأماصي : ٥٣٣

حسام الدين القدس : ٢١ ، ٢٥٧ ، ٥١٨ ت

- الحسن الأزطوائي : ٤٦١
الحسن البصري : ٤٢ ، ١٦٩ ، ٣٠٧ ، ٣١٤
الحسين بن أحمد السياغي الصنعاني : ٤١٤
الحسين بن حاتم : ٢٤٥
الحسين بن عبد الله بن حاتم الأزدي : ٤٧
الحسين بن عبد الله السمرقندي : ٤٣٩
الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس : ٤٩١
الحسين بن علي بن أبي طالب : ٤٠٨
الحسين بن علي بن الحجاج السُّفْنَاقِي : ١٦٨
الحسين بن علي المعروف بالفضل : ١٦٨
الحسين بن علي العمري القاضي : ٣٧٢ ، ٤٠٣
الحسين بن عمر بن برهان : ٩٠
الحسين بن المبارك الزبيدي : ٣٢٨
الحسين بن محمد بن خسرو البلخي : ٣٢٧
الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهْم : ٤٩٢
الحسين بن محمد بن علي الروذباري : ٩٠
الحسين بن نبهان : ٣١٠
الحسين الصيمري : ٣١٣
- الحسن بن أبي بكر : ٤٩٣
الحسن بن أحمد الرباعي : ٣٧٢
الحسن بن أحمد السمرقندي : ٣٢٧
الحسن بن أحمد بن شاذان : ٩٠
الحسن بن أحمد بن فراس
الحسن بن رشيق القيرواني : ١٩٩
الحسن بن زولاق : ١١٤
الحسن بن زياد : ٣٢١ ، ٣١٨
الحسن بن سهل العدوي : ٣٠٥
الحسن بن صالح الكوفي : ١٦٧ ، ١٧٧
الحسن بن الصباح : ٧٧
الحسن بن عبد الملك النسفي : ١٦٦
الحسن بن عبيد : ٤٣٩
الحسن بن عبيد الله النخعي : ٣٠٨
الحسن بن علي بن أبي طالب : ٤١ ، ١١١ ، ١٩٥ ، ٣٠٤ ، ٤٠٨
الحسن بن علي بن أحمد التميمي : ٩٧
الحسن بن علي بن المؤمل : ٩٠ ، ٩١
حسن بن علي العُجَيْمي : ٣٣١
الحسن بن الفرات : ٣٢٥
الحسن بن المبارك الزبيدي : ٣٢٨
الحسن بن محمد بن الحنفية : ٤١ ، ٤٠٧
الحسن بن مَخْلَد : ٥٢٧
الحسن بن مُلَاعِبِ الحلبي : ٢٠١
الحسن بن مهران المقنع : ٧٧

- حسين الكردي : ٤٠٩
الحسيني : ٦٧ ، ٤٠٠
الحِصْنِي : ٦٩ ، ١٤٢
حفص بن عبد الله الأيلي : ١١٥
حفص بن غياث القاضي : ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣٢٠
الحكم بن عتيبة : ٣١٠
الحكم بن معبد : ٨٨
الحكم بن المنذر البَلُوطِي الأندلسي : ٣١٣
الحكم بن موسى القَنْطَرِي : ٤٩١
الحكيم الترمذي : ٣٤٧ ، ٣٤٩
الحليمي الحسين بن الحسن : ٨٨ ، ٩٧
حماد بن أبي حنيفة : ١٦٥ ، ١٦٦
١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٨٠
حماد بن أبي سليمان : ١٧٥ ، ٣٠٨
٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٨
حماد بن سلمة : ٤٣ ت ، ٨٧
حماد بن عجرد : ٤٣
الحمادي اليماني : ٧٣ ، ٨٤
حمدان بن الأشعث (قَرْمَط) : ٧٧
حمدي السَّفَرَجَلَانِي : ٢٠٨
حمزة بن عبد العزيز المهلب : ٩٠
حمزة بن عبد المطلب : ٥٠١
حمزة بن علي : ٧٧
- حمزة الزيات : ٣١٢
حميد الطويل : ٣٥٥
حميد المحلي اليميني : ٢١٠
الحميدي عبد الله بن الزبير : ٣٣٥
الحُمَيْدِي محمد بن فتوح : ٢٧٥ ، ٤٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧
حنبل بن إسحاق : ٩٥
حَيْدَرَة بن عمر الزَّنْدَرُوزِي : ٤٣٩
- خ
الخاتون بنت سنجر : ٢٢٢
خالد بن خدّاش : ٣٦٤
خالد بن زيد العمري : ١٧٥
خالد بن الوليد : ٢١٦
خبيب بن عدي : ٤٩٨
خُثَيْش بن أصرم : ٨٨ ، ١٩٥ ، ١٩٩
الخَضِر بن أحمد الدمشقي : ٢٠٢
الخضر بن جعفر المِصْبِي : ٢٠١
الخطابي : ٥٠ ، ٨٨ ، ٩٧
الخطيب البغدادي : ٣٠ ، ١٣١ ، ١٥٢ ، ١٧٥ ، ٢٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٥ ، ٣٠٨
٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٤
٣٦٥ ، ٤٤٥ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٢٥ ، ٥٤٩
الخطيب الطوسي : ٢٦٧

الدماطي: ٤٣٢، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٣

الدواني: ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤

الدوري: ٣١٥، ٣٢٢

الدولابي: ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٥

دونيون روز: ٥٤

الدَّيري سعد الدين: ٣٣٠، ٣٩٥

ديسان بن سعيد: ٧٩

الدَّيلمى: ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠

ذ

ذكروين بن مهروين: ٧٧

الذهبي: ٥٠، ٦٧، ٦٨، ٩١، ٩٣،

٩٤، ٩٧، ١١٤، ١٥٢، ١٦٩،

١٩٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٤٤،

٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١،

٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢،

٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٩،

٣٦٤، ٣٨٦، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٣٢،

٤٧٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥١١، ٥٤٢

ر

راشد بن سعد: ١١٤، ١٥٢

الراعي الأندلسي: ٤٣١

الراغب الأصفهاني: ٢٥٣

راغب باشا: ١٠٤، ١٠٥

الخفاجي: ٧٨

خلّاد بن يحيى الكوفي: ٤٩١

خلاص بن عمرو: ٣٠٥

الخلّال: ٨٨، ١٩٨

خَلَف بن محمد بن علي الواسطي: ٣٨٠

خَلَف بن مسعود الأنصاري: ٢٠٢

خَلَف بن هشام: ٣٦٤

خلف بن يحيى الرازي: ١٦٨

خلف العاشر: ٣١٢

خليل الخالدي: ١٠

خيّمة بن سليمان الطرابلسي: ٢٠٠

خيّمة بن عبد الرحمن: ٣٠٥

الخير الرملي: ٤٢٤

د

الدارقطني: ١١٥، ٢٧٠، ٣١٨، ٣٢٤،

٣٢٦، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٩٥

الداني: ٣٥٨

داود عليه السلام: ٢٤٦

داود بن علي الأصبهاني: ٢٨٦، ٤٣٧

داود بن المجد: ٣٦٣

داود بن ملاعب: ٥١٠

داود الطائي: ٣١٥

الديبني: ٢٦٧

الدمنهوري: ١٠٤

زكي محمد مجاهد: ٥١٣، ٥١٥، ٥١٨،

٥٢١

زكي وليدي المغولي: ٥٣٣

الزمخشري: ١٩١، ٣٠٨، ٥١٠

زنبلي علي أقتدي: ٤٥٤

الزهري: ١٢٩

زهير بن حرب: ٣٢٣

زياد بن جرير: ٣٠٦

الزيادي: ٣٧٢

زيد بن أبي هاشم العلوي: ٩١

زيد بن ثابت: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥

زيد بن الحسن الكندي: ٣٤٨

زيد بن حماد: ٨٧

زيد بن علي الحسين الهاشمي: ١٨٧،

١٨٨، ٣٤٤، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢،

٤١٤

زيد بن وهب: ٣٠٦

الزيلعي: ١١٤، ١٥٢، ٣٢٩، ٣٩٢،

٣٩٣، ٣٩٤، ٤٦٠

زينب بنت الكمال المقدسية: ٣٥٧

س

الساجي: ٣٣٦

سالم بن أبي الجعد: ٦٢٧

سبط ابن الجوزي: ٢١٧، ٤٢٩، ٤٣١،

٤٣٢، ٥٦٠

راغب الطباخ: ٥١٨ت

الرافعي: ٤٠١

الرامهرمزي: ٣٠٤، ٣١٠، ٣٣٦

الربيع بن خيثم: ٣٠٦

الربيع المرادي: ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٦٩

ربيعة الرأي: ٣٠٣، ٣١١

رجاء الخادم: ٥٢٧

الرستمي: ٢٦٧

رشيد رضا: ١٢٧، ٢٨٨ت، ٥١٨ت

رضوان محمد رضوان: ٣٧٥، ٣٧٩،

٣٨١، ٣٩٦

الرضي الطبري: ٤٨١

الرملي خير الدين: ٤٢٤

رؤيم الصوفي: ٤٣٩

ز

زاذان: ٣٠٦

زاهر بن طاهر الشحامي: ٩٣، ٤٧١

الزبير بن العوام: ٥٠١

زر بن حبش: ٣٠٤

الزركشي: ٢٨٢

الزرنجري: ١٧٥

الزعفراني: ٤٦٩

زفر بن الهذيل: ٣٠، ١٧٥، ٣١٥، ٣١٩

زكريا الأنصاري: ٣٧٢، ٤٠٣

سعيد الحلبي: ٤٠٣
 سفيان الثوري: ٢٩٧، ٢٨٦، ٥٩
 ٤٨٢، ٤٢٤، ٤١٤، ٣٢٠، ٣١٤
 سفيان بن عيينة: ٣١٣، ٣٣٦، ٤٩١
 سلامة العزّامي: ١٤٥، ٤٤١، ٤٤٤
 السلطان سليم: ١٠٥
 سلمان الفارسي: ٣٠٢
 سلمة بن صهيب: ٣٠٥
 سليمان بن برد: ٣٥٦
 سليمان بن حرب: ٣٢٤
 سليمان بن الحسن الجنايبي: ٧٧
 سليمان بن عمران: ٣١٥
 سليمان بن عيسى السّجزي: ٣٦٣
 سليمان باشا العظم: ١٠٤
 سليمان المنصوري: ١٠٤
 السمعاني: ٢١٥، ٢١٧، ٢٦٧
 السميدع: ٤٤٤، ٤٧٥
 سَنَجَر الجاولي: ٤٠١
 السندي أبو الحسن: ٢٦٧
 الشُّهْرَوَردي الشهاب (المقتول): ٢٢١،
 ٢٥١
 الشُّهْروردي، عمر بن محمد (الزاهد):
 ٣٨٦
 سهل بن أبي إسحاق المهراني: ٩٠
 سهل بن زنجلة: ٤٢٧

السبكي تاج الدين: ٦٨، ٩٤، ١١٦،
 ١٥٣، ١٥٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٦٩
 ٤٦٠، ٤٨٢، ٥٤٢، ٥٤٣
 السبكي تقي الدين: ٦١، ٦٨، ٧١، ٧٢،
 ١٥٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣
 سبيع بن علي بن الحسن الدمشقي: ٢٠٢
 السجزي أبو نصر: ٨٨
 السخاوي عَلم الدين: ٤٦٠
 السخاوي محمد بن عبد الرحمن: ٢١٧،
 ٢١٨، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٩
 ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٩٥، ٤٩٣، ٥١٠،
 ٥٢٠، ٥٢٧
 السروجي: ٣٢٨
 سعد بن أبي وقاص: ٣٠١، ٣٠٢،
 ٤٩٨، ٥٠٦
 سعد بن سعيد الأنصاري: ١١٤، ١١٥
 السعد الديري: ٣٣٠، ٣٩٥
 سعدان بن محمد البستي: ١٦٨، ١٦٩
 سعيد بن جبير: ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨
 سعيد بن حسن الجنايبي القرمطي: ٧٧،
 ٨١
 سعيد بن فيروز: ٣٠٦
 سعيد بن كثير بن عفير: ٣٥٧
 سعيد بن محمد الجرمي: ٣٦٤
 سعيد بن المسيب: ٢٩٠، ٢٩٧

- سهل بن سعد : ٤٢٦
 سهيل بن عثمان : ٣١٠
 سويد بن سعيد : ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٢٨٩
 سويد بن غفلة المذحجي : ٣٠٤
 السيّاغي : ٤١٥ ، ٤٠٥
 السّبالكوتي : ١٠٤
 السّيرافي : ٣٩٥ ، ٣١٨
 سيف بن عمر : ٢١٧ ، ٢١٦
 السيف البغدادي : ٤٨١
 السيوطي : ١٥٣ ، ١١٥ ، ٨١ ، ٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٣٠٢ ، ٣٣١ ، ٣٥٦
 ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٥١١ ، ٥٤٢
 ش
 الشافعي : ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣١٤ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤٢٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٥١٠ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠
 ٥٤٣
 الشّراوي : ٣٧١
 الشّحام المعتزلي : ٤٢ ، ١٩٥
 الشرف الدميّاطي : ٤٣٢ ، ٤٨١ ، ٤٩٣
 الشرف الفزاري : ٥١٠
 الشرواني : ١٣٥
 شريح بن الحارث الكندي : ٣٠٣ ، ٣٠٥
 الشريف الرضي : ٧٨ ، ٨٠ ، ٢١٧
 الشريف المرتضى : ٧٨ ، ٢١٧
 شعبة بن الحجاج : ٢٦٠
 الشعبي : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٤٨٩
 شمس الدين بن مسلم : ٦٩
 الشمس البابلي : ٤٠٣
 الشمس الديري : ٣٣٠
 الشمس السروجي : ٣٢٨
 الشمس الشهرزوري : ٤٥٢
 الشّمّني : ٣٣٠
 شهردار بن شيويه الديلمي : ٢٦٧
 الشهرزوري : ٤٥٢
 الشهرستاني : ٤٢ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٥٤
 الشوكاني : ٤٠٣ ، ٤٠٥
 الشّيخي : ٣٩٤
 الشيرازي : ١٣٥
 ص
 الصائغ : ٤٨١
 الصاحب ابن عباد : ٢٤٢ ، ٣٣٧
 صادق إبراهيم عرجون : ٥٠٣ ، ٥٠٥
 ٥٠٦
 صالح بن أحمد الحافظ : ١١٤ ، ٤١٤

صالح بن رجب المواهبي : ١٠٣

صَبِيغ بن عِثْل : ١١٠

صدقي (الدكتور) : ١٢٧

صرغتمش الناصري : ٤٥٤

الصَّغَانِي : ٣٢٧

الصفدي : ٢٢٢، ٢٢٤، ٤٨٢

صلاح الدين الأيوبي : ٤٧، ٢٠٦، ٢١٩

صلة بن زفر : ٣٠٦

الصيمري : ٧٨، ٢١٧، ٣١٣، ٣١٥،

٣٢٢

ض

الضحاك بن مخلد الشيباني : ٤٩١

ط

طاهر الجزائري : ٢٠

طاهر سيف الدين : ٢٠٧

طاووس : ٣٠٩

الطبراني : ٨٨، ١١٥، ١٥٣، ٣٩٣،

٤٢٦

الطبري أبو الحسن : ٨٨، ٢٥٩، ٢٦٠

الطحاوي : ٣٠، ١٦٥، ٢٩٩، ٣١٤،

٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٩٥، ٤٠٣،

٤٢٥، ٤٣٩، ٤٦٨، ٥٢٨

الطراثفي : ٥٢

طلحة بن محمد المعدل البغدادي : ٣٢٦

الطوسي : ٤٧

الطيالسي : ٤٩١، ٤٩٢

الطيالسي جعفر بن محمد : ٣٢٣

ظ

الظاهر برقوق : ٥٣١

الظاهر بيبرس : ٤٨

الظاهر ططر : ٥٣١، ٥٣٤

ظفر أحمد العثماني : ٢٦٤ ت

الظهير البيهقي : ٢٢١

ع

عائشة الصَّدِيقَة رضي الله عنها : ٢٤٥،

٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧

عارف حكمت : ١٦٩، ١٧٠

عاشر أفندي : ٥٢

العاصم بن منبه : ٥٠١

عاصم بن أبي النجود : ٣٠٤، ٣١٢،

٣١٨

عامر بن شراحيل الشعبي : ٣٠٦، ٣٠٧،

٤٨٩

عباد بن يوسف : ١١٤، ١٥٢

عبادة بن نسي : ٢٩٠

عباس العزّاوي : ٢١٠

- عبد الرحمن بن محمد الدهان : ٩٠
عبد الرحمن بن محمد السراج : ٩١
عبد الرحمن بن محمد الهمداني : ٩١
عبد الرحمن بن مغراء : ٤٢٧
عبد الرحمن بن مهدي : ٥٩ ، ٦٠ ، ٣٢٠ ،
٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥٧
عبد الرحمن الهمداني : ٣٠٥
عبد الرزاق البيطار : ٥١٩
عبد الرزاق الصنعاني : ٢٦٢ ، ٢٨٣
عبد الرزاق الفوطي : ٢٢٠
عبد السلام الجيلي : ٣٨ ، ٨٢
عبد السلام القزويني : ٤٦٦
عبد العزيز بن أبي رجاء : ٣٦٣
عبد العزيز بن أحمد الخزري : ٤٣٩
عبد العزيز بن يحيى الهاشمي : ٣٥٦
عبد العزيز الأهواني : ١٦١
عبد العزيز الطبري : ٤٧
عبد العزيز الميمني الهندي : ٤٦٦
عبد الغافر الفارسي : ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٥ ،
١٥٣ ، ٣٢٦ ، ٤٧١ ، ٢٧٢
عبد الغفار بن محمد الشيرازي : ٤٠٣
عبد الغني الدهلوي : ٣٧٢ ، ٤٠٧
عبد الغني عبد الخالق : ٥٣٧
عبد الغني المجددي : ٣٣٣
عبد الغني المقدسي : ٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٨٦
العباس بن محمد المصري : ١٩٩
عباس محمود العقاد : ٢١
عبدان الباطني : ٧٧
عبد الأول السجزي : ٢٦٧
عبد الجبار الإسفرايني : ١٦٢ ، ٢٤٧
عبد الجبار بن محمد المروزي : ٣٧٢
عبد الجبار الهمداني : ٥٠ ، ١٨٨ ، ٤٦٦
عبد الحق بن يوسف : ٢٦٧ ، ٢٨٣
عبد الحق الإشبيلي : ٢٨٢
عبد الحق الدهلوي : ٣٣١
عبد الحميد غالب بك : ٥٣٦
عبد الحي اللكنوي : ٢٥٢ ، ٢٦٤
عبد الخالق بن أسد الدمشقي : ٣٢٧
عبد الخالق بن علي المؤذن : ٩٠
عبد الخالق الشبراوي : ٣٧١
عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي :
٥٠٩
عبد الرحمن بن الأسود النخعي : ٣٠٥
عبد الرحمن بن زياد الإفريقي : ١١٤ ،
١٥٢
عبد الرحمن بن سعيد (القائم) : ٧٧ ،
٧٩ ، ٨١ ، ٢١٧ ، ٢١٨
عبد الرحمن بن عبيد الله الخرقى : ٩٠
عبد الرحمن بن غنم : ٢٩٠
عبد الرحمن بن كيسان الأصم : ٤٢

عبد الله بن أحمد بن حنبل : ١٩٨ ، ٨٨ ،
عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس :

٤٣٨

عبد الله بن أحمد بن معدان : ٣١٠

عبد الله بن جحش : ٤٩٨ ، ٤٩٩

عبد الله بن خالد الكوفي : ٤٣٧

عبد الله بن خيران : ٣٦٤

عبد الله بن داود الخريسي : ٣٢١

عبد الله بن سالم البصري : ١٠٤ ، ٣٧٢ ،

٤٠٣

عبد الله بن سبأ : ٤٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧

عبد الله بن سخبرة : ٣٠٥

عبد الله بن سريج : ٣٢٣

عبد الله بن صالح المصري : ١٣٠

عبد الله بن الصديق الغماري : ٦ ، ٧ ،

١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ٤٢٦

عبد الله بن أبي العباس الخرقى : ٢٦٧

عبد الله بن عباس : ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

٢٧٦ ، ٣٠٧ ، ٣٥٥ ، ٤١٣

عبد الله بن عتبة بن مسعود : ٣٠٥

عبد الله بن عبد الصمد العطار : ٢٦٧

عبد الله بن عبد الغني المقدسي : ٣٦٥

عبد الله بن عدي : ٤٤٥

عبد الله بن عمر بن الخطاب : ٤١ ، ٣٠٧ ،

٣٥٥

عبد الغني النابلسي : ١٠٤ ، ٣٣٢ ، ٤٥٧ ،

٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٥٥٤

عبد الفتاح أبو غدة : ٣٢ ، ٢٦٤ ،

٢٨٠ ، ٥٤١

عبد القادر بن إسماعيل النابلسي : ٤٦١

عبد القادر بن خليل المعروف بكذك :

٣٧١ ، ٤٠٣

عبد القادر الجيلاني : ١١٢

عبد القادر القرشي : ٩٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ،

٤٣٢ ، ٤٧١

عبد القاهر البغدادي : ٥٢ ، ٨٠ ، ٨٣ ،

٨٨ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١١٢ ، ١١٦ ،

١١٧ ، ١١٩ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ،

٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٤٣١ ،

٤٥٠

عبد الكريم بن أبي العوجاء : ٤٣ ، ٨٧ ،

عبد الكريم بن عبد النور الحلبي : انظر :

القطب الحلبي .

عبد الكريم بن مالك : ٣٥٥

عبد الكريم بن موسى البزدوي : ١٦٧

عبد اللطيف البغدادي : ٢٢٤

عبد الله بن أبي سعيد الوراق : ٥٢٥ ،

٥٢٧

عبد الله بن إياض : ١٨٧

عبد الله بن يزيد المقرئ الكوفي : ٣١٤ ،

٣٢١

عبد الله بن يوسف التَّيْسِي : ٣٥٦ ، ٣٥٧

عبد الله البصري مولى بني هاشم : ٤٩٢

عبد الله السندي : ٣٣١

عبد الله العبيسي : ٣٦٤

عبد المجيد سليم : ٢٦

عبد المجيد اللبان : ٢٦

عبد الملك بن أبي سهل الكروخي : ٣٧٢

عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد : ٩٠

عبد الملك بن إياس الشيباني : ٣١٠

عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون :

٣٥٦

عبد المنعم بن عبد الكريم القشيري : ٩٣ ،

٤٧١

عبد المهيم بن عباس : ٤٢٦

عبد الواحد بن محمد بن إسحاق النجار :

٩٠

عبد الواحد الشيرازي : ٤٧

عبد الواسع بن يحيى الواسعي : ٣٤١ ،

٣٤٣

عبد الوهاب بن عطاء العجلي : ٤٩١

عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية : ٣٠٨

عبد الوهاب المتقي : ٣٣١

عبدوس : ١١٥

عبد الله بن عمر بن العباس العدوي : ٢٠٠

عبد الله بن عمر بن غانم : ٣٥٦

عبد الله بن عون : ٣٦٣

عبد الله بن المبارك : ٥٩ ، ١٦٩ ، ٣١٤ ،

٣٢٠

عبد الله بن محمد بن إسماعيل الصنعاني :

٣٧٢

عبد الله بن محمد الأماسي : ٣٣٢

عبد الله بن محمد بن الحسن المهرجاني :

٨٩ ، ٤٧٠

عبد الله بن محمد بن الحنفية : ٤١ ، ٤٢ ،

١٦٩ ، ٤٠٧

عبد الله بن محمد البلوي : ٣٣٨ ، ٣٣٩

عبد الله بن محمد الحارثي : ٣٢٥

عبد الله بن محمد المجدي الوصاف : ١٠٥

عبد الله بن محمد الناشئ : ٤٢٨

عبد الله بن مسعود : ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٥٥ ، ٤١٣ ،

٤٢٤ ، ٤٦٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٦

عبد الله بن مسلمة القعنبي : ٣٥٧

عبد الله بن المنذر : ٥٠١

عبد الله بن نافع الأصم : ٦٩

عبد الله بن نافع الزبيري : ٣٥٦

عبد الله بن وهب : ٣٥٧

عبد الله بن يحيى السكري : ٩٠

عبيد المهدي = عبد الرحمن بن سعيد

عبيد بن محمد الأنصاري : ٢٠٠

عبيد بن موسى : ٣٠٩

عبيد بن نضلة : ٣٠٥

عبيد الله بن أحمد المرؤذي : ٥٢٧ ، ٥٢٥

عبيد الله بن الحسين الصابوني : ٢٠٠

عبيد الله بن سلمة المُكْتَب : ٢٠٠

عبيد الله بن عبد الله النيسابوري الحاكم :

٣٢٧

عبيد الله بن علي الكوفي : ٤٣٩

عبيد الله بن واصل البخاري : ٣٢٤

عبيدة بن سعيد بن العاص : ٥٠١

عبيدة بن قيس السِّلْماني : ٣٠٣

عتبة بن فرقد : ٣٠٦

عُثَام : ٣٠٨

عثمان بن أبي شيبة : ٢٦٢

عثمان بن حنيف : ١٤٢

عثمان بن سعيد الدارمي : ١٩٨ ، ٨٨

عثمان بن سعيد الداني : ٢٠٠

عثمان بن عبد الله بن الحسين العراقي : ٢٠٠

عثمان بن عفان : ٤٠ ، ٢١٥ ، ٣٠٢

٥٠٥ ، ٤٢٦ ، ٣٠٤

عثمان بن عفان القرشي : ١١٥

عثمان بن مسلم البُتِّي : ١٦٥ ، ١٦٦

١٧٥ ، ١٧٧

العجلوني : ١١٥ ، ١٥٢

العجلي : ٣٠٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٧٣

٤١٤

عدي بن عبد الباقي الأذني : ٢٠٠

العراقي زين الدين : ٢٦٤ ، ٣٢٩ ، ٤٨٢

العراقي علم الدين : ٤٨١ ، ٤٨٣

العز بن عبد السلام : ٤٧ ، ١٩٨ ، ٤٦٠

٥١٠

عزت باشا (الجنرال) : ٥٣٢

عزت العطار : ٣٢ ، ٨٤ ، ١٠١ ، ١١٥

١٢٤ ، ١٤٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩

٢٤٤ ، ٣٦٥ ، ٤٠٤ ، ٤٦٩ ، ٥٠٩

٥٢٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٨

العزير بالله : ٨١

عزير النسفي الباطني : ١٣٥

العسال أبو أحمد القاضي : ٨٨

العشاري : ٩٧

عصام بن يوسف : ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧

عضد الدين الإيجي : ١٠٦

عطاء بن عبد الله الخراساني : ٣٥٥

عفان بن مسلم الصفار : ٢٦٢ ، ٣١٠

٣١١ ، ٣٦٥ ، ٤٩١

عُقْبَة بن أبي مُعَيْط : ٥٠١

عُقْبَة بن عامر : ٣٩٦

عقيل بن أبي طالب : ٧٦

- العُقَيْلي: ٢٦٢، ٣١٠، ٣١٣، ٣٣٤،
٣٧٢، ٣٣٥
- العلاء الباجي: ٤٨١، ٤٨٣
- العلاء البخاري: ٥٤، ٣٩٥
- العلائي: ٢٩٧، ٢٩٨
- علقمة بن قيس النخعي: ٣٠٤، ٣٠٥
- علي بن أبي طالب: ٤٠، ٤١، ٤٥،
٧٩، ٨١، ١١١، ١٨٨، ١٨٩،
٢١٥، ٢١٧، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤،
٣٠٥، ٣٠٦، ٣٦٤، ٤٠٧، ٤٠٨،
٤١١، ٤١٢، ٤٢٧، ٤٩٩، ٥٠٠،
٥٠١
- علي بن أبي طلحة: ١٣٠
- علي بن أبي القاسم: ٣٦٥
- علي بن أبي المجد: ٢٧١
- علي بن أحمد بن عبدان الأهوازي: ٨٩،
٤٧٠
- علي بن أحمد الجمالي: ٤٥٤
- علي بن أحمد بن حفص الحمامي:
٩٠
- علي بن أحمد الفارسي: ١٦٨، ١٦٩،
١٧٠، ١٧٧
- علي بن أحمد بن محمد الرزاز: ٩١
- علي بن الأزهر الرازي: ٣٠٥
- علي بن أفلح العبسي: ٢٢١
- علي الأجهوري: ١٩٩
- علي باشا الحكيم: ٤٦٦
- علي باشا الشهيد: ٥٠، ٥٢
- علي بن الجعد: ٣٢٢، ٣٢٤
- علي بن الحربي: ٢٤٥
- علي بن الحسن بن العبد: ٣٨٦
- علي بن الحسن البلخي: ١٦٧
- علي بن الحسن الغزال: ١٦٩
- علي زين العابدين بن الحسين: ٤٠٨،
٤١٢
- علي بن حمشاذ العدل: ٩٤
- علي بن خلف: ٤٣٧
- علي الخفيف: ٢٢
- علي رائف: ١٠٥
- علي بن زكريا الأنصاري المنبجي: ٣٢٨
- علي بن زياد التونسي: ٣٥٧
- علي بن سالم الأذري: ٢٠٢
- علي بن سلمة اللبكي: ٤٤٥
- علي السَّيَاسي: ١٠٣
- علي بن طاهر الوتري الحنفي: ٣٧٢
- علي العمادي: ١٠٤
- علي بن الفضل الباطني: ٨١، ١٨٨
- علي القاري: ١٧٠، ٢٦٤، ٣٣١
- علي بن ماسويه المقرئ: ٢٦٧
- علي بن محمد البغدادى: ٤٣٩

عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان :

٨٩، ٤٧٠

عمر بن عبد الوهاب الجندي : ٤٢٦

عمر بن قيس الماصِر : ٣١٠

عمر بن محمد السهروردي : ٣٨٦

عمر مكرم (نقيب الأشراف) : ٧٨

عمر بن سُرّاقة الباهلي : ٥٣٥

عمر بن شرحبيل الهمداني : ٣٠٥

عمر بن عبيد : ٤٢، ١٨٨

عمر بن ميمون الأودي : ٣٠٣، ٣٠٤

عمر بن الهيثم البصري : ٤٩١

عمر بن عثمان : ٥٠١

عياض : ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٩٩، ٣١٤، ٤٣١

العيدروس : ٢٥٢

عيسى بن أبان البصري : ٣٢١

عيسى بن أيوب : ٢٤٣

عيسى بن مريم عليهما السلام : ١٢٨،

١٢٩، ٢١٦

عيسى بن يونس : ١١٨

عيسى منون : ١٧٤

العيني : ٢٥٤، ٣٣٠، ٣٧٩، ٣٨٠،

٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٤

غ

الغزي : ١٠٤، ٥٢٠

علي بن محمد بن عبد الله بن بشران : ٨٩،

٤٧٠

علي بن محمد التنوخي : ٣٢٥

علي بن محمد الصوري : ٢٠٠

علي بن محمد بن علي الإسفراييني : ٩٠

علي بن محمد بن علي الإيادي : ٩١

علي بن محمد بن علي المقري : ٩٠

علي بن محمد بن مهدي الطبري : ٩٧

علي بن المديني : ٢٦٢، ٣٢٢، ٣٣٥،

٤٢٧

علي بن موسى بن يزيد القمي : ٤٦٨

علي بن نزار بن حيّان : ١١٥، ١٥٣

عمار بن ياسر : ٣٠٢، ٥٠٦

عمر بن أحمد بن الواعظ : ٣٠٨

عمر بن أحمد النيسابوري : ٣٢٦

عمر بن أحمد الواسطي : ٢٠٠، ٢٠١

عمر بن إسحاق الغزنوي : ٤٥٤، ٤٥٥

عمر بن الحسن المراغي : ٣٧٢

عمر بن الخطاب : ٤٠، ١١٠، ٢٢٠،

٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦،

٣١٤، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٢٦، ٥٠١،

٥٠٥، ٥٣٢

عمر بن شُبّة : ٥٢٥

عمر بن طبرزد : ٣٧٢

عمر بن عبد العزيز : ٤٢، ٣٥٥، ٤٢٦

الغزنوي: ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٥٥

الغساني أبو علي: ١٣٧

غنجار محمد بن أحمد النجاري: ٣٢٦

الغيطي: ٤٠٣

غيلان بن مسلم الدمشقي: ٤٢

ف

الفارسي أبو الحسن: ٩٣

الفتح بن أبي علوان: ١٦٧، ١٧٧

الفتح ابن خاقان: ١٣٦

الفخر البخاري: ٣٢٨، ٣٧٢، ٤٠٣

الفخر الرازي: ٥٢، ١١٩، ١٥٠، ١٥٣،

١٥٤، ٢٣٥، ٢٥٣، ٤٥١، ٤٥٢،

٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥

الفراء النحوي: ١٣٠

الفرّوي: ١١٥، ١٥٢

فريد وجدي: ٢١، ٥٣٣

الفرّاري: ٥١٠

الفنجابي عبد العزيز: ٣٩٢

القوطي هشام المعتزلي: ٤٢

الفيروزآبادي: ٢٠١، ٢٦٠

ق

القابسي أبو الحسن: ٤٧، ٧٩

قابوس: ٣٠٥

القادر بالله العباسي: ٨٠

قاسم بن أصبغ: ١١٨، ٤٣٩

القاسم بن عبد الله: ٤١١

القاسم بن معن المسعودي: ٣١٩

القاضي بكار: ٣٩٥

القاضي الفاضل: ٢١٩

القاياتي: ٥٤

قباد الساساني: ٨١

قيصة بن وقاص: ٤٩٢

قتيبة بن سعيد: ٣٢٣، ٣٥٦، ٣٥٧

قدامة بن يزيد النعماني: ٢٠٨

القُدوري: ٧٨، ٢١٧، ٤٥٠

القرافي: ١٩٩

قرمط (حمدان بن الأشعث): ٧٧

القرمطي الجنابي: ٧٧، ٨١

قريش البصير العثماني: ١٩٩

القسطلاني: ٣٨٠، ٥٤٣

القشيري: ١٥٣، ١٦٢

القطب الحلبي: ٦٨، ١٦٦، ١٧٨،

٣٢٩

قطب الدين المصري: ٢٣٥

القطب النهروالي: ٣٣١

القطب النيسابوري: ٤٧

القطب اليونيني الحنبلي: ٤٣٢

القعنبي: ٣٥٧

القفال المروزي: ٩٧، ٤٥٠، ٤٥١

٥٢٥، ٥٢٦

القفطي: ٢٢٤، ٢٢٦

المارديني: ٣٢٩

قلاوون: ٥٣٤

مالك بن أنس: ٢٦، ٤٨، ٦٩، ١٣٠،

القواريري: ٤٩٣

١٧٦، ١٨٨، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٧،

القنوي: ١٤٢

٢٩٨، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٤، ٣١٧،

٣٢٣، ٣٣٦، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧،

ك

٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٤١٢، ٤١٥،

الكاساني: ١٦٨

٤٢٥، ٣٦٠، ٤٨٩

كثير بن عبد الله: ١١٤، ١٥٢

مالك بن عامر: ٣٠٥

الكرابيبي: ٣٣٧

ماني: ٣٨

الكَزْدَرِي: ١٦٨، ١٧٥، ٤٥٠

المبرّد: ٥٢٨

كردوس بن هانيء: ٣٠٦

المتقي الهندي: ٣٣١

الكساني: ٣١٢

المتنبي: ٢١٩

الكفري: ٥١٠

المتوكل على الله: ٤٥، ١٩٦

الكلبي: ٣٢٥، ٤٩٠، ٤٩١

مجاهد بن جبر: ٤٤، ٤٥، ٣٠٩

الكمشخانوي: ٣٣٣

محب الدين الخطيب: ٥١٨ت

الكنيا الهراسي: ٤٦٨

المجبي: ٨٣، ٥١٨

محسن بن طاهر الدمشقي: ٢٠٢

ل

محسن بن عبد الله الرملي: ٢٠١

اللؤلؤي: ٢٧٠، ٣٨٥

محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى:

الليث بن سعد: ٢٦، ٣١١، ٣١٤،

٢٦١

٣١٩، ٣٩٥، ٤١٢

محمد بن إبراهيم الترمذي: ٣٧١

لويس ماسينيون الفرنسي: ٢٠٢

محمد بن إبراهيم الحصري: ٢٠١

محمد بن إبراهيم الخزرجي: ٤٠٣

م

محمد بن إبراهيم الواني: ٣٢٩

المأمون: ٣٣٨، ٤٣٧، ٤٨٩، ٤٩٤،

محمد بن إبراهيم الوزير: ٤١٥

محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق: ٩٠

محمد بن أحمد بن جميع الغساني: ٣٨٦

محمد بن أحمد البشاري المقدسي:

١١٣، ١٥١

محمد بن أحمد الشُّمْنَانِي: ٢٤٣، ٢٤٥

محمد بن أحمد السياغي: ٣٧٢

محمد بن أحمد الطائي: ٢٤٥، ٢٤٧

محمد بن أحمد المحبوبي المروزي:

٣٧١، ٣٧٢

محمد بن أحمد النسفي: ١٦٧

محمد أحمد باسندوة: ٤٧٣

محمد بن الأخضر: ٤٣٩

محمد بن إسحاق بن فروخ: ٢٠٠

محمد بن إسحاق الصغاني: ٤٨٩

محمد بن إسحاق القاشاني: ٤٣٩

محمد أسعد بن عبد الله المجدي: ١٠٥

محمد بن إسماعيل بن أبي فديك: ٤٩١

محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق:

٧٦، ٨٠

محمد بن إسماعيل الحافظ: ٢٧٥

محمد أبو زهرة: ٦، ٢٢، ٢٣

محمد الأمير الكبير: ٧٨

محمد أمين الخانجي: ٢٣٦، ٥١٨

محمد بن أبي بكر التبريزي: ٢١٣، ٢٣٥

محمد بن بشار: ٣٦٣

محمد بخيت المطيعي: ٣١

محمد بن تاويت الطنجي: ٥٤٥، ٥٤٨

محمد بن تكش: ٤٥٣

محمد بن ثابت: ١١٥

محمد بن جعفر بن مطر: ١٥٣، ٤٠٠،

٤٠٢

محمد بن جعفر الخزاعي: ٣١٨

محمد بن جعفر الكتاني: ٢٤، ٣٧٢

محمد بن الحارث الخشني: ٢٨٦

محمد بن الحسن البصري الظاهري: ٤١٨

محمد بن الحسن الديلمي: ٢٠٣، ٢٠٩،

٢١٠

محمد بن الحسن الشيباني: ٢٦، ٣٠،

١٧٠، ١٧٥، ٢٩٤، ٣٠٨، ٣١٥،

٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٥٦،

٣٥٧، ٣٧٨، ٤١٢، ٤٢٤، ٤٥٤

محمد بن الحسن العسكري: ١٩٠

محمد بن أبي الحسين بن أبي القاسم:

٩١

محمد بن الحسين بن داود العلوي: ٨٩،

٤٧٠

محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل

القطان: ٩٠

محمد بن الحسين الخزاعي: ٢٠٠

محمد بن سليمان الأصبهاني : ٣١٠
 محمد بن سليمان الجوخدار : ٤٠٣
 محمد بن سماعة التميمي القاضي : ١٦٨ ،
 ٣٢٢ ، ١٧٧
 محمد بن شبيب : ١١٧
 محمد بن شجاع الثلجي : ٣٢٣
 محمد بن الطاهر الفتني الكجراتي : ٣٣١
 محمد بن طلحة المالكي : ٢٦٧
 محمد بن عبد الستار الكردي : ١٦٨ ،
 ٤٥٠ ، ١٧٥
 محمد بن عبد العزيز الهاشمي : ٣٨٧
 محمد بن عبد الله الأديب : ٩٠
 محمد بن عبد الله الإسكافي : ٤٣
 محمد بن عبد الله الأنصاري : ٣١٤
 محمد بن عبد الله الحضرمي : ٤٢٧
 محمد بن عبد الله الدمشقي : ٣٥٧
 محمد بن عبد الله المغربي : ١٠٤
 محمد بن عبد الله النيسابوري : ٤٧٠
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : ١٣٠ ،
 ٣٣٥
 محمد بن عبد الله بن المحب : ٣٥٧
 محمد بن عبد الملك بن طفيل : ٢٢٤ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٠
 محمد بن عبد الوهاب بن هشام :
 ٤٤٥

محمد بن الحسين السمرقندي : ١٦٨
 محمد بن الحسين أبو صالح : ١٦٩
 محمد بن الحسين النيسابوري : ١٩٩
 محمد بن حميد العبدي : ٤٩١
 محمد بن الحنفية : ٤٠٧
 محمد الحامد : ٦
 محمد الحبال : ١٠٤
 محمد حسين الخافي : ٣٣١
 محمد حياة السندي : ١٠٤
 محمد بن خلف بن حزم : ٢٠٢
 محمد بن خلف بن المرزبان : ٥٢٥
 محمد بن داود العسقلاني : ٢٠٠
 محمد بن أبي الربيع المازني : ١٦٧
 محمد بن الربيع الجيزي : ٣٠٢
 محمد الزاهد البخاري الشيرازي : ٤٦٦
 محمد زاهد الكوثري : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
 ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ،
 ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
 ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
 ١٧٣ ، ٢٥٩ ، ٢٨٠ ، ٢٣٩ ، ٤١٩ ،
 ٤٢٠ ، ٤٧٥ ، ٥١٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٧ ،
 ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩
 محمد بن سالم الحفني : ٤٩٥ ، ٥٠٢
 محمد بن سعيد : ٤٣٩
 محمد بن سعيد الخوارزمي : ٣١٥

محمد بن المبارك الصوري : ٣٥٦
محمد بن محمد بن سليمان الروداني :

١٩٩

محمد بن محمد بن الشيرازي : ٣٨٦
محمد بن محمد بن غانم الحافظ : ٢٦٨
محمد بن محمد بن محمد بن محمش
الزيادي : ٩٠

محمد بن محمد المهرجاني : ٩٠
محمد بن مصعب القرطاسي : ٤٩٠ ، ٤٩١
محمد بن المظفر بن موسى البغدادى :
٣٢٦

محمد بن معاوية الأُطْرَابُلْسِي : ٣٠٨ ،
٣٥٧

محمد بن المغيرة البلخي : ٣١٠
محمد بن مقاتل الرازي : ١٦٧ ، ١٦٩ ،
١٧٠ ، ١٧٧

محمد منير آغا الدمشقي : ٥١٨
محمد بن موسى بن الفضل : ٩٠
محمد بن موسى بن المثنى النهرواني :
٤٣٩

محمد بن موسى البربري : ٤٩١
محمد بن موسى الصيرفي : ٩١
محمد بن ناصر أبو الفضل : ٣٥٨
محمد بن نصر المروزي : ٤٦٠
محمد بن نصرويه النيسابوري : ٩١

محمد عابد السندي : ٣٣٣ ، ٣٧٢ ،
٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٢

محمد عبد الحي الكتاني : ٤٠١
محمد عبد الحي اللكنوي : ٣٣٣
محمد عبد الرشيد النعماني : ٤٥١ ت
محمد عبده : ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٠
محمد عبد الهادي أبو ريدة : ٢٤٤

محمد بن علاء الدين البابلي : ٣٧٢ ، ٤٠٣
محمد بن علي بن إبيك السروجي : ٣٢٩
محمد بن علي بن خشيش : ٩٠

محمد بن علي بن رزام الكوفي : ٨٢ ، ٢٠٨
محمد بن علي بن زكريا المتنجي : ٣٢٨
محمد بن علي الحسيني الدمشقي : ٣٩٩

محمد بن علي الداودي : ١١٦
محمد بن علي الصوري : ٣٨٦
محمد علي باشا : ٧٨

محمد بن عمرو الداودي : ٣٤٩
محمد بن عمران : ٢٠١ ، ٢٤٥

محمد بن عمرو الليثي : ١١٤ ، ١٥٢

محمد بن الفضل بن عطية : ١١٥ ، ١٥٣

محمد بن الفضل بن نظيف المصري : ٩١

محمد الفراوي : ٩٣ ، ٤٧١

محمد بن كرام السجستاني : ٤٧

محمد بن مالك بن أبي الفضائل

الحمادي : ٧٢ ، ٨٤

- محمد نجيب الخانجي: ٢٣٦، ٣٩٦
 محمد بن هاجر: ٢٦١
 محمد بن هارون الوراق: ٥٢
 محمد هبة الله البجلي: ٣٣٢
 محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني: ٤٣١، ٤٥٠
 محمد بن يحيى الذهلي: ٥٤٣
 محمد بن يزيد: ١٦٧
 محمد بن يعقوب الأصم: ١٦، ٤٠٠، ٤٠٣
 محمد بن يعقوب النيسابوري: ٩١
 محمد يوسف البثوري: ٥، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤١٩
 محمد يوسف الكاملفوري: ٣٩٢
 محمود بن القاسم: ٣٧٢
 محمود البخاري أبو العلاء: ٣٢٨
 محمود الخضيرى: ٢٤٤
 محمود سامي بك: ٣٧٢، ٣٧٠
 محمود سكر: ٣٥١
 محمود شلتوت: ٢٦، ٢٨، ٢٩
 محمود الغزنوي السلطان: ٢٢٢
 محيي الدين بن عربي: ٥٥٣، ٥٥٤
 محيي الدين الكوشكناري: ٢٥٢
 مذكور بن سليمان لواسطي: ٣١٠
 المرادي: ١٠٦، ٥١٩
 مُرَّة بن شراحيل: ٣٠٥
 مرتضى التركي: ١٠٥
 مرتضى الزبيدي: ٥١، ٧١، ١١٦، ١٧٠، ١٧٩، ٣٣٢
 المرجاني شهاب الدين: ١١٢، ١٥٠
 المَرْغِينَانِي: ١٦٨
 المَرْوُذِي أبو بكر: ٥٩
 المروزي أبو الفضل: ٥٢٥
 المروزي ناصر بن الحسين بن محمد: ٩١، ٩٣، ١٥٣، ٤٧١
 مريم بنت عمران: ٢٤٥
 المزجاجي: ٣٧٢
 مزدق: ٨١
 الْمُزْنِي: ٤٠٣، ٤٦٩
 الْمُزِّي: ٣٢٨، ٣٨٠، ٣٨٧، ٤٨٢، ٤٩٢
 المسترشد بالله: ٢٢١
 المُسْتَفْغَرِي جعفر: ١٦٦، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧
 المستجد بالله: ٢٢٢
 مسروق بن الأجدع: ٣٠٣، ٣٠٥
 مسعر بن كدام: ١١٥
 مسعود بن أبي أمية: ٥٠١
 مسعود بن شيبه: ٣١٢، ٤٥١
 مسعود السلجوقي: ٢٢٢

- المسعودي: ٢٠٨
 معروف الرصافي: ٢٢١
 مسلم بن الحجاج: ١١٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٨، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٧، ٥٤٧
 المعز الفاطمي: ٣٣٢
 المعز أليك التركماني: ٥٣٤
 مسلم بن يزيد: ٣٠٩
 معلى بن منصور الرازي: ٣٢١
 مصطفى أبو سيف الحمامي: ١٦٤، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٦
 معمر بن شبيب بن شبة: ٣٣٨
 معمر بن الفاخر: ٢٦٧
 معن بن عيسى القرأز: ٣٥٧، ٤٩١
 مصطفى البابي الحلبي: ١٧٤
 مغلطاي البكجري: ٣٢٩
 مصطفى عبد الرازق: ٢٧
 المغيرة بن حمزة: ٣١٥
 مصطفى المراغي: ٢٦، ٢٧
 مقاتل بن سليمان: ٤٣، ٨٨، ١٩٨، ٤٩٣
 مصعب بن عبد الله الزيري: ٣٥٧، ٤٩٢
 مصنفك علي بن محمد: ٤٥٤
 مطرف بن عبد الله النيسابوري: ٣٥٦
 مطهر بن طاهر المقدسي: ١٠٩، ٢٢٩
 مطيع بن إياس: ٤٣
 المقريزي: ٧٧، ١١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٤٦٦
 المقتدر: ٥٢٧
 معاذ بن جبل: ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٤١٢
 المكثفي: ٥٢٧
 معاذ بن عفراء: ٤٩٩
 مكّي بن إبراهيم الحنظلي: ٣٢١
 معاوية بن أبي سفيان: ٤٠، ٤١، ١١١، ١٩٥
 مكّي بن مسلم بن علان القيسي: ١٩٩
 مكّي بن منصور: ٤٠٣
 ملاجيون: ٤٦٨
 الملطي أبو الحسين: ١١٠، ١١٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨
 الملطي أبو الفرج: ٢٢٤، ٢٢٦
 الملطي الجمال: ٣٢٩، ٣٣٠
 الملوي: ١٠٤
 معتمد: ٥٢٧
 معد بن إسماعيل (المعز الفاطمي): ٧٩

المنذري : ٢٦٠

الموفق المكي : ١٦٦ ، ١٧٥ ، ٣١٦ ،

٣٢٣ ، ٣١٨

المنصور أبو جعفر : ٥٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ،

٣٥٥

المؤيد شيخ : ٥٣١

منصور بن زاذان : ١٨٨

ميسرة بن عبد ربه : ٣٦٣

منصور بن الصدر الشيرازي : ٢٥٢

الميدومي : ٣٢٧

منصور بن عبد الوهاب الشالنجي : ٩١

ميمون بن الأشعث (أخو قرمط) : ٧٧ ،

٨١

منصور بن المعتمر : ٤١٤

ميمون الأعور (أبو حمزة) : ٤٢٤

منصور بن نزار : انظر : الحاكم بأمر الله .

ميمون بن ديسان بن سعيد : ٧٦ ، ٨١

منصور المنوفي : ١٠٤

المهتدي : ٤٤ ، ٥٢٧

ن

المهدي بن محمد الحسيني : ١٦٧

نافع : ٣٣١ ، ٤١٢ ، ٤١٣

المهتأ : ٢٦١

نجم الدين الكردي : ١٧٥

المواهيبي : ١٠٣

نجيب متري : ٥١٨

موسى بن إسماعيل التبوذكي : ٤٩١

نخلة قلفاط : ٥١٨ ت

موسى بن حزام : ٣٤٩

نذير بن الحسين المحاربي : ٩١

موسى بن سليمان الجوزجاني : ١٦٧

نزار بن حيان : ١١٥ ، ١٥٣

موسى بن عقبة : ٤٨٩

النسائي : ١٩٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ،

موسى بن عمران : ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،

٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٥٧ ، ٣٧٨

٤٩٧

النسفي أبو جعفر : ٧٨ ، ٣١٨

موسى بن ميمون : ١٤٤ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ،

النسفي أبو حفص : ١٦٦

٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،

النسفي أبو المعين : ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ،

٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥

١٦٩

موسى الحنفي : ١٠٤

النسفي والد أبي المعين : ١٦٧

موفق الدين البغدادي : ٢٢٤

النسوي أبو الفضل : ٧٨

الموفق المقدسي : ٥١٠

نشان بن سعيد الحميري: ١٨٣، ١٨٥
 نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد: ٣٢٧
 نصران بن نصر الخُتَلِّي: ١٦٨، ١٦٩
 نصير بن يحيى البلخي: ١٦٨، ١٧٠،
 ١٧٧، ١٧٦

النصير الطوسي: ٢٣٥، ٢٥١

النضر بن الحارث: ٥٠١

نظام الدين (الدكتور): ٥٤٢

نظام المُلْك: ١١٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢

النعمان بن محمد القيرواني: ٢١٨

نُعَيم بن أبي هند: ٤٢٧

نُعَيم بن حماد: ٨٧، ٩٦، ١١٤، ١١٨،

١٥١، ١٥٢، ١٩٨، ٢٨٩، ٣٢٤،

٣٣٥

نوح بن أبي مريم: ٩٨

نوح بن مصطفى القنوي: ١٧٨

نور الدين الشهيد: ٤٧

نوفل بن خويلد: ٥٠١

النووي: ٢٨٣

هـ

هارون الرشيد: ٢١٦

هارون بن موسى الفَرَوِي: ١١٥، ١٥٢

الهاروني: ٢٤٨

هاشم بن القاسم الكناني: ٤٩١

هبة الله التاجي: ١٠٦

هشام بن عبيد الله الرازي: ٣٢٢

هُشَيْنم بن بشير الواسطي: ٤٩١

الهكاري: ٩٧

هلال بن العلاء: ١١٦

هلال بن محمد الحفار: ٩٠

همام بن الحارث: ٣٠٦

هنسي المستشرق: ٥٢٦

هولاكو: ٢٣٥

الهيثم بن كليب الشاشي: ٣٧١

و

وائل بن حجر: ٤٢٥، ٤٢٦

الوائق بالله: ٤٤

واصل بن عطاء: ٤٢

الواقدي: ٢١٧، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١،

٤٩٢، ٤٩٣، ٥٤٠

الوراق أبو عيسى: ١٨٧

وكيع بن الجراح: ٣٢٠، ٣٢١، ٤١٤

الوليد بن مسلم: ١١٤، ١٥٢، ٤٩١

الوليد بن يزيد الأموي: ١٨٧

ي

ياسين الزيات: ١١٤

اليافعي: ٥٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٤٧٠،

٥١١

- ياقوت الرومي الحموي: ٣٣٥، ٥١٧، ت،
 ٥٢٧، ٥٣٥
 يحيى بن آدم: ٣٢٠، ٣٢١
 يحيى بن إبراهيم المزكي: ٩٠
 يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: ٣١٥، ٣٢٠
 يحيى بن زياد: ٤٣
 يحيى بن سعيد الأنصاري: ١١٤
 يحيى بن سعيد القطان البصري: ٣٢١
 يحيى بن شمس الدين المرتضى: ٤٠٩
 يحيى بن عبد الله بن بكير المصري: ٣٥٧
 يحيى بن مطرف البلخي: ١٦٨، ١٦٩،
 ١٧٧
 يحيى بن معين: ١٥١، ٢٥٩، ٢٨٩،
 ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٣٦،
 ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٩٣
 يحيى بن يحيى الليثي: ٣٥٧
 يحيى بن يحيى النيسابوري: ٣٥٦، ٣٥٧
 يحيى بن يمان: ١١٤
 يحيى حميد الدين: ٢٠٣، ٢٠٩
 يحيى النحوي: ٢٣٢
 اليرسوخى: ١٦٨
 يزيد بن عمر: ٣٧٢
 يزيد بن معاوية النخعي: ٣٠٦
 يزيد بن هارون الواسطي: ٤٩١
 يعقوب عليه السلام: ٢٢٨
 يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري: ٤٩١
 يعقوب بن إسحاق الحضرمي: ٤٩١
 يعقوب بن شيبة: ٣٣، ٤٨٩
 يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن: ٤٣٩
 يوسف بن خالد السمتي: ٣١٥
 يوسف بن عبد الرزاق المشهدي: ١٧٣،
 ١٧٤
 يوسف بن عبد الهادي: ٦٣ ت
 يوسف بن عمر: ٤٣٩
 يوسف بن فرغل: انظر: سبط ابن
 الجوزي.
 يوسف بن محمد المزجاجي: ٣٧٢
 يوسف بن منصور السيتاري: ١٦٧
 يوسف بن يعقوب بن مهران: ٤٣٩
 يوسف إيلان سركيس: ٥١٨ ت
 يوسف توما البستاني: ٥١٨ ت
 يوسف الحسيني: ٢١٠
 يوسف الدجوي: ٢٤، ٢٥، ٢٦
 يوسف الزواوي: ٣٩٧، ٤٠٤
 يونس بن عبد الأعلى: ٤٦٩
 اليونيني الحنبلي: ٤٣٢

٦ - فهرس الفرق والمذاهب

الباطنية: ٦٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٢٠٥، ٢٠٩	الإباضية: ١٧٥، ١٨٧، ١٩٦ الاتحاديون (الكماليون): ١٤، ٢٣، ٢٤، ٢٥
البراهمة: ٣٨، ٤٩، ١٨٦	
البكداشية: ٨١	الاثنا عشرية: ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٩، ٤٦١
البهائية: ٨١	الأزارقة: ١٩٦
البُهْرَة: ٨١، ٢٠٧	الإسماعيلية: ٨١، ٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨
البيانية: ١٨٧	
التعليمية: ٨١	الأشاعرة: ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ١٨٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٤، ٤٥٢، ٥٤٣
التناسخية: ١٩١	
التيامنة: ٨١	أهل البيت: ٧٥، ٧٦، ١١٠، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٧٦، ٤٧٧
الثنوية: ٣٨، ٤١، ٤٤، ٤٩، ١٨٦	
الجالوتية: ١٨٩	أهل الحديث: ٢٨٧، ٢٨٩، ٤٨٨
الجبرية: ٤٩	أهل الرأي: ٤٨، ٥٩، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١
الجعفرية: ١٨٧	
الجهمية: ٤٣، ١١٧، ١٩٩، ٢٤٤	أهل السنة: ٤٥، ٤٩، ٥١، ٦٥، ٧٢، ١٢٨
الحرانية: ٣٧	
الحروفية: ٢١٠	أهل الكتاب: ٤٦، ٤٩، ١٢٩
الحشاشون: ٢٠٧	
الحشوية: ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤	الباية: ٨١

- السُّنَيَّة: ١٨٦، ٤٩، ٣٨،
 الشافعية: ٤٨
 الشيعة: ١١٠، ٧٦، ٤٩، ٤١، ٤٠،
 ١٨٧، ١٨٨، ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٩،
 ٤١١
 الصابئة: ١٨٦، ١١١، ٧٥، ٤٩، ٣٧
 الصُّفَرِيَّة: ١٩٦، ١٧٥
 الصُّلْتِيَّة: ١٩٦
 الصَّلِيحِيُون: ٨٤
 الصوفية: ١٣٥، ٥٠، ٤٨
 الضُّرَّارِيَّة: ١١٧
 الطَّبِيعِيُون: ٣٨
 العَبْدَكِيَّة: ١٩٩
 العبيديون: ٢٠٦، ٨١، ٨٠، ٧٨، ٧٧
 ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٥، ٥٣٤
 العلوية: ٨١
 العيسرية: ٢٢٠
 فطحية: ١٨٧
 الفلاسفة: ٢٣٢، ١٨٦، ١٣٥، ٨٢،
 ٢٣٤، ٢٣٥، ٤٥٣
 القاديانية: ١٣٠
 القدرية: ١٥٣، ١١٧، ١١٣، ٤٩، ٤١،
 ١٧٥، ١٨٨، ٢٨٩
 القرامطة: ٢٠٦، ١٨٨، ٨٤، ٨١، ٤٦
 القزلباشية: ٨١
- ٦٦، ٦٧، ٧٢، ١٧٥، ١٧٩،
 ١٨٨، ١٩٨، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٤١،
 ٤٠٨، ٤١٥، ٤٤٠، ٥٤٣
 الحكماء: ١٨٦
 الحنابلة: ٢٦٢، ٢٥٤، ٤٨، ٤٧
 الحنفية: ٤٥٤، ٤٨
 الحُرَّامِدِينِيَّة: ١٨٧
 الخطابية: ١٨٧
 الخوارج: ١١٠، ٤٩، ٤٢، ٤١، ٤٠،
 ١١٧، ١١٨، ١٧٥، ١٨٧، ١٨٨
 ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٤٤، ٢٨٩
 الدرور: ٨٣
 الدهرية: ١٨٦، ٥٠، ٣٨
 الديصانية: ٧٩، ٣٨
 الربانيون اليهود: ٢٢٦
 الرافضة: ١٩٦، ١٨٧، ١١٧، ٤٠،
 ١٩٧، ١٩٩، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٤٦
 ٤١٣
 الروحانيون: ١٩٩
 الزَّرادشتية: ١٨٧
 الزرارية: ١٨٧
 الزنادقة: ١٢٨، ٨٣، ٨١، ٤٤، ٤٠،
 ١٨٧، ١٩٩
 الزيدية: ٤١٠، ١٩٧
 السالمية: ٤٨

الخميرية: ١٨٧	الكرامية: ٤٨، ٩٥، ٧٣٧، ٤٥٤
للخلاصة: ٤٤، ٤٦، ٤٧٦، ٨١، ٨٣	٤٥٣
المقاتلية: ١٩٠	الماتريدينية: ٤٨، ٤٩، ٥٥، ١٨٠
الممطرة: ١٨٧	٥٤٣
المنصورية: ١٨٧	المالكية: ٤٨، ١٣٠
الميمونية: ٨١	المانوية: ٣٨، ١٩٩
الناصرية: ٤٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣	المبتدعة: ٤٦، ١٤١
٤١٥، ٤١٤	المجسمة: ٤٢، ٤٣، ٦٥، ١٢٧، ١٤٢
النجارية: ١١٧	٤٥٢، ٢٣٤
النصارى: ٣٧، ٤١، ٧٥، ٨٣، ١١١	المجوسية: ٣٨، ٤١، ٧٥، ١١١
١٢٩، ١٨٩، ١٩٦، ٢٤٦	المرجئة: ٤١، ٤٩، ١١٣، ١١٧، ١٥٣
النصرية: ٨١، ٨٣	١٨٨، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢
النظامية: ١١٨	مزدكية: ٣٨، ٨١، ١٨٧، ١٩٩
اليامية: ٨١	المشبهة: ٤٧، ٤٨، ٦٥، ١٨٨، ٢٨٩
اليزيدية: ٤١٠	المعتزلة: ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٦
اليهودية: ٣٧، ٤١، ٤٤، ٧٥، ٨٣	٤٨، ٥٠، ٥١، ١١٠، ١١١
١١١، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٨٦	١١٧، ١١٨، ١٧٨، ١٨٩، ١٩٥
١٨٩، ١٩٦، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٥	١٩٦، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٤
٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٤	٤٥٣
٢٤٦، ٢٣٥	المعطلة: ١٩٩

٧ - فهرس الكتب المقدّم لها

حسب ترتيبها هجائياً^(١)

- آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي: ٥٣٧ - ٥٤٤.
- * أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم، للدارقطني: ٣٥٣ - ٣٥٩.
- أحكام القرآن، للإمام الشافعي؛ جمع البيهقي: ٤٦٣ - ٤٧٢.
- * الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة، لابن قتيبة: ٥٥ - ٦٠.
- إزالة الشُّبُهات عن قول الأستاذ كنا حروفاً عاليات، لأحمد خيرى: ٥٥١ - ٥٥٥.
- * الأسماء والصفات، للإمام الحافظ البيهقي: ٨٥ - ٩٨.
- إشارة المرام من عبارات الإمام، للبيّاضي: ١٧١ - ١٨١.
- إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب، للسيوطي: ٤٢١ - ٤٢٧.
- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي مجاهد: ٥١٣ - ٥٢١.
- إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان، للغماري: ١٢٥ - ١٣١.
- * الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح، لسبط ابن الجوزي: ٤٢٩ - ٤٣٣.
- انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب، لحسام الدين القدسي: ٢٥٧ - ٢٦٤.
- * الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلائي: ٢٣٧ - ٢٤٨.
- البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة، للعزّامي: ١٣٩ - ١٤٥.
- براهين الكتاب والسنة الناطقة على وقوع الطلقات المجموعة المنجزة أو المعلقة،
للعزّامي: ٤٤١ - ٤٤٦.

(١) الكتاب الذي بجانبه * إشارة إلى أنه من تحقيقه وتعليقه أيضاً، ومجموعها ٢٣ كتاباً وانظر ما

- بغداد، للإمام أبي الفضل أحمد بن طاهر الكاتب: ٥٢٣ — ٥٢٨.
- بغية الأريب في مسائل القبلة والمحارب، للبُثُوري: ٤١٧ — ٤٢٠.
- * التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، للإسفراييني: ١٠٧ — ١١٩.
- * تبیین کذب المفتری فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر: ٣٥ — ٥٤.
- تراجم رجال القرنين السادس والسابع، لأبي شامة المقدسي: ٥٠٧ — ٥١١.
- ترتيب مسند الإمام المعظم أبي عبد الله الشافعي، لمحمد عابد السندي: ٣٩٧ — ٤٠٤.
- * التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين المَلْطِي: ١٩٣ — ٢٠٥.
- الثمرة البهيّة في الصحابة البدريّة، لمحمد سالم الحفني: ٤٩٥ — ٥٠٢.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحُمَيْدي: ٥٤٥ — ٥٤٩.
- * الحقائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة، للبَطْلَيْوسي: ١٣٣ — ١٣٧.
- * حقيقة الإنسان والروح الجوّال في العالم، لجلال الدين الدوّاني: ٢٤٩ — ٢٥٥.
- الحور العين، للأمير العلّامة نَشْوان بن سعيد الحُميري: ١٨٣ — ١٩٢.
- الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد، للواسعي: ٣٤١ — ٣٤٥.
- * رسالة أبي داود السجستاني في وصف تأليفه لكتاب السنن: ٣٨٣ — ٣٨٧.
- * الرّوضُ الزّاهر في سيرة الملك الظاهر، للبدر العيني: ٥٢٩ — ٥٣٦.
- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، للسّيّاغي: ٤٠٥ — ٤١٦.
- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، لتقي الدين السبكي: ٦١ — ٧٢.
- * شروط الأئمة الخمسة، للحافظ أبي بكر الحازمي: ٢٦٥ — ٢٧١.
- * شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي: ٢٧٣ — ٢٧٨.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد كاتب الواقدي: ٤٨٥ — ٤٩٤.
- * العالم والمتعلم، رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة: ١٦٣ — ١٧٠.
- العالم والمتعلم، للإمام الحكيم الترمذي: ٣٤٧ — ٣٥١.

- عثمان بن عفان، للأستاذ صادق إبراهيم عرجون: ٥٠٣ — ٥٠٦.
- * العقل وفضله، لابن أبي الدنيا: ٣٦١ — ٣٦٥.
- * العقيدة النظامية، لإمام الحرمين الجويني: ١٥٧ — ١٦٢.
- * الغرّة المنيفة في تحقيق بعض مسائل أبي حنيفة، للغزنوي: ٤٤٧ — ٤٥٦.
- فتاوى السبكي، للإمام تقي الدين السبكي: ٤٧٩ — ٤٨٤.
- * الفرقُ بين الفرق، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي: ١٤٧ — ١٥٥.
- فهارس البخاري، للأستاذ رضوان محمد رضوان: ٣٧٥ — ٣٨١.
- قانون التأويل: للإمام أبي حامد الغزالي: ١٢١ — ١٢٤.
- قواعد عقائد آل محمد، لمحمد بن الحسن الديلمي اليماني: ٢٠٣ — ٢١١.
- * كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، للحمادي اليماني: ٧٣ — ٨٤.
- كشف السّتر عن فرضية الوتر، للشيخ عبد الغني النابلسي: ٤٥٧ — ٤٦١.
- * اللّمنعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر، لإبراهيم الحلبي المّدّاري: ٩٩ — ١٠٦.
- المُختصر في الشّمائِلِ المحمديّة وشرحها، للأستاذ محمود سامي بك: ٣٦٧ — ٣٧٣.
- المقدّمات الخمس والعشرون من دلالة الحائرين، لموسى بن ميمون: ٢١٣ — ٢٣٦.
- منتهى آمال الخطباء، ومنار المسترشدين النبلاء، لمصطفى الحماوي: ٥٥٧ — ٥٦٢.
- * مئة الألفي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، لابن قُطُوبغا: ٣٨٩ — ٣٩٦.
- * التّبذُّد في أصول الفقه الظاهري، لابن حزم الظاهري: ٤٣٥ — ٤٤٠.
- نثرُ الدّر المكنون من فضائل اليمن الميمون، للسيد محمد الأهدلي: ٤٧٣ — ٤٧٧.
- نصبُ الراية لأحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي: ٢٧٩ — ٣٣٩.
- النّهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية، لمصطفى الحماوي: ٥٦٣ — ٥٦٧.

٨ - الموضوعات

- كلمة الناشر: ٥ - ١٠
- مكانة الإمام الكوثري وتحقيقه للعلوم وجمعه بين معقولها ومنقولها ٥
- تلهّف جمع من كبار علماء العقود الأربعة الماضية إلى جمع مقدّمات الكوثري، ونقل أمنية تلميذه العلامة البنوري، وكلمة تلميذه
- الشيخ محمد الحامد الحموي ٥ - ٦
- ثناء الكوثري على أيّ كتابٍ أو كاتبٍ شهادةً من إمام ٦
- كلمة العلامة المحدث عبد الله بن الصديق الغماري ٦ - ٧
- طريقة جمع هذه المقدمات التي بلغت ٥٧ مقدمة وترتيبها على خمسة
- علوم رئيسية ٧
- كلمةٌ عابرة في الردّ على مطاعن توجّه للإمام الكوثري ٨
- مقارنة بين منهج الكوثري والمعلمي اليماني في علم الجرح والتعديل ٨
- إشادة المعلمي بمكانة الكوثري بعد كتابته الرد بزمان طويل، وثناء المعلمي عليه في موضعين من كتبه ٨ - ٩
- كلمة الأستاذ الإمام محمد أبو زهرة ١١ - ١٧
- الإمام الكوثري طلب العلم لإرضاء الحق ونصرته، ويتحقق فيه
- الحديث: «العلماء ورثة الأنبياء» ١١
- الكوثري من المجدّدين بالمعنى الحقيقي لكلمة التحديد ١٢
- قيام الكوثري بإحياء السنة النبوية ونشر كتبها وأهمية تعليقاته وجزالة أسلوبه وسعة اطلاعه ١٣

- ١٤ طُرف من ترجمة الإمام الكوثري ونشأته العلمية
- ١٤ وقوفه أمام الاتحاديين وإياؤه وعزته
- ١٥ تسلمه لمنصب وكالة المشيخة وهجرته من بلده
- ١٦ لقاء العلامة (أبو زهرة) بالكوثري قبل وفاته بستين واعتزازه بشأنه عليه
- قراءة العلامة (أبو زهرة) لكتابات الكوثري وتعليقاته، ولمّا لقيه وجده
- ١٧ فوق كتبه، وأنه كنزٌ في مصر
- اقتراح قسم الشريعة على كلية الحقوق انتداب الشيخ للتدريس،
- ١٧ واعتذاره بسبب مرضه وشيخوخته
- ١٩ - ٣٤ كلمة الأديب الكبير الدكتور محمد رجب البيومي
- ١٩ محمد زاهد الكوثري راوية العصر وأمين التراث الإسلامي
- قراءة الكوثري لكتب التراث الإسلامي قراءة تؤهله لأن يكون أمين هذا
- ١٩ التراث
- ١٩ وصف مجلسه العلمي في مسجد محمد أبي الذهب
- ٢٠ رحابة صدره وإطلاعه الواسع على المخطوطات وقراءتها واستيعابها
- ٢١ الكوثريّ زاهداً أصيل رغم شدة احتياجه وضيق ذات يده
- ٢١ امتناعه من أخذ الأجرة على ما يقوم به من عناء التصحيح والتحقيق
- ٢٢ إثاره بيع كتبه الثمينة للإنفاق على تكاليف علاجه
- ٢٣ عزمته ومجاهرته بالحق واعتزازه برأيه
- ٢٤ فراره بدينه وتجمّع الطلبة حوله وانتشار فضله وعلمه
- ٢٤ روايته موطأ مالك عن العلامة الدجوي وقراءته الشمائل على الكتّاني
- ٢٥ موقف الكوثري من دعاة الإصلاح الديني
- ٢٦ مهاجمته المراغي وشلتوت وأحمد شاعر
- ٢٧ اختلاف مناحي التفكير بين الكوثري ومخالفه
- ردّه على أحمد شاعر في «الإشفاق» وعلى شلتوت في مسألة نزول
- ٢٨ عيسى عليه السلام

- ٢٩ ردُّ دعوى تعصُّبه للمذهب الحنفي
- ٢٩ هجوم بعض الأدعياء على الإمام أبي حنيفة
- تورُّط الخطيب البغدادي بذكره الأكاذيب في ترجمة الإمام أبي حنيفة،
- ٣٠ وتزييف الكوثري لها في «التأنيب»
- إنصافه في رده على ابن أبي شيبة في «النكت الطريفة» وقيامه بتراجم
- ٣٠ أئمة الحنفية
- ٣١ ردُّه على كتاب «مُنِيت الخلق» المنسوب للجويني
- سَعْيُهُ لنشر كتاب «أدب الشافعي ومناقبه» للرازي وكتابة مقدمة حافلة
- ٣١ للكتاب
- ٣٢ محبة الكوثري للأئمة الفقهاء وبعده عن التعصُّب
- ٣٢ إشادة الكوثري بتلميذه العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة
- ٣٣ أهمية مقدِّمات الكوثري ومكانتها العلمية
- ٣٣ الإشارة إلى مقدمته الرائعة لكتاب «طبقات ابن سعد»
- كثرة مؤلفات الكوثري وتعليقاته والإشارة إلى كتابه «المدخل العام
- ٣٤ لعلوم القرآن»
- ٢٠٥ — ٣٥ أولاً: في علوم العقيدة والكلام والفرق والفلسفة
- مقدمة كتاب «تبين كذب المفتري فيما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن
- ٥٤ — ٣٥ الأشعري» للحافظ المؤرِّخ ابن عساكر
- ٣٧ الحالة العامة عند البعثة النبوية
- وسط عريق في الجاهلية حوله أمة تدين بالتثليث ومنهم الصابئة
- ٣٧ — ٣٨ والثنوية والدهريون والطبيعون والبراهمة والسُّمَنِيَّة
- ٣٩ انتشار نور الإسلام في جميع الآفاق في أيسر مُدَّة
- أُمَّهَات ما تَلَقَّت الأمة من النبي ﷺ وقيام علماء الأمة بتدوين تلك
- ٣٩ العلوم
- ٤٠ لمعة في نشأة الفرق

- ٤٠ ظهور المرتدين زمن الصديق، ونفي عمر للفاتنين
- ٤٠ حدوث الفتن في خلافة عثمان ودور ابن سبأ
- ٤١ ظهور الخوارج والمعتزلة والمرجئة
- بُتُّ الأساطير عند أعراب الرواة وتسرب التشبيه إلى معتقد بعض الطوائف
- ٤١ ظهور القدرية وانتشار مذهب مَعْبِد بن خالد الجُهَنِي في البصرة
- نشر غَيَّلَان الدمشقي رأي مَعْبِد ونهي عمر بن عبد العزيز له وكشف شبهته
- ٤٢ نشوء مذهب الجَبَرِيَّة وظهور الحَشَوِيَّة
- ٤٢ نشر واصل بن عطاء لمذهب الاعتزال مع صاحبيه عمرو بن عبيد وبشر بن سعيد
- ٤٣ تسمية قادة الاعتزال في البصرة وبغداد
- ٤٣ نشر مقاتل بن سليمان لِنَحْلَةِ التجسيم وردُّ جَهْم عليه وإفراطه في النفي
- ٤٤ استفحال أمر الملاحدة والثنية من الفرس
- أمرُ المهديِّ علماء الجدل من المتكلمين بتصنيف الكتب في الرد على الملحدين
- ٤٤ تولَّى المأمون ومشايعته المعتزلة وحمله الناس على القول بخلق القرآن ودوام الامتحان في خلافة المعتصم والرائق
- ٤٥ رفع المتوكل المحنة وارتفاع شأن الحَشَوِيَّة والنواصب
- ٤٥ طَيْشُ الحشوية وتقوُّلهم على الله ما لا يجوزُه الشرع والعقل
- تغلَّب المعتزلة على عقول المفكرين من العلماء وسعيهم لاستعادة سلطانهم
- ٤٦ قيام الإمام الأشعري بنصرة السنة وسعيه للإصلاح بين الفريقين من الأمة وانتشار كتبه وأصحابه
- ٤٦

استعادة المعتزلة بعض قوتهم في عهد بني بويه وقيام الباقلاني في

٤٦ وجههم وقمعهم بحججه

٤٧ بعث أصحابه إلى البلاد وانتشار مذهبه في الشام وبلاد المغرب

٤٧ نشر أبي ذر الهروي المذهب في الحجاز

٤٨ انتشار المذهب الأشعري بسلطان العلم لا بشوكة السلاطين

٤٨ إخلال الحشوية بالأمن وإحداثهم القلاقل ببغداد

سعي ابن تيمية لإحلال المذهب الحشوي تحت ستار مذهب السلف

٤٩ محل مذهب أهل السنة

٤٩ نشأة الخوارج والشيعة والمرجئة والجبرية والقدرية والحشوية

مواقف المعتزلة في الدفاع عن الدين الإسلامي إزاء الدهريين ومنكري

النبوة والتَّنَوُّية والنصارى واليهود والصابئة والثناء على بعض

٥٠ مؤلفاتهم

كثرة اشتغال المعتزلة بمناظرة خصومهم أوقعهم في آراء ابتعدوا بها عن

٥٠ الصواب

٥٠ الأشعرية هم العدل الوسط بين المعتزلة والحشوية

٥١ نقد بعض آراء الأشعري كقوله في التحسين والتقبيح والتعليل

٥١ الماتريدية هم الوسط بين الأشاعرة والمعتزلة

٥١ الأشعري والماتريدي هما إماما أهل السنة والجماعة

ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف هو من قبيل الخلاف اللفظي

٥١ والإشارة من لخص هذا الخلاف

٥١ خلاف العلماء في العدد المأثور في فرق أهل البدع

٥٢ ضرورة تتبع الآراء السائدة ودفع الشكوك التي يثيرها أعداء الدين

٥٣ الدين الإسلامي لا يصطدم مع حقائق العلوم

قيام الحافظ ابن عساكر بترجمة الأشعري، ونقد ابن عساكر لإكثاره من

ذكر الرؤى في الموضوعات العلمية

- تذييل ابن المعلم على كتاب ابن عساكر في «نجم المهدي ورجم
 ٥٤ المعندي» واختصار الياضي له في «الشاس المُعَلِّم»
- كثرة القائمين بمناسبة السنة على طريقة الأشعري وعدم إمكان استيفاء
 ٥٤ تراجمهم
- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة
 ٥٥ - ٦٠ أهمية الكتاب للمتأدب والمعتني بتاريخ العلوم والمتكلم والفقيه
- ٥٧ - ٥٨ سبب تحامل ابن قتيبة على أبي حنيفة
- ٥٨ تأثير شيخه ابن راهويه وتفقهه على ابن المبارك وجمعه ما يوافق رأي
 ٥٩ أبي حنيفة من الأحاديث
- ملازمة ابن راهويه لابن مهدي وحصول الانحراف على أبي حنيفة
 ٥٩ - ٦٠ وتأثر ابن مهدي بشيخه سفيان الثوري
- كلام الثوري في أبي حنيفة يقع بين المتعاصرين وهو أكثر فقهاء
 ٦٠ الأمصار موافقة لرأي أبي حنيفة
- ٦٠ ضرورة التثبت في الجرح في حق كثير من الأعلام
- ٦١ - ٧٢ السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، للإمام تقي الدين السبكي
- البيئة التي بعث الله سبحانه بها خاتم رسله وانقشاع ظلمات الجاهلية
 ٦٣ ومظاهر الوثنية بمبعثه ﷺ
- تحجُّن أعداء الدين الفرص لتفريق كلمة المسلمين وتشويه تعاليم الدين
 ٦٣ وخطر بعض المتظاهرين بالدعوة إلى السنة
- خلطهم الكذب المباشر والتزيُّد في التفسير واندساسهم بين رواة
 ٦٤ الأعراب ومواليهم لإدخال ما اختلقوه
- قيام جهاذة المحدثين برّد دخائل مروياتهم ومختلفاتهم
 ٦٤ انخداع بعض الرواة الشُّذَّج بتمويه هؤلاء
- ٦٥ كلام القاضي ابن العربي في الباطنية والمشبهة
- ٦٥ فضل علماء أصول الدين في صيانة عقائد المسلمين

وجود طامات وسخافات فيما ألفه بعض الرواة من كتب في التوحيد
والصفات والسنة

٦٦

تجرّد ابن تيمية للدعوة إلى مذهب الحشوية وتظاهره بالجمع بين العقل
والنقل

٦٦

تتابع فتنه وبشاعة شواذه في الاعتقاد والعمل وتتابع ردود العلماء عليه
تأثر ابن القيم بشيخه في شواذه كلها وتقليده فيها ودأبه على نشر شواذه
ودندنته حول مفرداته

٦٧

قلة علمه بالرجال ونقد الحديث، وأبحاثه الحديثية في «زاد المعاد»
مختزلة من كتب قيمة لأهل العلم

٦٨

سياق نماذج من كلمات أصحابه وأضداده والمتحايدين في حقه

٦٨ — ٧٠

نقل كلام الذهبي وابن حجر وابن كثير والتقي الحفصني وابن رجب
من السخف بمكان وضع ابن تيمية بإحدى كفتي الميزان ليوازن به
جميع العلماء والفقهاء من هذه الأمة في كفة أخرى فيزنهم
ويغالبهم

٧٠

جهودُ التقي السبكي في الرد على ابن زفيل وشيخه

٧١

نقل مرتضى الزبيدي في «شرح الإحياء» من رد السبكي

٧١

بُهتان البهاتين الزاعمين أنَّ الإمام الكوثري صنع اسم الكتاب
اضطرار السبكي إلى الإغلاظ في حق الناظم ولفت النظر إلى كلماته
الخطيرة

٧٢

نونية ابن القيم من أبشع كتبه وأبعدها غوراً في الضلال

٧٢

تهويلُ ابن القيم وصراخه باسم السنة مخادعةً وتلبيس

٧٢

كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، للعلامة محمد بن مالك
الحمادي اليماني:

٧٣ — ٨٤

كلمة عن طوائف الباطنية

٧٥

- سلوك أعداء الإسلام طريق الاحتيال واندساسهم بين المسلمين وإثارة
 ٧٥ أنواع الفتن بين الصحابة والتابعين
- تظاهروهم بمظهر العطف على آل الرسول والانحياز إليهم ونبشهم
 ٧٥ الأحقاد
- اتخاذ هؤلاء الأعداء التشيع وسيلة لنشر المذهب الباطني
 ٧٦ مخادعة كثير منهم الجمهور بدعوى النسب الطاهر
- انتقال ميمون بن ديسان إمام الباطنية من أصبهان إلى الأهواز وتظاهره
 ٧٦ بأنه من آل عقيل واتخاذه سلمية حمص معقلاً له
- بثُّ دعايته في أقطار الأرض وذكرُ بعض الأشخاص البارزين من
 ٧٧ الباطنية
- استيلاء أبي طاهر على الحجاز وقلعه الحجر الأسود واستيلاء
 ٧٧ العبيدين على شمالي إفريقية ومصر وذكر شيء من مخازيهم
- ادعاء هؤلاء الملاحدة الانتماء إلى أهل بيت النبوة
 ٧٧ بيع حجج النسب بأبخس الأثمان من بعض المتنقيين الأشرار
- لا يوجب قول (الناس أمناء على أنسابهم) تصديق كل من يدعي النسب
 ٧٨ دون حجة شرعية
- زعم انتساب العبيدين إلى عليّ وسببه: التساهل في البحث،
 ٧٨ أو النَّصب، أو الانتساب إليهم، أو التكاثر بهم
- شهادة قاضي قضاة الدولة العباسية بإبعاد العبيدين عن النسب الزكي
 ٧٩ وأسماء الموقعين على ذلك المَخْضَر
- إبعاد الإمام الباقلاني العبيدين عن النسب الزكي
 ٨٠ ادعاء العبيدين الانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق،
- وإسماعيل مات في حياة والده، ومحمد لم يُعَقِّب
 ٨٠ دعوى أنهم من نسل أئمة مستورين اعتراف بأنهم مجهولو النسب

- تلقّيهـم بالباطنية لزعمهم أنّ لكل ظاهر باطناً واشتـهـارهم بأسماء
مختلفة في شتى البلاد ٨١
- ادعـاؤهم حلول الإله في أمتهم، وذكر كتاب ابن فضـل الباطني إلى
أسعد بن يعفر ٨١
- خلط الباطنية القديمة كلامهم ببعض كلام الفلاسفة ٨٢
- تدرجهم في الدعوة إلى الإلحاد والإباحة ٨٢
- أقدم من ردّ عليهم محمد بن علي بن رزام وذكر ما قاله فيهم من
معرفتهم باللغات والفلسفة والدعوة إلى وحدة الأديان؟! ٨٢
- تأثّر غلاة المتصوفة بالباطنية ٨٢
- صنـيع رجال رسائل إخوان الصفا من مراحل تليـسهم ٨٢
- إجادة الغزالي والقاضي عبد الجبار في الردّ عليهم ٨٣
- ذكر أنبائهم ووقائعهم في كتب التاريخ ٨٣
- ذكر معتقدهم بنوع من التفصيل في «الفرق بين الفرق» للتميمي ٨٣
- كلام المحبّي في «خلاصة الأثر» عن الدروز ٨٣
- كتاب «كشف أسرار الباطنية» للحمادي من أهم المصادر في هذا الباب ٨٤
- تمكّن المؤلف من الاندساس بين الصليحيين في اليمن ودراسة
ظاهرهم وباطنهم ٨٤
- توسّعه في أنباء قرامطة اليمن ونشأتهم ٨٤
- كتاب «الأسماء والصفات» للإمام الحافظ البيهقي ٨٥ — ٩٨
- مرويات حمّاد بن سلمة في الصفات واشتمالها على الأخبار التالفة
التي يتناقضها الرواة ٨٧
- تزوّج حمّاد بن سلّمة نحو مائة امرأة وأثره فيه ٨٧
- تحمّسه البالغ أدى به إلى التجسيم كما وقع مثل ذلك لشيخه
مقاتل بن سليمان ٨٨

- ذكر أسماء عدة كتب في التوحيد والسنة فيها ما ينبذه الشرع والعقل في
 ٨٨ أن واحد
- نموذج مما جاء في كتاب «النقض» لعثمان بن سعيد الدارمي المجسم
 ٨٨ ومتابعة ابن تيمية له
- قيام علماء الأمة بالرد على هؤلاء وذكر بعض أسمائهم
 ٨٨ جمعُ البيهقي بين النظر والأثر في كتابه «الأسماء والصفات»
 ٨٩ استقصاؤه ما ورد في الأبواب من الأحاديث مع تبين الصحيح من
 ٨٩ السقيم
- ترجمة الحافظ البيهقي وذكر ولادته وبلده وسماعه الحديث من نحو
 ٩١ - ٨٩ مائة شيخ وذكر اسم ٧٥ شيخاً
- ذكر أسماء بعض مصنفاته
 ٩٢ نقل كلام اليافعي والسبكي والقرشي وابن الوردي وابن العماد في
 ٩٢ - ٩٣ الحافظ البيهقي
- ثناء ابن عساكر في «تبين كذب المفتري» على البيهقي ونقله كلام
 ٩٣ - ٩٤ عبد الغافر الفارسي
- الكلام عن مؤلفاته: السنن الكبرى والوسطى، ودلائل النبوة
 ٩٤ - ٩٥ كتاب «مناقب أحمد» للبيهقي يدفع فيه ما نسب إليه بعض أصحابه،
 ٩٥ ونقله فيه إنكار أحمد على من قال بالجسم، وتأويله للمجيء
- الرد على من يقول: إن الله في السماء بمعنى التمكن فيها
 ٩٥ ليست هناك أحاديث صريحة صحيحة بأنه سبحانه في السماء
- واضطراب حديث الجارية
 ٩٦ عدم صحة ما نسب إلى أبي حنيفة ومالك والشافعي من القول بأنه
 ٩٧ تعالى في السماء
- إكثارُ البيهقي في «الأسماء والصفات» من النقل عن الإمام الحلي،
 ٩٧ والكلام عن كتابه «المنهاج»

إكثاره من النقل عن الخطابي وبيان منزلته في العلم، ومن ابن فورك،
وأبي الحسن الطبري وأبي إسحاق الإسفراييني وعبد القاهر
البغدادي

٩٨ - ٩٧

اللغة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد،
للشيخ إبراهيم الحلبي المذاري:

١٠٦ - ٩٩

أهمية وجود لجان علمية للبحث عن الكتب النافعة ونشرها

١٠١

الثناء على العلامة إبراهيم الحلبي أستاذ الوزير راغب باشا

١٠٢

غنى الكتاب بعويصات المسائل في علم الكلام وقيامه بتحقيقها

١٠٢

ثناء الوزير أحمد جودة باشا على المؤلف

١٠٣

اللهم المؤلف ونسبه ومولده وشيوخه

١٠٣ - ١٠٤

سفره إلى استامبول واتصاله براغب باشا

١٠٤ - ١٠٥

قيامه بمقابلة النسخ الخطية المحفوظة بخزانة راغب باشا

١٠٥

انصّاله بشيخ الإسلام وحيازته الرّتب العلمية الرسمية

١٠٥

وفاته وذكر بعض أولاده وأحفاده ومؤلفاته وثناء العلماء عليه

١٠٥ - ١٠٦

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين
لأبي المظفر الإسفراييني:

١٠٧ - ١١٩

افتراق الأمة على فرق وكلمة عن الإمام أبي المظفر الإسفراييني
وكتاب «التبصير» له

١٠٩ - ١١٩

بعثة سيد المرسلين في بيئة جاهلية انتشر فيها الشرك وعبادة الأوثان،
وانتشار نور التوحيد ببعثه ﷺ

١٠٩

ارتداد أناس، وتفريق آخرين بين شؤون الدين وشؤون الدنيا، ومعاملة
الصحابية الفريقين معاملة المرتدين

١٠٩ - ١١٠

ضرب عمرُ صُبَيْغ بن عِثْلٍ لخوضه في المتشابه

١١٠

سعي أعداء الإسلام لتفريق كلمة المسلمين

١١٠

- نشأة الخوارج نتيجة عاطفة سياسية، ونشأة فرق الشيعة كرد فعل،
 ١١٠ واندساس طوائف من الأمم فيهم
 ١١١ نشأة المعتزلة ووجه تلقيهم بهذا اللقب
 ١١١ سعي علماء أصول الدين في دفع الشبه وحراسة المعتقد
 ١١١ مناهج العلماء الذين ألفوا في الملل والنحل
 أحاديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة واختلاف أهل العلم في
 ١١٢ - ١١٣ ثبوت تلك الأحاديث، وفي المراد بالعدد المأثور
 ١١٣ الناجي هو ما كان عليه الصحابة والسواد الأعظم
 ١١٣ الكلام في الفرق كلها من غير تقييد بعدد هو الأبعد عن التحكم
 ١١٣ رأي ابن حزم في حديث افتراق الأمة
 ١١٣ تحذير ابن الوزير من الاعتزاز بزيادة: «كلها في النار إلا واحدة»
 استدلال ابن حزم في «إحكامه» على نفي القياس بحديث ساقط بينما
 ١١٤ لا يتوقف في الحكم بعدم صحة حديث افتراق الأمة
 ١١٤ ابن حزم لا يرى جبر الضعف بتعدد الطرق
 الكلام على حديث: «إنَّ القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة»،
 ١١٥ وحديث: «صنفان من أمتي...»
 الكلام عن كتاب «التبصير في الدين» وذكر من ترجم مؤلفه وثناؤهم
 ١١٥ - ١١٦ عليه
 ١١٦ بعض شيوخ المؤلف ووفاته وشيء من شعره
 ١١٧ بعض مؤلفاته، وعناية العلماء بكتابه «التبصير»
 كلام الإمام ابن العربي على حديث افتراق الأمة واستدراكه على
 ١١٧ - ١١٨ الإسفراييني عدم ذكره للظاهرية والاعتذار عنه
 ١١٨ لؤم ابن العربي في «العارضة» ابن حزم بأبيات من الشعر
 استيفاء أبي المظفر الإسفراييني عقائد أصحاب الملل والنحل وإجادته
 ١١٨ - ١١٩ شرح معتقد أهل السنة والجماعة

- مما يؤخذ على المؤلفين في الملل والنحل عدم التثبت في عزو الأقوال
إليهم أو التعويل على كتب خصومهم البعيدين عن النصفة ١١٩
- قانون التأويل، للعلامة الإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي: ١٢١ - ١٢٤
- القرآن والسنة ينحوان مناحي كلام العرب في وجوه البيان ١٢٣
- من أبي التأويل مطلقاً فهو متحجر الدماغ جامد خامد، ومن توخى
التأويل في الجميع فهو قرمطي هالك ١٢٣
- أهل الحق يرون الأخذ بالظاهر في محله، والتعويل على التأويل في
موضعه ١٢٣
- معنى التأويل في اللغة، واستعماله بمعنى صرف الكلام عن ظاهره
اصطلاحٌ مُحدث ١٢٣
- الخائضون في بحث التأويل طوائف على أنحاء شتى من تفريط وإفراط
أو توسُّط، وشرح الغزالي أحوال هؤلاء الطوائف ١٢٣ - ١٢٤
- إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان، للعلامة المحدث
عبد الله بن الصديق الغماري: ١٢٥ - ١٣١
- ثناء الإمام الكوثري على العلامة عبد الله بن الصديق الغماري وذكر
مواقفه ضد المشبهة ونفاة التوسل وموقفه في الرد على شلتوت ١٢٧
- خطر التجرؤ على العقيدة المتوارثة جرياً وراء الاستبعاد العقلي فيما
لا يحيله العقل ١٢٨
- تضافر الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة على رفع
عيسى عليه السلام حياً ونزوله في آخر الزمان ١٢٨
- الضمير في قوله تعالى: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل
موته﴾ أي قبل موت عيسى، وهو مقتضى الرواية والدراية ١٢٨ - ١٢٩
- الضمير في قوله تعالى: ﴿وإنه لعلم للساعة﴾ يتعين إرجاعه إلى عيسى
من جهة الرواية والدراية أيضاً ١٢٩
- قول ابن عباس: «متوفيك: مميتك» لا يصلح للاحتجاج به ١٣٠

- «العتبية» مجمع الروايات المطروحة والمسائل الشاذة، ولا يصح ما
 ١٣٠ عُزِّيَ إلى مالك بموت عيسى وهو ابن ثلاث وثلاثين
- ١٣١ تواتر خبر نزوله عليه السلام آخر الزمان، والردُّ على من ادَّعى ورودَه
 بطريق الآحاد
- ١٣١ العقد الجازم قد يحصل بخبر الآحاد وبالتقليد كما يحصل بالبراهين
 المفيدة للعلم
- ١٣١ إفادة خبر الآحاد العلم عند احتفافه بالقرائن ومتى يرد خبر الواحد
- ١٣٣ - ١٣٧ الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة، للبَطْلَيْوْسِي:
- ١٣٥ تصوُّر الفلاسفة الإشرافيون دائرة وهمية في ترتيب الموجودات
 الصادرة عن المبدع الحكيم، ومنهم من ينحو ناحية التناسخ
- ١٣٦ دعوى بعضهم بأنَّ الباري لا يصحُّ أن يوصف بصفات إلّا عن طريق
 السُّلب
- ١٣٦ إجابة المؤلف عن تلك المشكلات، وبرهنته على بقاء النفس بعد
 الموت، وإجادته في بيان آراء الفلاسفة
- ١٣٧ ثناء الفتح بن خاقان على المؤلّف، وذكر بعض مؤلفاته وشيوخه
 وولادته ووفاته
- ١٣٩ - ١٤٥ البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة، للعلامة الشيخ سلامة
 العزّامي:
- ١٤١ - ١٤٢ ذكر ما في الكتاب من مباحث هامة قيمة
- ١٤٢ تفریق ابن تیمیة فی جواز التوسُّل به بین حیاته علیه السلام و بین انتقاله
 إلى الرفیق الأعلى تفریقاً باطل
- ١٤٣ تجویزه حلول الحوادث فی الله سبحانه وأخذه ذلك من كتاب
 «المعتبر» لابن ملْكا فيلسوف اليهود المتمسك
- ١٤٣ جراءة ابن نيمية البالغة وتوسيعه دائرة الكلام في حلول الحوادث في
 الله سبحانه

علم الله لا يشبه علم المخلوق بوجه من الوجوه وتقريب الأمر إلى الأذهان بضرب مثال

١٤٣ — ١٤٤

استدلال المتكلمين على نفي الجسمية والمكان

١٤٤

متابعة ابن تيمية لموسى بن ميمون في نقض كلام المتكلمين

١٤٤

الفرق بين الفرق وبين الفرق الناجية، لأبي منصور البغدادي:

١٤٧ — ١٥٥

أهمية العلم بأحوال الفرق والنحل لصون العقيدة

١٤٩

كتاب «الفرق بين الفرق» للبغدادي من أشهر كتب الفرق

١٤٩

شدة المؤلف على المخالفين وتعويله في عزو الآراء إلى كتب الخصوم

١٥٠

الكلام في الأحاديث الواردة في افتراق الأمة والمراد بالعدد المأثور

١٥٠

تشعب الفرق لا ينتهي فلا يصح قصر العدد على فرق دون فرق، ولا

١٥١

على قرن دون قرن

رأي ابن حزم في حديث افتراق الأمة، وكلام ابن الوزير اليماني على

١٥١

زيادة «كلها في النار إلا واحدة»

١٥١

استدلال ابن حزم في إحكامه على بطلان القياس بحديث لا أصل له

١٥١ — ١٥٢

حديث: «كلها في الجنة إلا الزنادقة» ومحاولة العجلوني التوفيق بين

١٥٢

الحديثين

١٥٢

اسم المؤلف وشيوخه وأقوال المؤرخين فيه

١٥٣ — ١٥٥

نقد الفخر الرازي لكتاب «الملل والنحل» للشهرستاني لاعتماده على

١٥٤

كتاب «الفرق» للبغدادي وسبب ذلك

١٥٤

التعويل على نقول الخصوم وقع في أخطاء وطريق التصون الانتصار

١٥٤

على ما يوجد في كتب المردود عليهم

١٥٤

ثناء الكوثري على خدمات أبي منصور البغدادي في الرد على أهل

١٥٤

الزيغ، أن رده تدرّب على طرق الردود الناجحة

١٥٤

مؤلفاته ووفاته

١٥٤ — ١٥٥

- ثناء أبي المظفر الإسفرايني صهر المؤلف وتلميذه على المؤلف
 ١٥٥ وكتابه «الملل والنحل»
- تخرّج أبي منصور البغدادي في علم أصول الدين على الطريقة
 الأشعرية على الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني الذي تخرّج على
 ١٥٥ أبي الحسن الباهلي تلميذ الأشعري
- العقيدة النظامية، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني:
 ١٥٧ - ١٦٢ شرف علم التوحيد والصفات وفضل علماء الكلام في صون عقائد
 ١٥٩ المسلمين
- اتّسع نطاق الفتوح واتّصال المسلمين بشتى أرباب الأديان والنّحل
 ١٥٩ أوجب الرد عليهم بطريقة عقلية
- تطوّر طريق الدفاع عن عقيدة الإسلام بحسب أفهام العصور
 ١٥٩ جمع إمام الحرمين في مؤلفاته بين منهجي السلف والخلف
- ١٦٠ ذكر بعض تصانيفه، والثناء على كتابه «النظامية» وإفراد قسم العقيدة
 منه ونفاسه وأنه آخر مؤلفاته
- ١٦١ إطراء المؤلف للوزير نظام الملك لاستقامته وكثرة إنفاقه على
 ١٦١ المدارس النظامية
- تقدير الوزير نظام المُلك لأبي علي الفارمّذي الصوفي وقيامه له
 ١٦٢ وإجلالُه مكانه
- ١٦٢ ولادة إمام الحرمين ووفاته ونزوحه إلى الحجاز في فتنه الكندري
- العالم والمتعلم، رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة، ورسالة أبي حنيفة
 إلى عثمان البتي، والفقه الأبسط ورواها:
 ١٦٣ - ١٧٠
- ١٦٥ توضيح إمام الهدى الماتريدي والطحاوي تلك الرسائل
- ١٦٦ أهمية الرسائل ونسخها المخطوطة والمطبوعة
- تصحيح نسبة شرح الفقه الأبسط لأبي الليث السمرقندي، والإشارة
 ١٦٦ إلى نسخه المخطوطة والحاجة إلى إعادة نشره

- ١٦٦ — ١٦٧ إسنَادُ كتاب «العالم والمتعلم»
- ١٦٧ استطالة بعض الثَّقَلَة في جرح أبي مقاتل واتهامهم إياه بالرأي والإرجاء والتجهم والكذب بغير حجة
- ١٦٨ ثناء أبي يعلى الخليلي في «الإرشاد» على أبي مقاتل
- ١٦٨ سَنَدُ رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي
- ١٦٨ — ١٦٩ سند «الفقه الأبسط» رواية أبي مطيع عن الإمام الأعظم
- التنبيه على رواية الهَرَوِي للفقه الأكبر وما فيها من تزئيد وتحريف
- ١٦٨ ت كلمة الإمام الأعظم على هُوِي الحَشَوِيَة
- ١٦٩ كلامُ الرواة في أبي مطيع البلخي بسبب اختلاف المذهب
- ١٦٩ سند «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة عن أبيه
- الإشارة إلى بعض مخطوطات «الفقه الأكبر» والتنبيه إلى تحريف متعلق بأبوي النبي ﷺ، وأنَّ إنزال المرء في النار لا يكون إلاَّ
- ١٦٩ — ١٧٠ بدليل يقيني
- ١٧٠ النقل عن رسالة محمد مرتضى الزبيدي «الانتصار»
- ١٧٠ بناء عليّ القاري شرحه على النسخة الخاطئة
- ١٧٠ شحُّ كتب الرجال في ذكر بعض الوفيات
- ١٧١ — ١٨١ إشارات المرام من عبارات الإمام، للعلامة كمال الدين البيضاوي:
- وصف محقق الكتاب العلامة يوسف عبد الرزاق الإمام الكوثري بأنه
- ١٧٣ ناصر السنة في هذا العصر
- ١٧٤ الحديث عن الكتاب واتجاهه وأهميته وجلالة قدر مؤلفه
- ١٧٤ العقيدة الصحيحة المُنجية في الآخرة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه
- ١٧٤ قيامُ الإمام أبي حنيفة بصيانة العقيدة، وردّه على أهل الأهواء والنحل
- ١٧٤ — ١٧٥ اشتغالُ أبي حنيفة في الكلام والجدل
- اهتمام أبي حنيفة وأصحابه بعلم الكلام حتى أن الإمام الطحاوي
- عَنُون عقيدته المشهورة بقوله: «بيان عقيدة فقهاء الملة:

- ١٧٥ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن
- ١٧٥ - ١٧٦ ثناء الأئمة على كتب أبي حنيفة في العقيدة
- ١٧٦ وحدة المعتقّد بين الأئمة
- ١٧٦ كراهية مالك الخوض فيما ليس تحته عمل وكذلك أحمد
- تأسيس أبي حنيفة مجمعاً فقهياً برئاسة وأثر هذه الطريقة في استثمار المواهب وتنمية الملكات
- ١٧٦ سبب كثرة المسائل التقديرية وكثرة المسائل التي دونها أبو حنيفة
- ١٧٦ الكتب المتوارثة عن أبي حنيفة في العقيدة: الفقه الأكبر، والأبسط، والعالم والمتعلّم، ورسالة أبي حنيفة إلى البُني
- ١٧٧ نَشَرُ أصحاب أبي حنيفة المعتقّد الحق مع الفقه في بقاء العالم
- ١٧٧ قيامُ إمام الهدى الماتريدي بتحقيق مسائل العقيدة وجمعه بين العقل والنقل، وذكر بعض مؤلفاته
- ١٧٨ قيام الإمام أبي الحسن الأشعري بمناصرة السنة
- ١٧٨ ضرورة نشر مؤلفات الأشعري على أصول صحيحة وثيقة والإشارة إلى ما في كتاب «الإبانة» و «المقالات»
- ١٧٩ نقدُ بعض آراء الأشعري لطول أمد جداله مع أصناف المبتدعة بخلاف معاصره الماتريدي
- ١٧٩ اهتمام أهل العلم بالتعرّف على وجوه الخلاف بين إمامي أهل السنة
- ١٧٩ ترجمة الإمام البيضاوي مؤلف «الإشارات»
- ١٨٠ قيامه بترتيب مسائل أبي حنيفة في رسائله وجمعه لنصوصه
- ١٨٠ سرد العلامة البيضاوي لمسائل الخلاف بين الأشعري والماتريدي
- ١٨١ ذكر وظائفه وبراعته في الكلام والفقه والإشارة إلى مؤلفاته
- ١٨٣ - ١٩٢ الحور العين، للأمير علامة اليمن نَشَوَان الحِمِيرِي:
- ترجمة مؤلف الكتاب نَشَوَان الحِمِيرِي وشهرته العلمية والثناء على كتابه «شمس العلوم» في اللغة، ومختصر ابنه له
- ١٨٥

- ١٨٦ إجادته وإفادته في مقامته البديعة: «الحوار العيني»
توسّعه في ذكر المذاهب والفرق والنحل واقتصاره على الاختلاف في
١٨٦ معرفة المعبود والإمام
استقصاؤه ذكر غلاة الروافض وفرق الشيعة وفروعها وتوسّعه في ذكر
١٨٧ — ١٨٨ الخوارج، وذكره فرق المرجئة والحشوية
١٨٨ محاولة المؤلف إبعاد لقب القدريّة عن المعتزلة
ذكره صفات المعتزلة، وحال الهنود في عهده، وما خصّ الله به العرب
١٨٩ من المزايا
١٨٩ إنحازّه باللائمة على تقليد الآباء والغلوّ في حب الرجال
ذكره طوائف اليهود والنصارى واستعراضه وجوه الزيغ في الأديان
الباطلة
١٩٠ استقصاؤه جميع الطوائف الذين لهم انتظارٌ لغائب
١٩٠ لا يصح نسبة الإثفار إلى مالك، وإباحة القمار للشافعي، وإباحة
١٩٠ شرب الخمر لأبي حنيفة
١٩١ ذكره اختلاف الناس في النبوة
١٩٢ فوائد الكتاب العلمية على اعتزال مؤلفه والثناء على محققي الكتاب
التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للإمام الفقيه المحدث
١٩٣ — ٢٠٢ أبي الحسين الملقب:
أهمية هذا الكتاب في شرح أحوال الفرق، وظفر الكوثري به، ونسخه
١٩٥ لنفسه ونقله من فوائده
١٩٥ ذكره سبب تلقيب المعتزلة لاعتزالهم الحسن ومعاوية وجميع الناس
١٩٦ ترتيبه كتابه على أربعة أجزاء وفقدان الجزئين الأول والثاني
انفرادّه بأبناء عن الفرق وتسميتهم بأسماء على خلاف ما يذكر في كتب
١٩٦ الفرق
١٩٦ توسّعه في تراجم زعماء المعتزلة وكلامه في فرق الزنادقة

- شرحه أحوال فرق الروافض واستطراده إلى ذكر المعتزلة وشرح
 أصولهم والمرجئة والخوارج ١٩٧
- متابعته لكتاب «الاستقامة» لَحْشَيْش بن أَصْرَم ووصف حاله وتخطئه،
 ومسايرته لمقاتل بن سلمان في تفسير الآيات ١٩٧
- تحذير الإمام الكوثري من كثير من كتب الصفات لاشتمالها على
 مناكير الروايات ١٩٨
- حال مقاتل بن سليمان وكلام النقاد عنه ١٩٨
- غلط مقاتل في الإثبات، وغلط جهنم في التنزيه ١٩٨
- ذكره فرق الزنادقة وصنوف الروحانيين والجهمية والقدرية والمرجئة
 والرافضة والخوارج ١٩٩
- سند كتاب «الاستقامة» لَحْشَيْش بن أَصْرَم ١٩٩
- ترجمة المؤلف وشيوخه وأقوال المؤرخين فيه ووفاته ٢٠٠ - ٢٠١
- سماعات الكتاب ٢٠١ - ٢٠٢
- عناية المستشرق ماسينيون بنشر الكتاب، وقيام الكوثري بطبعه
 والتعليق عليه ٢٠٢
- قواعد عقائد آل محمد، للفقهاء المؤرخ محمد بن الحسن الديلمي
 اليماني: ٢٠٣ - ٢١١
- خطر الجمعيات السرية لخصوم الإسلام وطريقتهم في بذل الشكوك
 وتدرجهم في مدارج الخداع ٢٠٥
- دور الباطنية وفتنهم في زعزعة عقيدة الإسلام منذ منتصف القرن
 الثالث على توالي القرون ٢٠٥
- تأسيس دولة العبيديين واستيلاؤهم على مصر وقضاء صلاح الدين على
 دولتهم الإلحادية وتفرقهم في البلاد وعودتهم إلى الكُفون والخفاء ٢٠٦
- عودتهم إلى الانتعاش في العهد الأخير، وصدور كتب للإسماعيلية
 تحت ستار البحث العلمي ٢٠٦

- ٢٠٧ — ٢٠٦ تقرير البعثة الأزهرية إلى الهند حول الإسماعيلية
- ٢٠٨ طائفة الإسماعيلية من أخطر أعداء الإسلام وادعائهم النسب الفاطمي
- ٢٠٨ قيام علماء أصول الدين في كشف الستار عن الباطنية وذكر أسماء بعض المؤلفات
- ٢٠٩ — ٢١٠ نقول عن الديلمي بأنَّ مذهب الغلاة مختلطة بعضها ببعض ووجوه تأويلاتهم الباطلة، وحكم الشرع فيهم
- ٢١٠ أهمية كتاب «قواعد عقائد آل محمد» في الردِّ على الباطنية
- ٢١٠ الكلام على كتاب الفخر العراقي «الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة» والإشارة إلى نسخة المخطوطة
- ٢١١ نشاط الإسماعيلية في طباعة كتبهم وضرورة نشر الكتب المؤلفة في الرد عليهم
- ٢١١ نماذج من سخافاتهم وأدعاء حلول الإله في أئمتهم ووجوب موالة الرد عليهم
- ٢١٣ — ٢٣٦ المقدمات الخمس والعشرون من «دلالة الحائرين»، لأبي عمران موسى بن ميمون الفيلسوف الإسرائيلي القرطبي:
- ٢١٥ — ٢١٦ دور عبد الله بن سبأ في إثارة الفتن ومحاولة بعض المُفسِّطين إنكار وجوده
- ٢١٦ — ٢١٧ التوقف في روايات سيف بن عمرو التميمي عند تفردّه بما يخالف الآخرين وعدم انفراده في أخباره عن ابن سبأ
- ٢١٧ استبعاد جولد زيهر سعي ابن سبأ في الفتنة تحزُّباً لليهود
- ٢١٧ ابتداء ابن سبأ عقيدة الرّجعة بعد الموت لسيدنا علي والقول بتناسخ الأرواح
- ٢١٧ ادعاء الإسماعيلية العبيديون النسب الفاطمي كذباً وزوراً
- ٢١٧ غلط ابن الأثير وابن خلدون والمقرئزي تصحيح نسب العبيديين ونقل كلام أبي شامة وابن كثير
- ٢١٨ — ٢١٧

- نسبتهم إلى عُبَيْد وأنه كان يهودياً من سُلَمِيَّة ٢١٨
- فقيه العبيدين: يعقوب بن كُلْس يهودي من أهل بغداد وفقههم ٢١٨
- الآخر: النعمان القيرواني وذكر زندقته وانسلاخه من الدين ٢١٨
- تسليم المعز أبا بكر النابلسي العابد المشهور ليهودي ليسلخه ٢١٩
- ذكر بعض التآليف في كشف كفرهم وكذبهم ومكرهم وكيدهم ٢١٩
- طائفة العيسوية من اليهود وقولهم بأن محمداً ﷺ مرسل إلى العرب ٢١٩
- خاصة ليفسدوا ما بين العرب وغيرهم ٢٢٠
- براعة اليهود في الطب والفلسفة، وذكر ثلاثة منهم، وهم: ابن مَلْكَاء، ٢٢٠
- وموسى بن ميمون، وابن كمونة ٢٢٠
- التعريف بابن كَثُونَة الملحد الذي حاول القضاء على الأديان الثلاثة ٢٢١
- ابن مَلْكَاء وذكر الروايات في سبب إسلامه وتظاهره بالرد على الفلاسفة ٢٢١
- ورواج مكره عند بعض محدثي الحشوية في تجويز حلول ٢٢١
- الحوادث في الله سبحانه ٢٢٢ - ٢٢١
- انخداع ابن تيمية بكلام ابن مَلْكَاء في كثير من كتبه وتوسيعه دائرة ٢٢٢
- التجَوُّز إلى حد الاستقرار المكاني والحركة والحد والمس ٢٢٢
- والقعود ٢٢٣
- توَهُم تَغْيِير علم الله تعالى ناشيء من قياس الغائب على الشاهد ٢٢٣
- خطورة تجويز حلول الحوادث في ذات الله سبحانه ٢٢٤
- موسى بن ميمون والخلاف في إسلامه وذكر بعض مؤلفاته ومنها ٢٢٤
- «السُّرَّاج شرح المَشْنَاء» ٢٢٤ - ٢٢٥
- تصرُّف طائفة من اليهود بالمشنا ووضعهم (التلمود) ٢٢٦ - ٢٢٧
- التوراة وأسفارها الخمسة ونسخها وتخالفها ٢٢٧ - ٢٢٨
- انقطاع صلة اليهود بكتبهم بسبب اضطهادهم ٢٢٨
- ذكر نماذج مما في توراتهم ما يبرأ منه أنبياء الله، ونماذج مما في ٢٢٩
- التلمود من صنوف التشبيه والتحريف ٢٢٩

- اتصال موسى بن ميمون بابن طفيل وابن رشد الحفيد أبعده عن القول
 ٢٢٩ بالتجسيم وسعيه لترويج عقيدة التنزيه في اليهود
 تأليفه كتاب «دلالة الحائرين» بالعربية وكتابته بالخط العبري وسبب
 ٢٣٠ ذلك
- مناوأة أهل دينه لكتابه، وعدم اهتمام علماء المسلمين بالرد عليه
 ٢٣٠ وصف الجزء الأول من الكتاب ومباحثه
 ٢٣١ إنكاره على المتكلمين امتناعهم من إطلاق العلة الأولى على الله تعالى
 دون إطلاق الفاعل عليه سبحانه
 ٢٣١ نقده الأشاعرة والمعتزلة واستضعاف قولهم: أنَّ العالم مُحدث،
 ٢٣٢ - ٢٣٣ وتناوله أسس نظريات المتكلمين بالنقد
 محاولة ابن تيمية إثبات الجهة لله سبحانه لاحتياجه إلى مخصص
 ٢٣٣ - ٢٣٤ وتجويزه حلول الحوادث في الله تعالى
 ٢٣٤ وصف الجزء الثاني والثالث من الكتاب
 أهمية «المقدمات الخمس والعشرون» في التدليل على وجود الله ووحديته
 وأنه ليس جسماً ولا قوة في جسم
 ٢٣٤ - ٢٣٥ براعة التبريزي في شرحه للمقدمات
 ٢٣٥ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي الباقلاني:
 ٢٣٧ - ٢٤٨ أهمية الكتاب وما يجب على المكلفين اعتقاده
 ٢٣٩ سرّد موضوعات الكتاب
 ٢٣٩ - ٢٤١ مناظرة بين ابن فورك والصاحب بن عباد
 ٢٤٢ صداقة ابن فورك للباقلاني وتقدير كل منهما للآخر
 ٢٤٢ سعة اطلاع الباقلاني وقوة حجته
 ٢٤٢ روايته بالمعنى وذكره بعض الآثار الراهية
 ٢٤٢ تهويله في مغالبة الخصوم فيما يكون الخلاف فيه لفظياً
 ٢٤٣ أثر الباقلاني في وضوح المذهب الأشعري
 ٢٤٣

- ٢٤٣ قسوته في المزاج مع ابن المعلم الإمامي وأبي جعفر الشُّمْنَانِي
- ٢٤٤ الثناء على كتاب «التمهيد» وعمل المحققين في خدمته
- ٢٤٤ ترجمة المؤلف منقولة من «تاريخ الإسلام» للذهبي
- ٢٤٥ ذكر قصته مع ملك الروم
- ٢٤٦ ابتكاره في المذهب بعض آراء نظرية غير مسلمة
- ٢٤٦ - ٢٤٧ نصرته للمذهب الأشعري وقيامه بالذِّبِّ عنه خير قيام ومشاركته
- للبنغدادِي وابن فورك والإسفرائيني في شيوخهم
- لا يعوّل في المذهب الأشعري ما لم يرد عن طريق تلميذه
- ٢٤٧ أبي الحسن الباهلي، وابن مجاهد الطائي
- تلاعب الأقلام بكتاب «الإبانة» ومجارة الأشعري النقلة ليتدرّج بهم
- ٢٤٧ إلى الحق
- انتشار المذهب الأشعري وذكر كبار حملته وعدم مجاراتهم للحشوية
- ٢٤٨ وصراحتهم في التنزيه
- ٢٤٨ لا تصحُّ نسبة بعض الآراء إلى مذهب الأشعري، بل تُعزى إلى مرتبها
- ٢٤٨ إطالة الباقلاني في المناظرة وذكر ما جرى بينه وبين الهاروني
- ٢٤٩ - ٢٥٥ حقيقة الإنسان والروح الجوّال في العالم، لجلال الدين الدوّاني:
- ٢٥١ أهمية الرسالة ومكانة مؤلفها في العلوم، وذكر بعض مؤلفاته البديعة
- كلامه في أسرار المعاد وتفسيره لقوله تعالى: ﴿وإن جهنم لمحيطة
- ٢٥١ بالكافرين﴾ وشهرته في العلوم العقلية
- ٢٥٢ تحقيق وفاته سنة ٩٠٨ وغلط العيدروسي ومتابعة ابن العماد له
- حقيقة الإنسان لها ناحيتان: ناحية الهيكل الجسماني، وناحية
- الروح واختلاف أهل العلم في الروح هل هو جسم لطيف
- أم جوهر مجرد، ومن مال إلى القول بتجرد الروح وذكر بعض
- ٢٥٢ - ٢٥٣ أدلتهم

ثانياً: في الحديث الشريف وعلومه

انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء من

٢٥٧ - ٢٦٤

الأحاديث في هذا الباب، للأستاذ حسام الدين القدسي:

قيام الحافظ ابن بذر الموصلي بوضع ضوابط كلية لمعرفة الأحاديث

٢٥٩

الموضوعة مما قيل فيه: لم يرد في هذا الباب شيء ونحوه

٢٥٩

الجرح باعتبار ما يظهر للمحدث لا باعتبار نفس الأمر

صعوبة الاستقراء التام في هذا الباب، وأن ذلك لم يسلم لجهازة

٢٦٠

المتقدمين مع علو أسانيدهم فكيف بالمتأخرين

٢٦٠

المراد من قول المحدث: «لا يصح في هذا الباب شيء»

تقليد الفيروزابادي لابن بدر في خاتمة كتابه «سفر السعادة» في نفي

٢٦٠ - ٢٦١

أحاديث ثابتة، ومن وقع في مثل ذلك من العلماء

٢٦١

نفي الحديث الثابت ليس أقل خطراً من الاغترار بالمكذوب

متابعة المصنف لابن الجوزي في أكثر أبواب كتابه، وتناقض ابن

الجوزي في الجرح والتعديل، ورده جملة أحاديث بمجرد النظر

٢٦١

لما وصل إليه من السند

نقد السخاوي لابن الجوزي إدراجه في الموضوعات الحسن

٢٦٢

والصحيح، والسبب الموقع له في ذلك

إكثار ابن بدر من العزو إلى العقيلي وأحمد، وذكر تعنت العقيلي في

٢٦٢

الجرح وكثرة حكمه بالنفي

٢٦٣

نقل ابن بدر عن الإمام أحمد لا يسلم له إلا ما ندر

٢٦٣

نقل كلام الحافظ ابن حجر: لا يلزم من نفي العلم ثبوت العدم

نقل كلام ابن حجر في ابن بدر وأنه لم يكن من النقاد وانتقاد السيوطي

٢٦٤

والسخاوي له أيضاً

قول ابن همام في المراد بقول البخاري والمؤلفين في الأحكام: «لم

٢٦٤

يصح» وفيمن صنف في الموضوعات والضعفاء

- ٢٦٥ - ٢٧١ شروط الأئمة الخمسة، للحافظ أبي بكر الحازمي :
- ٢٦٧ - ٢٦٨ ترجمة الحافظ الحازمي وذكر ولادته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته
- ٢٦٨ إجادة الحازمي في بيان أوهام الأمير ابن ماكولا
- ٢٦٨ انتفاعه بالوقت وكثرة مطالعته وقصة جرت له في ذلك
- ٢٦٩ وفاته سنة ٥٨٤ وهو ابن ست وثلاثين سنة!!
- ٢٦٩ - ٢٧٠ تراجم الأئمة الخمسة، البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي
- سنن النسائي الصغير رواية ابن الشَّي هو المعدود من الأصول الخمسة، أما رواية ابن حيوية وابن الأحمر وابن قاسم فيقال لها: النسائي الكبير
- ٢٧١
- ٢٧٣ - ٢٧٨ شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي :
- ٢٧٥ - ٢٧٦ ترجمة الحافظ أبي الفضل المقدسي
- تراجم الأئمة الستة ترجم للخمسة الأول منهم كما تقدّم وزاد ترجمة الإمام ابن ماجّة
- ٢٧٧ أول من أدخل كتاب «السنن» لابن ماجّة في عداد الأصول الستة هو
- ٢٧٧ الحافظ أبو الفضل المقدسي
- ٢٧٨ أصحُّ نسخة من كتاب ابن ماجه تداولتها أيدي الحفاظ المتقنين
- ٢٧٩ - ٣٣٩ نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي :
- الإشارة إلى طبعة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى
- ٢٨٠ المحققة وما فيها من إضافات واستدراكات
- بيان تفوّق كتاب «نصب الراية» للزيلعي على كُتب تخاريج أحاديث الأحكام، وذكرُ اشتماله على نصوص من كتب أصبحت اليوم معدومة، وأنه مرجع لأحاديث المذاهب الأربعة لا المذهب الحنفي فقط، مع الإشارة إلى نزاهة مؤلفه عن التعصّب المذهبي
- ٢٨١ - ٢٨٣ نمشك الحنفية بالأحاديث والآثار
- ٢٨٣ تمهيد للمباحث التي تضمّنتها المقدّمة
- ٢٨٤ الرأي والاجتهاد، وتوجيه ما ورد في ذمّ الرأي ومدحه
- ٢٨٥

- ٢٨٥ نقد أبي بكر الرازي الجصاص لإبراهيم النظام أول من نفى القياس
- ٢٨٦ نقد الجصاص للظاهرية في نفهم العمل بالقياس
- الرأي وصف مادحٌ يوصف به كل فقيه من كل مذهب، والفقه حينما كان يصحبه الرأي
- ٢٨٦ — ٢٨٧
- تخصيص الحنفية بالرأي إنما يصح بمعنى البراعة في الاستنباط، إذ طوائف الفقهاء متفقون على العمل بالرأي
- ٢٨٧
- نقد موقف الرواة من الفقهاء، وذكر اجترائهم على ما لا يحسنون
- ٢٨٧
- دفاع الطوفي الحنفي عن الإمام أبي حنيفة تجاه من نسبته إلى ترك السنة للقياس
- ٢٨٧
- دفاع ابن حجر المكي الشافعي عن أبي حنيفة وأصحابه عند من وصفهم بأنهم أصحاب الرأي
- ٢٨٨
- أناس من الرواة الصالحين رموا أبا حنيفة وأصحابه بأنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وسبب ذلك جمود قرائح النقلة عن دقة مدارك الفقهاء
- ٢٨٨
- تبرؤ ابن حزم من القياس، ورميه لمن قال به من الأئمة بالشتائم، وردّ أبي بكر بن العربي على ابن حزم في ذلك
- ٢٨٨
- الرد على رشيد رضا صاحب كتاب «يسر الإسلام وأصول التشريع العام» إذ بني فيه مذهباً جديداً عماده هو: ما يُعُدُّه مصلحة فقط!
- ٢٨٨ — ٢٨٩
- احتجاج ابن حزم في نفي القياس بحديث باطل، وهو مما يعلمه صغار أهل الحديث مع بيان حال سنده
- ٢٨٩
- توجيه قول النخعي وغيره: أهل الرأي أعداء السنن
- ٢٨٩ — ٢٩٠
- تمحل ابن حزم لنفي القياس، ومحاويلته تكذيب كل حديث أو أثر يثبت القياس
- ٢٩٠
- بيان صحة حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في العمل بالقياس أيضاً
- ٢٩٠
- الاستحسان، وغلط أناس في تفسيره عند الحنفية بما لا يقول فيه فقيه
- ٢٩١

ليس بين القائلين بالقياس من لا يستحسن بالمعنى الذي يريده،

٢٩١ الحنفية، فالخلاف بين نفاته ومثبته لفظي

٢٩١ نفي الإمام الشافعي للاستحسان سبق قلم

حكاية طريفة عن إبراهيم بن جابر في انتقاله من مذهب الشافعي إلى
٢٩١ مذهب الظاهرية

٢٩٢ بيان الجصاص لمعنى الاستحسان عند الحنفية، وللدليل العمل بالاستحسان

بيان أن المانع للاستحسان لا ينهض معه دليل لمنعه، وأن لفظ

٢٩٢ - ٢٩٣ الاستحسان جاء في كلام السلف وكلام مالك والشافعي

شواهد في أن استعمال الاستحسان من المجتهد لا محالة منه، كما في

تقدير الأمور الموكولة إلى اجتهدانا كالمتمتع والنفقة وجزاء صيد

٢٩٣ - ٢٩٤ المحرم وأروش الجنائيات التي لم يرد تقديرها من الشارع

٢٩٤ من الاستحسان ترك القياس إلى ما هو أولى منه، وبيان ذلك

٢٩٤ ذكر أمثلة لما قضى فيه الاستحسان على القياس

٢٩٤ - ٢٩٦ نماذج من الاستنباط دقيقة المسلك يحسن الوقوف عليها

شروط قبول الأخبار، اعتداد الحنفية بالخبر المرسل إذا كان مرسله ثقة

٢٩٧ وجريان جمهرة الفقهاء على ذلك

قول ابن جرير: لم يزل الناس على العمل بالمرسل حتى حدث بعد

٢٩٧ المتين القولُ برده

اضطراب الإمام الشافعي في الاعتداد بالمرسل وفي رفضه، ونماذج

٢٩٧ - ٢٩٨ من ذلك

في «مسند الشافعي» مراسيل كثيرة بالمعنى المعروف عند السلف،

وفي «موطأ مالك» نحو ثلاث مئة حديث مرسل، وهو أكثر من

نصف «الموطأ»، واستدلال البخاري في كتبه بالمراسيل، وكذا

٢٩٨ مسلم في مقدمة «صحيحه» وفي «جزء الدباغ»

من أصول الحنفية في الأخبار أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة

٢٩٨ عندهم ...

الطحاوي كثير المراعاة لهذه القاعدة، ويخطيء من يظن أن ذلك منه

٢٩٩ ترجيح لبعض الروايات على بعضها بالقياس . . .

آفة الشذوذ المعنوي في الأخبار كثرة اجتراء الرواة على الرواية

٢٩٩ بالمعنى . . .

للعمل المتوارث عند الحنفية شأن يختبر به صحة كثير من الأخبار،

٢٩٩ وليس هذا الشأن بمختص بحمل أهل المدينة . . .

ومن القواعد عند الحنفية اشتراط استدامة الحفظ من أن التحمل إلى

٢٩٩ آن الأداء . . .

ومن قواعدهم أيضاً: اقتصارُ تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه،

وكذلك من قواعدهم: مراعاة مراتب الأدلة في الثبوت والدلالة،

٢٩٩ فالقطعي مقدم على الظني . . .

ومن قواعدهم: رد خبر الآحاد في الأمور المحتمة التي تعمُّ بها البلوى

٢٩٩ وتوفر الدواعي لنقلها بطريق الاستفاضة . . .

ومن قواعدهم: رد الزائد في الخبر متناً كان أو سنداً إلى الناقص

٣٠٠ احتياطاً في دين الله تعالى

٣٠٠ ظن بعضهم أن الحنفية يخالفون الحديث، وهو غفلة منه عما أصَّله

منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد، بيان اهتمام عمر رضي الله عنه بالكوفة

وبتفقيه أهلها وإسكانه فُصْحَ القبائل حولها، وبعثه ابن مسعود

٣٠١ معلماً لأهلها

٣٠١ — ٣٠٢ طائفة من الأحاديث والآثار في فضل ابن مسعود رضي الله عنه

أثر ابن مسعود في تفقيه أهل الكوفة، وتعليمهم القرآن حتى بلغ عددُ

٣٠٢ من تفقه عليه وعلى أصحابه نحو أربعة آلاف عالم

وجود جمهرة من أصفاء الصحابة في الكوفة يساعدون ابن مسعود في

٣٠٢ مهمته

٣٠٢ اعتناء سيدنا علي بالكوفة أيضاً تفقيهاً وتعليماً وتحديثاً وقرآناً وعربية

الصحابه الذين نزلوا مصر نحو ٣٠٠ صحابي، وتوطن الكوفة نحو

٣٠٢ - ٣٠٣

١٥٠٠ صحابي

ما يروى عن ربيعة ومالك من الكلمات البتراء في أهل العراق ليس

٣٠٣

بثابت عنهم

قول مسروق بن الأجدع في انتهاء علم أصحاب رسول الله ﷺ إلى

٣٠٣

سنة، ثم ينتهي علم هؤلاء إلى علي وابن مسعود رضي الله عنهما

قول ابن جرير: لم يكن أحد له أصحاب حرروا فتياه غير ابن مسعود،

٣٠٣

وكان يترك مذهبه لقول عمر ولا يكاد يخالفه

٣٠٣

إيصاء معاذ أصحابه بالالتحاق بابن مسعود رضي الله عنهما

ذكر طائفة كبيرة من أصحاب علي وابن مسعود، بلغوا ٣٣ إماماً، مع

٣٠٣ - ٣٠٦

ترجمة وجيزة لبعضهم

٣٠٣ - ٣٠٤

ترجمة عبيدة السلماني، وعمرو بن ميمون، وزر بن حُبَيْش

ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي، وسُوَيْد بن غَفَلَة، وعلقمة النخعي،

٣٠٤ - ٣٠٥

ومسروق بن الأجدع، والأسود بن يزيد النخعي

٣٠٥

ترجمة القاضي شُريح، وعبد الرحمن بن أبي ليلى من كبار التابعين

أكثر هؤلاء التابعين لقوا عمر وعائشة وأخذوا عنهما وهم كانوا يفتون

٣٠٦

بالكوفة

عدَدُ الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن الأشعث على الحجاج نحو

٣٠٦

٤٠٠٠ رجل هم خيارُ التابعين وفقهاؤهم

الموازنة بين حال الكوفة الزاخرة بهؤلاء الأئمة وحال غيرها من

٣٠٦

الأمصار

منزلة سعيد بن جبير في العلم عند ابن عباس أنه يُغْنِيهم عن سؤال ابن

٣٠٧

عباس

٣٠٧

منزلة إبراهيم النخعي وفضلُ علمه وحفظه وفقهه . . .

- مراسيل إبراهيم النخعي صحاح عند أهل النقد، ورجوع كبار أهل العلم إليه في مشكلات الفتيا ٣٠٧
- تمسك إبراهيم النخعي بالآثر، وأقواله تُعدُّ آثاراً عمن قبله ٣٠٧
- كان إبراهيم النخعي يروي ويرى أي يجتهد قياساً على ما سمع تفقه حماد - شيخ أبي حنيفة - بالنخعي، وملازمته له كل الملازمة، وذكرُ حادثة طريفة وقعت لحماد ٣٠٧
- ٣٠٨ - ٣٠٩ تفقه أبي حنيفة بحماد، وملازمته له أشد الملازمة، وذكر طريقة من طرق استفادته منه ٣٠٩
- بيان المراد من قول بعضهم: صيانكم أعلم منهم ٣٠٩
- تقادم السن لا يفيد لمن حرم الدراية ٣٠٩
- اجتماع تلامذة النخعي بعد موته على تلميذه حماد بن أبي سليمان واتخاذهم له رئيساً ٣١٠
- قول أنس بن سيرين: رأيتُ في الكوفة ٤٠٠٠ يطلبون الحديث، و ٤٠٠ قد فقهوا: يدل على أن مهمة الفقيه شاقّة جداً ٣١٠
- قول عفان بن مسلم شيخ البخاري وأحمد في الرواة المستكثرين من السماع والتحمل: لا يفلحون، وبيانه منزلة الكوفة، وأنه قد كتب فيها قدر خمسين ألف حديث عن أولي الإتيان، وأنه ليس فيها لحن ولا مجوز أي متسامح في الضبط ٣١٠ - ٣١١
- موازنة بين كثرة أحاديث الكوفة وأحاديث غيرها من البلدان الإسلامية فشو اللحن في كثير من علماء الأمصار، وسلامة الكوفة منه وشواهد ذلك ٣١١
- ما يحكى عن أبي حنيفة من أنه قال: (ولو ضربه بأبا قبيس) لا سند له... وعلى فرض ثبوته عنه فله وجه ظاهر في العربية ٣١١
- الموازنة بين حال سكان الكوفة العرب الفصحاء وبين سكان غيرها من كبار البلدان ٣١٢

- تدوين العربية اتخذ منهجين، فأهل الكوفة راعوا تدوين جميع
اللهجات في عهد نزول الوحي، وذلك له فوائد جمّة... وأهل
البصرة انتهجوا مسلك التخيّر ليرسموا للناس لغة المستقبل... ٣١٢
- منزلة الكوفة من حفاظ القرآن وشيوخه تلاوة وقرءاءة ٣١٢
- طريقة أبي حنيفة في التفقيه وذكر طائفة من العلماء ألفوا في (مناقب
أبي حنيفة) من المشاركة والمغاربة، والإشارة إلى تناول لسان
العُقيلي في أبي حنيفة وأصحابه ٣١٣
- ما ذكره ابن عبد البر في «الانتقاء» عن البخاري، كان من تمام النّصفه
أن ينظر في سنده، وكذا ما يرويه إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة،
وذكر أن ابن الجارود — وهو غير صاحب «المتقى» — مردودُ
الشهادة ٣١٣
- أبو حنيفة لم يقع عليه رِقْ أصلاً، وشاهدُ ذلك ٣١٤
- ثناء سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي على فقه أبي حنيفة ٣١٤
- ذكر طائفة من أئمة العلم الذين كانوا في مجلس أبي حنيفة يساءلونه
في العلم ٣١٥
- بيان كيفية النقاش العلمي للمسائل في مجلس أبي حنيفة ثم تدوينها ٣١٥
- تورع أبي حنيفة ومنعه أصحابه من تدوين المسائل قبل استكمال
تمحيصها ٣١٥
- بيان أن مذهب أبي حنيفة كان شورى بينه وبين كبار أصحابه، ولم
يكن يحملهم على قبول رأيه، وذكرُ طريقته في تدوين مسائل
الأحكام ٣١٥
- قول ابن حجر المكي الشافعي في تفرد ما أوتيه أبو حنيفة من كثرة
التلاميذ والأصحاب، والانتفاع به وبأصحابه في الأحاديث
المشبهة والنوازل والقضاء والأحكام ٣١٦
- قول ابن النديم في انتشار مذهب أبي حنيفة في أطراف الأرض ٣١٧

قول ابن الأثير في سرّ القبول الذي أوتيّه أبو حنيفة حتى كان شطراً الأمة
على مذهبه

٣١٧

من خصائص مذهبه: تدوينُ المسائل على الشورى، وتلقي الأحكام
جماعة عن جماعة، واتساعُ مذهبه بحيث يتمشى مع حاجات العصور
قول ابن خلدون في الموازنة بين حال الفقه في المدينة وحاله في
العراق

٣١٧

قراءة أبي حنيفة هي قراءة عاصم، وما ينسب إليه من القراءات الشاذة
موضوع عليه، وختمه القرآن في ركعة، واعتداده بعمومات القرآن
قطعية الدلالة

٣١٨

الإشارة إلى كثرة حديث أبي حنيفة وأنه دُونَ في سبعة عشر مسنداً
كان أبو حنيفة يروي أربعة آلاف حديث: ألفين لشيخه حماد، وألفين
لسائر المشيخة

٣١٨

قوّته في العربية حتى ألف كبار أئمتها في شرح آرائه الدقيقة في
(الأيمان) كتباً

٣١٨

بعض كبار الحفاظ وكبار المحدثين من أصحابه وأهل مذهبه وقد
ذكروا بحسب سنّ وفياتهم، وبلغوا ١٠٦ محدثاً

٣١٩ — ٣٢٣

منهم: الإمام زُفر، والحافظ ابن طَهْمَان، والليث بن سعد، وذكرُ من
عدّه حنيفاً من أهل العلم وحضوره فتوى لأبي حنيفة من أبرع
فتاواه

٣١٩

ومنهم: الحافظ القاسم بن معن المسعودي، وعبد الله بن المبارك،
وأبو يوسف القاضي، وذكرُ تقويل بعضهم لابن المبارك — في
أبي حنيفة — ما لم يقله

٣١٩ — ٣٢٠

ومنهم: الحافظ ابن أبي زائدة، ومحمد بن الحسن الشيباني،
وحفص بن غياث، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان
إمام الجرح والتعديل

٣٢٠ — ٣٢١

ومنهم: الحافظ الحسن بن زياد، ومعلّى الرازي، وابن داود
الخريري، وعبد الله بن يزيد الكوفي، وأسد بن الفرات، ومكي

٣٢٢ - ٣٢١

الحنظلي، والفضل بن دكين، وعيسى بن أبان، وهشام الرازي
ومنهم: الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن الجعد،
ويحيى بن معين إمام الجرح والتعديل، ومحمد بن سَمَاعَةَ
التميمي

٣٢٢

ومنهم: الحافظ إبراهيم البلخي الماكاني، وإسحاق التنوخي، وابن
سُرَيْج البخاري، وابن شُجَاع الثلجي، وأحمد البرّتي، وجعفر
الطيالسي

٣٢٣

ومنهم: الحافظ عبيد الله البخاري، ومحمد بن الجارود، وإبراهيم
النسفي، وأبو يعلى الموصلي، وأبو بشر الدولابي، وأبو جعفر
الطحاوي

٣٢٤

ومنهم: الحافظ ابن أبي العوّام السعدي، وأبو محمد الحارثي
البخاري، وذكرُ كلمة في (أَبَاءُ بن جعفر التَّجِرْمِي)، وأبو القاسم
التنوخي

٣٢٥

ومنهم: الحافظ ابن قانع، وأبو بكر الرازي الجصاص، وابن المظفّر
البغدادي، وأبو نصر الكلاباذي، وأبو حامد المروزي، وابن
المُعَدَّل البغدادي، وأبو الفضل السُّلَيْماني، وعُتْنَجَار البخاري

٣٢٦ - ٣٢٥

ومنهم: الحافظ المستغفري، وأبو سعد بن زَنْجُوِيهِ السمان، وعمر
النيسابوري

٣٢٦

ومنهم: الحافظ أبو القاسم النيسابوري، وأبو محمد السمرقندي،
ونصر الهروي، وإسحاق السمرقندي، والحسين بن خسرو
البلخي، وعمر بن بدر الموصلي، والحسن الصَّاعِغاني،
وعبد الخالق الدمشقي، وأبو اليُمن الكِنْدِي، والحسن الزبيدي،

٣٢٨ - ٣٢٧

وأخوه الحسين الزبيدي

ومنهم: الحافظ أبو العباس الظاهري، وأبو محمد المنجي،
وأبو العلاء البخاري، والشمس السُّروجي، وابن بَلْبَانَ، وابن
المهندس السُّروطي، وقطب الدين الحلبي، وأمين الدين الواني

٣٢٨ — ٣٢٩

ومنهم: الحافظ السُّروجي بن أَيْتَك، وعلاء الدين المارديني،
وعبد الله بن الواني، والزيلعي، ومُغلطاي، وبدر الدين الشُّبلي،
وعبد القادر القرشي، وإسماعيل البَلْبَسي، والجمال الملطبي،
والشمس الدِّميري، والكلوتاني

٣٢٩

ومنهم: الحافظ جمال المَلَطبي، والشمس الدِّيري، والكلوتاني،
وابن الفرات، والبدر العيني، وابن الهمام، والسعد الديري،
والشُّمَني، وابن قُطْلُوبغا، وابن طولون الدمشقي

٣٣٠

ومنهم: الحافظ المتقي الهندي، والفَتَني، وعلي القاري، والشَّلبي،
وعبد الحق الدُّهَلَوِي، وأيوب الخَلُوتِي الدمشقي، وحسن
العُجَيمي

٣٣١

ومنهم: المحدث أبو الحسن السندي، وعبد الغني النابلسي، وابن
عَقِيلَة المكي، وعبد الله الأماسي، وابن هِمَات الدمشقي، ومحمد
مرتضى الزبيدي، وهبة الله البجلي، وابن عابدين

٣٣٢

ومنهم: المحدث محمد عابد السندي، وعبد الغني المجددي،
وعبد الحي اللكنوي، والكَمُشْخَانَوِي

٣٣٣

كلمة في كتب الجرح والتعديل

٣٣٤ — ٣٣٩

إشارة إلى حال كتاب «الضعفاء» للعُقيلي، وكتاب «الكامل» لابن
عدي، وما جناح فيهما عن الصواب، وإلى تحيُّرهما المكشوف،
ثم تعصبهما الممقوت على أبي حنيفة وأصحابه

٣٣٤ — ٣٣٥

زعم ابن عدي أن مرويات أبي حنيفة ٣٠٠ حديث فقط! وإصاقه ما
لشيخه (أَبَاء النَجِيرمي) بأبي حنيفة ظلماً وعدواناً

٣٣٥

- كتب البخاري في الرجال ليس ثبوتها منه كثبوت «الصحيح»، ولزوم
 ٣٣٥ النظر في أسانيدها لتعرف دخالها
- روايته عن نعيم بن حماد، والحُمَيْدي، وإسماعيل بن عرعة، وكشف
 ٣٣٥ حالهم من كتب الرجال وأقوال علماء النقد
- إشارة إلى حال كتاب ابن حبان «الضعفاء»، وإلى ابنِ المديني،
 ٣٣٥ وعبد الرحمن بن مهدي
- إشارة إلى حال الخطيب البغدادي لمعرفة قيمة كلامه في الجرح
 ٣٣٦ إشارة إلى حال (إبراهيم بن بشار الرمادي) واختلافه الأكاذيب على
 ٣٣٦ لسان ابن عيينة
- إشارة إلى حال (زكريا بن يحيى السَّاجي) المنفرد بالمناكير على
 ٣٣٦ المجاهيل، وإشارة إلى سبب التحامل على الحنفية
- من الطعون ما يُسْقِطُ الطاعن لا المطعون، ومثال ذلك...
 ٣٣٧ - ٣٣٦
- الطعن في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن، أو ليس من قومه،
 أو ليس على مذهبه، يأباه أهل الدين، وكلام الإمام الشافعي في
 ٣٣٧ ذلك، وكلام أبي طالب المكي في نقد الجرأة في الجرح
- بيان ابن قتيبة في «الاختلاف في اللفظ» أن كثيراً من الطعون كان بسبب
 ٣٣٧ محنة «خلق القرآن»
- نقد ابن الجوزي لبعض أصحاب الحديث إذ استمروا قدح بعضهم في
 ٣٣٧ بعض طلباً للتشفي باسم الجرح والتعديل
- إشارة إلى دخائل بعض كتب التاريخ مثل «تاريخ ابن أبي خيثمة»
 وكتاب «المدلسين» للكرائسي، واستغلال الصاحب ابن عباد
 ٣٣٧ ذلك للنيل من كبار الحفاظ أهل السنة
- نماذج متعددة من تعصب الحافظ ابن حجر بشواهدا وأدلتها
 ٣٣٨ - ٣٣٩
- الدُّرُّ الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد، للشيخ عبد الواسع بن يحيى
 ٣٤١ - ٣٤٥ الواسعي:

- الثناء على الكتاب وطريقة المؤلف في سرد أسماء شيوخه وما تضمنته
 ٣٤٣ من مباحث وفصول
- رحابة صدر المؤلف في الرواية عن كل طائفة وعدم اقتصاره على أهل
 ٣٤٤ قطر خاص ولا على أهل مذهب معين
- عدم تعرضه لكلام المتكلمين في المسلسلات وأسانيد المشبهين
 ٣٤٤ والمجهولين من الجان والمعمّرين
- كتاب العالم والمتعلم، للحكيم محمد بن عمر الترمذي:
 ٣٤٧ — ٣٥١
- أكمل الكتب المؤلفة في الإسلام أقربها إلى أوائل عهد التدوين
 ٣٤٩
- كتاب «العالم والمتعلم» وما فيه من مباحث قيمة
 ٣٤٩ — ٣٥٠
- أهمية إحياء مآثر السلف وانصراف الطابعين عن ذلك
 ٣٥١
- أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً،
 للدارقطني:
 ٣٥٣ — ٣٥٩
- قيام الإمام مالك بجمع صفوة الأحاديث والآثار المروية واقتصاره في
 ٣٥٥ الرواية على شيوخ أهل المدينة سوى ستة، وذكر أسمائهم
- إتمام الموطأ في أوائل عهد المهدي وتلقي أصحاب مالك له سماعاً
 ٣٥٥
- اختلاف نسخ الموطأ ترتيباً وتبويباً، وزيادة ونقصاً، وإسناداً وإرسالاً،
 ٣٥٦ وسبب ذلك
- كتاب «مسند الموطأ» للغافقي ذكر فيه اثني عشر راوياً من رواة الموطأ
 ٣٥٦ واستدراك السيوطي عليه
- سياق ابن طولون في «الفهرست الأوسط» أسانيد الموطأ من أربع
 وعشرين طريقاً ورواية الكوثري لهذه الطرق بالإجازة
 ٣٥٦ — ٣٥٧
- إيصال رواة الموطأ إلى ٨٣ راوياً عند ابن ناصر الدين الدمشقي
 ٣٥٧
- أشهر روايات الموطأ: رواية محمد بن الحسن، ورواية يحيى الليثي،
 ٣٥٨ ومزية كل منهما، والإشارة إلى رواياته الأخرى وأماكن وجودها
- مكانة الموطأ بين كتب السنة وقول الشافعي وابن عبد البر وابن العربي
 ٣٥٨

الحاجة إلى معرفة مواقع اتفاق الرواة ومواقع اختلافهم وقيام الدارقطني بذلك

٣٥٩ - ٣٥٨

٣٥٩

الإشارة إلى كتاب «التمهيد» و«التقضي» لابن عبد البر

٣٦٥ - ٣٦١

كتاب العقل وفضله، لابن أبي الدنيا:

٣٦٤ - ٣٦٣

نقل كلام الدارقطني فيمن وضع كتاب العقل وهم أربعة وبيان حالهم

٣٦٤

رواية ابن أبي الدنيا عن داود بن المحبر وانتقاؤه الروايات

مغالاة المعتزلة في تحكيم العقل ومغالاة كثير من الرواة رد كل ما ورد

٣٦٤

في فضل العقل

٣٦٥ - ٣٦٤

ترجمة ابن أبي الدنيا وذكر أسماء بعض مؤلفاته

٣٦٥

وصف مخطوطة الكتاب واسم ناسخها وسماعاتها

المختصر في الشمائل المحمدية وشرحها، للترمذي. تأليف: محمود

٣٧٣ - ٣٦٧

سامي بك:

٣٧٠ - ٣٦٩

وجوب اتباع هديه ﷺ والاعتصام بسنته والتعرف على شمائله

٣٧٠

تقريب كتاب «الشمائل» للترمذي لأهل هذا العصر

٣٧١

المؤلف من أصحاب الشيخ عبد الخالق الشبراوي وتاريخ وفاته

٣٧١

ذكر أسماء من سمع «الشمائل» من مصنفه

أسانيد الشيخ عبد القادر بن خليل المعروف بكديك زادة في ثبته،

٣٧٢ - ٣٧١

ورواية الكوثري لها

سماع الكوثري للشمائل من السيد محمد بن جعفر الكثاني وسياق

٣٧٢

سنده فيه

٣٧٢

إجازة الكوثري لمؤلف الكتاب برواية «الشمائل» عنه

٣٧٣ - ٣٧٢

تصحيح بعض الأسماء في أسانيد الكتاب

٣٨١ - ٣٧٥

فهارس البخاري، للأستاذ رضوان محمد رضوان:

متزلة صحيح البخاري بين الأصول الستة وأنه مفخرة خالدة للأمة

٣٧٧

الإسلامية

- الإشارة إلى طريقته في انتقاء الصحيح ومنهجه في استنباط المعاني
الدقيقة، وتكرار الأحاديث ٣٧٧ — ٣٧٨
- جولأته في ميدان الاجتهاد، وموافقته فيما انفرد فيه من المسائل عن
الأئمة الأربعة لآراء الإمام أبي عبيد ٣٧٨
- تكراره ذكر الأحاديث في الأبواب والغرض منه ٣٧٨
- معنى التعويل على صحيح البخاري هو الاعتماد على أحاديثه المسندة
المرفوعة ٣٧٨
- قيام الحافظين العيني وابن حجر بخدمة الكتاب وقضاء الدَّين على الأئمة ٣٧٩
- حاجة الكتاب إلى فهرس دقيق يبرز كنوزه ويُرشد إلى أحاديثه وقيام
الأستاذ رضوان محمد رضوان بهذه المهمة على أتم وجه ٣٧٩
- طريقته في فهرسة الأحاديث المسندة المرفوعة ٣٧٩ — ٣٨١
- الإشادة بجهوده في خدمة السنة وتصحيح الكتب ٣٨١
- رسالة أبي داود السجستاني في وُصف تأليفه لكتاب السنن: ٣٨٣ — ٣٨٧
- كتاب «السنن» لأبي داود من أنفع كتب الحديث لمن يُعنى بأحاديث الأحكام ٣٨٥
- رواه سنن أبي داود ٣٨٥ — ٣٨٦
- اختلاف الأنظار في مراتب أحاديثه ونقل كلام الذهبي في «سير أعلام
النبلاء» ٣٨٦
- سند الكوثري في الرسالة ٣٨٦ — ٣٨٧
- شرح الشهاب ابن رسلان من أحسن شروح سنن أبي داود ٣٨٧
- مُنيَّة الأَلَمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، للحافظ
قاسم بن قُطْلُوبُغا: ٣٨٩ — ٣٩٦
- الثناء على جمعية إحياء المعارف النعمانية وجماعة المجلس العلمي
للجامعة الإسلامية في الهند وقيامها بتحقيق الكتب النافعة وطبعها ٣٩١
- «نَصْبُ الراية» أوسع وأجمع ما أُلِّف في تخريج أحاديث الأحكام
وإكمال بعض نواحي الكتاب من «مُنيَّة الأَلَمعي» ٣٩٢ — ٣٩٣

- اصطلاح الزيلعي بقوله: «غريب» أو «غريب جداً» فيما لم يجده،
 وذكر العلامة قاسم مخرج ما لم يجده ٣٩٣
- تعليقات العلامة قاسم على «الدراية» لابن حجر، واستنساخ تلك
 المواضع من العلامة الأعظمي ٣٩٤
- ترجمة العلامة قاسم بن قُطْلُوبُغا ٣٩٤ - ٣٩٦
- ترتيب مسند الإمام الشافعي رضي الله عنه، لمحمد عابد السندي: ٣٩٧ - ٤٠٤
- الثناء على مسند الإمام الشافعي وعظيم نفعه ٣٩٩
- للمجتهدين أدلة أخرى سوى ما في المسانيد ٣٩٩
- مسند الشافعي ورواته عنه، وشرح ابن الأثير والرافعي، وسنجر
 الجاولي ٤٠٠ - ٤٠١
- قيام المحدث محمد عابد السندي بترتيب مسند الشافعي ٤٠١
- ذكر بعض مؤلفات السندي، وكثرة إقرائه للكتب الستة ٤٠١
- رواية الكوثري للكتاب «ترتيب مسند الشافعي» وروايته للمسند نفسه ٤٠٢ - ٤٠٣
- التنبية إلى وهم في سياق سند عبد القادر بن خليل في «المطرب
 المعرب» إلى الطحاوي ٤٠٣
- عدم تعويل الحافظ ابن حجر على الإجازة العامة ٤٠٤
- ثالثاً: في الفقه العام والأحكام والأصول: ٤٠٥ - ٤٨٤
- الرَّؤُوسُ النَّصِيرُ شرح مجموع الفقه الكبير، للقاضي شرف الدين
 الحسين بن أحمد السَّيَّاحي: ٤٠٥
- ملازمة عليّ كرم الله وجهه للنبي ﷺ وتعهد لولديه السبطين ووفرة ما
 ورثاه من العلوم ٤٠٧
- غزارة علم محمد بن الحنفية وشأن ولديه في العلم ٤٠٧
- إمامة زين العابدين وأبناء زيد الشهيد ومحمد الباقر وجعفر الصادق في
 العلم والورع، وقلة مرويات هؤلاء الأئمة وسبب ذلك ٤٠٨
- احتفاظ أتباع زيد الشهيد بكيانهم وتأيدهم من الدول الإسلامية ٤٠٩

- خطر اكتشاف ابن ماجد الطريق البحري من رأس الرجاء لمصلحة
البرتغاليين وتمهيد السبيل للاعتداء على البلاد الإسلامية ٤٠٩
- لا يصح عزو كثير من الآراء الشاذة إلى الزيدية ٤١٠ - ٤١١
- توافق مسائل الإمام زيد الشهيد في ثلاثة أرباعها تقريباً مع فتيا فقهاء
العراق من أصحاب أبي حنيفة ٤١٢
- لفظ: «حيّ على خير العمل» في الأذان يوازن الجهر بالبسملة، حيث
صحّ فيهما الموقوف دون المرفوع، والجمهور أخذوا المرفوع
فيهما ٤١٢ - ٤١٣
- من مجازفات ابن تيمية ادعاؤه بأن لفظ «حي على خير العمل» من
بدعة الروافض وشعارهم ٤١٣
- ترك السنة إذا أصبحت شعاراً للمبتدعة ٤١٣
- سبب التوافق بين آل زيد وبين فقهاء العراق في ثلاثة أرباع المسائل
الفقهية ٤١٣
- عدم صحة ما يُعزى إلى بعض أئمة الجرح والتعديل من الكلام في
أبي خالد راوي المجموع الفقهي ٤١٤
- من أجلّ شروح «المجموع الكبير»: للسبّاغي «الروض النضير»
الصنعاني، وذكر مزاياه ٤١٤ - ٤١٥
- تعجب الكوثري من تأثر ابن الوزير والمقبلي والصنعاني والحازمي والشوكاني
بآراء نواصب المغاربة وحشوية المشاركة وتشويههم للمذهب ٤١٥
- بغية الأريب في مسائل القبلة والمحاريب، للبثوري: ٤١٧ - ٤١٩
- ثناؤه على الكتاب والمؤلف، وجمعه وتحقيقه للأحكام المتعلقة
باستقبال القبلة ٤١٩
- إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب، للسيوطي: ٤٢١ - ٤٢٧
- إثارة فئة من الناس ضجّات حول مسائل تافهة وتغاضيهن عن الموبقات
واستنكار بعضهم لاتخاذ المحاريب ٤٢٣

- المسائل الفرعية الاجتهادية لا تتخذ مثار إنكار ٤٢٣
- أشدُّ ما قيل في الطاق كلمة أهل العراق، وهي الكراهة والمراد بها ٤٢٤
- كراهة التنزيه
- سَبَر أهل العلم وجه الكراهة باحتمالين والجوابُ عنهما ٤٢٤ — ٤٢٥
- موافقة مذهب مالك لأهل العراق في كراهة انفراد الإمام بمكان مرتفع ٤٢٥
- اختيار الإمام الشافعي أنَّ للإمام أن يصلي على الشيء المرتفع ٤٢٥
- قول ابن الهمام ببناء المحارب في المساجد من لدن رسول الله ﷺ ٤٢٥
- وتأييده بحيث وائل بن حجر
- نفي ابن حجر وجودَ المحارب في عهد النبي ﷺ ليس بمعنى نفي ٤٢٦
- وجودها مطلقاً
- وجود المحارب في عهد النبي ﷺ وزيادة عمر بن عبد العزيز تجويفه ٤٢٦
- تسرُّع السيوطي في نفي وجود المحارب وتعليق الأستاذ الغماري على ٤٢٦
- رسالته
- استدلال السيوطي بحديث: «اتقوا هذه المذابح» مع دعواه بأنَّ ٤٢٧
- المحارب لم يكن لها وجود في زمن النبي ﷺ
- لقد سند هذا الحديث وبيان حال رواته، وتضعيف ما يروى عن ابن ٤٢٧
- مسعود
- الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح، لسبب ابن الجوزي: ٤٢٩ — ٤٣٣
- المؤلفات في بيان وجه ترجيح الأئمة الفقهاء المتبوعين رضي الله عنهم ٤٣١
- مدارُ الترجيح: العلم والورع واسترسالُ بعضهم فيما ليس له كبير شأن ٤٣٢
- في الترجيح والتعصب إلى حد التَّيْل من كل إمام غير إمامه
- مؤلَّف الكتاب وبعض شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته ٤٣٣
- البذ في أصول الفقه الظاهري، لابن حزم الأندلسي: ٤٣٥ — ٤٤٠
- محاولة التشكيك في الأصول التي يحتج بها الفقهاء ٤٣٧
- تشغيب إبراهيم النِّظام في حجية الإجماع والقياس ٤٣٧

- انتحال داود الأصبهاني القول بالظاهر ونفي القياس ٤٣٧
- عدم الاعتداد بخلاف داود وأتباعه عند بعض العلماء ٤٣٨
- انتشار القول بالظاهر في الشرق في القرن الرابع ٤٣٨
- ذكر طائفة من أفذاذ العلماء في المذهب الظاهري ٤٣٨ — ٤٣٩
- ظهورهم بالأندلس بعد انطواء صحيفتهم بالشرق في القرن الخامس ٤٣٩
- ذيوخ كتب ابن حزم في الشرق عن طريق تلميذه الحميدي، وأخذ ابن ٤٣٩
- طاهر المقدسي عنه القول بالظاهر ٤٣٩
- غلو ظاهرة الأندلس وإحراق الأمير يعقوب بن يوسف كتب المالكية ٤٣٩
- تحزباً لأهل الظاهر ٤٣٩
- شدّة انحراف ابن حزم عن الأشاعرة وحملاته على المذاهب الفقهية ٤٤٠
- شدته على الحشوية وقوله بالتنزيه البالغ ٤٤٠
- حكاية طريفة جرت بين ابن عبد البر وابن حزم ٤٤٠
- الإشارة إلى كتابه «النبد» وفيه الإلمام بأصول مذهبه ٤٤٠
- براهين الكتاب والسنة الناطقة على وقوع الطلقات المجموعة منجزة ٤٤٠
- أو معلقة، للشيخ سلامة العزّامي: ٤٤٠ — ٤٤٦
- إثارة ابن تيمية وابن القيم الفتن في الفروع والأصول وتركهما كتباً ٤٤٣
- ضارة ٤٤٣
- حكم قضاة الإسلام عليهما بالسجن وتأليف أهل العلم الردود على ٤٤٣
- آرائهما الشاذة ٤٤٣
- محاولة إحياء آرائهما وجوب الردّ عليهما ٤٤٤
- الإشادة بكتابي العزّامي، وذكر مباحث كتابه «براهين الكتاب والسنة ٤٤٤ — ٤٤٥
- الناطقة» ٤٤٤
- الفرّة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، للسراج ٤٤٧ — ٤٥٦
- العزّوني: ٤٤٧
- أهمية الفقه الإسلامي وخطورة الإعراض عنه ٤٤٩

- ٤٤٩ قيام الفقهاء باستنباط الأحكام العملية وتمهيد قواعد الاستنباط
- ٤٤٩ - ٤٥٠ التنافس والمغالبة بين المذاهب الفقهية إلى حدِّ التحزُّب والتعصُّب
- تأليف الجرجاني شيخ القُدوري كتاباً في ترجيح مذهبه، وردُّ
- ٤٥٠ عبد القاهر البغدادي عليه، وقول ابن الصلاح فيهما
- كتب الفقَّال المروزي، وابن الجويني، والغزالي في مبدأ نشأته، ورد
- ٤٥٠ الكرَدري عليه بقسوة
- ٤٥١ رد مسعود بن شَيْبة السُّندي على ابن الجُوَني والغزالي
- تأليف الرازي «مناقب الشافعي» وحشوهُ بالأكاذيب، وتأليفه «الطريقة
- ٤٥١ البهائية» لمناصرة مذهبه
- ذكره نحو ١٧٠ مسألة فرعية للحنفية خالفهم فيها الشافعية وتدليله على
- ٤٥١ أنَّ مذهب الشافعي أولى بالاتباع
- ٤٥٢ ردُّ الرازي على أبي حنيفة في «تفسيره» ورد الآلوسي عليه
- فضل الرازي في قمع المجسِّمة وأثر كتابه «أساس التقديس» وانفراداته
- ٤٥٢ عن مذهب الأشعري
- ٤٥٢ - ٤٥٣ انتقاد كتبه في الفلسفة
- ٤٥٣ منزلته لدى ملوك خوارزم ووفاته وثورته الهائلة
- ٤٥٤ تحفُّ ذريته وذكر بعض الأفاضل منهم ومؤلفاتهم
- طلب الأمير ضرغتمش من السَّراج الغزنوي ترجمة «الطريقة البهائية»
- ٤٥٤ إلى العربية، ونقض حججه
- تأليف السراج الغزنوي «الغُرَّة المنيفة» وسعة دائرة علمه بالآثار
- ٤٥٤ - ٤٥٥ واختلاف المذاهب
- ٤٥٦ استنساخ الأستاذ أحمد خيرى الكتاب وتصحيحه
- ٤٥٧ - ٤٦١ «كشف السُّر عن فرضية الوُتر، للشَّيخ عبد الغني النابلسي:
- ٤٥٩ جمع العلامة النابلسي بين الفقه والحديث
- ٤٦٠ تعرُّض الكوثري لمسائل الوتر في «النكت الطريفة»

- الإشارة إلى كتاب العلم السخاوي في فرضية الوتر ٤٦٠
- رواية الكوثري لمؤلفات النابلسي وكثرة مؤلفاته وذكر ولادته ووفاته ٤٦١
- أحكام القرآن، للإمام محمد بن إدريس الشافعي: ٤٦٣ — ٤٧٢
- عناية علماء الأمة في تفسير القرآن وعلومه ٤٦٥
- ذكر طائفة من الكتب التي تبلغ مائة مجلد وأكثر ٤٦٦
- العناية باستنباطات الفقهاء من آيات الأحكام ٤٦٧
- استنباطات علماء التوحيد، وضرب مثال على ذلك في وجوب معرفة توحيد الله بالعقل ٤٦٧ — ٤٦٨
- المؤلفات في أحكام القرآن ٤٦٨
- أهمية كتاب «أحكام القرآن» للشافعي وتبع البيهقي لنصوصه ٤٦٩
- ترجمة البيهقي وذكر بعض شيوخه ومؤلفاته ٤٦٩ — ٤٧٢
- نثر الدر المكنون من فضائل اليمن الميمون، للسيد محمد الأهدلي: ٤٧٣ — ٤٧٧
- الثناء على المؤلف والكتاب وروعة ترتيبه وتصنيفه وبيان أهم مباحثه وفصله ٤٧٥ — ٤٧٧
- فتاوى السبكي، للإمام تقي الدين السبكي: ٤٧٩ — ٤٨٤
- ترجمة الإمام السبكي وذكر ولادته وشيوخه ورحلاته ٤٨١
- كثرة تصانيفه وأنها أكثر من ١٥٠ مصنفاً تدل على تبحره وسعة علمه ٤٨٢
- نماذج من نظمته ووفاته ٤٨٣ — ٤٨٤
- رابعاً: في التاريخ والسير والتراجم: ٤٨٥ — ٥٤٩
- الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٤٨٥ — ٤٩٤
- اكتفاء الصحابة والتابعين بسماع العلم وإسماعه دون تصنيف الكتب ٤٨٧
- الحاجة إلى معرفة أحوال الصحابة والتابعين وتجرد الواقدي لتدوين أحوالهم ٤٨٨
- اتهم أغلب النقاد للواقدي لكثرة الغرائب في رواياته والدفاع عنه ٤٨٨ — ٤٨٩

- ٤٨٩ ثناء إبراهيم الحربي عليه وذكر جماعه ممن وثّقه
- ٤٨٩ سبب الاختلاف في وفيات الصحابة والتابعين ومواليدهم
- قيام ابن سعد بنشر علوم الواقدي وثناء أئمة الجرح والتعديل على ابن سعد وسبب ذلك
- ٤٨٩ — ٤٩٠ اشتمال كتاب «الطبقات» على صفوة ما ذكره علماء السير
- اشتمال أسانيد كتابه على المقطوع والمرسل وأهمية تمحيص الأسانيد لمعرفة درجة الروايات
- ٤٩٠ طريقة ابن سعد في توزيع رجال كتابه على أمصار المسلمين
- نُبدُ من ترجمة المؤلف: ولادته وشيوخه وملازمته للواقدي وذكر جملة من الرواة عنه
- ٤٩٠ — ٤٩٢ نقل كلام المزني والذهبي وابن حجر والسخاوي في ابن سعد
- ٤٩٣ كلام يحيى بن معين في ابن سعد وتوجيهه
- ٤٩٤ الثناء على كتابه وطريقته في ترتيبه الرجال
- ٤٩٥ — ٥٠٢ الثمرة البهية في الصحابة البدرية، للشيخ محمد بن سالم الحفني:
- ٤٩٧ غزوة بدر وثناء من تفاني الصحابة في مناصرة الحق
- ٤٩٨ — ٤٩٩ قصة خبيب بن عدي وعبد الله بن جحش ومعاذ بن عفراء الأنصاري
- بَسَّالَةُ الصَّدِيقِ وحراسته المصطفى في العريش وشهادة علي بن أبي طالب له بالشجاعة
- ٤٩٩ الإمداد يوم بدر بألف من الملائكة والتوفيق بين العدد المذكور في سورة الأنفال والعدد المذكور في سورة آل عمران
- ٥٠٠ جَوَلَاتِ وَصُولَاتِ عمر وحزمة وعلي وبلال وابن مسعود
- ٥٠١ اقتفاء أثر رجال الصدر الأول سبيل نهوض الأمة
- ٥٠٢ الثناء على كتاب «الثمره البهية» ومؤلفه محمد بن سالم الحفني
- ٥٠٣ — ٥٠٦ عثمان بن عفان، لصديق إبراهيم عرجون:
- ٥٠٥ — ٥٠٦ الثناء على مؤلف الكتاب وما في تأليفه من تحقيقات

- ٥٠٦ مبلغ عظمة شخصية ذي النورين في إعلاء كلمة الإسلام
- ٥٠٧ - ٥١١ تراجم رجال القرنين السادس والسابع، لأبي شامة المقدسي:
- ٥٠٩ كلمة عن «ذَيْلِ الرُّوضَتَيْنِ» ومؤلفه أبي شامة
- ٥٠٩ - ٥١٠ اسم المؤلف ومولده وشيوخه وتلاميذه
- ٥١٠ - ٥١١ براعته في العلوم ومؤلفاته وأقوال المؤرخين فيه ووفاته
- ٥١٣ - ٥٢١ الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي مجاهد:
- ٥١٥ تقدير الأمم الناهضة رجالها ودراسة تراجمهم
- ٥١٦ قلة الكتب في التراجم منذ عهد الجيترتي وسبب ذلك
- ٥١٦ أهمية جمع التراجم في صعيد واحد للإلمام بحالات الأمة
- ٥١٦ ضرورة العلم بمراتب الرجال والإنصاف في الحكم
- المؤرخ ملزمٌ بحكاية الواقع كما هو والمطلوب في التاريخ تسجيل الحقيقة
- ٥١٦ - ٥١٧
- ٥١٧ ت ذكر بعض الورّاقين الذين اشتغلوا بالتجارة والتأليف
- قيامُ الأستاذ زكي مجاهد بجمع تراجم رجال الشرق في هذا العصر
- ٥١٨ - ٥١٩ والإشارة إلى فصول كتابه
- ٥١٩ - ٥٢٠ ذكر المؤلفات في تراجم أعيان القرون
- ٥٢٠ طريقة المؤلف في محافظته على النصوص وذكره مصادر الترجمة
- ٥٢١ أهمية ذكر جنسيات المترجم وتعقب المؤلف
- الثناء على عمله في تراجم مشاهير رجال الدول العربية والتركية
- ٥٢١ والأفغانية
- كتاب بغداد، لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر الكاتب المعروف بابن طَيِّفُور:
- ٥٢٣ - ٥٢٨
- ٥٢٥ - ٥٢٦ ترجمة ابن أبي طاهر الكاتب المعروف بابن طَيِّفُور وسرد مؤلفاته
- ٥٢٦ كتاب «بغداد» هو الجزء السادس الذي يحتوي على أنباء المأمون
- ٥٢٧ - ٥٢٨ طريقة المؤلف في تسجيل الأنباء ونماذج من شعره

- الروَضُ الزَّاهِرُ في سيرة الملك الطَّاهِر، للبدر العيني: ٥٢٩ - ٥٣١
- كلماتٌ في ترجمة الإمام العيني وذكر بعض مؤلفاته ٥٣١
- فضله على تاريخ مصر حيث سَجَّل أنباء مصر في تاريخه الكبير وأُفرد سير بعض ملوكها الأربعة الذين عاصروهم وذكر أسماء كتبه فيهم ٥٣١ - ٥٣٢
- الإشارة إلى الجركس وسبب تسميتهم ٥٣٢ - ٥٣٣
- سبب تسمية الملك الظاهر (ططر الجركسي)، والمعز (أَيُّكُ التركماني)، وخطاً من عدّه تركماني الجنس أو رومياً ٥٣٣ - ٥٣٤
- بَيَّرس البُنْدُقْداري من أشهر ملوك الجراكسة ٥٣٤
- تأسيس بِنان الأزهر في عهد العبيدين ليكون داراً لدعوتهم وإحياء الظاهر بَيَّرس للأزهر حتى أصبح معقل السنة ٥٣٤ ت
- عدُّ هؤلاء الملوك من الأتراك والقَبْجَق لا ينافي كونهم من الجراكسة ٥٣٥ - ٥٣٦
- آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي: ٥٣٧ - ٥٤٤
- منزلة أئمة الهدى المتبوعين في قلوب الأمة وتمذهبهم بمذاهبهم ٥٣٩
- كثرة المؤلفات في مناقب الشافعي، والتساهل بذكر الأسانيد لا يبريء ذمتهم لجهل الناس بأحوال الرجال ٥٤٠
- تساهل الآبري وأبي نعيم والبيهقي في سَوِّق مناقب الشافعي بطريق الكذبة المعروفين ٥٤٠
- تحرِّي الحافظ ابن أبي حاتم فيما يسوقه من المناقب ٥٤٠ - ٥٤١
- تشوُّق الإمام الكوثري إلى نسخة من كتاب ابن أبي حاتم وقيام العلامة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة باستنساخها ومقابلتها ٥٤١
- ترجمة مؤلف الكتاب: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وذكر كتبه والتحذير من كتاب «الرد على الجهمية» ٥٤٢
- تحامل أبي أحمد النيسابوري على كتاب «العرج والتعديل» وغلَوْ ابن أبي حاتم في كلامه في البخاري ٥٤٣

- جَدْوَةُ الْمُقْتَسِرِ فِي ذِكْرِ وَلَاَةِ الْأَنْدَلُسِ، لِلْحَمِيدِي:
ترجمة الحُمَيْدِي والإشارة إلى كتابه «الجمع» والجواب عما عَيَّبَ به
٥٤٧ كتابه بأنه ذكر ما لم يرد في أحد لفظ الشيخين
تلقى الحميدي العلم من ابن حزم وانتقاله إلى المشرق وإدراكه
٥٤٩ الخطيب البغدادي وسماعه منه
٥٥١ - ٥٦٧ خامساً: في التصوف والأخلاق والمواعظ:
إزالة الشبهات عن قول الأستاذ: كنا حروفاً عالبات، للأستاذ أحمد
٥٥١ - ٥٥٥ خيري:
تأويل المؤلف لشطحات الشيخ الأكبر وإعادتها إلى حظيرة الشرع
٥٥٣ الابتعاد عن الخوض في شَطَحَاتِ أهل السكر وضرر التوسُّع في ذلك
٥٥٣ الجادة المسلوكة عند الشرعيين هي توحيد الشهود
٥٥٣ تحقيق نسبة البيتين للشيخ الأكبر وتصويب وزنهما
٥٥٤ الاطلاع على بعض الغيوب باطلاع الله سبحانه، والممنوع هو الاطلاع
٥٥٥ على الجميع
منتهى آمال الخطباء ومنار المسترشدين النبلاء، للأستاذ مصطفى
٥٥٧ - ٥٦٢ أبو سيف الحمامي:
٥٥٩ - ٥٦٠ مقامُ الخطابة في الشرع وأثر الخطيب البارِع بين جماهير المسلمين
٥٦٠ الثناء على الأستاذ الحمامي خطيب الحرم الزينبي بمصر وديوانه
تمرُّضه للمواضيع التي تهُمُّ الجماهير وتداوي أمراضهم وتخريجهم
٥٦١ - ٥٦٢ للأحاديث إثر كل خطبة
: النهضة الإصلاحية للأشيرة الإسلامية، للأستاذ مصطفى أبو سيف
٥٦٣ - ٥٦٧ الحمامي:
قيام طائفة من العلماء بحراسة المجتمع الإسلامي ومن هؤلاء الشيخ
٥٦٥ - ٥٦٦ مصطفى الحمامي
مقالاته في مداواة أمراض الأمة وصيانة المجتمع في الصحف
٥٦٦ والمجلات وجمعها في كتاب «النهضة الإصلاحية»
٥٦٧ الإشارة إلى أبحاثه وتحقيقاته بما لا يوجد في غيره من الكتب

المحتوى	
١ - الآيات القرآنية	٥٦٩
٢ - الأحاديث النبوية	٥٧١
٣ - الأشعار	٥٧٣
٤ - الكتب ومؤلفوها	٥٧٥
٥ - الأعلام	٥٧٩
٦ - الفرق والمذاهب	٦٠٥
٧ - أسماء الكتب المقدم لها حسب ترتيبها هجائياً	٦٤٢
٨ - فهرس الموضوعات	٦٤٥
	٦٤٨

* * *

من آثار العلامة الإمام الكوثري

القسم الأول: ما ألفه قبل هجرته من الآستانة

- ١ - نظم عوامل الإعراب - باللغة الفارسية - وهو أول مؤلفاته (مخطوط).
- ٢ - إزاحة شبهة المعمم عن عبارة المحرم (مخطوط).
- ٣ - الجواب الرفي في الرد على الواعظ الأوفي (مخطوط).
- ٤ - تفريح البال بحل تاريخ ابن الكمال (مخطوط).
- ٥ - الصحف المنشرة في شرح الأصول العشرة، لنجم الدين الطامة الكبرى (مخطوط).
- ٦ - ترويض القريحة بموازين الفكر الصحيحة في المنطق^(١) (مخطوط).
- ٧ - فُرَّةُ النواظر في آداب المناظر^(٢) (مخطوط).
- ٨ - نَظْمُ العتيد في توَّشُّل المريد (مخطوط).
- ٩ - إزغام المريد في شرح النظم العتيد لتوَّشُّل المريد. طبع في الآستانة سنة ١٣٢٨ في ١١٤ صفحة.
- ١٠ - إضعاد الراقي على المَرَّاقِي^(٣) (مخطوط).
- ١١ - النقد الطامي على العقد النامي على شرح الجامي في النحو (مخطوط).
- ١٢ - الفوائد الوافية في العروض والقافية. طبع وليس عليه اسم المؤلف.
- ١٣ - تدريب الوصيف على قواعد التصريف (مخطوط).

(١) ترجمة كتاب «معار سداد» الذي ألفه بالتركية الوزير جودت باشا في المنطق.
 (٢) ترجمة كتاب «آداب سداد» الذي ألفه بالتركية جودت باشا أيضاً في المناظرة.
 (٣) يتضمن تخريج أحاديث «مراقي الفلاح» ومواضع الإشكال في الكتاب المذكور.

- ١٤ - تدريب الطلاب على قواعد الإعراب (مخطوط).
- ١٥ - حنين المتفجع وأنين المتوجع - قصيدة في ويلات الحرب العظمى الأولى - طبع في قسطنطيني سنة ١٣٣٧.
- ١٦ - إبداء وجوه التعدي في «كامل» ابن عدي (مخطوط).
- ١٧ - نقد كتاب «الضعفاء» للعقيلي (مخطوط).
- ١٨ - التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث (مخطوط).
- ١٩ - البحوث الوفيّة في مفردات ابن تيمية (مخطوط).
- ٢٠ - الرّوض الناصر الوردي في ترجمة الإمام الرباني السّرهندي (مخطوط).
- ٢١ - المدخل العام لعلوم القرآن (مخطوط في مجلدين) وهو أهم مؤلفاته.

القسم الثاني : ما ألفه بعد هجرته من الآستانة

- ٢٢ - رفع الرّيبة عن تخبطات ابن قتيبة^(١) (مخطوط).
- ٢٣ - صَفَعَات البرهان على صفحات العدوان. في الرد على محب الدين الخطيب، طبع بدمشق سنة ١٣٤٨ في ٥٤ صفحة.
- ٢٤ - لَفْتُ اللَّحْظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ، وهو تعليق على كتاب «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، طبعه القدسي سنة ١٣٤٩ في ٨٦ صفحة.
- ٢٥ - المتقى المفيد من العِقْد الفريد في علوّ الأسانيد، انتقاه من بُتّ العلامة أحمد بن سليمان الأزّوادي، اختصره سنة ١٣٥٤، وطبع عن نسخته ببيروت سنة ١٤١٠ في ٢٣ صفحة.
- ٢٦ - الإشفاق على أحكام الطلاق، ردّ به على «نظام الطلاق» للشيخ أحمد شاکر، طبع في مطبعة مجلة الإسلام سنة ١٣٥٥ في ١٠٤ صفحة. وأعيد طبعه في المكتبة الأزهرية للتراث سنة ١٤١٥ في ٩٦ صفحة.
- ٢٧ - بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني، طبع بمطبعة الخانجي سنة ١٣٥٥ في ٧٢ صفحة.

(١) رد فيه على ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» ألفه أوائل مجيئه إلى مصر.

- (٢٨) - تبديدُ الظلامِ المخيمِّ من نونية ابن القيم، وهو تعليقٌ نفيس على كتاب «السيف الصقيل في الردِّ على ابن رفيل» للسبكي الكبير. مطبعة السعادة سنة ١٣٥٦ في ١٩٢ صفحة، وصوِّر وطبع أكثر من مرة.
- (٢٩) - التحرير الوجيز فيما يتغيه المستجيز، طُبِعَ بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٤٧ صفحة، ثم أعاد طباعته تلميذه العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى سنة ١٤١٣ ببيروت في ١٦٠ صفحة مع الفهارس.
- (٣٠) - تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب طبع سنة ١٣٦١ في ٢٠٠ صفحة، ثم طبع طبعة جديدة مع «الترحيب» سنة ١٤١٠ في ٤٧٠ صفحة وفيها زيادات من المؤلف وتعليقات للأستاذ أحمد خيرى.
- (٣١) - إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيب الخلق، طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٦٦ صفحة. وأعيد طبعه بمصر سنة ١٤٠٨ في ٩٤ صفحة.
- (٣٢) - أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة، ورواية أبي حنيفة عن مالك، طبع في آخر «إحقاق الحق».
- (٣٣) - تذهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني، لخصها محمد منير آغا الدمشقي وطبعها بأول شرحه للبخاري.
- ٣٤ - الاهتمام بترجمة ابن الهمام، لم يطبع.
- ٣٥ - عتب المغترين بدجاجة المعمّرين (مخطوط).
- ٣٦ - تحذير الخلف من مخازي أدياء السلف (مخطوط).
- ٣٧ - قَطَرَاتُ الْغَيْثِ من حياة الليث (مخطوط).
- ٣٨ - فَضْلُ الْمَقَالِ في تمحيص أحدوث الأوعال (مخطوط).
- (٣٩) - نظرةٌ عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة، طبع سنة ١٣٦٢ في ٦٧ صفحة، ثم أعيد طباعته بمصر سنة ١٤٠٨ في ١٧٦ صفحة.
- ٤٠ - البحوث السنّيّة عن بعض رجال أسانيد الطريقة الخَلَوْنِيّة، ألفه للشيخ عبد الخالق الشبراوي سنة ١٣٦٢، وطبع ببيروت سنة ١٤١٠ في ٤٨ صفحة.

- ٤١ - نبراس المهتدي في اجتلاء أنباء العارف ومرداش المحمدي، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٤ في ٣١ صفحة.
- (٤٢) - النكت الطريفة في التحدّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٥ في ٢٧٣ صفحة.
- ٤٣ - رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة، طبع سنة ١٣٦٦ في ٢٤ صفحة، وطبع ضمن «المقالات».
- ٤٤ - ترجمة العلامة محمد منيب العنتاّبي (مخطوط).
- ٤٥ - من عيّر التاريخ، طبع سنة ١٣٦٧ في ٣٢ صفحة.
- ٤٦ - حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ١٠٣ صفحة.
- ٤٧ - لمحات النظر في سيرة الإمام زفر، مطبعة الأنوار ١٣٦٨ في ٣٠ صفحة.
- ٤٨ - الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٧٠ صفحة.
- ٤٩ - الحادي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي، طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٤٣ صفحة.
- ٥٠ - الترحيب نبقد التائب، نشرته مكتبة الخانجي سنة ١٣٦٩ في ٥٢ صفحة، وأعيدت طباعته مع «التائب» سنة ١٤١٠.
- (٥١) - محقّق القول في مسألة التوسّل، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٩ في ١٨ صفحة، وطبع ضمن «المقالات»، وطبع سنة ١٤١٧ بتحقيق الشيخ وهبي سليمان الغاوجي.
- ٥٢ - تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركماس، طبع ضمن مجموعة سنة ١٣٦٩ في مطبعة الأنوار من ص ٩ إلى ص ١١.
- ٥٣ - الإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح، طبع ضمن المجموعة السابقة من ص ١٢ إلى ص ١٦.
- ٥٤ - الاستبصار في التحدّث عن الجبر والاختيار. طبع بمطبعة الأنوار في ذي القعدة سنة ١٣٧٠ وهو آخر مؤلفاته.

- ٥٥ - مقالات الكوثري، وهي أكثر من مئة مقالة نشرها في مجلة الإسلام والشرق العربي، ونشرت في مجلد مستقل في ٥٩٤ صفحة، وطبعت عدة طبعات، وسيطع طبعة جديدة مزيدة متقنة بعون الله تعالى.
- ٥٦ - مقدّمات الكوثري، تشتمل على ٥٧ مقدمة لكتب حققها وعلّق عليها أو قدّم لها وعرّف بها. وهي التي بين يدي القارئ الكريم.

ومما علّق عليه^(١)

- ٥٧ - الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر، علّق عليه لغاية ص ٨٨، وطبع سنة ١٣٥٠ في ١٩٠ صفحة. ثم أعاد طباعته واعتنى به تلميذه العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى -، وطبع سنة ١٤١٧ ببيروت.
- ٥٨ - دفعُ شبه التشبيه لابن الجوزي.
- ٥٩ - مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي، ومعها تعليق الأستاذ أبي الوفا، طبع بالقاهرة سنة ١٣٦٦ في ٦٠ صفحة، ثم في باكستان سنة ١٣٩٩، ثم في بيروت سنة ١٤٠٨ في ٩٥ صفحة.
- ٦٠ - ذبول طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي.
- ٦١ - مراتب الإجماع لابن حزم، ونقده لابن تيمية.
- ٦٢ - كشف المغطى من فضل الموطأ، لابن عساكر.
- ٦٣ - خصائص مسند أحمد، لأبي موسى المديني.
- ٦٤ - المضعّد الأحمد، لابن الجزري.
- ٦٥ - زغلُ العلم، للذهبي، ومعه النصيحة الذهبية لابن تيمية للذهبي أيضاً.
- ٦٦ - إيضاح الكلام فيما جرى للعزيز بن عبد السلام في مسألة الكلام بقلم ولده الشيخ محمد عبد اللطيف، طبع سنة ١٣٧٠.

* * *

(١) إضافة للكتب المذكورة ص ٦٤٥ - ٦٤٧ وهي ثلاثة وعشرون كتاباً، يضاف إليها الكتب الآتية وهي عشرة كتب فيكون مجموع ما حققه وعلّق عليه ٣٣ كتاباً.

